



طاشيه سيد الدين علي المفتاح ^{سأ في} ٢٥

من وادع الدار النورية
حسن سمير

من كتب القصة الغزيرة
مدرس الجدر
مؤيد بن جعفر
غفر له

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بن اغا ابراهيم السعادي الشرفي
لنته خيرة
فانف



هذه السجدة محمد من وادع حصر ما
صور مصاح المصنف ما لوار العامة
جامع محاسن العلم والعمل خارج مجمع التلاكل الا وهو اعاد
الحاج لسه وده للحر المرد والكر الكرم من هو على كل قدر
من العفة الكه حيا وبقا محاسن
ما وادع الحمر من
عق



٥٦٦

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Kışt.	Hacı Beşir Ağa
566	



بسم الله الرحمن الرحيم ربِّ يَمِّمْ بِالْخَيْرِ
 خير خبر يوضح به صدر الكلام واحسن حديث يريح لفتن القسام
 حمد الله الذي خلق الانسان علمه البيان وامر له الاحسان فالله
 التبيان حصل فيه الفصاحة مفتاحا لفتح باب النجاة والدراسة
 مصباحا للمنهدي في اسباب الفلاح ثم التلويح على شرف من استله
 من لالة عذبان وافضل من استودعه فصاحة البيان وسماحة البناء
 ارسله باصح الابات واوضح البينات وخصه باضيق اللغات
 واراد البلاغات وابتعته بكتاب انجز مصالح الفصحاء من ثبات في ظلال
 الرماح واخرى شفق البلغاء ممن تغدوا ببيان اللغات واين
 باصحابه الذين احرزوا فضبات السبق في مضمار البلاغة ورموا عند
 التناضل في خدق البيان والفصاحة فجاء زمانه الذي عنه فيه خير
 زمان ولسانه الذي انطقه خير لسان وكتابه الذي انزل اليه خير كتاب
 واصحابه الذين قرئهم به خير اصحاب فقد بعثني فرط الشغف
 بتتبع الخواص لا اكيبا البلغاء واراد المعنى بالاساليب المختلفة الانحاء
 وصدق الهمة في استكشاف القناع عروجه الاعجاز واستطلاع ما في
 نظم القرآن من لطائف الحفنة والحجار على ان نهضت طول الشباب في اقتناء
 العلوم العربية ونهضت احلام اسباب الانقاء في الفنون الادبية
 وابتلى بجامع الهمة على التوصل الى تبيين مرام البلغاء والتوصل الى تعرف
 مناظم الفصحاء واحسنت الغزوة على استكشاف اسرار العربية واستطلاع

وسط عليها واسماها



خرايها واستجاب الخوض في غمارها والغوص على خباياها واورمت
 الغزوة في استنهاض الرجل والخيال الى نظم فصولها وابوابها واستيقاض
 الليل والنهار في طلائها من مستقرها وبابها احفظ كل نادر سمعت من
 الفصحاء في غادها ومجامعها او صدرت عن البلغاء في بوادها وماراتها
 ما اطلعت على كتاب غريب الا النقطت رغبته ولا سمعت باديبا ريبا الا
 اخذت غريبه وبعد انقراض علماء فن البيان المطلاع على نكت نظم القرآن
 وانتفاض مرون على مر الزمان وانتفاض مردد بتعاقب الخديان كما في
 رابعة من غير ظل ورسم ويزهت هات جديس وطسم ويؤذن آياتها
 بالطمس ونقراء عليها كان زنة بالامس ويدرج تحت طي النسيان و
 بطرح في ذوايا الهجران بحيث لا تسمع من احديته همتا ولا تنصر من نبي
 بكلمة فيه نبضا الا ان الله تعالى قد اوزعني ان نهضت عليه لمعني ونهضت
 اليه بعيني والهي ان انصفت على النظر فيه شبابي ووجه شطر مطلبه
 ركابي ولست فيه من عمرى سنين وفضبت في خدنه الستين وقد
 سبقني الوعد بالتماس بعض اعظم الفضلاء وافاضل العلماء ان اصرف
 عنان القلم الى غلبتي حوائش على كتاب اكثاف والتفرق بين درره والا
 واجعل الفاصل من اوقاته والفاصل بين ساعاته واونة فتراته و
 ازمته راحته لشرح القسم الثالث من محتاج العلوم للخير العلامة ابو
 يعقوب سراج المعالي يوسف بن محمد السكاكي نعم الله عليه غفر له فقد
 انصفت على جملة الفاظ الرائقة ودقة معانيه الشائقة كلمة المقررة
 المتعنين ونطقت بحسن عباراته الانيقة ولطف اشاراته الرشيفة
 السنة النخلة المتعلقين تراء الميزان في لطايف العربية والقسطاس
 والبيان في الفنون الادبية والاساس قد اجنيت في تجويد وترتيع وتبيين
 تأليفه وتبع لمرآل جهدي في تبيين بيان البيان ورفع القواعد من فن
 البيان ومهذب الاصول في العلمين المختصين بالقرآن على تاسيسه
 وناسرها ونجاد باطراف ونجاوبها ناظر بعضها الى البعض متناصرة

هذا

اخذا بعضها بيد البعض متخاصمين • ولولم يكن منه الا التوقيف • على مناج
التركيب والتأليف • والتعريف بدارج الترتيب والتصنيف • لكن في فكيف
وفي كل سطر منه عقد من الذرر • وفي كل لفظ منه روض من المنى • الى
فوائد لا يدركها الاحصاء • ولا يحصرها الاستقصاء • ولذا صار مقبول
المخاطب والطباع باسرها • ومسحون التواظر والاسماع عن اخرها • وقد
وهبت له سطر من عري • وجعلت اجالة الفكر في غوامضه دهرى •
واعتقد جمع من الاخوان • وفوج من الخلان • انى ارتفعت في مراتب جفا
ودرجات الاحاطة بدقايقه من غير بلغة احد من يوثقه • ويعول عليه
واحطت بكنونات ضماير • ومحروقات سراره على نبح لا سبق اليه • ولما راح
عليه فخالوا منى الجاز الموعد من شرح المفاتيح حين راوى • اخذت في
بذل الجهود الى حواشي الكثاف كذا اجد نفسى حركة نشيطة بل حرد •
مستشبهة • لما رايتنى قد اخذت السن من قواى • وذهب مع الركب هوى
ومناى • ومضت على الوعد شهور وسنون • ونجذت في مداورة الشؤون
وقد اذنا الكفيل بالرجيل • ولم يبق منه الا القليل • وحاز ان يغيب المشب
المز المعبى الامر المغيب وصار الاثم ان اشرح مفاتيح الفلا • واسرح النظر
في ظريف النجاة والنجاح • مما نبت به من انقراض من كنت ارجعه من الفضلة
الذين تفحنت في هذا الباب خطاهم • ولا ذكاء الذين نفست في ميادينه
مداهم • ومن مفارقة الاخوان الذين كانوا واحد منهم يسمع منى الكلمة فيغض
على راسه ويعرض عليها باضراره ويكتفها صميم فواده • ويكتفها على باض ناظم •
بسواده فكور والمهاجم واكدوا اقتراحهم • واصروا على الطلب اصرارا • وصدا
الرغبة ستر او جمارا • ونو تسلاوا بمن لزمى من طريق الوداد اجابة دعونه • و
افاضة طلبته من اعترى الاحتيا • واجلة الاخلاء • وذو الهمة العليا
في الارتقاء الى رجب السواء فاخذت في شرح له يتضمن تفصيل مجملاته • و
يتبين معضلاته • وكشف اساره عن اسراره • ونصب المنار الى انواره • و
حل الفاظه وبسط معانيه • وتشيد قواعد • وتسد مبانى • مع

مع تهذيب للكلام وتنقيح وزينب المرام وتوضيح شبرا الى النكت المودعة
خلال عباراته والفقر المدرجة اشاء اشاراته ساكنا مسلك الاجاز والاختصار
تاركا مذهب الاطناب والاكثار • سائقا للكلام على وجه يصحل معه الشبه
ويندفع الاعتراضات • ونجل العقد ويرتفع الاشكالات • وينشد
ضالته كل طالب ويظفر بغيته كل راغب • وينطوى تاذية المعاني
ومقاصد تحت سلس الالفاظ العذبة • الموارد مع كثار اللطائف
والفقر • ومحاسن المحول والغزير مما كانت على طول الاعصار مخزونة • وعن
الاذاعة مصونة • بتقريرات تفتح لها الاسماع • وتغتر عندها الطباع
وبرناج لها النفوس وتشرح لها الصدور • وتنبهات على رغائب
انتقدتها • وغريب التقطتها • وعجائب الانظار الصريحة • وانعاب
الفرجة • استنبطتها مما لم يفرغ الاسماع • ولم تألف الطباع • ولم
يرها الراون • ولم يروها الراون • واسأل الله عز سلطانه • ان
يجعلنى من همة الصدق وبغيته الحق • واعوذ بالله ان ادعى علما الا اعلم
واستدى قوله لا الحمد • وارحون بكسبى السمتاحة هذه الفرايد
والافاضة • لتلك الفوائد • استخلا من القلوب السليمة • واستحيا
من النفوس الكريمة • فلا اعباء باللام من اللثام الاوغاد والعتاد
من اللثام الخساد • والى الله انصرع في ان يهدينى سبيل الرشاد • و
يهدينى ليل الصواب والستاد • وان يجعل ما اعانيه وسبلة النجاة
في المعاد • وما انا فيه ذريعة الى نيل الدرجات يوم التشاد • وهو الهاد
الى سواء السبيل وحسنا الله ونعم الوكيل **قول** القسم الثالث
ربنا الكتاب على ثلاثة اقسام الاول في علم الصرف الثانى في علم النحو
الثالث في علم المعاد والبيان ويشتمل على علم الحد والاستدلال وعلى العروض
والقوافى ودفع المطاع من القرآن وقد ذكر في صدر الكتاب ان تمام علم
الصرف بعلم الاشتقاق وجملها في قسم واحد مختلف المسائل وان
تمام علم النحو بعلمى المعاد والبيان ثم افرد لها قسما على حدة وهو علم ^{الاسماء} الاسماء

وذلك لا لاشتقاق جزء من القصر بل شبهة ولا كذلك المعاني والبيان
لظهور التمايز بينهما بالاسم والعدد والغرض والموضوع والمسائل والتدوين
ولكونهما الذوق في العلوم العربية والمرجع في خواص الكلام ومزاياه التي
بما يرتفع إلى حد لا يحاز ومعنى كونها لما علم الحقائق التامة والشرف
والمقصود الأصلي والغرض وأما الاستدلال والعروض بالنسبة إلى المعاني والبيان
فلا في الاتحاد كما لا اشتقاق من القصر ولا في الاستدلال كالمعاني والبيان في القصر
فجعل أحدهما بين يدي الآخر بانهما في قسمة على حد بل في قسمهما
مع الاستدلال بنوع غير واحد حيث قال بعد الفصلين الكلام في كلمة علم المعاني
وهو يتبع خواص تركيب الكلام في الاستدلال في الفصل الأول في ثمة الغرض من
علم المعاني وهو الكلام في الشعر الفرض الثاني في الاستدلال في دفع المطاعين ولشرف
اتصال الاستدلال بعلم المعاني جعله بكلمة له وهذا في ثمة الغرض من علم المعاني
منه التوصل إلى توفيق مقام الكلام حقها والعرف في ذلك هو العلم بالخبر
فدع في جملة من المعاني المطاعين يمتنع في أصل بعضها على علم النظم فناسب
أن يجعل من ثمة الغرض ولما علم البيان شبهة من علم المعاني على ما ينبغي جعل
الواقع في ثمة العلمين وثان من ثمة المعاني **فصل** من الكتاب في علم
يجوز الحال من المبتدأ ولا حذف الموصول في السعة حال من الضمير في القول
الواقع خبرا اعني في علم المعاني والبيان وقابلية الاحتضار والأدكار وإزالة
ما عسى أن يشبهه على من لا يحضره ما صدر لك أن لا أقسام للكلام نفسه أو
لطرف منه أو جملة أو فن أو مفاله أو يتخذ ذلك ولهذا النوع من بعد المهد
وهم الاستنباط أعاد الخبر ولم يقبل وأما القسم الثالث فتمثل على مقدمة و
فصلين كما في قسم القصر وكلمة في علمي شبهة ملازمة ما بين اللفظ والمعنى
بلا شبهة الطريقة يقال هذه المسئلة في كذا وكذا وهذا الكلام في علم كذا وهذا
الآية في تحرير الخبر وهذا النص في مدح فلا وقد ثبت على رجوع معناها إلى
معنى اللام بأن قال وفصلنا لضبط معانيها في الفصل الأول في ضبط
معاقد علم المعاني ومن يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف أن الكلام أو القسم منه

لو كان فائدة الأول كما ذكره في قسم القصر
يقول في القسم الثاني من الكتاب

لا يقال في علمي شبهة ملازمة ما بين اللفظ والمعنى
بلا شبهة الطريقة يقال هذه المسئلة في كذا وكذا وهذا الكلام في علم كذا وهذا
الآية في تحرير الخبر وهذا النص في مدح فلا وقد ثبت على رجوع معناها إلى
معنى اللام بأن قال وفصلنا لضبط معانيها في الفصل الأول في ضبط
معاقد علم المعاني ومن يفرق بين اللفظ والمعنى ولم يعرف أن الكلام أو القسم منه

أو الفصل منه أو المقدمة موعبارة منه المخصوصة المرتبة المسوقة لبيان المعاني
الأعراض المقصودة منه قاله ما شاء وأما طريقة القسم للمقدمة والفصلين فظاهرا
لأن لكل شئ على كل جزء وإن كان نفس مجموعها فلهذا قال وفيه مقدمة عطفها
على ما قبله من الجملة الاستبته أو الطريقة فإن قيل تشبيه طريقة الكلام للفظ
حتى شاع أن اللفاظ أو عية المعاني وقوالها وبمثلة الكسوة واللباس وكذا قوله
المعنى للفظ من جهة كونه حاصرا له أخذ بجوانبه بحيث لا يخرج طرف من اللفظ من
طرف من المعنى حتى شاع أن الكلام في معنى كذا والكلمة في علم كذا كمن ما وجه طريقة
الكلام الذي هو الجزء للكلام الذي هو الكل كما يشعر به قوله الفصل الأول في
ضبط معانيها في علم المعاني والكلام فيه **قلت** الأخر بأنه عطف على معانيها في
ضبط الكلام فيه ولو سلم فهو على معانيها المصدري أي في الكلام فيه فيقول في علم
المعاني والأعراض لللفاظ ولو سلم ففي مثله يكون الجزء طرفا لا مختصرا والاستدلال
لشبهة المحللة كما يقال في نظر في الكلام وبالمثل في المسئلة ومقدمة الكلام اسم لفظ
مخصوصة من كلامه تنقد في الشروع في المقاصد لبيانها نوع تعلق العلم
بحد وموضوعه وغايته ومنفعته ووجه الاحتياج إليه ورتب
أبوابه ونصواته ونصديقا يمتنع عليها تحقيق المسائل ويتخذ ذلك مجيب
نقد المؤلف وكما كان المعاني والبيان علمين مختلفين بالموضوع والمسائل
متحدتين من جهة التعلق بالزيادة على أصل المعنى والاختصاص بامر الملاءمة
والإحراز ذكرهما بلفظ الشيء ولم يقل في علم المعاني والبيان أو علم المعاني
وعلم البيان وكذا الحد بخلاف الغرض فإنه فيهما واحد وهو التوصل
إلى توفيق مقام الكلام حقها على ما صرح به في آخر البيان فأخذه فإشارته
تقريب العلمين إلى تفصيله وتعيينه بالنسبة إلى كل منهما وإراد بالحد
المعرف الجامع للمانع كيف كان وبالغرض ما يترتب على الشيء من حيث يطلب
ونقصه وجعله في المقدمة إذ يحصل بالحد الإحاطة بجهة الواحد
التي باعتبارها جعلت المسائل الكثيرة علما واحدا فإما من فوات ما بعينه
والاشتغال بالابحاث وبالعرض يخرج الناظر عن العتب والضلال ليعرف

المقدمة اعلم ان علم المعاني هو تتبع خواص تركيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من المعاني وضميره
ليحترز بالحواس عليها عند الخطا في تطبيق الكلام على ما ينشئ له حال ذكره

ان العلم هل هو من حاجته فحصله اولاً فيهمله والمراد بالمعاقدة ما يتصل به المقادير
ويرتبط به اشتراطها حتى يجري مجرى الجزاء منها فلا يجعلوها عبارة عن الموضوع
والمبادى وجعلها في الفصلين على روضة في جزئها المسائل المتفرقة بالكلام
في العلين وجعل الحد والعرض في المقدمة لكونها خارجين والامام الزمان
وجعل في كنه ضبط معاقدة العلم عبارة عن تعيين دعوتها بما حقه وحجة
نفاصله وكلام المص ينطبق على ذلك كحداً ويجعل القسم الثالث مقدمة فصلية
يظهر ان مباحث الاستدلال والعروض ودفع المطاعين من الفصلين واستنباط
الكلام في العلين على ما قال في آخر المقادير فقصنا الوطر بما خزنه استانفا
الاخذ في التفرغ للعلين لتبين المراد منهما بحسب المقادير **قول** في المقدمة
على حذف الخبر لقرينه واعلم ان اشار الى اشتد الاعتناء بمعرفة المقادير وعلم المقادير
من الاضافة البسيطة كخبر الاركان لدلالة قوله على المقادير والبيان على ان المقادير
هو المقادير علم المقادير كعبادة الله العلم الا ان جعل على حذف ما هو المقادير في الال
كما يقال رضاع ان العلم هو شريعته والتبع الاتباع شافئاً والمراد
المعرفة الحاصلة من تتبع جزئيات تركيب البليغ بل الاصول والقواعد او
الملكة المنبئة على ذلك كما قال في موضع ان يتبع علم المقادير على التبع لتركيب
الكلام واحداً فواحداً وفي آخر المقادير انه معرفة صياغات المقادير ولا يستبعد
المجاز في التعريف عند ظهور القرينة وتصرح المتكلم وقصد التبيين على الكثرة
وهي ابتداء علم المقادير على التبع واخراج معرفة الله ومعرفة العرب للمقادير
عن الحد اذ لا يقال الحساب في العرف علم المقادير وخواص التركيب في الخصوصيات و
الكيفية التي تغير في المقادير ولا ينفرد على حدوها على ما قال الشيخ
عبد القاهر بها التي يحسن باسم الصور والخواص والمزايا وبها يفاضل الكلام
ويحقق الاعجاز وعليها يطلق اسم البلاغة والبراعة والبيان وما شاكل
ذلك واقادة المعنى اتصاله الى الفهم بحيث يحصل والدلالة هي الكون بحيث
يوصل واسنادها الى التركيب كونه السبب والآلة والطرف اعني في القوة
في موقع الحال من خواص اي حال كونه لخواص كانه في الافادة معينة فيها

فيها متعلقة بها وهذا القدر ينطبق للحد ويحصل الاحتراز عن سائر العلوم
بما لا يتعلق باحوال اللفظ او يتعلق باحوال المفردات وضعاً من حيث الماد
كاللغة والهيئة كالصرف او بحال التركيب اعرباً كالنحو واختلاف الدلالة
في الوضع واللفظ كالبيا في محاولة ادر ارجح البدع في المقادير على وجه شعر
يكون معلوماً من قبل اللواحق والتوابع فحفظ على الخواص ما يتصل بالتركيب
اي بموضوعها بما هو المقصود الاصل او بالخواص يعني بالمعنى بها وبعدتها
من الاستحسان وغيره وهو الاستحسان الواقع في كلام البليغ صفة منهم
او قصداً الى اعراضهم بتعلق ذلك كما في الاضاحيك والفريل والبريق
بالعمر والمجتمعات فيعبر عنها صاحب المقادير احترازاً عن مثلها كمعرفة السموات والارض
اولياً في مثلها في موضعها اولاً انها قد يشتمل على مسحة شاملة اشمل ابراهيم
عن حضوره على القصاص فقال لحي في ضمن هذا بانهم فوايد كثير واخره
الكتابا حيث البدع من علم البيا لخاله قدره ودخوله في هذا البلاغة وشره
اتصاله بالمقادير حيث صار كشعبة منه لا ينفصل عنه الا زيادة الاعتبار ولا
كذلك البدع وان ادر حجه فيه لدفع عمله عن ان يجعل علماً برأسه فرتبه
على العرض من علم المقادير بقوله ليحترز متعلقاً بالتبع وليس المقادير بحج
ان يكون هو في قصد ملاحظ المفهوم الاحتراز عن الخطاء محض لا هذا المعنى
بل قاصداً لما يحصل به ذلك وينصف هو بالاحتراز حتى لو كان قصد الا
على تاليف الكلام البليغ واستكمال النفس بذلك او اجراز تلك الملكة و
الفصيلة او توفيقه مقامات الكلام حقها على ما صرح به المصراع او ما
يؤدي هذا المعنى كان تبعه للاحتراز ولم يقل ليحترز بها اي بالخواص او
اي بالتبع والمعرفة تشبهها على ان السبب حقيقة هو الاطلاع عليها وحضور
في الذهن لا مجرد التبع والمعرفة ولو محزوبه كما في حالة الدمول ولم يتعرض
للمعاني لكونها لان الوقوف عادة وللإشارة الى ان غير المرعي بمنزلة غير المرعي
والمراد بالحال الامر الداعي الى ايراد الكلام على كيفية وخصوصية مناسبة
من حيث كونه بمنزلة وقت وزمان للكلام وان اعتبر من حيث كونه بمنزلة محل

وأما تركيب الكلام الصادر عن له فضل يتميز ومعرفة وهي تركيب اللفظ لا الصادرة من سائر
لنزلها في صناعة اللغة من زلة اصوات حيوانات تصدر عن محالها بحسب ما يتفق

ومكان سمي ما ومقتضى الحال في الط تلك الكيفية وللخصوصية
وفي الحقيقة الشتم عليها ولذا قال على ما يقتضى الحال ذكر فان المذكور حقيقة
هو الكلام لا الحذف او التعريف او التعريف او نحو ذلك ومعنى تطبيق الكلام
على مقتضى الحال جعله مطابقا له بحيث يصدق هو عليه صدق الكلي على الجزئي
لاشتماله على تلك الخصوصية مثلا انكار الخطا بظن ان لا يصدق كقوله
على ذلك بحيث يصدق التاكيد ورد الانكار وقولنا ان زيدا المنطوق كذا كقوله
كلامك موثوقا او حكاك قوله تعا حكايتا انما اليكم لمسلون على ذلك هو معنى
التطبيق فان الكلام في قوله في تطبيق الكلام اعم من الكلام الذي يوصفه فنيقه
ان يستعمل على ما ينبغي ومن الكلام الذي تتبعه وتطبيقه ان يحمله على ما
والاشارة الى هذا اطلاق الكلام ولم يقل تطبيقه او تطبيقه لك الكلام وما
بحسب السهولة ان المراد بخواص التركيب اعم من ان يكون مدلولها للهيئة التركيبية
او راجعة الى بعض مفرده من حيث كونه في ذلك التركيب كالبعد المشعر بالتفصيل
في قوله فاذ لك المثل **قول** واعني بتركيب الكلام يعني ان اللفظ وان
كان عاما فالمراد به البعض بغيره المقام وهي التركيب الصادر عن له زيادة
تتميز بين الحسن والاحسن من الكلام ومعرفة باساليه وكيفية تأليفه وهي
تركيب اللفظ اجمع بليغ وهو ذو البلاغة وقد فرها في اخرها بليغ
المتكلم في تاذيد المقام حذاه اختصاص بوفية خواص التركيب حقا وباراد
انواع التشبيه والجاز والكتابة على وجهها ولفظ تاذيد المقام وباراد انواع
التشبيه صريح في ان المراد خواص تركيب ذلك المتكلم وانواع تشبيهاته
وبما انه يعني ان يورد كل تركيب على ما ينبغي وفي خاص وقعه وكل تشبيه على الوجه
الذي يليق به وكذا البواني وحاصله ان يبلغ ملكة الاقتدار على تأليف
الكلام البليغ فاعراض الايضاح بانه ان اراد تركيب اللفظ وهو الظاهر
فقد جاز الدور وان اراد غير فلم يسهل ليس به والحي ان المقوم ايضا
لم يسهل لذلك واجاب بان المراد التركيب البليغ بالوصف وبالاضافة
او تركيب الاشخاص المعرفين باللاغة كما مر في القيس مثلا وان يعرف معنى غيره

بالا غنهم وان قوله وهي تركيب اللفظ ليس من تمام التفسير وقوله لا الصادر
نصب عطف على الصادر يعني ان هذا القسم خارج عن المراد لعدم الاعتداد به
وتبنيته في نظر الصناعة وان كان قد يشتمل على الخواص وقد روي بالرفع
عطف على تركيب اللفظ وليس بالوجه الا اذا جعل ضمير واهم لللفظ لا للمعنى
له فضل يتميز ومعرفة والصناعة اسم للعالم الحاصل من الترتيب على العمل وقدر
ملكه بقدرها على استعمال موضوعها ما نحو غرض من الاغراض صادرا عن البصيرة
بحسب ما يمكن فيها وحاصل معنى البلاغة في الكلام بلوغه مرتبة المطابقة لمقتضى
الحال مع التامة عن اسباب الاحوال بالمصاحبة وفي المتكلم بلوغه مرتبة التقدير
على ذلك وصناعة البلاغة هي المعنى والبيان وتضمن اليهما المبدع وقد يسمى علم
نواحي البلاغة وتكرجوانات لان المراد بها غير الاشياء وللممكن من وصف
الاصوات بما اوصف ومحال الاصوات مواضع خروجها وظهورها وما في
ما يتفق مصدرة اي بحسب اتفاق الاصوات او موصولة اي بحسب ما يتفق
من الاصوات **قول** واعني بحاصه التركيب اخر تفسيرها عن تعيين المراد بالترتيب
مع تقديرها في الذكرنا احرها في الترتيب وتفرعها على التركيب وحاصه الشيء ما يوجد
فيه دونه عاده كلاً او بعضاً واذا ربطت بين وجودها في الشيء سميت باسم
الخاصة بالحقا لتاء مبالغة حتى كانه انفس للخصوصية واكثر خواص التركيب
بهذه المثابة قلنا قال واعني بحاصه التركيب اي حاصه تركيب البليغ في اللفظ
وآلفظ المفرد لان التفسير للمعروف الكلي المتكلم في القسمين بالها من الجزئيات
وقد اصطلح في هذا المقام كلام الناظرين بناء على ان جبا انما على او سبق
او يلزم او يحدوث او يلد من عند سماع وان على حقيقة بمعنى بعض الاجزاء
او عما من بعض الصور والتركيب بغيره عن الشيء بما يلزمه من الزمان ولا
خفا في انه لا يجوز تعلقه باعني او يسبق او يلزم على وجه الظرفية لان العناء
ليس من حين صدور عن البليغ بل في حين التأليف والتعريف والالزام لما
هو هو يكون سابقا ولا يما داما لا في بعض الاجزاء خاصة لتكون الروي جزئيا
لا كليا نعم يجوز ان يعتبر في حينه او يحصل في تركيبه وفي تركيب فعله

تعريف
الصناعة

يسبق اولاً ان يكون على وجه الخالصة ويصير محصل الكلام على وجهين احدهما
ان المراد بحاصيه التركيب في الافادة ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة
عند جماعه حال كونه جارياً مجري الارزاق لكا التركيب بسبب صدور
البليغ لا بسبب من ذلك التركيب كشيء المشكك السابق الى الفهم من تركيب
ان زبداً منطلق لصدور عن البليغ اولاً لان له بسبب نفس ذلك التركيب
كما ينبغي السابق الى الفهم من حيث كيف يكون بالله مع وضوح الدلالة والبيان
لكن السابق بمسمى اما اعني واعتبر في البليغ اذا كان متاراجين صد
عن البليغ حتى لو كان لازماً للتركيب نظر الى ذاته وليرصد عن البليغ لم يعتبر
وليرجى سعه بما مضى الى علم المتأخراً في موضع الحال ما يسبق او من
يسبق بمعنى كاشا في حين ومعتبر فيه لان هذا القيد بالنسبة الى القسم
الاول سند له اذ قد اعتبر فيه الصدور عن البليغ لانا نقول بكفي في
تقييد الكل حصوفاً من القيد بالنسبة الى بعض الاقسام على ان السابق الى
الفهم من التركيب الصادر عن البليغ لا يلزم ان لا يعتبر الا في حال الصدور
عنه ولو لم فعل هذا المعنى يجعل جينا متعلقا بلاناً على وجه الوصفية
او الخالصة اي حال كونه في حين الصدور ومتاراجين واثانها ان المراد ما يسبق
الى الفهم جارياً مجري الارزاق للتركيب ولا ناله حال كونه في بعض الصور
التركيب وهذا قبل الجري اذ الجارى مجري الارزاق ايضا كذلك وكذا اذا
اعتبر فيها بالنسبة الى كل منهما واما جعل جينا بدلاً من عند لكون هو المقصود
بالنسبة وبصير المعنى ما يسبق منه الى الفهم حين صدور التركيب عن البليغ
فرفع الاشكال لكنه يكون قيداً ضابطاً لان التقدير ان المراد بالتركيب تركيب
البليغ ثم منها كاشا اخر مثل ان الارزاق هو الاشكال والجارى مجرا ما عداها
وان الارزاق هو مقتضى الظن والجارى مجرا خلافه وانما عبا ران عن معنى
واحد والمقصود التحيز في التغير والجملة فقوله جارياً حال من ضمير سبق وقوله
لكونه اما ان يتعلق بالارزاق ولا معنى له او جارياً مجري الارزاق ولا لانه
عطفاً لتصرف ذلك التركيب عليه اذ لا يتصور كون الجريان لنفس التركيب ليجتاز

2
الى فقيه او بقوله سبق وح يجب ان يكون لما هو موافقاً متعلقاً به ليحصل
التطابق وبحسن التقابل فيكون السابق في القول لكون التركيب صادراً عن
البليغ وفي الثاني لنفس التركيب ويلزم منه ان يكون للارزاق لنفس التركيب
وغير لما هو التركيب وما مصدرية في الجملة الاسمية على مذهب غير سيبويه
او احدهما والآخر للتركيب فوصوله ووضع المظهر موضع المضمير مع اسم
الاشارة في قوله ذلك التركيب لخصي المقصود ودفع ان يوهم كونا الضمير
التركيب كما في قولك ذانا الكريم ان يعادى غير اى غير الكريم **قوله** واعني
بالفهم في قوله ما يسبق الى الفهم فهم ذي الفطرة السليمة وهي الصفة التي
جبل عليها الانسا في الادراك والتمييز وسلامتها عدم تدلسها بالعقائد الردية
والشواس المعادية ووجه اشارة الى ان فطرة الانسان على التميز وقبول الكمال
على ما قال صلى الله عليه وسلم كل مولود يولد على فطرته **قوله** مثل ما يسبق به
ما يسبق او حالاً ومصدر محذوف المصا اي مثل سبق ما سبق لان ما موصولة مبينة
بقوله من ان يكون وجازاً لفصل بقوله واعني بالفهم لانه اعتراضية لا احسبه
واما انتصاب مثل مهم ذي الفطرة السليمة فبعد من جهة المعنى لانه الى ان
اعني بحاصيه التركيب ما يسبق منه الى فهم ذي الفطرة السليمة لمثل ما يسبق
الى فهم من اللطائف المدرجة في اشكال الحرثية وفي خطاب فهم اشار
الى ان اخذ في كتابه ينبغي ان يكون على فطرة السليمة **قوله** بصناعة
الكلام اي تأليف كلامه مرتبة المتأنا سعة الدلالات على حسب ما يقتضيه
العقل لا تواليها في التلقين وضم بعضها الى البعض كيف اتفق وهذا ما قال
للمحافظ من ان الشعر صناعة وضرب من التصوير واعتبر في جانب السامع الكمال
في الفهم والادراك وفي المنكح الكمال في تأليف الكلام وتطبيقه لمقتضى
الحال جريا على مقتضى المناسبة ولم يقرب كونه مراعاة لذلك لعدم الاطلاع عليه
فنيط الحكم بما يظهر على الناس وينبئ عنه ظاهراً وهو معرفة ما لصناعة
قوله على الشك فاعل مقصود او اسم يكون ضمير يعود الى تركيب ان زيداً
منطلق وظاهر هذا الكلام ان الاول من قبيل الجارى مجري الارزاق والاخير من

من قبل اللزوم له من حيث هو ولكن لا يخفى ان كونه لجزء الاخبار انما سبق الى
الفهم عند سماعه من البليغ اذ غير البليغ ربما يورد في مقام نفى الشك و
الانكار وكذا كونه المطلوب وجه الاختصار مع افادة لطيفة فالاول ان
يجعل الكل من قبيل الجاري مجرى اللزوم وان بعد اذ سمعته عن العارف مراد
فيما لم يكن اطلق فيها اللزوم لغيرها من اللزوم ولم يخل باللازم لما هو موقلة
واشراط اعتبار بالصدور عن البليغ وانما قال في الاول ان يكون مقصودا
وفي الثاني انه يلزم وفي الثالث ان يكون المطاع على عادة افتقانه في الكلام مع
ظهور صحة المحصر في الخبر دون الاولين ولم يقل في معنى الشك ومن القصص
التي جردت الاخبار ومن وجه الاختصار لمصرح باضافة كل الى التركيب فيتحقق
كونه حاصه وانما قال من نحو منطلق بترك التركيب لانه وان كان مذكورا في التحقيق
كفي الخاصة في ترك التركيب **قوله** وجه الاختصار اى طريقه مع افا
ذلك التركيب والاختصار لطيفة من اللطائف التي تشير اليها موضع بيانها
وهو الحالة المقضية لطى السند اليه **قوله** وكذا اى مثل السبق في هذه
الصور السبق او ما سبق اذ لفظ العارف بضاعة الكلام بالسند اليه اى
لا يحذف وهو الاحتياط وزيادة التيقن ونحو ذلك ثم لكان يحصل وكذا انصبا
عطف على مثل ما سبق لكنه يحتاج الى تكلف في عامل اذا واما قال لفظه ومن است
رما الى ان السند اليه عند الحذف كانه ثابت وان لم ينلفظ به وحمله على اللفظ
بالسند اليه فقط كناية عن حذف السند بعيد جدا ثم اعاد لفظه كذا مع زيادة
حرف النسبة لكثرة المذكورات بعد وعدم تخصيصها بالسند اليه بناء على
ترك المنقول في الافعال المذكورة وان كان ظاهره سوق الكلام على كونها في
السند اليه **قوله** على ما بطلت منقول جميع ما سبق اى كونه من الاعتبار
والخواص بنظمة وبنكية على اطلاعك على جميعها سوق الكلام وابراد المسائل
في على المعنا والبيان اطلاقا من حيث يحصل منه شئ بعد شئ او كما يكون جميع
ذلك متدرجا فان قيل المطلع هو المعنا لا غير قلنا اطلاع سوق الكلام في
العلم لا يدل على ان لكل خلا في الاطلاع كما يقال بين ذلك في العلوم الا

الاسئلة مسئلة كثرية وقد يجاب بان الخواص التي بحسب الدلالات المتفاوتة
في الوضوح والخفاء انما بطلع عليها علم البيان وانما لاسئلة ايضا بطلع حيث
ينظر فيها ويعرف خواصها وكلامها ضعيف **قوله** باذنه متعلق بمساق
او سطلعك **قوله** واما علم البيان صفة الكلام بكلمة اما لكونه تفصيل
ما اجملة من بيان حقائق العلمين واكتفى في المعنا بلفظ اعلم الدال على زيادة
الاعتناء ببنائه وكما اراد غده بالتشبع سببه وثمرته اراد بالمعرفة ههنا
سببه واصلة الذي هو الاصول والفوائد والمملكة الحاصلة منها التي
بها المعرفة لتقديرك واشتهار فيما بينهم وبهذا يخرج معرفة العرب ذلك
بحسب السليقة والابراد ههنا بمنزلة الافادة ثم اثم لكونه نسب بالطرق المتفرقة
بها عن التركيب الموصلة الى المعنا ايضا بالطرق الى المقاصد اشار الى انها
وسائط والاسباب وموثرات والكلام في المعنى للجنس بمعنى كل ما يدخل تحت
تصنيفه وادارته من غير تخصيص معين ولا تفصيل لما لا يتناهى بالعقل فلا يرد
من له ملكة ابراد معنى معين في الطرق نقضا ولا يلزم ان يكون صاحب البيان
من يعرف ابراد كل معنى لما لا يتناهى على التفصيل بل يكفي الاجمال وافترض على
ذكر الوضوح لانه المقصود بالتحديد والخفاء الا انه قد يراد زيادته
فيكون واضح وقد يراد بعضا به فيقع الخفاء ومعنى الاختلاف بالزيادة
والنقصان في الوضوح ان يكون بعض الطرق زائدا في وضوح الدلالة والبعض
ناقضا ويجوز ان يراد الاختلاف في كل منهما ان يكون البعض اكثر زيادة
والبعض اقل وكذا في جانب النقص الاول هو اللفظ واضافة الوضوح
الى الدلالة من اضافة المصدر الى فاعله وصفها لها بوصف متعلقها اعني
المذكور لانه هو المتصف حقيقة بالوضوح والخفاء اى لكونه البحث في
البيان رجعا الى احوال الدلالات وان هذه واضحة وتلك غير واضحة ولك
ان يجعله صفة الدلالة حقيقة بمعنى ان الذين تستقل سريعا الى كون
هذا الطريق بحيث يفهم منه المعنى ولا بسرعة ولا غرض بانه يتبين ولا يراد
معنى مفرد كالاسئلة بل بالمفاظ مترادفة بعضها اوضح دلالة وليس من البيان

في شيء ليس بشيء لما يسمي في صدر علم البيان من ان هذا لا ياتي في الالات
 الوضعية بل العقلية على الافراد او مع اعتبار الوضعية واللام في الجزر
 متعلق بغيره وذلك اشار الى الابداد ووسط ذكر الوقوف ولم يقل الجزر
 بها اي تلك المعرفة اشار الى ان السبيل الاقرب في الاحتراز هو الوقوف
 والاطلاع بحيث يكون الابداد حاضرا في ذهن لا يخرج المعرفة والمملكة كما في
 حالة الوصول واد بالمراد بالكلام ما يسبق منه الى الفهم من المعاني المترتبة
 المناسبة الدلول عليها بالكلام المشتمل على الكيفية والخصوصيات المناسبة
 التي تطلع على تفاصيلها علم المعاني وبتمام المراد ما يعبر في دلالة الكلام على
 ذلك من مراتب الوضوح زيادة ونقصا انما تناسب المقام والحال على ما
 يتكفل به علم البيان لا نادية معنى مضائية زيد بقولك هو مضاف
 انه المضيا ما هو الا مضيا ما المضيا الامور قد ضافه خلق كبر وبحود ذلك
 هو مفرق علم المعاني الاحتراز عن الخطاء في ذلك وحصل الدلالة على ذلك
 مختلفة المراتب في الوضوح وازاها في صورة قولك كبر اليراد اوجبا
 الكل وميزول الفصل على وفق ما يناسب المقام والحال هو مفرق علم البيان
 وبه الاحتراز عن الخطاء فيه حتى لو ادى معنى المضائية في مقام ابتداء
 الاخبار بقوله انه كبر اليراد كان الخطاء فيه من جهة نظر المعاني والبيان
 ولو اذاه في مقام زيادة الوضوح بقوله هو كبر اليراد كان الامر بالعكس
 وبالجملة فنقص المعاني الى ان يكون نظم الكلام بعد صحة اعرايه وهما مفرداته
 في الدلالة على المعاني المراد كما ينبغي ونظر البيان ان يكون تلك الدلالة فيما ياتي
 المقام من الوضوح والخفاء كما ينبغي وبهذا يتبين ان ما يقصد صاحب
 المقام سابق في الاعتبار وكان في مقام ابتداء التطبيق لكلامه او لكلام
 غير بالمعنى الذي ذكرناه وما يقصد صاحب البيان الاخر وبعد حصول
 المطابقة في الجملة ولذا اثر في المعاني لفظ التطبيق وهذا لفظ المطابقة
 وايضا لما اثر التطبيق ليعلم من كلام البليغ الذي ينبتعه على ما ينبغي
 وهذا ليس كذلك فليأتنا من قد نبهناك على ان ليس معنى كون المعرفة للا

للاحتراز ان يكون ملحوظ العارف هو هذا المعنى نفسه بل اعم من ان يكون نفسه
 او ما يقضي اليه كالوصول الى توفية المقامات المتعلقة بذلك حقها وكون
 تشبهاته ومجازاته وكما يات على وجهها وكما احتراز عن التعقيد المعنوي ونحو
 ذلك **قوله** وفيما ذكرنا قد جعل المقدمة لبنا للحد والغرض وادرج
 فيها منفعة العلمين لغرض فان ما ينادى اليه الشيء من حيث ينتهي
 اليه غاية ومن حيث يطلب به ويقصد غرض واذا كان ما يشوقه الكل طبعا
 كالوقوف على تمام مراد الحكم بما وتقديره من المنفعة وقد يصيبها العلم
 لزيادة الرغبة في تحصيله والمعنى ان فيما ذكرنا من تعريف العلمين ما ينبغي
 على ان الوقوف ارباب النظر والاستدلال والعلوم والصنائع على تمام مراد الله
 من كلامه محتاج الى هذين العلمين اشدا احتياج لكون خواص تركيبه وحسن
 ترتيبه وتنظيمه ومطابقته لمقتضى الاحوال في الرتبة العليا وكون
 تشبهاته ومجازاته وكما يات في انواع دلالاته من الحسن في الغاية القصوى
 فتحصلها والنظر فيها يكون عونا على تحصيل ذلك وهو منفعة عظيمة
 ومنفعة جلية وقد عرف معنى المراد من الكلام وانه يتعلق بعلم المعاني
 وتمام المراد وانه يتعلق بعلم البيان فلا يرد ما قيل ان مذهب غير المشايخ من الملة
 وعليه النصرة لا يكر للشر الوقوف على تمام مراد الله من كلامه العزيز لان معناه
 جميع ما قصد واد من المعاني ما نقل عن علي رضي الله عنه ان تفسير الفاتحة
 او قارئ العلم لان تمام المراد بالمعنى الذي ذكرنا ولا يحتاج الى الجواب بانه اراد
 التمام بحسب الحاجة والكفاية لا بحسب الحقيقة واما الاعتراض بان
 الواقف على الشيء لا يحتاج الى ما يحصله لا امتناع تحصيل الحاصل فاجوب
 ان الاحتياج ضروري لا امتناع الحصول بدون الشرايط والاسباب غائبة
 عدم الاحتياج بعد الحصول وهو لا ينافي الاحتياج في الجملة على ما هو المدعى
 وقد يجاب بان المراد بالواقف من يريد الوقوف والمعنى انه يحتاج في تحصيل
 مراده لا في الارادة نفسها البر بالمتن وقد يجعل هذا ذريعة الى دفع الاعتراض
 الاول ايضا بان اراده الوقوف على الشيء لا يستلزم ان كان حصوله لكونه

لغوا من الكلام غير مشعر بالمنفعة والعامر بنزلة ان يقال هذا العلم يحتاج اليه
في هذا الامر المحال الذي هو الوقوف لا بنزلة ان يقال يحتاج اليه في الوقوف
على الامر المحال كما يوهم فانه مفيد ثم في قوله بنسبة اشار الى انه ما ينبغي ان يكون
معلوماً بقايد من منه فيحتاج الى التنبه **قوله** فالاول تنفير وتحذير
بعد الترغيب في العلمين وبيان منفعتهما عن المصور والتقصير في تحصيلهما
وبيان المضيق في ذلك فان الناظر في العلوم سيما الاسلحة فلما يخ عن اخذ
في تفسير القرآن ومن اخذ فيه مع قصوره في العلمين قبل ان يسلم عن الخطاء فيه
والوقوع في التفسير بالراي الذي هو خطأ وان اصاب وفيه استحقاق
الويل والعذاب **قوله** ولما كان اشار الى وجه ترتيب الفصلين
حقه ان يذكر قبل التبريق كذا اخر لترتبة عليهما وعلى الاحاطة بفهومهما
والكشف ان الشا شعبة من المشا ومنفرج عليه وكالمركب بالنسبة اليه لان
تمام المراد والاصاحه في مطابقة الكلام له وعدم الخطا في ذلك على ما هو مقصود
البيان انما يكون بعد تحصيل المراد والاصاحه في المطابقة له ولما ينفي الحال
بالنسبة اليه وعدم الخطا في ذلك على ما هو مقصود علم المشا فكانا الشا هذا
الاختبار منفرجا عليه مقتضيا له بنزلة الشعبة من الدوحة اي الفصل من
الشجرة ولا يمكن منفرجا عنه الا بانه اعترفيه مع الاصاحه في دلالة الكلام على
المراد بخصوصياته وكيفية انهما ارتفاع شانه الاصاحه في كون تلك الدلالة
في باب الوضوح والخفاء على ما ينبغي وعلى وفق ما يناسب المقام ويلزم الحال
في هذا الاعتبار كان بنزلة المركب والمشا بنزلة المفرد فناسب تأخير البيان
وضعا لتأخر المركب من المفرد طبعاً واما ما يقال من ان البيان باب من ابواب المشا
افزوع عنه وجعلوا قناسمته لكثرة شعبة كالفريض من الفقه وان لا
الماخوذة في علم المشا لا يمكن الا بعد معرفة الاراد المعنى الواحد في الطرف المختلفة
اذ الحال انما يقتضي الاراد في طرف واضح الدلالة او واضح فاصح فالمراد من المشا
عالم بالبيان يمكنه الاحتراز عن الخطا في تطبيق الكلام على مقتضى الحال وما
ان المطابقة الماخوذة في تعريف علم المشا لا تخص الافادة بل يتم الدلالة في باب

في باب الوضوح والخفاء فنية نظراً له مع ضعف بعض قدامه ربما كان على عكس
المقصود اذ وهو كون الشا بنزلة المشر من الكل **قوله** لا يفصل روي بانث
الضمير صفة شعبة ويشكركه خبرا بعد خبر **قوله** حري جواب لما وكبرى
القياس بخروجه اي لما جرى ناسب تأخير جملة لاجرم اذا استنبط بيان الشا
ويجوز ان يكون جرى خبرا اخر كان واذا جواب لما ولا لاجرم للتحقيق والتأكيد
بنزلة حقاً اذ الاستمارة لا يقع جواب لما قال القراء معنى لاجرم في الاصل لا بد
ولا محالة وقد جرت على ذلك وكثرت حتى تحولت الى معنى القسم وصارت بمعنى
حقاولة للنجاب باللام كالقسم فيقال لاجرم لا فعل كذا **قوله** حري منه
من اسداسه انصالية في موقع الصفة المحذوف اي جرى مجرى كاسمائه مثل جرى
المركب من المفرد وكذا قولك من شئ عمل الروح من الجسد وزلزال البلد موضع
كذا وانت بنزلة الاخ **قوله** الفصل الاول قد يتوهم من جعله الفصل
الثاني في علم البيان غير غرض لضبط المعاقدة تضبط معاقده ايضا في هذا
الفصل وان قوله وفصلان لضبط معاقدهما معناه انها من كون في الفصلين
لا على طرفي التوزيع لكن تعيين هذا الفصل لضبط معاقده علم المشا في ذلك فانه
ان يجعل تحت الدلالات وتعيين التشبيه والمجاز والكتابة معاقده للبيان اضطرار
لمعاقده ولانه يصح به في عنوانه الفصل اعتمادا على انساب الذين اليه عماد
في الفصل الاول ولذا اقبل في الكلام في علم البيان والذي ينادى اليه الفكر
الصائب ان المراد بضبط المعاقدة جمع محلات تفاصيل المسائل وتعيينها على
وجه التحفظ والنقطة كما قال الامام في المطالب العالمة الفصل الرابع في
ضبط معاقده العلم **قوله** ان ساق الحديث في ضبط المعاقدة والكلام فيه
يستدعي تمهيد اصل اي ايراد حكم يستنبط عليه مقصود الحديث **قوله** اذا
افضنا الموه اليه معنى في آخر هذه المقدمة عند قوله لا ينبغي علينا ان مقامات
الكلام متفاوتة لم يكن قوله فانه يقتضي بالافتقار غير لازم لذلك لان مثل هذا
الكلام ينبغي ان يكون في معرض التفسير والتفصيل لا اجل ولا وليس هذا هو
التفاوت الذي يقع عليه اذا افضنا الموه ولا هو تفصيل التفاوت مقتضى

معنى لاجرم

الحال وان كان مستلزما له وشعرا بسبب نسيبه والجواب انه ذلك لا شعرا بانه تبرع
لا تفصل الى ما كان مقتضى الحال بما يتفاوت صح ان يقال للحال قد يقتضي نادية محم
اصل المعنى وقد يقتضي نادية الزائد عليه وما لا يفتر عن بيان عن المعنى بليل سبناه
او عن الكلام بليل زلناه ومعنى نادية اذ او والقائه الى السماع واللام في
لمحة التأليف متعلق بنظم على معنى العله والمقصود ان ينظم الالفاظ لاجل محم
التأليف منها لا الاعراض التي يصاح لها الكلام من اعتبار الكيفيات والخواص
والزوايا الزائدة على اصل المعنى او على معنى السببية ان ينظم كان وحاصل المحم
التأليف لا يضمنه للخواص التي بها يستحق ان يطلق عليه اسم النظم تشبيها بنظم
الدرر مرتبة على ما ينبغي قال الشيخ عبد القاهر النظم هو كون الفاظ الكلام
مرتبة المقامات في الدلالات حسب مقتضيه العقل ومخرجها صفة
نظم معنى لها مجرد التأليف والاستناد بين الالفاظ والاعراض فيها تدل في
جواب الامام وتخرج عن حكم صوت الغريب في انه لا يفيد شاذ ليس وضع الالفاظ
لفرض افادة الفاظا بديلة بل التركيبية وخروجها عن حكم المعنى في صيغة
الاعراض بجملة افادة المعنى التركيبية لا ياتي في زوايا صفة البلاغة منزلة اصول
المجوانات في الخلو عن الخواص والزوايا التي بها تتفاضل الكلام والوزن الى
الاعجاز وكذا كونها على وفوق هذا النوع من مقتضى الحال فان هذا محظوظا
ثانية وسقوط درجته وفي قوله وهو الذي سبناه وزلناه لتساع
اذا اول المعنى والتا للفظ وكأنه على حذف المضاف اي سبناه معناه ان كان ما
عبارة عن اللفظ وزلناه لفظه ان كان عبارة عن المعنى **قوله** الخطا
الذي يخرج بصدده اي يحصل المشا والبيتا للاحتراز عنه لا يجامع في الكلام
الذي لا يقتضيه نادية الى زبداد في التميز وانما موضع نور ان ذلك الخطا و
حيث انه منزلة العبارة المرتفع للعائل عن الابصار هو الكلام الذي يقتضيه اعتبار
الخواص والطائف فكثيرا ما يقع الخطا في تأليفه وتنظيمه وللتساع
في جملة على المقصود على الوجه الذي ينبغي ويوافق قصد المتكلم وينبغي ان يكون
وتوقع الخطا فيه لغير الفارس على على المشا والبيتا والالاف يكونا مفيدين لا

لا احتراز عنه وبهذا يظهر ان المراد بالعائل المتقطن الماهر في علم الاعراض مع تقو
في العبد او عدم معرفته بهما وقوله فضلا مصدر فعل محذوف من قولك
انفقت الداهم والذي فضل عنه كذا اي في وسط بين كلامين متغايرين بقيا
واشياءا لفظا مثل فلان لا ينظر الى القيد فضلا عن عطائه او معنى مثل نقاصته
افكار الاكثرين عن حل هذا التركيب فضلا عن ان يصلوا الى كنهه وقاعل الفعل
ضمير يعود الى مضمر في المعنى واستبعاد المعنى مع انه اول بالوقوع واستحالة
ما توقعه اعني ما وقع بعد فضلا والتقدير يري عدم جماعة للفظاء اذ في التميز
عن نوعه للعائل فانه منصف بالكتابة والاولوية والمعنى في الثاني المعنى
بقي عدم بلوغ الافكار الى حله عن الوصول الى كنه معناه وحل هذا التركيب
ما خفي على كثير من الخاصة سيما شارحي هذا الكتاب وعائتهم على ان فضل المعنى محم
وتحيزوا في مرجع ضمير فضل وانت خبير بان معنى محم وزعنه عفا نعم لم يحج
حول اللفظ ولا المعنى ولا التركيب **قوله** فان احتلج في وممكن كلمة ان
المستعملة في التردد ولفظا احتلج المعنى من الخطور والاضطراب دون البتة
والاستقرار واسم الوهم الذي اكثر احكامه كادبة يشعر بضعف الشبهة و
تفرجها ط سوي المقدمة القابلة بان الكلام في علم الفاظ الكلام يقتضيه نادية
له ازيد من الدلالات الوضعية اذ ربما يقع لجوار ان تفرق قواعد المقامات
دله بالوضع من غير اشكال على الخواص والزوايا التي هي مشار للخطا فلا يقع فيها
الخطا لمزله اذ في تغيير فكيف للعائل الفطن وبينوها بوجهين احدهما ان
علم المعاني مستنبط من تتبع تركيب البلغاء وتقدم خواصها ولاخفاء في انها
كلام من القبيل الثاني فيقتضيه معرفة خواصها الى الاحتراز عن الخطا والتفت
انه بالنسبة الى الناظر انما يكون بعلم المعاني وانها ان ليس المراد بعلم المعاني
ان يقتضيه تلك القواعد من غير ان يصير ملكه ومدركه بالدوق بل ان يعرف
من العبارة بما يعرف الخواص من تركيب البلغاء وح يكون هي كلاما من قبيل الشا
وكلاما ضعيفا اما الثاني فليظهور المنع واما الاول فلان معنى كونه ما خوذ من
تبع خواص تركيب البلغاء انه في اصل يكون كذلك ويكفي فيه كون الآخذ

عارفا بذلك بحسب السليقة من غير سبق ما يستحق علم المعنا وليس يلزم ان يكون
كل من يعلم هذا العلم يعلمه بالتسليم دون التعلم وتقرر الجواب على ما اشار اليه
المصنف ما يذكره في علم المعنا ليس تعليمًا وافادة لما لا يسيل اليه للمخاطب سوى النظر
والتعلم لمفع فيه خطأ فحتاج الى علم المعنا فهو تنبيه لمن له في اعتقاده ان
التشبيه بافادة بعض التصورات والاصطلاحات وازالة اشتباه ربما عرض
في بعض التصديقات ولعمري لا تشبه شي ولا الجواب والله اعلم بالصواب
قوله فيتوقف جواب الشرط زيادة الفاء لخلل الفاصل وصغير تعريفه وله
لعلم المعنا ومعنى تعريفه تحصيل المعرفة به اثره على لفظ التعليم لكون كل ما
يحتاج الى تعريفه جزءًا من جزئيات علم المعنا لكونه يفتقر الى جعل ضميره راجعًا
الى ذلك الجزئي المذكور قبله بعينه ليكون التعدد في التعريفات فقط لان هذا
بما لا معنى له اصل بل الى علم المعنا وقوله فاستوضح جوابا داخل وأذيل متعلق
ما جينا وقوله او الطبع كان ينبغي ان يكون بالواو لان المعاني في البابين كلهما
لا احدهما الا انه على طريق اللف والنشر كما في قوله تعالى وقالوا كونيوا هودًا او نصارى
اي ان كان الفعل كمي في الاستدلال والطبع في العروض يتحقق الاستغناء عن
تعليمهما بمحصول الاستغناء عنهما كليهما او عن احدهما باحدهما وانما اعتبر
التوقف والاحتياج في التعريف والتعليم لانا التقدير ندين العلوم و
تبيينها بما يناسبها من الادلة فلا يكون الأكسبية واكثرها اصطلاحًا ومثلها
لا طريقا في اكتسابها بمحض النظر والاستدلال فتعريف التعليم والتعليم اذا تحققت
فالعليم والتعليم لا يخص الاخذ من استاذ او معلم قال ابو علي في الشفاء التعليم
والتعلم بالذات واحد وبالاختبار اثنان فان شأ واحدًا وهو الساقط الى
اكتساب مجهول معلوم يسمى بالقياس الى الذي يحصل فيه تعلمًا وبالقياس الى
الذي يحصل عنه والعلّة الفاعلية تعليمًا كالخربك والخرد ولهذا النكتة
ذكر اول العلم وثانيًا التعليم وقوله والمآل اما الدور او التسليم على ان كل
اكتساب انما هو بالنظر والاستدلال والاحتياج الى المنطق والعروض وعبارة
في تقرير التشبيه والجواب ليست الا ان قال في آخر الاستدلال ان تعريفه الدليل منع

لانا العلم بتكيب الدليل ان كان بضروة امتنع تعريفه وان كان بالدليل لزم ما
الدور واما التسليم واما باطلاق ولا شيء سوى الضرورة والاستدلال والجواب
اننا نعرف تركيب الدليل وانما تشبه علمه من له استعداد التنبيه فان لم يتنبه
مخونه عن ذلك المخاطبين ولا يشبهه في تفاوت الناس لادراك العلوم وقد اورد
على تقرير التشبيه والجواب اسئلة كثيرة مذكورة في كتب المنطق لا يطول الكفا
تذكرها وبالحكمة ينبغي ان يعلم ان ليس المراد باحتياج اكتساب العلوم الى
المنطق ان اكتساب كل نظري بالمشيئة الى كل واحد محتاج الى جميع طرق الاكتساب
وانها كلها كسبية بل ان لا اكتساب بطريق النظر محتاج الى شيء منها وان
كسبي وبعضها ضروري كاف في اكتساب البعض النظري والى يمكن كافيًا
في اكتساب جميع الكسبيات ولا غنى عن التشبيه وح لا اشكال **قوله** واذ
قد عرفت هذا شروع في حديث ضبط المعنا قد عرفت هذا لاصل الدال على ان
الكلام ما يشتمل على الخواص والمرايا التي عنها البحث في علم المعنا ولها الاحتياج الى
الضبط بتعيين مجلاته ككتبتها احوال للتركيب فتأخر عنها ضرورية فلا بد
من تهديد الاصل اولًا بضبط التركيب ثانيًا والخواص ثلثًا وضبط التركيب
كونها خبرًا او طلبًا ربما يشعربان المراد بها المركبات النامة لا المعنى المصد
ولا مطلق المركب ومعنى ذلك على ان الغرض الاصل من الكلام افادة المعنا ثلثًا
الا ان خواص المركبات النامة قد يكون باعتبار مقتضيات الاحوال الراجعة
الى ما فيها من المعنويات والمركبات الاضافية والابقائية او غير ذلك
قوله وسابق في الاعتبار في نظر اصل الصناعة حيث قطعوا بان
حقيقة كلمات الاستفهام مثل هو طلب الفهم وما سواه من الانكار والتفريق
هو من المولدات وكذا في سائر الابواب وقوله ثم حمل عطف على تصديق وذلك
اشارة الى ما هو الاصل والاختفاء في ان الخبر ايضا اشياء يحمل هو عليه عند
الاجراء على الاصل كالدعاء في رحمة الله والانشاء في صنع العقود فلهذا حمل
بعضهم ذلك في قوله وما سوى ذلك اشارة الى الاعتبار على ما يتم الطلب والخبر
لالا الابواب الخمسة على ما هو الظاهر من العبارة والتحقيق في اول قانون الطلب

فصل الشروع في الابواب الخمسة قال مني منع اجراء هذه الابواب على الاصل بولدها
ما يناسب المقام له قوله الباب الاول ثم ذكر في انشاء الابواب الخمسة ايضا تفاصيل
ذلك ثم انه لم يقيد بما سوى الطلب من الانشاء كالترجي والتخييل ونحو ذلك لقلته
وكون اكثره غير سابق في الاعتبار في نظر الصناعة وانما جعل التداء سابقا في
الاعتبار مع انه يتقدم فعل مضارع متفول في الانشاء لانه ليس باعتبار
انشائية ذلك الفصل فانه لم ينقل الى الطلب بل الى انشاء الدعاء بهذا اللفظ
كما سيعلم في لزومه طلب المدعو وانما ذلك باعتبار ان حرف التداء لم يوضع الا
لطلب الاقبال كحرف الاستفهام لطلب الفهم **قوله** شيئا فشيئا اي متدرجا في موضع
المصدر من حمل والحال ما عدا ذلك اي محمله على السابق في الاعتبار شيئا فشيئا
على المعنى الذي يوجبه سوق الكلام او موضع سوقه ولما لم يحمل على ما هو
مدل من عليه **قوله** وعساك فيماري اي تظنا وتبصر وما مصدرية او موصولة
والطرف في موضع الخبر اي هذا فيماري كما في هيت لك اي الخطاب لك ومع
افتخاره عني اذا اردته واستحقته واجتلبنا الشيء نظرنا اليه جلبا مكشوقا
شبه الصورة المعقولة بالصورة المحسوسة فاعتبر فيها الاتقان بالعين والخيال
وكشف الضاع ولا حاجة الى جعل العين او الضاع استقارة عن معنى كما قد يتوهم
والمعنى انك ربما يستحق في اول الامر بحث الخبر والطلب وما يتفرع على ابواب
الخمس فترغم انه اذا كان جميع مباحث علم الفاراجعة الى هذا هو ليس في تلك الزينة
التي تدعى كلك عند الاطلاع على تفاصيل هذه المباحث يعلم انه جليل القدر
رفيع الشأ وقد يقال ان خبر تفخيمه لما رى والمعنى انك لعلك حال كونك ناظرا
فيما اربته من الحكم بان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب يستحق ويعتقد
باطلا لعدم اقامة الدليل لكن اذا اتينا الدليل عليه استغفنه **قوله**
فلنعيهما اي اذا كان السابق في الاعتبار هو الخبر والطلب كان الواجب ان يعينهما
لاقتراح الحديث لما نحن معرضون له ومسصور لاجله من المباحث والمقاصد
قوله يجوزهما اي يحفلهما محتاجين في اعتقادها الى التعريف بالحد الذي لا يتأخر
المحضه كلها او بعضها او بالرسم بالعرضيات ولو مع بعض الدلائل **قوله** اما في

في الخبر اي ما احسار بالاستغناء عن التعريف في الخبر وما في لما زاد في معنى لما يارس
بلا في العقل بل صفة لكل احد المعد بوصف كونه من العقل ومعنى عدم مما
لعدم الاستغناء بحدود الاشياء ورسومها واكتسابها بذلك لعدم المعرفة
بمعنى الحد والرسم فانه ليس لهذا كبر دخل في الاكتساب بل الضغاد نصب عطف على
كل احد وباعتباره جمع ضمير الخبر اعني يعرفون اما على طريقة نحن باعتبارنا وانما
عندك راض اي هذا الخبر من الاول واما على جعل الضمير لمجموع كل احد والضغاد
كما في قوله تعالى ان كن غنيا وفقيرا فانه اول بهما فالضمير في بهما راجع الى المجموع
وقد روى الخبر عطف على من يارس وح جمع الضمير بنا وبل كونه لما دل عليه كل
من معنى الجماعة ومقام التصديق هو ما اذا اعتقدوا كونا اخبارا المتكلم على ما هو
ومطابقا للواقع ومقام التكذيب بخلافه لا يخرج كون الخبر على ما هو به وعلى
خلاف ما هو به اذ قد صدق في مقام عدم المطابقة وكذب في مقام المطابقة
لعدم العلم بالحال ولا يخرج كون الكلام محملا للصدق والكذب اي في الجملة الخبرية
بمعنى ان تصديقيهم او تكذيبهم يقع ابتداء في الجملة الخبرية دون الانشائية اذ على هذا
مقام التصديق والتكذيب واحدا لا فائز في تفصله بالنظر الى المقصود فان قيل
على ما ذكرتم لا يمتنع تاييد التصديق ولا التكذيب اذ قد لا يصدق مع اعتقاد المطا
وقد لا يكذب مع اعتقاد الامطابقا قلت ليس المعنى ان تصديقيهم في مقام التصديق
يكون دائما لا في بعض الاحيان بل ان تصديقيهم يكون دائما في مقام التصديق لا في غيره
نفي الكلام يكون على ما يثبت التقييد لا تقييد التأييد والمراد معرفة الصادق والكاذب
معرفة مفهومهما لكن كل منهما قد يكون صفة المتكلم وقد يكون صفة الكلام والمراد
هنا هو الاول لا الثاني على ما توهم والامكان لقوله العلم بالصادق والكاذب
موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكاذب معنى لانه ان ريد بالصادق مجر
منه هو الصفة فالامر بالعكس وان ريد بمجموع الموصوف والصفة فالصادق
نفي الخبر الصدق لا امر موقوف عليه ولا اشار الى ان المراد بالصادق ما هو
صفة المتكلم وصف لفظ الخبر لفظ الصدق وان كان معناه الصادق اي المطا
للاواقع ونظم الكلام ان كل احد يعرف معنى الصادق والكاذب بلا اكتساب من حداد

لأنه يحصل منه التصديق والتكذيب على وجهها وهذا يستلزم معرفة الصادق والكاذب
لأن التصديق بالشيء الاخبار يكون القائل صادقا وبالقيل الادغان والقبول
لذلك فلا يصح مع دوام وقوعه في محله بدون معرفة الصادق والكاذب لكن العلم
بالصادق موقوف على العلم بالخبر الصادق لأن تعناه الخبر بالخبر الصادق والمتكلم
به والعلم به يتوقف على العلم بالخبر لكونه جزءا منه وما يتوقف عليه البديهي
بديهي وعلى ما ذكرنا ينفع منع توقف معرفة الصادق على الخبر الصادق بناء
على أن تعناه الشيء المطابق ويظهر أن النسب حاصل الدليل هو أن تفرق بالضرورة بين
الخبر الصادق والخبر الكاذب ليندفع بأن التفرقة بالضرورة لا يستلزم تصور الحقيقة
بالضرورة نعم يتوجه منع توقف التصديق على معرفة الصادق بحقيقته بل بوجه
فأنه لا يرد في تصور أجزاء التصديق **قوله** هذا أي هذا وهذا الذي
ذكرت على ما ذكرت والحدود التي ذكرها المحوول في التعريف غير صالحة للتعريف
لما فيها من الخل وحاد وقوع لها صلت خبر المبتداء مع أنها انشائية لكونها في
معنى الخبرية ومتى جاز وقوع الانشائية خبر المبتداء فلا كلام **قوله** للخبر والكلام
المحمل للصدق والكذب أراد وبالكلام المركب التام المفيد فأنه يصح السكوت
عليها وبه يخرج المفردات والمركبات الناقصة من الإضافي وغيره وباحتماله الصدق
والكذب صحة انصافه بأنه صادق أو كاذب أي بالنظر إلى نفسه أي مع قطع
النظر عما يجرى له من صدق المتكلم به أو كذب قطعاً ومن العلم بمطابقة نسبتها
للمواقع أو عن ما ضروره أو استدلالاً اذ مع اعتبار شيء من الموارد قد لا يجتمعا
الصدق وقد لا يجتمعا إلا الكذب وعلى هذا لا يرد الاعتراض بكلام الصادق
قطعاً ولا يثبت السماء فوقنا حيث لا يجتمعا الكذب ولا يثبت السماء تحتنا حيث لا يجتمعا
الصدق ولا يحتاج إلى معر الوال أو أو جعلها بمعنى أو وأما مثل السماء والأرض
فوقنا فكذبها لعدم مطابقة الواقع ضروره انتفاء الكل بانتفاء الجزء لا
لو كان الخبر في نفسه محتملاً للصدق والكذب لما انفصل عنه ذلك وكان كل خبر
كذلك ضروره أنما بالذات لا يزول بالعارض بل الوجه في دفع الشبهة أن معنى
قولهم الخبر هو الكلام المحمل للصدق والكذب أنه الكلام الذي اتهم من الصادق و

والكاذب بحيث يحتمل أن يكون صادقا في مادة وكاذبا في مادة أي يكون بعض جزئياته
مطابقا للواقع وبعضها غير مطابق وهذا رسم محاصره معارفه لا يلزم صدقه
على كل واحد من أفراد المعرف بل لا يصح صدقه على شيء منها لأننا نقول ما أبطال الجواب
القوم بما ذكره فليس شيء لأنهم لا يمتنعون أن ذلك لا يرد ذات الخبر ومقتضى ما قبله
بل يصح حوزا بالمعنى أن ذلك لا يرد الخبر إذا اخذ من حيث أنه حكم محمداً على الإطلاق
واعتبر مجرداً عن الخصوصيات الموجبة لتعيين الصدق أو الكذب على ما ينبغي من كلام
المص وهذا صادق على كل فرد حتى على قولنا السماء فوقنا فإنه إذا اعتبر مجرداً عن
خصوصيته الحكم وبداية مطابقته للواقع احتمل أن يوصف بالصدق والكذب
ولم يكن الوصف مخطأ لغيره وعرفا بخلاف الانشائيات وأما الجواب عن الشبهة بما
ذكرنا كان ينبغي أن يصدر عن المحصل لأنه مع كونه مخالفا لما عليه العقل لا
عموماً والقائلون بهذا التعريف خصوصاً على ما ذكرنا في كتب المنطق صادق على
مطلق الكلام لأنه كلام محتمل أن يكون بعض أفراد صادقا وبعضها كاذبا إذ دلالة
على نفي بعض آخر ولا يملأ أخراج الانشاء وكلا يصدر على شيء من الانشاءات
لا يصدر على شيء من الآخر كقولنا شعري إذا لم يصدر تعريف الخبر على الصادق إذ
ليس بعض جزئياته صادقا والبعض كاذبا كيف يقسم الخبر إلى الصادق والكاذب
وكيف يعرف الصادق بالخبر المطابق **قوله** أو التصديق والتكذيب إشارة
إلى تعريف آخر للخبر هو الكلام المحمل للتصديق والتكذيب بأن يصح أن يقال القائل أنه
صادق أو كاذب على الوجه الذي ذكرنا في احتمال الصدق والكذب مع قطع النظر
عن خصوصية القائل والمقول ويكون هذا بعد ما للتعريف الأول على توهم اندفاع
الدور لم يصل وكقولهم **قوله** وكقولنا أي قول بعض المعتزلة هو الكلام أي المسطر
من حروف السموعة المتميز المفيد نفسه أي بلفظه الدال على ما قصد به من معناه
الحقيقي أو المجازي إضافة أمر إلى أمرين أو انشائاً هو تمييز من إضافة أو وصفه لها
أو يدل يخرج بالكلام بسائط الحروف ومركباتها المكنونة والسموعة التي لا تمايز
بينها كما في الأصوات المتدة التي تسمع منها بعض الحروف لا على ترتيب وتبديل
وتبديل المفيد للإضافة الألفاظ المفردة وتبديل النفي والاثبات المركبات

الاشائية والاضافية ونحوها وبقيد بنفسه الاشياء من حيث دلالتها
على لوازمها الخبرية كدلالة قوله على اريد منك القيام وليناب كرمي على اني منك
الاكرام والامر كرمي على قد اكرمك الى غير ذلك مما لا يحصى سيما اذا عرض بها عن
الخبر كقوله ليناب صلت للقبول بمعنى لا يصلح لذلك وكذا اسم الفاعل مع فاعله كقوله
دلالة بواسطة ضمنية مثل زيد قائم ابوع وكذا الكلام في تعريف الشيخ عبد القادر
فان القول بمعنى المركب والمقتضى بمعنى المصدق وبصرحه في قوة بنفسه والنسبة
بمعنى الاضافة والمعلوم هو الامر بزيادة اشارة الى انه لا بد في الخبر من تصور المسند
اليه بوجه ما وليس لتقديم النفي على الاثبات وتعميم بقوله من الامور نكته يعتقد
بها **قوله** اما في الحد الاول اعراض عليه باستلزامه الدور وهو توقف
معرفة الشيء على نفسه سواء ذكر الصدق والكذب او ترك متوجها واذن لا
التصديق والكذب لانهما جاحضان الحد قد عرف الصدق بانه الخبر عن الشيء
على ما هو به اي على الوجه الذي هو متحقق به وتوضيحه ان كل نسبة تعبر بين امرين
في الواقع اما بالاثبات او بالنفي فالأخبار عنها والاعلام بها ان كان على الوجه
الذي هو به من الاثبات والنفي صدق وان كان لا على ما هو به بان يكون في الواقع
بالاثبات وانت تخبر بالنفي والعكس فكذب وقد يجعل الشيء عبارة عن المحكوم عليه
بمعنى ان الاخبار عن الشيء على الوجه الذي هو متصف به صدق ولا على ما هو به
كذب ففي الجملة لزم مقتضى اخذ الصدق في تعريف الخبر في اخذ الخبر في تعريف
الصدق كون تعريفه دوريا ولا ينفعه جواز تعريف الصدق والكذب بالاثبات
على معرفة الخبر ككون النسبة مطابقة للواقع او غير مطابقة ثم يتجه ان يقال
اللازم فساد تعريف الخبر والصدق للزوم الدور لا تعريف الخبر على التعيين
وان يقال انه عرف الخبر الذي هو احد اقسام الكلام بالصدق الذي هو صفة
له فعرف الصدق الذي هو صفة المتكلم بالخبر الذي هو معنى المصدر اي الاحياء
بدليل بعديته عن الدور واما من عدل عن الصدق في التصديق والكذب فلم يرد
شأنه على توسيع دائرة الدور حيث جعله برنينين بعد كان برنية فان التصديق
معناه نسبة المتكلم الى الصدق وهو الخبر عن الشيء على ما هو به فقد توقف

معرفة الخبر على التصديق وهو على الصدق وهو على الخبر وكذا في التكذيب واما لو
فسر التصديق بالخبر بصدق المتكلم فالدور برنية كالأول والجواب ما **ترقوله**
والحد الثاني متوقف مطوق على الحد الاول وفيه اشارة الى ان المحتمل للصدق والكذب
والمحمّل للتصديق والتكذيب في التحقيق حد واحد باده في تعديريه ان الحد الثاني
ايضا غير صالح للقول عليه لكونه غير مطرد حيث صدق على اليس من افراد المجرود
مثل الغلام الذي زيد وليس لزيد ومثل انك قائم اولست بقائم فتخرج ان فان كانتهما
كلام بمعنى المسطم من الحروف المسموعة المتميزة وشتمل على افادة نسبة امر الى امر ثانيا
او نفيًا مع انه ليس بخبر بالاتفاق وبدليل انفاء لازم للخبر فاما وهو صحة اخلا
الصدق والكذب بحكم العرف واللغة والتحقيق على ما بينا في شرح التلخيص
ومن شرط العرف ان يكون مطردا بمعنى انه كلما وجد الحد وجد المجرود ويلزم
كونه ما غايزه خول غير المجرود فيه وان يكون منعكسا وهو انه كلما انتفى الحد انتفى
المجرود او كلما وجد المجرود وجد الحد وهذا معنى كونه جامعا وقوله فلا نزاع
في كون ذلك اي المحتمل للصدق والكذب لازم للخبر نفسه فلا يفارده شئ من
افراد واما النزاع في صحة كونه حدا للخبر اي معرفته مع لزوم الدور وهذا دفع
لما قد يقال انكم قد منعتم صحة كون المحتمل للصدق والكذب معرفة الخبر فكيف علمتم
عدم صدقه على المركب دليل على عدم كونه خبرا ودليل اخر وهو عدم دخول
الصورتين فيما هو محض قريب للخبر وفاقا وهو الكلام بمعنى المركب المفيد فان
يصح السكونت علمه وقوله حيزا واجب في المعنى متعلق بقوله كيف خرج وهو في
موقع المفعول الثاني لقوله ترى او كيف في موقع الحال لكن تقديم ما في خبر الاستنها
ممنوع وان كان طرفا فالوجه ان يجعل متعلقا بمقدور وقوله ومصدرا بصرحه مع انه
المذكور في الحد الثاني لفظه بنفسه اشارة الى لازمها وكون احدهما يعني غناء
الاخر ويقوم مقامه والجواب ان الان كونه المركب في الصورتين مصدا بنفسه
اضافة امر الى امر بطريق الاثبات او النفي فان معناه ان يكون ذلك مدلول المركب
ومؤداه ومحصول معناه ومدلول المركب في الصورتين انما هو الاشارة الى اضافة
المعلومة بالنفي الاثبات على ما سيصرح به المص وقوله في الغلام الذي لزيد انه

بغير نسبة الغلام الى زيد بالاثبات كان ينبغي ان يقول بغير نسبة الكيفية لزيد
الى الغلام بالاثبات لان المراد بالاثبات هو الحكم وهو اولى وليس هو لا مجرد التعلق
والا فهو لغلام زيد اظهر فهو بالمعنى احدث ولا ينفك هذا هو الجارى في جميع صور
الموصول والصلة مثل الغلام الذي في الدار والغلام الذي ركب ولا ت
منشأ الالتياس هو النسبة الوصفية بالاسادية وبهم كون كل منهما مفاداً
بالكلام وكذا التي في الصلة وقوله كيف اخرج اشارة الى ان المشتغل على الدور
لا بعد المعرفة اصلاً لا مشاع معرفة ما يتوقف معرفته على معرفته بخلاف غير المطرد
او المتعكس فانه ربما يفيد المعرفة لكن لا يكون على الشرايط التي اعتبرها القوم على
انهم من جور في الرسوم المتناقضة ان يكون اعم **قوله** والحد الثالث
اي اما ترى الحد الثالث كيف خرج عن ان يكون منعكسا جامعاً حيث لم يصدق على
بعض ما هو بالاتفاق مثل قولنا ما لا تعلم بوجه من الوجوه في حين من الاحيان
لا يثبت ولا ينبغي حيث لم يكن المحكوم عليه فيه معلوماً فلم يصدق انه قول يقتضي
نسبة معلوم وعن ان يكون مطرد اما نتاج حيث صدق على مثل الغلام الذي لزيد
او ليس وان زيدا غلام او ليس كما مر وهذا بعد تسليم كون مثل هذا المركب مقتضياً
للإثبات او النفي لما يرد لولم يكن مراد بالقول المركب التام على ما يشعر كلامه
وعلى ما هو مصطلح المنطق واما سؤال عدم انعكاس فقد يدفع بان لا يتم انما لا
بوجه من الوجوه ليس بمعلوم اصلاً بل هو معلوم بهذا الوصف ولا تناقض لان
عدم المعلوماتية بوجه انما هو مفهوم له لا امر صادق عليه عارض والمعلوماتية
امر عارض صادق وهذا كما ان الاثبات اصلاً بل لا يمكن التصور كذلك في
نفسه بحسب مفهومه وثبات ومتصور من حيث حصوله في العقل وقام تحقيقه
في شرح المقاصد والظاهر هنا معنى قوله وسؤال المعلوماتية وجه دفعه يذكر
في الحواشي وقد يقال المراد ان هذا السؤال المورّد علينا على وجه الدفع لا اعتراضاً
دفعاً وهو انه ان لم يكن معلوماً اصلاً فندتم الاعتراض وان كان معلوماً بوجه
وكل معلوم بوجه صح ان يثبت او سمي فلم يصح الحكم عليه بانه لا يثبت ولا ينبغي والجواب
ان المراد انه لا يثبت ولا ينبغي بالنظر الى ذاته ومفهومة الذي هو الاثبات بوجه

بوجه واما باعتبار هذا الوصف المعلوم فقد يثبت وسى كما انه اثبت له هذا الحكم
وهو انه لا يثبت ولا سمي واما الامر باليد في ردود النقصين من نوع خفاء رول
بالنظر فيما سبق من ايرادها على الحد الثاني وتطبيق هذا الحد عليه **قوله** واما في الطلب
اي اما اختيارنا في الطلب فلو ان من قسمها عن التعريف فلا يكون كل واحد من اقسام الحدود
وطرق الاكتساب بوجه من انواع الطلب في موضعه وبورده مقرونا بالعلم بانه
في موقعه وهذا يدل على انه عالم به والعلم بالنوع من الطلب يستلزم العلم بنفسه فكونه
خاصة لا اكتساب وهو المطرد ولا يرد على هذا التعريف ما يقال من ان عدم المعرفة بالحدود
وما يتعلق بها من الاصطلاح لا يوجب ان لا يحصل له العلم بالاشياء من الحد كما ان كثرة
العوام يستخرجون المطالب بطريق الشكل الاول من غير علمهم به وما يتعلق به من الشروط
والاصطلاحات فيجوز ان يكون لهؤلاء معرفة بحدود الانواع الخمسة بحسب سماعتهم من
اهل اللغة معانيها واستخراجهم بالفكر حدودها ثم يتوجه ان ايرادهم على وجهها بعد
تسليم كون الطلب في انبائها وكونها انواعاً منه لا يستلزم العلم بحقيقة ما على ما
المطابقون ان يعرفوها بدون اكتساب بوجه ما يوردوها في موضعها من غير خطأ
ولو سلم فالكلام في الطلب للمعنى المقابل للحد الذي هو قسم من الكلام وهذا مدعى
بانه معلوم انه الكلام الدال على الطلب وقد يقال ان المراد بقوله سمي ويستفهم
مثلا انه بوجه هذا النوع من الكلام على ما ذكر في الكتاب من ان التمتي ليس فعل الفاعل
بل فعل المتأثر واذا اورد كلامهما مع العلم بانه هذا النوع من الكلام الطلبي علم في
الكلام الطلبي كونه جنساً وفيه نظر لان الجنسية على تقدير التسليم انما هي مفهوم
الكلام الطلبي لمفهوماً للكلام الاستفهامي مثلاً والمورد للكلام الاستفهامي مثلاً
في موقعه مع علم بعضه وكونه في موقعه ربما لا يعرف مفهوم الكلام الاستفهامي
والكلام الطلبي ولا يسمع هذين اللفظين فلا يتحقق انه اورد مع العلم بانه هذا
النوع واعلم ان ظاهر عبارة الكتاب ان قوله يتمي ويستفهم الخ صفة كل واحد من
ان قوله بوجه كلا واعتراضه ان هذا لا يدل الا على ان يكون كل واحد واحد من الموصوفين
بالتمتي والاستفهام ونحوهما عالماً بالطلب وهو لا يوجب كون كل واحد منهما يستلزم
كونه ضرورياً غير كنسب الفكر فالوجه ان يجعل يتمي خبراً وبوجه كلا بدلاً منه

ليعيد المط والمجواب انه اذا كان كل ممتنى ومستفهم ونحوهما سواء كان مآرس
 الاكتساب بالحدام لا مورد الكل من ذلك في موضعه عن علم ثبت المط على ما
 بينا من غير توجه منع على الكلية بخلاف ما اذا قلنا ان كل احد فهو ممتنى وبغيرهم
 للمفاته ربما يمنع **قوله** ثم ان الخبر والطلب يرباها مع تبايرها بحسب
 الحقيقة بما يزان بل از من مشهور هو احتمال الصدق والكذب بوجه الخبر
 دون الطلب يرباها لا رفسا والخبر لا اعم منه ومشهور واضح لاحق فلا
 جعله في موضع الرسم ازالة لما عسى يقع من نوع اشتباه في حقيقة الخبر بغير
 وخفاء في حقيقة البديهية بالنسبة الى بعض الازها ولا ينبغي ان يستبعد
 بغيره به كل استبعاد **قوله** والكلام لما كان بحث الطلب وتفاصيل ابواب
 وتفرعاته موخر عن الخبر وعد بحقيقته وتفضيلها لظن نفس الطالب ولا
 يتوهم ان التجهيز مفسور على ما ذكره من الاجمال فيستحق والمراد بانسب
 اليه استغناء عن التعريف وانضمامه الى الابواب الحسية وانضمامه الى معاد
 اخرى نتائج امتناع الاجراء على الاصل وعبر عن اراد هذا القدر من الكلام الاجمال
 بقرع السمع اشار الى انه يخرج اتصال من غير غور وتفوذ في القوى الادراكية
 ووصول الى النفس وانسار فيها بخلاف اراد الكلام التفصيلي المذكور
 في قانون الطلب فانه عند قصد تحقيقه وتقريره وحمله متفرا ومحققا
 في النفس انواع في ثبتي الاذن بحيث يصل اليها ويقتد في القوى ويسرى
 الى النفس فتورثها وتصور المقاصد صور اجليا لا اشتباه فيه ولا خفاء فتو
 ما وعز بما سبق من الاجتلاء وكشف القناع **قوله** وتكيف عطف على مقدار
 اي قلنا احد في المقصود الاهم وفيه تشبيه على ان الحكم باستغنائها عن التجدد
 يدعي وما ذكره معرض الاستدلال تشبيه وازا لطفها ربما يعرض لبعض الازها
 وانه لا بعد احتياجها الى تعريف رسمي واسمي بالنسبة الى البعض لا لباقي
 وخفاء في وضع الاسم والقانون في الاصل اسم اعني المسطر نقل الى قاعد
 واصل يستعمل في تقوم الحريات والفروع فسمي به كلاما لباين لاشتماله على
 قوانين في تحقيق المسائل **قوله** القانون الاول فرغ من ضبط معارف علم

علم المقاضع في الكلام فيه وقدم قانون الخبر كونه اسبق في الاعتبار واقدر
 في الاشتقاق واكثر في الاستعمال واوفر في الاستعمال على الخواص يرباها به
 بتحقيق الخبر خبرا وابتعاين يكون محتملا للصدق والكذب هي حكم الخبر الذي يصدق
 الاخبار والاعلام اعني الحكم الذي يحكمه الخبر في خبره بمفهوم لمفهوم اي معلوم
 بان يكون الحكم مستفاد من ذلك الخبر لا حكم مفعول اي محكوم به في خبره لك الخبر يشير
 اليه بذلك الخبر كما في الجملة الواقعة صلة الموصول او الواقعة بعد ان المفهوم فان
 مضمون الاول كون معلوما بغير هذا الخبر ومضمون الثانية صان من قبل النصورا
 وهذا ما قاله ابن خنينا في الكلام يخرج عن التمام نازة بالانفصا كما في زيد قائم بدون
 التركيب والاعراب وانه بالزيادة كما في ان قام زيد في الشرط وان زيدا قام بالفتح
 فيمثل هذا الحكم والاسناد لا يصير الخبر خبرا ولا يسكون محتملا للصدق والكذب
 اما الصلة فلصددها بالمعلومية وكون الموصول فيها منزلة الاسم في الاسم
 بخلاف مثل قولنا الكل اعظم من الجزء واما الاخر فلصيرورته من قبيل النصورات
 ولا ينبغي ان يفهم من هذا الكلام ان مدلول الخبر هو حكم الخبر بمعنى ايقاع النسبة
 لا ثبوت الحكم بمعنى وقوع النسبة والا ثبت مدلوله فلا يتحقق الكذب وللزم
 اجتماع التفضيل عند الاخبار بامر من متناقضين وكان مدلول خبر الصادق
 غير مدلول خبر الكاذب واللوازم متنافية وذلك لان الملازمات ممنوعة اذ لا
 من دالة اللفظ على ثبوت الشيء وانفهامه منه كونه ثابتا في نفس الامر ولا تش
 لا خفاء في ان مفهوم زيد قائم ثبوت القيام له في الواقع وكذا حسن من قال مدلول
 اللفظ هو الصدق وانما الكذب احتمال عقلي لا يرى انه اذا قيل لك من اين
 ان زيدا قائم يقول سمعته من فلان وانه لو كان مدلول الخبر هو مجرد حكم الخبر
 وايقاعه النسبة لكان مدلوله باسنادا وما ذكر الشيخ عبد القاهر من ان مدلول
 ليس هو الثبوت لما سبق من الدلة فنحن انما ليس بالزمان يكون ذلك متحققا
 في الواقع ليلزم المحالات المذكورة فان قلت لا كلام في ان صلة الموصول
 جملة واذا ليست انشائية كوز خبر بل اطلقوا على انها جملة خبرية قلت ذلك
 حين محمله صلة واما بعد ففكر كونه كلاما تاما ومحتملا للصدق والكذب بالكلية

وقوله بحكمه ضمير للوصول على الاساع كقولك الضرب الذي ضربته او على
 حذف الجار اي بحكمه **قوله** فاما السبب قيل الفاء للتفسير وليس بذلك
 وقبل التفرع يعني لما كان المرجح 2 احتمال الصدق والكذب هو الحكم وقد ذكر
 تخفقه مع كل منهما وضح انصافه بلحاظها كان الخبر المشتمل على الحكم محتملا لهما
 بواسطة وبهذا يظهر التباين بين السبب والسبب في السبب احتمال الحكم
 لهما والسبب احتمال الخبر والاظهر انه لمجرد العطف والتعقيب كانه قبل
 المرجح 2 احتمال الخبر الصدق والكذب في الحكم واما السبب لذلك
 فاما كان تحقق الحكم مع كل منهما لا الحكم بنفسه **قوله** ذلك الحكم اشار الى حكم
 الخبر الذي يحكمه في خبره وفيه احتراز عن الحكم المعقول الذي يشير اليه فانه
 وان لم يكن تخفقه مع كل منهما فليس ذلك هو السبب وقيل الحكم بقوله من حيث
 هو حكم محمول من خبر اعتبار خصوص في الحكم والخبر ادع ذلك فدينعين
 الصدق ودينعين الكذب ولا سعي الاحتمال كما في الخبر الضروري المطابق
 مثل السماء فوقنا والامطار بقية مثل السماء محتنا وكما في الخبر الصادق قطعنا
 وقد بينا فيما سبق معنى الجبته **قوله** ويستتبع هذا اشار الى الحكم المنفرد
 من الخبر لا الى استفادة المخاطب اياه من الخبر على ما توهم وكذا لا بد من الخبر هو
 كون الخبر عالما بالحكم لا استفادة المخاطب ذلك من الخبر صرح بهذا في تعريف
 المسند اليه حيث قال ان فائدة الخبر هو الحكم ولازمه اولاد الحكم وهو انك
 تعلم حكم ايضا وهذا هو الموافق للغة ايضا فان فائدة الشيء ما يطلع على ما يستفاد
 منه لا على نفس الاستفادة وذلك الحكم اشار الى الحكم الذي يحكمه في خبره لا الى
 الحكم المعقول الذي يشير اليه وقد بينا ان المراد به ما يدل عليه الخبر من
 وقوع القضية او لا وقوعها لا كون الخبر حاكما بذلك وكون الصورة حاضرة
 في ذهنه لمحصر مرجع كون الخبر مفيداً في لازم الفائدة بناء على ان الخبر لا يدل
 الا على ما في ذهن المتكلم من النسبة للكيفية لا على النسبة الخارجية لما مر من لزوم
 كون كل خبر صادقا ولزوم الشافق وقد عرفت منشأ الغلط وانه لا يلزم
 من الدلالة على وقوع النسبة الوقوع البنية ولا جزم المخاطب وظنه بمضمون

ذلك وح لا يكون الخبر مفيداً له ونحن جعلنا مرجع كون الخبر مفيداً للمخاطب في الأمر
 فحين لم يحصل شيء من الأمر يكن الخبر مفيداً للمخاطب واما انه متى يكون مفيداً له ومتى لا يكون
 فذلك بحث آخر ولا يخفى في انه انما يكون اذا كان ظاهر حال المتكلم عند الصدق و
 اما اذا كان الخبر ضروريا او متبنا بالدليل فاستفادة الحكم لا يكون من الخبر نفسه
 ومنهم من جاب بان المراد بفائدة الخبر حصول صورة الحكم في ذهن السامع وان
 لم يصدق به ولا خفاء في حصول ذلك اذا لم يكن الطرفان والنسبة حاضرة له عند
 سماع الخبر واما اذا كانت حاضرة فالحاصل لا رفا فائدة **قوله** والاولى اي فان
 الخبر يدور ذهن اى الفائدتين الثانية المسماة بالارز فائدة الخبر مع معنى انه كلما
 حصل من الخبر العلم بالحكم الذي هو مدلوله حصل العلم بان الخبر عالما بذلك
 البنية اما بمعنى حصول الصورة في ذهنه فقط واما بمعنى تصديقه بذلك جزئيا
 او ظنا فبالنظر الى الظن والبناء على الاثم الاعلى وهذه اى السامع يدور الاول
 لا يمنع بمعنى انه قد يسمي من الخبر كون الخبر عالما بالحكم ولا يسمي منه العلم
 بالحكم كونه معلوما له قبل الاحراز في قولك لم يخطئ القرن قد حفظ القرآن
 فانه يسمي منه علمك بهذا لا كونه حافظا للقران لانه اعرف بحاله هذا ان
 اردنا التصديق وان اردنا به مجرد الحضور في ذهنه فعرضه فيما اذا سمع الخبر
 عند حضوره هذا في نفسه شاهدة فلا محالة يسمي من الخبر الفائدة الثانية
 دون الاول وما ذكره حكم الارز الاثم فان المعلوم يتبع بدونه تحقيقا للمعنى
 والارز لا يتبع تحقيقا للمعنى وعبر عنه بالارز المجهول المساواة لبنينا والارز
 بحسب الواقع وبحسب الاعتقاد فانه اذا لم يعلم المساواة لم يتبع عند العقل
 وجود الارز بدون المعلوم لان معنى الامتناع على اعتقاد المساواة وكون الارز
 مذكورا فنتي انتفى وانما يقال ان معنى ذلك على ان حكم الارز المجهول المساواة
 هو ان لا يتبع بدون المعلوم دلالة مفهوم الارز على ذلك حتى يعرف انه مساو
 للمعلوم فلا يخفى ما فيه لان مفهوم الارز من حيث هو لا يدل على ذلك **قوله** والاول
 بالواو ودون الفاء استعار بان ليس هذا متبنا على الكلام السابق اذ ليس فيه الاشارة
 على ان الثانية تسمى لازمة فائدة الخبر وهذا لا يوجب كونها لازمة والا بالملزوم

وانما هذا ابتداء حكم بالبرهان من غير ان لذلك اعتمادا على ظهوره بآثاره
وفيه تنبيه على وجه التسمية **قوله** ومرجع كونه صدقا لا يخفى ان كل امرين
اذا نسب احدهما الى الآخر فمع قطع النظر عن لفظ اللفظ وبعبارة العاقل بينهما
نسبة ثبوتية بانه هو هو او سلبية بانه ليس كذلك وهو معنى الواقع والحاج
وان لم يكن النسبة امر متحققا في الخارج ولا الامران مما يلزم تحققه في الخارج
واذا اورد الجاهل الخبرية ففي الاحالة يشتمل على نسبة تامة حاصله في ذهن
المحكم يسمى من الخبر في ذهن السامع فان كانت مطابقة للنسبة الواقعة
بينهما بان يكونا ثبوتيين او سلبيين فطابقا لها صدق وذلك الخبر صادق
كذا المنكلم به وان لم يكن مطابقة لها بان كانت النسبة المضمومة من اللفظ ثبوتية
والواقعة سلبية او بالعكس فعدم مطابقتها لها كذب وللمر كاذب وكذا المنكلم
به وكون الصدق والكذب راجعين الى هذا المعنى هو المتعارف بين اكثر الناس
حتى انهم لا يعرفون منها الا هذا المعنى ويصدقون اذ ما هو مطابق ويكذبون
ما ليس مطابقا وعليه الاعتماد بالنظر الى الدليل الذي يعتبر في تفسير اللفظ
اعنى العمل عن لغة اللغة وشهادة موارد الاستعمال في قوله الى مطابقة ذلك
الحكم اشارة الى انهما انما يتجهان الى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبره لا الى حكم مفعول
شار اليه قال الشيخ عبد القاهر الصدوق والكذب يتوجهان الى اسناد الخبر الى
المبتدأ وسلبه عنه لا الى صفة المبتدأ فاذا كذبت القائل في قوله زيد بن عمرو كذب
لا يتوجه الكذب الى كونه ابن عمرو بل الى كونه كرميا لان الصفة ثابتة على كل حال
ليس ثبوتها مسما على اثبات المنكلم اباهما فاما يقال ان يارب الانسان صادق ويا
زيد الفرس كاذب مخالف العرف واللغة وانما الاول صواب والثاني خطأ وهما
يجريان في الاوصاف والافعال وقوله او غير مطابقة معناه لا مطابقة على
جعل غير معنى لا كما جعل لا بمعنى غير في قولهم خنتك بلائمة فان قيل كيف يصح تفسير
الحاذب غير المطابق بالمعنى عدم المطابقة قلت لان كثيرا من اوصاف الخبر
كالضرورة والمعلومية غير المطابقة وليس كذب واما اثارا وعلى الواو فلا
الى ان معنى احتمال الصدق والكذب بالواو هو كونه صادقا او كاذبا وبهذا

علم انه لو قيل يحتمل الصدق والكذب لم يحسن **قوله** وعند بعض عطف على
عند الجمهور والتكرار للتقليل والتكاد والمجولية والبعض هو النظام لا الجا
عليما وهم وحاصله ان بين طرفي الخبر نسبة في اعتقاد المخبر وان كانت
النسبة المضمومة من الخبر مضمومة لها فصدق والا فكذب سواء كان ذلك
الاعتقاد خطأ بان لا يطابق الواقع او صوابا بان يطابقه وتقديم الخطأ
او في المقام اذ معه يتحقق افتراق الصدق بالتفسيرين وهذا التعميم
والنسوية صريح في ان المطابقة للواقع واللامطابقة غير معتبرة في الصدق
والكذب على هذا التفسير وان هذا ليس مذهب الجاحظ القائل بان الصدق
هو المطابقة للواقع والاعتقاد جميعا والكذب هو عدم المطابقة لهما جميعا
وما سوى الصميم وهو المطابق للواقع دون الاعتقاد والمطابق للاعتقاد
دون الواقع والحالي عن الاعتقاد اصله مع مطابقة الواقع او مع لامطابقته
اربعها ليست بصادقة ولا كاذبة بل واسطة وللشارح العلامة في هذا
المقام ضبط عظيم وهو انه يؤول الى قوله الى طابق الحكم حيث لم يقل ذلك الحكم
كما في مذهب الجمهور اشارة الى هذا الحكم المعروف الذي هو المطابق للواقع فحمله
مذهب الجاحظ وهو ان يعتبر في الصدق مطابقة الواقع والاعتقاد و
جعل ضمير المطابقة للحكم الغير المطابق للواقع مع انه عائد الى الحكم المذكور
الذي فسر فصار الكذب هو اللامطابقة للواقع والاعتقاد وبقيت الاقسام
الاربعة واسطة ولم ينظر الى قوله سواء كان ذلك الاعتقاد خطأ او صوابا
ولا الى ان قوله تعالى والله يشهد ان المنافقين لكاذبون ليس بظاهر ملائمة
لهذا المذهب حتى يحتاج الى التاويل بل هو مخالف له حيث سمي ما هو مطابق
لواقع دون الاعتقاد كذبا وانما الكذب هو ما لا يطابق الواقع ولا الاعتقاد
فخبر المنافقين بهذا التفسير واسطة لا صدق ولا كذب ثم اخترع مذهبنا
آخر في نفي الواسطة وزعم انه المشهور مع انه لا ذكر له في كلام القوم وهو ان
الخبر ان يطابق الواقع والاعتقاد جميعا فصدق والا فكذب ثم قال وههنا
مذهب آخر في غاية السخافة وهو ان الخبر ان يطابق الاعتقاد فصدق والا فكذب

وإطلاق المصالحكم وسيا وكلامه يدلان على أنه يريد بهذا المذهب **قوله** بناء بيان
المذهب المذكور مخالفا للجمهور وهو نصب على المفعول له أو الحال والمصدر لفعل
مخدوف في موضع الحال وذلك أنه متى ظهر خبر الخبر الموافق لاعتقاده مخالفا للواقع
يقال أنه لم يكذب لأنه لم يكلم بخلاف اعتقاده أو طنه فلو لم يكن الكذب مدم مطا
الاعتقاد بل الواقع لم يصب نفيه حنسا بذلك وقوله واحتجاجة أي الخبر لها
لادعوى التبرؤ عطف على دعوى على خبر والخبر والمعنى أن المسي مجموع الأمرين وقوله
ولكن كذبنا يعني أن ما جعلوه من مذاهبهم معارضاً بطباق المسلمين على كذب
الكافر إذا أخبر ببطلان الإسلام ونصديقه إذا أخبر بحقيقته فلا يخفى أن المقادير
أما تنفي البناء بمعنى المبنى المدلول لا الاستدلال أو الدليل وهو المناس
لا تقيع القاع عليه لكن في لفظ هذا بعض بنوع عن العمل عليه إذا المذكور سابقاً
هو البناء بالمعنى المصدرى وأثر في هذا الطر في لفظ تكذبتنا ونصديقنا وفي
ذلك لفظ الدعوى والتبرؤ مثلاً في الزجج وأما قال بحسان بالعلع لا بقطا
لاحتمال أن يكون نصديقنا وتكذبتنا للساد ودفع وهم الصدوق والكذب
بمعنى طائفة الواقع ولا مطابقة ولا إشارة إلى أن اعتقاد العالم ينبغي أن يكون حقيقة
الإسلام لا بطلانه **قوله** ويستوجب أن يطلبنا وبلى أي صرف غير الظاهر لأن قوله
وأنه شهد أن المنافقين كاذبون تكذيبهم بالبلغ وجهه وأوكد وظاهر الكلام
رجوع التكذيب إلى ما حكى عنهم من قولهم أنك رسول الله إذا أخبر في الظاهر سواء
وهو أن كان في موقع مفعول شهد كنهه أخبار وأعلام بالحكم على البلغ وجهه حتى لو
قبل شهد أنك رسول الله بفتح ان ورك الكلام كان ذلك ولو سلم فلا خفاء في دلالة
على أخبارهم بذلك لكون هذا التصور إشارة إليه وهذا القدر كاف في صحة
رجوع التكذيب إليه بحسب اللفظ وأما التأويل فقد ذكر فيه وجوه الأول أن التكد
راجع إلى قولهم شهد بناء على كونه أخباراً بالشهادة في الحال أو على الاستمرار لا انشأ
لشهادة الثاني أنه راجع إلى تسمية مثل هذا الأخبار الخالي عن عوادة القلب شهادة
كانه قبل أخبارنا هذا شهادة فكذب الثالث أنه راجع إلى الحكم المشهود به لكن
لا يعني أنه كاذب في الواقع بل في زعمهم الفاسد واعتقادهم الباطل أنه غير

غير مطابق للواقع واختار المصريح جارا يلقى بالبيان في خواص التراكيب
المسموعة للبلغاء من البلغاء وهو أن التكذيب راجع إلى خبر يشعر به أن قوله
واسمية للجملة وهو أن أخبارنا بأنك رسول الله صادرة عن صميم القلب وخلص
الاعتقاد وصدق الرغبة وفور النشاط كما في قوله وإذا خلوا إلى شياطينهم
قالوا إنما معكم زهوقان ليست ههنا التاكيدات لنفي شك أو رد إنكار في الحكم
وسايلت في باب الاطناب معرض هذه الآية دلالة على أن قوله والله يعلم أنك
لرسوله إنما حجة لدفع أن يكون التكذيب راجعاً إلى قولهم أنك لرسول الله
قوله وإذا قد عرفت من قولنا مرجع الخبر إلى كذا على ما مر أن الخبر يرجع
إلى الحكم الذي يحكمه الخبر في خبره بمفهوم لمفهوم أي أنه يتحقق بمجرد ذلك
من غير احتياج إلى أمر رابع لكن لما كان الحكم هو المقصود والخبر الأخير وبمؤلة
الضرورة ومستلزماً للطرفين جعله المرجع وعبر عن المسند إليه بالمحكوم
له دون عليه إشارة إلى أنه العمل في الخبر والمقصود رجوع الحكم إليه
قوله وهو الذي سمي به الإسناد الخبري هذا بالنظر إلى الغرض الأصلي
والمقصود الأول وما رآه أرباب المعاني من أن الخواص والمزايا يعتبر أولاً وبالذات
في المعاني وتبينها في الألفاظ وأما بحسب ظاهر الصناعة والنظر الخوف
فالإسناد الخبري هو ضم الكلمة إلى الكلام بحيث يفيد ثبوت مفهوم أحدهما
لمفهوم الأخرى ونفيه عنه لأن المسند إليه والمستند من صفات الألفاظ و
التشابه شيء ثابت شيء ليس ثابت للقصدي إلى إيهام إثبات مفهوم لمفهوم و
الدلالة على زيد على ذلك من الخصوص في المحكوم له أو به فامر زائد على ما هو
المعتبر في أصل الخبر وصح وقوع شيء مبتدأ بحسب ما دل عليه التنكير من
الإيهام كانه قبل شيء تام من الأشياء وقال في الثاني الحكم بالاثبوت للنسبة
دوران يقول بنفي الثبوت على ما هو مفهوم السالبة إشارة إلى أن الثبوت
إذا جعل محمولاً لا يمكن بين السالبة والمعدولة فرقاً فنضائهما انتفاء الموضوع
في الخارج بخلاف ما إذا جعل رابطة مثل شيء تام محمولاً وليس محمولاً ولا
محلولاً فإن المعدولة يقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وقد يتوهم

ان الحكم مفهوم لمفهوم مرجح للحكمة دون الشرطية لان الحكم فيها انما هو بثبوت
 فضته اولاً وثبوتها على تقدير اخرى وليس بشئ لان هذا انما هو اعتبار المنطقين
 المتأثرين بالشرط والجزاء قد خرجا من ان يكونا قضيتين وان احتملا الصدق ^{والكذب}
 واما اعتبار الخويين فالجمله هي الجزاء المحكوم فيه بثبوت مفهوم لمفهوم اولاً
 ثبوت الشرط قبله بمنزلة الطرف والحال على ما سيجي في الكتاب من ان الجمله
 الشرطية جملة خبرية مخصوصة بقيد مخصوص قال الكسرا 2 حوالا الى اذاه هو
 اخبار وروى عنده في التصديق والتكذيب والوفاء والاخلاف الا يرى
 اننا اذا قلنا ان جاء زيد اعطاه عمرو ديناراً لم يقع لك بغير زيد ولا ثبوت خبرية
 ولا تكذيب وانما يقع لك التصديق والتكذيب باعطاء عمرو اياه الديار و
 منع اياه بعد مجيئه **قوله** لا زيد على بله يعني بالنظر الى الاجزاء الثلاثة
 لان اعتبار الرجعة الى المجموع من غير نظر الى جملة اخرى منتظمة معها هي الخصلة
 اعتبارات الحكم كونه للجزء الاخير الذي معه تحقق الجمله ولهذا جعلها عند
 التفصيل كوزن التراكيب كذا وكذا واما الاعتبارات الرجعة الى متعلقات
 المسند اليه والسند فقد ادرجها في اعتباراتها وذكرها في قسمها لكونها بمنزلة
 الاجزاء منها بخلاف اعتبارات الجملتين عند الانشطار فجعلها الفصل الرابع
قوله اما الاعتبار اذ هو قصدا الى معنى الجنس لان ثبوت الكلام اقتضى ذكر
 المقابل من الامثلة كجمله او المناسب على تقدير جمع الاعتبارات ان يذكر الامثلة
 كلها لفظ الوافلين بذكر وقوله 2 التركيب حال من الضمير في الرجوع لان الاعتبارات
 راجع الى الحكم لكنه معبر في التركيب بحيث يكون الموصوف به هو التركيب على
 ما قال كوزن التركيب نارة كذا ونارة كذا واحترزه عن اعتبار راجع الى الحكم
 لانظر في التركيب فلا يذكر في الفن ككون الحكم ضروريا او مكتسبا مستحسنا
 عند الحاكم او غير مستحسن ونحو ذلك وقيد الحكم بقوله من حيث هو حكم اي
 مأخوذ بهذه الهيئة بمعنى كونه على اطلاقه من غير اعتبار كونه لغويا على ما بارأ
 البعض من ان وضع انبت مثلا على ان يسند الى القادر المختار وعقليا على ما هو
 الحق كما سيجي 2 علم البيان من ان وضع انبت مثلا ليس لانه لا ثبات للاثبات دون

دون فعل اخر وفي الزمان الماضي والمستقبل واما انه الى اي شئ يسند فذلك حكم
 العقل لا غير ومن غير اعتبار كونه حكما على محكوم عليه معروفا ومنكرو ونحو ذلك فان امثال
 هذه لا يذكر في هذا الفن وقد يفهم من الحكم اللغوي مثل انبت الله البقل ومن العقل
 مثل انبت الربيع البقل ولا اري لهذا وجهاً فان كلهما عقلي الاول حقيقة والثاني مجاز
 فلو قال من غير التعرض لكونه حقيقة عقلية او مجازا عقليا لكان هو الوجه كما في المسند
 اليه والسند وما ذكرنا من معنى الهيئة بظواهرها ليس المراد ان هذه الاعتبارات
 للحكم من حيث هو اي لذاته وما سنده على ما هو الظاهر من قولهم هذا الشئ من حيث هو
 كذا وليس كذلك فان امثال هذه لو صح كونها عوارض فهي لازمة غير مفارقة اليه كالتوجه
 للربعة وظاهر ان شيا من هذه الاعتبارات ليس بهذه المثابة وقوله من غير التعرض في
 موقع البدل او البيان قوله من حيث هو حكم وكونه صلة التعرض والمعنى لان جهة
 التعرض لذكره من جهة اطلاق الحكم وقوله في الاثبات خبر مبتدأ محذوف اي هذا
 في الاثبات وقوله في التقي متعلق بمقدور في موقع المبتدأ خبره كونه اي الاعتبار
 الراجع الى الحكم في التقي كوزن التركيب كذا وقوله فلهذا رجع لما نفس الاسناد المبرور
 ازالة لما عسى يوهم من رجوع بعض هذه الاعتبارات الى المحكوم له او المحكوم به
 كلام الابتداء ونون التاكيد والباء في خبر ليس فصرح بان فائدة الكل في الحكم
 حتى ان ترك التكرير وسائر الموكدات فينبذ كون الحكم ابتدائيا غير مشروط بثبات او
 بانهار وكذا الاقتصار على كلمة التقي **قوله** واما الاعتبار الراجع الى المسند
 اليه لاختفاء في انه بهذا الوصف لا يكون الا في التركيب سيما وقد قيد بجيشه كونه
 مسندا اليه فقوله في التركيب كونه لقصده النوصح والنفير واما قيد الهيئة فلا
 عن الاعتبارات الرجعة اليه من حيث خصوصية كونه مسندا اليه باسناد ابتدائي
 او طلي او انكاري او بسند مقدم او مؤخر معروفا ومنكرو ونحو ذلك ما هو بواسطه
 جزء اخر فانه لا بعد في فقه وكذا اعتبار كونه حقيقة او مجازا صريحا او كتابيا فان ثبوت
 في البيان وكذا الكلام في تقييد السند بالتركيب والهيئة وقد بينا ان على ان ليس المراد
 ان هذه الاعتبارات للحكم مسندا اليه او المسند لذاته حتى يلزم ان لا يفارقه **قوله**
 كقولك عارف استوفى في اعتبار الحكم الامثلة واقتصر منها على التمثيل المحذف

ولم يزل في السند لشيء قصداً إلى الاختصار بعد الإرشاد واسبقاً إلى ذهن وقدر
الحذف لكونه أغرب الأحوال حيث الحق السند إليه أو المسند بالقدم فكان التعرض
له أهم ولأنه في التحقيق عائد إلى عدم إرادته وهو معدم على الإرادة كما هو قاعدة عدم
الحادث وتبعيته في السند إليه بالحذف شأنه إلى كونه العمدة والركن الأعظم
حتى كأنه ذكر ثم اسقط بخلاف المسند فإنه بالعكس وقوله من أحد المعارف ساء
معرفاً وقوله مصححاً ومفروضاً صفة له لكون التوابع على الإطلاق في المعرفة غالباً
وضمير الفصل مختصاً به وإنما جعله من اعتبارات السند إليه لأنه بقوله أولاً
يطابقه لفظاً وأما فائدة فلا يحصر السند إليه أو المسند بل نسبة بينهما بقايع
عنها ما هو مضاف إلى السند إليه مثل تخصيصه بالسند بمعنى جعله منفرداً بالسند
وبما هو مضاف إلى المسند كالمثل تخصيص السند بالسند إليه كما في هذا الكتاب
قص عليه ومثل قصر السند على السند إليه ومثل فصله عن التفت وأما بيان
ذلك بأن معناه الدالة هو موصوفة السند إليه بالسند دون غيره ثم يلزمه وضعية
السند للسند إليه دون غيره فيحكم كيف وفي الكشاف أن فائدة إيجاب أن فائدة
السند ثابتة للسند إليه دون غيره وقوله مخصوصاً صفة منكراً ومقدماً جازماً
لكونه إذا لم يحصر المنكر **قوله** أيضاً مصدر فعل لازم للحذف أي من اعتبار قيد السند
إليه في السند أيضاً أي عائد عوداً على الخشية المذكورة وهي عدم التعرض لكونه
حقيقة أو مجازاً وقوله في أفراد متعلق بحذف أي كالأعتبار الرابع إليه
في أفراد ثم عطف عليه قوله في كونه جملته وقد مر في بيان اعتبار الأفراد الفعل
لأنه الأصل في السند للدلالة على النسبة المناسبة للحكم به في اعتبار الجملة الأصلية
لبيع الفعلية بحسب الشريطة والظرفية الراجعتين إليها ومفند خبر آخر كونه
لا صفة اسماء لعدم الاختصاص **قوله** هذا أي كون الاعتبارات الراجعة في
الخبر لا يعود على منه إنما يكون إذا كانت الجملة الخبرية مفردة غير منتظمة مع أخرى
بالعطف أو غيره وخض الخبرية لأن الكلام فيها والآتي الفصل والوصل يتبع في
الامتثالية أيضاً وكذا الإيجاز والأطناب بل الإيجازان انتظام الجملتين و
أما إذا انتظمت مع أخرى فيقع اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلاثة حين الأمر

الأمر ذلك أو حين ذلك الانتظام واقع فيكون هذا تكبراً أو تكبراً للظرف
السابق وفرداً ربع بدلاً من اعتبارات أو خبر مبتدأ محذوف أي هي فن رابع وقوله
الفائدة في هذا التكرار كان الأحسن أن يجعل فن رابع فاعل مع وذلك إشارة
إلى ما عرض للجملة عند الانتظام لا إلى الانتظام نفسه وهو مبتدأ خبره اعتبارات
أي إذا انتظمت يقع فن رابع من الاعتبارات الراجعة إلى الخبر لأن الأصلح
اعتبارات غير ما ذكر في الفنون الثلاثة **قوله** ولا يتضح الكلام في جميع ذلك
أي ما ذكر من فنون الاعتبارات الأربعة اصطاحه الذي ينبغي وبلق الألفاظ
لمقتضى الحال تفسير المصنف وتفصيل الأفراد على وجه إجمال ضابط لأبواب
علم المقام مصله على التحقيق الكلام في مباحثه وذلك لأنه لا يكفي فيما يتعلق
بالفرض من علم المقام معرفة هذه الاعتبارات من جهة تصورهما أو التصديق
بشئونها بل من جهة كيفية تطبيق الكلام بهما على مقتضى الحال وذلك لا يتم إلا
بمعرفة مقتضى الحال وهي لا يتم إلا بمعرفة المقام والحالات المقتضية لذلك
فما لم يرد في الخبر الخلق عرضاً عدم اتحاد مقتضى الحال مساعًى لمقتضى إليه
بل اتحاد مقتضاه مطلقاً **قوله** ولا يخفى عليك أن مقاماً الكلام شيئاً
كانوا إذا قصدوا ما دونه معنى من المقام من مدح أو ذم أو سكر أو شكاية أو
اعتذار أو افتخار أو تحذير أو ما أشبه ذلك قاموا أو جلسوا أو فكروا في ذلك المعنى مما الفوع
من الكلام المناسب فسميت مقاماً أو مجالس سمية للشيء باسم مكانه وربما سموا
تلك المقام والأمر الداعية إلى ذلك الكلام المخصوص من حيث كونها بمنزلة
محل وموضع لذلك الكلام مقاماً وبمنزلة وقت وزمان له حالاً فقالوا إن الكلام
فلان في مقام المدح أو الذم أو في حاله وكان ذلك الكلام في محله أو لم يكن
وكان مناسباً للوقت أو لم يكن فحقق أن الحال في الأمر الداعي إلى كلام شتم
على كيفية مناسبة له من حيث فهم زمانية الكلام والمقام ذلك من حيث
توهم مكانية له ومقتضى الحال بالتحقيق هو ذلك الكلام المشتمل على الخصوبة
المناسبة وبهذا الاعتبار يصدق أن قولنا إن زيداً قائماً غير ذي الاعتناء
مطابق لمقتضى الحال بمعنى أنه جزئي لذلك الكلام الذي يقتضيه انكسار الحال

لقيام زيد وصادق هو عليه وموافق له في الاشتغال على الخصوصية وصح ان تلك
الخصوصية كيفية بها يطلق الكلام مقتضى الحال الا انه لما كانت المطابقة
انما تحقق بتلك الخصوصية وكان اقتضاء اصل الكلام باننا وانما اثر الانكسار
في اقتضاء تلك الخصوصية شاع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية
على ما هو مقتضى ظاهر سوفي الكلام في هذا الكتاب اجمالا حيث يقول فانما
مقتضى الحال اطلاق الحكم على ذكر السند اليه ترك السند وتفضيلا حيث يقول
واما الحالة المقتضية للحذف للثبات التعريف للتكرير على ما مر عندنا في الابواب
قوله فقام التكرير تفصيل لتفاوت المقامات فذكر اولها المتفاوت بحسب
انواع المقادير والاعراض وبما يجب بناء الحكم على حال المحاط به وانقسامه الى
الابتدائي والطلب والاكاري ولذا اعاد لفظه كذا وثالثا بحسب تفاوت حال
المحاط به في قوة الادراك وعبر عن تفاوت القسم الاول بالمباينة لكون المتقابلين
في غاية الخلاف بحيث لا يصير احدهما الاخر قط بخلاف الاخيرين فحمله المعاني
فقال ولكل من ذلك الى المذكور من المقامات مقتضى غير مقتضى الاخر اخصا عن المقصود
اذا حرصنا ان نعرض لمقتضى الحال ولما كان اعتبار هذه المقامات كلها قبل الشروع
في الكلام حتى كان اعتبار اولها في مقام المدح مع مخاطبة تكميلية فخذ في
الكلام واعتبر حال السند اليه والسند وما يتعلق بهما وحال النظام المحل
وما يترتب عليه قال ثم اذا شرع في الكلام اشار الى ما ذكر في الفنون الثلاثة
الاخرى والى انه انما يكون بعد الاحد في الكلام وملاحظة احواله واقترانه
لكلام اخر بعد تمامه وكان مقتضى الظاهر ان يورد ما يتعلق باحوال الحكم ايضا
وهنا كونه من اجراء الكلام بل مظهره الا انه لما لم يكن الدال عليه حرا ملفوظا
مسموعا مترقا كاسند اليه والسند ومعلقا بها جعله من الاحوال التي يعتبر
قبل الشروع في ذكر كلمات الكلام **قوله** فكل كلمة مع صاحبها مقام مع
متعلق بالظرف الواقع مقدرها اعني كل كلمة او بمقتضى محذوف اي لوضع كل كلمة
اول معنى ان كل كلمة ونعت في الكلام مع كلمة ذكر من مقام ليس لها مع كلمة اخرى
مثلا لزيد مع منطلق مقام ليس له مع انطلق او ينطلق ولا ينطلق مع زيد المقدر

المعنى مقام ليس مع زيد الناحي وكذا في المعرف والمنكر وغيرها ولا ينطلق مع ان مقام
ليس مع ادوم مع اد مقام ليس مع لو ولا ينطلق مع انطلق مقام ليس مع ينطلق وعلى هذا
القياس فينبغي ان يكون في هذه الكلمة فانها جامعة لكثير من مباحث الفن وتحتي معناها
على كثير من الناظرين وكذا معنى قوله وكل حد ينهي اليه الكلام مقام معنى ان حدود
الكلام ونهاياتها وانقطاعاتها وانها تمام مراتب مختلفة لها مقامات متفاوتة فمن
مقام معنى قدر ان الاجاز واخر او واخر وقد راس الاطناء واخر اكثر واكثر
وتذا لا يعطى الكلام على حمله مفردة مقام ولا ننظامها مع حمله اخرى واكثر وانقطع
بغيرها مقام اخر **قوله** وارتفاع شأن الكلام يعني الكلام الذي عنده في الجملة
عند ارباب البلاغة ولا يتعلق بصوت الحيوانات وانقطاعه في باب الحسن والقبح
الذي يتعلق بنفس الكلام وبه يقع التفاضل والمنازل والارتفاع الى حد الان
يكون بقدر مصادفة الكلام لما يليق به من الاعتبارات وللخصوصية بل من الكلام
المشتمل عليها فكما كانت المصادفة انما واولى وما صادف اوفق واليق كان الكلام
في مراتب الحسن في نفسه والقول عند السامع البليغ ارفع واعلى وكما كانت
امسى كان اشد الخطا واود في درجة واقل حسنا وقبولا وبما ذكرنا ظهرا منه
لا حاجة له ان يجعل الخطا مع عدم ذلك بل لا يتجمله **قوله** وهو اي اعتبار
الذي يليق بالمقام بل الكلام المشتمل عليه من حيث هو وكذلك هو الذي اسمه مقتضى
الحال فيكون هو الاعتبار المناسب للمقام **قوله** فان كان مقتضى الحال تفسير
وتفصيل لقوله وارتفاع شأن الكلام وقد راعى في ذلك نكتين احدهما ان
الى ان جميع الاعتبارات حتى الراجعة الى الاحراء اسمها كلها عائدة الى معرفة خواص
التركيب حيث قال في الجميع فحسن الكلام كذا والثانية الاشارة الى ما عليه المحققين
من علماء البيهقي في تحقيقه وتفصيله الشيخ عبدالقاهر على المختص في شرح
التحقيق وهو ان الخواص والمزايا وما يقع التفاضل والفاضل في الكلام ويتعلق
به الاجاز بصرا ولا وبالذات في المقادير الاولى التي يدل عليها بالالفاظ ثم يتبعها في
الالفاظ حتى يكون مرجع البلاغة والفصاحة منشأ الحسن والبراعة وكل ما يوصف
به الكلام في باب الفصاحة وتفصيل شاعر على شاعر وكان على كاتب الى ترتيب

تلك المقادير بصورها بالصور المختلفة والكميات المتمايزة المسمى باسم النظم لاسيما
 الانفاظ المظوفة والحروف المسموعة انفسها ولا الى المقادير التي هي الاغراض
 التي يقصد بانها كالوصف الجمال والجماعة او السباحة مثلا ووجه الاشارة انه
 لم يقبل ان كان مقتضى الحال تأكيد الكلام فحسن الكلام اراده مؤكدا **قوله** بحسب
 المقتضى بروي بلفظ اسم الفاعل والمفعول مثلا ان كان الانكار ضعيفا على تأكيد
 افلا او قويا فاكثر او ان كان المقتضى تأكيد ضعيفا يؤكد كذلك او قويا فاكثر واكثر
قوله طي كرتيبر الى ان عدم الذكر قد يعبر عنه بالحذف والطي والتوك وما
 براعي اختلاف العبارة في المقتضى وفيما يورد عليه الكلام ولذا قال ان كان مقتضى
 ترك السند فحسن الكلام وروده عاريا عن ذلك **قوله** اسامه على وجه من الوجوه
 المذكورة اي عرفنا من احد المعارف مصحوبا باتباع او غير مصحوب بمفردنا بمفصل وغير
 او منكر مخصوصا او غير مخصوص **قوله** محصا بشئ من التخصيص اي جملة او مفردا
 فعلا او اسما معروفا او منكر امصد كل من ذلك نوع قيدا وغير مقيد فحسن الكلام ورو
 على هذه الاعتبارات **قوله** ان نظام الجملة مع اخرى ان اردت كرها بعد اخرى فغير
 فصلها ووصلها بالجملة دون اخرى وبالعكس فبالعكس واما ضميرها فيجوز ان يعود
 الى ايتها شئت لكن الانسب ان يكون مرجع الكل واحدا وجعل منها الاعمار طي جمل
 عما بين المنظمين والاطن لا يطها لكونها سوى ذلك من الاجاز والاطن اسند مجا
 في مباحث الفنون الثلاثة **قوله** وقد ترينا الكلام منها اي في تفصيل تلك الاعتبارات
 او بالجملة ما يتعلق بمباحث الفنون الاول على فنون اربعة بمعنى صيرورة كل منها
 بمنزلة جزء من الكلام منها بمنزلة الابواب والفصول فهذا الاعتبار صحيح في كل منها
 انها في مفصل اعتبارات كما ذكرنا في صدر القسم فان قيل قد لقوله ان كانت
 المقتضى فصلها او وصلها والاجاز والاطن على ان كل منها مقتضى الحال وتقتضيا
 مناسب فاما معنى قوله الفصل الرابع في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والاجاز
 والاطن فلان كانت الاضافة بيانية فلا اشكال وان كانت لاسمه لادام اعتبارا
 الاسناد والسند اليه والسند فالوجه ان كلامنا الفصل والوصل مثلا اعتبار
 مناسب من حيث كونه من عوارض الجمل المنتظمة ودواعي اعتبار مناسب من حيث ان لكل

لكل منها احوالها كون الفصل بالواو وغيرها للتوسط بين كمال الاتصال والانقطاع
 اول دفع الامام وكون الفصل كمال الاتصال وكما الانقطاع الى غير ذلك من المقادير
 في المقاصد الواردة في الفصل الرابع وكذا الكلام في الاجاز والاطن **قوله**
 وقبل ان يبحر اي قبل ان يعطى الفنون الاربعة ما يناسبها ويحذفها في الذكر السادس
 التفرع والتحرير والتفصيل والتبديل والتمهيد والتفريع والتفصيل والدليل بنهك
 على اصله يعني علمه سالك على التخصيص وعدم اعراضك عن بعض الاحكام عن الدليل
 ليكون لك الاصل مستقرا على ذكر قبلي كان منك تحفظه ولا تذهل عنه او لتكون انت
 منه على صفة ذكره واحضار لا ترك واحمال او على موضع ذكر منه وذلك الاصل هو
 انه ليس من الواجب في صناعة من الصنائع وعلما من العلوم وان كان الرجوع في
 اصولها وتعاريفها اى ادلتها واحكامها او في احكامها الكلية والجزئية الى مجرد العمل
 من غير دخل الوضع والاصطلاح والاليف والعادة كالعلوم الكمينة ان يكون الدليل
 فيها اي المنسب اليها من غير ان يكون عريضا فيها يقال هو دليل في بني فلان اذا انسب
 اليهم ولم يكن منهم كالتأني عليها اي من كان بمنزلة الجيول عليها يقال انشاءه ففشا
 ونشاء العلم لمع واربعة في استفادة الذوق من تلك الصناعة فان في العقلية
 الصرفة ايضا ذوقا هو اذ راد يشبه الكشف والمشاهدة وهذا ما يقال ان الحكمة
 تصبح كسفيته ذوقية بعد ما يكون مجيبيه نظرية واذا لم يحجب ذلك اذا كانت
 الصناعة عقلية صرفة فكيف يحجب اذا كانت الصناعة كصناعة المفاستند
 الى تحكما منسوبة الى الوضع والاصطلاح مثل كون لزبد فام للتاكيد وازيد
 لقيام لزيادة التاكيد والاعتبارات اي امور ينظر اليها وراعي منسوبة الى الاليف
 والعادة والمدد في النظم والتأليف والتبع للتركيبة مثل كون قولنا الذاهد
 شرب ونظرت للاشتمار والاعتقاد وازيد صوب للاستضلال وانما ازيد في
 على اثبات الامتناع لانه ربا منع ولانه لا يحتاج اليه في اثبات مطلوبه المشار اليه
 بقوله فلا على الدخيل اي اذا لم يحجب تلك المساواة والمساواة فلا يباس على الدخيل
 في الصناعة التي هي علم المقادير ان يغلب صاحبها اي من صار بمنزلة المجهول في بعض
 ما اجاب به من الاحكام بمنزلة الصوري فانها الذوق في ذلك البعض ممتزج على ذلك

التقليد الى وقت ان تكامل له على التدريج في المواظبة على الاشغال بهذه الصناعة
الاشياء الموجبة لذلك الذوق الذي هو ملاك الامر فيها على ما قال ان ملاك الامر في
علم المذاق هو الذوق السليم والطبع المستقيم وان مدرك الاعجاز الذوق ليس الا
وانظر في كسبها بالذوق طول هذه هذين العلمين فظهر ان كلا من الذوق والطبع
قد يطلق على القوة المنبهة للعلوم من حيث كمالها في الادراك بمنزلة الاحساس
ومن حيث كونها بحسب الظفر وقد يختص الذوق بما يتعلق بلطائف الكلام ككونها
بمنزلة العلم العام اللذيذ الذي يروح الاشياء المعنوية والطبع بما يتعلق باوزان
الشعر ككونها بحسب الجملة بحيث لا ينفع فيها اعمال الجملة الاقلية **قوله** وكما
شجنا اور على دعواه شاعري من كلام شجته شرفه الذي نأخى وشج الخلق القاد
للمرجى وانى على شجته بعد لاله وزكته لاحتياجه الى ذلك فان عبد القاهر مع
مركب الحاشا **قوله** ذلك الامام في نسخة الاصل رضع على البدل والاحسن
على المدح وازل شج على المسمع دلالة على انه من الكمال بحيث يعلم انه لا يكون له
مثل فيما استقبل من الزمان واما فيما مضى فلا حاجة الى الاعلام واسناد ذلك المصحح
الى الادوار بما يعبر به صدور الكلام من الموحد لا مثل الى اسناد الحوادث الى
الافاضة والحركات الفكرية محلا خبر كان بقا للاحاله بالذوق على فلا كان بان
محمد الحسن كان له في نه الحاشي فاحاله به عند المطالبة على الذوق وضمير فيها
للكبر من السخس والواو 2 ونحو الخ من محليا وح ظرف متعلق بالظرف الواقع
خبر اعني من نفع اى طر واستمر والعدن العدد الكبير وعلم الادب جميع ما يجت
غز حوال اللفظ كاللغة والصرف والنحو والمذاق والبيا والبداع والعروض
والقوافي والرسول وما يجري مجرى ذلك وصنع اليد بعن الشعب كتابه عن
الاشتهار بها والشعر بها واسله فمنا عن كان يصنع يوم بالحناء فبعل ذلك
وبالجملة كل من صبح يوم بلون علم بلسه بما يتعلق به المعاناة المقاساة الوكد الفضة
وليس بلفظ اصلية بل هو قول قال في المعرب الوكادة بمعنى التاكيد بثبت وقال
في القديان التوكيد بمعنى التاكيد غرضه مؤكدة والكدة من العمل والمعنى انه
مع كاله في العلم والافادة محلا على الذوق ولا نعم الدلائل ونحو مع اشتراكنا

مع اشتراكنا في انواع من علم الادب وحصلنا طرفا صالحا منه من ذلك ونفعل في
حسبنا المستحسنة وما هو كونه تنبيه دخل الجملة الاسمية كما في قوله تعالى ها اقم
وقول الماسعة ها انا عذر وهو ضمير الشا او منهم نفس الامام وكرهية
موضع الخبر بنا وبيل الخبر فيمن لم يجوز الاشياء وهذا الشارة الى الاحالة على الذ
اذ ليس في دلائل الاعجاز ان ليس الدخيل بالناشي اصله فضعه عن الاعادة **الفن**
الاول تنبيه اول على ان مقتضى العقل هو ان يكون كلام المتكلم على
الاطلاق بقدر ما يقتضيه من افادة النسبة الاخبارية او الاشائية او ما يتبع
ذلك ويتعلق به ونائيا بانه اذا كان بخبر الزمان يكون قصده افادة مخاطب
لحكم اولادته بقدر الاحتياج ففصل ذلك بانه ان جرى على مقتضى الظاهر فان كان
المخاطب عالمي الذهن استغنى عن المؤكيدات وان كان منزهة دأحسن التاكيد بتوكيد
وان كان منكرا وجبا للتاكيد بقدر الاختار وان جرى على خلاف مقتضى الظاهر
وجبا العمل بمقتضى الحال الغير الظ على تفاصيله **قوله** من المعلوم ان القيا
المعلومة المفردة في العقول انكم عقيل المتكلم عليه اى بما يحكيه ويقضيه وبثبت
عنده وبمقتضيه حال اطلاق لسانه وحركته الى النطق باللفاظ والحروف ان
يقتضيه منطوقه في قالب الافادة بحيث لا ينقص عنها لما لا يشبه على احد ولا يزيد
للاعتراض عن غيب اللغز الذي هو غيب محض ليس الاقدام عليه مقتضى العقل حتى
لو كان قصده ان يلعن لمقتضى امر من الامور فحكم العقل ان يبرر ذلك وقوله حال
اطلاق من جهة المعنى متعلق بفرغ كنهه من حكم الخوضين في ان يتحقق بخروف او حكم
العقل وينتبه لما اشترط اليه من انه يريد ان لا يشا مستصرفا ظاهرا هو اللسان على
تخصيل اللفاظ والحروف واخر باطنيا كما على الاول عمل بتخصيل المعاني واما
وصفها المحمودة على اللسان هو ان يصرف محصولا للسان الى الافادة وبهذا يظهر
ان قوله من المعلوم ان حكم العقل ليس كلاما قليل المحصول بمنزلة ان يقال من المعلوم
ان المعلوم كذا بل كلام رصين بمنزلة ان يقال من المعلوم ان الواجب بحكم العقل هو
ان يكون كلام المتكلم لا يزيد على المقصود ولا ينقص عنه **قوله** فاذا اندفع قد
ظهر ما ذكرنا من معنى الافراغ في قالب الافادة حسن نفع هذا الكلام على ما قبله اى

فاذا اندفع في الكلام مخبر ان يكون قصده
فحكمه بالسند السند اليه في خبر ذلك افادة
المخاطب شعاعا ما لها بقدر الاقتدار

فإذا اتى الجمل الخبر إلى من هو خالي الذهب مما يلحق به ليحضر طرفاها عنده ويتقش في ذهنه استنادا جديدا إلى الخبر ثوبا واستقاء
كفى في ذلك الاستقاش حكمه ويمكن لمصادفة آية خاليا تأتي هوها قبل ان اعرف الهوى فصادف قلبي خاليا فتمكنا فتستغنى الجملة عن موكدا الحكم

إذا كان منقضى العقل هو الأفرغ في قلوب الافادة فاذا شرع المتكلم الكلام واطلق
لسانه عليه حال كونه بصدد الاخبار والاعلام من غير ان يذكر الكلام الخبري مثل
ناسف ويختار ويثكوى او نحو ذلك لوران يكون قصده في حكمه الذي ينضمه
خبره الذي يدفع فيه افادته اي افادة المتكلم او خبره للخطا بحال كون المفيد متناولا
متعلقا الافادة اعني التركيب وما يضم اليه من الموكدا بقدر الاحتياج لا انقص
تخاشيا عن المصور ولا ازديا تخاشيا عن الاغنية وليريد مفعولا الافادة لأن اللام
كما سبق ليس إلا مجرد كونه مفعولا وسواء جعل ضمير افادته للمكلم والخبر فالحكم راجع
إلى حجية التكلم والاخبار بذلك الخبر **قوله** فاذا اتى الجملة تفصيل الكلام السابق
تفصيل الخبر الذي انفع فيه مفعولا في صدق الاخبار والاعلام إلى الابتدأ والطلب
والانكار وما يليق بكل منهما من الاعتبار المناسب وفي قوله للحضر ويتقش شان إلى
أن الفاء الخبر ليس لإفادة تصور مقدر انه بل لإفادة التصديق بالنسبة وارسان
صورة الحكم في ذهن السامع وانما ذكر المفردات ليحضر في ذهن المخاطب ما فيها
المعلومة التي ربما كان ذاها لا عنها حال الفاء الخبرية فان قيل ربما يكون احد الطرفين
بالا كما حاضرا بل الاسما حاصل فلا جناح اما ان يكون الخبر عالما بهذا الحضور والاعلام
في ذهن السامع فلا يكون ما تخبر به اعني الالتقاء لهذا العرض ولا يكون فلا يتأني
كونا الالتقاء لهذا العرض فيصدق انه القاها الحضور والاسما فاستغنى
عن الموكدا كقول يحصل عرصه كلامه لاستناع حصول الحاصل وقيل ان المال
انما يتوجه على تقدير حضور احد الطرفين وح يجوز حصول العرض الذي هو حضور
الطرفين جميعا واما على تقدير حضورهما فالمخاطب يكون متردد الا على الذي فلا يكون
من هذا القسم وفيه نظر اذ ربما يحضر الطرفان من غير الالتقاء في النسبة وملاحظة
لها فلا يحصل التردد وقوله كفى جوابا اذا وتمكن عطف عليه او حال تقدير المتبادر
وضمير حكمه للتكلم الخبري وضمير يثكوى ومصادمه لحكمه والاستناد ولعله اقرب
ادحكم الخبر بالسند السند اليه هو ايقاعه النسبة او ايقاعها بمعنى الاعلام
والدلالة عليه والممكن في ذهن المخاطب هو الوقوع او الاوقع وهو معنى الاستناد
وضمير اياه لذهنه وقوله فيستغنى عطف على كفى او يمكن على قصد الترتيب والفرع

واذا القاها المطالب لها يتخير طرفاها عند دون الاستناد فهو منه بين بين لينفك عن رتبة الخبر استحسان تقوية المنقذ بادخال اللام
في الجملة او ان كثر خبره عارضا او ان شربا عارضا ويسمى هذا النوع من الخبر طلبيا

اي اذا كفى من الحكم استغنى الجملة عن موكدا الحكم وقوله قبل ان اعرف الهوى
لاستقبال النظر إلى زمان الاثبات لا بالنظر إلى زمان الاخبار والتكلم فلينبه
قوله واذا القاها اي الجملة الخبرية المطالب لها متردد يحضره المسند اليه
والمسند دون الاستناد ويكون الالتقاء لا بقا للمتكلم او حكمه ذلك الطالب
المختار عن رتبة الخبرية التي يترتب الموت والهلاك لتفقد حيوة الروح مع شوق
في الجملة استحسان تقوية الحكم بادخال شيء من الموكدا في الجملة الخبرية فقول
طرفاها استنادا خبر عنده والجملة صفة كاشفة لمختار ودون الاستناد ظرف
متعلق بعنده اي يتجاوز من الاستناد فانه ليس عنده وقوله هو مبتدأ خبره بين
بين اي بين الاثبات والتخي والجملة عطف على جملة طرفاها عنده وضمير يثكوى للام
وهو موضع الصفة المحذوف فيفسر بين بين اي هو كما ان يحمل من الاستناد وقيل
ليست عطف على ما هو في الكلام ومقابلته قوله ليرده إلى حكم نفسه في الضم
الانكارى سبغى ان يكون ضمير المتكلم المخبر كمن حمل قوله استحسان تقوية المنقذ
على اضافة المصدر إلى الفاعل على معنى يحسن تقوية المتكلم المخبر بادخال اللام
في الجملة بعيد خفيف لا يليق بمثله ولا يلزم ما ذكر في الابتدأ من قوله كفى في ذلك
الاستقاش حكمه وفي الانكارى من قوله استوجبه حكمه تأكيداً فالوجه حمل
المنقذ على ما به الايقاد وهو حكم المتكلم وفي قوله استحسان تقوية وجب
بأن هذا في اقتضاء الموكد ومن المرتبة الاولى من الانكارى خوف لوردة ليرده
ذلك التعديل ذكر الشيخ عبد القاهر انه انما يحسن التأكيد اذا كان للسائل علم
في الجانب الآخر للقطع بحسن صاحبه في جواب كيف زيد قائم في جواب قائم
زيدام فاعلم من غير تأكيد ثم على تقدير كون المراد بهذا الاستحسان هو الوجوب
لا بأس بشاركته للانكار والتعريف في ذلك سيما مع تفاوت في الوجوب **قوله**
واذا القاها اي الجملة الخبرية للمخاطب حكم فيها بخلاف ذلك الخبر بان يكون حكمه
الاثبات وحكم المخاطب التخي وبالعكس الفاء لاجل ان يؤد الخبر ذلك الحاكم
بالمخالف إلى حكم نفسه استوجبه حكم الخبر ليرجح على حكم المخالف تأكيداً بقدر
ما في قلب المخالف من الانكار وزعم الخبر واعتقاده فقول ليرجح مفعول

بها
والنسخة من هذا الأصل في عمل من الاستناد
كان بين بين

وإذا ألفها إلى حاكم فيها خلافة ليرد إلى حكم نفسه استوجب حكمه ليرجع تأكيداً بحسب ما أشرب المخالف لا بكاره اعتقاده كقولنا صادق
لمن ينكر صدق الكفار وفي الصادق لمن يبالغ في انكار صدقك ووالله اني صادق على هذا

لاستوجب وسط بين فاعله ومفعوله اذ لو اخرج عن المفعول ليجعل بينه وبين
وصفه اغنى بحسب ما اشرب ولو اخرج عن الوصف ايضا ليعقد عن المعلى والنسب
وما في ما اشرب مصدرية يقال اشرب النوب الصبغ اذا بداخله الصبغ اذ
في اعتقاده استدل بمفعوله الاول في اعتقاده متعلق باشربها بالمكان
كما في قوله تعالى واشربوا في قلوبهم العجل والغنم للمخالف ويجوز ان يتعلق بحسب
والصبر للمكلم اي بقدر الانكار في زعم المكلم واعتقاده لانه الذي يورد القدر
من التأكيد فناسب ان يفسر قدر الانكار بحسب اعتقاده لا بحسب الامر نفسه وقوله
لمن ينكر ولربما له متعلق بقولك المتقد وقوله على هذا اي كما شاع على الطريق الكد
اي بانها في الانكار زيادة مبالغة فان قلت كيف اغتر بها الزعم وهو
بالمساواة والتوبة وهي بالمقاومة وازالة الامكار واعلى قلت لما كان
الحيرة امر استكرها بطالبها لواقع فيها النجاة منه ويجوز النجاة منه يقع في الغر
والاعتقاد ناسب اعتبار الانفاذ فيه ثم هو يقتصر الى المقتوى والمعان فانما
نقوبه ولا كذلك زوال الانكار فان المكر بما ياتر بان كان بل يستعج والحالة
منه لا يوجب الوقوع في الظن والاعتقاد بل ربما لا يقتضي الا الى الحيرة فاخراج
المرجح للاستعجال والى على هذا النسب بل يسل الى جانب الاعتقاد **قوله**
وان شئت ان تعرف ان زيادة التأكيد بحسب زيادة الانكار فقامل كلام الله تعالى
فيما يحكي عن رسل عيسى عليه السلام قالوا انا انكم لمسلون حين كذبوا
وثابتنا يعلم اننا انكم لمسلون حين بالموافاة تكذيبهم وخوطبوا بما استمر
الابتر مسلنا وما انزل الرحمن من شيء وانتم الان كاذبون وفيما ذكره على صا
الكشاف حيث قال انما قال انا انكم لمسلون ثابتا لان الاول ابتداء اخبار والثاني
جواب انكار وانما لم يرفع من المص التأكيد الفعلي بقوله رتبنا يعلم اننا انكم لمسلون
لان ريد التعرض لما هو في نفس الجملة الملقاة ويختلف به صورتها وباراد الآية
في بيان الكتاب على سبيل البدل من كلام ربة لقرة وحيث قال متعلق بما مل وكذا
كيف غفر على قضيته معنى العلم والمعرفة وفيه هو بدل الاشتغال من كلام ربة لقرة
وليس بذلك وضرب اليهم الآية لاصح الفرية وهي انطاكية والاشنان قبل بولس

بولس يفتح الباب الموحد واللام ونحيى وقبل بولس وبولس والثالث سمعون وعزرا
قوبنا من عزرا المطر الارض ليدتها وشدها وعزرا بالخفيفا يلسا وقهرنا
قوله واخراج الكلام في هذه الاحوال يكون الخطاب على الذهن وزددها
على الوجوه المذكورة من الخبر عن الموكدات والتأكيد استحسانا والتأكيد وجوباً
بحسب الانكار يسمى اخراج مقتضى الظاهر على اضافة التلبس باخراج الكلام على وفق
مقتضى الظاهر من الحال في مقتضى الحال اعم من ان يكون بحسب الظاهر بان لا يعدل عن
الحال وبحسب غير الظاهر بان يعبر في كلامه الامور التي تناسب تنزيل وجود الشيء منزلة
عده او بالعكس فيعمل على موجهه ويجعل عن الظاهر كل مقتضى مقتضى الحال
ولا عكس كما في صور الاخراج على خلاف مقتضى **قوله** وانه اي اخراج مقتضى
الظاهر مطلقاً يسمى في علم البيا بالمتبرح لا يعني ان يخرج عن ذلك وعن تسميته بل يعني
يخرج عن احوال الكثرة بحيث يعلم ان الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر من جملتها
وانما لم يلحها يسمى بالتبرح واخراج مقتضى الظاهر من جملته ولحقه هذا المعنى
وبعد ان يقع مثله في علم البيا اكد الحكم بان **قوله** والذي ارينا ان اي بقرته
وعرفناك سداً خبير الجملة الشرطية والعائدة في الشرط واعمال الصيرير جعل
المقود الادراكية عاملة فيه مستترقة في الاساس استوفقت فيه اخذت في امر
بالوثيقة وهو المناسب هنا لما في الصحاح استوفقت فيه اخذت منه الوثيقة
واما استوفقت به معنى وجوبه وثيقاً محكماً فليس بلغة ولا مناسبة هنا فالمعنى
اخذت في جوابي في العيان بالبرر لانه استحق المفسر الكندي بالوثيقة حيث
عرفت مما ذكرنا انه صادر عن التحقيق فقوله حين يتعلق بجواب وقوله سألته اي
الكندي بالعباس سألته الى ان قول الكندي كان على وجه الاستفسار دون الجزم
والاعتقاد **قوله** هذا العهد الذي كرم من اخراج مقتضى الظاهر على ما ذكر لكن
سعه الاخراج على خلاف مقتضى الظاهر مع مدرسه عرسه وكثرة فوعده وسعيه
واشراكه من اللطائف القرآنية والذائق البليانية عليه ورجوع المهر
من رباب البديعة والسحر من اصحاب الشا والبراعة اله ولفظ ثم في قوله ثم انك
يرى ان اشار الى هذا المعنى ولما ان ما سبق من كوز القصد افادة الحكم اولاً

ومن وجوب ترك المؤكديات في الاستدائي والتأكيد استحسانا في الطلب ووجوبه في
الاعتكاري انما هو مقتضى الظاهر واما بعد فقاوزه الى خلاف مقتضى الظاهر فيكون احكاما
واعتبارات اخرى مثل القائل بجملة الخبرية الى من هو عالم بالحكم ولازمه مثل التأكيد بالابتداء
وزك في الاعتكاري وقوله التأكيد مع قوة الاعتكاري وبالعكس الى غير ذلك فلا ترد الاعتكاري
على اسبقية الاحتجاجة بالخبرية في الاستدائي ولا التأكيد في الاعتكاري ونحو ذلك على التأكيد
فيما سبق هو ان مجرد الحكم كاف في اساس الاستدائي واستغن عن التأكيد والتردد
موجب لحسنه والاعتكاري لوجوبه وهو لا يتناقض ان يكون الاول لغرض آخر وبذلك التأكيد
في الاخرين لما منع او سبب راجح كالاخراج الى مقتضى الظاهر او كصدق رغبة ووفور
نشاط في الاستدائي وعدم باعث ومحرك من المتكلم وعدم قبول ورواج من الشراح
في الاعتكاري كما في قول المناقبين عند لقاء المؤمنين امنا بانه وعند لقاء اخوانهم
انما هم اوكسوا الفطن من المتكلم في الحكم الذي وقع انه لا يقع كما في قوله تعالى حكاية
رباني وضعها اني لا غير ذلك من الاعتبارات المناسبة وقد ذكر الشيخ في دلائل
الاعجاز سذاجة ذلك الغلط بالكره الجيب والداعية ومنه شاعر مقلد في الجواب
والغريب الذي يقابل في حد حوار في العادات ومنه ما يقال له الساهر والمعبود
شبه بالنفع وهو اقل من العمل ونفث ريقه ونفث في العقدة وعليها وذلك في
البحر فصار ذلك زجرا لاستغارة الساهر للمتكلم بالغراب والمراد بهذا الفن صنعة
البلادة لاعلم المتكلم كما قد يتوهم ولخطابه صناعة يمكن بها افتخار الخبير فيما يراه
ان يقصد قوايه بقدر الامكان ومعالجته البرهان وذلك مبتدأ خبره الظرف اعني
اذ احلوا وعلموا من المحيط والوجوه المختلفة مثل ان لا يعمل المخاطب بحله او بمبال
عن مضمون الجملة او يكون الحكم في غاية البعد والغربة وامثال ذلك مما يتبع باعتقاد
نفسه العالم بغير العالم **قوله** وان شئت ان تعرف ان العالم بالشيء ينزل منزلة
الحال عن العلم فاقبل في قوله تعالى ولقد علموا ان استزاء الامه فان صدره يدل على
ان اعمل الكتاب فاعلموا ان من استزى كتابا بالبحر والسعودة لسهل في الاخر فنب
من العوالم واخره يدل على انهم لم يعلموا ذلك لان لو استفاء الشيء لاستفاء غيره
لغنى لو كانوا يعلمون انهم لم يكونوا يعلمون ومتعلقه في الاخر يعلمون هو متعلق

علمه لالة السياق لا يقال بل السياق يدل على ان متعلق يعلمون هو مضمون ليس ما شئ
به انفسهم لانا نقول للمسلم فوداهما واحد وهو ردة ما شئوا وعدم متعلق نفع
به في الاخر وترتب ضيق عليه وجوابه يوحذف اي لا سمعوا او لرجعوا واللام
في لقد علموا جواب قسم محذوف وفي ان استزاء لام ابتداء متعلق بمن لزيد
قام ومن استزى مبتدأ خبر ماله في الاخر من خلاق واللام في ليس ما شئوا جواب
قسم محذوف والجملة عطفا على لقد علموا فيكون عطفا لانشاء على الاخبار وكله
المع صريح في ان ليس المقصد الى ان الاية خبر التي في مخاطبة هو عالم بفائدته
وبلادها لكن في منزلة الجاهل وذلك انه صرح بان ثبات العلم هو لاهل الكتاب
والخبر هو ما يتقن به علموا ويعلمون وليس في الكلام القائل هذا الخبر اليهم ومنهم من هو
الاية مثلا لانه لا يحيط بحيط عشواء واعتراض صاحب الايضاح بان كلام المتكلم
يؤمن ان الاية من امثلة تنزيل المحيط بفائدة ولازمها منزلة الجاهل وليس كذلك
ما بيننا من انه لم يلق الا اليهود جملة من استزاه ماله في الاخر من خلاق بل التي
في السبق عليه السلام وسائر السامعين للخبر بان اليهود علموا بذلك مدفوع بان
لا ايهام بعد النظر في قوله كيف يحد صدوره ولو سلم فلا يصير في الايهام بعد توضيح
المرام **قوله** كيف يجد حال من غير عليك اي الزم وحافظ او استغنى في موقع هو
الامر وكيف حال من بعد **قوله** ونظير اي نظير قوله ولقد علموا الاية في نفي
الشيء واشيائه وان لم يكن هو العلم قوله تعالى وما رينا دزيمت حيث اثبت له
الرحي ولا بمعنى صدور عنه ظواكسنا ونفاه عنه ثانيا حيث يبلغ من التأثير
حدا لا يبلغه رحا البشر ولذا قال ولكن الله روي ذلك لانه لما التقى الحقا بورد
روي بعضه من الحصة ووجوه المشركون وقال ثمانيت الوجوه فلم يتوكل الا شغل
بعينه فانهم زوا وقوله تعالى وان كانوا انما هم الامه حيث اثبت لهم الايمان بدلالة
الاضافة اليهم وابتاع التكت اي البعض عليها ثم نفاه بقوله انهم لا ايمان لهم من جهة
عدم الاعتقاد بها بناء على عدم وفاءهم بها فان قيل هو ليس بصدور الامثلة والنظائر
لقوله ولقد علموا الاية بل المنزلة العام بالخبر منزلة الجاهل في المناسبات يجعل
ضمير نظيره عاما اليه على ان الاية الاولى مثال ونظير لتنزيل العالم بفائدة الخبر

ولازمها منزلة الجاهل والاخران بطريقتان له في مجرى نفي الشيء بعد اثباته على ما
قررنا قلنا اما كون الآية الاولى من الامثلة فمعلط على ما نبهناك ان تبين واما
كونه بصدد ايراد الامثلة فوهم لان القاعدة انما يتم بقوله فيسوفون الكلام في
هذا مساقه الى ذلك على ما يشترطه وسوقنا اليه التأمل ان شاء الله تعالى واما ساق
الحديث فهو انه يريد من الكلام صور من نعت لا على مقتضى الظاهر ترتيبا مسبق
من مقتضى لفظ القصد الى الافادة للحكم ولازمه في مطلق الخبر وترك التاكيد
في اللفظ الابتدائي والتاكيد بمؤكد في الطلب وبقدرا لا تكرر في الانكار في الاول
ان ينزل العالم منزلة غير العالم فيساق اليه الكلام مساقه الى عالمي الذين الثاني
ان ينزل غير السائل منزلة السائل فيؤكد الكلام معه الثالث ان ينزل غير المنكر منزلة
المنكر فيؤكد الرابعة ان ينزل المنكر منزلة غير المنكر فترك التاكيد ولما توهم في انشاء
التقرير الاول اسعاد بديل العلم بفائدة الخبر ولازمها منزلة عدمه حاولنا ان نلذه
بسمه الخطاب على ثبوته في صورة اعم بطريقتين وادل وهو جعل العلم بنسبة
بنزلة عدمه بضميرها بالاثبات والنفي كما في الآية الاولى ثم في اعم بطريقتين اعمى جعل
وجود الشيء بنزلة عدمه بعبارة اصح كما في اليتين الاخريتين ويظهر من هذا ان
قوله فيسوفون عطفا على احلوا كما علم عليه المص بعلامة الجر في سمحه بحطه
لا على سفنوه كانوا جميع الشارحين والتأويلين وذلك لانه يحسن بفتح قوله وذلك
اذا احلوا جملة حالية او اعتراضية غير مفيدة بل ربما يكون فاسدة اذا لم يمتنع
لتقييد اللفظ المطلق بهذا الوقت وتخصيصه به ويقع المعطوفات في موقع
التفصيل للفتحة الاسعار في الثلاثة الاخيرة بان كل منهما في اي وقت يكون
بخلاف الاول اعني سوق الكلام الى هذا مساقه الى ذلك اذ دلالة ح على تقييد
بما اذا احلوا واما اذا عطفا على احلوا فالمعنى ان هذا اللفظ يكون اذا احلوا في
واذا قدموا الى غير السائل باليولوج بالخبر فاقا مواقفا السائل واذا راعوا على غير
المنكر شيئا من علامات الانكار فقولوا منزلة المنكر واذا كان مع المنكر رادع عن الانكار
فعلوا العصية فانظر الى حسن هذا الكلام وانتظامه وتاديبه على ما هو عادته
من افتتانه جث عن الاحكام والشروط في الصور الاربع بعبارة مختلفة و

وزكو الاول بطريق عطف الحكم على ما اضيف اليه كلمة الشرط بخلاف السوا الى لكن
الاول مطلق الخبر والموا في تفاصيل معاملة على نظام واحد وينبغي ان لا يحمى على
من له ادنى حرفة باساليب الكلام اذا اشار به في قوله فيسوفون الكلام الى
هذا الى المحيط بفائدة الخبر ولازمها وبذلك الى عالمي الذين عن ذلك انما يحسن
على ما ذكرنا من كون قوله فيسوفون عطفا على احلوا وكون قوله وان شئت اعترا
بينهما فان قيل هل يجوز ان يكون فيسوفون في موقع جواب اذا احلوا وينتظم
عطفهمون ويولون عليه معدن نظيرهما فان ذلك بمنزلة جملة ظرفية قلت
لا يرتبط هذه الجملة الشرطية بعنى اذا احلوا فيسوفون بالمسداء اعني ذلك بخلاف
ما اذا جعل الخبر هو الطرف بنفسه **قوله** وهكذا فيسوفون عطفا على اذا احلوا
فيسوفون مبالاة المعنى كانه قال اذا احلوا فيسوفون واذا كانوا قد وافقهمون
وهكذا اشار الى تنزيل العالم بالعام من منزلة غير ولطف قد للتحقيق او للتعليل
بصوته اي التركيب او الكلام لها اي لمن يسأل ولين يسأل اذا كانوا متعلقين بغير
وهذا الاشارة بالنظر الى ما هو السامع في الاستعمال ولا يمنع ان يقع ذلك
بسبب غير التلويح ولفظ سلوح ومعناه الاشارة من بعيد اشعارا بانه ليس يجب
ان يكون ما قدموا ما تعلم به خصوصية هذا الخبر بل ما يناسبه ولفظ مثلا
اشارة الى انه ليس يجب ان يكون السلوح هو ذلك المقدم بخصوصية بل ما هو
من جنسه ومطبه النفس استعارة لوجوده هتيا، هالما يرد عليها وعدم ذهبها
واستشراقها لتوجيهها ونظرها مع زيادة طلب من استشرفت الشيء اذا رفعت
بصرك سطر اليه وبسطت يدك فوق الحاجب كما لا يستطل من الشمس
بمثل تكليف الميل ويندد في موقع المحال والبيان للمهر مصدر بان اشعار
بان تأكيد هذا النوع يكون بان حاصنة بحسب الاستعمال وجعل الاسلوب
متعلقا السلوك ببنى على اشتهار اساليب الكلام في طرقه وجمع المقامات واما
الاسال اليها مبنى على اعتبار الجزئيات والافاناسب سلوك هذا الطريق في
هذا المقام وهذا الاسلوب اشارة الى تنزيل من لا يسأل منزلة من يسأل
ثم العمل على وفقه في صناعة التركيب واصابة المخرى موضع الحر وهو القطع

عبارة عن فعل الامر على ما ينبغي ويليق وهو هنا تطبيق الكلام على مقتضى الحال
على الوجه الاقل والوفق **قوله** او ما ترى الواو للعطف على مقدر اي انذهل
او بطل مثالا وشاهدا وبشارا في ردة الاعشى من شعراء الدولة العتبية
بكر المسافر اي ذهب بكر الهجر العاجز وهي من الزوال في العصر النجاشي
والفوز بالبط اسهوا جعله هاهنا امة البلاغة المتقدمون المصدق بهم
في البلاغة والفضاحة لا العالمون بعلم النحاة ولهذا وصفهم بالمستدين
بخلقهم وجعلهم في تطبيق معاصيل البلاغة معنى ما هم بالكلام البليغ على
احسن ما ينبغي واكمل ما يليق وحكم بانهم الاعراب المخلص من مخالطة الاعاجم
فان ذلك يورث نقصانا في ذلك واكد ذلك بكونهم يسكنون البادية ولا
يدخلون البلاد وهذا كما قال البصريون للكوفيين نحن اخذنا باللغة من اكله
الدراع وحرسه الضباب وانتم عن اكله الشواريز وباعة الكواكب آهنا
الفطران والتقى يكون الفاق جمع نقيبة او ما سدو من الحرب قطع
متوفة وهو مصراع صار مثالا اول من قال في ذلك ريد بن الصمه راي الخنساء
بطلي ابلاها وهي جارية حسناء فقال ما اردت ولا سمعت به كاليوم
ما في بنو جرب منذ لا يبدو محاسنه يضع الهناء مواضع النقب
الهاقي الطالي للابل التي جمع نافقة اصلها انوف الجرب جمع جرباء المسد من
لايصون محاسنه المولد في العرب من ليس من خلتهم وكلام مولد ليس من اصل
لغتهم قوله اولئك اشار الى الاعراب المخلص **قوله** ومن الشواهد لما نحن
في ادعائه وبصده بيانه من حسن هذا الاسلوب وكونه من كمال البلاغة
وقوله حين استنشد اي الاصحى وخلف بشارا قصيدته هذا اشار الى
رواها ما اتياه فقالا هذه القصيدة التي احدهما في رثية قاله الى
يلعنكم اولا بلغنا انك اكثر رثية من الغريب قال ارباب قتيبه يتباصر بالغريب
اي يرى ان له بصيرة به فاجبت ان اورد عليه ما لا يعرف قالوا فاشدنا يا
ابا معاذ فاشدنا وقوله اعراسه وحشته اي منسوبة الى عرب البادية
ومساكن الوحش اي على ارضهم وقوله ولا يشبه ولا يدخل عطف على خبر كان

كان اعنى بكلام المولدين لا يولد بكرا فالنجاح كان هذا القول من جنس كلام من يولد
من خلص الاعراب وكان لا يشبه ذلك الكلام بقوله الاعراب البدويون وكان لا بد
في قصيدته اي فيما قصد بها من كونها اعرازية وحشية من جنس كلام البدويين
وانا احكي لك في هذا المقام ما بطلعت على احوال بعض المصنفين لعلك تعذرنا
في العويل من مشاركتهم والويل الطويل من محاسنهم ظنهم وذلك ان بعض من قصد
لتشريح هذا الكتاب من شاعر عصره وحاول الرد على جميع الشارحين قال انه اورد قوله
ولاسه بلفظ المضارع نبيها على انه ليس يعطف على جواب لو اعنى كان على ما بطلت
اكثر التاميل في هذا التركيب فانه لو سلم جواره بناء على كونه بمعنى الماضي لكنه
فاسد من جهة المعنى لان قوله ولا يدخل في معنى القصيدة عطف عليه في بصير
المعنى في لوقلت بكرا فالنجاح لم يدخل هذا في قصيدته وفساده بين ادنى نقية
ان يقول لك كان هو دخلا في قصيدته بالضرورة فالوجه ان الواو للحال
والقصيدة استثناء بعض الارزاي كالحال ان هذا اعنى بكرا فالنجاح المحال
من جنس كلام المولدين لا يشبه كلام البدويين ولا يدخل في معنى قصيدته الموقلة
على طريقة الاعراب البدويين فيلزم ان لا اقول بكرا فالنجاح فانظر واسعا شر
الاحرار واعتبروا يا اولا في الابصار **قوله** انشد القصيدة في الاساس
اصلها من القصيدة وهو الخ السمين المكنى الذي يقصد اي يتكسر اذا استخرج
من قصيدته لسمه فتقوله كما يستعار السمين للكلام الخوال الفصح والغث الردي
منه وقيل القصيدة فعل بمعنى مفعول لان الشاعر قصد لتجويره وتنقيحه وقيل
القصيدة من اقصدت من الكلام اي قطعت وقيل الشعر احتفل له ونقحه
بالالفاظ الجزلة والمعاني المختارة المعنى العذبة فحوى الكلام ما يفهم منه وفاسده
حاطة ففهم مراده صاحبنا بشار الاصمى وحلف الاحمر لانها كانتا بانيان سارا
وسلمان عليه غابة العظيم ويقولان له يا ابا معاذ ما احدثت فخرهما ويشد
وتكسان تواضعين له حتى تاتي وقت الزوال فينصرفان واما ابو عمرو بن العلاء
فكان من غطاء الشعراء والعلماء والمرجوع اليه في اللغة والنحو وعنه اخذ
يونس بن جبيب والفخر القوي في كور الابل يشبه به البليغ الكامل يقال فحل

بين الحالة والفولة والفولة وهو من فولة هذا النوع البلاغة والفصاحة والمعرفة
بالعربية قال الشريف المرتضى كان يشار مصدا في الشعر جدا حتى ان كثير من الرواة كان
يلحقه بقرنه من المجدين واما الاصمعي فهو عبد الملك بن قيس الباهلي كان اسد
الشعر والفريقين معا وكان الرشيد يسميه بسلطان الشعر وقال بعض الاعراب
وقد آه بكتب كل شيء ما انت الاشبه بالحفظه يكتب لفظ اللفظة قاله آخر انت
حرف الكلمة الشروء وحلفا اخر كان ياخذ من زيد سعيد بن اوس بن اوس ^{نصار}
الناخذ استجابا القلب من الاحد بالضم رقيه كالسحر او خزن تؤخذ بها النساء
والرجال والرجال الاراشحة استنشا مفرغ في موقع الخبر لفي ما جرى وقد غتر
رفع راشحه وهو نخذ المصروية الرواية الى النصب على معنى هل احد من تحت
الفرقة بالماء اذا رشح منها الماء والباء للابسة ما انت منه على رسه هو التفت
لا على مقتضى الظ او تنزل غير السائل منزلة السائل ومنه حال من رسه على الشروء
او متعلق بخذوف اي ما انت على شيء منه وعلى رسه بيان له وقل لا عطف على مقد
اي فلا كسر على رسه وقل لا مثل سبار مبتدا خبر الظرف يعني اذا خاطب مع جوابه
يعني افتراه ويجوز ان يجعل الخبر افتراه وعلى كل تقدير هو ما ولد بالخبر كونه استعها
انكار والمعنى قل لا جواب هذا السؤال بحسب الظ والفاء للعطف على مخذوف
اي نظنه ذاهلا عن حال صاحبه او انتى به الظن افتراه وقد تعذر في المعنى
حال من ضمير خاطبه اذا متعلق بافتراه ولا بد من تأويل لا متاع اعمال المضى اليه
او الاستفهام فيما قبله وحابين حال او ما في مفعول لا صورها النضينة معنى
العلم والظن واصله حول الى هل التكبر على سبيل الحكاية فحانف في
لحمه الاصل مرفوع معطوف على لا صور اي آراه غير متصور ففتحنا نفا وقد روي
بالنصب على جواب الاستفهام نحو هل ياتي فاحد تلك اي هل منك تيان في محذوف
والمعنى يكون منك ظن عدم تصور شار صاحبه جابين منه بتاعد عن التاكيد
ولا يصح جعله جوابا لنفي لفساد المعنى ان تصير المعنى على قياس ما ذكره فيما سنا
محمدا انظنه ليس له تصور ولا تخافا وليس له تصور يفرض لا الخائف اي تصور
كثير لكن لا تخاف قوله ان يهتد من هدد البعير اذا اردد صوته في حنجرته الشفقة

شبه رية يخرجها البعير من فمه يشبه تكلم الفصح بصوت الخجل في تلك الحالة ويقال
هددت شفقته معاني الرمح البوادي جمع منهي من هفت الرمح هبت وفلا يوضع
القبصوم والشيخ اي يروي وهما نباتان في البادية شتران رفعة ونمل الامر وسر
وشمله اذ باله وشمعن ساق الجدي بالغة في الجدي كانه جعل الجدي هو الذي يجرد
عن ساقه ومجوران يكون الاضافة للامسية اي شمعن ساقه للجدي السفار المسافرة
ونظير اي نظير قول سبار في الاساس غناه ونضني مثل كله ونظم قال قاط الشربة
في قيد وسلسلة • صوت الحديد يغنيه اذا قام • وقاط بالمكان اقام به صيفا
والشربة ينفع الشرب المجحة والراء بتشديد الباء موضع ضمير غنها للابل والجداء
مصدر خذ الابل اذا غني لها واما خذ الابل يعني ما فيها فصدره الحدو ووجه
للمع انه اذا ذكر امر ونهي او غيرها وكان ظنه ان يزداد ذهن السامع في سبب له
باعث على ذلك يجعل كالتسائل ويلقي اليه الحكم مؤكدا بان وقوله وفي التزبل ولاها
جملة معطوفة على قوله ونظير فقها وقيل المتدبر نظير في الشعر فقها وفي
التزبل ولاها طيني وهذا مع الغنية عنه يفتر الى تكلف لموقع الظرف اعني في الشعر
فقها وفي التزبل ولاها طيني لا تدعي ان يوح في شان قومك واستدفاع العذاب عنهم
بشفاعتك انهم محكوم عليهم بالاغراق **قوله** واذا صادف يعني اذا تاملت فيما يليق
من اخراج مقتضى الظ وخلافه وتزبل غير التزبل منزلة السائل يتما بعد الامر واطلقت
على ما سبها في بحث الفصل والوصل من مواقع الاستدشا وتزبل اسوال المقدد منزلة
المحقق في بحث الايجاز والاطناب من اخذ فان المعاشاة في اقتضاء ذلك وفي
اقتضاء الدلالة على المعنى بصرح اللفظ وبالفقران اطلعت ذلك الذي بصرك
وعرفناك مع ذلك الوقوف في بابا النقد لزيكيات للجل الخيرية الواردة بعد الامم
في معرض التعليل ويان السبب على تفاوتها في النقد والاختيار فاذا قلت
اعبدك فان كانا مخاطبتا مكر الاستحقاق العباد او مترودا فيه او خالي الذ
مع امان انكار اسوال كان قولك انا العيادة حتى له جيدا في الغاية لمصادفته
مقتضى المقام والعبادة قوله رد بالخلق عن ذلك فالعبادة حتى له متوسط الاشياء
على شائبة تاكيد واسفار بالتبسية وان كان خالي الذهن من غير امان انكار او ردد

او منكروا مفرودا مع اعتبار ما يزيل للاختكار والتردد كان قولك العبادة حق له
 جيدا في الغاية وان العبادة حق له رديا واما العبادة حق له متوسطا القربة من الكمال
 الابتدائي وان كان من لا يناسبه الا وصل الكلام بما قبله بحرف ظاهر الى على السببية
 كان فالعبادة حق له جيدا والعبادة حق له رديا وان العبادة حق له متوسطا لان
 نفس غناء الفاء في الجملة وان كان مترياسبه الوصل الخفي المصنوع كان لا يوجد العيب
 حق له وعلى هذا القياس فيما اذا كان المناسب غناء المخاطبة عن السؤال والقصد الى
 ان لا يسمع منه شيء وان لا ينقطع الكلام لكلام السامع وان يسطر الكلام وان يوجز حتى
 انه ربما كان المناسب الجمع بين الفاء وان مثل فان العبادة حق له **قوله** وكذلك قد
 ينزلون عطف على هكذا قد يفهم ان لفظ كذلك لبعده العهد وطول الفصل وقدم
 هذا المفعول فيه اعني منزلة المنكر ليرجع ضمير عليه الى الاقرب وجعل ما رانا لان
 ملاسا لمحلولتها و زاد راد الحق والنظر الى هذا جعل الكلام الوارد في مقابلة
 حيزا وان المنكر وغيره على طريقة واحدة جياكة على سوال واحد والمثال هو الحسنة
 التي لفظ الخالك النوب عليها وضمير كذبته كن تصدى يقال كذا باخا وكذبته عينه ارنه
 ما لا حقيقته له وكذبته نفسه منه الاماني وخيلنا له ما لا يكاد ما موصولة لبيانها
 من قوله فالما نرى في هذا يد وضمير ياتينا للمقاومة وشيق اسم رجل وعارضا
 من عرض المود على الاناء والسيف على الخنجر وضعة على الارض فموجبه تصدى
 بما زينة بنى عمة لا ينكر ان فيهم رماحا لكن نجية واضعا الرمح على الارض مد لا نجية
 غير ملتقى اليه ولا متقى لذلك ما ران انه ينكر ان فيهم رماحا فخطيب خطيبا لفتا
 بقوله ان بنى عمة فيهم رماح مؤكدا بان وهذا تقييد الشيخ عبد القاهر واللام
 الموزون في هذا كلام آخر وهو انه على طريقة قوله فقلت لحرز بن النقيس
 تنك لا يطرأ الزمام بوجه بانه من الضعف بحيث نجح فعله ان يدرى بالقوام كما
 يخاف على النساء والصبيات والمعنى انه من الضعف بحيث لو علم فيهم رماحا لم يقو
 على حمل السلاح ولم يلتفت لفساد الكفاح **قوله** ويقبلون هذه القضية
 اي يتركون منزلة غير المنكر من كون منكر او على هذا الاحاجة الى قوله مع المنكر الا
 انه اقرب ليعود اليه الضمير من قوله اذا كان معه ما اى الدلائل والامارات التي

التي اذا تأملها المنكر ارتد عن انكاره كدلائل حقيقته الاسلام ومعنى كونه مع المنكر
 انه لا يعلم له شاهد عند من لم يكف بهذا القدر من المعية فقال المراد ما
 من العقل الذي اذا تأمل له اى تأمل به ولم يضل وكذا يقبلون بل حمله مندرجا مع قبول
 بحيث كذلك الشك ارتباطها **قوله** وقوله عز وجل مبتداء حين واد على او كرم
 شقي في نوع الحال من معمول القول اي وقد كثرت الاشياء المتأبون وذا اشار
 اسلوبه في الانكار ليقوم ما يزيله فهنا الرب يتحقق لكثير من الاشياء وقد نفي على
 سبيل الاستغراق بناء على ان يربهم بمنزلة العدم لما معهم من الدلائل المزية وعلى
 هذا فهو نظير لا مثيل الا ان يقال انه ليس بمعنى لا يرب فيه اصلا بل بمعنى انه من وضع
 الدلالة وسطوع البرها بحيث لا ينبغي ان يربا فيه وهذا حكم ينكر كثير من الاشياء
 لكن نزل انكارهم منزلة العدم فتروا التاكيد واما القول بان هذا الحكم وهو انه لا ر
 فيه مما ينكر بعض المخاطبين وهم المشركون لانهم من ابون لكن نزلوا منزلة غير المنكرين
 فخطوب ابو رز الموكد ففساده واضح **قوله** استهش الانفس جملها ذات
 هشاشة وهي الارباح وانق اعجب بحسنه وقر خرك حركة مع سرور القرينة
 اول ما يستنبط من البعث استعبرت للعالم الذي يستنبط بحودة الطبيعة في الطبيعة
 من حيث كذلك والذين فوق النفس المستعبر لاكتساب الحدود والآراء ومعناه
 في اللغة الفطنة اي الفهم والحفظ **قوله** ولا مرا تجد تجمل ان يكون ما اليها
 واللام متعلق بتجد وان يكون مصدرية والمصدر مبتداء حين الامر والظن اذ مطار
 الفريان بعضهم على البعض وبه يتبع في نبيداتها والبيتا اللسن والقصاحة
 وكل منطوق نضج معربا في الضمير والرمي في حذفه الاصابة فيه وفي لطائفه
 والحداده في ضياعه والمحاورة المجاورة **قوله** والله اى هذا الفن الذي هو
 اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر يستفي علم اليقين بالكتابة وقد فسرها بترك النسخ
 بذكر الشيء الى ذكر ما يلزمه لينتقل من المذكور الى المذكور وفيها الى ما يطلب به
 نفس الموصوف ونفس الصفة وتخصيص الصفة بالموصوف وعلى هذا ينبغي
 ان يحل قوله وله انواع بتاويل في الضمير اذ لا يفرض هناك لانواع الاخراج لا على
 مقتضى الظاهر الا ان يقال انه لما سمي كتابه فالعرض لانواع الكتابة يعرض لانواع

ونقر بكون الاخراج لاعلى مقتضى الظاهرية مما لا راد احدا حام حوله الا انه ذكر حقا
لباب الاعراب في شرح قول الشاعر في المهد بنطق عن سعادته جرح اثر الخجابه
ساطع البرهان ان قوله اثر الخجابه ساطع البرهان جملة مستأنفة جوابا عن سؤال
كانه قيل كيف ذلك الاخبار والنطق مع انه رضيع في المهد ففي هذه الجملة اخرج الكلام
على غير مقتضى الظاهر لعدم السؤال تحقيقا وذلك كما عرفت عن هذا الغرض ونرون
ما يلوح صدقه للسامع في بادي الرأي وبحوجه لا السؤال عن بيان كيفية وبيان
صدقه فسبق الكلام معه سابق الكلام مع السائل المستشرق في كيفية بيانه
المشرب الى ساطع برهانه فاستفدت منه انه يجوز ان يقال ان اراد الكلام في مقام
لائق به بحسب الظاهر عنه انك تترك هذا المقام المحقق والمحال منزلة المقام والحال
الذي يطابق ظاهر الكلام واعتبرت فيه الاعتبار الا في ذلك المقام لا هذا مستا
بلونه اراد الكلام على الوجه المذكور وينقل منه اليه مثلا قولك المنكر الاسلا
الاسلام حق مجرد اعز التاكيد كتابة عن انك جعلنا انكاره كلاما وزلته منزلة
لغالي عن الانكار وانعه ما انما له ارتفع عن الانكار لا هذا المعنى ملزم ولو
الكلام المجرد عن التاكيد مع المنكر وانما يجعل من قبيل المجاز لعدم القرينة المانعة
ليراد المعنى الاصلي لكن لا بالذات بل ينتقل منه الى هذا المأزوم **قوله** وان هذا
الفن يعني الاخراج لاعلى مقتضى الظاهرية اشارة الى المذكور انما وفد بوجه من ذكره لفظ
المظهر اشارة الى فن الاسناد الخيري او فن المعاش العريكة الطبيعة وعريكة السنن
بفنه ولبن العريكة مجاز عن انكسار التيقم والدخول تحت النقص وكذا انتقاد الفرونة
يقال استحققونه اذا ذلت نفسه وتابعته على الامر ومظنة الشيء موضع الكد
بظن كونه فيه وضمير كراها للصور وكذا بابي الضمير يعني انه لا يكون في الاحاطة
بهذا الفن على ما ينبغي من تتبع خبايا قلبية مع جده في تحصيلها وحفظها بل
لا بد من شغل الكثير بالتبني والتعلم في ارضية متطاولة مع استعداد اصلي في غلب
لا مدخل فيه لاكتساب كون الفوق الادراكية الحاصلة بحسب الجملة غير متدسنة
بالعقائد الردية والامور المضادة وكون الفوق التي يحصل منها الافاعيل
الجزئية للنفوس مستقيمة غير منحرفة عن سنن الصواب وكون قوق الانتقال الى المطالب

في غاية السرعة وكون الفوق الادراكية صافه سطح فيها الصور بسهولة في تحيها
للمحالات وكون قوق الادراك واقفة لا ينصرف على القليل ولا ينحرف عن كثير **قوله** ومن
انقلا الكلام ما ذكر من الحكم في باب الاخراج لاعلى مقتضى الظاهرية واذا كان يعلم الاسان
والتمحي الا ان الامثلة والبيانات كانت مقصورة على الاثبات فاشارة منها الى انها انما كانت
لاستقالات ذهني لها بسهولة بعد اتقان الكلام في اعتبارات الاثبات وقد عرفت ان
المراد بالاعتبارات مقتضيات الاحوال مثل الافتقار على اداة نفى والتاكيد ما كثر
واكثر من موكلات النفي التي تغاير موكلات الاثبات وكذا الافتضاءات **قوله**
واعلم انك وبذلك اذا مررت في قوا الاخراج لاعلى مقتضى الظاهرية امكنت الاطلاع بما ركب
فيه على السبب فان الله تعالى اتركه الخبير المجيد على طرق الاخراج لاعلى مقتضى الظاهرية
الخير لا من هو عالم بضمومه ومن يتوكل غير السائل منزلة السائل وغير المنكر منزلة
المنكر وغير ذلك من التفاصيل فانك تعلم بها ان كل ذلك كان لاقتضاء حقيقة الحال
وان لم يكن اقتضاء ظاهرة وفي الكلام اشارة الى انه لا بد في الماهية في الفوق صدق
القرينة وفوط الاستغفال بالتحصيل لا يكفي احدهما والاسمراع بدلا الوسع والحمد
بالضم الطافة وبالحري سدا محذوف الخبر والجملة اعتراض اي والارء صدق الجملة
واستفراع الجهد والمخاض في الفن والتمسك بالسور يقال سئل الجدار اذا نسو
وضمير به المصدر فسد اي ان تحذف وقد يقال هذا الفن اشارة الى فن اعتبارات
الاسناد الخيري **قوله** الفن المنقح المأثور في قوله وارتفع ساد الكلام
الى قوله فحسن الكلام بالغة مطابقا لذلك فان قيل المفعول ان زيادة الحسن ونقصا
بحسب الانطباق من غير تعرض لعدم الانطباق فلما يعلم منه وينقح انما هو الحسن
والاحسن على الانطباق واللا انطباق بمعنى انه اذ وجد وجد وان استغنى استغنى
واذا زاد زاد وان نقص نقص وزاد منها لفظ التركيب وصح للمقصود ونصيحنا
بانه العلم في البلاغة واعتبار الخواص حتى ان احوال السند اليه والمند وغيرهما انما
يعتبر من حيث انها واقعة التركيب قوله وجب جواب لما وان يرجع فاعل وجب
واقداح الزند استخراج النار منه وهو المود الكد بقدر به النار وله سفل
يقال له الزند وفي الصحيح ان الزند جمع زند لكن لا ينبغي ان يعمد الى ان يسهل مجمع الزند

وكذا قول الشاعر فينا نحن بقبه انا له معلوق فضة وزاد راعي لم يقصده الا
 له واحد فكان المراد بالجمع مجموع الرندين الذين هما بمنزلة الحجر والحديد في زناد العجم
 زناد العمل ينبغي ان يكون مجازا عن القوة الادراكية او يكون من قبيل طين الماء اصلا
 المشبه به لا المشبه تشبيها للعمل بالزناد في طلب الغنى منه واستخراج المطالب المعونة
 القوى الادراكية وقد يقال انه مجاز عما بقوى العقل ويذكر الفهم من الافكار والانطباع
 والمراد بجمع فريده وهي الفضيلة فضيلة لا فعل لها وفي الاسانيد ثمة علينا تفضلت
 والتسابق المعارضة في السبق طلبا للعلوية والتناضل الرمي ونور العقل وعين
 البصيرة اما من قبيل طين الماء او النور مستعار للقوة الادراكية والعين بحسب
 على جعل البصيرة بمنزلة البصر استعار بالكتابة في ايراد حال من مقتضى الاحوال
 الكيفية العوارض الى المبدأ اليه مع كونه على لفظه كالذكر والحذف والتقديم
 والتأخير والتعريف والتكبير والصورة الاحوال التي سدل بها اللفظ كالترتيب
 بالاضمار والاشارة والموصولة ونحو ذلك وانما هي المناقبة على المخالفة انما يشير الى
 ذلك لان كمال الاختلاف وحتى ياتي متعلقا بترجع وضمير يرون للمبدء وهو
 المبدؤ والمراد بالباسم الذي هو ضريحه الجارية على المستوى استعير لما يستحسن ويناسب
 من الكيفيات والصور التي تيسر لك كون المبدء في التركيب على وفق مقتضى
 الظاهر والرهان صدر راءته على كذا خاطرة والخطر السبق الذي يراه عليه والحي
 جمع الجواد من العزم والتضال مصدر ناضله رايما فهو في موضع عطف على يرجع اما حال
 مرفوع مبتدأ خبر يقتضيه ما مر به واعترض بما قد سبق والمعرفة ليست من افعال القول
 فالوجه نصبا لنا وجعل يقتضي صفة او صلة لا خبرا والواجب انه باعتبار يقتضي معنى
العلم قوله واما حال يقتضي بغيره اي يقتضي المبدء اليه المرفوع يدل على انه قدم
 ذلك عما ذكر التكبير وانه قال واما الحالة التي يقتضي وصف المرفوع وكان مقتضى هذا
 القياس ان يذكر الاطلاق والتخصيص عقيب الذكر ومن اوصافه وان يذكر لتعقيب
 المرفوع بما ذكر ايضا حالة الاطلاق وترك تعقيب الا ان من ابا المعرف الاشارة الى العباد
 والاكتفاء في البعض بالمرز والاعتبار للاعم الغلب والافتقار يكون النواحي للذكر ايضا
 وقوله والفضل الاحسن ان يجعل عطف على النواحي لا على شيء في اعتبار التعقيب

في الفصل اياه الى ربطه بالمبدء وجعله من احواله وفي ذكر التعريف والتكثير وتفنن اياه الى
 ان المبدء في الجمع هو المتعلق بالفعل كالحذوذية والذكورية والمقدمية والمؤخرية الى
 غير ذلك ثم رجع عند تفصيل الاحوال الى توافق المواقف قال واما الحالة التي يقتضي تكثير
 ولم يقل تكثير وانه قال او مرفوعا باللام حتى صار التقدير يقتضي تعرفه مرفوعا باللام مع انه
 كان كفي ان يقال تعرفه باللام لما اتم في المعارف حيث قال تعرفه مضمرا او علما او موصولا
 او اسم اشار وكون في موضع الحال منها ولو قال او باللام كان ظاهرا عطف طرفا للفعل
 على الحال فلم يستقم واما قال يقتضي قصص على الخبر ولم يقل على المبدء كما قال عند تفصيل
 الحالات المقصودة اياه الى ان المبدء المقصود عليه لا يكون الا في موضع الخبر مثل انما ريد قام
 وما ريد الا قام ولا ياتي في ذلك بالجملة الفعلية المحضة فاحسن ضبط هذه الجملة واعتبر
 اسما لها فيما يربط عليك من كلامه فلعلنا لا نكرر **قوله** واما الحالة التي تقتضي طي ذكر
 المبدء فتمت على سائر الاحوال كونه اغربا للغير والاختلاف في بيانها حيث انتهى
 بالكتابة فيكون اولها بالياء وكونه استقالات احوال وافدها من جهة كونه عبارة عن عدم
 الابدان به وعدم الحادث سابق الا انه غير عديم ذكر المبدء بالظن اشار الى انه
 المبدء الذي لا يسيل الى تركها بل هو مطوي مخفي وفيه اياه الى ان الكلام في حد المبدء
 الذي يكون مقصودا او جزءا من الكلام لا من كونه متبعا كما في حذفه على المصدر وحذف
 فاعل الفعل واقامة المفعول مقامه وفي استوائ حضوره عند السامع ومعرفة به
 دلالة ظاهرة على هذا المعنى وقال والتردد راجح اشار الى انه في هذا المقام لا فرق في
 الحاصل بين الحذف والظن والتردد له فيما يجعله خبرا للمبدء الذي هو الحالة المتضمنة
 عبارة عنها ما يتعين كونه نفس الحالة مثل كون المقام او المحاط كذا واشتماله على كذا
 وعاءه عن كذا ومنها ما يتعين كونه ظرفا فوجد الحالة من مضمونه مثل متى صح متى اريد
 متى كان متى لم يكن ومنها ما هو ظرف في كونه الحالة ويجعل الظرفية بتقدير مثل ان يكون
 كذا ومنها ما هو ظرف في الظرفية مثل اذا كان كذا وهذا هو السابع الكثير فجعل الحالة
 ما تأخذ من مضمون الظرف بحسب كونه وان كان يجعل احتمالا مرجوحا ان يكون اذا اسما
 فتكون الحالة نفس الوقت على ما روي عن سيبويه مثل اذا تقوم اذا تقعد عن ثم شخص
 المبدء ومعرفة المقصد اليه كناية عن قيام القينة وهو شرط جواز الحذف فلا بد

للوقوع من مخرج سبها والذكر هو الأصل لكونه احدا خرايا الكلام فذكر من الاعراض المرجحة عن
 ثم عتبارها وقالوا ما لا اعراض اخرى وصفها بكونها مناسبة في باب الاعتبار اشار الى ان المناسبة
 هي المعتبرة في هذا الباب وليس يلزم ان لا يحصل ذلك الاعراض الا بهذه الخصوصية من اجل
 اللفظ ولا ان يختص المقضي لها فيما يذكر من الوجوه وهذا التعميم قد لا يصح به اعتماده
 على ذكره في اكثر الاحوال فاحفظ هذا الاصل ولا يلتفت الى الاعراض بان المقضي قد يكون
 امرا اخر سوى ما ذكرنا وان ذلك المقضي قد يترتب على ذلك اخرى وقد المنااسبة بقوله **فقط**
 لان الاعتبار المناسبة في مقام ربما يكون برأيه من المناسبة في مقام اخر على ما قال الشيخ
 القاهر رب سكر في لفظه كون غاية الحسن في مقام ثم انه في لفظه اخرى بل ومن
 اللفظ منكم في مقام آخر في غاية القبح ثم خبر بان العون في الاعراض والاعتبار وكونها
 مناسبة بحسب المقامات من سلامة العقل واستقامة الطبع اشار الى اننا وان ذكرنا ان شيئا
 هذا العلم على سبغ التراكيب لكن ليس بواجب ان يكون كل ما صفة للتركيب وخصوصية
 في المقضي بما يوجد بخصوصية التراكيب ويسمى من اللفظ **قوله** اما ليقض المقام
 بسبب الحافظة على وزنا وقافية او جمع او فرضه بغوت للاشتغال بذكر المسند اليه
قوله بناء على الظاهر لان ذكر المسند لا يكون عسا على الحقيقة وان قامت القرينة
 لكونه خروفا من الكلام بل العون فيه وقيل المراد انه يكون بمثابة نظر الاظهار للقرينة
 المنبئة عن ذكره فان ذكر اللفظ لا يكون الا لفادة المعنى وقد حصل كذا يجوز ان يتفق
 به غرض خفي عن الاعراض المناسبة بانه كذا المسند **قوله** اما يحصل الى ابتغاء في
 الغالب والاهتمام الى ابتغاء في الوهم وهذا مجرد اختلاف في عبارة لان الاول من الصور
 المتباعدة والثاني من المعنى الواجبة لكن لا يخفى في ان هذين المعنيين انما يحسن على سبيل
 التخييل واما التخييل فلا جعل الغرض هو التخييل والاهتمام ثم لا يكف بذلك في التخييل
 على شهادة اللفظ بل قال من حيث الظاهر ان التخييل بحسب الحقيقة يكون عند الذكر ايضا
 على شهادة العقل ان اللفظ ليست الا امارات نصيها الواضع يختلف باختلاف
 الاوضاع لاشهادها في انفسها ولا دلاله بحسب ذواتها بخلاف العقل ولما قال في
 زكاته لانه المقابل المذكور وانما يقابل الخذف بالانيات والظن بالاطل واما اطلاق
 في الذم والاهانة واما فاد الى المتكلم في المدح والتعظيم حيث قال في قوله عن لسانك اد

ان لا يحزور في ادعاء من الحب والرواء بحيث تلوب بذكره كل ما كان ذكره في
 ادعاء انه من الشرف والنفاسه بحيث تلوب لكل لسان ذكره فان من الاستهانة ما
 لا يحسن بالايصح اعتبار ذلك فيه وانما هو الى المتكلم ونواضعه بمعنى انه
 اصونه عن لسان **قوله** وكبر بين الشهادتين في موقع الحال وكبر خبره محذوف
 المميز في موضع مبتدأ غير الظرف اي فرق كثير بين الشهادتين وبون بعيد
 لان شهادة العقل حقيقة قطعية لا يشوبها الاحتمال الا نادرا وشهادة اللفظ وصحة
 ظنية فلما خرج عن الاحتمال **قوله** واما لان الخبر لا يصلح الا له لا يخفى ان يكون
 هذا المعنى غير كونه لا احتراز عما لا فائدة فيه وان المتكلم قد يقصد احدهما ولا يخفى
 الاخر بهالة وانما خص كون الخبر لا يصلح الا له حقيقة وكون الاستعمال واردا على
 تركه نظرا من بالتعقيب بالمثال لما راى فيها من نوع احتياج الى الذكر بالنسبة
 الى بعض الادهان والمعنى خالق لما يشاء خلقه فاعل لما يريد فعله فلا بد ان
 يشاء ايمان الكافر وطاعة العاص على مذهبه ولا يختلفا ولا ينفصلان ومثال الاداء
 قولك وهاب الالف مديا انه لا يصلح الا للامير وذلك عند قيام القرينة
 حصون في هذا السامع ومعرفة بان القصد اليه وهكذا يعتبر ذلك في جميع الامثلة
 وانما قال لان الخبر دون ان يقول لان المسند استعار بان المسند اليه المحذوف
 الذي نحن بصدده لا يكون الاستدعاء لافاعلاء واعلم ان الخذف لورود الاستعمال
 على تركه لا ينفور من المتكلم الاول بل من يدرج كلامه في كلامه ويضرب به المثل
 في مرامه كقولك عند الاخبار عن حال الكريمة من غير راء وخير قليل وفصح
 وكقول الشاعر كننا زمت على هجرنا من غير ما جرم فضير جميل ولورود استعمال
 على تركه نظائر فيصور من الاول وهو كقولك نعم الكتاب مفتاح العلوم
 ومن غير كذا قصد القابل وان تبدلت بنا غيرنا فحسبنا الله ونعم الوكيل
 اتباع الاستعمال الوارد في باب نعم على الاطلاق وهذا يظهر ان الضمير في قوله
 نعم الرجل زيد سواء عاد الى الخاتمة او الى الفصحى ثم التخييل **قوله** وقيل ان يصل
 ما بالفعل في مثل طاما وقيل ان يرجح كونها كافة للفعل عن طلب الفاعل وقيل ان
 مصدرية والمصدر هو الفاعل وقوله هناك اي في باب التهدي الى الاعراض المرجحة

الحذف المستداليه وضرب غيرها للعقل والطبع نظر الى تغايرهما بحسب الاعتبار وان
كما عيان عن الحق العاقلة والاغراض الاخر منها ما ذكر في ترك السند كالاختصاص
واختيار رتبة السامع ومقدار تنبيهه وتكرار الفائدة بالجل على حذف السند ثان
المستداليه اخرى ومنها ما لم يذكر كالتشبيه على فطانة السامع والاحتراز عن ايجاشه
لكونه ممن لا يجب ذكر المستداليه وينبغي به وككون اسمه ما يتطير به وكاستهجان
البصريح بذكره **قوله** قل عليل اي انا عليل فحذف لضيق المقام والاحتراز عن
العبث والتحليل العدول الى شهادة العقل وقوله سهر سدا اي في سهر واخبر
اي السبب **والجمله** استباحوا بابا لك عليه او ما سبب ذلك قوله لطم وجهه
حالا وبار وجهه سرقة الى ابن عم واخبر بعد خبر مثل حريص مضيق والكنة تطهير للماء
عنه وكونه مما لا ينبغي ان يذكر قوله ساكر عرا السنين للتاكيد اي شكر البنية وآيادى
مفعول ان قال شكره النعمة او بدل من عرا وهو المفعول وعمر يضرب على انواع الخافض
لعمرو آيادى جمع اي جمع يدود قد شاع استعمالها في النظم والعطايا **والجمله** غلظت
اوله تقطع مجرى الفنا من اضافة الصفة الى الفاعل كحسن الوجه ومظهر الشكر الى
المفعول وهو مجرور معطوف على مجرور لا مزيد لما في غير من معنى النفي وروي مظهر
بالرفع عطفا على غير ولا يعني غير كما في قوله تعالى افارض واختلف في انها حرف واسم
نقل اعرابه الى ما بعده لكونه في ضوء الحرف وتركه النفا كتابة عن الفقر والحاجة
واصابة الشدايد وكنة الحذف العظيم وادعاء التعيين واتباع الاستعمال
الوارد على ترك النظر اعني بابا الرفع على المدح وكذا في نجوم سماء وضيق المقام
في جمع الايات نظا والحسب ما بعد المراء من مفاخر نفسه وابانه والمعنى ان احسانا
بما لها من الشرف والكمال وجوهرهم بما لها من الحسن والجمال جعلت ظلمات الليالي
مضينة الى غاية ثباتي لما في الخرج تنظيمه وادراجه في السلك والخرج بالفتح
خروجه فيها سواد وبياض شبه بها العين وثاقب الجواهر هو الذي يجعل لها الثقب
ومعنى البيت تمثيل وتخييل ومبالغة في كمالهم وجمالهم وانهم وساء واهل الاهتداء
بهم كالمات سيدتهم فام مقامه آخر ويجمع عند الباقون كما قال الشاعر اذا
ما من مستيقام سيد فالجمله اعني كل انقص مع الجواب صفة مجرور على حذف العا

العا داي منها او استغنى عما لا نصب على التمييز بدليل قولهم غرض قائل والمحال
احتمال **قوله** اد لم يعمل من سورة للاختصار ولتعزيز الخبر له لانا السورة **قوله**
ليست الا هذه وحاميه للاختصار ولتلايتو الى لفظ **قوله** على احد الاعيان
فيها يعني ان كل من الاليتين يحمل اعتبار حذف الخبر اي ضبر جميل اجمل وطاعة
معروفة اوله واعتبار حذف المبتدأ وهو في الاول فامري وفي الثاني
امر كما والذي يطلب منكم ان فسرتم المعروفة بالحسنة المطابق فيها القلب اللسان
وطاعتكم ان فسرتم بالمشهور بانها باللسان دون القلب وهذا معنى قوله بحسب
المعروفة والنكتة في الاليتين مع الاختصار تكرير الفائدة ووقع في اكثر النسخ و
هو المطابق لنسخة المص او امر كما والذي يطلب منكم او طاعتكم والصواب و امر كما بالواو
قوله واما الحالة التي تقتضي ابيانه ازا لانيات على الذكر لكونه ادلى على المقصود
اذ ربما يؤخذ المذكور اعم من المحقق والمفقد وكان المحذور عند السامع ومعرفة
المقصود اليه كتابة غرض وجود الفيزية كذا للعموم النسبة واردة التخصيص بحاميه
عن عدم الفيزية اذ لو لم يكن المستدعاء النسبة مثل خاتونك يا ساء اعلاه وكان ولم
يقصد تخصيصه بمعين مثل خبر من ذلك الفاسق الجاهل اللبم اي كل احد كان ذلك الفيزية
للحذف واحتاج الذكر الى مرجح اذ لا اعتبارا لكونه الاصل هو الذكر لا يقال فغنى عن
الفيزية يكون لانيات واجبا لا مرجحا لانا نقول لا يضر لان مقتضى اعم من الموجب
والمرجح فاعراض الايضاح بانه ان قامت قرينة تدل عليه فعموم النسبة واردة
التخصيص بمعين وحدهما لا يقتضيان الذكر والا كان ذكره واجبا ليس بنوجه **قوله**
بعموم النسبة الى كل مستداليه ان يصح في تلك الحالة اسناده الى كل واحد مما يصح
انصافه به في نفسه واسناده اليه لا كل شيء مما يصح ان يكون مستداليه لشيء ما
الجمله الا ترى الامثلة الموردة لاشي مما يصح اسناده الى كل شيء والمراد بالتخصيص
معين التخصيص الذكر لا المحصر وهو شرط وفي قوله ان يكون الخبر اشار الى ان المراد بالسند
فيما يخفى فيه المبتدأ لا الفاعل ولذلك لم يشر الى ابيه وذكر في الامثلة ما خرج الجمله
والظرفية والشرطية ايضا والمفرد ولو ذكر الاسمية ايضا كان **قوله**
ان الله انجح من انجح حاجته فتبينها على ما يراه سيوبه من بناء التخصيص افضل التفضيل

من افضل قياسا والماتية للسببية والتوسل اوضح من شح الامر تسير وسهل والباء زائدة
 في المفعول والاول هو الوجه فان قيل فالخبر لا يكون عام النسبة لظهور ان الاقضية
 للمواضع هو الله وحده قلنا نعم لولا الباء المشعر بالتوسل والالية فانه غير الله تعالى
 ربما يكون او لا بان يجعل وسيلة وآلة يطلب بها الخواص والحقيقة ما جعله الراسب
 خلفه وحقيقة الرجل ما جعل وراءه والرجل ما يوضع على البعير من الامان وغيره
 ومنه قوله الماء في رحله اي ماواه ومنزله **قوله** النفس راغبة الرغبة بما يصح
 ان يستل الى النفس والى غيرها من الانسا والفرس وزيده ورو وغير ذلك وقوله
 واذا اردت ان لا تقل تقنع حيلة شرطية معطوفة على راغبة وليس عطفا على اذارعنها
 لانه معمول راغبة **قوله** او تذكر منصوم معطوف على يكون والمعنى او اراده ان يذكر
 لا احتياط لانه لا ذكر نفسه ليس للحالة المقضية ويجوز ان يكون على حذف حرف
 الجر اي ان يكون الخبر في ان يذكر وان نصب احتياط على المفعول له لكونه
 فعل الذكور كما تقول ضرب زيد ناديا وقوله بالقرين متعلق بالاعتماد على ضمير
 الوثوق والاعتبار والاعتماد وفيه تنبيه على ان الكلام انما هو على تقدير وجوب
 القرينة الجوزة للحذف فان قيل كيف يكون الذكر احوط وقد قرئ انسان الخالد
 اقصم وشهادة العقل ارجح قلنا لذلك قوم اخرون ام بحسبان اكثرهم يسمعون
 او يفعلون ولقد كنت اجمع في مكانتي بين ابيان مختلفة الجور متباعدة الاوزان
 جدا للناسب معانيها وتناسق لالانها وشدة ملائمتها للغرض المسوق له الكلام
 مثله سلام على من كنت مرادى • لما اخضر الآ في ذراه مرادى • ولما صار
 قلبى بهم في كل وادى • وفيه الحب من غير وادى • ولما نأت عن الحواضر ملقيا
 رحلى بوادى في غوم بوادى • وكنت أعد من المحتسب حيث يرى في الظ شعر
 واحدا ونظر خلافه بادى في التقا وأعول في ذلك على قران مثل تباعد الاوزان
 جدا بحيث لا يظن نزله اذ في تميز ان يجعله شعرا واحدا • مثل الاكثر من ذلك
 بحيث يعلم قطعا انه نعت لا باتفاق ومثل التوسل احيانا بزيادة لفظة به الانيا
 كلفظة ولما في البيت الثاني ومثل كون بعض الايات من شعر المقلقين من الشعر
 مشهورا فيما بين الفضلاء كالبيت الثالث للبحر ثم بلعنى ان اكثر من وصل اليه

هذا خطأ فخطا في وتوهم انه شعرا واحد غلطت في جميع ابيانه وجمع شتاته فلم
 تنفعه تلك القرين ولم يورث في اشعاره بان كان بهذا المحل من طبع الشعر
 يتفق خروج عن الوزن في اشعاره فرجعت عن تلك الطريقة والقول على
 القرينة وكان بعض الاطباء يورث في ذواه لهم لا يذكر الا كناية طريقا لتصبح
 فقيل له في ذلك فقال قد ربيت لبعض المرضى قلت ما يقال فشربه ومات
 وكنت الخوف لولم يورث الله بالنجاة وقوله او للتنبيه عطفا على احتياط وقوله
 او لزيادة الايضاح بمعنى ايضاح المسند اليه وتغيره وذلك حيث يكون واضحا
 مقرر بالنظر الى القرين لكن يذكر لزيادة ذلك وحمله على زيادة ايضاح الحكم وتغيره
 بعيد جدا بل لا وجه له اصلا **قوله** كما يكون في بعض الاسامي ما في غير الاعلام
 فظ كالعاله والجاهل والزاهد والفاسق والامير والوزير والاعلاء
 فلاحظ المفاصلية كجودا في جمل وعلى معاوية واسد وكل واما
 كون المقام مقام التعظيم والاهانة فكانه تأكيد وتذكير والافلاحة للخصيص
 وان جعل ذلك اشار الى ما سبق **قوله** او تذكر بركا اعاد ذكر الفعل ليعلم
 المعطوف عليه وتخلل الفصل والاختلاف في ان خالي كل شيء لا يصلح بغير الله هو
 اوضح من ان يوضح فذكر للنبوة والاستلزام ولا بد عند المعتركة من تخصيص
 كل شيء بما سوى الشور والقباح والافعال الاختيارية للاجاء **قوله**
 اولان اصفا السامع عطفا على بركا ولو ذكر غير لفظ الاصفا بما يصح في حق
 المبارى تعالى ايضا كان اسبب والفاء في فنسب خزائنه ولو نصب عطفا على
 المنصوب المقدراى وان يذكر للاصفا فينسى لم يبعد لكن الرواية على الرفع
 واقتراضا مفعولا له اي حسط لاجل انها الفرضه وانعام الوقت مثل
 سطر موسى • حين قبل له ما تلى عينك والواو في وكان يتم الجواب للمحال او
 للعطف على قبل واما كان الجواب يتم بحجة عصا لان السؤال عن الماهية كما اذا قيل
 ما زيد وجوابه انسا لا غير وقيل السؤال عن الماهية النوعية التي لتلك العصا
 المنصوبة في شخصها المتعارف عن ما يرانواع العصا ما فيها من الروحانية التي هي منشأ
 العجايب فوسى عليه السلام لم يات تمام الجواب فضلا عن الزيادة ورد بان تلك

فبسط ليكون

فرا الماهية

المواضع التي عوارض بخلقها الله في فرد العاصم وسائر الاخر في تمام الماهية
ليتحقق معنى العجز واظهار كمال القدر وقوله فذكر السند اليه عطف على محذوف اي لم
يكف بما يتم به الجواب ثم ذكر وليس المعطوف ثم مجرد ذكر السند اليه بل مجموع ذكر السند اليه
وزاد فقال وح تجد للفظ ثم موقعا حسنا وللعطف على قبل ايضا وجه ومعنى انشائها
اضربها الشجر فيسقط ورقه فياكله الغنم ونظير اي نظير قوله في عصا في مجرد
اليسط لا كونه بذكر السند اليه مع الزيادة ولا في كونه لخص الاقراض وكونه لا
مطلوبا ولذا بين العرض بقوله قد بسطوا الكلام اسهاغا وضمير موطنها العبادة ^{صغار} الا
وفي تقديره المواظبة بنفسها نظرا والصلوات بالمواظبة عليها قوله اولان الاصل يعني ان
قيام القرينة المحوزة للحدف بذكر السند اليه محافظة على ما هو الاصل وهو ذكرها
احدا كان الكلام ومعنى الاصل هنا القاعدة والضابطة والراجح في نفسه والسبب
في الاعتبار كبقا الاصل في الكلام للخصفة **قوله** او ما جرى هذا المعنى في زيادة
الاهتمام ببناء بحيث لا يطوى ثم وان قامت القرينة ومثل يفرجه بآراء ذكر على
لسانك ونسرك فيذكر ومثل اتباع الاستعمال الوارد على اثباته ومثل التبعيل على التماس
في القضية بحيث لا يكون ان يقول ان لم افهم من القرينة ومثل ان يتعين كونه مقدما
او مؤخرا او متكررا في ترتيب الاغراض المتعلقة بذلك **قوله** واما الحالة التي
مقتضى معرفتها ولا ما يقتضى مطلق التعريف ثم ما معنى خصوصية التعريف بكونها شارة
على ذلك فنية على الاصل والفرع جميعا اذا تباين بالفرع ذاهلا عن الاصل مثل ان
يذكر السند اليه باسم الانسان في مقام صحة الاحضاد بالاشارة الحسية مع انه لا يكون
افادة القادر المعتد بها مقصودة وان لم لفظ التلخيصها على ان الاعتداد ليس بخصوص
تلك القادر بل بما هو على حالها وصيغتها وذلك بان يكون حصوطلا كالا او شرفا في النفس
او صلاحا في امر الدين والدنيا **قوله** والسبب في ذلك اي في ان القصد الى افادة القادر
المعتد بها معنى عرف السند اليه وكلامه صريح في ان فائدة الخبر هو الحكم العاديه لا
استفاده السامع ذلك منه وان لازم فائدة الخبر هو حكم المتكلم على نفسه بانه عالم بنظرو
ما اخبر به فاما ان حكم من المخاطب على المتكلم ومن المتكلم على المخاطب وهم بل في اضافة
اللازم لا الحكم مع ان المذكور في اول فانوز الخبر اضافته الى فائدة الخبر تنبيه اخر على

وصفها
سان

ان فائدة الخبر هو الحكم وجواب لما محذوف اي كانت فائدة الخبر هي الحكم وذلك لانها اما حكم اولاد
حكم وكلها حكم فهي معنى وقوع النسبة الثابتة او لا وقوعها ثم معناه مقدمة اخرى وهي
ان احتمال تحقق الحكم وامكانه ما يتفاوت قريبا وبعدا من بداية حال الشئ الى غاية الوقوع
بالفعل بحسب تفاوت حصول الاسباب والشرائط وارتفاع الموانع قلة وكثرة وان ذلك
الاحتمال متى كان بعد كانت الفائدة في تعريف الحكم والاعلام به اقوى لان تأثير الاغرب
الاجتب في النفس اشد وحصول العلم والكمال وزوال الجهل والنقص اشكز ومن كان
الاحتمال اقرب كانت الفائدة اضعف لعكس ما ذكرتم لنا مقدمة ثالثة وهي ان بعد تحقق الحكم
في نفسه وباعتبار ما يرجع الى ذاته انما هو بحسب تخصصه المستند الى تخصص المستند
والسند لا تفقار الى اسباب وشروط وخصوصيات وقبود اكثر وقد اوضح ذلك بقوله
كلما ازاد آل وزك العطف كونه بياننا ونفسيرا فربيتنه بقوله وان شئت فاعتبر ^{لا}
يعني انه حكم بين ربما يحتاج الى تنبيه فقط وليس هذا من اثبات القاعدة الكلية بل المثال
للمعنى وقوله ينفع محذوف على انه جواب الامر وقوله وبعد بتحقيق الحكم بشعرا بان القرينة ^{العدد}
والتفاوت فيها مما يتصف به نفس تحقق الحكم فان فتح ذلك فاي حاجة الى توسط الاحتمال
فيما سبق والافلا بد ههنا من تقدير مضاف اي وبعد احتمال تحقق الحكم فحصل من تمام المقدمات
ان المستند في الكلام متى كان اختصا كانت فائدة اقوى واقر وكال تخصيص مع التعريف
ففتح ان القصد الى افادة الفائدة الكاملة بمعنى تعريف المستند بالمعنى الذي ذكرنا
من المناسبة والملازمة **قوله** وهي المضمرات الاعلام او ردها بطريق الخبر
للمجرد وزن العطف لانه ادل واصح في ان كلامنا المذكورات معروفة من غير ارجاع
للاجماع الكل لكن لما يتضح هذا الامر كمن المراد بالمعربات مجموعها واذا اريد لم يكن
بذلك الواو **قوله** مع التبدل المذكور وهو ان لا يكون في نحو غير وشبه الا اذا
اشتهر المتصانفان المتصانفان او بمثلته **قوله** او لما زاد على ذلك اي على كونه
احدا قسم المعارف وضمير كونه للمستند المعارف واحدا قسم المعارف وفي نسخة
المص من هذا التوابع النفس بدون التاء وفي صدر الفقه الجنسية بالتاء وقد بينا
فيما سبق وجه كون صاحبة التوابع والفصل بخصصا واما ان يكون لا ما ذكر
لكونه نكرة موصوفة او مضافة او نحو ذلك **قوله** مقام الحكاية اي حكما المتكلم

فلا حاجة في

واذا اريد لا بد من الواو

عن نفسه فو في بغير الكلام او مقام خطاب اي توجيه الكلام نحو الحاضر فيو في بغير
المخاطب ولا خفاء في ان قد السند اليه مراد على ما صرح به في الغائب حيث قال
او كان السند اليه في ذهن السامع في العباد اشعار بتغير المقام والحال
في الجملة وحاصلها ان الحالة المتضمنة للاضمار هي كون المقام كذا **قوله** انا الذي
عدي في قال الامام المروي في كان الواجب من حيث ان الفعل في موضع الرفع محذوف
لكن حذف النون تخفيفا ومن حيث انه في ضلله الموصول محذوف لعود الضمير
الى الموصول لكن لما كان الموصول والمبتداء اعني انا سينا واحدا لم يزل يعود
الى المبتداء الضمير الذي يجيء بعده الى الموصول ومثله في الخطا انت الذي خلقتني
والقياس اخلقتني قال المازني لولا اشتها وكثير مودده لودده وصدده لصدده
في موضع الحال والمعنى انا الذي صيرت غصنة في صدورهم قد شبت لانصد
ولا رد ولرمت لا تسوخ ولا توب وبنا في غفوة محذوف لا ارتقي في صدورهم
لغوا في صدورهم مفعولان لا ارتقي حال **قوله** انا الموعث هو شارح
برد لقب بذلك لرغبة كانت في اذنه في صباه وهي القرطة ولا اخفي في موقع
خبر ثان والاحسن ان يجعل بيانا للجملة السابقة ذرت طلعت القاصي البعيد
والداني القريب والباء في في الملازمة ويجعل التقديرة واما السببية فبعيد
جدا **قوله** ونحن لناكون اي نحن مخصصون الى المعروف المشهور ونترك
ما لا يرضه واخذنا رضينا لا بقدر احد على صدر الامر علينا واجبارنا على خلا
ما اردنا **قوله** ونحن نؤمن على ذلك اي مع ما بيننا من القرب وسنة العوم
فشت بيننا بسط شرب ينزل على بنا غرض ونحاسد والوزيرة البساط وقيل
التمزة الصغير والصدع الشق والصق القدح العظيم والشاءع يصلح القدح
والفشاخيش متفاوت المتباين تشاخص اسنانه في الكبر اي اختلفت قال
الخليل هو ان سقط بعضها وعمل بعضها والمعنى استحكم الفساد بحيث لا يصلح لها
والاصلاحا وصرنا كالشق في القدح ان اعطى شاعباركه والعيب طفيه غير منكم
ولا خاف **قوله** يا ابن الاكابر جمع الاكابر من عدنان اي من سرف الاصل
وهو حال ابن الاكابر لما في الكداء من معنى الفعل او من المستكره فاعا لاسم

اسم لتفضيل قدر علوا اي قد علم الاكابر او عدنان ذلك النسب وكونه من ابناءهم وكون
الاكابر من ابرو وروى علوا على اللفظ المبني للمفعول اي عرفوا وشروا بذلك وتا لمجد
اي وبافيدنا مجده وشرفه كاشا بين العم والحال اي من جهة الاباء والامهات تنزل الاباء
منزلها الى المحل الذي يليق بها لا يتركها لتجاوز طورها ونظر جورها ونسك
الارض اي تنفها من ان تخسف وتذهب بما عليها ويترك ويضطرب فيخرج الامور
عن نظامها والاحوال عن استقامتها فالأول كتابة عن غابة الاقدار والعلية والنا
عن كمال اللطف والرحمة **قوله** فكان قبل السمع الاصل مصدر فعبر به في البيت
الاول عن الاسماع بقرينة ابصار او في الثاني عن الواحد بقرينة بصرا يعني في الاول
مع كثرتهم قد دخلوا اسماعا وابصارا وانت مع وحدتك لم تترك سمعا ولا بصرا الا
شيئا قليلا فصار العيش قرا لا غاية وراءه والكفاء للسببية فلا حاجة الى العلة
الى الموصول حال الامام المروي في فحفت بهم صفة اقوام وخلي لنا هلكهم خبر كان
والشفاء الباقي القليل من الشيء والمعنى قد رجعت فيما مضى يا اقوام جرعت لهم وكنت
عليهم فيبقى الجمع بهلاكهم في لم ينجني واقتدي في السمع والبصر بعدهم فنجينا العم
بما سلم من حواسنا فلما اصبنا بك استغفرت فوانا فبطلت طريق العلم منا الا قليلا
فظالت شقوتنا وامر عيشنا **قوله** وانت التي استرعا السير بالليل والدج السير
بعض الليل يقال سار وادلجة اي ساعة من اول الليل وهذه من اضافة البعض الى
الكل والقول جمع جوي كعرب وعربي والجملة استقبلت من الوادي وجئو مرجع ما
من جهم الطائر اذا الصق صدره بالارض والبيت لابن الدمينه من ابيات كتب
بهالة امانة بعدد ما علمها ما ناله من ضروريا المشقات فيها فاجابته بايات فيها
وانت الذي اخلقتني يا وعدتني نعت عليه جنابا منه من كثرة العبود ونفقتوا
واثمان اللوام بها ونحو ذلك **قوله** وحق الخطاب يا اي الاثوية الواجب فيه بحكم الحق
ان يكون مع معين لان معنى الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر مع اذ وضع المعرفة
للاستعمال في معين وحق العبارة ان تقول المعين يقال خاطيه وهذه الخطاب
لا خاطيه معه والخطاب معه ثم قد يترك الخطاب مع المعين مالا، وموجها الى غير معين
او يترك المعين الى غير معين او يترك حق الخطاب ميلا وقصدا الى غير معين **قوله**

قوله كأنه قلت أن أكرم بمعنى ليس المقصد بناء الخطاب في أكرمه إلى المعنى بل كرم
يتأق منه الأكرام فحكمه كذلك كما إذا قلت أن أكرم إليه لا تزد مكرما دون مكرم بل
زبداته أن أكرمه مكرما كما شئت كان فانه بمنه وقوله قصدا مفعول له لقوله لا يزد
اعنى للنفع ومن المنفى وأنه أي ذلك الخطاب إلى غير معنى كثيرة الغرض قوله فلا يخفى
ظاهر أن الضمير لخال المجرى لكن قوله بكل من يتأق منه الرتبة فله مدخل في هذا
الخطاب يقتضى أن يكون الضمير لخطاب لورى وإن كان في جمل مفعول الاختصاص
الرتبة بعضه **قوله** وكذا أي مثل قوله تعالى ولو ترى أدمجهم على العموم
امثال له كقوله قصدا إلى ما ذكره قوله تعالى ولو ترى أدمجهم على العموم
ولو ترى أدمجهم على رتبهم ومن القصد إلى تعيين الحال قوله تعالى إذا رايتهم حسبتهم
لو لو أنشورا وإذا رايتهم ثم رايته نعيما وملكا كبيرا **قوله** وكان السند اليه
عطف على كان المقام قصدا إلى بيان مقام ضمير الغيبة وليرقى أو غيبة عطف على
حكاية أو خطاب لأن مقام ضمير الغائب يحتاج إلى بيان وتفصيل وخص بالذكر السند
إليه كونه بصدره وذلك بأن يكون حاصله في ذهن السامع ويقصد المتكلم الإشارة إلى ذلك
الحاصل وبهذا الاعتبار يجعل الضمير العايد إلى التكن معرفة أنه لو لم يكن حاصله لم
يصح الضمير ولو كان حاصله ولم يقصد الإشارة إليه وجب الضمير عنه بإعادة الاسم
مثل وهو الذي في السماء آله وفي الأرض آله أو باسم آخر إلى ما يقصد من المعنى
إنما لا يزد جاهد فاضل كامل وأما مثل جاني رجل فقالا الرجل أو ذلك الرجل كذا فلفظ
خلاف مقتضى اللفظ والمراد بقرينة الأحوال ما يتم الغيبة اللفظية أيضا مثل عدوا هو
أقرب من ذلك أن يجعل مثله من قبيل المذكور فنظر إلى أنه ذكر الفعل ذكر المصدر وأما
مثل ضمير الشأن وضمير باب نعم فيسحق أنه من خلاف مقتضى اللفظ وكذا الضمير المفسر
بغير بعد كقوله تعالى وهو محرم عليكم أخرجه من جعل أخرجه فغير هو وأما
أكثر الأمثلة لما عرفت أن معنى علم المضاف إلى التراكيب ولما فيه من الإحاطة
بالغوايد وكان لا ينبغي أن يذكر لما هو في حكم المذكور أيضا أمثلة فأنها أحج إلى
الذكر وفجر عاداته عند إيراد المثال بالجمع بين الكثرة واللفظ قصدا إلى التعميم
فخص ضمير الغائب بذلك إشارة إلى أنه أكثر من المتكلم والمخاطب **قوله** من

من البصر الوجه من إضافة الصفة المعرفة باللام إلى الفاعل كالحشا الوجه لوانك
أعوتت طلبك الضمير لاضاؤك ومن الشرف في موقع الصفة المحذوف مصدر
حيث شأوا أي حلو أي محل يوجد الشرف **قوله** بين أي سخط أي يركنه وبين
بدا على استقار مكتبة وتخييل وطول اليد كتابة عن كمال الغلبة والافتقار
والوصول إلى المطالب العالية وقيام القناعة وهي لرحم كتابة على استقامة
الأحوال وانتظام الأمور وقيل فناء الظاهر بجمع فقراته واستداد الكمال
وهو ما بين الكفاية كتابة عن كمال القوة والاستظهار والتمكن والثبات
والنواحي للجواب مع ناحية واللغة معظم الماء والمعروف العطاء والبرهان
والانعام وأي شريطة جزؤها فليجده المعروف ومن متعلق بآيته **قوله**
وعنه مذاهب جملة اسمية في موقع الحال من الصبر والضمير له والمذاهب مع
الذهاب وطرفا القصص والنجاة عن المكروه الذي صبر عليه فكيف متعلق بمحذوف
أي كيف لا محذوفان طريق ولم يكن عنه مذهب ومنه بدو البيت
بجمله معنوية لأن كون الصبر محمدا على تقدير الاختيار لا يوجب كونه محمدا
عند الاضطرار إليه فضلا أن يكون بطريق الأولى على ما يشترك في لا ومن هنا
قد توهم أن المعنى فكيف محذوف والمراد عن مذهب الجواب أن كونه كتابة عن
الذهاب إليه والتعويل عليه وح ينظم المعنى ومعنى البيت الثاني أن الصبر
هو المصير بهر باعنا المكان التي لا مهرب عنها سواء أذلول هذا التخصيص لزوم
التناقض ويمكن دفعه بأن إثبات كون الصبر مهربا إنما هو على سبيل التشبيه
بمعقوله بمنزلة المهرب المخفى لظهور أن حبس النفس عن المكروه ليس خلاصا
عنه بحيث لا يصيبه بل بمنزلة في أنه لا يبتلى عليه حيث أطمان النفس إليه
قوله وأما الحالة التي تقتضى كونه علما يريد بيان مقام العملية على طريق التحقيق
والنفصيل فلا يضر حصول الاحتراز عن جميع ما يجب الاحتراز عنه بقوله بطريق
يخصه أي لا يطلق على غيره باعتباره وضعه ما سوى العلم قد يفيد احتضار
المستد بعينه مثل هذا الرجل كذا يطلق على غيره من غير تجدد وضعه فإن وضع
كون المعرفة موضوعه لشيء بعينه أنه وضع ليستعمل في شيء بعينه سواء كان هذا

المعنى ومعنا آخر وانما يمتاز الكلم عما عداه بفيد عدم تناول ما شبه بمعنى انه
لا يطلق على معنى آخر الا بوضع آخر ولا كذلك سائر المعارف لا يقال الطريق
الخاص قد لا يكون علما كما في قولك الرجل خير من المرأة قصدا الى احضار المعنى
الحقيقى **واما** حصل الاحتراز عنه بقوله بعينه اى بتخصه والباء للملازمة
اى كما بنا بتخصه لا يجر جنسه فان الشئ قد يحصل كائنا بتخصه وقد يحصل
كائنا بجنسه كما بقول اريد مخاطب بعينه اولا بعينه لانا نقول الطريق الخاص
بالمستند بعينه بهذا المعنى لا يكون الاعمال والرجل انما يخص المستند اليه المعنى
بالمعنى الحقيقى لا الشخصى **فاما** ان لا يحصل الاحتراز عن مثل الرجل خير من المرأة
اصلا اذ لا يحصل بفيد خصوص الطريق وقوله ابتداء معناه اول مرة احترازا
غير الضمير العائد الى العلم مثل ما في زيد وهو راكب فانه احضار له بعينه
لكن في المرة الثانية وقد يقال معناه بلا واسطة احترازا عن مثل الاحضار
بالوصول واسم الاشارة او المعروف فانه يحتاج بعد الوضع الى امر آخر صلة
او اشارة او عهد وقبل معناه حال كون المستند اليه مبتدأ غير مسبوق بشئ آخر
مستند اليه كونه من توابعه احترازا عن جواب الفاصل زيد او جاء الملقب زيد
او المستى زيد فان كلام زيد والملقب به والمستى به مستند اليه من جهة المعنى وقد
احضر بعينه بطريق يخصه اى لا يطلق على غيره بوضع واحد فان الملقب زيد مثلا
لو اطلق على شخص آخر مستى زيد كان ذلك بوضع آخر غير الوضع الاول لكنه ليس
ابتداء وبهذا يظهر كلفه فانه خاصية وهذا مع ما فيه من التكلف والتعسف
اذ لفظ زيد او الملقب به ليس مستندا وذاته المستند اليه من جهة المعنى ليس
بمسبوق بشئ يقع من توابعه ومنماته يشتمل على غلط صريح في جعل الملقب
زيد طريقا خاصا لا يطلق على المستمى زيد الا باوضاع متعددة فان الملقب زيد
موضوع وضع واحد المضمون على كلى يصدق على كل من يستى زيد **قوله** فاصرفه
من صرفت الشئ على شئ حبسته عليه لانما وزه بعينه انه فنوع كرم لا يطر حاجته
ولا يضر عطشه **قوله** الله يعلم اشارة الى ان الله تعالى من الاسماء الاعلام على ما هو
اختيار المحققين وليس مضمونه المعبود بالحق كالا لانه ليكون كليا بل هو اسم للذات

للذات المخصوص بالمعبود وانما الكلام في انه من الاعلام الخاصة او العامة ومحققه
حوادث الكفا والبيت للحارث بن هشام المخزومي عند من مره يوم رددوا الكتاب في ما بشر
للتعديبة والمراد دم اشقر وزيد وقوله الله يعلم مجرى القسم وما تركت جوابه
اذ لا سبيل الى جعله مفعول يعلم والمعنى علم الله ما تركت فقال لهم حتى يخرجوني فسال
منى على فوسم اشرك بغير علاه زيد **قوله** قال الله تعالى انت بدا الى الهيا ورده
في امثلة علمية المستند نظر الى ان المعنى بت ابو طيب وذكر اليد كناية وليرى كقول
تعالى نظر الى ان العلم في اللفظ مضى اليه لا مستند اليه **قوله** او مقام تعظيم
اى اذا كان المقام مقام تعظيم والاسم العلم صالح للتعظيم لانه في اصله عن معنى
شرف وكان مثل ابي الهادي والى الفاخر وصدر الافاضل وشمس الاسلام وسائر
ما اشهر في هذا الزمان من الاسماء المضافة الى الذين والكنية صدر باب
وام واللقب علم بشعر عرج او ذم والاسم اعم والاسم المذمومة ما ينبغي بحسب
الاصل عن صفة بها يستحق الذم عادة كابي جهل وكتب وقفة وبطة وقوله
او كتابة عطف على تعظيم او اهانة والمعنى اذا كان المقام مقام كتابة عن معنى من
المقاييس عن العلم بحسب معناه الاصل كقولك ابو طيب فعل كذا كتابة عن المعنى وابو جهل
فعل كتابة عن الجاهل على هذا القياس فان باب الخير وابا البشر معناه الملازم لذلك فالملامزة
للعب وهو المعنى الاصلى لا يطرع كروا ريد الانفعال الى ما رويته الذي هو الجهنمى على
ما هو طريق الكتابة المذكور في علم البيان ففي قوله تعالى انت بدا الى الهيا لم يطلق الاسم
الاعلى الشخص المستى بابي طيب لكن يستقل منه الى الجهنمى وكذا ابو جهل كتابة عن الجاهل
وابو الخير كتابة عن الخير وابو الحاسن كتابة عن كثر حسنا صاحب اسم او كذا فله
وليس قولك رايت اليوم اباهى بابا جهل اى جهنما من هذا القبيل بل هو استعارة
رايت جاننا ولا قولك ابو طيب فعل كذا قصدا الى انه في الواقع كافر جاهل وابو جهل
فعل كذا قصدا الى انه في الواقع جهنمى لان اللفظ في اصله لا يبنى عن هذا المعنى
فلما لم يأت هذا المقام مما اشبه على اقوام ومما هو كالصريح باذكرنا من انه لا يلاحظ
في كتابات الاعلام معانيها الاصلية قول من قاله قصدت بابا الحاسن كى اراه لثوب
كادى في الله فلما رايت دانت فرقا ولم ار من بينه ابنا لوبه ذكر صدر الافاضل

في شرح الامثلة اسم عدلوا عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل في باب التداء
مثلا فيسوق انه ابلغ من قاسم والعلم المنقول وان لم يبق بعد تغير العلية فيه معنى المنقول
عنه مراد اقلوا واضع في ابتداء الوضع لم يحل عن نوع المتغيرات الى معنى المنقول عنه وهذا
ليتموا بنا منهم ويكنونهم ويلقبونهم باسمي لها معان مستحسنة قبل العلية وهم
يتفان، لون بذلك والاعتراض بان في لفظ الآية ليس مستدالياه مدفوع باستقوى
كون لفظ بدعي في المعنى وبان التمثيل لما هو كونه المقام مقام الكتابة **قوله** او
مقام ابهام عطف على مقام احضار او مقام تعظيم اعاد لفظ مقام لتغيير الاسلوب
ولهذا اضاف ابهاما ولم يتركه وكان الاحسن ترك الابهام الى الاعلام ونحو قوله او
ما شاكل ذلك يجمل العطف على ان ابهاما ومقام واذا كان وذلك اشارة الى المنقول
عليه ومن الاعتبارات المناسبة اظهار الفرق والمساءة او ابقاء المخاطبة في السمع او
المساءة جبا اسم صالح مثل سعد وسعيد وصبيح وبلح او سقاة وسفاح وسفح
وسبح ومنها التشبيه على ان السامع غيبي لا يتصور السند اليه الا باسمه الصريح **قوله** و
اما الحالة التي تقتضي كونه الضمير ان يكونه واحضار السند لكل الحكم في احدهما
متعلق باللفظ وفي الاخر بالمعنى فان الاسم الموصول لما هو اللفظ السند اليه والمصدر
في هذا السامع معناه وكذا فيما سبق من حاله العلية وفي جميع هذه الاعتبارات لابد من
من مصحح ومرجح لكنه قد يغفل عن اكثر المرتجحات كما في الموصول اسم الاشارة وقد
يجملها كما في الضمير والعلم فان يكون المقام مقام كذا تدل على العتقة والرجحان جميعا و
المرجح قليل جدا وفي الكلام اشارة الى ان الصلة يجب ان يكون جملة خبرية معلومة
نفسها وان يجل انتسابها الى مشار اليه اي امر معين حتما وعقلا وهذا يتميز عن الجملة
الواقعة صفة فانه لم يترك كونها معلومة لا معلومة الانتساب الى معين بل لا شيء ما و
لهذا لا يقع الاسفة للذكر فنقوله مني مع اشارة الى كونها المصحيح وقوله وانصل
باحضار هذا الوجه غرض لا المرجح ولفظ مني متعين للظنية فالمعنى ان الحالة
المتضمنة للموصولية بتحقيق وقت تحقق الامر صحة الاحضار وانصال الغرض
المراد بالغرض ما يكون باعنا على اشارة الموصول سواء كان غايته بقصد حصول كماله الى
بناء الخبر ولا كما استهجان التصريح بالاسم وغيره فلا حاجة الى ما قبله بكرة الاستهجان

ولا فساد في جعل عدم العلم بتغير الصلة غرضا والظرف اعني لك خبر يكون ومنه
متعلق به واو المخاطبة عطف عليه وليس في توسيط اسم باعنا كان بينهما كثير فائق و
سواء للانتساب اي لا يكون لك او لمخاطبة من السند اليه امر معلوم سوى انتساب
الجملة اليه وانما لا ينيل سواها راجعا للتغير الى الجملة لان السابق من كلامه معلومة
الانتساب الى الجملة فتدبر وقوله فنقولا بالرفع هو الرواية والدراية ايضا وفي بار
المثال الثالث اعني الذين في بلاد الشرق اشارة لان عدم العلم لك والمخاطبة ليس
على سبيل منع الجمع وان التثنية قد يجمع في مادة واحدة **قوله** او ان يستعج او ان
يقصد على اللفظ المبني للفعول وليس من الاستعجاء في شيء اذ لا يقع تغيير بطريق النية
عما وقع التعبير عنه بطريق المحاكية الخطاب في قوله انما لا يكون لك وكذا قوله
بعد ذلك وان يوصي على الخطاب يغم فيه افتقار واختلاف اسلوب وفي زيادة القصد
في قوله او ان يقصد نظم هذا الغرض في سلب الاغراض السابقة في كونه باعنا لا غايته
اذ الغاية زيادة التعبير وانما القصد اليها باعنا سابقا واما الابهام الى وجه بناء
الخبر فلما بعد كرم وكان بمنزلة اصل له تفاريع خالف به بطريق ما سبقه وجعله غايته
واورده بلفظ الخطاب وفي ايراد حديث العدول عن التصريح بعد التمثيل بقوله
وراوده التي هو دلالة على انه مثال الاستهجان التصريح ولزيادة التبرير جميعا اما الاول
فلاستقبح التصريح باسم المرأة في حكم المراودة والاختيار في طلب الموافقة واما الثاني
فلان في كونه في بينها وتمكينا من طلب وماله ومطالعة جماله تفريرا وتحقيقا للمراودة ليس
في ذكر اسمها مثل زينا او امرأة العزيز فالمعنى تفرير الحكم على ذلك السند اليه وقيل المراد
تفرير الغرض المسوق له الكلام وهو زنا يوسف وطهارة زيله ووجهه طهارة والمراودة
المفاعلة من راد برود جاء وذهب **قوله** كثير انصب على المصدر والظرف اي مصيرا
كثيرا او جبا كثيرا وان ورثا اي العدول والمصير تطويلا والمراد بان اخت الحالة
او ان الام نفسه بحكم العرف وفرة المقام وان كان مدلول اللفظ اعم لجواز ان يكون
ذلك اخاه لان نفسه وهذا ما يقال ان الانتقال في الكتابة قد يكون من الاعم الى الاخص
ومن لطيف هذا النوع قول من قال قالت لزوبها سكسة • لو فغني هذا الذكاره
من • قالت فني يشكو الغرام عاشق • قال لمن قالت لمن قالت • ولم يقل لك

لئلا يصح ما يخفيه من حقيقته **قوله** في رتبة هي جعل فيه علم عربي يجعل في اعناق
صغار الغنم فشدته وتكبرها للتعظيم وذلك انه ان كان صادقا في افواه فقد
دخل بالانكار في الكذب وان كان كاذبا ففيه الكذب ولا محالة معناه لا يتحول ولا
انقلاب عن ذلك وما ذكر من العدول عن التصريح بنسبة الحافة الى المنكر انما يستقيم
لو كان هنالك في النسبة الصفة بالموصوف وانما هنالك في نفس الموصوف
والجواب انه بالواسطة اي يكون هنالك في النسبة بواسطة كونها كتابة في الموصوف
قوله ارايت ظاهرا السؤال عن المكان ومعناه السؤال عن الاشتغال فيه كانه
قيل في اي شغل انت في مكانك يعني هل لك فراغ ان تسمع مرافقتنا ولما كان في
هذا نوع سوء ادب حمله شيوخ على حقيقته واجاب بتعريض الكاذب لبلالاه وتبرضا
بانه بن جاد بن **قوله** بعيد يحق اي كما بعيد غابة البعد وهذا لما يحسن لو
قال انا امر من الشام والمخبر يفرض بانه اخبار لا فائدة فيه وقوله بالرفاء متعلق
بمخروفاي عرس وتزوجت ملتصقا بالموافقة وبالابناء دون البنات **قوله**
لبصك الفارس دعا وتهاو لا يبلغ ولدك هذا العروسة ولكن هبنا لانقا
مرضيا وقوله الشرط اسلك مثل اى ملكته وغلبته ونصرفه اشدوا اكثر فينبغي ان
لا يخالف وعري التبرج على التفتنة معنى الدلالة والتخصيص **قوله** وانزوى
اي مثل ان شير اشار خفيه بذلك اي يجعل المسند اليه موصولا الى وجه بناء
الخبر اي طرزه وطريقته تقول على هذا العمل على وجه علمك اي على طرزه وطريقته
يعني فهم من المسند الذي هو الموصول مع الصلة بالفكر والتأمل ان طرزه بناء
الخبر عليه طريق اثبات الثواب والجنات كما في قولك الذين آمنوا والعقاب
والنيران كما في قولك الذين كفروا والمدح او التعظيم كما في الذي وافقك والتم
والاهانة كما في الذي بخارك ومنهم من فسر الوجه بالصلة والتبعية بمعنى الخبر
فلم يستقم في نحو ان الذي سلك السماء ان الذي ضربت ان الذي ترونهم فحاولا التفسير
عنه بجعل هذا في قوله ثم تفرع على هذا اشار الاحتمال الموصول او الى العدول
عن التصريح الى الالاماء الى وجه بناء الخبر ومنهم من فسر بالصلة والتبعية لبناء الخبر
واثباته لبناء لا يمتصون الخبر فاستقام في الاكثر والكل وهذا جواب اذا اشار لفظهم

ثم واسم الاشارة القريبة في قوله ثم تفرع على هذا كما يكون صريحا في انه اشار الى الالاماء
قوله وجه الالاماء بالمعنى الذي كونا في جميع الامثلة الا في ان الذي ترونهم وان الذي اتوا
في داره فانه قد اشبه على البعض لكن التامل الصادق والدوق الصحيح شاهدا صدق
على انك اذا قلت الذين يظنونهم اخوانكم يكون بناء الخبر عليه من جنس اثبات العداوة و
البغضاء وعدم تحقق ما يناسب الاخوة وبلام الحجة واذا قلت الذي الوحشة في دار
كون بناء الخبر عليه من جنس اثبات الاثام في القبر ووال الوحشة في الدار الاخرة
بني الكلام في انه لم يجعل هنالك المتشابهة على الالاماء والالاماء ذريعة اليها وكيف ذلك
ولم يجعل هنالك جعل المسند اليه موصولا من غير توسط الالاماء والجواب ان الالاماء
متحقق في الامثلة على ما بينا وجعل تلك المتشابهة عليه مناسبة من جهة ان كون اثباتنا
للامر المقرب التوطئة له والتهديد والتوبيخ عليه والتأنيب فينا على مقتضى المناسبة
قوله فقول بالنصب هو الرواية وثم تفرع عطف على محذوف اي فحصل الالاماء
او العلم بوجه بناء الخبر **قوله** ومنه اي من التعريض بالتعظيم في باب الموصول
والصلة وان لم يكن في المسند اليه ولا متفرعا على الالاماء قولهم جاء بعد اللين
التي اي بعد الخطة الصغير والكبير التي من فطاعة شانهما كبت وكبت في رث
الصلة ايها ما لقصور العباد عن الاحاطة بها وفي ذلك من تفخيم امرها ما لا يخفى
قوله او بالاهانة عطف على التعظيم وانما اعتبر بينهما التعريض لظهور اشتغال
التبرج وانما جاء ذلك من عرض الكلام وجانبه وبعد اطلاق التعظيم والاهانة
وان كان في المثال عايناً الى متعلق في الصلة يكون عطف تعظيم شانه الخبر عليه
تبييناً على زيادة الاختصاص لانه كانه المعنى في الباب ولم يتعرض ههنا للتعريض
امالاً مراد واما لان هذا بمنزلة التصريح **قوله** ان الذي سلك السماء اي
رفعها فبها ايام الى ان بناء الخبر عليه يكون من جنس الرفع والبناء وفيه تعظيم
لبناء بيته يعني بيت الشرف والمجد الذي دعائه امتزوا قوى واطولوا واون في
من كل شيء او من عام كل بيت واما جعل سلك السماء علة لبناء بيت لهم او
لبناء بيته على المبتداء واثباته له فلا يخفى فانه **قوله** وربما جعل ذريعة
لا تحقيق الخبر اي جعله محققا مقرا بانما لا يشبهه فيه بمنزلة الدليل والحجة

عليه فان ضرب البيت بالكوفة مهاجر اليها ايا ما الى ان بناء الخبر يكون من جنس زوال
الحقة وعدم بقاء المودة فانه تحقق ذلك وتقرر منزلة دليل عليه فظهر الفرق
بين الايمان والوجه بناء الخبر وتحقق الخبر الايمان في قوله ان الذين يرونهم اخوانكم
بايمان الى ان بناء الخبر عليه من جنس العداوة والبغضاء وعدم تحقق المودة والايمان
على ما يشهد به سوق مثل هذا الكلام بلا خفاء ثم فيه تنبيه الخطابين على الخطاء في
ظنهم ذلك وليس من تحقق الخبر في شيء اذ ظنهم اخوانا لا تحقق كونهم اعداء **قوله**
او على معنى آخر عطف على خطأ في قولنا ان الذي لوحته في ذلك الكربة ومقام القرية
الياء الى ان حال خبره على خلاف ذلك وفيه تنبيه على ان الادارة اخبر وان ذلك كانت
في سعة من رحمة الله تعالى الخطابين ان يقولوا من الخزن والتجوع والاراء والنجوع **قوله**
وربما قصد بذلك عطف من حيث المعنى على قوله وانضبط ذلك عرض وليس عطف على رتبة
الاعمال وكذا يلزم فيه الايمان ولهذا في لفظ ذلك المشار به الى حصل المستند موصو
لا يلفظ هذا المشار به الى الايمان **وضميره** ووروده وباخذ ومكانه وورود لما
وضميره عنه المستند **وضميره** عليه ومنه لدفع السامع واستطر حال من فاعل يتوجه حتى
متعلق يستوجه منتظر او منه حال من مكانه والمعنى انه قد يقصد بالمستند الموصول
مع الصلة لما فيه من الاهام والطول الصلة ان يشوق السامع الى الخبر فيمكن
في ذهنه فضل تكن لما جعل الله عليه التقوى من كون الحاصل لها بعد الطلب والشوق
امكن فيها وادخل في القول اليها واعنى عليها وان كان حصول الخبر المتوقف
لها **الذ** واما الاعتراض بان الشوق والتمكن قد حصل من تقديم المستند لقواته بخبر
المستداليه وان كان موصول مع طول في الصلة وبان هذا وكثيرا من الأغراض الساقية
قد يحصل بغير المستند الموصول مثل الشيء الذي حارت البرية فيه وراودته المرأة
التي هو في سبيلها واسأل الذي سلك السماء ونحو ذلك فقد بنقناك على انه ليس بوارد بناء
على ان ليس المراد بالافتقار ههنا الامتداد الملازمة به والمناسبة من غير طراد ولا انكسار
قوله والذي حارت البرية فيه البيت لابي العلاء المعري من قصيدة برقي بها فقهرا
حنفيا وقبله بان امراله واختلفا الناس فداع الى ضلال لو هاد **وبعد** واليبس
اللبيب من ليس بغير يكون مصير لفساد معنى تخيرنا الصقول في المعاد الجحشا وفي اجاب

اجاب الاموات بعد المات واياك ان ذهبت الى غير هذا المعنى من الخرافات **قوله**
وهذه الاعتبارات اي المتألمة التي تصلح اغراضا لجعل المستداليه موصولا
كثير فخم لاجل تحصيلها حول شوق قولك الادراكية بمنزلة طائفة شوق الى الماء بحور
حوله تحصيل لغرضه وشكنا اعطشه وذلك مثل الرغبة والتمني والتمني والتمني
الأكرام والاهانة والترحم والتأمل كما يقول الذي في غاية الحسن والجمال و
الشرف والجمال ودمامة الوجه وذمهم لا فعال والذي احسن اليك فدينا او
يكثرا او سبي اولاده ونهبنا ماله بالباب والذي يخبر فيه عقول العقلاء
مسئلة خلق الاعمال **قوله** الاشارة اليه حشا يعني بحسب اصل وضع اسم الاشياء
والافاستعمالها في غير المحسوسات اكثر من ان يحصى وفي قوله وانضبط بذلك اعترض
بما عجز عنه في باب الموصول بلفظ الغرض اي الداعي والباعث لا الغاية والمقصود
فان مثل عدم طريق سوى الاشارة او القصد الى اكل التميز يكون باعنا لاعاقبه وضمير
احضار واليه للتشديد باعتبار المدلول وبذلك في الموصفين اشارة الى الاختصاص
وكذا ضمير طريق اليه وضمير سواها للاشارة حشا ووجه صحة القصد باسم الاشياء
الى اكل التميز والتعيين انه لا ينفرد في الاشارة الحسنة ووضع اليد اذ لا اشتراك
ولا اشتبااح اصلا بخلاف العلم فان مدلوله وان كان جزئيا ما نفعنا من الشركة لكن
ربما يكون مشتركا لفظا او يكون سماء غير معلوم للسامع فلا يحصل التميز فضلا
عن كماله وبالجملة تعرفه مدلول اسم الاشارة في اصل الوضع بالقلب والعين وما سواه
بالقلب فقط ولهذا ذهب بعضهم الى انه اعرف المعاد واما اختيار سبويه واشباعه
اعرفه المضمرات ثم الاعلام ثم اليها فالان في المضمرات المتكلم الذي لا يتصور فيه
اشتبااح اصلا ومدلول العلم متعين متحقق بحسب الوضع والاستعمال جميعا
بخلاف غير فانه بحسب الاستعمال لا غير فان قيل فالتمييز الاكلى كونه بالمضمرات
لا باسم الاشارة قلنا المراد التميز فيما يكون مظنة الاشتبااح والاشتراك لا يكون
ومحل التكلم والخطاب والغيبة فاقى بنا في ضمير المتكلم **قوله** فود حال عامله
اسم الاشياء والظرف متعلق به ومن نسل شيان حال آخر وبين حال من شيان و
الصالح السلم شجران بالبادية يعني نهم من خلدوا عرب وفصحائهم وكرمائهم **قوله**

سرايل بل حاز عن ظلامه المشتمل عليه منزلة اللباس فصار الطارق في الظلام
منزلة المشتمل اللباس السرايل بحيث لا يرى لا يتكلف ولذا قال انا ملدونا بصروا و
جوابا اذا او الكوماء النافذة العظيمة السنام ومعنى الائمة اليها الاحمال عليها
والانفاذ اليها وهذا طاروق في موقع الحال بتقدير القول اي قائلا هذا الشخص
آت بالليل وتخترني عاء عتبه غرقنتي على طريق المشاكلة وابتداء اسم الاشارة
لانه لا طريق سواه **قوله** ولا نعم على ضمير يظلم ياديه اي بذلك المقيم المدلول اليه
بالفضل هذا ما يقال ان التميز المستثنى منه المعدل العام اي لا يقيم احد او شخص
اما جعله مستثنا عن الادلان بدلا فاعل فليس قول النخاة وان كانت عبارة المص
في بحث الفص في قوله تعالى لا يرى لا مساكنهم وان كانت الاصبحة بالرفع شعراية
على ما سيجي وغير الخي جوار القبيلة كونه عندهم ركبته كل واحد لامر في الصحراء ولا
مكرما مختصا باحد والبيت الثاني بيان الاول وللخفاء الذي مربوط مشدود ربه
نظمت جله البالية بنح بدف ويكر لا يري في لاريق له يعني ان جهة اقامتهما وتحملا
المدلة ان الاول جوار مع كونه مربوطا والثاني جوار **قوله** احسنوا النبي بالضم جمع نبية
بالضم والكسر جمع نبية بالكسر والمراد منها ما بنوا من جنات الخبز وفي كلمة ان دلالة
على ان ما بهم من احسان النساء والابناء بالعمود ونوش ليس يختص المحقق بل المحتمل
كذلك **قوله** وان يقصد بذلك اي يحمل المستد اسم اشارة بيان حاله لما في اسماء الا
من الدلالة على ذلك ولا يخفى ان القصد الى ذلك امر زائد على نادية اصل المعنى الذي
هو الحكم بالسند على المستد معتبرا عنه باي طريق كان **قوله** ثم يفرع عطف على مقدور
اي فيحصل القصد الى اكل التميز وبيان الحال ثم يفرع عليه اعتبارات اخر مثل ان يقصد
بقصد اكل التميز والتعقيب كمال العناية والاهتمام ببيان تميز السند اليه و
تعيينه للاغراض المتعلقة بذلك من المدح وغيره ومثل ان يقصد بذلك الدلالة
على ان السامع من الضاوة وقصور التعقل بحيث لا يميز الشيء عنده الا بالاختصاص
مثل ان يقصد بقرين السند اليه تخفيف ودنو مرتبة وبعد تعظيم ورفعة
محله او تخفيف واهانه بمعنى انه لا يستحق ساحة عز المحصور والقرين يستحق
ان يكون بعد اغابة البعد فان قيل كيف يصح جعل اكل التميز اصلا وكما له متفرعا

عليه قلت لم يجعل كذلك بل جعل القصد الى اكل التميز اصلا وكما له العناية والاهتمام
بالتمييز فرع ولا محذور وانما يلزم المحذور لو اردت العناية بمجرى القصد على انه لو
اريد هذا لم يلزم جعل اكل التميز متفرعا على اكله بل جعل قصد كمال القصد بالتمييز
متفرعا على قصد اكل التميز وعناية الامر به يستلزم تفرع كمال القصد بالتمييز على
اكل التميز **قوله** غرض قائل هو في موقع التميز يقال غرض قائل غرض قائل كما يقال
عندي خاف حديدا او خاف من حديد فابنار اسم الاشارة في اولئك لقصد اكل
التمييز متفرعا عليه كمال العناية بتمييز المتقين الموصوفين وتكبر اولئك
للتشبه على استقلال كل من الهدى العاجل والفرار الاجل يصلح بمنزلة المشار
اليهم **قوله** اولئك بابي للعصاة اكل التميز متفرعا عليه قصد التشبه على
عناق المحاطب **قوله** ما عجا الالف بدل من باب الاضافة كما انها قالت احضروني
هنا وانك قالت ذلك حين اتي عبد الله بن عمرو بن جوف بنقض صغار النساء عنده
اغتناسه **قوله** ما اذا اراد الله بهذا مثلا تميزا او حال يقولون ذلك عند ما صير
الله المثل بالذباب والعنكبوت والبعوض ونحو ذلك فان قيل اسم الاشارة في
قول عاتكة روضة الجور راغني بن عمرو في الآية الاولى مجرور متعلق بالفعل
وفي قول النائل بعلي هذا سند لا سند اليه فكيف صح ان يقال قصد بقرين السند
تخفيف كما في هذه الصور قلت معناه كما وقع اسم الاشارة القريب لتخفيف المشار اليه
في هذه الصور وان لم يكن مسندا اليه وقوله ما اذا اراد الله بهذا مثلا في عبارة المهر
وقع بدلا او بيان لما يحكيه وفي موضع اخر عطف على محذوف اي كما يحكيه في سورة
البقرة كذا وفي موضع آخر كذا ويحتمل ان يكون في موضع الخبر وقوله هذا الذي
بعث الله رسولا في موقع المبتداء وانما قال ومنه دون ان يقول وفي موضع آخر
وما هذه الخلق الدنيا الالهو ولعب بنقديم الله وفي الانعام وما الخلق الدنيا
الالعاب وهو بدو اسم الاشارة فيجعل ان يريد ومن هذا القبيل قولك وما هذه
الخلق الدنيا الالعاب وهو كذا لانه سهل **قوله** ودقت سحرها في موقع الحال
وذلك لاستكراهها ما رانه من طمحه وتحققه وتبدله والاستفهام في ابعلي هذا
للاخبار والتفريع وهذا خبر المبتداء والمنقاس صفة له وبالرعي حال اي اشبه

حال كونه ملتصقا بالرحى وادارتها او متعلقا بالمفاس والباء للسببية والقفس
نفس الحديث يعني انه محله في اداة الرحى ولا يفعل ما هو العادة من الحرب بل قد
اخرج صدره وادخل ظهره بخلافه وعدم اعتداده بشغل الرحى **قوله** ومن التباعد
لفقد التعظيم غير الاسلوب لا كونه للتعظيم قطعي بخلاف ذلك الكتاب على ما سيجي
في بحث الفصل والوصل والتعظيم فيه فوكان يتعد من قبيل تعظيم يوسف م ولان فيه
مع قصد التعظيم النسبية على بعد مراتب الجنة واصنافها بحيث تجاوز هذا القرب
والخضور ولهذا يقال معناه ان نيل المراتب والدرجات المقارنة بالاعمال وان كان
اصل الجنة بفضل الله ورحمته **قوله** او خلاف تعظيم عطف على تعظيمه اي بقصد
بعد اسم الاشارة بحقيق المسند اليه واهانته بمعنى انه لا يستحق ان يقال عز الخصور بل
يستحق ان يعد غاية التباعد **قوله** او ما سوى ذلك يحتمل العطف على تعظيمه او
خلاف تعظيمه وعلى ان يقصد بذلك كمال العناية وكذا وكذا من المنفردات وعلى ان يكون
لكا وان يقصد بذلك اكل يتبين او بيان حاله مما هو من الدواعي فيكون هذا السلك اشارة
الى ما ذكر من المقاصد بالبعد والمنفردات والدواعي وتفاصيل ذلك الى تنوع التراكيب
واما المعنى والوجه الثالث انسب لقوله ولطابق هذا الفصل يعني فصل كون المسند
اليه اسم اشارة لا ينادى بفضله بل اكثر فضوله علم المشا كذا ل وما يجب التنبيه له ان ما
يورد في اشكال هذه المقامات من الايات والايات امثلة لا شواهد حتى يتم باجمال الغير
وانه لا اشتاع جمع في مثال واحد بين كثير من اللطائف والاعراض فان تبين ذلك لاقتضاء
وكون التراكيب لما يذكرون من الاعراض على مجرى المناسبات والافق للبشر بان مقصود المنكلم
ما ينسب اليه من الاعتبارات فليحفظ على هذه النكت فاما ما وضع يقع في هذا الكتاب
قوله واما المعنى الذي ينقص التعريف اي تعريف المسند اليه باللام ففيه من اريد بالبناء
اليه معنى الحقيقة او عموم الافراد وشبهها او حصة مقبنة منها وتحقق الكلام في هذا
المقام ان وضع اللام للتعريف لا غير معناه الاشارة والتعيين والاشارة اما الاشارة
المأهولة من غير ان يكون في ضمن الوجود كما في قولك لا انسان جوار ناطق والرجل جبار من المراء
وقد يستلزم الطبيعة او باعتبار الوجود وح اما ان يكون مع قرينة البعضية كما في
اكل الخبز وشرب الماء وتخص باسم المهور الذهني واما بدونها فيجعل على العمود خذال الخرج

بلا مرجح ويستلزم الاستغراق بل يتأخر مع قرينة العموم كالاستثناء مثله كقوله تعالى
والعصر ان الانسان لخي خسر الا الذين آمنوا واما الى حصة مقبنة من الحقيقة فردا او فردين
او اكثر كما ان قيل ما في رجل او رجلاي ورجالا فنقول اكرما الرجل او الرجلين او الرجال
ويستلزم تعريف العهد فعلى هذا اللام اما لتعريف العهد او لتعريف الجنس والجنس قد يراد به
نفس المستوي وقد يراد به جميع الافراد وقد يراد به بعضها والمورد جعل الاستغراق نفسا
مقابلا للعهد والجنس جريا على كلام بعض ائمة النحو والاصول ثم اشار الى تحقيق الحق
وحقيقته في بحث تعريف المسند وادرج المهور الذهني اعني البعض الغير المعين من الجنس
في تعريف الحقيقة بدليل انه قد منه ما هو باعتبار الوجود اليه مثل اعتبارهم
واقر على اللبث ونحو ذلك لانه تعريف العهد على ما توهم **قوله** نفس الحقيقة ربناهم
ان المواد الماهية من حيث هي من غير اعتبار الوجود لكن لاختفاء في ان مثل اعتبارهم الكتاب
واقر على اللبث انما هو الحقيقة باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد فهذا اشترط ان
انهم على انهم يقولون ان الحقيقة هي الماهية باعتبار التحقيق وهي اخص ولهذا يقال ان الوجود
حقائق ومفهومات وللعدومات فهو ما لا حقائق والجنس ما يشتمل الكثير على ما هو
الكل الطبيعي سواء كان جنسا باصطلاح المنطق او نوعا او غير ذلك كالرجل والماء
وكان لا ينسب شيئا من معنى التعريف ان يقال متى اريد الاشارة الى نفس حقيقة المسند
اليه **قوله** فان غرضنا ان نيس ما اورد من المثال في مجرد التعريف بالام الجنس مع المراء
له في المعنى ولا حاجة الى التكليف في تأويله بالمسند اليه ومعنى المبدأ ههنا السبب
المادى ولما كان القول بان تبدأ كل شيء هو جنس الماء محال لما ورد في الكتاب وشاع
من السنة واشتهر بين الناس ان تبدأ الجن هو النار ومبدأ الانسان هو التراب
وروي ان تبدأ الملائكة هو الارح اشار الى وجه التوفيق بقوله ياتي في الروايات
انهم رجوع الى الامثلة فقالوا وكقولك ويشبه ان يكون في الامثلة الثلاثة المسند اليه
نفس الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وكذا المهور في
المثال الاولين بخلاف الثالث اذ لا يستقيم ان جنس الكل اعظم من جنس الجزء بل من خبره
واما في قول الرجل هو الجنس من حيث الوجود في ضمن البعض ولهذا صرح المحققون بان
المهور المنفصل الحاضر في الذهني وسيجي هذا زيادة التحقيق في بحثنا **قوله**

ومن تعريف الجنس ما اذا كان الاسم المعرفة صفة كالحل او اسم جمع كالناس واسم صفة
كالكتاب للكتاب ومصدر الحكم والنو سوا كان سندا اليه كالحل والناس
كالنواة والبيت الاول ايضا الماء والصفا والكدر وقوله بيد اي يظهر ضما
اي مضمر باطنه والبيت في العلا وخلة لانطوا السور عني يوم ثانية فانه لك ذنب
غير مغفر ذلك اشارة الى السراي اخفاه وقوله الناس ارضى من خط الرتبة نازل
الدرجة متدال منقاد **قوله** ولقرب المسافة متعلق بقوله يعامل واذا نامت
متعلقة بفرب وبين حال من المسافة وقوله غير معرف به لاجابة الى قوله به وعلى
تقدير الذكرا لا نسب طبع المصدر لبيان قوله عرف الاسم هذا التعريف وقوله
كثيرا في نوع الظرف اي جبا كثيرا والحاصل ان المعرفة بلام الجنس وان جرى عليه
بحسب اللفظ احكام المعاد من وقوعه مبتدأ و ذال حال وموصوفا بالمعرفة لكنه في
المعنى كالنكرة فاذا اريد به نفس المفهوم من غير اعتبار الوجود فلا في غير المعرفة اذا
قطع فيه النظر عن عارض التعريف والتكثير ايضا يدل على هذا المعنى سببا في المصدر
والما سكف لتفاوت بان المصور في ذهنه يعتبر في تدلوله المعرفة دون المنكر واما
اذا اريد به المفهوم باعتبار الوجود في ضمن بعض الافراد وهو السابغ الكثير فلا يكلهما
لبعضهم من الجنس لتفاوت الابعاد والمصور وكون البعضية في المعرفة مستفادة
من القرينة الخارجية فلاجل هذه المناسبة معاملة المنكر كما معنى كذا ذكر المعرفة
وارادة المعنى المنكر اليهم والى هذا اشار بقوله قال ولقد امر البيت فعرف اللثيم
والعني ولقد امر على لثيم من اللثام واما اللفظا فكوصف ذلك المعرفة بانوصف به النكر
والى هذا اشار بقوله ولذا كذا يكون المعنى على لثيم من اللثام بعد ريسبي وصفه
لاحالا وقد يتوهم من ظاهر العبارة ان بناء على ان مثل هذا المعرفة لا يصلح ذال النكرة
وليس بذلك لانه معرفة قريبة من النكرة لانكره ولذا يقع باختلاف بل المواد انه يصح
مصدر الجملة بعين وصفه لاحالا اذا كان مقتضى الحال معنى الوصفية دون الحالانية
كما في البيت فانه ليس المعنى على انه يسبي حال المرور بل ان ذلك دائر وعادته وهو
متصرف به ليكون هذا المنع في حمله وكرمه والافظ انه حال والمعنى انه يرمعه في ذلك
لحال فيضوي ويقضى منه بالناء لغة في ثم العاطفة في الجملة خاصة ومضيت قلت

اما معنى مضى وقول عدل الى الماضي دلالة على التحقيق واما في معنى المضى و امر في
مررت عدل الى المضارع لقصد الاستحضار ومعنى لا يعنيني لا يريدني بل يريد غيري
اولا يعنى الاشتغال به ومعناه ودفعه **قوله** ولداي لان معامل هذا المعرفة معاملة
غير المعرفة او لقوله على اللثيم يسبي في القرن غير نظير واحد بل نظار كثيرة ^{لكن}
على الاول يعنى المثال وعلى الثاني يعنى المثال ذكر صاحب الكتاب في قوله تعسا الا
الستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا يستطيعون حيلة ان لا يستطيعوا
صفة للستضعفين او الرجال والنساء والولدان وانما جاز ذلك والجل كرات لان
الموصوف وان كان منه حرف التعريف فليس شئ بعينه وكذا في قوله تعسا كمثل المحار
يجل اسفارا وفي قوله غير المغضوب عليهم انه صفة للذين اغضبهم لانه لا توقيت فيه
لانه لم يقصد به معروف ومبني يعلم ان الوصول كالمعرفة بالام في هذا المعنى **قوله**
والعمر عطف على نفس الحقيقة ولا يخفى ان لا نسب والعام وجمع الافراد وقوله العمو
في المثال الاول لفظية هي الاستثناء بخلاف الاخيرين وفي المثال الثالث تنبيه على
ان العام في الانبات يكون عاما في النفي معنى ثمولا النفي ولا يلزم ان يكون لنفي الشمول في
المعنى انه لا يصلح احدهما النكرة وكذا الجمع مثل لا يجبا الظالمين بل صرح كلمة كل مثل لا
كل محال فخور فان معناه على عموم النفي وهذا ذهبوا في لا يدركه الابصار الى ان معناه
لا يدركه شئ من الابصار فان قيل من قواعدهم ان النفي اذا دخل على كلام فيه قيد توجه
الى القيد خاصة وافاد بثبوت اصل الفعل في المعنى لم يأنك القوم اجمعين في الشمول
والاجتماع ومعنى ماكلها يمتني المراء يدركه انه لا يدركه جميع المهمات بل البعض
ومعنى ما سرت راكبا نفي كون السير بصفة الركوب ومعنى ما ضربته تأديبا ان الضرب
لم يكن لغرض التأديب الى غير ذلك من القيود وقد بالغ الشيخ عبد القاهر في وجوب مخالطة
هذه القاعدة قلنا نعم الا انه ليس كل كلام مشتمل على نفي وقيد من قيل ما دخل النفي على
كلامه فيه قيد ليفيد نفي القيد بل ربما يكون من حقوق القيد كلاما فيه نفي فيفيد بنفسه
النفي وتحقيقه انه لو اعتبر القيد او لام نفي رجح النفي في القيد ولو اعتبر النفي ثم قيد
يرجع القيد الى النفي حتى اذا كان القيد هو العموم افاد عموم النفي والشمول على القيد
مثلا ما الله يريد ظلم العباد معناه لا يريد شيئا من الظلم لاحد من عباده ففي جانب الظلم

بغير الفهم والاهتمام او لا ثم ينبغي قبله عموم النفي اذ لو اعتبر النفي في سطر على المهم لم
يكن كذلك كما في قولهم الاي من لا يحسن الفاشحة حر قامضه الاساءة في حرف وكذا في
قوله ما ضربت اكراما معناه تركت الضرب اكراما وهذا ذهب المحققون الا انه معمول للنفي
لا للفعل وهذا معنى قولهم في مثل هذا المقام ان المذكور معمول للفعل مثبت يتقنه
حرف النفي مع فعله وفي جانب العباد يعتبر النفي في صفة العوم فيكون تعبير النفي
ولهذا البحث زيادة تفصيل او ردناه في خواش الكشاف وفي شرح مقاصد الكلام
في مثله **قوله** او كان المسند اليه حصة مهرودة او حصة منه عطف على
نفس الحقيقة والعوم تنبيهها على ان تعريف العهد هو القسم المقابل لتعريف الجنس كما هو في
جمهور النحاة لا من فروعه وشعبه كالعوم والاستغراق ونبه بالمثل الاول على ان المهور
لا يلزم ان يكون بالذكرة في كلام هذا المتكلم وعلى ان الحصة ما يكون بعضها من الحقيقة فردا
كانا فودين او اكثر وبالمثال الثاني على ان المهور قد يكون عاما مستغراقا كما يتوهم
من ظننا لهما انهما متماثلان وعلى ان اللام الداخل على الصفا لا يلزم ان يكون اسما
موصولا اليه وانما ذلك فيما قصده من معنى الحدوث واما في غير حرف تعريف والمسند
اليه مثلا هو الاسم المعروف به وكون التسمية جمع ساحرا لينا في العهد والاشارة الى كل واحد
بصفة المبالغة لان السامع منه فيصدق عليه وبلاشارة اليه بعلم انه متحد
كما يقال رجل كريم فاكرمنا الرجل يكون معناه ذلك الرجل الكريم وبالمثال الثالث
على ان هذه الاقسام للعرف باللام ليست في المسند اليه حاصه وان اردنا ما فيه
قوله وتقريرا ذكرنا كانا لا نسب ان يقولوا في فادة اللام الاستغراق او تعريف
الحقيقة لانه اورد في تحت تعريف المسند ان القول بتعريف الحقيقة وبلاستغراق
متكلم جملة ارجع الى تعريف العهد فالذي يختص به الفن هو تقديرها لا تقدير
العهد اللهم الا ان يقال المراد ما اشار اليه من التقسيم الى اليهود والى المنزل منزله
قوله واما الحالة التي تقتضي التعريف اي تعريف المسند اليه ولهذا رجع ضمير
احضاره اليه والى احضاره في موقع الحال من قولنا انه كان صفة له اي طريقه في حصول
الى الاحضار ومفض اليه واصلا في موقع مصدر موكدا لانتفاء الطريق اي عدم كون
الطريق الكلية او حال من طريق قولك غلام زيد كذا ان لم يكن عندك منه اي من الغلام

من الغلام شي من الاحوال المناسبة للتعريف سواه اي سوى انه غلام زيد او لم يكن عند
سامع منه شي سواه فعدم الطريق اما لام عائد الى المتكلم والى السامع وقوله او لم يكن
سواها اخصر عطف على طريق سواها اصلا اما اذا جعل اصلا محالا من طريق سواها فاعني
بين المعطوف عليه باعبار الصيدين واما اذا جعل مصدرا فالحصول التقابل بين
المعنى حيث افاد نفي طريق على صفة العوم من غير قيد بوصفه وتوصف **قوله**
هو اي هو ي والركب اسم جمع للركب اليما بين جمع عيان تخفيف عني مع توسط الالف
مصدر بعد ذاهب جنب مجنوب يستتبع وجها في جسي وتخضي بمكة متوثق متيد
محبوس فالاضافة اخصر طريق والمقام مقام اختصار وعدم ارتياح بسط
الكلام لكونه في الجس والخيب على الرجل ولا في عطف على نفي لم يكن عطف ظرفية على
ظرفية لا على مقدور لعدم الاحتياج ولا على طريق لعدم المعنى الى الحالة المتضمنة
للاضافة كما سئمتي لم يكن طريقا وكما سئمتي لان في اضافة المسند حصول مطاوعة
عدم الطريق المطلق وسوى الاختصار وهذا اولى وقوله مثل نصب على الحال من مط
او البديل من حصوله والاختصار الجريلا او صفة لمط وصمير تعني للاضافة وقوله او لا
يجرور معطوف على المقدر اعمالا افضل للتفضيل في الفاعل الطاعني تركه على التقدير
او الاول مبتدأ خبره تركه والجملة معطوف على صلة اللام في المقدر مثلا الى المعنى
كانه قال الذي غدرا والذى لا ولى تركه او على الموصول والصلة صفة للتفضيل
كمثل الممارجمل اسفا اذا بعد وصفه بالمعرفة ففي كل من الوجوه الثلاثة وجه بعد **قوله**
لجنة من الجهات من كراهة تقديم البعض على البعض لافضائه الى عداوة بينهم وحقد او اذ
حاطرة او كراهة نسبة الفعل الى صريح اسمائهم وناديه الى ملا المتكلم والسامع او كون
اسمائهم بما يكرم في السمع وينقل على اللسان او بما ينظره من التفصيل المقدر فوالك
بنوادم واهل العلم وصلاح العباد وفضلاء البلاد ويشبه ان يكون بنو مطر هذا
القبيل لان المراد بهم افراد القبيلة جميعا لا اولاد مطر معدودون بخلاف اولاد حنة
فان تركت تفضيلهم لا ولويته قصدا الى التشوية وعدم تقديم البعض المتبق عن الا
ولانه بنا اول الاثا التي تستعمل للتصريح باسمها **قوله** يوما للقاء اي الحرب و
ملاقات الاعدا متعلق بما في خبر المبتدأ من معنى التشبيه وفي غير متعلق بالظرف

اعني لها واسبل جمع شبل ولد الاسد فاعل الظرف لاعتماده على الموصوف ومبتدا خبره
الظرف **والجملة** صفة اسود والضمير الغيبة وخكان اسم موضع فيه اسود والاسد
اذا كان اسبل كان اسد مقالة ومدا فاعله **قوله** اولاد جفنه ريداهم ليرتفروا
بوتايهم ولم يتركوا سقر غرهم **قوله** قوي ترك الفصل كراهة التصريح باساي قتله
الاقارب وللايقع التجيل على جماعة معينة فينا كذا العداء اميم اي ايممه فخم و
بناء الفصل اعني قتلوا على هم فادة الاختصاص اي هم الذين يحقون باخي فلو حاولت
الانتصار منهم عاذ ذلك بالكناية نفسي لان غرا الرجل بعشيرته **قوله** قبلنا سجع
تركه المفضل لان الاخبار بسبع عن المفضلين المحدثين سجعاً يكون لغوا من الكلا
ولا في التصريح ببعض الاساي مثل نوكب وكلاي بعض الاستعجازا للمنا في المقام
الافتحار **قوله** او مثل ان يضمن اضافة المسند اليه اعتبار لطيفاً منسوبة الى الجاهل
كما في الاضافة باد في ملاسة فان حقيقة الاضافة اللامية الاختصاص الكامل الذي
يصح معه الاخبار بان المضا للمضا اليه فالاضافة باد في ملاسة يكون مجازاً حكماً مشعراً
بجعل تلك الملاسة بمنزلة الملاسة الكاملة الاضافية **قوله** كوكب الحرفاء هو المنه
اليه المضا الى الحرفاء وهي المرأة التي في غفها هوج وبها حافة كانت تضع وفيها طول
الضيف فاذا طلع سهيل وهو كوكب يقرب القطب الجنوبي يطالع عند ابتداء البرد وتنهت
وفرت الفطن في القربا استعداد في الشتاء فاضيف الكوكب اليها بمنزلة الملاسة البعيدة
اللطيفة السحر بالضم التمر سهيل رفع بدل من كوكب اعطف بيان اذا عرفت غفها فظننا
الذي يصير غولا ويؤلا اليه القرب جمع قريبة يعني قاربها وعنايرها وقوله اذا قال قد
كانا لانسب ان يقول قال الشاعر قال فيما سبق قال الله تعالى انت بدا الى لمت لان هذا البر
من امثلة اضافة المسند اليه بل اضافة ذال الاناء من اضافة المفعول وضافة الاناء
الى التكملة اضافة المضا اليه وهو وان كان في فوق المسند اليه فليس مسند اليه اصلاً
ففي الجملة جعل الشروب ذال اناء اي صاحبه ملاسته اياه بكونه فيه واضاف الاناء الى
الضيف ملاسة شربه منه وهو لما كك وقوله اذا قال انا لصف قد في اي حسي وكما
قال انا المضيف حلفا بانه حلفه والام في لتقني مفتوحة تكونها قبل دون التاكيد
المخوفة اي لتقنين وذات مفتوحة تعني واجعا ناكبه له وفيه اذا الطعام محتاج الى الظاهر

الطاعم لان كاله في ان يطعم **قوله** او مثل ان يضمن اضافة نوع تعظيم للمضا او المضا
اليه او غيرها باعتبار ما كبه او ملكه او صاحبه او غير ذلك او نوع تخفيف كذلك بحسب
ما يعطيه مدلول المضا او المضا اليه ومثال تخفيف المضا اليه ضارب زيد بالما **قوله**
او عرضا عطف على نوع تعظيم وذلك مثل المجريض على اكرامة واذلاله او الذم عليه كما تقول
صديقك او عدوك او اسيرك بالما او مثل اظهار المستر او المساءة كما تقول حسبي
او مرضي ومثل التكميل كما يقال سيئكم واميركم كذا ومثل التنبيه على السبب كما يقول
اهل الاسلام في الجنة واهل الكفر في النار ومثل زيادة الاستلزام كما في قول الشاعر
فيا طيب عين المرء في صحني اره على كفه من كرمه من شرابه **قوله** واما الحالة التي
تقتضي وصف المفعول اي تعقيب المسند اليه المفعول بالنتف وهو تابع ذكر كريد اعني
في متبوعه فالمراد بالوصف المعنى الصادر على ما يفسح عنه قوله بانه ويا كيد و تفسيره
على انه لو اراد بالوصف التابع المخصوص لا يلزم من كونه في مثل الجسم الطويل المرفوض العبق
كما شفا ان يكون كل واحد من الثلاثة كافياً في تمام الكشف والبيان والمراد بالطول زبد
الامتدادين او الامتداد المرفوض او لا وبالعرض انقصهما او المرفوض ثانياً وبالعرض ثالثاً
وليس الجسم عندهم الاماله هذه الابعاد الثلاثة وان جوز بعض المتكلمين ركبة من جوهرين
وهم لا يقولون بعرضه الابعاد الثلاثة حتى يحتاج تعريف الجسم الى التقسيم بالجواهر
وفي قوله الى فراغ اشعار بان الخبر هو الفراغ المحقق والمنقح لا السطح الباطن من الكا
قوله او قلنا المنقح اشارة الى ما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى هدى للمتقين
الذين يؤمنون بالغيب الآية انه اذا جعل الذين يؤمنون صفة للمتقين فانه يتم ان
يكون صفة كاشفة له وان يكون مادية وان يكون مختصة بمعنى الاولين على ان المراد
بالمقني فاعل الطاعة وتارك المعاصي الا ان على الاول يجعل اقامة الصلوة واتباع الزكوة
عبارة عن فعل جميع العبادات البدنية والمالية تعبيراً عنهما بما هو صليهما واسماهما
فربكون في ذلك ابناء الى اجتناب المعاصي بناء على ان الصلوة تعني غير الفحشاء والمنكر
الوصف المذكور بهذا الاعتبار شتما على ما هو معنى الانقاء من فعل الطاعة ورك
المعاصي والى الحاجة الى هذا المعنى اقامة الصلوة مدح للمتقين ومبني الثالث
على ان المراد بالمتقني تارك المنهيات فيكون فعل الصلوة والزكوة من الواجبات وصفه

مضيداً للتخصيص **الوضح قوله** بأسرها أي تمامها كأنه قيل مع أسرها وهو في الأصل
القد كسر القاف أي السبر الذي يشده الأسير وكذا معنى المنكرات عن غيرها وحقيقته
اجتناباً عما سواها وإنما يكون ذلك إذا لم يلحقها غيرها أو ما يكون متباعدًا عن غيرها
وهذا أول من تجاوز الألفاظ وتعد بنفسه ومعنى تجاوز عنه عفى وقبل معناه
عن غيرها إلى أولها وأخفها في اللفظ بهذا المعنى كلمة من **قوله** ومن القريب ما يقال
أن الأخر عبارة عن الجميع تسمية للشيء باسم غيره **قوله** وعن متعلق بحذف في موقع الحال
أي بحسب المنكرات مجتبياً عن جميعها **قوله** كأنه حددته بروي بالتشديد والتخفيف
من التحديد والحد والجملة في موقع الصفة بحذف العائدات في موقع التبيين والاختفاء
في أن المذكور ليس هذا المتعلق لما في إشماله على جميع الواجبات وعلى اجتناب المنكرات
من التكليفية **قوله** وهو الأيمان جعله فاعلاً للحسب وأصلها انفرج الك
عليه واقفارها إليه وجعل الضلوع والركون أصل العبادات المتعلقة بأعمال
البدن والأموال لأن ما سواها يتلوها ويتبعها بمنزلة الولد للام **قوله** ودون
الناس عطف على ذكرت أساساً **قوله** ونظيره أي نظيره قولك المتعلق الذي يؤمن
وبصلي وزكي في نزيل الوصف منزلة الكاشف لما أجرى عليه ذلك الوصف وان
لا يكون مسنداً إليه فافاً للمعنى في البيت رفع على أنه خبران في البيت السابق أي قوله أن
الذي جمع السماحة والحد والتواضع جمعاً أو نصب بتقدير أعني أو كونه معناه الذي
جمع خبراً وقوله بعد خمسة أساطير **قوله** فالتفتع الاستباحة من أمر لم يقدحوا
البدن **قوله** فالألمع واللمع هو الذي المتوقد وكان الرجل بحيث يكون مظلونته بمنزلة
المحسوس من هذا المعنى كاشف عنه أو هي تلك الاستباحة للحد البدن الغريب
وسمى ثباتاً لمورج بدعة **قوله** وما يواخي أي يخال ويأسي قولاً أو سراً جوفاً إذا سته
الشروعاً إذا سته الخير بمنزلة الكاشف للموع سواء جعل وصفه أو حالاً مثله
قوله قال في محراب عبادة في موقع الفاعل لفعل محذوف متعلق به عن أحد أو في موقع
مبتدأ خبر عن أحد **قوله** أو مدحاً له عطف على ميساله **قوله** زيادة تخصص لآثار الوصف
يشمل على تخصيص الأعمال بما في المعرفة **قوله** وكانا يعلو عطف على قوله كان الوصف
مساغفياً في جميع ما ذكر أن يكون ما يعلو الوصف وحصل به مطلوباً للتكميل لا ما أخر

لعرضه ليكون على وفق مقتضى الحال **قوله** ولما رعى بديان الوصف يجب أن يكون معلوم
المتحقق في نفسه ومعلوم المتحقق للوصف وأن الجملة الطلبية لا يجوز أن يقع وصفاً بجملة
الخبر فأن حقه أن لا يكون معلوم المتحقق للمبتدأ حتى إذا علم صار ذلك صفة وهذا ما
أن لا وصفاً قبل العلم بها أخباراً كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصافاً نعم يشترك الوصف
الخبر في أن يكون ثباتاً في أنفسهما ليضع ثبوتها للموصوف والمبتدأ وينفرد على
استماع كونه الجملة الانشائية سيما الطلبية وصفاً أو خبراً ونفرد الكلام على محاذة ما في
الكلام أن كل وصف فهو يميزه شيء عن شيء آخر لما علم من أنه يطلب به تمييز الموصوف عما ليس
سواء كانت صفة مخصصة أو غيرها وكل ما يميزه شيء عن شيء يجب أن يكون عند السامع
معلوم المتحقق لذلك الشيء الذي يميزه عن شيء آخر وكذا عند المتكلم بطريق الأولى لا يمنع
أن يميز شيئاً عن شيء بما لا يعلم بثبوت له فكل وصف يجب أن يكون معلوم المتحقق عندها الموصوف
الذي يميزه عن غيره ويكرمه أن كل وصف يجب أن يكون متحققاً للشيء والآلما مع وجوب
ذلك فضمه إلى قولنا لا متحقق لشيء يجب أن يكون متحققاً في نفسه ضرورياً وهذا معنى
أعمالنا بأن تحقق الشيء للشيء في فرع على تحققه في نفسه يمتنع أن كل وصف يجب أن يكون في نفسه
ثابتاً متحققاً إذ معنى الثبوت والتحقق واحد ولا يرد النقض بالأمور التي هي متناقضات واعتبار
لا وجود لها في الاعمال لأن معنى التحقيق والثبوت أعم عندهم من الوجود فلا يلزم من تحققه
نعم يتوجه أن الضرورية في الوصف التمييز والتحقق عند العقل وأما في نفسه وبحسب
الخارج على ما هو المدعى فلا يرى في قولهم المعنى المتعلق والمستعمل كذا وأيضاً أن ربه
بالوصف ما يصدق على الموصوف ويصح حمل عليه بالوفاة كالكريم في قولنا الرجل الكريم
كذا فهو بحسب الخارج نفس الموصوف ووجوده وتحققه نفس وجوده وتحققه لا يتغير
ولا يتأثر في أصالة وفرعية بل لا أسسه أصلاً فإن كان الموصوف متحققاً في نفسه فلا
تحققه والآلما وأن ربه ما هو وحد الاستغفار وما أخذ الوصف المحمول كالكريم مثلاً فلا يلزم
أن تحققه للموصوف يستلزم تحققه في نفسه فإن معناه صحة صدقه وحمله عليه بالاستغفار
وهذا لا يوجب ثبوت ما في قولنا ربه لا عني كذا مع أن العني عدم وهذا ما يقال أن استغفاراً مبتدأ
المحمول لا يوجب نفي الجملة هذا والآلما في قوله ولما رعى بديان واما موصولة والآلما
متعلق بممكن واستماع عطف على طلب وتخصيص تعريفه لما في الجملة تعريفه وصهره لشيء

بدلما يرى **قوله** وان حق اول عمل بان تحقق الشيء للشيء في نفسه لا يشبه
عليك ان حق كل ما يقصد بثبوته للغير سواء كان على طريق الاشياء الاخبار والاعلام بذلك
كالمخبر او على طريق الاخبار وهو معلوم كالموصف ان يكون ثابتا في نفسه وعندك
ايها المتكلم لما في نفسه فظ لان العاقل لا يقصد المحل واما عند المتكلم فلان ما يقصد بثبوته
لغيره نفس الامر كان ثابتا له عندك ضروري فيلزم كونه ثابتا عندك **وقولنا** في حقه كذا
في قوله الواجب فيه كذا وهو معنى الضرورة **وقولنا** يقصد بثبوته للغير في قوله قولنا
تلك ان جعله وصفا او خبرا فصدر القضية الحاصلة من ان كل ما يمكن ان يجعله وصفا
او خبرا يكون بالضرورة ثابتا في نفسه وعندك وينعكس بعكس النقيض **وقولنا** كل ما لا
ثابتا في نفسه وعندك لا يمكن ان يمتنع منك جعله وصفا او خبرا فان عكس النقيض
موان حصل نقيض المحكوم به محكوما عليه ونقيض المحكوم عليه محكوما به مع بقا الصدق
والكذب اعني لا يحجب والسلب محاله **فقولنا** كل ما علم في نفسه ينعكس الى قولنا كل ما ليس في نفسه
ليس في نفسه **وقولنا** لا شيء من الفاعل ينصب الى قولنا بعض ما ليس بنصب ليس بالفاعل ولا
يختص بوجه المنع على قولك كل ما يقصد بثبوته للغير يكون ثابتا في نفسه وان مرع تحقيق الشيء
لشيء على تحقيقه في نفسه لا يستلزم ذلك كالمخبر والحادثة المستفيدة من الحوادث **قوله**
في نفسه القهري عائد الى ما يقصد ومعناه في الواقع ومع قطع النظر عن الاعتقاد
وقوله وعندك عطف عليه ومعناه في اعتقاد المتكلم وليس عرض بجانب السامع لان الثبوت
عندنا بل في الوصف والخبر **وقوله** كذا في نفسه وعندك **وقوله** او يخفقا
عطف على ثابتا على قصد السويدي في التعبير اي سواء قلت ثابتا او متحققا فالعنى واحد
بالزاع وانما النزاع في ان الوجود هل ساو ذلك او اخر **قوله** وكذا خبرا اي ومثله
جعله وصفا يمتنع جعله خبرا كذا في موقع المصدر وخبر انفعول ان جعله المحل
وايضاً مصدر فعل محذوف في موقع الحال والاستثناء اي عدا الامتناع عودا **وقوله**
بكم مكن النقيض في موقع الخبر ليتبدل محذوف اي هذا ثابت بحكم ويجوز ان يتعلق بمتنوع
واما جعل كذا لاشارة الى في نفسه او متحققا في معنى متحققا عندك فتعسف
قوله وعسى زيد انما ثبت من لزوم كون الوصف ثابتا في نفسه وعند المتكلم **قوله**
يدعوا الى امرين وبما وزع عليها يقال حذف تصبغه اذا دعاه وصفه ذكره في الاما

واصله من جديد الصبح اي العصفرة عن الزلل والزلق والظفر اعني اذا استوضعت مقل
بصري ويحدث على حورا وناويل وعسى مستعمل استعمال عسى ان يخرج زيد وهو ظاهر
عسى زيد ان يخرج على طريق تنازع العالمين واعمال الاول والثاني ليكون اسم عسى
او ضمير عائد اليه والامر ان احدهما ابطال اراي مشايخ المعتزلة حيث يقولون ان الصفة غير
معلومة والامر انهما مشتركهما مع الذات في المعلومية فيدخل تحت هذا الذات اعني ما يعلم
ويخبر عنه وبولخص البصري ومتابعون يقولون كل واحد من الذات والصفة يعلم
ان الذات يعلم اصلا والصفة لا يعلم الا فرعاً فان قيل ما ثبت من لزوم المعلومية
انما هو في الصفة المحتوية لاما يقال الذات ويورد في المباحث الكلامية فلما كان قد
اراد ان الصفة القابلة للذات مما يقع ان يجعل صفة محتوية للذات لكونه متفقاً لما
بها وح يكون معلومة فالصحة القول بانها لا يكون معلومة البتة وبانها ان طلب اثبات
ما هو ثابت في نفسه كالوصف لشيء اخر كما لموضوع يستد ثبوت ذلك الشيء الاخر في
نفسه لاستحالة الثبوت الثابت لما لا ثبوت له في نفسه وهذا اظهر من استحالة ان يثبت
لثابت في نفسه ما لا ثبوت له في نفسه ولا حاجة الى ما عرفناه المصنوع من المقدما فضلاً
عن استنباضه ولا الى ما ذكر من التطويل والتفصيل وزيادة لفظ الاولى والاثبات
وكيف ان يقال ان تحقق الشيء وثبوته يستد تحقيق الشئيين وثبوتهما ثم انه
بحر فانه لا يترتب عليه شيء من مباحث **الباب قوله** في العمل ذكره بلفظ ثم لانه
مع ما سبق من لزوم كون الوصف والخبر ثابتا عند المتكلم فيقصد ما قصد من امتناع
كون الجملة الطلبية وصفا او خبرا واللام في العمل متعلق يعلم ونفي الكلام ان
مضمون الجملة الطلبية لا يكون ثابتا متحققا عند المتكلم بل هو في الجملة الطلبية
ان يجعل وصفا او خبرا **وقوله** الطلب سعي اي جده واجتهاده في تحصيل امر **وقوله**
كما سياتيك كل ذلك في قانون الطلب ليس في قانون الطلب من هذا المعنى سوى ان
الطلب يستد طلباً لا محاله ويستد فيما هو مطلوب ان لا يكون حاصلاً وقت
الطلب ان يمتنع طلب الحاصل ثم فيه ان المطلوب قد يلزم استحصوله وقد لا يلزم وقت
قد يطلب حصوله الدائم كما في الاستفهام وقد يطلب حصوله الخارج كما في عين
ولذا مثل يجوز هل ايت واضرب وانه قد يكون حصوله مستقراً او متغيراً

نصديق في غير ذلك من التفاصيل التي لا تدخل في هذا المقام وقوله مثله بدل
من مطلوبك وإنما حصل اليك بالطلب مع ان سائر اقسام الانشاء كذلك لما مر في صدر الكلام
من حصر الكلام في الخبر والطلب وعدم الاعتداد بباقي الانشاءات لانسباق الد
اليه من جهة ان مضى الانشاء غير ثابت واعلم ان القول بافتناع كونه خبرا مبتدئا
على نظره التسليم بان الخبر ثابت للبنداء فيكون ثابتا في نفسه والطلب ليس كذلك على
عمومه غير مسلم وإنما ذلك في القصص اعني الجملة الخبرية وليس معنى الخبر على الاطلاق
ما اثبت للسند بل اسند اليه وهو اعم كافي اسنادا للطلب في الفاعل والقول بالخبر
لا بد ان يحمل الصدق والكذب على ما استلزم من استلزام وقوع الانشاء من الطلب
وغيره ككثير في الكلام والناول بتقدير القول على ما ذكره المصنف وغيره مما لا ضرورة
اليه بل اياه الحق في كثير من المواضع سيما في باب المدح والذم فيحمل المخصوص
بتدء وفي الدعاء كقوله تعالى انتم لا مرجع اليكم وفي مثل ان زيد يمدح في القتال كقوله
الحال وما اشبه ذلك **قوله** ولذلك سمعنا قد شاع مثل قولنا ضحك زيد يا يقول
فهم من زعم ان يقول في مفعول سمع والتحقيق على انه حال او بدل او بيان بتأويل المصد
اي سمعت قول زيد فاما كذا او قوله كذا والظرف اعني في مثل سفلن سفلن واللام
لشأنه متعلقان يقول وفي لا يراد به حمل والضمير للذوق وهو اللسان المتخوط بالماء
وكذا ضمير رفته وهو باض بصري الى سواد والتمار بالفتح اللسان الرقيق وتسمير اللسان
زرقه والناظر عن القائل بالرائي وعن القول بالمشاهد لانه لما خاطب بهذا الخطاب
الرائي الحاضر فقط بالتشديد من الظروف المنبئة المستعملة لاستعارة الزمان كما في
وقوله وفي مثل اي سمعنا في مثل زيد اضربه مفعولها محمول على يقال واختلاف العبارة
اقنان ونسبه على جواز التقديرين اعني يقول ويقال لا انا لا في ان مصدر في الصفة
الصفة وفي الخبر المفعول وقوله ونفسر عطف على يقول اي سمعنا مفسرا لان التفسير
معنى القول ويجوز ان يكون عطفا على سمعنا اي ولذلك يفسر وقوله بيان مفعول
له لوصف وقوله هل يعرفونه في موقع البدل من قوله من فرعون وقوله من هو بدل
من مفعول يعرفونه والظرف اعني في فوط سفلن ما بنفسه من الاستفهامية من معنى
المفعول اي اي على اسرفه في فوط ظلمه واستكباره وشره اصراره على تجبره والسكينة

والسكينة الحديرة المعترضة في فم الفرس وشره السكينة مثل في فوط الابرار وقوله
الانقياد وقوعون علم ان تلك العارفة كسرى وقصر من ملل العجم والروم وفوط ظلم
وليد من المصعب من الفراغة وبجيرة استوفى عن معنى تجبر وظلم وقوله ما ظنكم من
او بدل من هل يعرفونه والمذهب على لفظ اسم الفاعل وضميره للعذاب وصبر مثله هو
خبر يكون لفرعون وقوله فاعرف عطف على قال والضمير به وصبر حاله لفرعون وذلك
اشارة الى فوط الصنوع وشره السكينة ثم القام من سوق كلامه يقتضي ان من فرعون يلفظ
الاستفهام في موقع الصفة للعذاب المذهب على طريقة مثل الحار جمل اسفارا والاسم
يسبني وانا لقوله قد يكرى الاظهر ان العذاب المذهب معلوم هو ليس في معنى التكرار
وان اريد قوله من فرعون بلفظ الاستفهام من غير ان يحمل صفة او حال بتقدير القول
واذا قصد من تصوير كمة العذاب **قوله** حتى خدمته في موقع المصدر والواو
من خدمته والاكلام جمع كرم بالكسر العلاء الذي كوز فيه النمر اول ظهورها يجوز ان
يريد بها عبارات كتابه وبالثمرات اللطائف المرغوبة المدرجة فيها وبالاطلاع عليها
معرفة كنهها وان يريد بالثمرات المحببة في الاكلام المتألفة الدقيقة واللطائف الخفية
في نفسها من غير ان يغير في الاكلام استعارة على حق ولقد صدق في هذا المثال لكن
الثاني في حق الخدمة وسبعين عليه شرحا هذا والله الموفق والمعين **قوله** وانا
الحالة التي يقتضي كمين اي يغيب السند اليه بل المعرف يتابع بغير امر المشيوع في النسبة
او التمول في اذ كان قصدا اليها المتكلم لا يظن بك السامع في حكمك الذي يوكد
المستداليه يجوز اي حكما بالجازاي هو اي هو لا بحيث يثنيه باد في تنبيهه او شيئا
اي ذوال الصورة بحيث يقتضي ابتداء تحصيل فاذا قلت عرف زيد احتمل ان يكون العا
بعض خواصه الذي عرفهم بمنزلة معرفته كما يقال كلما بلغ الوزير بلغ الامير او يكون
العاذ غرا واما حكمت على زيد بطرف السهو والنسيان فاذا قلت عرف زيد زيد لم
من السامع هذا الظن اي الوهم والاحتمال لا الاعتقاد الواجب على ما هو مصطلح
الاصول لظهور انه لا يحصل من عرف زيد مثل هذا الاعتقاد وكذا اذا قلت عرف
زيد نفسه او عينه فقد ازلت وهم كونك مخجوزا في الاسناد الى زيد ولا يخفى انه
لا يزال وهم السهو والنسيان ولما كان في هذا مع دفع وهم التجوز والسهو والنسيان

تقرر المسند اليه اي جعله مقرا محققا نائبا بحيث لا يظن به غيره او رد جملة منه
بين المعطوف والمعطوف عليه دالة على ان المقصود بتل هذا الكلام قد يكون محمدا بنو
المسند اليه من غير قصد الى دفع وهم الحور او السهو او النسيان لكن لا يظن اننا انا في موضع
من فصل اعتبار التقديم والتأخير مع الفصل بطلنا على هذا المعنى فالوجه ان يقال ان
قوله كما بطلت ليس متعلقا بقصد محمدا بنو التفسير بل بما قبله فقد ذكر في فصل اعتبار
التقديم والتأخير مع الفصل انك اذا قلت سميت انا في حاجتك لافادة وجود الشيء
في حاجتك فقلت من غير شائبة بخوزا وسهوا ونسيان صح بخلاف انما سميت فانه لا يكون
لذلك بل الالة على من زعم انفراد الغير بالسعي او مشاركته لكنه وبوكد على الاول بخولا
ولا غيري وعلى الثاني بخو وحدي وقد يقال المراد انه ربما كان المقصد محمدا بنو الحكم
اي بحقيقته وتقوينه على ما ذكر في الحالة القضية لتقديم المسند اليه من ان مثل انما
عرفت قد يكون محمدا بنو الحكم بسبب كبر الاسناد وكذا انك انت لا كدت وانه اقوى للحكم من
لا كدت انت لان انت لما كدت الحكم عليه بانه هو لا غير لا لما كدت الحكم وهذا الكلام جده
لوحوا التفسير على غير المسند اليه وجعلوا الاطلاع فيما ذكر في الاكديا انت ادخل
انا عرفت وانت لا كدت ليس من تأكيد المسند اليه في شيء وفي كلامه اطلع على ان تأكيد
المسند اليه بمقر عن غير الحكم وتقوينه **قوله** او خلا في التمول عطف على حور او
ما بينهما اعراض ووقهم التمول في مثل عرفت في الرجال صحيح اذ ربما نعلم ان القضية
للجنس او البعض او عموم الجميع المعرف باللام ظاهري لا منصوب قطعي واما في مثل عرفت
الرجال فيشكل لانه نص في مدلوله فالحق ان هذا التأكيد لمحمة بنو التمول
وتقوينه لا دفع ظر خلا في التمول اللهم الا ان يقال ان الفعل الصادر عن واحد
المضاجين قد ينسب اليها كما في قوله تعالى يخرج منها اللؤلؤ والمرجان واما بنو
من الملح الاجاج دون العذبا الغرافا لتأكيد بكتما دفع وهم مثل هذا وان كان عابدا
الى دفع وهم الحور فتدبر **قوله** ومنه اي من اراده لفظ كل فيما اذا كان المراد ان
خلا في التمول وان لم يكن من التأكيد انما في قوله كل كل عارف وكل انما حيوان فقام
الرجال عارفون والاماسي حيوانا بالنسبة الى كل عارف وانما حيوان ليرد عن
الايضاح بان كلمة كل منها للتأسيس وافادة التمول عن صله لا للتأكيد ودفع وهم عد

عدم التمول اذ لا تقول بدونها اصل لا يقال كلمة كل ههنا سور وانما الموضوع رجل
ولا يراد به فرد واحد والاما صح دخول كل عليه بل يراد به امور لها تعدد وكثير فيكون
كل تأكيد لذلك لا تأسيسا لانا نقول السور ما من كمية افراد الموضوع من الكمية
او البعضية ولا معنى لتأسيس التمول سوى بيان عموم الموضوع وافادته ولو افاد
الموضوع بدون كل التمول كان كل عارف كلمة لا ممله وكوز رجل المتقدمة وكثير
ظاهر الفساد بل غاية الاطلاق والاجمال وكونه لفرد واحد لا ينافي دخول كل عليه
ليفيد كلفه على انما منع كونه لفرد واحد لا يستلزم كونه للعموم والكثرة ليكون
كل تأكيد بل يجوز ان يكون مطلقا لا يعرض منه للوحدة والكثرة **قوله** وهذا اقرب
الى التحقيق اذ لو كان البعضية لما كانت القضية ممله بل خبرية ولهذا قال ابو علي في
الاشادات ان كان اللام يفيد العموم والسور البعضية فلا ممله في لغة العرب
قوله واما الحالة التي يصحى بانه اي تعقيب المستند بعطف اليها وقلبه وبها
يجري مجراه وبوذي مؤداه فيقنا ولعل لا يحلوا الهن اثنين اما هو الة واحد
وما من اية في الارض ولا طائر يطير بجناحيه وشبهه ان يكون عطف تفسيره على
اشارة الى هذا لكن لا يخفى انما يخصه من الاسم لا يتناول في الارض وطير واما قال
زيادة ايضا حاه لان المسند اليه لا يخرج عن ايضاح عطف اليها بفيد زيادته لا الايضاح
عن صله وقوله بما يخصه من الاسم اعم من العلم كما في قدم صديقك خاله وغير العلم
كما في قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ذكر صاحب الكشاف ان البيت الحرام
عطف بيان للكعبة فزيادة الايضاح يجوز ان يحصل مع اجتماع التابع والمتبع لكن
المصدر ذكر في علم النحو ان عطف اليها كوز اعرف البتة **قوله** وموسدا خبره من هذا
القبيل اي من قبيل اليها والتفسير وان لم يكن المتبع مسندا اليه فضلا عن ان يكون
معرفا ولا التابع عطف بيان صاعيا بل صفة وقوله شعع ان بيان كوز الالة من
هذا القبيل ونفريه ان الهن عناه اثنان من الجنس المستي بالالة واله معناه الوا
من ذلك فالاول حاصل المعنى الجنسية والعدد الخاص والثالث المعنى الجنسية والكون
وسوف الكلام الاول للمنى عن اتخاذ الاثنان من جنس الالة فانه ما مؤدبه البتة
وسوف الكلام الثاني لتحقيق ان الثابت هو الواحد من جنس الالة لا الجنس في الجملة **قوله**

لا يخرج عن انما يخصه من الاسم

الجنس بآيتين والله واحد وان كان هذا المعنى يفهم من نفس الموضوع بطريقا نصيب اما
في الجنس فط **واما في الله فلا** الواحدة مأخوذة من معنى الاسم مع التنوين والتذكير وان
يؤتى في الالتزام وبالجملة فانما وصفا بذلك لبيان ان صفة الغرض والاصل فيه هو
في الاول والواحد في الثاني وان كان في كليهما الجنسية ايضا فمدخل في العرصة وقد
يوصف اسم الجنس بما يدل على ان القصد به الى الجنسية دون الفردية كما في قوله تعالى
وما من امة في الارض ولا طائر يطير بجناحه وصف الذبابة والطائر بما هو من صفات
الجنس والمدلول المطابق للفظ لبيان ان القصد بهما الى الجنس فيفيد تأكيد التعميم
والاحاطة ودفع نزعة التخصيص **وهذا ما قاله صاحب الكشاف** ان معنى هذا الوصف زيادة
التعميم والاحاطة كانه قبل وما من امة فط في جميع الارضين السبع وما من طائر في جو
السماء من جميع ما يطير بجناحه الا امثالك محفوظه احوالها غير محل امرها هذه الآية
ينادي في السابقة فيكون الوصف فيها لبيان ان القصد الى احد مجموع اسم الجنس و
بما لهما في ان القصد منها الى الجنس وفي السابقة الى العدد والواحد فلقد قال
ومن هذا الباب من وجده ايضا الاول بيان ما هو الاصل في الغرض وهذا هو الاصل
الغرض ثم من الظاهر ان التابع في الاثنين صفة على ما صرح به جار الله وغيره لانا
على ان قد سبق الى الوهم وينسب الى جار الله واعطف بيان على ما ذكره بعض الحكماء اخذوا
بظاهر كلام المصنف وتساكب ان معنى قولهم المفت تابع يدل على معنى في متبوعه انه تابع ذكر
ليدل على معنى في متبوعه كاذكر ان الحاجة في تعريف المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل
انضاه ما ذكر لي على ذلك ليخرج عنه المبتدأ في مثل زيد ضربته وهذا التابع لم
يذكر لي على معنى في متبوعه بل المبتدأ وبفسر ما هو الغرض الاصل في المتنوع فيكون
تابعاً غير صفة بوضع متبوعه وهو معنى عطف اليت الصنف **والجواب** بعد تبصير كلام
ابن الحاجب ونقمة في جميع الحدود المخونة وسلمه عند المهور ان الاسم ان التابع
لم يذكر لي على معنى في متبوعه وكونه بعرص اليت والتفسير لا ينافي في هذا المعنى
والا لم يصدر الحد على شيء من الصنف اصل لانه لا محالة يكون للكشف واليت او
التخصيص والتوضيح واللدح والذم او التاكيد بل يجوز ان يكون قد ذكر لي على معنى في
متبوعه ويكون الغرض من هذه الآية هو هذا المعنى وهو في الآية الاولى بيان ان

انضاط التنفي والاثبات هو العدد والواحد وفي الآية الثانية بيان ان القصد الى
الجنس والى تفرعها وتبينتها على جنسها وعمومها وبالجملة فالصفة بتعريف المصنف
ما يذكر بعد الشيء من الدال على بعض احواله للتخصيص والتعظيم والتفخيم والتأكيد
وعطف اليت ما يذكر بعد الشيء من الدال عليه لا على بعض احواله بيان انه لكونه اعرف
ولا خفاء في ان الصادق في الاساس هذا الصفة لا عطف اليت **قوله** واما الحالة
التي تقتضي البديل عند اي تعقيب المسند بتابع يذكر بعد الشيء من غير وساطة
حرف عطف على نية استنباط التعليل به لما علق بالاول وفي اذ كان مراد المتكلم بكثرة
افادة انه نوى كبر الحكم لا هذا معنى استنباط التعليل وبهذا يظهر فائدة الجمع
بين الارادة والنية ثم كون العائنة راجعة الى الحكم لا ينافي في كون البديل من احوال الله
اليه بمعنى تعقيبه وحمله نابعا له في كثير من الامور على ان فائدة زيادة التفسير والتفخيم
راجعة الى المسند اليه على ما بينته وقوله وذكر منصوص يعطوف على ما لا يحجزه
على كبر رواية ودراسة والنوطة التمهيد والبسط منوطي الشيء بوطي صار
وطئا وفي العبارة اشار الى ان المقصود بالنسبة والمسند اليه بالحقفة
هو البديل دون المبدل واللام في زيادة متعلق بذكر المسند اليه **واما** قال زيادة
التفسير لانه مع ما بينه من التكرير والتوضيح مقصود بالنسبة والمراد بغير المسند
اي تحقيقه وتبينته وانه ذلك المذكور وذلك لما في التنبيه والتكرير من التبيين
والتفخيم **واما** التوضيح في بدلا البعض والاشتمال لفظ لا يضاحه ان المسند حقيقة
هو ذلك البعض والملتبس **واما** في بدلا الكل فلانه ربما يكون اوضح وان لم يكن فبالاشتمال
يكون مزيدا يوضح الاحالة واراد بالانواع الثلاثة بدلا الكل والبعض والاشتمال
واورد الامثلة على عكس هذا الترتيب لانه لا يدخل في العائنة والاطهر في تحقق
القصد هو الخارج الملاصق ثم البعض وانما امر بالتأمل لينضح ان الرابع وهو بدلا
الكل بغير اعراض افادة خواص من اكيب البلقاء لانه يكون في كلام يصدر عن المتكلم
لا عن روية وفظانة **قوله** واما الحالة التي تقتضي العطف اي على المسند اليه
وفدفعه في علم الحيوان الواو والغاء وشم وحتى يشترك في افادة الجمع في ان مثل
قام وقدر زيد او حكم مثل جاء زيد وعمروا وفي الوجود مثل جاء زيد وذهبي وعمرو

اذ الكلام بدون المعطف يحتمل الرجوع وجعل الاول في حكم المسكوت عنه الا اذا الواو المطلق
الجمع من غير دلالة على زيادة معنى بخلاف الثلاثة الباقية فان الواو للتفريق وتتم للتراخي
وحق لم يفسد فيه تدريج ومعناه الترتيب بحسب الذهن وفي اعتبار المسكوت بان يجعل المعطف
هو الادنى والاعلى والا قدم او اخذ ذلك لا يحجب الوجود اذ ربما يكون المعطوف متبعا
كافي مات كل اب له حتى ام او مختلطان غير سوي وانما في غاية في القوة والشرف مثل
ما قال الناس حتى لا نبيا او في الصفة والنقص مثل قدم الحاج حتى المشاة فلهذا جعل
المعطف على المسند اليه بالواو لتفصيل المسند اليه او لامد سوى ذلك وقيد بالاختصاص
اذ بدونه قد يحصل تفصيل المسند اليه بمعطف الجلالة مثل جاء زيد وجاء عمرو وبالثلاث فهو
الباقية لتفصيل المسند اليه لانها على ان لا تسمية المسند للمعطوف بعد ما يستند للمعطوف
عليه بحسب الزمان والرتبة على ما ذكرنا حتى ان قولنا جاء زيد فهو وكأنه كلام مع من عرف
الحاجي كما وانما احتاج الى البشارة في مال يجيشهما انهما معا او على التقاب والزاخى وقد تقرر
عندهم ان الكلام اذا استعمل على قيد كان نصبا لما تقرر هو ذلك القيد فلذا لم يجعل مثل ذلك
من تفصيل المسند والمسد اليه جميعا وقيد بتفصيل المسند اليه بالاختصاص اذ بدونه قد
يحصل من غير عطف على المسند مثل جاء زيد وجاء عمرو بعد متعاقبا او متزاخيا وقد نهت
فيها معنى انه لو لم يقيد في الصورتين كان مستقيما الا انهم مع القيد اقاموا واحدا
غير لا شبهة وغير المعطوف عليه في حق حيث قال او جاء القوم حتى ماله لانه يجب ان يكون
المعطوف عليه ذا الجزاء يكون المعطوف افضلا او ادونها **قوله** ولا بد في حق من التدريج
بان يتكامل المعطوف عليه شيئا فشيئا حتى ينتهي الى المعطوف وبذلك في صورة عطف
الجملة فان صار المسند عطف على ارضي في الحال اى رضى ورفاق ووجه انباءه عن التدريج طبعه
دلى على ارتقاء درجته في الشرف شيئا فشيئا الى ان صار الجلس من اتباعه بعد ما كان هو واحدا من
اتباع الجلس ثم خبر بانه سيزيد ارتقاء لونا بعد بقاء فقال ولو عشت حتى مات احد
بعد دفاق شر ليس من شأني **قوله** او كان المراد رد السامع حوز في ان يستعمل قصر
القلب لاجل زيد لا عمرو فان اعتقد محي عمود وزيد وفي قصر الافراد بان اعتقد بحسبهما
جميعا وفيه كلام ساء ولم يحوز في كى سوى الاستعمال في قصر القلب حتى لا يجوز ما جاء به
زيد كى عمرو والامر اعتقد ان زيدا جاء به دون عمرو واذ لو اعتقد انهما جاء به فكفت ما

ما جاء في زيد كان الواجب ان يقول بل عمرو لانه لا يناف ما نفي عن الاول ولا معنى للاستدراك
وبالجملة لم يوجد استعمال لكن في هذا المقام انه اورد كلمة لكن منها في معنى القصر ولم
ذكرها في بحث القصر وفي امثلة طريقا المعطف ولم يذكر كلمة بل منها في معنى القصر اعني
رد السامع عن الخطاء الى الصواب وذكرها في امثلة طريقا المعطف افراد او قبلها ثم
لا يخفى ان قصر الحكم غير محموله الى اخرى مثل ما جاء في زيد بل عمرو وانما يستقيم على راي المبدء
وهو ان المعنى بل ما جاء في عمرو ولا على راي الجمهور وهو ان المعنى بل ما جاء في عمرو واذ لا صرف
للاشياء عن شيء ولا للتشبيه لشيء فان قيل المحققون على ان معنى الاضرب بل هو الاضرب
عن المعطوف عليه وجعله في حكم المسكوت عنه من غير حكم عليه بنى او اثبات وعبارة المشعر
بان الحكم مصروف عنه غير ثابت له حتى ان معنى جاء زيد بل عمرو وان زيدا لم يجي وانما
اليه انما وقع غلطا لكن شاع استعماله في كلام الفصحاء لانه وضع بل لذارك مثل هذا الغلط
بخلاف بد لا غلطا قلنا انما يلزم ذلك لو اراد بالحكم وقوع النسبة مثلا واما اذا اراد
ابقاع النسبة فلا ادفعناه الى ركس الحكم عليه وحكم على اخرى في اضافة الحكم الى
الكاف حيث قال صرف حكم دون الحكم رفر الى هذا فلينبه **قوله** او كان المراد
فيه اى في المسند اليه المسند المذكور انه المتبوع او التابع بمعنى يكون المقصود الدلالة على
ان المسكوت شاك فيه او يكون المقصود جعل السامع ساكنا فيه لغرض يعلق بذلك وان كان
اصل وضع الكلام للاختصاص ولا يخفى ان كل من المتألفين اعني او واما صالح لكل من المشك
والمتشكك واما ان حرف العطف هو اما وحدها والواو بمعطفا ما على اما او مجموع اما
والواو وفيه تردد **قوله** على قول الجمهور على ان اى حرف تفسير وما بعد عطفيا
لما قبله والمصنف قد بانه حرف عطف لا انما يارب المعطوف للمعطوف عليه في سائر القرون
وتفسير المرفوع المنصل باى من غير تأكيد وتفسير المضمحل المحرور من غير اعادة الجارة في كلام
العلماء وانه يحدهما في كلام البلغاء من العرب والعجماء ورتما يرجح مذهب الجمهور واما
لم ينعرض لام العاطفة منصلة ومنقطعة لكونها حارجة عن قانون الجوز **قوله** وفي
العطف بشيء الى ما سبق في باب الفصل والوصل من المباحث الغامضة والشرائط المحصورة
وخص الواو لان في موضع العطف في الجملة عن غير موضعه في الواو سيما اذا لم يكن الجملة
محل من الاغراب عس جدا وهو منشأ غرض معرفة الفصل والوصل بحيث قصر بعضهم

البلاغة عليهما وكله لاسيما الاستثناء بمعنى اخرج ما بعدها عما قبلها في الحكم فيه بطريق
الاول وحقيقها ان لا ينفى الجنس وسمى بمعنى مثل اسم لا وما بعد قد يخص على ان يكون
اي مثل العطف بالواو وقد رفع على انها خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة ما اي
لا مثل شيء هو العطف بالواو وروي الوجهان في قول امرئ القيس ولا سيما يوم يرد
جليل وقد ينصب على التمييز وكثيرا ما يحذف عنها كلمة لا فيقال اكروا القوم سيما
وقد يقع بعدها الجملة الحالية مثل احب الصبح سيما وهو ملج والعامل ما في كلمة ما من
معنى الفصل اي لا مثل المجته في هذه الحالة **قوله** واما الحالة التي تنفصل الفصل
اي تنقيب السند اليه المرفوعة مرفوعة منفصل مطابقة لشيء الضمير الفصل
ففي ان كان مراد المنكلم تخصيصه اي تخصيص المنكلم بالسند اليه اي قصر السند
على السند اليه لان معنى قولك زيد هو المنطق اذ لا تطلق مقصود عليه لا يتجاوز
الغير فالبا، داخله في المقصود عليه وهذه عبارة غريبة والعربي هو ان يدخل البا، في
المقصود فيقال تخصيصه للسند اليه بالسند اي جملة من ينزل يصح سندا اليه منقرا
بذلك كما يقال خصصت فلانا بالذكر اي ذكرته دون غيره والله يختص برحمته من يشاء اي
يجعله منزها بالرحمة لا يرحم سواه وفي الكتاب ان معنى اياك بقيد تختصك بالعبادة لا بقيد
غيرك وكثيرا ما يفسر الفصل للسند على السند اليه دون العكس ما شهد به النقل
الاستعمال وافادته التاكيد وكثيرا ما يستعمل خبر الانفعال في ذلك واشتراط كون
الخبر معروفا باللام او اسم تفضيل فاعل او غير او فعلا متعارفا فلذا مثل اربعة
امثلة واحتمال كونه مبتدأ وما بعد خبره فامر في اكثر المواضع وانما سمع للفصل
في مثل كان زيد هو القائم وافضل عن عمرو واستدلوا في موضع الالتباس على كونه فصلا
بافادته معنى القصر فيمنزل يحمل بناء الفصل على السند سيما الضمير مثل موم مفيدا
القصر والافادته في الخبر المرفوع باللام انما يفيد تأكيد التخصيص اذ التخصيص حاصل
بدونه سواء كان قصر السند على السند اليه مثل زيد هو القائم والله هو الرزاق او
بالعكس مثل الكرم هو التقوى والحسب هو المال اي لا كرم الا التقوى ولا حسب الا
المال ذكر في الفائق لانتساب الدهر فان الدهر هو الله ان الجالب للحوادث هو الله لا غير
ومعنى ان الله هو الدهر انه هو الجالب للحوادث لا غير الجالب وهذا خلاف ذكر المصنفين

من ان المنطق زيد وزيدا المنطق كلاما يفيد حصر المطلق على زيد وسبحي في هذا زيادة
كلام في باب تعريف السند **قوله** ففي ان كان المقام اي الموضع الذي يفهم فيه الكلام و
يذكر لافراد اي حصل السند اليه فردا من جهة الشخصية بان يراد به شخص او اشخاص
مدلول اللفظ او من جهة النوعية بان يراد نوعا من انواعه يشمل على اشخاص ففوله شخصا
او نوعا في موقع التمييز ويحمل الحال من المفعول المحذوف للافراد والضمير بقوله تعالى
والله خالق كل امة من ماء واحدة لمقام الافراد لظهور ان المنكر ليس بسند اليه والناويل
بانتهاء معنى كدابة خلقها الله تعالى من ماء او بان المصا اليه في معنى المنكر عليه لا يحمل
سندا اليه اصطلاحا ولا بلام تميز المص حيث اورد البيت في الماء و اراد ان معنا
من نوع من الماء مختص بتلك الدابة اي بذلك النوع من الدابة او من ماء مخصوص اي
متاركة لنفسه عن سائر المياه وهي النطفة ففران تكبر ما في النوعية بطريقين طريق
النوعية بحسب الاضافة الى نوع الدابة من غير الاحتطة كونه نطفة وطريق كونه بحسب
ذاته واعتبار كونه نطفة من غير الاحتطة الاضافة ولم يذهب الى الافراد التخصيص لاعتقاده
ملازمة لقوله فهم من بني على بطنه الية نفسيا لا لانواع وجمهور الناظرين على ان الية
اشارة الى الافراد الشخصية اي من ماء مخصوص هي النطفة المعينة التي منها خلق تلك الدابة
والغرض ان تكبر ما يحتمل النوعية والشخصية على ما صرح به صاحب البصاح وبنينا
الذي من منه الى حال دابة حكم المناسبة لكن لا يخفى قصور دلالة العبارة على هذا وانه
ليس باعتبار النطفة كغيره دخل في معنى الشخصية وانما ما يحسن براد المحتمل بعد ان
يمثل للنوعية كما مثل الشخصية **قوله** حقيقة في موقع التمييز اي لا يعرف منه بحسب
الحقيقة وفي نفس الامر من الغرض جعله مفعولا به اي لا يعرف منه مفهوم من المهور
ومعنى من المهور الا ذلك القدر وقوله متفاد باحالة من الفاعل المحاط به في قلب وكذا
قوله كانك حالنا وبل وصف افضل ما خور من مضمون الكلام اي شبهت انت بمن لا تعرف
منه هو ولا اصحابه اتملك الصورة الانسانية اما عدم معرفتك في التكثير واما
اصحابك فلتنصيح هل لكم لانه في معنى هل ادلكم وكذا قوله ولعله حالنا بالناويل
وهذا المثال ايضا للتجاهل لا لتكثير السند اليه وكذا الآية وقوله كانك يكونوا يابا
لكون الية واردة على سوا المعلوم ساق غير وكل مرقق في موقع المصدر اي كل مرقق

وهو تفرق الاجزاء وتقطيعها الشرطية اعني اذا مررتهم متعلقة بينكم بمعنى نبيكم
بضمي هذا الكلام او على تقدير القول اي فاما هذا المقال وانكم لم تخلقوا جوا
اذا ترك الفاء كونه في معنى محدد خلقكم عدلا الى الاستمعة للدلالة على الحق اليه
قوله والي سحرها اي مالك سحر البلاغة والمنصرف في امرها وشاها الى صور
قوله اي سحرها هو موضوع يدركه مورقا حال من كان اوراق الشجر
صادرة اوراق وفي لفظ كات دلالة على انها كانت لا تعرف عدم جرح الشجر على ان يترك
ولفظ ما كورقا انما يحيا بنظر قوله والاستخبار عطف على لفظ كات ومما
الاستفهام وطلب الجواب وذكر علام الغيوب حسن الموقع في هذا المقام يعني انه علام
الغيب فاستخاره يكون سؤالا للعلوم سابق غيره وينضم كنه سرته من كنه البلاغة وقوله
منضمنا حال من قول علام الغيوب ومن فعله اعني فعل عيسى امرا الاستخبار وهو الا
وكذا انما يجوز ان يكون هو حال من ضمير متضمنا فيكون من الاحوال المتداخلة التي
التقصير ورحاوة العقد ضعفا لا اعتقاد وفي الاساس يعي عليه مفواه اذا شاهده بها
وان توقع مفعول اعيان وان فسدوا فاعل يتوقع وان تولوا شرط معترض بينهما جوابه
مضمون ان يتوقع الاضداد وهو اشارة الى ان حتى ان يوشم الآية اصرتم متولوا امور
الناس وولاية عليهم وامراء مسلطين لان اعرضتم عن الدين وتناصرا لمفعول
لفسدها ومطعموا ومعناه الشناخ والضئفة والهاك شدة الحر حتى كان يتوقع
نفسه في الهلاك وقوله لم يجمع متعلق بنا عبا يقال هم به اي اطعمه وعلى متعلق به
اي شتم عليهم بوقع الاضداد وتقطيع الارحام من افعالهم ليطعمهم التامل في هذا النوع
على ما يشر هذا المتوقع من هذا القول وهو اولئك الذين لعنهم الله فاصمهم واعسى
ابصارهم فان كان امر متعبا محذوف المفعول على ما يكثر في عبارة المصنف فاصوله
من بيانها وان كان لا راعى هو المشهور من ان الشجر صادرة من بيان لما يتضمنه الفعل
من التمر وقوله لئلا تلسوا متعلق بهم وقبل التامل هو المبتدئ في نسخة المصنف ووجد
المر مفعول تلسوا وان لا ينقلب عطف على لئلا تلسوا وانما الباق جمع حلالا لغزوه
باطن الحصن وليس جلد المر وانقلب بالماضي كذا بيان عن شدة الغبط والغضب وضمير
له لى ولفظه اذا في مثل من اذا عرضهم وما اذا كان كذا شاعبة في الاستعمال زائدة في المعنى

في المعنى واذا التشتت زيادة اذا فالوجه ان يحل على حذف الجواب والشرطية صلة الموصوف
اي لئلا تاعرض لئلا تلسوا وحدها وسكنوا واطمانوا ونحو ذلك وعلى سبيل النصحة
بعرضي عرض على طرف النصيحة والارشاد الى الحق لا على سبيل العدول الى الابلغ
الاريد في الاعضا والاهاب ومن جعله في موقع الجراء اي اذا عرض كان على سبيل
النصيحة لم يلاحظ جانب المعنى **قوله** واما لانه لا يطرق عطف على اما لانك لا تعرف
وهو ما في الاعتبارات الدالة على كون المقام غير صالح للتعريف وقبه اشارة الى ان
عدم الداعي الى التعريف كاف في اقتضاء التنكير لان التعريف امر زائد وهذا القدر
اشارة الى ما وقع به التعبير بطريق التنكير وانما كان في تعيين المسند اليه ما
يمنع التكلم مثل باقي الانكار ان تستاكبة او تقويض تعيينه الى شهادة العقل وكرامة
التكلم والمخاطبة سماع ما يدل عليه التعيين ورايها ان المسند اليه واصل في شانه
من حيث الارتفاع والاعطاط الى حد توهم ذلك الحد ان المسند اليه لا يمكن ان يعرف
جميع ذلك الذي كرم من اعتبار الامرية الواقعة نقض لا لعدم صلوح المقام للتعريف
بما بين احدهما المسند اليه فيه مبتدأ والاخر فاعل ثم حكم بان قول العرب بمرأته انا
من الاعتبار الاخير وهو انه واصل من حيث الارتفاع والاعطاط الى حد لا يمكن ان يعرف
لان المراد شتر عظيم عال رفيع في هذا الكمال حمل الكلبة على الجرب وسسمع في تحت قدم المسند
فيما اذا كان المسند اليه مبتدأ مكررة والخبر فعلة فواء مثل كونه اليه تخصص للضمير
اي حمل جاء في امره او الفراء اي لاجله وانه يفدر في الاصل مؤخر على انه بدل من الضمير
على طريقة استروا النجوى الذين ظلموا الا اذا لم يساعدا المعنى كما في شتر انا اب فاته
بحمل على التقطيم اي شتر عظيم اخر انا اب لاحقر **قوله** وكذا قولك يعني انه ايضا من الاعتراف
الاخير وكون التسم والتع وبنا المرة بما يفيد التحقير لا بنا في ان يكون التنكير ايضا لذلك
فيستفاد خلاف التقطيم من المادة والصورة والعارض كما يستفاد التقطيم منها جميعا
في قوله تعالى او كصيب من السماء على ما ذكره صاحب النجاشي فاعرض ايضا بان خلاف
التقطيم مستفاد من بناء المرة ومن غير الكلمة ليس بشيء **قوله** ومنه اي من الاعتبار
الاخير تنكير المصدر في مثل ان نظن الاظنا اي لا نظن الساعة الاظنا ضعفا مستحقرا
ملحقا بالعدم فيقع الاستثناء المخرج ويظهر كونه بعضا من المستثنى منه الاعم بالحدوث

الاعلان شأن من الظن الا هذا النوع ويندفع الاشكال المورد على مثل ما ضربت الا ضربا
بأن العقل لا يجتمل غير المصدر فالمقدور لا يكون اعم من المستثنى ولا يحتاج الى التعلل في
الجواب بأن المعنى ان نحن لا ننظر ظنا وما انا الا ضرب من ضربا على ان المقصود في العقل و
بأنه ينبغي في العقل اعتبارات واحتمالات محاربة بحيث يكون حقيقة المصدر
واحدا منها كانه قبل ما فصلت لا الضرب لاسرار انواع المكارة والابدات كالشتم
ونحوه وما يدرك الا لا دراك الغنى لا ما فوقه من الادراكات **قوله** له حاجب
اي ما منع عظيم في كلامه منعه ويجعله موصوفا بذكره وليس له عن طالع العطاء مانع
حقير فضلا عن العظيم **قوله** حاجب الاول رفع حاجب على الحكاية وجر الاول كونه
وصفا لما هو مضى اليه معرفة لان المراد من اللفظة واذا تحققت فهو علم لان كل لفظ
وضع لمعنى ثما كان او فعلا او حرفا فقد صار ذلك اللفظ اسما على النفس في كل اللفظ
وكذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعل باض ومن الواقعة من الدار من جرد وقد
سبطنا الكلام في هذا في حواشي الكتاب وفوايد شرح مختصر الاصول وقد روي صاحب
الاول رفع الاول ونظر الى الاعراب التي لا اري له وجه صحة **قوله** بفضيلته لانه
متعد في مفعولين في الاساس قضيه الدين وفي قولنا ايضا اشارة الى ان ضميره
انظر للاعتبار الا خبر دون مجرد التخيير ولا يقطع على ان ينظر فيستغنى عن تكرره
ولفظه ايضا اشارة على اشماله على كل قسمي الاعتدال الا خبرا على الارتفاع والاع
جبا **قوله** وقال في حجة منطوية على الاسمية التي هي منه ان ينظر وقولنا في السبط
منه وفي الكتاب ان تنكر غشاوة للنوعية اي على ابصارهم نوع من الاعطية غير متعار
النام وهو عطاء النعماني عن ابائ الله والتعرف من القصد الى النوعية والاعظيم
او المخير وان احدهما مقابل الاخر لا يستلزم به وان كان كل من العظيم والمخير نوعا وكم
بين قولك على ابصارهم نوع من الاعطية وعطاء عظيم او حقير وان كان نوعيه باعنا
عظه **قوله** في هذا الخبر يشير الى ان اللام في القصاص لم يعرف الجنى دون العمد وتكر
حيث يجمل العظيم والنوعية وضمير منعه للقصاص وضمير عليه لما كانوا واللام
في مكان متعلق بالاداع وقوله وما رعبا ان الحياة الحاصلة بالاداع ايضا عظيمة
ومفعول رعا ايضا محذوف الى العازم على القتل وجوابا اذا قوله كيف يسلم والمرغ

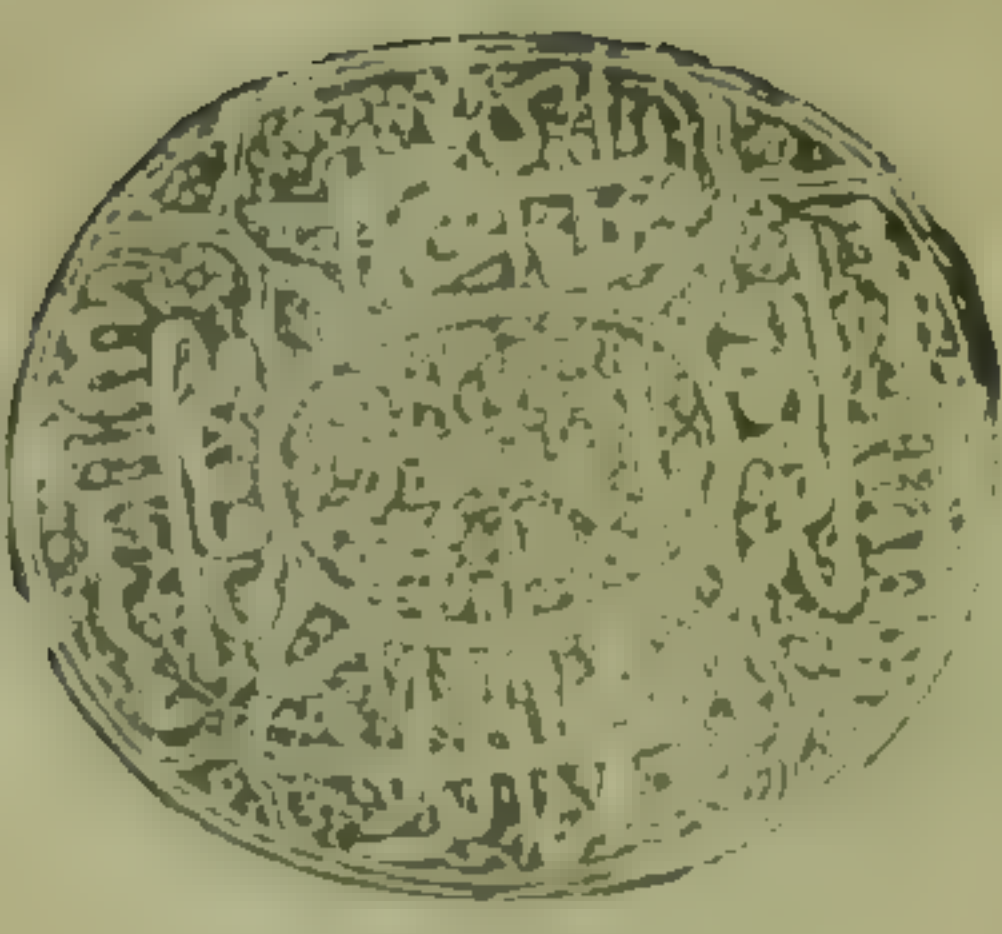
والمرنوع في اورثه لذكر الاقصاص والنصوب لزم بالقتل وان ربيع ثا في المفعولين و
صاحبه وهو لزم بالقتل وقوله فيستب عطف على يسلم وفاعله ضمير يعود الى توكيد
الاقصاص **قوله** ولعنى اي ولغرض طلب التقظيم والتهويل اي جعل الشيء مخوفا وهو
بنزلة التفسير للتقظيم المعبر عنها وقوله دون ان يقول ظرف في موقع الحال اي قال ذلك
تجاوز القول بحسب الله وقوله وبخلاف ذلك اي التقظيم والتهويل وهو التخيير كذا
به التقليل حيث فسره بقدر يسير من رضوانه ولذا اضطر خلق التهويل في عذاب
الرحمن تبخيان منه اي قدر يسير وهو في الاصل ما سفد الروح في اصول الشجر من البر
ونحوه في ههنا اعترض صاحب الايضاح بان الاستكثار لا يفرق بين التقظيم والتكثير
ولابن التقليل والتخفيف مع ظهور الفرق وهو ان التقظيم يكون باعتبار الوصف
والكيفية وبقياسه التخفيف والتكثير يكون باعتبار العدد والكمية وبقياسه التقليل
وقد خلط في كذبت رسل بين ما يشعر بالتكثير وما يشعر بالتقظيم فان قوله ذو وعكك
يشعر بالتكثير والتبا بالتقظيم **قوله** المعنى رسل جملة واقعة خبر المبتدأ الذي هو قوله
وان كذبوك على ما في نسخة المص والعاذ محذوف اي معناه وقد يرجح التقليل في عذاب
من الرحمن على التهويل بانه انسب بلفظ المص ويحمله من الرحمن وبما لا اعتقاد الولد بال
الى الوالد فانه من كلام ابيهم في خطابه وبما يات استعمال المس في العذاب العظيم
والعذاب من الخليم الرحيم يكون اشد واعظم لانه لا يقدر عليه الا عند كمال الاستحقاق
وشدة العذاب المص على الكفر وان يمتد لها النبي الخليل للرب الخليل قوله وما
ذلك اي من جملة التقظيم او من مقتضيات التكثير والاول انسب بسوق الكلام والثاني
به عادة الكتاب **قوله** متى كان ذكر اهم اي من ذكر المسند فان حجة هذا يقتضي تقدير
حتى صار بمنزلة المثال اهم بقدرون الذي شأنه اهم وهم شأنه اعنى وان المهم المقدم
ولم يخج الى ان يقال المقدمون الذي تقديره اهم بل كان في ذلك لغوا من الكلام **قوله** ثم ان
كعبهم هم ثمان الا ان ما ذكر الشيخ عيدا القاهر بالرحم اعمد وفي التقديم شيئا يخرج
مخرج الاصل عن العناية والاهتمام لكن ينبغي ان يفهم وجه العناية بشي وبغيره فانه معنى
وقد ظن كثير من الناس انه كفى ان يقال قدم للعناية من غير ان يذكر من اين كان تلك العناية
وتم كان اهم هذا كلامه ولذا عطف هذا الكلام على قوله ثم الذي هو الترتيب **قوله** اما

موقع البدل لا تاصله اى اصل المستد اليه الا بقربانه والارجح بحاله هو التقديم
لانا الحكم عليه في الغالبات والمحكوم به صفة والذات مقدم على الصفة فناسب
ان يراعى ذلك في الوجود اللفظي فاذا انقضى العدول عن هذا الأصل مقتضى ذلك كما في
الفاعل حيث اخر عن الفعل لكونه عاملا فيه ومربية الفاعل قبل مرتبة المفعول وكان في
الابتداء الذي يضمن خبر الاستفهام مثل ان يزيد وكيف **وقوله** وينسجم كلاما
في هذا المعنى اى في كون اصل الكلام في الشيء هو التقديم مع عدم المنقضي للعدول
وذلك ما ذكر في الحالة المنقضية للنوع الثالث من ان ذلك كالمبتداء المرفوع وكالمفعول
في اخر الكلام **وقوله** واما لانه اى المستد اليه متضمن للاستفهام كان ينبغي ان يذكر
هذا في قانون الخبر كما يذكر او في بحث العطف لانه اوردته لكونه بصدد تفصيل
الاعتبارات المختلفة التي تنقضي كون ذكر المستد اليه اهم سواء كان في الخبر ام غيره
ولو سلم فيكون استطرادا وسع في القانون الشاخص قال في اخر باب الاستفهام
ان الاستفهام طلب للطلب كما يملك ويعينك شانه وكذا الشيء منها جهة مستدعية
لتقديمه في الكلام فلا يجعل في قوله كمالنا الاستفهام صدر الكلام **وقوله** كقولك
هو زيد منطلق مثال الضمير الثاني واما ضمير الفصحة فتشبه في معنى ذلك ان
هذا الضمير وان كان عاندا الحكم متعلقا بالذي يمكن ان يعتبر امر او شانا فيذكر
الضمير او قصده فثبت ان الاستعمال وقع على انه انما نوت اذا كان في الجملة الواحدة
خبر عنه مونت غير فصلة فلا يقال هو زيد قائم ولا هي ابصر **وقوله** وعن قريب
اى بعد قريب كما في قوله تعالى لتكبرن طبعا عن طبق تعرفا في التزام تقديمه اشار
الى ما ذكر في بحث اخراج المستد لاعلى مقتضى الظاهر انه بوضع المضمير موضع المظهر يمكن
في ذهن السامع ما يعقبه فان السامع متى لم يفهم من الضمير معنى نفى منتظرا لعقبى الكلام
كيف يكون صمما المسبوع بعد فضل تمكن في ذهنه وهذا هو المستد في التزام تقديمه
وذلك لما جعل الله عليه النقوس من ان الشيء اذا ذكر به تمام مفسر كان وقعها عندها
وامكن فيها وقد سبق في كثير من الاوهام انه اشارة الى ما ذكر عقب هذا الكلام من قوله
واما ان تقديمه تشويقا للسامع الى الخبر ليمكن الى الخبر في ذهنه اذا اوردته اى
السامع ولا يخفى انه لا تشويق في خبر الضمير بدون التقديم بحجة المستد المظهر وهذا

وهذا مثل بقوله صدر قبل فلا في الفاعل الصانع فاورد اليك والصفة ليطول الكلام فتخو
التشويق وقد قال ان نحو التشويق بطول الكلام وكأنه جعل الفاعل عبارة عن بعضا وضمنا
التصديق فلان عن بعض سمائه حتى كان قبل صدر قبل زيد الفاضل المبرع والافضل
استعمال الفاعل عرفا في البيع كالزاد والمارق **وقوله** وهو اعلى التشويق احدى
التركيب في باب الاخبار والذي وهذا احسن من تركيب الاخبار الذي وله خواص اخرى
كما لغرض وما كيد الحكم لكا لا ياء الى وجه بناء الخبر وكان لغرض ما ذكر في الموصولة لا
الخبر في هذا الباب اسم مفرق البتة وفي ذلك جملة والمراد بالخواص الاثار والخواص و
بالجملة الخواص الاضافية فلا ياتي في حصول التشويق في غير هذا الباب **وقوله** اذا
ما كافة او موصولة صلها الطرف اى كالتشويق الذي يكون في وقت قولك الذي هو زيد
منطلق حال كونه مدلولك زيد منطلق ولا يخفى ان الواجب الذي يند هو منطلق
ما في بعض النسخ ليقع الضمير موقع ما خبر عنه وهو منطلق وان تمام وجوب البدل ان يكون
الذي هو منطلق زيد الذي خبر مقدمه سر في اسب والذى خبر مقدم من **ان قوله** هو
اعلى التشويق هو السبب في التزام تأخير الخبر في باب الاخبار اذ لو قدم لعلم فان منع التشويق
اليه وايضا هو السبب في امتناع الاخبار عن ضمير الثاني لانه حجب خبره فينبوت
التشويق الحاصل بالاهام اولام التفسير ثانيا ليمكن الخبر في ذهن السامع فليس هذا
كلمة اخرى غير التشويق **وقوله** والمراد بالاخبار ان يصدر الكلام بالذي ويجعل موضع
ما زيد الاخبار عنه ضمير له ويؤخره خبرا الذي فاذا تعذر شيء من الامور الثلاثة تعذر
الاخبار ومعنى ترتبه تاحره **وقوله** فله اى فنصير ما عداه صلة للذي والالف واللام
معنى الذي وفيه اشارة الى ان الاسم الموصول هو الالف واللام لا الالف وحده على ما
الخاتمة في حرف التعريف **وقوله** واضعاً ومراعياً حالاً من فاعل تعذر على الترادف والنداء
وقوله مثل نصب بدل ما افادت **وقوله** لا يصح مفعولا قيد بذلك لانه ربما يجعل باصبا
للمميز مثل ربه رجالة لكي لا يخفى انه لا وجه للتفديد بالنصب وانه لا معنى للاخبار عن الضمير
في ربه رجالة فالاحسن انه يمتنع الاخبار عن الاسم العامل بدون مفعوله كاذكر المجرور قيد
بدون المجرور الذي هو عيني ضمير يند على ان خبره يند على العيني الذي هو هو
اكرى زيدا فاما محلا الذي هو هو فاما واجبا كراي زيدا للرفق **ان قوله** وانه

ربط المعنى إشارة إلى امتناع الاخبار عن الضمير الذي يربط الخبر بالابتداء او الصفة بالوصف
 او الحال بذي الحال والصفة بالوصف لانه اذا وضع مكانه ضمير عائد الى الموصوفين
 الكلام على المستثنى به عاريا عما استحقه واحتاج اليه **قوله** هو كراي زيدا فادما واجب
 ليس بقبيل ضرب زيدا فاما لان فادما حال من مفعول كراي فهو من تمة المبتداء لا من
 اذا كان **قوله** واما ان يعطى على قوله اما لان اصل التقديم ولا يخفى في جعل
 من اعتبار الاجتهاد وكذا فيما تقدم من قوله لان في تقديمه تسوية فيما بعد من قوله
 لان تقديمه ينسب عن العظيم بل الانسب جعل مثال من من الحال المتضمنة للتقديم غير
 ترمسب الاجتهاد وبيان الكتابي في ما ذكرها **قوله** على الظاهر ان يكون الكلام محمولا
 على ظاهره وهو ان السند اليه المقدم مبتداء والفعل بعد خبره فمفعول اسناد الخبر
 الى السند المذكور واما لو قدر السند مؤخر في الاصل على انه ناكيد شانه لم تقدم فالتقديم
 يكون للتخصيص لا للتقوى وهذا ما قال في الفز الثالث في تقديم اسناد مثل انما
 قد بسبب اعتبار من حدما ان جرى الكلام على الظاهر وهو انما مبتداء وعرف خبره من خبر
 تقديمه وتاخير ولا يفيد الا تقوى الحكم وتاينها ان يقدر اصل النظم عرفنا ثم قدم فينبغي
 التخصيص وتعرف هذا على التفصيل وقبل معناه ان تقوى اسناد الخبر وتكون الماهون
 حيث الظاهر جعل اسناد الفعل لافاعله الضمير العائد الى المبتداء اسناد الخبر
 الى المبتداء واما بحسب الحقيقة فليس اسناد الخبر الى المبتداء اسناد الفعل مع الضمير
 الى المبتداء وهو ليس بمتكرر وان كان التقوى بسبب التقديم انما هو بحسب الظاهر واما بحسب
 الحقيقة فهو بسبب تكرار الاسناد **قوله** واما ان اسم السند اليه بالنظر الى اصله
 يسلم للتفاعل ريد ما هو من الخبر فيستر السامع او السرفسواء وقد يخص التفاعل
 بالخبر ويقال في الشر النظير وقوله فقصده اسارة الى وجه كونه النفا من اعتبار
 التقديم دون مجرد صلوح الاسم سواء قدم او اخر على انهم صاحب التضياع حتى احتاج الى
 ان قالوا بالتجمل المستر والمساء يعني ان النفا او المستر والمساء جعل بحسب الاسم
 الصالح ابتداء الكلام ومنفعة لا مجرد ذكره في الكلام الا انهم لما يتفادون وينظرون
 بابراد امثال هذا في مستعمل القصيد وابتداء انما لا اشائها في قوله في دار فلان
 اسارة لان المراد بالسامع اعلم ان يكون هو مخاطبا ولا **قوله** واما ان يكون السند

مستقفا بمعنى كونه موصوفا به مستمر عليه بحيث يبعد من المتضمن به يكون هو المط
 فيقال الزاهد يشرب يعني انه موسوم بالشرب مستمر عليه يحصل منه ذلك على استمرار الحكم
 بصور الفعل عنه وحصوله له في الجملة كما اذا قيل يشرب الزاهد بمعنى حصوله منه في الحال
 او الاستقبال فالخبر الاول بمعنى خبر المبتداء والثاني بمعنى الاخبار والحكم وبهذا ينبغي ان
 صاحب التضياع بان نفس الخبر يصور لا تحور قط ان يكون مطلقا بالجملة الخبرية على ما يشعر
 قوله لان نفس الخبر وان اردنا التصديق بعلمية البسيطة بمعنى حصل الشرب من غير قصد الى
 فالعبارة في مثله حصل الشرب او وجد ونحو ذلك لا يشرب الزاهد حذرا عن الالغنة في
 المراد ان وصوفية السند اليه بالخبر يكون هو المط فيكون تام فقدم لا وصفية الخبر
 للسند كما اذا كان الكلام في الشرب وانه هل يقع وصفا للزاهد فيقال يشرب الزاهد
 بتقديم الفعل فالاعتبار ان كانا متساويين الا ان القصد قد يكون لهذا وقد يكون ل
 ذلك واعلم انه لا كلام في استعمال نحو الزاهد يشرب وبطريق معنى استمراره على ذلك وحصوله
 منه حالما لا وقد ذكر صاحب الحكمة قوله تعالى الله يستمر عيهم وغير من المواضع الا
 ان الكلام في ان ذلك مستفاد من التقديم او من صيغة المضارع على ما ينبغي واليه يذهب
 صاحب الحكمة في مثل قولهم ما كنت ايدهم وويلهم ما يكسبون فترى كذبهم وفترقا
 يقتلهم واما التوهم بها المتكلم ان السند اليه لا يزول عن حاطرك وانك تعلم ونحو ذلك
 فتعلمه او لم تذكر باللسان لكونه اقرب جازية القلب والزم مفعول وصا لك اطلبه
 والحيث انتظر **قوله** واما ان يقدمه بنسب عن العظيم بناء على ان التقديم في الذكر الساتر
 يشتر التقديم في الشرف والرتبة العقلية لكونه الدال على وقى المدلول وقوله والمقام
 تقتضي ذلك ان كان اسارة لا جميع ما سبق فذاته وان خص باليقظ فليزيد الشرف والام
 خص بالذكر **قوله** واما ان يقدم السند اليه بغير زيادة تخصيص له اعزاده
 هي التخصيص على ان الاضافة بيانية او زيادة بعض واذا بالذكر فوقها بعد مجرد ذكر
 لا ضمير الحكم كما هو السابق الى الفهم ليرد الاعراض بانه لا يجري فيما اذا كان الخبر صفة مثله
 حقوق جمع حاق بمعنى جفف بجمع وانما جلو وانته ونحو ذلك بل يخبر بما اذا كان الخبر
 على ما ينبغي ولو سلم فالخفا في انه غير مناسبت في المثالين وهذا ظاهرا والخفا في وجه
 افادة التقديم زيادة التخصيص بهذا المعنى وكان المراد زيادة التخصيص بالنسبة الى الحكم



بذكر الاسناد بقى الكلام في انه كيف يذكر في مقتضى التقديم التخصيص المحصور الذي هو
اشهرها مثل اناسيت وان اراد التخصيص بهذا المعنى كيف لم يذكر بل بالبيان بل انما هو
لغير المعنى بل اناسيت وانما عرفت **قوله** متى تفرز اي تفرز بمعنى تفرزهم على امر من
حربا وغيرها متى تفرزهم سوف في المضاء والنفاذ والجملة الظرفية او الاسمية
اعني عوانتهم سوف صفة سوف وفيه رفر الى ما هو المختار عندنا من ان يجوز
استغناء الاستنباط بحذف الاداء اذ لا وجه لقولك تجدكم كسوف في عوانتهم وكذلك
عوانتها جلوس جمع جالوس ووزان جمع وزين وهما خبران للبنداء المحذوف وصيغ
فاعل فعل يفسره قوله المراد هم خفوف معن لما عومل الاستشهاد والتفصيل
من البين لا يفسر لقوله فم خفوف على انهم صاحب الايضاح فاعترضنا به تفسير
الشيء باعادة لفظه وانما احتاج الى التفسير لان محذور سوفان تقديم الاسناد تحقيقا
وفي جلوس مرر وفي صيف الظاهر **قوله** محسك بتدا زيادة الماء وفي القوم متعلق
به لما فيه من معنى الفعل اي كافيك وانما خبره والمضار الذي زوج عليه ضرورة من المالا
اي ما كثر كذا في التماح وغيره وقيل الذي له ارواح كثيرة يعني وضار والمسخ
بالحاء المجع من الرجال من لا ملاحه له ومن اللحم الذي لا طعم له والمليح ايضا بالحاء المجع
من اتباع سبيح والحوار ولد الناقة ما لم يفصل عزامة فاذا فصل ففصل وقوله لا
حرولا انت مر باعادة السند اليه وتكرير وتقديمه للدلالة على زيادة تعيينه في هذا
الحكم وهو عدم النفع الاولياء والمضرة على الاعداء مبالغة في ذمه والمبالغة بالعدم
ولا يخفى على من له ادق معرفة باساليب الكلام ان ليس المعنى على المحصور غير المحلوس والحر
لا انت وانما هو المضرة في المضرة غير الفصل على ما ذكر في قوله تصاحبا وما استعينا
بغير انه المحصور الغريب علينا بانحجب رهطك لا انت لاهم من اجل ديننا **قوله** وانشاء
ذلك في النسخة المضافة بالنصب عطف على زيادة التخصيص وذلك كما قصد من قوله
الامر في مختبر مثل ولد الحجام حضرا ونعمه مثل كل احد يحتاج اليك او التزم عليه
مثل عبد المسكين جا وبالجملة تجيل المعنى الذي يصلح له الاسم وقد يتوهم مجرورا
مطوقا على ان اصله التقديم على الاشياء ما ذكر وما جعله عطفا على قوله متى تفرز
بمعنى او كما قال ذلك من الامثلة والاثبات فليس **قوله** واما الخالد التي تقتضي

نا غير كان المراد قصر فيما تقتضي تأخير السند اليه على وجوه تقديم المستند وفيما تقتضي
تأخير السند على وجوه تقديم المستند اليه لكن لا يخفى ان القصد الى استغناء الذي استند
او كونه دليل المحصور في الذين **قوله** وعدم الالتفات اليه او كونه اسم ما يتطوره يصلح سببا
للتأخير من غير نظر الى جهات التقديم لا تقدم ولهذا نظائر الا انها خفية قليلة فلم يلتفت
اليها **قوله** وجوه التقديم مثل تضمنه الاستفهام ومثل قصره على السند اليه والشيء
على انه خبر لانفت ونحو ذلك مما ذكر في الحالة المتضمنة لتقديم السند **قوله** واما الخالد
فدشاع في الاستعمال ذكر المثل على طريقة الجمع والنشر على طريقة التفصيل والتقديم يعني
انه لا يتجاوز القسامين بقا لزيد وعمرو بصاحبا عالما او عابدا اذ كان احدهما صاحب
العالم والاخر بصاحب العباد ونحو مطلب كالا او جالا وفي التنزيل وقالوا لن ندخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى فلذلك قال او تخصيصه ياودون الواو وقوله حال
التكرير ظرف متعلق بنجدة المعنى التخصيص والاطلاق جميعا وقوله فيما يتعلق باستغناء
وجوه الاستغناء انك اذا علمت وجوه تقييد الحرف بالوصف والتأكيد والبدل
او العطف والاضافة امكن اعتبار امثاله في التكرير غير احتياج الى البيا وامكنك
ان تستلحق بهذا الاستغناء موجبا للتخصيص بوجوب اطلاقه في كل شرط المهارة وكما
يجوز المعرفة وكذا بعض موجبات تكرير السند اليه مثل ان لا تعرف منه الا الاطلاق حقيقة
او نجاهالة او لا يكون لك طريق الى تعريفه للسامع او يكون منه مانع من التخصيص كل هذا
يوجب اطلاق التكرير وبالجملة فقد حصل بهذا وقوف على الحالة المتضمنة لتخصيص
السند اليه لا كونه مجرد استعفاء ومضموم باتباع او ضمير وفصل وانما جمع بين الحالتين
لفظا المشي لا شرا كهما في الاستغناء عن التعريف بالمهارة فيما سبق كما جمع الحالتين
المتضمنة للتقييد بالشروط المختلفة بلفظ الجمع لا شرا كهما في الاستغناء عن التعريف بالمهارة
المتضمنة لطى الجبل عن الكلام ولا طما **قوله** واما الحالة المتضمنة لقصر السند
اليه اي جسه على السند المذكور معه ومنعه ان يتجاوز السند آخر وانما عد في
هذه الحالة وما قبلها عن المضمر في النظر لزيادة الايضاح والتفصيل كونها آخر احوال
السند اليه ولما كان اعتقاد السامع ان زيد متمول وجواد حكا واحدا من جهة كونه
حكما به جامع بين الوصفين وان كان مرجعه عند التفصيل الى حكيم وكان مرجع القصر الى

ردّه عن الخطأ في حكمه الى الصواب قال حكم مشوب اي مخلوط بصواب وخطا ولا يقبل حكم
صواب وخطا وضمير صوابه وخطائه يجوز ان يكون للحكم وان يكون للسامع وقوله
ان يكون نصيب في موقع الحال فيقول مرفوع على ان الفاء جواب شرط محذوف اي فان يقول
ولو نصيب طمعا على ان يكون لكان حسنا واما انقص في التثنية على قصر الافراد ووزن القلب
لان بيان الصواب والخطا واليقين والتفريق في ذلك كسوف بخلاف قصر القلب فان ذلك لا
ما زيد الا فاقول ان اعتقاده قاعدا فاقول ان حكم السامع خطأ محض نصيبا وانما
وانما يكلفه جهة صواب وهو اعتقاد كونه على احد الوصفين فيقر ذلك وسعي
ثبوت القعود ونفي الضياع واما انقص من طرق القصر على التثنية دون التثنية مع ان
تقديم المسند يفيد قصر المسند على المسند مثل تمول زيدا لاجواد وتبني بالافني
لانه ذكر تقديم المسند بخلاف العطف على المسند مثل زيدا لاجواد فانه لا ذكر له
كتابه **قوله** وعليه اي على قصر المسند اليه ورد ما يحكيه الله عز وجل عن النبوة وغيره
في الآيتين كمن لا يخاف في الاوّل والآخر من قصر الافراد في شيء وما يكون مقتدا السامع
ان المسند اليه جامع بين الوصفين البشرية والملكية بل من قصر القلب حيث اعتقد
السامع انه بشر لا ملك فقرر ما هو صواب عن ذلك وهو كونه على احد الوصفين الملة
ونفي الخطا وهو وصفين البشرية واما الثانية فالاطرافها من قصر الافراد لانهم
عن الافساد لا يدل على انهم ليسوا من الاصلاح في شيء يكون قصم انفسهم على الاصلاح
قصر قلب بل الظن حال الانسان الصالح والفساد جميعا فقر واما اعتقاد صوابا
وهو الاصلاح ونفوا ما اعتقدوا خطأ وهو الافساد **قوله** مقصورون على الصالح
يقول على ان الاصلاح صلاح وقوله لا يتاني متا امر سواء اي امر اخر سوى هذا الامر الذي
اؤيد على اعتقاد السامع فهذا القصر الافراد اميل كما ان قوله لا يتخطاها الى البشرية
القصر القلب اميل اي ليس يترك الملكية ويتراكم مكانها مقام البشرية وقوله اي مؤيد
اشارة بان اذا قلب الماض الى المضارع **قوله** فليس اي بعد ان القصر يكون للمند
على المسند اليه كما يكون للمسند اليه على المسند ليس هو مخفيا بما بين المسند اليه
والمسند ومقصورا على ذلك بل له شيوع فيما بين الماعل والمفعول وما بين في الحال
والحال وغرض ذلك وله تفرع من انقسامه الى الافراد والقلب وتأنه بطرق الادب

واشراط كل للتشروط واختصاصه باحكام الى غير ذلك من التفاصيل الى اوردتها
فصل اوردته للكلام في القصر خاصة واخر الى تمام الغرض سواء من مباحث فاني
ليكون ذلك الفصل بصفه الافراد والتأخير الى الوقوف على القصر والكلام فيه اقرب
من ان يذكر في اثناء اجوال المسند متخللا بين مباحث المسند اليه والمسند وباقى المتعلق
وهو **قوله** واعلم ان جميع ذلك هو مقتضى الظاهر من المسند اليه فلهذا صور
اخرجه لا على مقتضى ظاهر الحال انما هي كقيمة سلوك طريقه ولم يسطر الكلام بعض
البسط الا في الالتفات مع انه لا اختصاص له بالمسند **قوله** اما لانه تفصيل لا سيما حال
الضائقة بتميز المسند اليه منها اختصاصه بحكم يدع بان ثبت له حكم غير عجيب
فيما سب كرم بلفظ اسم الاشارة دلالة على ان هذا التميز المعين هو الذي له ذلك الحكم
الغريب وهو في البيت حمل او هام العقلاي متخير والعالم المنقر زديقا بسطنا
للكفر فبالصانع قادر حكيم او قائل بالآمين احدهما خالق الخيرات والحسنات والآثا
خالق الشرور والفضائح ومقتضى الظاهر الذي لا نه قد سبق ذكر ما اشير اليه بهذا
وهو كون العاقل رد في الحال والجاهل رنحو اليال وعاقل الثاني وصف الاول يعني كل
العقل ساء فيه وكذا جاهل واعيت منها فيه ايصعت طرق معاشه فلم يتمكن
سلوكها ولم يهتد الى ما يوصل الى مطالبه وقوله كما اذا كان مكانة او موضوعا
صلتها الظرف او لم يكن عطف على كان واو النداء عطف على التكم واو قصدا عطف
على قصد التكم واعاد الفعل لطول الفصل وقوله وما شاكل مجرور معطوف على انه
اختص او مرفوع معطوف على ادعاء وكان لا نسب او ما شاكل ذلك اشارة الى جميع ما
وذلك مثل ما في الحال في القرب البعد والمتوسط والتعظيم بالبعد والتحقير بالقر
وتحذ ذلك بما يقصد باسم الاشارة **قوله** تعاللت اي كلفت اظهار العلة والمضرو
الحال ان ليس لك علة تريد ان قتلي في موقع الحال والاستثناء او البديل وقد ظفرت
استثناء جواب هل ظفرت بهذا المراد وذلك اشارة الى ان وقع موقع القيد قصدا
الى ادعاء ظهور وصيرورته بمنزلة المحسوس وسجي بسجي من باب علم معناه خزان
صار خزان او ما شابه بمعنى اخر منه في نصير نصير واما شئ باللثة بالكسر اي غص بها فحق
اخرتم لا يخفى ان ضميره ظهر للمسند اليه واسم الاشارة في البيت ليس بالمسند فلو قال

وعليه من غير هذا الباب لكان حسن **قوله** ووضع المضمير موقع المظهر كقولهم اي قول العز
هذا ايضا من وضع المضمير موقع المظهر لشرح امر وكونه في حكم المذكور وهو في موقع
المصدر اي وضعه مثله في قولهم وابتداء مصدر لفعل في موقع الحال اي يند ثورا ابتداء
وهو حال من الضمير على انه بمعنى اسم الفاعل اي مبتدئين او من القول على انه بمعنى اسم
المفعول اي مبتداء وكذا من غير جري اي مبتداء وكذا من غير جري بمعنى غير كائن من جري
ذكر وهو في موقع البين لقوله ابتداء وقوله لفظا غير واقرته عطفا على جري
وقد يروى منصوبا معطوفا على لفظا ورتبه رجلا مقول قول ومكان ظرف له وعلى
قول من لا يرى حال من نعم رجلا ويشرح رجلا وانما قد يذكر مع ان على هذا القول ايضا
ليلي الضمير انما لا زيد بدل نعم رجلين الزيدان ونعم جلا الزيدون بافراد الضمير
بل لا متعلق به وود كما في قول من يجعله خبر مبتداء محذوف لانه لا قطع على هذا القول
يكون الضمير موقع المظهر لحوار ان يعود الى المخصوص ويكون التزام افراد الضمير من حوض
هذا الباب لوجوده وقوله ليتمكن متعلق بقوله موضع الضمير موضع المظهر والمرفوع
في بعضه اي يحكي على عقبه لما والمنصوب للمضمر ذلك اي يمكن ما يعقبه في ذخر المسح
لاجل انه لما وجد الضمير من غير عائد المذكور او في حكم المذكور ثم فهم منه معنى سفي
يستطرع على الكلام اي اخر وعاقبته ما ذكره وعلى اي حال يكون فيمكن في ذخر
ما يسمعه بعد الضمير غاية التمكن لوصوله بعد سبق شؤره ونعيط له وهذا في مثل
نعم جلا ليس يستقيم لانه ما لم يسمع المفسر يفهم ان هناك ضميرا فاير الى انتظار وعد
الفهم من الضمير معنى كثر في قوله وهو اي قصد التكرار في ذخر السامع فضل تمكن هو
السبب الخفي الموعود في التزام تقديمه اي تقديم ضمير الشا بالاضمار وود ان يقول
تقديم ضمير الشا بالاضمار دلالة خفية على ان البين انخصر ضمير الشا وان قوله ليتمكن
متعلق بقولهم لا بقولهم وقد يتوهم هذا بانا التمكن في الذهن انما يناسب الاحكام دون
المفردات لكن قوله كما يوضع المظهر موضع المضمر اذا اريد تمكن نفسه اي يفهم ذلك المظهر
يا وهذا التأييد مع ان هذا البين جار في كل مضمر فظهر من غير اختصاص بضمير الشا
فان قيل كيف صح الشا زيد عالم ووزع ابدا في الجمللة قلنا من جهة انه في حكم المفرد اي
الشا هذا الحكم والقصد من القصد فان قيل في اي معنى استشهد بقوله تعالى هو الله

احد فاما لا ينبغي الابصار وان راو التمثيل بما في التزيل والتنبية على انه يوثق اذا كان
في الكلام يوثق فلم اخره عن بيان الفائده قلنا يحتمل التمثيل والتنبية على ما ذكرنا وما
اخر لعلم معنى الآية بنكته وقوايد ويحتمل الاستشهاد على كون الفايده هي التمكن وعلى
كون ما يعقب الضمير ما يعنى به ويقصد تمكنه على ما قالوا ان يضمن الجمللة الواقعة خبر
ضمير الشا يجب ان يكون ماله شان حتى لا يقع هو الذي يبطر وهي التملة **قوله** ان
نساو الحق غامة والذرع محقبة والسيف مقرب محقبة موضوعه في الحقيقة وعما
يوضع فيه الشا ومقرب موضوع في القرب غلا في السيف **قوله** ونظير اي نظير قوله
الله الصمد في وضع المظهر موضع المضمر لزيادة التأكيد قال كوز ذلك المظهر خارج باب السند
الله قوله تعالى والحق انزلناه اي انزلناه الاملئنا بالحق والحكمة وما زل الاملئنا
به واما اذا فسر الحق الثاني بالاوامر والنواهي فلا يكون ما يخفيه فقوله خارج حال
من مقدر يتأويل السكر والظرف ولا يجوز ان يكون حالا من نظيره الا عند من يجوز
الحال من المبتداء وكذا قوله تعالى فانزلنا على الذين ظلموا اهدى لهم رجلا اي طاعونا
بسبب خروجهم عن الطاعة ومعنى يهديهم القول انهم امروا بان يقولوا عند دخول
الباب حطة اي امرنا وطلوبنا ان نخط عنا الذنوب ويدخلوا تخمين نواضعين
مستغفرين فدخلوا ارحم من على اسماهم فالذين خطا سمعانا اي خطه حسراء
استهزاء وانما قيد بالايين بكونه خارج بابا مستداليا مع ان البين اعني انساو الحق
ايضا خارج بابا مستداليا وكما قد نظرت بذلك فيما سبق لان مثل هذا الما هو لقصد التنبية
والذكير فيمكن في بعض المواضع وزعم بعضهم انه يريد بالمستداليا المستند تخفيفا لفاعلا
والمبتداء قبل دخول العوالم او بعد او تقدير كما لفعله في لفظ الحق والمضا اليه في بيت
بدا الى حب وكل ما يصح ان يحتمل مبتداء من غير تغيير بحذف حرف جر اذ يصح ان يقال الحق عطلة
وابو له بداهة تتأخرا في الخنزول وعلى الذي ظلموا اذ لا يصير مستداليا اليه الا بان يضاف
الحقبة زل والذين ظلموا انزلنا عليهم وهذا مع كونه ادعا اصطلاح لا تنقل وشبهه نقل مقفوض
بمثل قد نظرت بذلك **قوله** وبذلك الحكاية اي ضمير المتكلم الى المظهر وفيه اشعار بان سبق
من وضع المضمير موضع المظهر او بالعكس المراد به الضمير الغائب والمخاطب وقوله اذا انقلوبه
اي بذلك الترك غرضه فعل الخفاء نصيب على المصدر كانه قال ترك الخفاء لان الترك فعل

والروعة الخوف وكذا المهابة والمهزوم منها عفا هو الحالة التي تكون في قلوب الناس من الخوف
والاستلابين ولذا قال زمره اي تقوية وارزاد خوف بخلاف الروح فانه امر يحصل ويحدث
من مخاطبتهم وعليه اي على ترك الحكاية في المظهر لتقوية داعي المانور وان كان خارج المسند
ورد قوله تعالى فاذا غرمت فتوكل على الله فان من امر بشي وحاول الاستئثار يكون له الاحالة داعية
الى ذلك الفصل وانما يتقوى في مطلق الامر اذا غر عن الامر بلفظ بشي عرو وجوا الاطاعة وكان
القدر في الامور الخاصة باعتبار بعض المسائل في بعض المتعلقات كلفظ الله المبني عن كل
وغيره غاية قدره على المحافظة ورحمة عاتية واستحقاق لتقوية الامر اليه وقوله يقول
على في نسخة المصنف بوزن كلمة حيث في موقع الحال والبيت الفعل الملقاة لان ذلك دأبهم و
عادتهم بخلاف المستعطف فلذا قال حيث يقول بمعنى حين يقول على استعارة حيث من الحكا
لزمان **قوله** وعليه اي على ترك الحكاية في المظهر ليكون داخل في الاستعطف او على استع
اسيرك تضع قول الشاعر الهى عبدك انما انا كاه مقربا للدين وقدر عاكاه فان تفرقا
لذا كاهل وانظره في جوسوا كاه وروى في رحم بسكون اليم على اجراء الوصل في
الوقف ومقتضى الظاهر انما ابتكلا لان المقام للحكاية وقيل انما ابتكلا على انما ابتكلا بل من
انا على مذهب من يجوز ابدال المظهر من المضمير الغير الغائب بذكر الكل وكان مقتضى أسلوب كلامه ان
يقول كان لكونه داخل وهو كونه داخل قوله واجر مجرى هذا الاعتبار اشارة الى معنى من
الترسية والتقوية والاستعطف وذلك مثل التمكن من الوصف كقوله تعالى فاما من ابالله ورسوله
التي لا اى اذ لو قال وفيه يمكن من وصفه بما وصف لان الضمير لا يوصف ولان المقصود الام
بالابان لم يكن هو لا من الله كاشا من كان ومثل يظلم نفسه مثل افضل العالم بما ورده
او يجبل الشرف والمساءة ويحمله كل ما يصلح الاسم الظاهر له هذا ويترك لا يظهر لقوله وا
جرى مجرى هذا الاعتبار ما يقع عطفه عليه اذ لا معنى لعطفه على غرض ولا على قوله اذ
الروعة وهو موطا واما المراد ان يقول فعل الملقاة او فعل المستعطف او فعل غيرهما الغرض
يناسب لك الاسم الظاهر وجرى مجرى ما ذكر من الاعراض وهو عطف على مقدمه كانه قيل غرض
مثل ما ذكر وما جرى مجراه فيكون مفعولا معطوفا على مثل او مجرورا معطوفا على ما اضيف
اليه **مثل قوله** واعلم ان هذا النوع من الاخبار لا على مقتضى الظاهر عن نقل الكلام عن
الكلم في الغيبة لا يختص المسند اليه بل يجري في غيره والنقل عن أسلوب الى أسلوب لا يختص

لا يختص هذا القدر اي كونه من الحكاية الى الغيبة بل كل من الثلاثة اعني السكوت والخطاب والغيبة
نقل الى الآخر بصيرته اقسام نقل الحكاية الى الخطاب والغيبة نقل الخطاب الى الحكاية و
الغيبة نقل الغيبة الى الحكاية والخطاب في قوله ولا هذا القدر اذ في سماع لا يظهر ان
النقل عن الحكاية الى الغيبة لا يختص هذا القدر وفساده بين الا اذا فسر هذا القدر
بالنقل عن الحكاية الى الغاية المظهر على هو مدلول قوله وترك الحكاية الى المظهر ومعنى لا
ان الحكاية والخطاب والغيبة مطلقا مظهر كان ومضمر ينقل كل الى الآخر وقيل انه على
حذف المضاف اي عن نوع نقل الكلام بمعنى النوع الذي احدا قسمه النقل عن الحكاية الى
عن الحكاية الى الغيبة وهذا النوع هو نقل الكلام من المضمير الى غيره ولا يخفى انه بعد وقوله
لا يختص المسند اليه ليس من استعمال العرب يختص برحمة من يشاء اي يجعله منفردا بذلك لا يكون
الرحمة الا له واما محصر الرحمة من يشاء بمعنى انما لا يشمل غير من يشاء فليس من اللغة قوله
هذا النقل اي نقل كل واحد من الحكاية والخطاب والغيبة الى آخر على خلاف مقتضى الظاهر
لكونه مبلا من جانب من الكلام الى جانب النفا الانشائية ونسبة وهو من مباحث علم المعاني
من جهة تعلقه بمعرفة خواص الذكائب في الافاوية وكونه مجازا عن حلال اللفظ من حيث
المطابقة لمقتضى الحال وما ذكر صاحب الكشاف من انه ليس في علم البيت بالالتقاء مبنى على انه
كثيرا ما يطلق علم البيت على ما يتم المعاني والبيت وكونه من افراد خلاف مقتضى الظاهر الذي
من افراد الكتابة المبحو شغها في علم البيت لا يقتضي ان يكون لصاحب البيت نظريه وعجز عنه
ومعلق بتسميته كسائر القام مقتضى الظاهر لا يخفى ان مثل ان زيد وانت عمرو ومخبر حال
وانتم رجال والفاضل الكامل انت ليس من الالتقاء والالتقاء في شيء وكذا الاستمرار
على الطريقة المثلث اليها مثل اياك نسئع بعد اياك تعبد لكونه على وفق مقتضى الظاهر
وكذا اياها الذين امنوا وانا الذي فعل وانت الذي فعل كذا وقوله يا من عز علينا ان
وسدنا كل شيء بعدكم عدم لعدم خلاف مقتضى الظاهر في شيء من ذلك فان مقتضى الظاهر في
الضمير العائد الى الموصول هو الغيبة لا الالاسماء الظاهرة غيب وكذا العائد الى موصو
محمول على المتكلم والمخاطب مثل غفرتم فعلوا وانتم قوم فعلوا واما المخالف للظاهر وت
الغيبة الى التكلم والخطاب مثل غفر الذين فعلنا وانتم الذين فعلتم وانا الذي سنني اي حيد
وانت الذي خلقتني ما وعدني وتخفون علينا وانتم قوم يخفون حتى قال المازني في قوله

وكثرة مودته لردده بل اللفظ انما يشبه ما بينهما الذين استم وانا الذي ستمنى اني وكن قوم علمنا
وانتم قوم تجهلون فما حوله في طبع الغيبة الى التكلم او الخطاب ينبغي ان يكون من باب الالتفات
من الغيبة الى التكلم والخطاب **قوله** ادخل في القول كما ذكر قبله واشد وصولا اليه
الكلام اذا ارتقى النظر بالقرينة رواية الكنا من طلاء اذا ورد بمعنى احضار ايا واحد
لنشاطه او روي بالياء من طريق النوب اذا علمت به ما صار كانه حديد واما انما افضل من
على الاناء بالكمول اذا امتلاء فهو ملآن والاستعداد استجلاء الدر وهو اللين و
الخطا لغة على بالكسر لا زنا على البعض فهو الا انه اسم تفضيل بمعنى المفعول من ملأت
الاناء او من ملأ بالضم غنى واخذ راو من الملات وهي المعاونة والاحواب جمع حركي
فصل بمعنى جدير بذلك اي بالاستعداد من الالتفات الى السجدة الطبيعية والخلق والاشياء
جمع المشاء وهي النافذة التي انشغلها غفيرة اشهر من وقت حملها الدائم الثابت الجبري
العادة تزيق الادب على الجلد عيان عن الاغلايا العرض والحال واحة الميرم عن سلة العبد
واسر المرم واذهاب المال الاشباح الاجساد جمع شبح والارواح النفوس الناطقة
ذوات القوى المدركة وقوله فاذا تكلم المصديبان كوزا يراى الكلام على الاستاء والفتا
الى سمعة ترى لروحه والانشاء بالمعنى هو الكامل في الخواص الانسانية من الغنى والذكاء
والنبيه لا وفائق وآباء في المعنى وبالصورة متعلق بها في الانسان من معنى الفعل كما قال
المصنف بالانسانية والمقسم بها بالمعنى والصفة لا يخرج الصورة والشكل **قوله**
قال برهنة من غرور او ردة عن امثلة من الالتفات وصرح باسماء الشعراء دلالة على انها
كلام العرب اقامته للشهادة على ما ادعاه من استكثار العرب واستحسانهم اياه بانه
سعاد فارقت وبعثت فصار القلب موجعا ضعيفا لا يستطيع الحراك والواعيد جمع
الموعود والميعاد بمعنى الوعد لا الوعد لانه لا يجمع على ما قبل واخلفني الوعد مع
الى مفعول من معناه لم يخبره فمضى قوله اخلفني مكان اخلفني التمام من الكلام الى الخطا
على اى المصحيحة لا شرط التفسير بالطريق المختلف به بالفعل بل يكفي مجرد ان يكون
مقتضى الظاهر هو التفسير بذلك الطريق ثم قال برهنة في هذه القصيدة بعد عدة آيات
ما لا الاق بلاما لا الن في البيت الذي قبله لما شئت الى ان قلت لها لا تستريحين
ما لا الن مسعوداه يعني مسعود بن زهير الضبي احد الجواد واما مصدره على حد

على حذف المضاف من عدم ملاقات امره عظيما عطاياه سهل الورد وقفا ولا حاجب ولا
مانع للوارد والطالب وارباب الحاجات واسع الباع بالبدل والعطاء او واسع التفت
والجدي كثر محمود السيرة مرضى الخصال في الاساس سمعه وسمع به بمعنى وسمعه على
المعنى للمفعول في موقع البدل كما في قولهم سمعته يقول وان كان الظاهر انه صفة قوم
حما غيرة ولا مريد من مريد تذكير النفي وتأكيده وبعده ولا عفا ولا صبر النابية ولا انبي
عنه الباطل السيد السيد مالك بن بكر بن سعيد بن صبي ريش قوم ربيعة بن مقروم
والمراد هنا القبيلة الى اخيرهم بالباطل في قوله غيبك التفت من الغيبة الى الخطاب
قوله وقال اي ربيعة مقروم تذكير مخاطبة نفسه لانه استمر على قاعده الخطا الى
فهو التفت من الحكاية الى الخطاب وربما مفعول يدركت فيجمل تعبك وتحرك ولا
فيه لانه استمر على قاعده الخطاب تفضيل بقطع فلي والابا توضع والفتا اشعار بانه
حل الابا توضع ما حل فلما شئت بعدت زينب غمرة ومثقب موضع اخر في قوله اهلنا
التفات من الخطاب الى الحكاية وان كان بلفظ الجمع بعد الافراد كقوله فوقعت اسأها
وكيف سؤا **قوله** لهدمت الحياض اللام جواب قسم ومن الخطا بصله لام بوطنة الغنم
فلم يغادر لم يترك ومنه الغدير للقطعة من الماء يغادرها السيل انصابت جمع نصيبة
حجارة تنصب حول الارض ويستمر ما ينسها من الخصاص بالمدرق ونحوها الآراء مصيبة
الى الخوض كقوله حال من الحياض وهو اسم امرأة من كلب شئت بطرفة ادم اى اصحاب خولة
واهلها معني اى يقيمون اصحاب معني من غنى المكان اقام به وهم ربا اى متقابلون
بري بعضهم بعضا يقال ودعهم ربا اى متقابل في قوله واهلك النقا من الغيبة
الى الخطاب **قوله** عبد الله بن عمة بنح العير والنون وصمير نفوسهم للسيد لا
والطوفان في مفعول ترى وكما تراه في موضع المصدر وصمير تراه لريد ويجوز ان يكون
الظرف لغوا وكما تراه المفعول الثاني والدرع محفة اى الدرع مشدودة في حفاها
والسيف مزوكة في فراها فمضى قوله انشأوا بلفظ الخطا التفت من الغيبة الى الخطا
قوله المعارت بن حلزة بكسر الحاء واللام المشددة وفتح الزاء المعجمة وهي في الاصل
القصيرة وقيل النخلة طرف الخيال اى جاء بالليل خيال الخبيبة ولا كيلة مدح الوالحم
والنبي الخبير والكاف بمعنى المثل في الظاهر اسم لها وفي الحقيقة صفة لاسم لا اى الخلال

انه لا طروق مثل طروق قبيلة السابرا بالليل كله ومدح ايضا اسم قبيلة من كانه ومن جعل
الواو العطف على طرف وكلمة في موقع المصدر للفعل محذوف اي ولا طروق مثل طروق قبيلة
مدح فقد اخله في الماضي بدون الدعاء والتكرار سدا كما حال من الخيال الى زمان من يد
به لزمه بارحلتنا غارتنا ومواضع اقامتنا الماء في رحلة في سافاه ومنزله وكثير يعرج عطف
على سدا كما ان يعطف على غيرهما في اشدت النفا من الغيبة الى الخطا على جعل
خيال الخبيبة نفسها وكنت رجيلة اي قوية على المشي عطف على اشدت اي في وكيف صرت
هذه الحالة حتى اشدت لنا ووصلت اليها ويحتمل الاستسنا على معنى كنت قوية على المشي
اشدت فلا عجب في الحال على ان يكون الحال هو مجموع كنت رجيلة والقوم قد قطعوا الكلامين
المعطوف عليه والمعطوف يعني قد كنت قوية على المشي والقوم قد بعدوا في السير فكيف
يفيق عنهم وتعلم في اشدت اليها وزلت بنا والمتان جمع من وهو ما صلب من الارض
والسبح الارض المتمدن وقبل التي ليست صلبة ولا سهلة وقبل موضع ورواية المفضلين
اي اشدت وكنت غير رجيلة فالواو للحال **قوله** طاب لها طيب نفسه فهو التمام للحكاية
الى الخطا يقال طاب له قلبه اذا وهبه في كل شيء وفي الحسا متعلق بطروب على معنى طروب
في طلب الحسا ونشاط في مرادهم والطروب خفة نصيب الانسان الشدة سرورا وحرنا ليعيد
الشباب اي حين ربه الشباب وكاد ينصرف واقبل المشيب تكلف النفا من الخطا
الى التكلم والمعنى تكلف ليلى شدا بد فرافها ومقاساة اشواقها او تكلفني بها القلب
وصال اليلى فبها النفا اخر من الغيبة الى الخطا ويروي بكلفني بها الغيبة على ان الضمير
للقلب وعلى كل تقدير يخفى في البيتين النفا ان وقد شط ولها اي بعد فرافها وعهد
وعادت فاعل من المعاداة كذا الصوارف والخطوب صارت تعاديه او فلتت من العود
اي عادت عواد وعوائق كانت تحول بيننا على ما كانت عليه قبل **قوله** نطاو اليلى كحا
نفسه النفا من التكلم الى الخطا والاندبفتح الحرة وضم الميم موضع وقد يروي كسرها
وللغنى الخالي من الغم والخرن وبات يعني نفسه فهو النفا من الخطا الى الغيبة وانهاد
بانته في ليلة مجازة وهو في الظاهر من عطف المباين على المباين وفي الحقيقة من عطف
المقيد على المطلق والعاير القدي في العير يقال في عنبه عوار وعار اي غصنة
تمض منها والغمض وسح يجمع في الموقف اذا سال الخان جمد فهو زمض ومض مضت الكلمة

الكلمة العير اي اخرجتها والارمد والرمد من رمد بالكسر اذا جاعته وذلك اي الحال
الذخيرة في البيتين سبب من جرحا وفيه النفا من الغيبة الى التكلم ففي كل من الاميات
النفا وفيه من ذلك النفا من الغيبة الى الخطا وليس بذلك لان النفا للغيبة عن غير
عنه بضمير الغائب وليس خطابا معه بل مع من يلحق الكلام ولذا يختلفان افرادا ونشبهته
وجعا مثل رفعونا عنكم من بعد ذلك وتقولوا الشاعر هل يجرىكم رسالة مرسل ام ليس
سمع في اولك الولا وكانه لرجد في اشعار العرب الجاهليين الانفا من التكلم الى الغيبة
كما في قوله تعالى انا اعطيناك الكوثر فصل لربك واشترى نفسك بالسنة الاقسام الستة
ففيما اورد من الاميات الخمسة **قوله** اكثر من ان يضبطها القلم لاحقا في ان المفضل عليه
هنا ليس بشاركة اصل الفعل ومثله كثير في كلام المولدين قال الشاعر الناس
اكبر من ان يدحوا رجلا حتى يرادوا انا راحنا فالوجه ان من يتعلق بمعنى فعل
بضمينه اسم المفضل اي متباعدا في اكثر من ان يضبط متعالمه منه والناس مترقون
متباعدون في الكفاية من مدح الرجل الخالي عن الاحسان **قوله** وقد يخص على لفظ المنه
للمفعول وقد لتحقيق وما في قفا كافة للفعل عن طلب الفاعل وان كان يحتمل ان يكون مصدرية
وهي مع الفعل فاعل فل الا ان كتبها منصلة وجواز الفصل بينهما وبين الفعل يرجح
الكافة قال فقد طالما بالاروان النمة وكوز فلما تقع في معنى لا تقع مع الاستثناء
المفرغ بعد يعني انها لا تنفع الا للكاملين في البلاغة بحسب السليقة او في علم البلاغة
بالاكتساب كمال الخدافة والعباسة او بطول الممارسة والانفا **قوله** ومنى اخفى
موقعه اي موقع الانفا بشي من ذلك المذكور من لطايف النفا كسا الشيء ذلك الموقع ريادة
حسن وطراوة ووجد ذلك الموقع عند السامع اعلى مرتبة من الغيبة **قوله** وقليل
ما هم اقبا من المعنى من يسوع وبعض قليل جدا فم مبتداء خبره قليل افردته تشبيها
بمعنى مفعول وكذا ام تحب ان اكثرهم يسعون او يعقلون وام منقطعة بمعنى بل
والهمزة والاستفهام للتقدير وانكار الحسب بمعنى انه لا ينبغي ان يكون والمراد سماع المفعول
وفهم الحق على وجهه وما موقعه مبتداء وخبر في موقع المفعول الثاني المذكور اي عرفك
ذلك الانفا جواب هذا السؤال يعني لا يلتبس عليك وجهه حسنه وبهائه والاصاحه
الاستماع وليتلى امر بالام عطف على اصح ثم دلالة على الزوم امتداد الاصاحه وسامع ما اورد

من القصد والتشيل وخبر لصلح محذوف اي لعل نصير من السامعين الذين يفتقدون
قوله اليس ما يشهد خبر ليس واسمه ان المرء والشرطية اعني اذا اخذ وجد خبر ان و
 فاعل يقينه ضمير الوجدان وكذا ضمير ما سواء وضمير مفعوله لما يشهد وكذا ضمير له
 وضمير حاله للمراء وضمير اولها حاله وهناك اشار الى اخذ في استحضار الجواب والاشارة
 في اليقظة والنفق وتقدر النفق وما ترى عطف عليه والهمزة متعلقة بالافكار والتقرير ويجوز
 ان يكون عطف على محذوف بعد الهمزة وقوله تحول على الجاني بدل اذبان كيف تضع وهو
 منقول تركه واذا كنت متعلق به وقوله تبته السكوى من ابنت زيد الخبر اظهرته له و
 نشرته واحدة فواحدة حال ان جانيته اي مفصلة من رتبة وعلى ترديد متعلق بحكي اي مع
 زاياد وحيث كانا على زاياد الى ان غلب اي نصير مغلوبا غاية لعدم اجابتك للحالة الغضبية
 فيما ترمي الى المواجهة والمساورة فتقطع بالرفع استنسا وقوله بالله قل في موقع
 لقوله مشافها لما مشافهة على هذا الطريق من التوبيخ والتفريع وقوله واذا كان الحاضر عطف
 على اذا كنت ولا تزال اي تلك الحالة المهيئة للاقبال تنبئ عليه اي على تمكن في مفعول محذوف
 الضبعة المعروف والرابع المحجب الحسن والعارفة الاحشا والذرافة السائلة الكثير
 من ذرف الدمع **قوله** واذا وعيت اي خففت وبأملت الانقضاء اي نظرت وفكرت
 فيه طلبا لمعرفة حاله على جواب اذا وعيت وكشف اصحاب عطف على موقعه المزمع المقطع وطبق
 السيف اصحاب الفصل واما ان العضو كونه على ذلك والضمير لا انقضاء الغاية للحصر
 اما السابقة اياه بمعنى ان الحصر لا يمكنه ولا يصل اليه بقا لقائه اذا سبقه ان يكون قرأه
 مبتدأ خبر من حقه والجملة جواب اذا قدر والشرطية خبر ان كسب واذا اخذ متعلق
 لمن حقه وصار صفة مترك وذلك اشار الى الاقبال استعدادية صفة حاله انقضاء
 اي انقضاء القراءة على المنزل كما سأل على الوجه الذي لم يتركه عليه والاى وان لم يكن
 قرأه كذا لك لم يكن هو قارئاً على الحقيقة لسوء غفلته وذلك الوجه الذي ينبغي ان
 القراءة عليه مبتدأ خبر هو ان يكون واذا افتح متعلق به توسعا في الظروف وان
 ابيت محذوف فيفسر ان يكون وكذا الكلام في فاذا انقل ان يكون عطفاً على اذا افتح ان
 يكون **قوله** محذوف الضمير للانتقال وحذو الافتتاح في موقع المصدر والمفعول

ظ وهو ان يكون الانتقال على طريقة الافتتاح مساويا له حذو النعل بالنعل والفذة
 بالفتحة وفي الفصل ان لا يحذوها حذوان ويقال حذوا فلان حذوا والراء اذا جرى
 على طريقته لكن لا يوجد في اللغة استعماله غير متعديا حذوت النعل بالنعل اي قسنتها
 بها وسويتها وحذوته قسنت حذائه وقد كثر غلط الواقفين على الاشكال حتى رجم بعضهم
 مهنان ضميره للانتتاح اي كونا الانتقال مشبها بالافتتاح مساويا له من حذوت
 النعل بالنعل وفي الفصل ان ضمير الراء ضمير حذوا لا بتأويل اللفظ اي لا تحذوه
 بان حذوان وتحذروا في مثل قوله صاحب الكفا لو بينت من الاسماء الحذو حذو كيف
 وان وهو لا وانى وانا لا ادى سوى المثل على المنزل منزلة الارض ثم التعدية بالباء
 على طريقة عرج في عراقيها نصلي **قوله** افلا تحذون في موقع جوابي يعني محذركم البتة
 قوله من معبود عظيم الشا هذا من جهة ان الله اسم للمعبود بالحق المستجمع لجميع صفات الكمال و
 محاسن الافعال فيكون مستحقا للثناء عليه بما له من الكمال **قوله** ولشكر على ما هو به من افاضته
 العظيمة ومستحقا للعبادة لكونه منه المبدأ واليه المسمى **قوله** جليلها وذوايتها
 اشارة الى ما قيل الله لما قيل الرحمن فيتناول جلال النعم على ما بينت عنه صيغة فعلا ذكر
 بعد الرحيم كالشمة والرديف لينا ولا دق منها ولطف **قوله** المادية يروي الخبر
 صفة خاتمة وبالرفع صفة ما لليوم الذين تأويل الصفة ووجه التدا على كونه
 مالكا الامر كله ذلك ذكر مفعولها لك لما يختص بشئ دون شئ بل يفيد العموم من جهة متناع
 ترجيح البعض وقد بالعاقبة لظاهر الاضافة الى يوم الدين وفتح يوم الحشر للثواب
 والعقاب لا الذين هو الجزاء ومن الغلط ان يجعل للثواب والعقاب دلالة الامر كله
 فيستقص عومه ويقع الحشر تفسير الجزاء **قوله** يوجب عليل الاقبال انظر الى
 حسن التدرج من ابتداء وجدان الحركة ثم تقويه ثم تضاعف قوته ثم بلوغه الكمال
 بحيث اوجب الاقبال على مولى موصوف بان شان نفسك معه من جناس افتتاح التمجيد
 ما نصورته من انك تجدهمها كما يتقوى شيا فشيئا الى حد ايجاب الاقبال وبيان ان
 يكون ذلك المولى معبودا عظيم الشان الى اخر الصفتا ليس يستقيم لان ذلك ليس شأن
 فكيف يحصل خبر عنه اللهم الا ان يقال ان اعتقاده كونه كذلك فيستقيم بعض الاستقامة
 وقوله فيستطيع عطف على ان يصير وقوله فلا ينطبق عطف على ان يقول فاعله ضمير

القرارة وقوله على ما هو عليه متعلق بالمترادف على الوجه الذي هو عليه وهو اياك تعبد واما
نستعين بطريق الخطاب **قوله** وليس ابن حجر يريد ان يشير الى حسن موقع الالتفات في آيات
امر القيس حسب ما يلي بفضل الكامل وقد ذكر في التفاتة الاولى اربعة اوجه والثالثة
اوجه والثالث وجه واحد وذكره بلفظ ابن حجر بضم الحاء المهملة وسكون الجيم بعدها
لانه قد علم اسمه فيما سبق في علم نسبة ونسبه وقوله بعد خبر ليس وان يكون متعلق
بشيء على حذف حرف الجر ان يكون او بدل من فاعله اعني الضمير العائد الى ابن حجر ^{فان}
ما لا زعمت ان اضمير فيه وان فاعله ان يكون وفيه ضمير عائد الى ابن حجر به يحصل الربط قلت
لانه لا يفتح لا يراد الجملة الحالية اعني هو المشهود له بعد قوله بعد جهة بل يعتبر ان
يتقدم عليه ليكون حالا من ابن حجر او يتأخر عن ان يكون ليكون حالا من ضمير والمخاراة
لجامع لفضيلا السبق 2 امر ما كناية عن التقدم والكمال فيه وذلك انهم كانوا يفرقون فيما
بينما يقولون ممن سبق اخذها ولا فقالوا اخرز قضا السبق وحارها وكان له الفضل
والتقدم والمفردة المقطع والامتناع مفعوله واللام لتقوية العمل مثل انا تارك لكذا
وهو جمع لان العين عبر بها عن اللطائف لانه اشرف جز من اشرف عضو هو العين
اشرف عضو هو الوجه من اشرف عضو هو الراس والظفر اعني 2 افتنا متعلق بيبعد
وهو الايمان يعنون الكلام واذ التفت بعلى الاقنان وكان كناية عن عطف على التفت او
والتمثيل بقوله ليبدل لاراه استبعاد امراد الضمير شي واحد اعني وبات لنا او ان
نوعا عطف على ان لا يلفظ وحين قصد متعلق بان يكون او فعل وهو خبر يكون واستظهار
لخطب وحدانه فظيحا شديدا وفي البناء اي الخبر متعلق بهويال الخطب او الجلب
لما فيه من معنى الفعل او حال منه وهو الصحيح والجمع بالتشديد من جهة اوجه
والموجع من اوجه جعله جميعا وللواقع اي لاجل الامر الواقع الحادث متعلق
بالبناء والفتا صفة للواقع والبناء والفتا الكسوف في غصن كتابة عن
نوفين امره وفي شوكته على طريقه جرح في عرقها نصلي اي فعل الفت فيه وقوله
فعل ذلك اي التفت لك الالتفاتا المتعددة فاقاما اي التفت واحد مخاطبة
اي لك المصا لمحصله بعض النسب حين يحصل له وينفع مثل هذا الملك وقوله
لفظة شاذ البناء متعلق بابديت وضمير استعارها للتفت معه للبناء يقال

يقال استغفر لان خوافا اذا اضمر في قلبه والكمد الحزن المكثوم وارتضى اخوف من الغم و
الحزن والتلفق الارعاج والاضطراب وكذا الضمير وابديت اي اظهرت النفس وهو خبر
ان وضمير لا يعلقه ولا يضيحه في موقع المصدر التواشا المصائب والبوارق جمع بارقة
وسحابه ذات برق وفعل الملوك مصدر محذوف اي فاعلا فضل الملوك وجا بجر با على
طريقهم ولو لا عطف جري الحجاز ان يكون فعل الملوك مفعولا مطلقا لتثبت وتضمر لانه
نوع من الفعل قوله مخير لم تفعل اي لنفس ذلك التثبت والتضمر شككت النفس
اباه في انها نفسها فاقام هو نفسه مقام ذكرية وخرقة وسلبا حال من ضمير قائل
وهو من ضمير اقام **قوله** على ان التحزن يعني التحزن الذي يظهر الملك لاجل المصا الذي لا يتصل
النسب الا بخبر الملوك تحزن صدق لانتفاوت بحضور ذلك المصا وغيبته ومخاطبة
الملوك اباه كما في نظا والميلان وعدم مخاطبته كما في اب فليست ائلا حتى لا يوقع ان هذا
الخبر من المصا المكروب **قوله** على ان جميع ذلك اي ذكر في الايات من تطاول الليل
وعدم الرقاد وشدق الامر بالليل اما كان لا مرحضة ولم يتجاوزوه وهذا شبه يحصل
بمعونة المقام ونحو الكلام وان لم يكن في اللفظ ما يقتضي الحصر والاختصاص **قوله**
اطار اذهب وابا را هلك جارا يارا يرا متجرا هالكا كما في فظن بالفتح من فطنه فمه فافعل
مروك اي حصل له الفهم فتردى بالام والاصل ففهم مع ذلك البناء مقتضى الحال
فان قلت حاصل هذا الوجه انه كلام لم يصدر عن ربه وفطانه بمنزلة كلام السكا
لكيف يكون من جهة الحسن قلت لفظ التثنية يدفع السؤال بقوله والانس اذا ووجه
ان الانس اذا استل مثل الحالة المذكورة لا يسلم كلامه عن مثل ما ذكر في خبر التثنية عليه
ويكونه كذا في السقط للحال والتفطن لمتضاه **قوله** افاق شيئا اي بعض الافاق فهو
نصب على المصدر حال كونه مدكشا من الادراك والظفر ان اعني بعد عين متعلقا
بقوله ما وجد وهو خبر ان وجاز المقدم لما في الظفر من التوسع **قوله** على ما سبق وهو
ان جميع ذلك اما كان لما حصده ولم يتغير وكذا قوله بعد ذلك على ان تقدم **قوله** عاظه
ذلك اي عدم التثبت والتضمر فاقاما اي لنفس قائله اي للشيء للعناد والاختصاص
ان الاتق بالتبجح والتعير والمصا هو الخطا **قوله** فحين سكنت في موقع جواب لما والظفر
متعلق بقوله ولا عنها الوجه والاستعمال الغرض في جواب لما هو افضل الماض لفظا او

بدون الفاء ولو جعلت ولم هو الجواب بقوله فحينئذ كنت اجنبيا والدمية هو ان يكلم
مع نفسه خفيا وفا الاحمال من ضمير مدبر **قوله** ما لم يعتز واستعمل الاستفهام لا
بنفي ان اياه لم يعلموا من مضموننا تفننا كلامه وتنوعه على الظاهر ولا يخفى حسن موقع قوله
لامرئيه وان يقول الرجل وقد رادى هذا اللطف الى ان تقوم البعض ان معناه امرى القيت
والفاضل ابتداء كلامه كالاغراض وضمير اشباعها للطائفة الاعتبارية واعلم من عادته اسحق
كل فن واختناقه بعبارة مذهبية واستعارات مستعذبة في وصايا القاري الكتاب ^{ضبط}
لمباحث **قوله** المرفوعة مضمون او محو وصفه للطائفة والاعتبارية وهذا الفن
هو فن السندالية والطامح جمع مطمح الطمح وهو ارتفاع البصيرة الى الله والناظر
المبعين والمراد التراكيب البديعة المشددة على لطائف الاعتبارية كاذالبلغاء رفوها
للاهل البك لتفهمها كما رفع القضية الاستدلالية لثبوتها خبران ما لم يحتمل قوة عقلك
في النظر والمائل غايه الاختصار والرسوخ في السمع والبرهان على المراتب مع صدق همة
الاصابة وفوط استظهارها بالنفس القوية الادراك والامتراء الاستدلال واخراج
اللب من الضرع والاستشعار رفع البصر الى الله تنظيره الى المستنظر من الشمس وضع
البعد على الحاجب **قوله** لما هنالك اي للطائفة الخ في تلك المطامح اطباء جمع طبى
بالضم وهو لذو الحوافر والسباع كالضرع لذوات الاطلاقات اعني على الجماع الذين
والجبر الطائفة والمشقة والتغير الغرض زيادة التفتيش وضمير عنها للطائفة الاعلى
ما زال من فاعل المنة ولم تختلف بتطهر صفة حقة وهو اخذ بقوة وعنف **والموخي**
المط والباع مقدار مد اليد والبسيط الواسع الممدود ان لا يزال اي لا يزال انت متعلق
بتبطين ومجادا والفسيط قائمة الظفر مستظهر حال اخذ معناه مستغنيا اي طامعا
للقوة والمعونة في طاعتك اي في طاعتك ان يستشعر ذلك الطامع اي يجعلها شعرا لك
وهو من اللباس بالي الجسد والحق ان الاستشعار هو الاضمار في القلب بنفس متعلق
بمستظهر يقضي اي متمسكة كمال الادراك لاداهلة بمنزلة النام والطبع القوة للباس
في ادراك الدقائق واللطائف والفهم الوصول الى المتأخر والخاطر في الاصل ما يحيط بالبال
استغنى لجماله والحواس كبر المعونة والعقل القوة المدركة المتميزة **قوله** وعلماء
مبتدأ خبر على ان كلام رب العزة ويعني بهذه الطائفة الجامعة المتفردة على البحث

عن حوام التراكيب ولطائف الاعتباريات والناظر مرفوع صفه على وان كانا ثابتا و
ترك الجمع بالواو والنون كالمخصوصين والمدلولون بشعر يابدهم ووصف الطائفة والمدرك في
محتة نوسل الحكمة كذا وافق الحق وقيل علم الشرايع وفصل الخطا اما معنى المفعول الى المفعول
من الخطا البني الذي يتبينه من غياطيه ولا يلتبس عليه او بمعنى فاعل الى الخطا الفاصل بين
الحق والباطل **قوله** وهو قوله الكريم المنظم من المروف لا المعنى القيم القائم بذاته تعالى
راى اهل السنة والجماعة الاكساء لبس الثوب الطلاق بالضم الحسن والقول واعرفت
بالغنى الجملة والادال المهمة صارت غنفة كثير الماء والماء الغنى الكثير واعدا لا سافل الذي
بمنزلة الاصول والعروق وانما راد على التي بمنزلة الفروع والاعتناء تشبيه القرآن للبحر طيبة
قوة الاصل المار واصل الكلام من قول من قال في وصف القرآن ان هذا والله لا شبه كلام الله
ان له الحلاوة وان عليه الطلاق وان سافله لغنفة وان اعاليه لثمره ومعنى انصافه تلك
القوايل اشتماله على الخواص والكتيبات ولما الاعتبارية كما ينبغي على ما ينبغي من غير تجاوز
ادنى تجاوز وفيه اشارة الى انما اعجاز لكمال بلاغته لا بالصفة او غيرها على اياه البعض
الماء في القوايل للاشباع ليلام الاساليب والله اعلى **قوله** الف في الثالث في
تفصيل الاعتباريات الراجعة الى المسند للوجه الذي علم له ان لا بد من طلب الحال المتقيد
لايراد المسند على ما يتصوره من الصور والكتيبات وذلك الوجه هو ان ياتي لك ورود المسند
على ما يقتضيه الحال كالمسند اليه لما تقرر من ان مدار حسن الكلام وفحبه على انطباقه على
منقضى الحال على لا انطباقه فقوله للوجه الذي مغلق علم والاعاش الى الموصول محله
اي علم له وقوله يعلم له اي لذلك الوجه تكرر وتذكر بعد العهد تكرر وهو كالمبدل من قوله
للوجه كانقوله بغير ريب به ولكل ان يجمله من الاضمار على شريطة التفسير وهو **قوله**
الاوذي الامواج جمع اذى ونلاط اضرب بعضها ببعض شبه الخاطر يخرج منه الكلام
وكثرة حركاته الفكرية وتزاحمها بتلاطم الامواج ومعنى دون ادنى مكان بشي استعير
لكل تجاوز حدة الحدة والمعنى ايها الذي خضرت في تلاطم امواج فكره تجاوزا ابتداء
جنبه المشار كين في اصل الفهم والصناعة استود عنه الشيء طلبت ان يكون وديعة
وكما انسه ثاني مفعول المستودع لاعتماده على الموصول ليقا العلامة التي تنقب الامور
الحديث الصادق الظن في الامور كما تحدث بها وقوله فلا يمتحجب عطفا على الصلة كما قيل

اعلى صدر كيتبا غفلة
علمه لا بد من طلب الحال
المتقيد لا يراى
المسند

الذي حدث ولا يجنب عنه شيء من اللطائف البديعة الغريبة في مواضع اختفائها واستظلمت
رأية طلبت الاطلاع عليه والطلع بالكثرة الاسم من الاطلاع ايما بطالع عليه والظن والظن والظن والظن
كفاؤه وقابله وصار نظيره اقيم منها مقام المحال في النظر وانتصب على الحال من الضمير
المالك والمختارين بفتح الدال جمع متخذي اسم مفعول من تعديته بارتية وعارضته وناغته
الغلبة واصله في الحاديثين بالخفاء يعني الذين يتحدوا بمعارضة القرآن والاتباع بمثله
فكروا بالبحر واعتبروا بحال لغته وازوا المعارضة بالسبوت والظروف قوله فهو اي
طلع الاعجاز والنوع من الاطلاع عليه هو المطمئن من البلاغة وما يتعلق بذلك والذريعة
الوسيلة التسلق التوسل بالتدريج من قولهم تسلق الجبل اذا استوى وصعد وقوله
ازلا بفتح زاي موقع مفعول على وان تحققت اسمها ضير شأن بخروف والاصل انه لا بد من الضم
خبر لا الناقية للبحر في لاد وقوة من الضمير مقتضيا الاحوال بفتح الصاد على لفظ الضمير
اي الامور والاعتقار التي تقتضيها الاحوال في ايراد المسند على الصور والكميات المذكورة
المقتضية في الفقه الشافعي وهذا هو الملامح لما سبق في صدر الفقه من انه وجب عليها ان يرجع الى
فكرت في الضمير مقتضيا الاحوال في ايراد المسند على كسها مختلفة وصور متنافية لكن
ما وقع في بعض النسخ من مقتضيا الاحوال على لفظ اسم الفاعل واداء المسند بالضمير مفعولا
للمقتضيا او في قوله يعلم له ايضا ان لا بد من الضمير عن الاحوال مقتضيا التناقض في المسند
فان قلت كيف تنصب ايرادا على المفعولية لاسم الفاعل من غير اعتماد قلت لانه بالاضافة
الى الاحوال اضافة بيانية صار في معنى الاعتماد على الموضوع كما قد قيل عن احوال مقتضية
ايراد المسند اليه ومنهم من يجعل حرف الجر احدا يعتمد عليه فان قلت فنتج ففتح المسند
لا بد من قوله من الضمير عن الاحوال مقتضية ونجدة الكثير لا يوافق ما سبق في صدر الفقه قلت
نصح المصنف باستلزامه نفع مقتضيا وبالعكس **قوله** وفي افراده عطف على في المسند
وكذا في كونه جملة اي انواع التناقض في افراد المسند من كونه فعلا ماصبا نحو قام زيد
او حاله نحو يقوم زيد واستقبله نحو سيقوم زيد واسما منكرا او مفعولا قدام الفعل
ثم المنكر تفديما هو الاصل في المسند وأشار بقوله من جملة المعارف الى انه لا بد لخصوص
كل نوع من المعارف من حالة مقتضية على **قوله** ومن كونه مؤخر اعطف على من كونه
متروكا وادرك ذكر التاخير لانه لما كان الاصل في المسند هو التقديم كان التاخير هو الاصل

في المسند **قوله** حتى تهباء متعلق بقوله التخصيص عن الاحوال مقتضية لانواع التناقض
المسند وضمير يشتم ويجري المسند وضمير بسمته ومقتضاه وسمته لكل مقام والسمه بكرة
السين وفتح الهم مصدر وسم بسم اسمها الوسمه والمراد بها العلامة والسمه بفتح السين
الطريق ومعنى التسم المسند بسمه المقام كونه على وفق مقتضيه كبروز المسند اليه
لكل منزلة في معرضها وكذا اجراء المسند الى حد مقتضى المقام على اعدا لغيره ذلك المقام **قوله**
لنواذ لك الاسام والاجراء موضع امتحان القوي الفكرية وامتيان الاضعف عن القوة
فالمطارد والمطارد على لفظ اسم المفعول اسم مكان من طارد هو الكلام طرحوه فيما بينهم ونظروا
فيه او طرحه بعضهم الى البعض من طارد بعض الفرسات بعضا حمل عليه وطرحه ومعنى
ران بضم الراء الممله جرته وامتنحه والجذع من الفرس الذي تم له سنن والفراج
خمس سنين **قوله** اما الحالة مقتضية لئلا فيحقق عند تحقق امر من احدها قيام قرينة
حالية او مقابلة يعرف بها المسند ليصل المقام المحذف وهذا معنى كون المسند محال
منه اي من ذلك الحال المسند وثانها ان يتعلق بالترك غرض ليوضح على الالفاظ الذي هو الاصل
في خبر الكلام فقوله وتعلق عطف على ما كان وما لا ياتي الكلام تفصيل المعنى وهو علم
الغاية التي يقصد حصولها والباعث الذي يدعو الى الفعل كضيق المقام مثلا فمتا بتابع
الاستعمال الوارد على تركه مثل كلامها ونرا اي الكلامها وازيدت نرا او على تركه نظرا
بان يكون هناك ضابط علم من استغناء كلامهم انه يحذف المسند عنه وقد ذكرنا عن ذلك
احدها ان يكون المسند مصدر او يقوم مقامه مضافا الى فاعل او مفعول وبعد
ما هو حال منهما او من احدهما فاصل ضروري زيدا فاما ضروري زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف
حاصل كما هو حكم متعلق لظرف المستغرق اذا كان دلالة الحال عليه لما بينا لظرف
والحال من المناسبة وقاية مقامه لكونه من تمة الخبر حالاً من الضمير في كان التامة
ولهذا كان الحذف لا ريبا بخلاف ما راه الكوفيين من كونه حالاً من زيد المذكور فانه يكون
من تمة البداء فلا يصلح المقيام مقام الخبر حتى يلزم حذفه وايضا مفهوم الكلام حصر
جميع ضربات زيد على ما تضمنه اضافة المصدر من غير إشارة الى مفعول على حالة القيام اي
جميع ضربات زيد على ما تضمنه اضافة المصدر من غير إشارة الى مفعول على حالة القيام اي
زيدا حال كونه قائما حاصل فانه لا ينافي وقوع ضرب عليه في حال آخر وبخلاف اذا قدر

كان ناضجة وقائمة خيرا كان فانه لا يناسب الطرف فلا يقع موقعه وكذا التقدير اكثر
شرفا السويق حاصل اذا كان ملتقا من لثا السويق جرحه باز في عليه لئلا يسلك اجراء
اذا ضرب باليد واخطب كوان لا يمر حاصل اذا كان قائما والحال هنا من فاعل المصد
وما صدقته والمنصف الخطابة كون الامير وحصوله مجازا وقد بقدر الزمان فيقول
المعنى ان اخطب اوقات كون الامير حاصل في وقت حصوله قائما وفيه جعل الوقت
خاطبا على الاسناد المجازي وجعل وقت القيام طرفا لوقت الخطابة على طريقة ظرفية
الكل الجزء ومنهم من يجعل اذا مرفوع المحل الخيرية كاذب اليه سيويه في اذا يقوم زيد
اذا قصد عمرو ويبدل عليه سماع اخطب يكون الامير يوم الجمعة ومع يوم الجمعة
قوله وقولهم كل رجل وضعته وضابطه كل مبتدأ بعد مرفوع مصدر يواو
المعنى قصدا لا الاخبار تنفاريها والتقدير عند المحققين كل رجل مرفوع هو وضعته
على ان تضعته عطفا على الضمير الخيرية لا على المبتدأ ليكون من ثمة فلا يقع موقع الخبر
ومنهم من يجعل الواو مع ما بعد خبرا كما اذا قلت كل رجل مع وضعته وهو قوي جهة
المعنى دون اللفظ اذ لم يجرى الواو ذلك **قوله** وقولهم لو لا زيد لكان كذا اي موجود
لان كون لو لا استغناء الشيء لوجود غيره يصح في ثمة على ذلك وجواب لو لا قائم مقامه
ومنهم من يجعل المرفوع بعد لو لا فاعل فعل محذوف الا اذا استعمال عند عدم الحذف
جملة استتبه مثل لو لا الشعر بالعلماء برزى كنت اليوم اشعر من لبيد **قوله** ونحو ذلك
مثل البرك افضل اي لعمرك قسمي او يعني او نحو ذلك للدلالة صدق الكلام عليه وقيام جواب
القسم مقامه ويجوز ان يريد به الامثلة الاخر من الضوابط المذكورة **قوله** والاعتزاز
بروي مرفوعا ومجوزا فاذا زيد لا خفاء في دلالة اذا المفاجاة على مطلق يكون فيصح
في ثمة المحذف اذا اريد بالخبر مطلق الوجود بمعنى اذا اريد موجود وان كان قد يفهم من
الخارج خصوص مثل فاذا اريد بالباء وانفا وحاضر بخلاف اذا قصد خصوص خبر
لادلالة عليه مثل فاذا اريد قائم اوقاعدا واكل او شارب فانه لا يجوز الحذف ويجعل
المرجح هنا ايضا اتباع الاستعمال الجاد ولكن قد ينهك على انه لا يراحم في المنقضية والامر
قوله زيد منطلق وعمرو اي منطلق فحذف لقيام القرينة من الجملة السابقة ووجود
المرجح هو الاختصار والاعتزاز عن الحبس هذا اذا جعل من عطف الجملة على الجملة واما

واما اذا قصد عطف عمرو على زيد ومنطلق المحذوف على المذكور كما يطرر في مثل ان زيد منطلق وعمرو
فهو من جحد المعطوف على المسند قوله النار بعد قوله افا بئسكم بشرين لكم اما ان يجعل على النار ثم
نزدكم فيكون من جحد المسند او على النار من جحد المسند وذلك اشار الى غنظهم على من يلو
عليهم الايات **قوله** واما ضيق المقام للمحافظة على وزن او قافية او جمع او نحو ذلك او خوف
فان فرضت واما قال مع قصد الاختصار لان ضيق المقام قلما يقع عنه واما الاختصار في
الحال **قوله** من يد اي من المطالب بهذا الاضطرار ونهت اي تنفست تنفس الصعداء
فاجبتها قائما بالمشهد اي الانشا المشهد هو المطالب به فيكون من جحد المسند وكول
على المطالب هو المشهد من جحد المسند اليه وتقرره في بحث كون المسند اسما مرفعا مرفعا
ان الثاني او ل لان السامع حين قال من المطالب كان طالبا ان يعرف حكما على المطالب بانه
المشهد او غير فينبغي ان يجاب بانه المشهد وذكر ايضا انك تقول المطلق زيد بن شخص
ذهبه المطلق باعتبار تعريف المبدأ والخفية وهو طالب لغيره في الخارج وكذلك
في الكسوة ودلائل الامحازاته اذا بلغت ان اسنانا من اهل بلدك تائب ثم استخبرت من هو
فقبل زيد فعناء زيد التائب لا تقول من التائب في معنى ازيد التائب ام عمرو ام بكر الى
ما لا يحصى فينبغي ان يجاب بزيد التائب وقد سبق الى الفهم ان الواجب في مثله ان يقال
التائب زيد لان السؤال عن التائب فيجب ان يجعل محكوما عليه الا يرى انهم اتفقوا
على ان جواب من قام بتقدير زيدا لا بتقدير زيد قام والواقع في مثله تقديم الفعل
عند عدم الحذف ولئن سألهم من خلق السموات والارض يقولون خلقهن العزيز
العليم فيأتي بعد من الاستفهامية في السؤال يقدم في الجواب **قوله** وبين المرفعين
يؤن بعيد لان تعريف الفعل او ثبوت جاسق وفي قوله ولكن اخذ اشعار بان فيه وجها
اظهر هو كون المذكور خبرا عنهما من جحد وافراد الضمير للاشعار بان الرسول بحال
منه وان رضاهما واحد واما ان يجعل على الاختصار والاعتزاز عن الحبس كما في زيد منطلق
وعمر ولا استلزامه المحذف قبل القرينة بخلافه في باعندا فان لفظه باعندا بمنزلة سبق
القرينة وبخلافه في قياسها الغريب فان المذكور خبرا في تقديم قياس الجرح الاختصار
في قول زيد قائم وعمرو والبيت لضابطين الحادث البرجي وقياس اسم جملة بعد
وما عا حلا الطور ند في من الفتى نجاحا ولا عز يشعن نجيب ولا ميو فبين لا بوطن نفسه

على نيات الدهر حين نوب **قوله** واما ان لا يخرج لاختلاف في هذا يصلح غرضاً للتركيب
الغاية المطلوبة منه اي يترك ليحقق عدم اخراج الذكر الى ما ليس به مراد والفصل في حصوله
يصلح باعنا قطعاً واما بعد كلمة لا على ان بعض النسخ فيصليح باعناً وانه يصلح غايته
فان اخراج الذكر الى ما ليس به مراد يصلح باعناً على التركيب وقد بينا ان الغرض من هذا
انهم وظهر صحة ما في النسخين واما محل الاول على حذف مضى هو الاحتراز فهو الاحتراز
عن عدم اخراج الذكر الى ما ليس به مراد لا يصلح باعناً على التركيب ولا مطلوباً منه وتقرير المثال
انما على قسمين متصلة للسؤال عن تعيين ما علم بثبوته على الابهام ويلزمها الاستفهام
وان يكون احد المستويين في علم المستفهم بلها والاخر على الجهة مثل ازيد عندك ام عمرو واقام
زيد ام قعد محلاً اقام زيد ام قعد عمرو وازيد عندك ام عندك عمرو فانهما منقطعة
بمعنى بل والجهة اي الاضرب عن كلام سابق استفهاماً محالاً واختراً والاستفهام عن كلام لاحق
والمراد بقولك ازيد عندك ام عمرو طلب تعيين ثبوت علم بثبوته عند المخاطب على الابهام كما هو معنى
المتصلة فلو قلت ام عندك عمرو وذكر السند لخرج الكلام الى ما ليس به مراد وهو الاضرب عن الاول
والاستفهام عما يليها على ما هو معنى امر المنقطعة فيترك السند لاجل خروج ذكر هذا
وانما قدم السند لكونه قطعياً في الاخراج الى غير المراد بخلاف ازيد عندك ام عمرو عندك فانه
ربما يدعى احتمالاً كون ام متصلة بلها احد المستويين والاخر جهة على ان هذا ايضا يخرج
الى غير المراد الذي هو الاتصال بالتعيين وان الخواص منقطعة البتة عند اعادة السند
على ما ذكر المحققون من النجاة وتعالى ازيد يقول لا يجوز ان يكون ام عمرو في قولك ازيد عندك
ام عمرو وعطفاً على زيد عطف غرض على مخرج للشاركة في السند المذكور كما في قام زيد
وعمر من غير ان يجعل على ترك السند بناء على عرض لا يقال المراد بترك السند ان لا يتغير
اصل المذكور ولا محذوفاً لاننا نقول ما ذكر في صدر المقالة من كون السند اليه محال
يعرف منه السند وتعلق بتركه غرضاً بما في هذا المعنى وايضاً لا يكون ترك ذكر الغرض المذكور
بل العدة في نفسه **قوله** واما اختيار السامع الصواب ترك الالام على الاحتياط بان
المخالف للاختبار فاسد ايضا لان الغرض هو الاختيار لا الحذف للاختبار والا قرب
انه ميل مع المعنى لانه قوله وتعلق بتركه غرض على كونه الترتيب لغرض اما لكذا وكذا
تلك الاستيحاح ان براعي ذلك بما يليه اعني طلب كثير الفائق قوله بالمدحور اي بما ذكر

من الكلام بمعنى ما يكون سنداً اليه على تقدير الحمل على ترك السند اليه كلفظ صير جمل و طاعة
معروفة فلذا اعتبر عنه بالمدحور دون السند اليه وضمير جملة المذكور وعليه وغيره
لترك السند ولم يتعرض لتقدير الذي يطلب منكم طاعة معروفة اي معلومة كطاعة الله
لكونه مذكور فيما سبق فاقصر هذا على الابد منه من التقدير **قوله** واما الحالة
المنقضية لذكر هذا قريب ما سبق في ذكر السند اليه جداً وحاصله ان لا توجد قرينة
حالية او مقالية يدل على السند او توجد لكن يتعلق بذكره غرض مرجح مطلوب او عا
محض فيخرج الذكر **قوله** او قصد التعجب عن اقرب الاحوال من حضور الاسد
ونلاحظ نوب زيد وسيفه بالدم ونحو ذلك وان ذلك على انه يقاوم الاسد لكن يذكر
لقصد تعجب السامع من حال زيد وما هو بصدره وما يقاوم الاسد لان التعجب حاصل بدون الذكر
عند قيام القرينة ثم على انه جعل الغرض قصد التعجب فاي دلالة لذكر السند اليه فقط
على ان قصد التعجب دون فائدة النسبة وان قامت القرينة على نفس السند نعم اذا ذكر ما
لا حاجة اليه في فائدة النسبة طلب الفصل فائدة وكان قصد التعجب مناسبا محال
ومنه من زعم ان مراده ان التعجب وان كان حاصل بدون الذكر لكن التعجب الحاصل بالذكر لا
بدونه واظن ان هذا كلام قليل الجدوى جداً **قوله** او تعظيمه اي تعظيم السند اليه
او اهانتة او الترخيم او الاغراء عليه او نحو ذلك من الاغراض التي يصلح ان يقصد اليها
في حق السند اليه فيقصد ان كان السند صالحاً لذلك النوع من الغرض **قوله** والفاء
مقام بسيط تنبيه وتذكير وليس اليه كثير حاجة **قوله** اولاً لان اصل الصواب ترك
اللام وكذا في قوله او لتعيين كونه اسماً لكنه مالم الى المعنى يعني ان القرينة ربما يدل على
السند المحذوف هو عالم او علم او يعلم اوله العلم ونحو ذلك مما يفيد اضافة ما يعلم
فيقصد بالآخر تعيين احد المذكورات لغرض يتعلق به ومعنى دلالة الاسم على الثبوت
انه يفيد حصول ضمنونه للسند من غير دلالة على دوام او تجدد في زمان او استمرار
تجدد على تجدد الأزمنة فلقد صرحوا بانه لادلالة لقولنا زيد قائم على ازيد من حصول
القيام له نعم فبدل المقام والعقل او خصوص السند على دوام او تجدد مثل
زيد طويل او قصير وعمره آكل او شارب ويشبه ان يكون قوله فيستفاد الثبوت
صريحاً اشارة الى هذا المعنى واما ما اشهر من دلالة الجملة الاسمية على الدوام والبقاء

ففي بعض المقامات وبمؤنة القارئ كما اذا كان الظاهر هو الفعلية فيعد ذلك الاسمية **قوله** او
ظرفا هذا بالنظر في الظاهر من كون المسند في زيد في الدار هو الظرف وان الضمير قد
يجوز اليه وصار هو العامل وان كان المسند في الحقيقة هو الفعل واسم الفاعل
وقد يعترض بان لا يدخل الذكر في احتمال الثبوت والتجديد عند قيام القرينة على ان
الخبر هو الظرف او اعم منه والجواب ان المراد انه يورث الاحتمال صريحا وقوله وهما
اي التقديران حاصل او حصل قبل او بعني الواو او اراد ان يحمل التقديرين هذا
ويأتي كنه كلامه على ان اقوى الاحتمالين تقدير الفعل وهو في الحالة المفتضية
لافراد المسند **قوله** ويصلح الشواهد من الاعتبار اي كثر منها وفي الجميع اذا
يتجوز لا امانة للمسند اليه ففي الكل زيادة التقرير وبسط الكلام ومحافظة الاصل
الذي هو الذكر وتعيين احد الامور الثلاثة اعني الاسمية والفعلية والظرفية
وهو الاسمية وفي الاكثر استدلال المسند وتظيم المسند اليه والتقرير ايضا
السامع والمخالف في انه انما العطلة والمذكور ومن يجري مجراهم وفي محمد بنينا
مثل اليهود والنصارى في البوابة والاعتقالات سموا انفسهم اهل العدل والهدى
لا يجابهم على الله تعالى نواب المطيع وعما العا وعدم خلق الشرور والقبائح وشبهها
وتجوز ذلك ما بعدونه ظاهرا وتقييم الصفا القديمة المفتضية الى كثرة القديس المتأني
للتوحيد والناصر لدين الله هو الناصر والعشرون من الخلفاء العباسية وكان شهما
شجاعا اديبا له عمة عليا انشاء ربطا وحاتفا كثيرة للصوفية وصنف كتاب روج
العارفين بوجده في وفاة ابيه بكرة الاحد غرة ذي القعدة سنة خمس وسبعين و
خمسماية وتوفي في سلج رمضان سنة اثنين وعشرين وثمانمائة في ايامه قتل
طغرا اخر السلاطين السلجوقية **قوله** واما الحالة المفتضية لافراد المسند وضع
الظ موضع المضمرة لزيادة التأكيد وكوز هذا منشاء لعدة اقسام والمقتضى لا افراد
ومجموع امري احدهما كون المسند فعليا احتراز عن مجوز بيقام ابوه وانا بهما عدم
كون المقصود بنفس التركيب بقوى الحكم احتراز عن مجوز بيقام فان المسند فيه
وان كان فعليا لكن قصد به تقوى الحكم وتبين بنفس التركيب لان التقوى بالمؤكد
الخارجة مثل التكرار وان اللام لا يمنع افراد المسند وقد سمي في علم النحو الوصف بحال

بحال نفسه مثل مرتب رجل كريم وصفا فعليا والوصف بحال هو من سببه مثل مرتب
برجل ابو كريم او كريم ابوه وصفا سببيا وعلى ذلك القياس سمي المسند مجوز بيقام
وقام زيد مسندا فعليا وفي مجوز بيقام قائما او قام ابوه مسندا سببيا فبين المراد
الفعل والوصف واورد امثله من الاسم والفعل الماضي والمضارع مطلقا ومقبدا بالشرط
ومن الظرف ثم حال تفسير تقوى الحكم الى موضعه وتوسيط الامثلة بين نفسا
التيدين في افراد المسند دليل على انها امثلة للمسند الفعلي لا افراد المسند
فلا يصير كون المسند في البعض جملة ومقبدا للتقوى مثل الكر من البريستين وفي
الدار خالدا على اقوى الاحتمالين وانما لم يمثّل افراد المسند لانهما اسم مذكر او مرفوع
او فعل ماض او مضارع وقد ذكر امثلة كل وفوائد في موضعه ولا معنى لذكر امثلة
الافراد على الاطلاق لاسبيل اليه سوى ذلك وتكرر مثل الظرف مؤخر عن المسند
اليه مثل الكر من البريستين ومقبدا عليه مثل في الدار خالدا على ان خالدا مبتدأ
وفي الدار خبره واجتمع على كون الظرف في تقدير الفعل ليكون جملة لا اسم الفاعل
ليكون مفردا بانه قد يقع صلة الموصول او الصلة لا يكون الا جملة مع ان معناه في
الصلة والخبر واحد بلا شبهة ولو كان المقصد الى التمثيل لا افراد المسند لم يصح التثنية
بقوله ان تقديره استقرار وحصل الاعلى ان خالدا فاعل للظرف من غير اعتماد على ما هو
الكوفيتين والاختصاص فانه لو قدر ح مستقرا وحاصل لم يكن المذكور جملة مع القطع
بانه خبر تام الافادة والقول بانه جعل الظرف في سنتين بتقدير اسم الفاعل وحل
الدار خالدا على راي الاختصاص يقتضي ظن انما جعل خالدا مبتدأ وفي الدار خبرا مقبدا
برد على ما ذكرنا ان المسند فعل سواء قدر الظرف بالفعل او باسم الفاعل فاما معنى
التثنية بتقدير الفعل وايضا قد ذكرنا ان الخبر اذا كان فعلا لم يثنى مثل زيد
قام لم يصح تقديمه ويمكن دفع هذا بان جملة الامشاع هو الالباس بالفاعل ولا التثنية
ههنا لعدم بغاء الاعتماد فجعله فاعلا يفضي الى عدم كونه فاعلا واما اعتراض
الايضاح بان ما ذكر في تفسير المسند الفعلي يجب ان يكون تفسير المسند المطلق في
في الجملة الخبرية بناء على انه لا معنى للمسند فيها الا ما حكم بثبوت المسند او بانتفاءه
عنه فقوى وسيسمع جيد كلاما وينبغي ان يتحقق ان المراد بالثبوت اعم من الثبوت

المختص بالسند الاسم المقابل للجدد فان هذا قد يكون مع الدلالة على التجدد والدوام
او الاستمرار **قوله** واما الحالة المتضمنة لكونه اي السند بل المفرد منه فعلا قد مر
لكونه الاصل في السند لما فيه من معنى النسبة ومعنى تخصيص السند باحد الارزمنة
تعيين بالزمان الماضي او الحال او الاستقبال وفيه ما يخصص ما يمكن من الظرف اخترازا عن
زيد قائم فيما مضى او في الحال او فيما يستقبل فانه يتأني بالسند الاسم لكن بلفظ يفارده بخلاف
الفعل فانه فيه جز من اول الصيغة وقوله مع افادة التجدد تحقيق المقام لا تقييد
وقد يتوهم انه اخترازا عن مثل زيد قائم فانه يفيد تخصيص السند باحد الارزمنة مع الاختصاص
وليس السند فيه فعلا بل جملة لكونه مفيدا للشئ دون التجدد لكونه كلاما جملة اسمية
وليس هذا لما سيجي في بحث تقديم السند وقد يقال انه خرج بغيره اخيرا ما يمكن لانه
احتاج الى انضمام الضمير فلم يكن اخيرا يمكن وللوقت هذا تعيين للمقام كون السند فعلا
بعد تحقيق مقام كونه مفردا وذلك بالان يقصد تقوى الحكم فمثل زيد قائم خارج عنه
كون المقصود هو التقوى ومعنى التجدد الحصول بعد ان لم يكن في مثل علم الله ويعلم
بغير التجدد باعتبار حدوث التعلق ولا يلزم منه التغير في العلم القديم وفي مثل
زيد كاتب يعلم التجدد والاختصاص بالزمان بدلالة العقل وقرب المقام لا بحيث
التركيب بخلاف زيد كاتب وكتب **قوله** فويل لهم عكلة دعا بالهلاك والعذاب وهي في
الاصل مصدر لم يستعمله فعل وقوله ما اسلفت بيان ان كنت للزمان للشيء
اي الكما وقوله بعد ان كسبون لزمان الحال قول افعله بعد ان مضى فيكون
الحال ولا افعله بعد ان مضى فيكون الاستقبال وما في ما كنت وما كسبون
مصدرية او موصولة وعبارة الكما رعا يشعرا بها شيئا بلا محالهم واما هذا الرشي
بناء على ان كسبو العبد يكون فعلا من افعاله التي يكون خيرا او عبادة فيتاب عليه او شرا
ومعصية فيعاقب عليه لها ما كسبت عليها ما اكتسبت وكذا ما يعمل العبد يتناول
افعاله الحسنة والسيئة فيدل قوله تعالى والله خلقكم وما تعملون على كونها مخلوقة
لله تعالى جعلت ما مصدرية او موصولة وفي قوله تعالى او كلما جاءكم رسول
بما لا تهوى انفسكم استكبرتم ففرقا كذبتم وزيغوا يقتلون التأكيد بخبر بالزمان الكما
اذ قد فرغوا منه بحيث لا يبق من ذلك المرفوع واحد غير كذب والفعل مختص بالزمان حال اذ

اذ المرفوع الذي هم بصدد قتله لم يحصل الفراغ عن قتله بالكلية لان قتل محمد صلى الله عليه
وسلم لم يتيسر لهم بعد ولا هو مستقبل محض اذ قد قتلوا البعض كركيا وشعيب فهم
مستقبلون بالقتل في الحال فلذا اورد لفظ المضارع وعبارة صريحة في ان ليس
بالمرفوع الذي يقتلونه محضا صلحا خاصة على ما وهم فليست برأيا اذ اريد بالمرفوع من
قتلهم من الانبياء والتعذيب بالمضارع لاستحضار تلك الصورة الشنيعة فذلك
وجه آخر واما الايات الثلاث في الاخر فصرحة في الاستقبال الا ان الفصل البع
الى التأكيد واصل الاستدراج اخذ الشئ قليلا كما يتروى في الدرجة والمعنى
سنتكبرهم بتزيين اعمالهم وتكلموا جردوا معصية جددنا لهم نعمة ونفسهم الاستغفار
قوله والمراد بالزمان الماضي يشير الى ان الزمان موجود كان الماضيه فوجوده ليس
بوجود الآخرة المستقبل متوقفا لوجوده والحال اجزاء من اواخر الماضي واجزاء من اواخر
المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ والظاهر ان المراد اجزاء لا يتجزأ تسمى بالآيات على
براه المنكسر من تركيب الزمان من الآيات كالجسم من الجواهر المفردة وقوله والحاكم في ذلك
يحتل ان يشير الى عدم تحقق جزء من الزمان يستلزم الحال فاذا التحققت انه لا وجود له ولما
الزمان امر موهوم الاتصال غير ان الآيات منقسم بحسب العرض لا الى نهاية واما الآيات
نهاية الماضي وبداية المستقبل ليس قسما على حد بمنزلة النقطة حيث يعتبر انقسام
الخط ويحتل ان يشير الى تعيين مقدار الحال فانه مقوس الى العرف بحسب ما يجعل هو ظرفا
له من الافعال مثل يصلي في الحال وياكل او يمشي او يركب او يرمي او يحج او يحسن الى الدنيا
او يقبل الكفار او نحو ذلك واعاد لفظ الزمان مع الحال اشعارا بان ذلك مع
يكون بطريق الاضافة دون الوصفية وفي قوله قبل زمانك موازنة حيث انصب
ظرفا لوجود الزمان فيلزم ان يكون الما زمانا بوحدة في الزمانا السابقين على زمانك فالجواب
ان هذا مذيق فلسفي لا ينظر اليه العرف واللغة ولا الى منع صفة قولنا الزمان الماضي
قبل الحال ولا استقبال بعد على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق استعمال الكل على
الجزء بمعنى ان كل زمان هو من اجزاء الزمان الذي زمانك ماض **قوله** واما الحالة
المتضمنة لتقدير اي تقييد السند بما يتعلق به من نحو المفعول والشرط اذ قد ذكر
تخصيص السند الاسم بالاضافة والوصف حاله واحد وان كان قد جعل في صدر

القول الأول كذا كذا من تقييد المسند ولولا قوله فيما بعد من كذا تقييد المسند لكانت الجملة
صغيرة تقييد للفعل لا يرى أنه قد تم ذكرها حتى التقييد وتركه على ما له كونه المسند اسمًا نظر
لأنه من التقييد في الأعم الأغلب حكم الأصل يكون للفعل كذا جعلًا من تقييد المسند
نظر إلى أنها قد يكون ما يتصل بالفعل من المصدر والصفا المشتقة منه ومعنى تربية
القائد تقييدها وازدادها من حيث حصول علوم أكثر وزوال الجهالة أو فو والعاقل هي
الحكم ولا ريبه وبني الكلام على أن المسند والمصدر كذا ازداد خصوصًا ازداد الحكم بعدًا
عن احتمال التحقق لتوقفه على خصوصيات أكثر فكانت العائدة في تعريفه أقوى إلى هذا
أشار بقوله فمن كذا تقييدًا ونفاصيل يزداد الحكم بها بعدًا **قوله** مما يتصل به أي
بالمسند أي بغيره سواء كان معمولًا له كغير الشرط المذكورات أو لا كما لشرط ولفظ
نحو في قوله من نحو المصدر وكذا وكذا وكذا انتم يقصد التعميم كلفظ مثل في قولهم مثل كذا ليجل
وهو كثير في كلام المصنفين وقوله أو النسب الجاهل يعني المفعول له على ما يعم الغاية المألوفة
مثل ضربت زيدًا ومحمدًا الباعث مثل فردت عن الحرب جينا وجعلنا بالسوط في ضربت
بالسوط مفعولًا به بواسطة حرف الجر جيا على ما اصطلى عليه من أن كل ما دخله حرف الجر
فهو المفعول به حتى المفعول فيه والمفعول له عند ذكر في اللام سواء كان الحروف للتعدي
كما في ضربت زيدًا والاستعانة كما في كتبت بالقلم ومنه ضربت بالسوط وأما القول بأن مراده
ما إذا جعل الباء للتعدي وهذا الاستعانة حتى كان السوط أحد المضروبين فيما لا يضيء إليه
قوله أو ما ضربت لا ريبًا يشير إلى أن المراد بالحرف أنتم من حرف الجر أما كونه مفعولًا به
فقط المستثنى منه العام مذكور ليس إلا في التقدير إذا لم يقولوا بأن لا يريد عند حد
المستثنى منه بدلًا كما قبله وأما كونه بواسطة الحرف فلأن الفعل المنفي لا ينفذ على المفعول
المقصود وفوق الفعل على أنه بواسطة أداة الاستثناء **قوله** آخرت أو قدمت على
لفظ الخطأ أي سواء آخرت الشرط أو قدمت فهو قيد للمسند الواقع في الجزاء وأما
نظر الفرق في أنه إذا قدم يستعمل القيد به جواز ويجوز مجزأ الشرط مثل أن يضرب عمرو
يضرب زيد وأما أن يعمل في أن يضرب زيد يضرب عمرو حيث روى مصرع عند الآخر
أيضًا من نوعه لأن الشرط إذا كان ما ضيقًا جازعًا للجزء كذا في الشرط وإذا آخر
كان المقيد الأعلى للجزء ومصدر الجزاء محذوفًا **قوله** ولما ذكر الخبر جواب عن سؤال

وهو أن من القيد للسند الخبر في باب كان نظر إلى أن كان سند إلى المرفوع الذي هو فاعل
بحسب النحو ولذا لا يعد في المحقق بالفاعل كما بعد الخبر في المحقق بالمفعول فلم يذكر وتبر
الجواب أن الأفعال الناقصة مع الفاعل لا يتم كلامًا مقيدًا حتى يكون الخبر قيدًا فيه لتو
القائد إلى المرفوع سند إليه والمضغ مسند يتم الحكم بها ويقتضي تقييد بمضمونه
فلو سئل لم يذكر كان في جملة المقيد لكان وجهه والجواب أن هذا ذكر وهذا يقال
أن الأفعال الناقصة يدخل على الجملة الاسمية لإعطاء الخبر حكم معناها أي ما تضمنت
معانيها وحاصلها يعني يحصل الخبر في كذا زيدًا كما حكم الكسوة في كذا وفي صار زيد
غنيًا حكم الانتقال وعلى هذا القياس ولقد قد هذا المعنى ومخالفة ظاهر ما عليه كلام النحاة
مكون الخبر في باب كان بمنزلة المفعول أمرًا التام **قوله** وقد ظهر من هذا أي يكون
الشرط قيدًا للمسند الخبر أن الجملة الشرطية ليست إلا جملة خبرية هي مضمون الجزاء
مقيد بقيد مخصوص هو مضمون الشرط كما يقيد بالمفعول فيه والخالو ونحو فتوكل
أن يضرب عمرو ويضرب زيد حكم بنسبة الضرب إلى زيد في وقت وقوع الضرب من عمرو وعلى
تقديم كما يقول يضرب زيد في وقت ضرب عمرو وإنما جعلت في نفسها للصدق والكذب
كسائر الأخبار ولا يخرج عن الاحتمال الأبعار كما في قولك انطلق الشمس وجد النهار أو
وجد الليل وأما الشرط نفسه مثل انطلق الشمس فليس كلام فضة لا عن احتمال الصدق
والكذب ونعم ما قاله الإمام ابن حنبل أن الكلام يخرج عن التام تارة بالنقص كما إذا قلت
زيد قائم بدون الأعراب وأداة الربط وتارة بالزيادة كما بدخول حرف الشرط مثل أن
قام زيد هذا ما عليه اللغة وكلام العربية وأما المنطقيون فيجعلون كلام الشرط و
الجزء خارجًا عن الخبرية واحتمال الصدق والكذب ويعتبرون الحكم فيما بينهما بالضرورة
أو الاتفاق أو عدمه لا بثبوت له أو انتفاء عنه كما في القضية المحلية وكثير
من الناس لا يفرق بين الاعتبارين ويخلط بين كلام العربيين حتى زعم بعض الحكماء
الفاضل في هذا المقام أن مراد المص هو أن قولك يضرب زيد جملة خبرية مقيدة
بقولك أن يضرب عمرو وتلك الجملة الخبرية محملة للصدق والكذب في نفسها أي بالنظر
إلى ذاتها مجردة عن التقييد بالشرط وأما مع التقييد فلا ورده على من ذهب إلى
أن التقييد بالشرط لا يخرجها عن حقيقتها وعن احتمال الصدق والكذب بل التقييد

بنبر الشريط بانه قياس مع وجود الفارق وانت خبير بانه تحقيق الحق لا قياس
 بعضهم بانه اذا كان الجزاء مع التقييد بالشريط فغير محتمل للصدق والكذب لم يكن
 الجملة الشرطية محتملة للصدق والكذب لانها ليست الا مجموع الشرط والجزاء فيكون
 فيه الشرط مع البتة وانت خبير بالفرق بين التقييد والمجموع ما ذكره غلط على غلط
 مع الشكوى قبل ومع الحق مثل بل مراد الفاضل ان الجزاء عند التقييد لم يبق محتملا
 للصدق والكذب كما كان قبله بل انتقل الخبرية واحتمال الصدق والكذب الى
 مجموع الشرط والجزاء وما بينهما من الحكم على ما يراه المنطقيون وما مدلك قطعاً
 اختلاف الفريقين ان كلمة كل عند المنطقيين علم في الشرطية حتى نقولنا كلما علمت
 الشمس انهار موجود موجه كلية احد طرفيها طلعت الشمس والاخر انهار موجود وازداد
 من الطرفين لا يحتمل الصدق والكذب وانما يجعلها الحكم بينهما بلزوم الثاني الاول ولا شبهة
 لاحد ان الخبرية عند اهل العريضة هو قولنا انهار موجود وكلما مفعول فيه بمنزلة
 يوم الجمعة لانه كل اضيف الى المصدرية مع الفعل بتقدير الزمان في كل وقت طلوع
 الشمس لا يخفى عليك ان ما ذكره المصنف هو فيما اذا كان الجزاء جملة خبرية اعتمداً على انه
 في قانون الخبر بخلاف قولك ان جاءك زيد فأكرمه او لا كرمه او فلتك كرمه فانه
 انشائية مفيد بغيره بغيره مخصوص **قوله** اعتباراً في الزكاد ونزول الترك استعارات
 الاعتبارية هي الحالات المنقضية لا مقتضيات الاحوال وقوله اعني الفعل الاخفاء
 ثم التفسير هو الان يحكم الدوق لا الظاهر والاضمار بالانفسير ثم لا اري جهة حسن
 البناء في قوله بتقديره واشارها على كلمة في اذا المعنى ان للفعل اعتباراً في تقييد الشرط
 المختلفة وكان الاظهر بغير اعتبار الثاني ايضاً عطفاً على الاول الا ان الرواية بالخ
 فكانت عطفاً على الفعل او مبتداء خبر له فلجملة مبتداء غير اخلة في خبر علم وجميع
 اشارة الى ان ما ذكر من نوعي الاعتبار وضمير لها عائدة الى جميع ذلك نظر الى المعنى
 وعلى امر صفة اخرى لفصل او متعلق بالظرف ومعناها على انفراد مصدر واحد
 بعد اصلا واحد **قوله** مانع قول لا يحتاج الى دق نظر وكثير ما مل مثل عدم علم
 المتكلم بالقبول وعدم ارادة الاطلاع عليها او علم السامع بها او عدم الفرصة
 بنكرها او امانه مثل التنبية على فطانة السامع وناديه اليها وادعاء ظهورها

او التحويل على لالة العقل او تولد عداوة من السامع بسبب توجه المتكلم متقاررا او قار
 على الكلام **قوله** افادة الفعل نسب على المصدر من المصدر الواقع خبره كمن وجعله بدلا
 غلط وافادة التجرد مضافا الى المفعول والفاعل المحذوف هو المسند واما افادة الفعل
 مضافا الى الفاعل والمفعول محذوف وقوله لا اعراض متعلق بلم يكن وذلك اشارة الى عدم
 كون المراد ما ذكره والاعراض مثل ان لا يختص بزمان كقولك الله علم او لا يراد الاطلاع على زمانه
قوله كونه منكرا اخفاء في ان المراد اسما منكرا على ما ذكر في المعرف لكن قد يتوهم وصف
 الفعل والجملة بالنكير بخلاف التعريف فكان الاول ذكر في المنكر او تركه في المعرف و
 قد عكس لفريق المهد منها ما ذكر في صدر الفتن وبعد المهد منه لا يقال بل المراد كون
 الاسم منكرا لا ما يقول قوله كونه اسما معروفا في ذلك **قوله** اذا كان الخبر يعني الخبر
 الذي فيه ذلك المسند وادعى على طريقة حكاية المنكر ان فعل المنكر الواقع في كلام آخر
 على استيفاء صورته او كان الاخبار عن الشيء وادعى على حكاية المنكر الواقع في كلام
 الغير بان يخبر عنه على صورته او اذا كان الخبر الذي هو المسند وادعى على طريق نقل المنكر
 حاله **قوله** كما اذا اخبر عن رجل بسني الاخبار بالذي على اسبق وبضد ما مفعول له مجد
 اللام لانه فعل الفاعل اخبر المبني للفاعل وهو الفاعل وان لم يكن اسما اليه اخبر
 المبني للمفعول ففي مثل هذا يعتبر فاعل اصل الفعل **قوله** ليس في كلام العرب خبران
 وسواء خبر مبتداء هو قولنا يمنع او قلنا يصح لانه في ما قبل المصدر راي مستويان قولنا
 يصح وقولنا يمنع والجملة اسما او حال بلا واو والمراد انه ليس في كلام العرب في باب الخبر
 واما في الاستفهام فقد اتفقوا في من ابوك على ان من مبتداء وابوك خبر وفي ما راضعت
 اذا حصل بمعنى الذي صنعت ان ما مبتداء والذي خبر بل وفي باب الخبر ايضا ورد قوله
 نقا اذا ولدت وضع للناس الذي بك مبارك وله ان يجعله من باب الضم كاسم
 وحديث الاستماع عفا لا ينبغي ان لا يخطى بالالف فاضلا ان يهمل للقطع بانك لو قلت
 رجل عا هذا وقصدا الاخبار عن رجل عا لانه هذا المشار اليه لم يلزم منه محذوف
 بانه يمنع الحكم بالمعينة على ما ليس بمعين وبالعلوم على ما ليس بمعلوم ليس بشيء لان التعبد
 عن الشيء بلا مد على عينه ومعلوميته لا يستلزم كونه غير معين وغير معلوم وكذا القول
 بانواع التغير عما يكون الاصل فيه المعلوماتية كالسند بما لا يدل على المعلوماتية وعما

مثل الخبر والطلوع

الاصول فيه المجهولة كالتجربة بالمد على المعلومة لانه ممنوع وكذا القول باستناع مخالفة
الاصول الكلية بمجمل ما حقه المعرفة نكرة وما حقه النكرة معرفة **قوله** واما ما جاء
لما ورد في كلام الفصحاء من العرب بسند اليه نكرة وسند معرفة كافي الاثبات الثلاثة
وقد ادعى انه ليس في كلام العرب اجاب بانه من باب القلب حيث جعل السند في
مكان السند والعرب يجر به والسند في مكان السند اليه والعرب يجر به فاصل
الاستعمال الذي لا اعتبار ليس الا كونه السند اليه معرفة والسند نكرة والاثبات
الثلاثة من آيات الكتاب بسبويه الا ان الثالث لما لم يتعين فاقوله فقد قبل ان
لزو ابن فزارة بن عبد يعقوب وقبل الخدائ بن زهير اضافة الى الكتاب دالة بذلك
على كونه من كلام الفصحاء فالبينا الاول للقطامي عمرو بن سليم من قصيد يمدح بها
زفر بن الحارث الكلابي وكان اسير فاطلعه ورد عليه ماله واعطاه مائة من الابل
اولها. فقي قبل التفرق يا ضياعا. ولا بك موقف منك الوداعا. فوقف نكرة اسم كان
والوداع معرفة خبر وضياعا رخم ضياعة والمعنى الوداعا بان لا يكون موقف من
موقف الوداع والبيت الثالث ثابت وهو من قصيد يمدح بها النبي صلعم وهو
اباسيان اولها. عفت ذات الاصابع فلجواء. الى عندها منزها خلا. الى قوله
كان تبينة من بيت راسي. يكون مزاجها غسل وماء. بنصب مزاجها خيرا كان هو معرفة
ورفع غسل وهو اسم نكرة والسبنة بالهزة الجر المشدود للشرب واما الجولة من بلد
الى بلد فبالياء لا غير وبيت راسي مدينة صغيرة بالشام بين مكة وغزة فيها
الخمر وخبر كان قوله بعن على آياتها او طعم غيض. من المتاح هصر. اجننا. الى
اماله وكسر. واجننا. اقتطاف الثمرة والمراد ههنا ما يكون سببا فيه وهو الادراك
والمنفع فصره ثقل الثمرة وتبيل للسقوط والانكار شبهه بغيرها يخرج من حيث بناء
وعسل او بالفتح الطري الذي يطعم وقت ادراكه وكان نصحه بحيث حان
اجنناؤه كما في قول كان في درعه اسما فانه تشبيه له بالاسد والبيت الثالث
فانك لا سالي بعدول. اظني كان امك ام حمارة وقبله وكان قد رايت من اهل دار.
دعاهم ما رايت لهم فساروا. فاصبح عدهم كفقرون. فلا غير يخسر ولا انا. فلو بدت
اهلا بعداهل. فلا يجيب ذاك ولا يجازي. وبعدهم فقد لحن الاسفل بالاغالي. وما ج

وما ج اللوم واغسلط النجار. اكثر اللوم والدناءة واشتبه الاصل والنسب و
اكثر الناس اخلاقا للشام. وذهب السواد عنهم فلو بقوا على هذا الوصف من لا يبا
انسان اجمينا كان او غيرهم. ووجه كون البيت من تعريف السند وتشكيك السند ان
مرفوع بكان المحذوف المفسر المذكور وهو نكرة وامك خبر وهو معرفة وذلك لان
بالفعل اولى وان كان يحتمل ان يكون ظني مبتدأ مخضضا بالاستفهام والجملة بعده خبره
واسم كان ضمير يعود اليه ومعرفة وان كان عائدا الى النكرة لكونه اشارة الى ذلك
المتنكر ولهذا يقع مبتدأ مثل جاني رجل وهو ركب وبفسر بذلك الرجل وح يكون السند
اليه والسند كالمعرفة لكن فيه مخالفة وزك الاول بلا ضرورة والى هذا اشار بقوله
ولا تنظني بيت الكنا خارجا عما يخفيه اي عن السند معرفة والسند اليه نكرة وهذا
مفعول له لنظني ومعنى قوله فليس المراد كان امك ان ليس محل الاستشهاد وورود
كان امك بان السند الذي ادعى تشكيك هو اسم كان ليدفع بانه ضمير وهو معرفة وانما المراد
بالاستشهاد والاستشكال اللفظي المتكوبا على انه مرفوع بكان المقدرا المفسر بكان المذكور
وامك خبر لانه مرفوع بالاستدعاء ليكون الجملة اعني كان امك خبره ويقع ما خبر كان المذكور
المعرف باسمه وهو الضمير المستتر فيه **قوله** ولذلك اي وكون المراد ظني قد را اصل الكلمة
اظليها كان امك ام حمارة فاعبر بالقلب في ظني وجعلنا منصوبا مسندا وامك مرفوعا
مسندا اليه وانت خبر بان ما ذكر انما يحس في مقام الدفع والمنع لا في مقام النص
والابطال ثم قال في البيت اعتبارا من جهة السؤال والجواب فلا عليك ان تاملها بل
عليك ان تأملها وان تفكر بان تعرض للتحقيق القول علم وانما التحق ان تعرض لك في خطبة
احد في تلك الاعتبارات فخطا انت لان القول لا لم في خطبة المصيب خطا فقوله فخطا
منصوبا بضمير ان فخطا على التحقيق فملا اعتبارا انه لا يجوز ان يكون ظني مبتدأ خبر جملة
التي بعده وامك خبر كان فيكون السند اليه ضمير وهو معرفة وجوابه ما سبق من اخذ
بالاول والاخلاق ومنها ان الضمير العائد الى النكرة نكرة كونه تناية على المرجع اليه فينبغي
ان يكون فوقه في الايهام فكيف يكون معرفة وجوابه اذ فيه من التقيين والاشارة ما ليس في
المظهر النكر ولا معنى للتعريف سوى التقيين والاشارة ولو لم يسم الا يرى انك اذا اردت
تفسير الضمير العائد الى شيء ما في قولك اعطني شاة ما يعني في ذلك الشيء لا شيء ما ولهذا جرى

عليه احكام المعارف بلا حيلة وانما الخلاف في ضمير ربه رجلا ونعم رجلا ومنها ان شرط ام
المتصلة ان يليها احد المستويين والآخر الغيرة وهذا لما يتحقق اذا كان ظلي متبدا او لم
اسم كان المحذوف كان الذي يلي الغيرة هو الفعل والذي يلي ام هو الاسم ويكون التقدير
الرجح الى الاصل كان ظليا ام لم حمارا على ما قدر ليكون مثل ارايت زيدا ام عمارا لا اطسا
كان ام حمارا على ما قدر ليكون مثل ارايت زيدا ام عمارا وسواء اخذ الفعل لما كان لازما
بحسب لا يوجد اصل لوجود المفتر كانت المعادلة حاصلة اذ لا يلي الغيرة وامر سوى الاستين
وقرب من هذا ما يقال ان الفعل لما كان غير مقصودة فكانه غير موجود ومنهم من لم يقف على وجه
السؤال فوهم ان السائل يستفد كونه طسا فيما اورد من التقدير واصل الاستعمال
غير محذوف فيستن المذكور فيكون مثل ارايت زيدا ام عمارا وان المجيب قد سلم ذلك وعنده
بانه ذلك المحذوف لما كان لازما للهدف كانت المعادلة حاصلة ثم اجاب بانه خبر للمذكور
الذي هو ذلك المقدور في البيت اورد من هذا المفتر له فيكون مثل ارايت ام عمارا لا
اراي زيدا ام عمارا وقد عرفت ان وجه السؤال هو ان ظلي لو كان مرفوعا كان المقدور المفتر
بالمذكور كان التقدير كان ظليا ام لم حمارا لان جمع القلب الى الاصل ليس الا ان يجعل ما
كان مرفوعا واسما للكان منصوبا وخبره وبالعكس ومنها ان مات لما كان هو المستند اليه
2 اصل الاستعمال كان الواجب ثابث الفعل لاسناده الى المؤنث المحقق من غير فصل
هذا لا يتوجه على اختيار المصدر لان المستند الى ام هو المقدور لا المذكور فليقدر كانت
ولا على اختيار كون ظلي متبدا وهو لا نقول المفتر هو عينه على لفظ المفتر فاذا كان
المذكور كان بدون الناء فالمقدور كذلك وجوابه ان الفعل في الظاهر مستند لا ظلي هو
مذكور في ذلك نعم بره على عبارة المصنف انه كان ينبغي ان يقول اظليا كانت ام اذا التوا
كانت ام ظليا ولا يصح كان لا بنا وبل ويمكن دفعه بان الفعل لما توسط بين الخبر والاسم
شابه الخبر الواقع بينهما فاجاز فيه التذكير والتأنيث كمثال ام لم كان ظليا وكانت
ولحق ظلي متبدا واليب قلب من جهة المعنى فقط دون اللفظ **قوله** وار هذا النمط
من الكلام الوارد في الاسامي في بين علماء المعاني بالقلب من قبلت الشيء نظرا بطريق قلب
الجواب جعل ظاهر باطنا وباطنه ظاهرا وتاين الظاهر باعتبار الشبهة وتاين
في الكلام في موقع البيت بقوله لها شيوخ الا ان المروي اني تذكر الضمير يعود الى الله

والمراد كلام الناس من المحاورا ويقولون بيان للبيت اورد الكلام بلفظ المضارع
للتجديد والاستمرار على طول الزمان وقول الشعراء الماضين بلفظ الماضي والتزيل بلفظ
للمحذوف الاسمية المضيئة للدوام والبناء فان قوله في التزيل خبر مبتدأ وهو وكما مر في
على طريق المحاكاة ولما كان في القلب من وهم الاستعداد والاستنكا ركونه على عكس ما
راعى في ازالة الاستعداد طريقا التزيل الى الاعلى كانه قال هو واقع في كلام الناس بل وفي
شعر الشعراء المضيئة بل وفي كلام الله المجر الذي هو فوق كل كلام ولاجل هذا اعاد لفظ
في في كل آية **قوله** كما ظننت وله فلما انجز من عليها اي على الباقية وطنت السطح
نظينا اصله وسويته بالطين والقدن القصر السباع الطين بالين وروى
كما ظننت من بطن الثور جعل له بطانة كانت جعلت القصر بطانة للسباع وحي لا
قوله كما غصب اي شدا العلباء عرق في العنق بالعود الخشب **قوله** ونشفي
اوله وتلحق خيل الهواة بينها اي بنا حتى فرسان لا صلح بينها ونشفي رجال العلم لهم
بالقتال ولا سلاح معهم بالضيا طر جمع ضيطار وهو الرجل الضخم الذي لا غناء
عنده اي لا تنفع ولا كفاية ولجميع احر اللون وقيل الذي لا سلاح معه **قوله** ومهنة
اي مهارة مغيرة متلوثة بلون العنق ارجاء اطرافه وجوانبه جمع الرجا مقصو
وفي القلب من المبالغة في غيرة السماء ما ليس في الاصل كانه جعلها اصل في ذلك
وكذا في كل من الابيات السابقة مبالغة في المقصود لا يخفى على المتأمل **قوله** ونشفي
اوله وراي شيئا قد فصله يقصر وهو من باب علم شئ شيئا الا قصصه من احد
من باب يضربك من كبت على وجهه سقط يقال كبة فاكبت ويعتذر لمن العنق وهو
الزلة وقبه قلب لان العنار قبل السقوط الا ان في القلب بهاماته لغاية الضعف
كانه يكت قبل العنار **قوله** على احد الوجهين دون الوجه الاخر الذي يفسر فيه
اصحكا باردا هلا كما هاج لقلب على ما يحمل اي ما كونه على الوجه الذي يحمل عليه
ولا يخفى من رمل ان في الآية وجهان آخر لا قبل فيه وهو ثم انصرف عنهم بعد الفاك
الكباب اليهم وقرو في قبائهم فانظر ما اذ يرجعون اي جواب يردون يحمل على
تدلي في لانا التدلي بكلف العرب ونطلبه فيكون قبل القرب وقبه ان له محلا اخر لا
فيه وهو ان تدلي بمعنى تعلق في الهواء بعد الدنو او بمعنى تدلي اي تطف وتقلب

الكلام وينهجه انه اذا كان تدل على معنى متعلق من هو اذ هو من ليل القلب لان الذي
يجي من جهة الفوق يتعلق ولا ثم يدنو ولا يخفى على الفطن الواقع على ما استرنا اليه
من الايمان بما للغة والنسارغ نكته القلب في الايات كيف والاخراج لا على مقتضى
الظ لا يتصور في الكلام المبلغ الا اذا كان هناك مقتضى غير ظاهر ربح من لفظ اوسا
لا اقل ليكون الكلام مطابقا وما ذكره صاحب الايضاح من ان السكاكي قبل القلب مطلقا
سواء تضمن اعتبارا لطيفا او لا وهم من ان يوهم ان بعض الايتا التي اورد ما المص
وفها خالية عن اعتبار لطيف وقديتنا بعض ذلك قوله او كان السند اليه معرفة
عطف على كان السند اليه نكرة واشترط في السند عدم العهد اذا غن خوريات
منطلقا وزيد المطلق وعدم قصد الحصر في نحو زيد الامير وعمر والتجاع وسيتم
هذا زيادة الايضاح في الحالة المقتضية لتعريف السند **قوله** وانخطاطه اي انحطاط
الشأن لا السند على اوهم بل لا ينبغي ان يعتبر اضافة الشأن الى السند لانه لا يتقدم
في تنكير السند اليه ولا الى السند اليه لان تنكير السند لا يثنى عنه ولا يخفى ان كان
اخر ما يقدم سوى الارتفاع والانخطاط الا انه اعتبر الغالب **قوله** لا يكتنه
كفه اي لا يبلغ ولا يدرك غايته **قوله** للتخصيص اي تخصيص السند بل الاسم المنكر
منه **قوله** ان كان اسبق من قوله اذا منع عزيرية الفائز مانع قريب وبعبارة واما
حقن التخصيص بالاضافة والوصف لا سوى ذلك من فقر الشروع ورفع الابهام
بالمعلق من الزمان والمكان والحال يستقيدها لا تخصيصا بحسب الاصطلاح
وفانن التخصيص بالاضافة او الوصف مما ينساق اليه الدفن بما ذكره في قبده
السند الصفي **قوله** واما الحالة المقتضية لكونه اي السند اسما عرفيا باللام او
الاضافة او الاضمار او الموصولة او الاشارة **قوله** وكذا في اي ملتبس بك
ناظر اسمك حاله او خبر اخر وبقول حاله ان اسمك او بدل من الكاف
هذا استفسار مني على اياه الناظر من ظاهر حال الجملة اذ بركتها من السند اليه
والسند داهل غير لفظ الصوري الذي هو الحكم والاسناد يعني ان يعرف السند
سند تعريف السند اليه لما سبق من انه ليس في كلام العرب كلام من سنده اليه
نكرة وسند معرفة واذا كانا معرفتين تعيشتين فماذا استفيد السامع من مثل

مثل هذا الكلام فاجاب بانه يستفيد الحكم انه من معلوما ولازمه ان كان معلوما كما اذا كان
السند نكرة **قوله** ولا يقدم لما انخرطت له في بيان فائدة الحكم ولازمه الى ان يقال انه زيد
اخوك وان اخوك زيد وكذا في غير من المعارف حاول بيان المقابلة المقتضية لتقديم
المعرف على ذلك مرة وتأخير عنه اخرى فقال انه لا يقدم ما يقدم بسلامة الامير اذ خرافا
بل لا بد ان يطلب اليه جهة وهذا من امثال العجم وكلامه المتغلب من الخدم اذا اخذوا شائسا
فقال صاحبه بكرناخذ فعول بسلامة الامير اي مادام اميرنا سالما نأخذ مثل هذا كثيرا
والصواب انه اذا كان الاسمان المعرفان بحيث يستفيد السامع النسبة بينهما وكل منهما
يصلح ان يكون محكوما عليه فاهما تحققت او توقعت ان السامع كالمطالب للحكم عليه بحمله
سنداء والاخر خبرا وقد قرر في كل المص في الامثلة بالاخفاء فيه فقوله على الوجه
المستوراى على الوجه الذي تصوره طالبا ان يحمله هذا محكوما عليه وذلك
محكوما به وكذا معنى قوله على ما تصوره اي على الوجه الذي تصوره ان يكون عليه و
معنى قولك كيف حمل عليه انك تعند سانه او ساء الاخر ويحمل الخبر عن المشتق
ايه والاخر وقوله باعتبار تعريف الحقيقة واستغراقها بان يراد ان زيدا هو المطلق
كله على طريقه علم القوم كل القوم بآتم خالده وذلك لان الحقيقة محل في المقام المحقق
على الاستغراق كاساني وهذا كله ظ واما الكلام في ان السامع اذا علم ان احدا انى عليه
او ان احدا حصل له الانطلاق فقال ان الذي انى على او من المطلق طالبا لتعيينه
فالذي يصلح للجواب هو زيد الذي انى عليك وزيد المطلق الذي انى على والمنطلق زيد
وكلام المص على ان السامع لا يخفى على الناظر في كلامه وقد صرح جارا لله وعبد القفا
بخلافه وانفقا على انه اذا بلغك ان انسانا من اهل بلدك باب ثم استخبرت من هو فجوابه
زيد لما ش **قوله** واذا ناملت يعني ان الخوين قد انفقوا على ان السنداء والخبر اذا كانا
معرفتين لم يخرج تقيم الخبر بل انهما قدمت كما هو المستداه والاخر الخبر كمن بوا ذلك
على امر لفظي موخوف الانسان حتى اقامت القرينة وامن الالباس جاز كما في قوله بنوا
بنوا بنائنا وبنائنا بنوهن ابنا الرجال الاباعد وكرم بينوا المعنى في ذلك والشر
فقال المص انك اذا ناملت فيما ذكرنا من ان يقدم لا يقدم بسلامة الامير بل بالمعنى
الذي قررنا في الامثلة والوجه الذي يتبينها اطلعت على حقيقة المعنى والشر فيما ذكره

وذلك ان كل ما يقدم كان هو الذي قصد الحكم عليه والاخر الحكم به والمحكوم عليه مستند
والمحكوم به خبر **قوله** وما قد سبق شأنه الرد على الامام الرازي رحمه الله تعالى
من انه سواء قلت زيدا المنطلق او المنطوق زيد فزيد متعين كونه متعديا لانه هو الدال
على الذات والذات هو الحقيقة بان يكون مستندا اليه لانه الذي يقوم بنفسه ويقوم غيره
به والمنطوق متعين لان يكون خبرا لكونه دالا على معنى يبنى لا يقوم بنفسه بل بغيره
كالاطلاق الذي هو معنى فامر بالغير فكون حقيقيا بان يكون مستندا به وهو معنى
الخبر ووجه الرد اننا نحصل المنطوق مستندا الاحال كونه دالا على الذات اي الشخص
الذي له الاطلاق غاية الامر ان الذات وصفت بانساب من ينسب اليه وهذا القدر
لا يوجب تعيينه لان يكون مستندا لبلز كونه خبرا وزيد لا يجعل خبرا الا ان يجعل
دالا على معنى يبنى يستحق ان يكون خبرا وهو صاحب اسم زيدا سمي زيد فان قلت
الدلالة على المعنى النسبي مما لا حاجة اليه في الخبر بل قولك زيد اخوك ورجل ^{انسان}
ونحو ذلك والقول بان الخبر يجب ان يكون مستقفا او في معناه انما هو راي الكوفيين قلت
كانه اعترضك ليضع على راي الكوفيين ايضا وعلى راي ارباب المصنوعين القائلين بان الخبر
لا يقع على الذات فقوله لا يخرج عليه اي لا يقبل ولا اقامة ولا ثبات من يخرج فلا يقع
المنزل مطبقة اذا اقامها عليه **قوله** واما ما قد يقع بمعنى فبعد من البداء والخبر
المعرفين بغيره لقطعنا على ان المنطوق محكوم عليه ومستندا اليه والمنقدم محكوم به ومستند
كمولا في مقام ثم وان لم افهم كما **قوله** شاهدي اذ مع ان ذلك كذا **قوله** في صفة
القلم لعاب الافي القائلات لعابه **قوله** واري الخني استارته ايدعوا سله للقطع بان
المعنى كذا كراي لعابه لعاب الافي **قوله** فاجاب بان من قبيل القلب حيث جعل الخبر مستندا
والبداء خبرا الا راي العسل استارته اجتنده العاسلة الجماعة الذين يخدعون العسل
والعسل ان قلمه هلاك للاعداء بمنزلة السم ونفع للاولياء بمنزلة العسل **قوله** واعلم
ان القول بغير الحقيقة وباستغراقه اي استغراق اللام او الحقيقة مشكل **قوله**
اذ قلنا الى قوله والاقرب بيان لوجه الاشكال ونقرر ان المراد بغير الحقيقة اما
القصد الحقيقة من حيث هي وبميزها من سائر الحقائق واما القصد اليها جاز
حضورها خفيضا او تقديرها واما استغراقها وشمول افرادها اذ لا يمتنع ولا ينقل

ذلك والكل فاسد اما الاول فلو جهين احدهما لزوم كون اسماء الاجناس معارف غير
ان يكون مقرونة بشئ من طرق التعريف لكونها موضوعا للقصد الحقيقة وتبينها
اذ ليس معنى الضرب مثلا في ضرب ضربا الا تلك الحقيقة المحصورة من بين حقيقتين ^{فعال}
واللازم ربط بالاتفاق وهذا معنى قوله وان كان اسماء الاجناس معارف
قولا اي يقول المقلد احد من اهل اللغة وائمه العربية الذين اهتم ببيان الاوضاع
ومعاني اللفاظ ثم اشار الى اعتراضين مرجعهما منع انتفاء اللازم ومنع الملازمة
ودفعهما وكان لا ينسب بدأ المناظر تقديم الثاني فقوله ولش التزمه اللام فيه
لوطنة القسم في التكذيب على لفظ المبني للمفعول المسند الى ضمير ملزم لام جواب القسم
وهو قائم مقام جواب الشرط وكذا في قوله لنزعت ليل منك وذكر بلفظ الخطا
لان له جهة في الجملة بخلاف التزام كون اسماء الاجناس معارف فانه بط محض لا يلزمه
الامتناع محمول كبر ووجه الابطال انه يلزم وصفها بالمعرفة ضرورة لزوم
المطابقة بين الموضوع والصفة او يجوز لا اقل لكل لا حقا ولا نزاع في امتناع جمع
رجعي السريعة مثلا انما يصح رجعي سريعة بالتكثير والظرف اعني في امتناع متعلق
ليتكذب لا بمعنى انه ينسب الى الكذب في امتناع ذلك بل بمعنى انه ينسب في امتناع ذلك
اي عند امتناع ذلك ونسبته الى الكذب ولو قال امتناع لكان اظهر ثم ذكر السبب
في اراد البيان بالمصدر الخالي عن الشئون اما بالمصدر فظ بالاتفاق على انه للقصد
الحقيقة دون الافراد مثل رجل وفرفانه ريمانيا فن في ذلك واما الخلو عن الشئون
فلقصر المسافة بينه وبين اثبات المط اذ لو قال رجوعا الحسن ليوجه ان يقال ماهذه
الشئون فيجاء بانها تنوزن فيقال لا يجوز ان يكون تكثير بصير بها المعرفة تكثر
فيجاء بانها انما يكون في غير الممكنة من الاسماء مثل صفة بخلاف قولك مررت بزيد
وزيد اخر فان تكثير ليس للشئون بل لكونه في معنى سمي زيد وبالجملة يطول الكلام
ويغيب سرعة الوصول الى المط واما اعتراض منع الملازمة فهو انما لام لزوم كون
اسماء الاجناس معارف وانما يلزم ان لو كان القصد الى نفس الحقيقة وهو مبالغة
متعين فيها معنى جاز من هذه الحقيقة والجواب ان المدعى هو امتناع كون المراد
بتعريف الحقيقة القصد اليها من حيث هي ليست بلزوم المح في صورته ولا يحتاج الى رد

في جميع اسماء الاجناس ولا شبهة في ان المقصد بالمصادر الحالية عن تاء المرة او النوع
 الى نفس الحقيقة ولهذا انفقوا على ان يحضر بضمير التأكيد لا غير ولا يشي ولا
 جمع كونه نفس الحقيقة فيكون كونه معرفة وجواز انصافه قوله ولو لم يكن
 اللام في وهو اشارة الى الوجه الثاني من الدلالة على بطلان ان يرد بتعريف الحقيقة
 المقصد اليها من حيثية وغيرها وذلك انه لو كان كذلك لم يكن ان يكون اللام الدلالة
 على اسماء الاجناس الذي يقصد بها العهد كائنه لتأكيد تعريف الحقيقة لا يعرف
 الحقيقة لانه لا ينفيد سوى ما ينفيد اسم الجنس نفسه من المقصد الى الحقيقة
 وتبينها والازبط وفاقا **قوله** واذا قلنا ابطال الامر الثاني وهو كون المراد
 بتعريف الحقيقة المقصد اليها حال حضورها في ذهن السامع اي باعتبار حضورها
 ومن حيث حضورها بان يكون ذلك ما خوذ في مدلول اللفظ تحقيقا كقولك انطلق
 فالمراد كذا والمنطوق كذا او تقديره بان يتناول منزلة الحاضر ككثرة الاحتياج اليه
 او كونه نصب العين او نحو ذلك كقولك جاء الحبيب ومثله حاضر مجازا بمعنى
 تنزله منزلة الحاضر وشبهه به وذلك لانه لو اريد ذلك لم يميز تعريف الحقيقة
 عن تعريف العهد اذ لا معنى لتعريف العهد سوى هذا ومنه الملازمة بمنوعة وبه يخل
 الاشكال وذلك ان المراد بتعريف العهد المقصد الى الحقيقة من الحقيقة باعتبار حضور
 الى نفس الحقيقة بهذا الاعتبار واما اسم الجنس النكرة فالمقصد فيه الى الحقيقة
 تكون باعتبار الحضور وان كانت غائبة فالحضور بضمير المعرفة ما خوذ في مدلول
 اللفظ غير معتبر في النكرة وعدم الاعتبار غير اعتبار العدم والحاصل ان الاشارة الى
 الحقيقة من حيث الحضور بتعريف الحقيقة والى الحقيقة منها تعريف العهد والمراد بالخصه
 الفرد منها واحدا كان واكثر باعتبار وصف اعتباري حتى يقال ان الحقيقة مع قد
 الحضور حصة من الحقيقة فيكون هوذا فلا يحصل الاشياء في قوله تعالى وليس الذكر
 كالانثى قبل الذكر اشارة الى حاضر تقديره مجازي كونه غير مذكور بل مستفاد من قولها
 ما في بطي محمرا فان تحرير الولد لخدمة بين المقدس انما كان للذكر وخاصة والانثى الى
 حاضر بحيث مذكور بقولها وضعها انثى **قوله** واذا قلنا ابطال الامر الثالث
 وهو ان يكون المراد بتعريف الحقيقة الاستغراق وذلك لوجهين احدهما يلزم في المقصد

تعريف الحقيقة ان يكون موضوعه اعتبار التعريف لان معنى التعريف التمييز والاشارة
 ومعنى الاستغراق الشمول والاحاطة وهما متغايران فال موضوع الاستغراق لا يكون
 موضوعا للتعريف اعني تعريف الحقيقة هو كونهما للاستغراق فلا يكون للتعريف
 نعم يكون مشتركا باعتبار كونهما لتعريف العهد وليس الكلام فيه وفي الافتقار الى
 ما ذكرنا قال اذا تأملت وهو ان كان متعلقا بقوله لم يكن كنهه قيد لظهور الزوم
 والعام به وبانهما انه يلزم ان يكون الجمع بين الام الحقيقة ولفظ المفرد حجاب بين
 المتنافيين لدلالة اللام على الكثرة التي هي مدلول الاستغراق ولفظ المفرد على
 الوحدة كما في الجمع بين المفرد وبين علامة الجمع في نحو المسلمين قلت الزوم
 لما مر من الدليل والمسند مرفوع لوجهين مثل الزوم جواز عود الضمير مثل الرجل خبر
 وضميرهم وجواز دخول بين عليه كما في الجمع وتأنيت الفعل المسند اليه مثل
 جئت الرجل وجواز تأكيد باجمعين وجواز وصفه بجمع مثل الرجل
 الطوال والفرس الدهم على الاطراف حيث كان ومكان بخلاف الدهم البيض والدينا
 الصفرة فانه مسموع شاذ لا يطرده غيرها وانما جعل هذا في الوجوه ثالثة في
 الامر الاول ان اريد ان دفع ذلك بانه لا يجوز محافظة على صورة اللفظ المفرد فكل
 كذلك فقولنا وان صير اي جمع والتجني في الجمع بينهما اي بين اللام ولفظ المفرد
 قوله او صحته عطف على وجوب ولا اقل في موقع الحال وجبر لا محذوف وعلى
 الاطراف متعلق بصحته وكذلك اشارة الى جميع ما سبق من اللوازم وقد دفع
 لزوم الجمع بين المتنافيين بانه بمعنى كل فرد لا مجموع الافراد ليلزم الثاني ويتوجه
 ما ذكر من الوجوه **قوله** والاقترب لما اشتهر ونفرد اللام يكون لتعريف الحقيقة
 وتعريف العهد وقال بعضهم بالاستغراق ايضا وورد الاستعمال بالكل حاو له
 توجيه ذلك على وجه لا يرد الاشكال فرغم ان الاقرب الى الصواب ان اللام موضوعه
 لتعريف العهد لا غير وتعريف الحقيقة راجع الى ذلك والاستغراق الى المقام
 وتغير الاول ان معنى تعريف العهد الاشارة الى ما هو حاضر في ذهن مريد المتكلم
 والمحاطة تحقيقا بان يكون مذكورا باسمه او غيره كقولك انطلق رجل فالرجل كذا
 او المنطوق كذا او في حكم المذكور بلا يجوز واعتبار حطائي كقولك اغلق الباب

لا يقال لا يجوز ان يكون مشتركا بينهما
 فيكون موضوعه اللفظ لا المنقول
 التقدير ان معنى كونها التعريف

فان قيل لا يلزم الزوم والجمع بين المتنافيين
 وانما يلزم ان يكون الجمع بين اللام و
 اللفظ المفرد بعد تجريد المفرد عن
 معنى الوحدة

المذخل البيت وادخل السوق من دخل البلد لسوق معين مائة اى ادر كنهه ولقيته
 واما تقدير ابا بنزلة منزلة الحاضر المهود والى هذا القسم يرجع تعريف الحقيقة وهي
 قد يكون الحقيقة من حيث كافي قولك الانسان حيوان ناطق والرجل خير من المرأة
 بسى لام الطبيعة وقد يكون الحقيقة من حيث الوجود ضمن البعض كافي قولك ادخل السور
 واشترى اللحم وفي المنزل اى انا فان ياكله الذئب وهذا هو المستعمل المهود الذهبى على
 ابن الحاجب وقد يراد الحقيقة باعتبار قيامها بواحد باعتبار عديته في الذهب
 لمطابقة المهود الذهبى ذلك الوجودى في العقولية كقولك دخل السوق في
 بلان كذا وان لم يكن بينك وبين مخاطبك سوق مهود واذ اقامت الدلالة على انها
 باعتبار الوجود ولم يوجد فنية البعضية فغير الاستغراق حذار الرجوع بلا
 مرجح في تعريف الحقيقة احد قسسي تعريف المهود وهو الذي ينزله منزلة الحاضر المهود
 باعتبار من الاعتياد الخطا بيه الموقعة للظن بقوله احد قسسي التعريف اطلاقا
 التعريف ليس له للمهود وقوله منزلة المهود يعني القسم الحقيقي منه فان قلت ثبت ان
 الحقيقة باعتبار الوجود يكون حصة فيصير مهودا واما الحقيقة من حيث هي
 فلا يصلح ذلك فيها قلت كانه لا يستلزم في المهود ان يكون حصة من الحقيقة
 بمعنى بعض افرادها او بحيل الحقيقة مع قيد الحضور حصة من الحقيقة من حيث
 ينزله بعض الافراد فان قلت على اختيار هذا القول كيف اندفع الاشكال وعلى اى مقده
 وقع لا يبطا قلت على الملازمة ان اريد بعدم التمييز كون تعريف الحقيقة على تقدير
 كونه الاشارة الى الحقيقة باعتبار الحضور تعريف المهود وعلى انقضاء الامر
 ان اريد كونه داخل فيه فان قلت برعلو قوله ناء قلت المعنى على بعلقه
 بان يقال مفعولا له او مصدر الفعل محذوف في موقع الحال لكن معمول ان ما بعد
 لا يتقدم فالوجه ان يقدم له محذوف فيقسم ذلك اللفظ او يحل محله في الضمير الا ان
 العائد الى الموضوع المقدراى القول الاقرب لا يفهمه ضميرا البتة ولا يعود الى اللازم
 لكونه حرفا لا اسما موصولا **قوله** اما لا نذكر لك الشئ في موقع البدل من قوله وجه
 لتقارب معنى الباء واللام **قوله** او على طريق الحكم بان لا يكون ذلك محتاجا اليه البتة
 فيزال الاستغناء عنه منزلة الاحتياج اليه بواسطة الحكم اى السحر والاستهزاء

كما يقال الجبان اسد فثبت له لواز المستغارة من اغنى الاحتياج اليه وهو اعتبار حضوره ومعه
 فخره باللام وهذا معنى قوله وسنوفى هذا في علم البيت **قوله** على احد الطرفين اى
 التحقيق او التمسك **قوله** في ثبانه صفة اسبابا او متعلو بما خذ **قوله** او غير ذلك محذور
 على ان ذلك الشئ او غير ذلك كونه محبوبا او مطلوبا او بدعا او فظيحا فيهم بشتا
 فيجعل الحاضر **قوله** ثم ان الحقيقة تمهيد كيفية نشاء الاستغراق من المقام واساره
 الى ما ذكره في الكتب الحكيمه ان لكل شئ حقيقة هو بها هو ليست من حيث لا واحد
 ولا كثير ولا كليته ولا جزئية الى غير ذلك من الواحق والمقابله والاما اجتماع المقام
 الاخر وحاصل الكلام ان المعنى باللام اذا قصد به الى الحقيقة وهي من حيث ليست بواحدة
 ولا كثير بل صالحة للتوحد والتكثرفي المقام الذي يكفي فيه بالظن ولا يطلب اليقين
 حتى يلزم الجدل على الأقل المتيقن محل على جميع الافراد لان الجدل على الواحد او على بعض افراده
 يعود الى التجميع لا مرجح وقد وقع في نسخة الاصل وعليه اكد النسخ لكونها من حيث
 لا متعددة لتخففها مع التعدد ولا لا متعددة لتخففها مع الواحد والجزور على ان الكلام
 سوق لسبب التقليل لا لتقليل السلب اى ليست من حيث هي متعددة بسبب تخففها مع كون
 اى عدم التعدد اذ ربما يقوم ذلك سببا لكونها في نفسها كذلك في هذا التوهم واعتراض
 الشارح العلامة الشيرازى والابانة انما يستقيم اذا جعل لا بمعنى ليس وهو فتح قلنا
 بل بسبب كونها بمعنى غير مثل لا فاضر ولا بكر وكون اللام في تخففها متعلقا بتعددها
 كيف لا يعمدها هذا اسم لا ونصب خبرها وتانيا باننا لم نعرف احدا ذهب الى هذا الوهم وهذا
 خارج عن القانون جدا وثالثا بان هذه العبارة لا تدل على نفي هذا الوهم وهو محاربة اذا المعنى
 غير متعدد بهذا السبب كانه في اليوم وكذا هذا الكلام وغير اخفى واضعف من هذه الدلالة
 رابعا بان كونها ليست متعددة بهذا السبب عوى حجة عز الدليل قلنا القصد الى التشبيه
 على ان تخففها مع التعدد لا يوجب كونها من حيث هي متعددة وخامسا بان انقضاء تعددها
 او توحيدها لهذا السبب لا يوجب كونها صالحة للتوحد والتكثرفي الجواز ان يكون متعددة
 او لا متعددة لانها فلا يكون صالحة لها قلنا لما زعم ان منشأ توهم التعدد والاعتد
 من حيث هو هذا الحق وقد نفاه ثبت انقضاء التعدد والاعتد من حيث هو والصلو
 لها ثم قال بل هي تعليل للسبب بانه لولا له لزم اجتماع المتكئين ونفرضه ان الحقيقة غير متعددة

التعدد لا يقتضيه
 سبب تخففها

من حيث والما قبل المتعددة مفاديا غير اجتماع المثلين لكنها قبلها المتعقبات مع التعدد المفاد
وعبر عن من حيث والما قبل الواحد لما ذكرنا لكنها قبلها المتعقبات مع الواحد المفاد
قلت انما يتم هذا على تقدير تماثل التعدد الذاتي والعارض واستحالة اجتماع المثلين عند
فانما المتعقبات يجوزونه وكونا التعدد الذي يحقق الحقيقة معه عارضا بقا يثبت بانه يزول
الى المقابل فلا يكون له عارضا لما في التقريرين من الضعف والحقا سيما حديث اجتماع المثلين
فانه بيان بالاختلاف في المص الشبهة القديمة وكتبه كذا الاستعانة لتحقيقها مع التوحد ولا
لاستعانة لتحقيقها مع التكثر كذا نقل عن صاحبها الذي هو في الراوي بهذا التكاثر عن المص
بالجملة الام في كونها متعلقة بصلحة ومن حيث متعلق بكونها على الظرفية او الحالية ولا
متعددة نصيب على التفرقة ولا بمعنى غير كذا في قوله تعالى افاد من ولا يكر وكذا الثانية من لا
لاستعداده عطف على ما بعد لا من الاستعداد بحيث يشمل حكم التي المستفاد من لا بمعنى غير كون
الاول مرتبة ومذكورة للتغني وهو يجوز ان يكون بمعنى غير كذا لثانية فيه رد بخلاف قوله تعالى
ولا يكر بعد قوله لا فاد من فانه يجوز ذلك فيه ثم انه قد ظهر شارح لم ير من التقديرين
ما هو عارضا على الزمان وشأن فقال ان قوله من حيث في ظرف مستقر واضح خبر كونها ولا
متعددة عطف عليه والمعنى الحقيقة لكونها مأخوذة من حيث في الاستعداد بتسببها
مع التعدد والاستعداد لتحقيقها مع الوحدة صالحة للامرين وبيان ذلك ان الحقيقة يمكن
ان يوجد منصفة بصفة التعدد لتحقيقها مع فلا يكون صالحة للتوحد ويكر ان يوجد
متحد لتحقيقها مع الواحد فلا يكون صالحة للتكثر ويكر ان يوجد من حيث في غير اعتبار
التعدد والوحدة فيكون صالحة لما قوله فيكون الحكم متفرع على جملة قوله الام موضوعة
لتقرير المبدء والحقيقة احد قسميه وهي صالحة للتوحد والتكثر واستغناء نصيب
على التمييز وخبر كون لا مقتضى المقام اي مقوضا اليه **قوله** فاذا كان في المقام خطأ
كفى فيه بالظن ولا مطلب لليقين البرها والاستدلال بخلافه ووصف المقام بالخطائي
والاستدلال في نابع فيما بينهم على ما ذكرنا آخر هذه الحالة فجعل ضمير الحكم والمقتضى
المقام ليس على ما ينبغي جملة المعرف بالام يعني الذي يكون للحقيقة لا اليهود للحقيقة مفرا
خبر كان الجملة في موضع الحال اي سواء كان المعرف مفرا او جمعا والمعرف في مثل هذا المقام
واجب التقديم **قوله** سقلا ايها ما الى ابداع في فهم السامع وانما زاد ذلك لظهور ان لكل

على البعض لا تعود الى حقيقة التبرجح لانه ربما يكون في الواقع مرجحات اذ غاية الامر تبا
الكل في تحقق الحقيقة فيه وفي صحة العمل عليه لا جميع الحكم والاعتبار والغرض الكسر
الذي نخدع بسهولة لقلة تجاربه ولتخبط الفهم الخداع الحجب **قوله** اقل ما يحتمل على
البناء للفضول وكذا فلا يوجب وانما عبر عن الثالث بالعدد الزائد على الاثنين بواحد فانه
الحديث في الحدود وتصريحها بما لا يرتضي كونه جمعا اعني الاثنين كان يقال هو العدد الزائد
على الاثنين لا اثنان وستقف على هذا اي على العمل على اقل المتيقن في المقام الاستدلال
في نوع الاستدلال اشار الى ما قاله في الفصل الاول في الاستدلال الذي جعلناه خبرنا
ان الجملة التي لا يكون متيقنة الحال في الكل وخلافه مثل قولنا المؤمن بذكره مستحيلة لاحتمال
الكل وخلافه ان استعملت لا لم يستعمل الا في المتيقن وهو البعض ولطلب اليقين في الاستدلال
لا يترك الحقيقة فيه الى المجاز ولا التصريح الى النهاية وانا اعجب من الشارحين
تمروا على مثل هذا لا يهتمون ولا يعرفون ان ينفذون حتى قال بعضهم ان المراد انك
ستقف على دليل هذا في علم الاستدلال وهو انه يجب الحكم في الاقل اذ لو سلب عن جميع
الافراد لزوم السلب عن الحقيقة لانها لا يوجد الا في ضمن الفرد لكن الحكم على اقل
يمكن ان يكون وان لا يكون فتوحد اليقين ولا يفرض المشكوك **قوله** ومبنى كلامي هذا
وهو الحكم كون الاقل في الجمع هو العدد الزائد على الاثنين بواحد على ان الاثنين من
الافراد ليسا جميعا بل لول بصيغة الجمع وما يصح اطلاقها عليه ولو اريد انهما ليسا جميعا
من المجموع اي جماعة من الجماعات لما توافقت في ذلك ولما كان هذا متعلقا بصناعة العربية
الانجليزية واللغة ان ح مع لا معنى وضع مع انهم يقولون انه يعني المضموم وفي
الاثنين ذلك ثم ان اريد بها تلك الصناعة العربية فتعني سوابقها ولوحظها السوابق
منها كاللغة والصنم والنحو والواحد والمنطق وان اريد بها المعنى والبيان فالسوابق لها
والواحد وبالجملة فلما اقمنا من تباين التثنية والجمع بالتعريف وبالصنيع ويعود الضمير
لم يرتض بعد الاثنين من الجمع وكأنه يعترض بصاحب التجاسد بعدد بعض المواضع
الاثنين من الجمع وان لم يكن ذلك مذهبه **قوله** وههنا حقيقة يريد بالاستغراق
العرفي ما يكون المرجح في مثوله واحاطته الى حكم العرف وان كان بعض الافراد في
الحقيقة وبغير العرفي ما يكون المدلول لجميع الافراد في نفس الامر **قوله** واستغناء

المفرد يشبه ان يكون مراده انه قد يكون كذلك على ما ينبغي لفظ كون كافي التكرار المنفية وهو
 وكافي المعرفة باللام في بعض المواضع معونة القرآن كما زعم في قوله تعالى ومن العظم من
 وذكر صاحب الكفاية في قوله تعالى والملائكة على ارجائها انه اكثر من الملائكة وفي قوله تعالى
 وكتبه ورسله انه قوله ابن عباس رحمه الله وكتبه وروى عنه ان الكفاية اكثر من الكفاية وهو
 بان معنى استغراق المفرد شمول افراد الجنس فلا يخرج فردا او فردا ومعنى استغراق الجمع شمول
 جموع الجنس والجمعية في جنس الجنس لا في حد ذاته ولكن انفق جمهور ائمة التفسير والاصول
 والنحو على ان الجمع المعرف باللام يتناول لكل واحد من الافراد كالمفرد حتى تفسروا العلمين
 لكل جنس مما سمي بالعالم وذكر في قوله تعالى والله يحب المحسنين انه جمع ليتناول لكل محسن
 وفي قوله تعالى وما الله يريد ظلما للعالمين انه توكيلا وجمع العالمين على معنى لا يريد شيئا
 من الظلم لاحد من خلقه الى غير ذلك من مواضع لا تعد ولا تحصى وانفقوا على ان قال عبيد
 الحراني يفتي الكل وعلى انه يصح استثناء المفرد من الجمع المعرف باللام مثل جاء في الرجال
 الا زيدا واشترى الدارهم الا واحدا وسجدت الملائكة الا ابليس ولا خفاه انما اورد
 التمثيل بقولنا الله غفار الذنوب كلها وجمع الامير الضاع لا يريد خروج الواحد
 والاشياء واما ما ذكر من اوجه اللطف في ترك الجمع الى المفرد في قوله تعالى احكامية
 ربنا في ومن العظمى هو التوصل باختصار اللفظ الى التكرار في المعنى لدلالتة على
 اصابة الوهم كل فرد من افراد العظم بخلاف وفتت العظام فبشيء الكلام عليه في آخرها
 الاطلاق يظهر الفرق في المعرفة بالجنس بين المفرد والجمع في جابلية الامة بانه يصح في المفرد
 ان يراد البعض لا الواحد وفي الجمع لا يصح الا الى الثلاثة وهذا ما قال صاحب الكفاية ان
 المفرد صالح لا يراى به جميع الجنس وان يراى به بعضه لا الى الواحد لان وزانه
 في تناول الجمعية في الجنس وزان المفرد في تناول الجمعية والجمعية في جنس الجنس لا في
 وحدانه **قوله** واذا عرف هذا معنى ما ذكر من حمل المعرفة باللام في المقام الخطابي
 على الاستغراق ففيه توريد المنطلق او المنطوق فيكون المعنى ان زيدا كذا منطلق وكل
 منطلق زيدا بمعنى انه لا منطلق سواه وهو معنى الحصر فلا يصح عطف عمرو على زيد لولا
 للروم الشافعي ويصح بالاحصاء التاكيد ومعنى كونه على ما ذكر من ان المنطلق زيدا
 وزيد المنطلق كمالهما فيبقي حصر الانطلاق على زيد ومثل صاحب الكفاية الى التفرقة حيث

حيث ذكر في الفائق ان قولك الله هو الدهر معناه هو الله الخالب للحوادث لا غير الخالب وقوله
 الدهر هو الله معناه ان الخالب للحوادث هو لا غير **قوله** لجهات اعتبارية كقوله في نفسه
 او قوله ظهورا بان اعدم وصول امر الى المنكلم والسماع **قوله** واما الحالة
 المقترضة لكونه اى المسند جملة فهي اذا اريد تأكيد الحكم بنفس التوكيد
 من غير تكرار او حذف تأكيد ولا خفاء في انه لا ياتي في كون المسند جملة اسمية
 فلما انحصرت التمثيل على الجملة الفعلية والشرطية والظرفية وان كانت
 ايضا عائدة الى الفعلية واورد المسند اليه في الفعلية بالضمير الثالثة
 والاسم الظاهر الى انه لا فرق بينهما في التقوى بخلاف التخصيص فانه لا يكون
 في الاسم الظاهر على ما ينبغي ولذا ذكر في ما ورد في الو او قوله كما سياتي ان اشار
 الى ما ذكر في تقديم المسند من ان سبب تقوى الحكم هو ان ابتداء لكونه مبتداء
 يستدعي ان يسند اليه شيء لا اخر كلامه ومن الشرطية بمنالين اشارة الى
 انه لا فرق في افادة التقوى من تقديم الشرط وتأخير و قوله لما عرفت تعيد
 لصحة وقوع الشرطية خبرا مبتدئا وافادتها التقوى بناء على ان الخبر المسند
 الى ضمير كوكا الفعلية المحضة غايته انه قيد بقيد مخصوص هو الشرط **قوله**
 واذا كان المسند سببيا عطف على اذا اريد تقوى الحكم وهو في المسند بمنزلة
 الوصف بحال ما هو من سبب النعت الا ان المفرد منه مثل مرت رجل كبر ابو يع
 وصفا سببيا بخلافه هنا مثل زيدا كبر ابو محم فظة على الضبط في جعل
 السببية مقترضة لكون المسند جملة اسمية ثم كلامهم متردد في ان المسند
 السببي في مثل زيدا ابو كبر وزيدا قام ابو هو كبر وقام ابو الجملة الواقعة خبر
 المبتدأ والظن من تفسير المص هو الاول وقوله وهو ان يكون على حد مضاف
 ذوان يكون وقوله مع الحكم عليه اى على ذلك المفهوم بالثبوت لا المرادى هو هو
 اى ذلك المفهوم معنى عليه اى خبر عنه او بالانقضاء عنه اى عن ذلك الامر فليس
 المعنى ان ذلك المفهوم محكوم عليه في ذلك الكلام فانه محكوم به بل على ان كل جزء من
 الكلام قد حكم عليه بما هو محكوم على المسند بانه ثابت للمسند اليه وعلى المفعول
 بانه وقع عليه الفصل الى غير ذلك قوله مطلوب التعليل خبر ان يكون وبقلي انما

مصدر التعليق وضميره وعنه لغبر ما هو ومثل تلك امثلة لان الخبر في تلك الجملة الاسمية
الواقعة سنداً يجوز ان يكون فعلاً او صفة او ظرفاً وقوله او يكون منصوباً
على ان يكون وكذا فيطلب وهذا هو الثاني من قسمي السند السببي اي يكون السند ابتداء
اصل الكلام فلا يستدعي الاسناد الى ما بعده وانما وصف الفعل بذلك مع ان كل فعل
كذلك يرتب عليه قوله فيطلب تعليق ذلك الفعل على المبتداء الذي قبله بنوع اثبات مثل
زيد من اخوه او نفي مثل زيد من اخوه كونه ما بعد الفعل متعلقاً بما قبله تعالى
الاخ زيد وانما قال سوع اثبات او نفي لانك لا تثبت زيدا الضمير على حقيقته بل ضمير
اخر فيتحقق قوله لا شاعطف على فعلاً ومثل باسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
لان اسم التفضيل لا يعمل فيها هو سبب قبله ومن خلاف الرواية والدرية جعل او
مرفوعاً معطوفاً على كان في اذا كان السند سببياً ذهاباً الى ان هذا سبب آخر لجملة
السند مغاير لكونه سببياً اما خلاف الرواية فظ وأما خلاف الدرية فلما فيه من
العدول عن الماضي الشائع الاستعمال بعد اذا الى المضارع القليل مع الالباس ومن
جعل السند في زيدا بضم اطلق سببياً بخلاف زيد اطلق ابوه ومن التكرار المحض
ان زيد بقوله بنى عليه اعم من ان يكون ذلك لامر مبتداء لذلك المهور او فاعل له فيثبات
القسمين وبالجملة قال الكلام لا ان من الحالة المتضمنة لكون السند جملة اذا يكون
السند فعلاً يستدعي الاسناد الى ما بعده فيطلب تعليقه بما قبله لا شامطصلاً بفعل
قوله سر طلع عليه وهو جملة تابعة في حكم الافراد للصفة المستند الى الضمير
عليها بالافراد لتبعه بالحالي عن الضمير من جهة عدم تغيير الحكاية والخطا والصفة
ويتبين ان يعلم ان السند قد يكون جملة لا للتقوى ولا لكونه سببياً وذلك في صورتها
مثل ما عرفت وانت وهو عرفت عند قصد التخصيص فانه وانجاز ان يجيد التقوى
ما ينبغي من ان التخصيص ياكيد على ياكيد لكن لا خفاء في ان ليس القصد فيه الى التقوى
وقد يقال ان السند منها ليس بجملة بناء على ان الضمير ياكيد متقدم لا مبتداء والجملة
فعلية لا اسمية وستكلم في موضعه ومنها خبر المبتداء اذا كان جملة اسمية سنداً
ليس بفعل ولا مشتق مثل زيد اخوه عمرو واغلامك والله رسوله بشرولذا لم يثبت الاثبات
خبره فعل او مشتق وان ادعى انه سبب في تعليق ذلك الجملة بالمبتداء تعليقاً اثباتاً

اسات شكل ومنها مثل زيد ضربه او ضربته غلامه وزيد قام عمرو في داره ونحو ذلك
مما اسند الفعل الى ما بعده وليس ما بعده بسبب مما قبله ونقرر الشيخ عبد القاهر
ان مثل هذا يكون للتقوى لانه لا يعتبر فيه كونه اسناداً بل البناء على المبتداء قال ان لا
لا يوثق به معري عن العوامل الاخرى قد يوثق اسناده اليه فاذا قلت زيد قد اشترت
السامع بان زيد الاخبار عنه فهذا توطئة له ونهي عن الاعلام به فاذا قلت قام زيد
في قلبه دخول المانور وهذا اسند للسوت وامنع للشبهة والشك فاذا الاعلام به
بعد التشبيه عليه والمقدمة بحري مجرى تأكيد الاعلام في التقوى والاحكام ومنها
الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن وهو **قوله** وما ذكر لك من كون السند
الجملة للتقوى او لكونه سببياً اذا علمت مضمونه بحقيقته بان معرفة التقوى وتفصيل
مفهوم السببي جعلك مطالعاً على امور ثلاثة مقتد بها في علم النحو الاول وجه قوله لا بد
الجملة الواقعة خبر المبتداء من عائد لا المبتداء ملفوظ كما في زيد قام ومقتد كما في البتة
الكرستين لان التقوى لا يكون بدون اسناد الفعل الى ضمير المبتداء على ما سيجي والسبب
لا بد فيه من التعليق بالمبتداء وهو يقتضي رابطة وهو معنى العائد وهذا انما يتم لو كان
السند الجملة غير ضمير الشأن سببياً او للتقوى لان الجملة الواقعة خبراً عن ضمير الشأن مستثناة
عن هذا الحكم الكلي بانه لا بد في الخبر من عائد لانها ليست بمعنى تعليق بالخبر عنه كما في السببي
او ثبت له كما في الفعل بل هي نفس الخبر عنه ولا معنى لربط الشيء بنفسه الثالث وجه
ساده تعريف الجنس في فاعل نعم وبش عن الضمير العائد الى المخصوص بالمدح او الذم في
يجعله مبتداءً لا خبر مبتداءً عذوف لانه قد علم ما ذكر ان ليس المقصود من الضمير الا ذكر
يعود الى المبتداء ليحصل الربط فاذا ذكر ما هو جنس المبتداء صادف عليه كان بمنزلة
الضمير في حصول الربط وكذا اللفظ الدال على معنى اعم واشمل من الخبر عنه بحيث يتناول
وغيره ويدخل هو فيه بقوة عن الضمير لكونه ذكر المجرى عنه مع غير مبتداه ان يقول ان
من عمل صالحاً فانا لانضيق اجره واجر غيره وعطف بناية العموم على نيابة تعريف
الجنس اشعار بان ليس معنى الجنس هو الاستغراق بحيث يكون معنى نعم الرجل كل رجل يدرك
زيد بل انه جنس زيد يطلق عليه وعلى غيره فمما ذكر في الخبر عن زيد علم انه هو فيكون
ذكر عائد اليه ثم لا يخفى انه اذا علم سانه الجنس عن الضمير فاعادة لفظ الخبر عنه

بالطريق الأولى مثل اري الموت لا يسبق الموت **قوله** واما الحالة المتضمنة لكون
الجملة فعلية كما ذكر بعد ايراد المسند ما يقتضي كونه فعلا متعبدا او غير متعبدا واسمها
منكرا او معرفا كذلك اورد بعد حلية المسند ما يقتضي كونها فعلية واسميتها او ^{طية} اسمية
او ظرفية وفي الكلام دلالة على ان مثل زيد انطلق لا فادة بخلاف مدلول المسند وهو
الانطلاق وان كان الجملة اسمية فليست كل جملة اسمية لا فادة الثبوت بل اذا لم يكن الخبر
فعلًا وذلك القطع بانه لا فرق بين قام زيد وزيد قام الا في التقوى وعدمه وكون الفعل
مخصوصه لا فادة ما تضمنته من الحدث لا بناء في كون العرض موضع الافادة على الإطلاق
افادة النحاة التركيبية ووجه دخول الزمان في مفهوم الفعل وابناء عنه كونه للتحديد
غنى عن اليك وكذا عدم دلالة الاسم على التحديد اذ بالعرض وذلك ان مراده ما يوجب
دلالة على الزمان مثل زيد صار بغير زمانا ما يعمل اذا كان بمعنى الحال والاستقبال وكما
اذ كان الاسم موضوعا للفعل مثل حيثما فانه بواسطه كذلك الفعل يدل على التحديد ولا
ينبغي ان يشبه ان المراد بافادتها خلاف التحديد واما اذا لم يكن الخبر فيها فعلا محورا
ابوع فانه لا يقوم فانها للتحديد قطعا وكونها لا فادة بثبوت تحدد الفعل بحركة عبادة لا
ينافي مثله في زيد قام ابوع بما المسند جملة فعلية بل في مثل قام زيد بما المسند مفرد فعل
قوله وما نسع من تفاوت الجملتين ويبدأ من ان يكون مسندا او غير فان الاسمية والفعلية
في الايات المذكورة ليستا مسندوا في ضمير الفصل في هو بطعن دلالة على الحصر في
هو المظم لا غير القواعد البانية وقوله تحدد انصب على التميز وعلى انه للثبات وحيث
تعلق بطريق وفيه تقديم في خبر الاسمها واما بنحو حال من المناقذين او من ضمير قولهم
وضمير بقولهم وجملة فعلية حال منه وعلى صفة جملة وكبر ووج متعلق بجائين
اي لو جابا بالجملة الاسمية الدالة على انهم ثابتون في الايمان لم يكن راجعا عنهم متعلقا منهم
وفاعل بطريق قوله تعالى وما لهم يؤمنين وحيث متعلق بطريق وضمير بقوله تعالى وجملة
اسمية حال منه ومع الباء عطف عليها وخبر انه كيف بطريق معنى بطريق غاية التطبيق انهم
لانا وان كما يجوز كون خبر المبتداء جملة انشائية لكن في ضمير الثبات ووجه التطبيق
انهم لما ادعوا احداث الايمان في الجملة كان المناسب في رد النفي بالوجه واوكن اي
ليسوا شق من الايمان وذلك لان اسمية الجملة كما يكون في الاثبات لما كذا لا بناء فكذا في النفي

في النفي لتأكيد النفي على ما قد سبق في الفهم واما الباء فليست لتأكيد النفي
قوله وعلى معاوت عطف على قوله على انه فيما اي في القول الذي يحكيه الله تعالى
عنهم وهو ان جعل حال من كلام المناقذين فليس للظرفية كبر معنى الا ان يجعل على
المجرب وكذا ان جعل متعلقا بطلوعك او تعاوت وكذا ان اريد في الامر الذي
والمنفي الذي يحكيه اذ المحكي هو القول لا المنفي لا بد من تحلل في ضمير هو اذ القوا اذ لا
يجوز عوده الى كلام المناقذين ولا الى ما يحكيه وهو ظاهر وقوله تعاوت انصب على
المصدر من تعاوت كلام المناقذين اقبه لبعدها عامل في الجملة فان الحق متعلقه
بنفاوت لانفاوتنا وقوله ومع ان عطف على اسمية بتقدير موصوف اي والجملة
اسمية وكما س مع ان والشاكلة للفصرو الروي والسهم اذا اصاب شاكلة الروي من الصيد
كان غاية في المقصود **قوله** وعلى ان ابراهيم عطف على انه وعلى تعاوت وكيف كان خبر
وحيث متعلق به والمنفي ان سلام بالرفع بالابتداء المحذوف الخبر اي عليكم يدل على
ثبوت السلام وهو احسن من تحدد المستفاد من سلاما بالنصب على المصدر بمعنى
سلم سلاما على ان الحق ان مثل هذه الاسمية اعني كون عدولا غير الفعلية بفيد الدوام
الذي هو كمال الثبوت في موضعها معنى الحالات المتضمنة لتقيد الفعل بالشرط
المختلفة **قوله** ففي اذا كان المراد اختصار الفعلية معنى تحقيق مقام الفعلية
لما نسبة التحدد ثم يتعلق به قصد الاختصار وكون حذف هذا الفعل لا رنا لا بناء
ذلك وقوله يدل استقر على اقوى الاحتمالين وعلى الوجه تقدم حال استداخلة
اذ في بدل ضمير لكونه بمعنى بدل ان استقر لا مترادفة بعرض بالبناء **قوله** ويظهر
لك من هذا ما يعني انهم وانذ هو الا ان الجمل اربع اسمية وفعلية وشرطية وظرفية
بناء على انها ان كانت تصدر بشئ من اوقات الشرطية والافالسنه فيها اما
اسم فاسمية او فعل ففعلية او ظرف فظرفية لان الاستدراك كان صفة كاسم الفاعل
من الامع فاعله فهو مفرد لاجله وان كان جملة كما في زيد قام وزيد ابوع قائم فالجملة
مركبة اي شاملة على جملة والكلام في البسيط لكن يظهر ما ذكرنا من ان الظرفية اختصا
للفعلية وان الشرطية ليست الا خبرية متقدمة بتقيد مخصوص هو الشرطية ^{مختصة}
الجملة مضمون الجواب وهو اما اسمية او فعلية ان يرجع الى كل ما الى الاسمية والفعلية

وهذا أولى مما يقال لأن الشرطية فعلية لأن الشرط ان لم يذكر كونه فعلا فهو قيد للجملة
على الخبر وهو كونه سمية مثل ان جئتني فانت مكرم **قوله** واما الحالة المقضية للخبر
المسند لربا بالضمير لتحال الفاصل بتفاصيل الجملة ولما لم يكن لنا خبر بنفسه ما يقتضيه
بالذات وكان تقديم المسند اليه بوجوب خبر المسند جعل المقضي لما خبر المسند هو
ما يقتضيه تقديم المسند اليه وهو كونه كرم اتم كونه تقديمه الاصل بلا مقتضى للعدول
او كونه ضميرا للثابت او للتوبيخ الى الخبر او غير ذلك مما ذكر في تقديم المسند اليه
ولما كان هنا مظنة ان يقوم على ما نسب الي بعض الكوفيين ان يكون الحكم على المسند اليه
مطلوبا يقتضي وجوب صدر الكلام للمسند اليه اي تقديمه على المسند لانه لا بد
الحكم عليه من غلبته ليكون الحكم على متحقق فوجب لذلك تاخير المسند ولا يحتاج
الى شيء من الاعتبارات المذكورة في تقديم المسند اليه نفاه بقوله واما ان تنفك
من ان تظن ان او تنفك بكون الحكم على المسند اليه مطلوبا استيجاب صدر الكلام
الذي هو المسند اليه والمسند للمسند اليه وليس هو كونه الحكم على المسند اليه
مطلوبا اي بحيث يوجب صدر الكلام للمسند اليه او ليس الاستيجاب المذكور كما سنل
هناك اي عند كون الحكم على المسند اليه مطلوبا ومنه عليه لان غاية الامر ان يكون
هو الاصل والاسباب لا ان يجبا وليس من لوازم التقديم في المعقولة التقديم الكرم
على الحكم كما يتوقف على تعقل المسند اليه يتوقف على تعقل المسند ايضا ولا تغفل
عن حقيقة الامر ولا تغفل بظاهر الشبهة لئلا يلزمك وجوب تقديم الفاعل مع انه
واجب التأخير واستماع تقديم المبتداء مع انه جائز شاع في الكلام والجار والمجرور
في قولهم ظننت ان خبر الى موقع المفعول الثاني كما نقول به خير **قوله** واما الحالة
المقضية لتقديمه اي تقديم المسند فلا بد من اخرضاها وتفاصيلها لانه قد
احال وجه تاخير المسند اليه على وجوب تقديم المسند كما ذكرنا **قوله** كنه كيف
زيد في الخبر في الامثلة الثلاثة جملة ظرفية استفهامية متقدمة على المبتداء ولا شبهة
في ان المتكلم بها مستفهم لا يخبر عن مقولته الاستفهام وهذا ما انفرد به من
حوار كون خبر المبتداء جملة انشائية وقانون الطلب موضع تغير كون تضمنين
الاستفهام مقتضيا للتقديم **قوله** او ان يكون المراد تخصيص المسند اي جملة

مشتق بالثبوت للمسند اليه وهو معنى قصر المسند اليه على المسند على احوال استعمال العرب في
كم دينكم ولديكم مقتضون على الاتصاف بكم لا يتجاوز الى الاتصاف بديني مقتضون
الاتصاف بالانحياز الى الاتصاف بكم على ان ذكر في قوله تعالى ان حسابهم الا على ربي حسابهم
مقتضون على الاتصاف بكم على ان يتجاوز الى الاتصاف بكم وهذا مع وضوحه فذكرني على من خفي حتى
قال قال ومنشأه توهم ان لا يصح ان يني لانحياز اليكم ولربما انه منسوخ وتكون الامثلة
مفيدة للاختصاص كما في دينكم ولديني على تقدير التسليم لا ينافي كون التقديم له لثابت فانه لا اشباع
في اجتماع مثل هذه الاسباب كقوله وانما الذين ذكرناها بالتقديم واستعمالنا ومعنى قائم هو انه
مقتضون على القيام لانحياز القعود وقوله فيرده اشار الى ما يسمى قصر المقربين اذ لا
يصور في مثل قائم هو ونعمي انما قصر افراد لا يستلزمه على اعتقاد السامع المشاركة ولا يقتضيه
العامل ان زيدا قائم وقاعد معا وانفسى ونعمي جميعا ثم يمكن جعله لم يقتضيه
السامع انه قاعد لا قائم وقبلي لا نعمي والى كون القصر بارة لقطع الشركة وان لفي الزدود
نارة لقطع السامع اشار بقوله وسيايتك في هذا المعنى في فصل القصر كلام والظرف الاول حال
من الكلام والثاني مستعمل في بيان **قوله** التنبية على انه اي المسند خبر كقولها اي قولها وابقط
شرا وازا لاخذنا لان المعنى كقول القائله بدلالة لفظ القول وليس جوارا لاخذنا بناء على شدة
ان الكلام لها بدليل انهم يقولون في جميع الكتب كقوله وكقولها يعني الشاعر والشاعرة وان لم
يشهر بل يعلم القائل بالمقربين سلك عن موجب شجاعة ثابت شر اذا كانت بعد موده بكيه
وتشني عليه فقالت ما حملته نضعا ولا وضعته سنا ولا ارضعته غبلا ولا ابنه مبقا
ولا سقينه موبدا ولا اطعمه كيدا ولقد حملت به في ليلة مظلمة مشدودة خيل المطاق
راسي سرج وعلى ابيه درع فقولها تحت راسي سرج حال من حملته بغيره واما الاطراش
سرج فاعل الظرف لا مبتداء فلا يكون مما تخفى فيه اعني تقديم الخبر وان اورد منه والعرب
ترغم ان المرأة اذا افرغت ثم وطئت تلد الولد الجماع يقال وضعت المرأة وضعا وتضعها
بالضم بابدال الناء من الواو اذا حملت في آخر طهرها في مقبل الحيض والبيت ان يخرج رجل
قبل راسه ويديه في الولادة وهو منور عندهم والعقل البين الذي وضعه المرأة وهي
حامل والنق الذي احده شبه الفواق عند البكاء وابتدأ مفتوح الحجة من الابانة من
البيتونة يقال ابان الله بغير وجهه من الابانة بمعنى قطع العمل والحكم والغزاي ما قطعته

عن الشريعة والرياء لما يقع لوروى بضم الهمزة فيكون صارعا مخالفا لما في الافعال والاهلة
مقصود الهداية وهو اللبس الخار والحبك الطرائق جمع الحبات وهي الطريقة في الرسل
والنطاق شفة تلبسها المرأة وتشد وسطها وترسل الاعلى على الاسفل والاسفل يفر على الار
وليس لها حجرة ولا بنفوس ولا ساقان **قوله** ولها اي الدرع حلق جمع حلقة ورباطة في صنفه
اعني ضيق معنى ضيقه بالثاء لانه في الاصل مصدر التوضيع المنسوج من وضعت المنسج
لنجته الهاجس لما طر عليه خطفه **قوله** اغراى كبر شريف والاغراى من الجبل الابيض
الجبعة وهو مدح في القرن فاستعمل في كل شيء من مخرج الضيق اذا اضاء واشرف
ما لم يقتض الهادة جمع هاد علم جبل في راسه مارجله من مبتداء وخبر وانما يستعمل ان يكون
فاعل الظرف لاعتماده على الموضوع كما ذكرنا في قوله تعالى في ظلمات قوله غير اني استثناء
منقطع بمعنى كتنى **قوله** وكفى في الارض مستقر الظرف الاول خبر والثاء متعلق به مستقر
موضع استقراره وشاع الى الجن الى الموت والقيامة **قوله** فان الفت لا يفتنم بيان وتقليل
ككون التقديم منها على ان المقدم خبر لا فت واستناع تقديم التوابع مما يخالف فيه احد و
كون التابع ثانيا والمتبوع سابقا ما اخذ من تعريف التابع وجوب جعلها موصوفة في
المعنى حال عند التقديم كما في جاءني راكبا وجعل مع التزمكون ذي الحال انكرة دليل على **قوله**
بناخره عن المنكر اخرا عن نحو زيدا في الدار فان الظرف لا يحتمل الوصفية فضلا عن اول
لانه جملة والجملة انما يقع صفة للمتكلم وصيغته للظرف المتأخر والباء في الجملة على الوصف
وبالجملة على الخبر متعلق باولى الا ان الاول باعبار المفضل والثاء باعتبار المفضل
كما نقول زيد بالاكرا اكرامه منه بالاهانة ولا من تحليل الاولوية وذلك اشار الىها
واستدعا مجرور بدل من امرين وما سبق اشارة الى ما ذكر في تعريف المسند من ان المسند
اليه والمسند كما ازداد اخصوصا ازداد لكم بعتا فاذا فانه **قوله** ولذلك اي
وكون الاولوية مسببة على الامر او وكون المصير الى المسه متبعا على ما ذكرنا لاجب
تقديم الظرف اذا كان المنكر موصوفا كما ذكرنا صاحب الكفا في قوله تعالى واجل مستحق عن
انه جاز تقديم مبتداء النكرة على الخبر الظرف لانه يختص بالصفة فقارب المعرفة
فرائه وان كان الكلام السار انما يقال عندئذ هو جيد واعبد كي لا انه لما كان المعنى
واي اجل مستحق عن تعظيما لشاعة وجب التقديم ومن هذا القبيل انه يتم ولها خلق ككون

لكون المنكر موصوفا **قوله** وان هذا التقديم ابتداء كلام لدفع الهمم الناشئة من تقديم
عده وجوب التقديم بما اذا كان المنكر موصوفا وهو انه اذا لم يكن موصوفا لم يكن التقديم
حقا لان ذلك ليس على اطلاقه بل فيه تفصيل وهو ان المنكر الغير الموصوف انما
يختصا صلاحيه الان يقع مبتداء لا يلزم التقديم مثل ارجل في الدار وما احدث في الدار
وسلام عليك ولا يلزم كمن الموصوف على ان كان في الاصل مصدر منصوبا عدله
الى الرفع للدلالة على التثنية ومثل ما بين لان المراد اعم من ان يكون له فعل كسلام
او لا يكون له وعلى عدم الوجوب المصدر والوجوب في غير بان الظرف الواقع خبرا عن المص
كان له في الاصل حق التأخير عن المصدر المحمول مبتداء لكونه ظرفا متعلقا به
او بفعله وحق المفعول التأخير في خبر جعل ظرفا مستقرا واقعا خبرا عن المصدر لانه
تقديمه عليه رعاية لحقه التقديم ولا كذا الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر
فقوله فلا جوابا ما اي فلا يلزم تقديمه وفرقا علة له وقبل صيرورته متعلقا بالظرف
في له حوزة لك اي ما كان قبل الصيرور مبتداء وقوله منزلا حال من سلام عليك
لا وصف لان اللفظ المحكي يكون معرفة متبعا بالتجديد لذلك اي كونه منزلا منزلة الم
علة وفيه اشارة الى ان حذف الفعل لا يزم والمصدر قائم مقامه فيكون هو الفاعل
في عليك على الاصح وقوله وبين ظرف اعاد لفظين ليبدأ العهد وطول الفصل
والا فحق الكلام بين طرف له وطرف ليس له ذلك اي في التأخير مثل لها خلق
في راسه نار وهو ظاهر وفيه بقوله قبل صيرورته مبتداء لان تعبد الصيرورة
مبتداء لكل حق في التأخير من حيث كونه خبرا واعلم ان في مثل ويلك وان جاز قبل
الصيرور مبتداء ان يقال ويلك باعمال ويلك في كونه بمعنى هلاكا وغدايا كمن
الاستعمال الشائع ويلك بالاضافة **قوله** وان يكون عطف على ان يكون المراد قلب السمع
معقودا به اي بالمسند كهللك الحضم وقوله اولانه صالح عطف على ان يكون اما اذا
كان على حذف لام فقط واما اذا لم يكن فن عطف الجملة على المفرد الواقع خبرا للمبتداء
كقولك زيد كرم وفي نعمه والضرب شديد ولما رتب وقوله كما اذا قلت امثلة
لتقديم المسند الذي هو اهم والمعنى التقديم الذي يتمم اذا قلنا عليه من الرحمن
ما يستحقه بتقديم عليه لان الوقوع عليه اهم عند السامع من ان يكون ذلك ثوابا او

ومن الرمان حال من المستكن في قلبه وعطف لايات بكلمة او على طريقة قوله او كصيب من
السماء قصدا الى استواء الكل في صحة التمثيل بها الا انه نظم الايات في سلك
واحد لا شراكها في النظم قوله يا مطر بالتونين شاذ وصنوع والاهم بالتقي هو تعلق
السلام به فقدمه **قوله** وليس يعني في المودة قد يعني وهو خبر ليس وبين الضم
وهو خبر ليس كالمحبة والمعنى ان الركن في المحبة شفع وسيل وعناية من المبالغة
فلا تنفع في شفع من الخارج **قوله** وان يكون عاد الى عطف المفرد على المفرد فقول
ثلاثة سند موصوف بقوله تشرق في نضج الدنيا بجملة تلك الثلاثة قد لا يستوف
الى المسند اليه وكذا تقديم النار على الخوق وتقديم من زاد على واخرها يعني ان جوق
وزمان العزم بقرينة النار لا خير في اولها الذي هو الصبغة كونه زمان ظلمات الجهل والنور
لا يهتدي الى نظام المعاش ونجاة المعاد بقرينة الدخان ولا في آخرها كونه ايام
الشيوخه وضعف القوى وغلبة الهوى واستتار البرد واليبس المضاد لامر الحياة
كالرماد وانما حاصلها الشباب الذي هو زمان كونه شتوية مشتعلة مهتدية الى
المطالع على ما ينبغي كالنار الصافية القوية الاشتعال وقوله وعيش الشباب ليس
منها ضاى ولا ذوا في الهيام وحصل تشرق سند المصير ثلثة على ان الدنيا
مفعول فيه لمؤثر المصير على انها مفعول به على تضيق الاشراف معنى الامانة او كونه
متعبا بنفسه على ان اكتشاف عدول عن الظاهر القوي الى الاضعف الخفي وحق اعتبار
التشويق بتقديم المسند نظوي الكلام فيه ليتزايد فتتزايد الشوق فتمل الذوق
عند النيل فيحس الكلام بالتشويق غاية الحزن كالتشوق في تشرق البيت وكونه كالنار
الخوق ومن زاد او اخرها **قوله** او يكون من عطف الفعل على الفعل في ان يكون
على اقتضائه في الكلام والمعنى ان الحال مقتضية لتقديم المسند ان يكون المراد بالجملة افادة نجاة
الحكم الذي يتضمنه دون الثبوت فيجعل المسند فعلا لانه الموضوع لافادة التجدة ويقدم
البته على المسند اليه ذلكا لفعل في الدرجة الاولى مثل عرف زيد واذا تقرر هذا كبر
لما سبق من ان قصد التخصيص بامد الازمنة وافادة التجدة تقتضي كون المسند مفرا فعلا
فاضاف افادة التجدة تارة الاجل المسند فعلا وتارة الى تقديمه ثم قال وقول في الدرجة
الاولى اختار عن نحو ما عرفت وانت عرفت وهو عرف ما يكون الجملة اسمية سند ما جملة فعلية

فعلية المسند اليه فيها ضمير عائد الى مبتدأ فان الفعل في مثل هذه الجملة يستدل به ما يصح من الضمير
ابتداء اي في الدرجة الاولى ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبل الفعل وهو المبتدأ بسند
اليه في الدرجة الثانية لكونه بالواسطة ووجه الاختراز ان المراد من الجملة انما
التجدة كما سبق من ان الحالة مقتضية لكون المسند جملة فعلية فهي اذا كان المراد افادة
التجدة ومع ذلك لم يقدم المسند على المسند اليه في تلك الجملة مطلقا بل على اسند اليه
الفعل في الدرجة الاولى وهو الفاعل الاعلى بالسند اليه في الدرجة الثانية وهو
المبتدأ فاما نوم من ان وجه الاختراز هو ان مثل هذا لا يكون لافادة التجدة غلط صريح
ولما حصل ان افادة التجدة بالجملة طريقين احدهما جعل سند ما فعلا ويجب تقديمه
على المسند اليه والثاني جعله جملة فعلية ويجب تأخير عنه **قوله** واذا سكت عن
الطريقة بمعنى طريقة اسناد الفعل الى ما بعده من الضمير ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله
سكت باعتبار ان احدهما ان يجري الكلام على ظاهره يكون المرفوع قبل الفعل من اوله لا
مبتدأ والفعل مع الضمير جرم ونظم الكلام بهذا الاعتبار لا يفيد الاقوى للحكم
ناهما ان يقدّر المرفوع مؤخر في الاصل على انه تابع للضمير بعد الفعل ثم يقال قد
جعل مبتدأ ونظم الكلام بهذا الاعتبار يفيد التخصيص فيفسر المسند على المسند اليه
بناء على الاستعمال وهو كثير والمناسبة بان فيه تأكيد والتخصيص على تأكيد ولا
بما حقه التأخير كما لمفعول **قوله** كما اذا قلنا زيد عارف وزيد عرف ما المسند اليه
في الجملة اسم مظهر معرفة فانه لا يعتبر فيه تقديم ولا تاخير اذ لم يرد مثله للتخصيص لطلب
له سبب ويسمى من كلامه يتناقض هذا وقوله الا في التلطف استثناء من قوله لا يقدّر
تقديم وناخراي الا ان يقال ان التلطف بانا قبل التلطف بعرف وكذا البوا وكلمة التلم
يستعمل عند القصد الى استثناء امر بعيد نادرا لانه يدعوا الله وينادي به استظهارا به
واستعانة فذلك **قوله** وسبب تقوية ظاهر لان فيه بجنا وهو انه قد سبق ان الاسناد
الى الضمير في الدرجة الاولى والى المبتدأ بواسطة عود الضمير في الدرجة الثانية وهما
قد عكس في علم ان الفعل مسند الى المبتدأ او لا ثم بواسطة تضمينه الضمير العائد الى
المبتدأ يستند ويصرف اليه ناينا وقد ذكر كلام الفضلاء في هذا المقام فذهب بعضهم
الى انهما ثلثة اسانيد الاول اسناد الفعل بنفسه لا المبتدأ وهو المراد بقوله

صرفه المبتدأ الى نفسه فينقصد بهما حكم الثاني اسناده الى الفاعل الذي هو الضمير
 بعدن وهو المعنى بقوله فان الفعل فيه يستند الى ما بعد من الضمير ابتداء وهذا
 هو الاسناد في الدرجة الاولى بالنسبة الى الثالث وهو اسناده بواسطة الضمير
 المبتدأ وهو المعنى بقوله ثم اذا كان متضمنا للضمير صرفه المبتدأ ثانيا وهو الاسناد
 في الدرجة الثانية على ما قال ثم بواسطة عود الضمير الى ما قبله يستند الفعل اليه
 في الدرجة الثانية وهذا لا ينافي كون اسناد مجرد الفعل الى المبتدأ سابقا على
 جميعا ولا يتعرض في بيان سبب التقوى لاسناد الفعل الى ما بعد من الضمير لانه بصدد
 بيان تكرار الاسناد الى المبتدأ ليحصل التقوى وفيه نظر من وجوه الاول ان اسناد
 مجرد الفعل الى المبتدأ مما لا يقوله الخا ولا يطابق اصولهم واطرافه استدل
 المبتدأ من حيث كونه مبتدأ لا يستقيم لانه لا يستدعي الاسناد الخبر وهو الجملة لا
 الفعل الثاني ان اسناد المبتدأ بلا شبهة ولا نزاع هو الجملة اعني الفعل والضمير وقد
 استقطعت عن درجة الاعتبار وبعد اعتبار نصير الاسناد اربعة ولم يقل به
 احد ولم يلج اليه ضرورة الثالثة ان اردت بحسب الاصطلاح فليس هنا الاسناد
 الفعل الى الفاعل والجملة الى المبتدأ وان اردت بحسب المعنى فليس الا اسناد واحد
 وهو نسبة الحدث كالمعرفان الى يقوم به كبريد ثم لو قلنا انه يلزم من اسناد الفعل
 الى ضمير الفاعل اصطلاحا اسناده الى يعود اليه من جهة المعنى كما كان صحيحا كما تقول
 مررت بزيد فقار ان القيام مستند الى زيد والى هذا يشهد كلام الشارح العلامة
 حيث يقول ان التقوى يحصل بالاسناد المنفقد بين المبتدأ والخبر المشار اليه بقوله
 صرفه المبتدأ الى نفسه وبلا اسناد بين الذين هما بمنزلة اسناد واحد احدهما اسناد
 الفعل الى الضمير وهو الذي في الدرجة الاولى وبانها اسناده الى المبتدأ بواسطة
 صرف الضمير وهو الذي في الدرجة الثانية وبهذا يندفع الاشكال لا كما ذكره في
 تقرير التقوى من الاسناد الاول الذي يستدعيه المبتدأ هو اسناد الخبر الى المبتدأ مع
 قطع النظر عن انه يتضمن الضمير او لا يتضمنه وهو غير ما ذكر وصفه بكونه في الدرجة
 الاولى او في الدرجة الثانية والاسناد الثاني المشار اليه بقوله صرفه ذلك للضمير
 ثانيا هو اسناد الفعل الى المبتدأ بواسطة الضمير المعبر عنه بالاسناد في الدرجة الثانية

الثانية ولم يتعرض في بيان سبب التقوى لاسناد في الدرجة الاولى اعني اسناد الفعل
 للضمير لانه ليس بسبب بل وسيلة الى السبب فان قلت اسناد الخبر الذي هو الجملة الى
 المبتدأ متأخر عن اسناد الفعل الى الضمير وعما بقاؤه في الوجود بغيره بحسب الاعيان
 اعني الاسناد الى المبتدأ بواسطة الضمير فامعنى قوله ثم اذا كان متضمنا للضمير بلفظ
 قلت معناه تأخر هذا الاعتبار وملاحظة هذا المعنى عن اسناد الخبر الى المبتدأ متى
 كان متضمنا للضمير او لم يكن فانه ملاحظة تفصيل الشيء يكون بعد ملاحظة على
قوله او زيد عرف كمن بلفظ اوله وان شاركنا عرفنا واستعرفت في قاعدة
 التقوى كمنه فطعن في ذلك لا يحتمل التخصيص بخلاف ما عرفت وانت عرفت **قوله** فاذا
 هو يعطى الجزل الى الاعطاء العظيم فالمراد بتحقيق ذلك وتقويته لا تخصيصه
 المقام وعدم القينة على التخصيص واعتبار التقديم والتأخير الذي هو رائد على اصل
 الكلام وعدول عن ظاهره ثم اورد امثلة من التنزيل يعلم قطعاً ان ليس المعنى على التخصيص
 كمن في المثال الاول هو قليم اذ في القرآن واتخذوا من دونه الهة لا من دونه
 وفي المثال الثاني هو شارح في تقرير عدم كونه للتخصيص حيث قال ليس المراد ان لا يتولى غير
 الصالحين والتصواب انه ليس المراد ان غير لا يتولى الصالحين لان المعنى على تقدير
 التخصيص حصص المستند الى المسند اليه كما ورد في سابق الامثلة ومعنى يوزعون
 ويعنون اي يحبسوا ويحكموا ان يلحقوا اخرهم ويحل بالكفر وبه الحال من فاعل دخلوا
 وخرجوا وحل قد دخلوا وهم قد خرجوا الحال من فاعل فاعل اسما على ما بهم
 وهو ظاهر وظاهر ان ليس المعنى على قصر المخرج بالكفر على الداخلين المانقين بل
 على تحقيق ذلك **قوله** وكذلك اذا قلت يريد ان حكم النفي في معنى التقوى حكم الانثاء
 فان لا كذب او كذب لا كذب بلا شبهة ومن لا كذب انت مع شبهة نزول النظر في ان
 لتأكيد المحكوم عليه وتقريره هو ذلك المذكور المبني لتأكيد الحكم وتقويته في
 الكذب عن المذكور لانه لا يقع مبتدأ لتكرار الاسناد في تقوى الحكم فتدبر وتذكر
 فيما سبق من ان تأكيد المسند اليه يكون لتقريره ودفع توهم التجوز او السهو او النسيان
 في نسبة الفعل اليه وان تقوى الحكم انما يكون اذا وقع انت مبتدأ يستند اسناد
 اليه فتذكر ذلك بالاسناد الى الضمير والباء في بنى الكذب متعلق بالمحكوم عليه وفي

بأنه لتأكيد معنى الحكم به المأوقع عليه لا على غير ما لمعنى أن الحكم به كفى الكذب
أما ثبت له لا لغيره ليلزم التخصيص **قوله** وعليه أي على طريقتي لا كذب في كونه للنقوى
وردت الأيات المذكورة لظهور أن ليس المعنى فيها على التخصيص ومعنى حق القول ثبت الحكم
العلم بأنهم لا يؤمنون بالجنة ومعنى علمهم لا نبأ استوفى علمهم طريقتي الأخبار بالآلة
فهم لا يتسألون عما يحتجوا به ليسكتوا خبرهم وانقطاعاً **قوله** ويقر بما فيه من سناد
المسند وأخرى الضمير العائد إليه وضمير لأنه للعارف ولذلك أشار إلى شبهة
عارف بالاضمير فيه وقوله ولم يحكم على عارف بمعنى مع الضمير والآن فخر عرفاً بضماً
ليس بجمله وأما القول بأن العارف لم يعمل معاملة الجملة في البناء فإذ لا يدحض عار
بدون الضمير فهو بمنزلة جمل الجملة فلا حاجة للبناء وإذا ريد عارف مع الضمير فلا
دلالة لقوله جازي رجل عارف ورايت رجلاً عارفاً ومررت برجل عارف على إعراب كل
ظاهر أن الإعراب إنما هو لعارف الذي هو اسم المركب الذي هو عارف مع الضمير ويتضح
ذلك غاية الوضوح في مررت برجل عارف أبوم فأن الجور وبالوصفة هو عارف فقط
ولما كان لقائل أن يقول هل حكم بأفراد عارف المسند إلى المصير بناء على شبهة بالخالي عن
الضمير من جهة عدم تغيره في الأحوال فإما بالعارف المسند إلى المظهر في مثل زيد عارف
أبوم وليس فيه هذا الشبه أجاب عنه حكم بأفراده بنقل المسند إلى الضمير فالمصوب
أنه لرجل عارف فاعله مخو زيد عارف أبوم أي جعل عارف أبوم تابعاً لرجل عارف
في حكم الأفراد والتحقيق أن إنبات اسم الفاعل ونحو إلى الفاعل ليس بحكم واسناد مقبر
في تفسير الكلام لأنشأ صحة السكوت وتحقق الاحتياج إلى الضمير وإنما هو اسناد
بالمعنى الأعم على ما هو المقبر في تفسير الفاعل وإنشاء كونه ليس بجمله على فخر شبهة
عن الضمير من غير أن يبين معنى يخرج من هذا الكلام خارج عن القاض **قوله** وبالأعتبار
الشاعط على الاعتبار الأول لم نقل لا يفيد إلا التخصيص أدباً يناقش في عدم إفادته
النقوى كيف وقد تكرر الاسناد وتقرر أن ليس التخصيص إلا تأكيداً على التأكيد نعم لا
يكون المراد هو النقوى لأن ثبوت أصل الفعل مقرر عند السامع مسلم فلا معنى للقصد
إلى التأكيد لأنه إنما يحسن إذا خالفت قلب السامع شبهة ولقد صرح صاحب الكشاف
بأنه على الأمر جميعاً حيث قال في قوله تعالى نزل أحسن الحديث في إيقاع اسم الله **مسنداً**

مسنداً وبناء نزل تأكيداً لاستناد أحسن الحديث إلى الله تعالى وأنه من عند وان شئت لا يجوز أن
يصدر عنه **قوله** ومن أهل المدينة عطف على من هو لكم وأخبر مسنداً موضوعاً وأي
من أهل المدينة قوم مردوا على النفاق أي فخر وافقه وعتوا واستروا عليه السويدي مات
جمع سويدياً وهي حبة القلب **قوله** ونظير قولنا لما ذكر قبل من الاسم الواقع بعد حبة
ما يحتمل اعتبار الابتداء فيضمين النقوى واعتبار التقديم فيضمين التخصيص أو ربما هو
في اعتبار الابتداء لا يحتمل التقديم وما هو قطعي في اعتبار التقديم لا يحتمل الابتداء فقولك
زيد عرفت أو عرفت لا يحتمل أن يعتبر زيد مؤخرًا ثم قدم لأنه حينئذ لا يكون لرفعه
جهة وقولك زيد عرفت لا يحتمل الابتداء لأنه لا يكون لضمه جهة بل يجب أن يعتبر
مؤخرًا على أنه مفعول عرفت فقوله وفي اعتبار التقديم أي على سبيل القطع وقوله
الرفع فيضيلح بيان ما ذكر من كون المثال الأول والابتداء قطعاً والثاني للتخصيص قطعاً
وجه إفادة زيد عرفت بالتخصيص زيد العرفان أي قصر العرفان عليه ظاهر وأما
وجه إفادة زيد عرفت أو عرفت بالرفع للتحقيق فلا دليل فيه كور إيقاع عرفانك على
زيد لا أن يقال أن المسند يستند الخبر له فاذا ذكر بعرف ما يصلح الخبر انعقد بينهما
حكم هو كوز زيد وقوع العرفان عليه ثم لما كان الخبر متضمناً لإيقاع العرفان على خبر
زيد تحقيقاً أو تقديرًا تكرر ذلك لإيقاع وأما على تقدير الشيخ عبد القاهر وجه
النقوى كما سبق فالأمر ظاهر **قوله** وأما زيد عرفت يعني إذا جعل الاسم منصوباً والفعل
مشتغلاً عنه بضمير فان قد الفعل المحذوف المفسر بالمذكور بعد الاسم فهو للتخصيص
لما فيه من تقديم المفعول أو قد قبله فلحق التأكيد بالتكرار وفي هذا بحث لأن ذكر
الفعل في مثل هذا يكون لجزء التفسير المحذوف دون التأكيد والتقرير ولهذا لا يجوز
الجمع بينهما **قوله** وأما قوله تعالى وأما نود فهذه نيام يعني إذا كان المنصوب الذي قبل
الفعل المشتغل عنه بالضمير واقعاً بعد كلمة أما فالمحذوف المفسر بالمذكور لا بد أن
بعد الاسم إذا ما نود فهذه نيام وتمنع أن يفيد قبله وأما فهذه نيام لستكرامهم توك
حرفي الجراء والتزامهم وقوع شيء بينهما ويكون كما شاعل الخبر ما التزموا حذفه من فعل
الشرط أي كن من شيء لأن قولك أما زيد فخطأ في معناه مما يكن من شيء فزيد منطلق وأما كان
تقدير الفصل بعد الاسم فهو للتخصيص قطعاً هذا والحق أن ليس المعنى في مثل هذا على التخصيص

ردا على من زعم الاشتراك او انفرد الغير بالهداية لئلا يهايدى لهم على وجه التحقيق والتاكيد
على ما هو مدلول ما في الاخبار عن سوء صنيعهم لا ترى انه اذا جاء كريد وعمر ونسبت
ما قبلت بهما بقول ما ريدنا فضررت واما عمر فاكرمت من غير قصد الى التخصيص لعدم معرفة
السامع باصل الفعل وقد اوردنا تمام تحقيق هذا في شرح التخصيص **قوله** في احتمال الاعتبار
اي نقول الحكم والتخصيص وقوله على السواء ربما يشعر بان يجوز ان يعرف بحمل التخصيص رجوعا
على ما سبقي ويجوز ان يعرف بحمل التقوى كذلك فيما اذا كان المنكر موصوفا مثل اجل مستي
عنه بتقدير حصل وثبت فهذا قاله اخي المرفوع في المنكر اى المناسب له الا ان يقال له وقول
الحكم بين الصور الثلث اعني هو عرف وزيد عرف ورجل عرف هو ان الاول لا يحمل الاعتبارين
على السواء وخي زيد عرف الحمل على التقوى ورجل عرف على التخصيص ووجه الافتراق انا
اذا قلنا عرف هو من هو فاعل عرف لانه ليس من موانع جواز انفصال ضمير الفاعل واذا
لم يكن فاعلا جاز تقديمه اذ لا مانع منها بتصور سوى كونه فاعلا او اجزاء الجملة يجوز تقديم
بعضها على البعض اذا لم يمنع مانع واذا جاز تقديمه فتوينا هو عرف يكون له احتمال التقديم
لعدم المانع واحتمال الاستداء اى كونه مستداه غايله من غير اعتبار تقديم وتأخير كونه
في موضعه الذي هو ما قبل المسند وعلى شرطه الذي هو حصول اتمام الفائدة بالاعتبار
كونه معرفة واذا قلنا عرف زيد كان زيد فاعل عرف لان اعتبار ضميرهم ^{في الفعل} ايراد الهم
المظهر منه قليل في كلام العرب جدا فلا وجه لحمل الكلام الشايع الاستعمال الكثير النظرة
عليه فان قلت هو مع قلته ثابت في اصح الكلام مثل استرو التجوى الذي ظلوا افلا يصح
الحمل عليه احتمالا قلت لان الواقع في اصح الكلام انما هو مع ايراد الضمير ولا التباس
مع احتمال ان يكون الواو ضميرا لخر فاد ا على كون الفاعل جميعا على ما هو لغة اكلونه
البراعين او يكون الذي ظلوا ايضا على الهم او دفعا او مستداه متأخر عن الخبر لعدم الالتباس
بالفاعل بخلاف عرف زيد واذا كان زيد فاعلا لم يخرب تقدمه للاجماع والالتباس فلم يكره
عرف سوى احتمال الاستداء دون التقديم واما رجل عرف فلا يحمل الاستداء لفوائده شرط
الابتداء وهو التميز والتخصيص فيحمل على انه كان في الاصل مؤخر ايد لا من ضمير يعتبر في
عرف كاني قوله تعالى واسترو التجوى الذي ظلوا ايد لا عن الواو استرو اقدم كما قدم التاكيد
في هو عرف فان قيل القول بان رجلا في عرف رجل بدل عن الضمير كما قيل به احد كيف والله

وانه يستلزم ان يقال عرفا رجلا وعرفوا رجلا ولم يرد به الاستعمال الشايع فضلا عن ان
قلنا ليس المراد ان المرفوع في مثل عرف رجل مقدر بعرف رجل على ان يكون رجلا لا حتى ان
عرفا يكون مقدر بعرفا رجلا فهو دائما في التقدير دون التحقيق ومن الاعتراضات القوية
لصاحب الايضاح انه كما منع تقديم الفاعل كان فاعلا فكذلك البدل والتاكيد للاجماع
على امتناع تقديم التوابع ولهذا انشئ التخصيص الاستثناء في مثل ما جاني الا زيدا احده
لئلا يلزم تقديم البدل ونعمتي كون الظرف في مثل في الدار رجل خبر لا اعتبارا لامتناع تقديم
التعقبات كما صرح به فيما سبق ونعمتي التخصيص على الحال فيما اذا قدم صفة المنكر مثل سار
راكبا رجلا وان ارد مع الفسخ والاعراج عن التابعية فليغير مثله في الفاعل ايضا بان
يجعل اعتبار اخرجه عن الفاعلية مقارنا لا اعتبار الضمير في الفصل لئلا يلزم دخول الفعل
عن الفاعل فان جمع ذلك اعتبارا محض من السامع لقولنا زيد عرف او هو عرفا ورجل عرف
وبالجملة فتجوز التقديم في التابع منسوخا وغير منسوخ بحكم التبيين جملة الافتراق واجب
بمع الاسواء والتحكم فان الفسخ في التابع واقع كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب والمؤمل ان
الطبر يخلف الفاعل ايضا في فسخ الفاعل ابطال الجملة وتغيير مفهومها لان الفاعل خبر الجملة
مفوقها فترفع هي بارتفاعه بخلاف التاكيد فانه من العوارض والمواحي وتعالى ان يقول
يمود الخذور في تجوز الفسخ في التابع دون الفاعل لان ذكر من الفرق ساظا اما الاول فلان
الفسخ ليس امر متحققا يمكن الحكم بوقوعه في جرد قطيفة دون زيد قائم واما الثاني فامر جواز
ان يجعل اعتبار الفسخ مقارنا لا اعتبار الضمير في الفعل ومنهم من ذهب الى ان المقدم في نحو
انا عرف ورجل عرف تأكيد وبدل اصطلاحا وان الجملة فعلية لاسمية بناء على تقديم التوابع
بدون الفسخ كاني قوله بنيت بها قبل الحاق بليلة فكان محافا كلة ذلك الشهر فان كلة تأكيد
لذلك الشهر وقوله الابانة من ذاق عرق عليه ورحمة الله السلام فيجعل ورحمة الله
عطفا على السلام لاعلى السكنى في عليين وقول الحماسي لو كان يشكي الى الاموات ما لقي
الاحياء بعدهم من شرف الكبد ثم اشكيت لاسكاني وسكته فيرسخا وافر على فهد
فان ساكنه عطفا على فير وهو مكابر محضه ومخالفة لاجماع النحاة ورفض كثير من
القواعد من غير حجة وثبت المحاق مع انه من شعر الاعاجم يحتمل ان يكون كلة تاكيدا المستكن في
كان بقرينة ذكر المحاق وذلك الشهر بدل منه وتقديم المعطوف جاز في شرط الضرورة ^{عنه}

المقدم على العامل وكونا لعاطف احد الخسة اغنى لواء والفاء وثروا ولا صرح به
المختص من النجاة **قوله** ان ضمير الفاعل لا ينفصل الا اذا جرى الفعل اي كان خبرا
او وصفا او حالا او صلة على غير ما هو له اي على غير الاسم الذي يدل على ذلك الفعل صفة
لدلوله وقام به كما اذا قلت زيد عمرو ويضرب هو فجرى على المبتداء الشا اعني عمرا
وهو في المعنى صفة لزيد لانه الضارب لعمرو وقوله في موضع الالتباس احتراز
عن نحو هند زيد ضربته فانه لا ينفصل الضمير الذي هو فاعل ضربته مع ان الفعل
جرى على زيد وهو في المعنى هند لارتفاع الالتباس المحو قايه الثانية وكذا الزيدان
عمرو ويضربانه وقد ضمير الفاعل لا ضمير المفعول مثلا ينفصل بغير ما ذكرنا كقوله
نحو اياك نعبد وقال جرى الفعل لانه اذا جرى الصفة على غير ما هو له ينفصل الضمير
من غير اشتراط الالتباس نحو هند زيد ضربته هي الزيدان عمرو وضاربا هما والف
في كتب النحو وينبغي ان يحمل هذا على ما اذا كانا الفعل مذكورا والافرصور الانفصال
حذف الفعل كما في قوله تعالى والوا انتم تملكون فانتم فاعل فعل عزوف فيستر الطم
لاذلو انما تدخل الفعل وذا الاسم **قوله** واذا قلنا عرف زيد كاذب بمر فوفا بغير
بمعنى على الفاعلية وكان ينبغي ان يصرح بذلك في محرم الارتفاع بغيره لا بوجوب ان
لا يكون له احتمالا للتقدم ولاناسب التعليل بقوله لقلة نظائر واستروا الجوى الى
ظلم انا فاذ كانا التاكيد والبدل ايضا مرفوع بالفعل على الاصح **قوله** لقلة نظائر
واستروا الجوى الذين ظلموا يعني على القول بابدال المظهر من الضمير الذي لا يعرف مدلوله الا
بذلك لبدل بخلاف ممررت بالقوم فاكرموني رجالا صليوا والقوم لمقتهم رجالا صليوا
تفرقة بين المرفوع وغيره على ما هو قوله الا بذلك الوجه البعيد وهو جعل زيد
بدل من الضمير في عرف كما في استروا الجوى الذين ظلموا **قوله** اذا لم يمنع متعلق بقوله انما
يزكب وقوله كما اذا قلت يعني مثل التخصيص في قولك رجلا جاء فانه لا مانع منه وقوله
لصحة ان يرد عليه لانتفاء المنع فيه كما ان قوله لا تمنع متعلق بمضمون دون قولهم
تعليل لوجود المانع في شراهم انا بوجه امتناع ان يرد ان المشر لا خيراته قد اشهر
عند العرب ان الكل انما يصح عند ذوقية الشرور والمباح لا الخيرات وهذا ما بينا في
فيه فقد قال الشيخ عبد القاهر قدم شر لان المعنى ان الذي اقر من جنس الشر لا من جنس الخير

الخير **قوله** اللهم الا اذا حملت التخصيص استثناء من قوله دون قولهم يعني ان فيه مانعا
من التخصيص الا ان يحمل التخصيص على الفرد دون الجنس فانه لا يتحقق فيه ما ذكرنا من المانع
لكن يكون قولهم شر اقر ذانا بكونه ملتبسا ما خذ ابهذا الوجه من التخصيص ما بين موضع
استعماله لانه وان لم يمنع ان يرد ان المشر شر لا شران لكنهم لا يستعملون هذا الكلام في هذا
المعنى **قوله** واذا صرح متعلق بحذف اي لم يترك له به تخصيصه اي يكون هذا الكلام
لفرض المستند على المستند اليه فالوجه اي وجه الجمع بين ذكرنا من وجود المانع من التخصيص
للجنس والفرد وما صرحوا به من كونه للتخصيص ان يحمل على التخصيص النوعي بان يحمل التاكيد
على التحويل والتقطيع كما سبق من ان التاكيد قد ياتي في المقطع فيكون المعنى شر عظيم قطيع
اخر ذانا ب لا شر خفي فهو اي التقطيع بالتاكيد موضع القطع لما ولوم به من قولهم
اصاب المحر وطبق الفضل فان قيل فالتكرار بمنزلة الموصوف فيصح حمله على الاستدعاء كما في
المظهر ولا يحتاج الى اعتبار القديم والتاخير فمن ان يستغاد التخصيص قلنا من ظهور
الصفة ان يصير المعنى شر قطيع اخر لا شر غير قطيع كما يقول ضربت كبرا اخويك لا اصغر
قوله ولما عرفت متعلق بقوله تراهم اي الفصحاء والشرط اعني الاستعمال الا يكادون
تاتي مفعول تزي وكونه اي تقديم ما متعلق بقوله لا يكادون يتركون تعليل لعدم
الترك وعلى انسانين متعلق بالتعريف على تضمين معنى الاطلاق كراهة تكرار الباء للعادة
المتعلقة بفعل واحد وانما تكمل بمعنى اخر واعون افضل من الاعانة واللام في المعنى
متعلق باعون والاعانة له وعليه بمعنى الظرف اعني اذا كان متعلق بالمراد اي المظهر
الذي اريد بلفظ مثل وغيره من ذلك الاستعمال وعدم ارادة التعريف بتحقيق ومعنى
بناء الفعل على المبتداء جعله خبرا عنه ومعنى اقوى للحكم اسد نفوذه له فكانه من
المزيد بخلاف الزوائد اذ لا معنى لكون البناء على المبتداء استدق للحكم اللهم الا ان يرد
لاجل الحكم ولا فادته ومن غير متعلق باستعملوا اي استعمالا لشيء من غير معنى انه لا يشاء
من ارادة التعريف بفعل ضربه من غير تب اي لا من ذنب فليس المقصد في مثل هذا التركيب
الى امر غير لما اضيف اليه لفظ غير بل الى انفيه احتراز عن نحو لا يخل مثلك ولا يوجد غيرك
بغيرضا بان زيدا المائل للمحاكاة والمغايرة لا يخل ولا يوجد فانه لا يكون مما يخفيه ولا
يلزم فيه القديم ومقصود الكلا واضح وفيه تقرير واستشهاد بكونا القديم بعيدا للتقوى

في النفي ايضا ووجه الكتابة انهم اذا انفوا الجمل عن سبيلهم وعن هو على الخص
فقد نفوا عنه كما يقولون انفتحت لذاته وبلغنا تزايد وبدوون بقاعه وبلوغه **وإذا**
نفوا الجود عن غيره وهو موجود يقتضي محلا البتة فقد اشتبه له وقوله ويستحق
لفظ النفي للمفول من تحقق الشيء علمه بحقيقته هذا يكون التقديم عودا للمعنى المراد
بحقن ان الكتابة تلغ من التصريح به فتعلم ان التقديم لا فائدة نفوق الحكم يكون اعون على هذا
المراد من ترك التقديم وان كان فيه نوع اعانة من جهة افادته النسبة **قوله فصل**
هذا هو الفصل الموعود في تحصيل السند الفعلي ان يذكر في آخر هذا الفن وقوله علم
ان الفعل تكرار لما سبق والمراد بما يتعلق به الفاعل وغيره وقوله على الخصوص حال
من القنود الشرطية تقديما على ذي الحال الجور وراوى في موقع المفول المطلق اى كلما كانت
على الخصوص وفصلها عما سبق ككثر مباحثها فلا يوجه الى فاعله اى فاعل الفعل
احراز فاعل المصدر فانه قد حذف كما في قوله تعالى او اطعم في يوم ذي مسغبة
والمراد الفاعل بدون الفعل اذ مع الفصل قد حذف مثل نعم في جواب ما قام زيد واما
ما جوز الكسائي من هذا الفاعل في تنازع العالمين واليهود في مثل ما ضرب واكرم الا انا
فلم يوجد كلام العرب ولما خص عدم ترك الفاعل بالفرض لما ثبت عليه من الكلام والا
فلا يجري فيه التقديم ايضا ولا في الفعل التأخير ولا الاضمار فان الكتابة بالتصريح
من خواص الاسم وكذا لا يجري الاضمار في الحال والتميز وبالجملة فالمراد ان هذا اعتبارا
يرجع الى الفصل ومتعلقاته اجمالا لان كذا لا يجري في كل وانما حصل الاعتبار في جهة
لا السمع ان كثر من احوال المسند اليه والمسند يجري في متعلقا الفعل وانما زاد
من ترك الفعل وابانته واصمار الفاعل واظهاره انما هي من احوال المسند والمسند
اليه لان الغرض بان اعتبارا لها زيادة سبب وفروع ومزيدة وغرض والربيب
حاله فيما سبق او يختص بالسند والمسند اليه الفعل والفاعل اذ قد اشترنا الى ان عامة
المباحث السابقة انما هي في المسند اليه والمسند المتأخر **والخبر قوله** وانما توجه الى نفس
الفعل مثل زيد في جواب من قال وزيد قام ولوزيد قام اولى غير الفاعل كما لمفعول
زيد يعطى والظرف في اليوم دخل وخرجت والمفعول له مثل المائدة صربت وشتت
والحال مثل الترو الكرسين فان الخبز اعني منه حال من المستكن في بستان والتميز

في خذ عشرين درهما وازد عشرين كنه اى الترت لا يفتح انضاما ظاهرا ينساق اليه
اليه بسهولة الا في المفعول به فانه مما يحتاج اليه الفعل المتعدي في التعقل والوجود
فيعلم عند عدم الذمارة متروكة وبطلان خصوصه بالنظر في القرائن **قوله** واما
الحالة المتضمنة لترك الفعل بمعنى الجنس قل او كثر فلذا جمع قرائن الاحوال والا فانه
ترك الفعل في مثال واحد ربما لا يكون الا قرينة واحدة واراد بقرائن الاحوال اعم من
اللفظية فانه لا قران بها حال من الاحوال كما في زيد قام والمعنوية كما في زيد
في جواب من قام وقيام القرينة لا يحصل الاصلح المقام فلا بد من جميع الترت في جميع
وقد اقتصر منه على ذكر الاختصار واتباع الاستعمال اما اعتمادا على ما ذكر في حذف
المسند اليه والمسند من تفاصيل المربح واما لا ندرج الكل في طلب الاختصاص بخلاف
اتباع الاستعمال فانه ليس اليه زمام الاختيار وقد عرفت في بحث المسند معنى اتباع الاستعمال
الوارد على تركه او على تطاير وان الاول يكون في كلام شائع فيما بينهم بجمله من كلامك و
بكيفية قيام القرينة في الاصل وحاصله صير المثل با هو مثل او بمنزلة وان الثاني يكون
فيما له ضابط كى يعرف به وجوب الحدف او جواز وان لم يسمع التركيب بخصوصه من
العرب ويعبر عن الاول بالحدف **والثاني** بالتصريح بخطية في قولهم الاخطية فلا
فاعل فعل محذوف اى ان لم يوجد لك خطية اى من تحطى عندك ويتبع بان او ان لم
لك خطية على ان يكون من كان لنا قصه فاننا لا اليه اى غير مقصود على ان لا بمعنى غير
كما في قولك رجع بلا شيء وفي التنزيل لا فارض ولا بكر لا بمعنى ليس ليجتاح الى تقدير الحدف
ولا النفي للجنس ليجتاح مع الرفع الى التكرير بل صرح النحوي بانها اسم في ضوون **قوله**
يظهر اعرابه فيما بعد وخطية نفيلة بمعنى فاعلة من خطت المرأة عند زوجها صار
خطون والية من الايا لو قصر واصلا لك ان رجلا كان لا تحطى عنده امرأة فلما تزوج هن
لم نال جهدا في ان تحطى عنده فلم يفتح وطمعها ففالت الاخطية فلا اليه فصار مثل **قوله**
نصبة كان الانسا اهلا مجتهدا فيها ولكنها امتعت عليه لها عرض من غير جهة **قوله**
في ان يجتهد في المداراة والتجسس لمصون غرض لا ينفيد ولا يحصل الغرض وروى نصيب
الاسمين اى ان لم يكن خطية فان لم يكن اليه وقولهم لو ذات سوار لطنتي من كلام خاتم الطائفة
اسرى بعض احياء العرب فامرته امر المنزل ان يقصد ناقة لها وكان من عادة الجاهلية

الخصيصة المخصوصة فمحمدا فقبل له في ذلك فقال هكذا فردي أنا فلفظته جارية فقال لوزات
سوار لظني أي حر لأن الأما لا تلبس السوار وذات سوار فاعل فعل محذوف بنفس الظاهر
لأنه لو تأمل دخل الفعل وجواب محذوف أي لها أن على ويحتمل أن يكون للنفي فلا حاجة إلى الجواب
وقوله أو غير ذلك محذوف على قولهم أي كما إذا ضربت المثل بغير ما ذكر من الأمثال
الواردة على هذا الفعل وفي قوله كما إذا ردت ضرب المثل وذات يقول كقوله أشار إلى أنه إنما
يكون في قيل اتباع الاستعمال الوارد على تركه إذا ضرب به المثل فإنه يترك به الفعل بحافظة
على المثال عن التقدير سواء كان الحذف قياسيا ولا محذور المثل فإنه ربما يكون لاتباع الاستعمال
الوارد على تركه نظائر كما في قوله عامر شلا ولم يبق آخر كما في قول المرأة نفسها **قوله** ونك
الفرز يعني المغنية عن ذكر الفعل المناسبة لحرفه وجوبا كما في المفسر ورواها كما في جواب
السؤال الكثير وأنا أجمع لك منها في هذا الموضع على طريق الضبط وذكر القاع عن ما يستعين
على إدراك القارئ التي يمكن أن تنفر وتخرج عن الضبط إذا ذكرت على طريق الإدراك في قاع
كلية ولفظ عيسى في هذا الموضع كالمفهم لإفادة الاحتمال وعدم القطع والافالجملة الأشياء
لا تصلح صلة للموصولة كما أنه ما يشد وفي طريقة منها أشار إلى أن الضوابط لا يختص في المثل
المذكورة **قوله** منها أي من القارئ أن يكون الفعل المحذوف مفسرا بفعل مذكور فيجب الحذف
حذف الجمع بين المفسر والمفسر وإنما جعل الاسم المرفوع فاعلا لفعل محذوف والفعل المذكور مفسرا
دون أن يجعل الاسم مبتداء والفعل خبرا لأننا نزلوه هالة إنما تدخل الفعل دون الاسم
وكذا إذا على الأكثر شيئا إذا كان في الجملة بعد فعل وفهم الاسم وإن جاز دخولها على الجملة
شيئا أن يرقم كذا الاستفهام بالفعل أو في فاعله وجود الفعل في الجملة فعلا يجعل مفسرا
لفعل محذوف فحذف خبره كالأولى بالضرورة بخلافه في رقام والنسب على كون هذا القسم
من الأول دون الأول جاعلا لفظ محذوف وذكره ثلثا مسألة لأن المحذوف ما أن يكون هو الفعل
المذكور مثل أن يذهب أي أذهب يذهب هيا ومعناه مثل أن يذهب هيا أي أذهب يذهب
مناسبة مثل أن يذهب أي أذهب يذهب هيا ومعناه مثل أن يذهب هيا أي أذهب يذهب
فيه أتم الأحوال بخلافه يعني الواسع وكثير من الحاجة على أن المرفوع في مثل هذا
مبتداء والفعل خبر فذكره مثالا آخر أعاد فيه لفظ محذوف هو أي أذهب يذهب كونه حذفا
عن المفعول والفاعل وكون المحذوف الفعل مع الفاعل لا محذور الفعل والتقدير أي

منه في قوله

أي أذهب يذهب هيا ومعناه مثل أن يذهب هيا ومعناه مثل أن يذهب هيا ومعناه مثل أن يذهب هيا
بنت الحاسنة • اذن لقام بنصري مشر خشر • عند الحفيظة اذن ولونه لانا • أي
لو استبح إلى اذن والله لقام بنصري جماعة فيهم خشونة وشرق عند الغضب ويقو
لبر وضعف فلذا استبح إلى **قوله** كما سبق للعرض له أن أراد لا ضمائر الفعل كان لنا
ذكره قبل الشروع في ضبط القارئ مع أنه لم يسبق منه من هذا القبيل إلا التمثيل
بجواز ذلولونه لانا وإن أراد أن يكون الفعل المضمر مفسرا فقد سبق منه أن دخول
الاستفهام وإذا في الفعل وقع وان حروف الشرط والتخصيص يمنع من غير الإفعال
أن الفعل المضمر لوجود المفسر فيكون لفظ وقد يكون معناه وقد يكون لا رمة معناه
قوله ومنها أي من القارئ أن يكون هناك أي في موضع هذا الفعل حرف جر فان حروف
لا تغفل عن الأفعال لا توجد بدونها أو بدون ما فيه معناها لوضعها كاشنة على أن
توصل بها الأفعال إلى الأسماء المحذورة بها كزيد المور في ممر يزيد ورجل المور
بمقارنة اللام في ممر بالرجل ولفظ قام ومن الأسماء لقام كما ومن الجارة في قوله
زيد مرفوع بقام ومحذوف **قوله** فإذا أريد تقييد أي تقييد الفعل المطلق أخرج
إلى دلالة أخرى في قوله ذات دلالة سوى الدلالة على مطلق الفعل فهي أي تلك الدلالة
تفاوت فتارة تكون الشروع والاحتمال في الفعل الذي ضمير اللفظ الدال عليه وقارة
تكون غير على ما فصله **قوله** ومعنى بسم الله اقراء ملتصابه ومتبركا كما في ثبت
بالدهم وبوسيلته والاستعانة كما في كتب القام وإنما قد اقراء دون ابتداء
لأن الفقرة إنما تدل عليه وليفيد تلبس الفعل كله بذلك وإنما قد روي في الإفادة
الاهتمام والاختصاص باسم الله **قوله** فانه أي بسم الله اقراء واقعدوا وحلوا
أرغلا ونحو ذلك **قوله** وقارة كون الاقتراء أي اقترانا الفعل والفتل وتلبسه
به لا محذور شروعه فيه كالمعبر اقترن بالاعراس والمفوض بالقويض ومن البعيد يقال
المراد الاقتراء بين الشبيين أو اقتران الفعل الخاص بحرف الأضافة **قوله** بأرفاء
أي الألبام والاتفاق اعترت أحرمت العزم وهو على قصد الدعاء ذكر في الكفا
قوله اليك يفوض الظن أن قصد أن الظرف لغو والاختيار فاعل يفوض ويحل
أن يكون اليك الاختيار مبتداء وخبر أو بعد متعلق الظرف للمفوض بقرينة

المقام **قوله** فانه لا يراد الا معنى الحصول لانه الذي يتم استعماله في جميع الظروف عند
انتهاء فترة الخصوص **قوله** دلالة على تضييد المطلق الذي يتم الحصول والقيام
والعود وغيرها واسار الى ما يقال في مثل هذا المقام من ان المراد كما او كان فالمراد
كان النامة لا الناقصة اذ لو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلد على كان الناقصة
كان الظرف مقدرا بان كان آخره لم جزم الى ما لا يستلزم **قوله** غير ذلك من مقتضيات الاحوال
اي هو الاحوال المقتضية للفعل المطلق الدال عليه من الاضافة وقد عرفت ان المراد بالاحوال
هنا ما يتم الاقوال ولهذا قال فان الحال تكون غيبة عن ذكر كيب مع ان المعنى عنه قولنا السال
من كيب وذلك سبق ذكر الفعل في مثل مرتد اليوم وزيد يمشي القوم والاديب عليه **قوله**
نعا ولنكموا العدة الآية اي شرع ما ذكر من الامر اذ العدة وتعلم كيفية القضاء ولكن
في اباحة الفطر وليحق الحق اي فعل ما فعل وليدخل المؤمن جنتا اي قضى ذلك وقد عرفت
فيها سبق السؤال مثل زيد في جواب بمن غرت وفي المسجد في جواب ان وصلت ومناه
على ان حرف الاضافة ايضا رتبة كوقوف الكلام جوابا لسؤال ثم خصوص السؤال
على تضييد مطلق الفصل **قوله** وعليه قوله تعالى اخفاء في ان الكلام مفروض الخفق لكن
عند التحقيق كونه الله جوابا لسؤال واقع لا مقدرا والى لعل على ان المرفوع في جواب من فعل
فاعلا لا مبتدأ بتقدير زيد فعل كذا هو انه عند ترك الحذف في الجواب يقع فاعلا كقولك
ولئن سألتم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم قال من يحيى العظام وهي رميم
فلحيها الذي انشاها اولا مرة وان فيه تعليل الحذف وان كان القيان بتقديم المسئول عنه
فيكون التقدير زيد فعل **قوله** ليس كزيد على لفظ المبنى للمفعول وروى زيد وصار عا
فعل محذوف جوابا لسؤال من يركبه صار عا دليل لاجل المصنوع ومختلط ما ينطق الطير
اي سأل من اجل اطاعة المطيع اي اهلا لك الوقايح ماله لان زيد كان عونا لا ذل ولا غنا
للسؤال والعقار وفي الفصل ان التقدير ليس كزيد وصار عا وهو الحق بالمعنى كما ان يركبه صار
او في سؤال من يركبه قوله يسبح له فيها الوجه ان يكون القائم مقام الفاعل هو لفظ
الاول اعني له لان السابق في اللفظ والمفعول به في المعنى **قوله** وكذلك يوحى اليك
ربك وكذا وقع في قسم النوح واما في القرآن وكذلك يوحى اليك والى الذين من قبلك
الله العزيز الحكيم **قوله** ومن البناء على السؤال اعني على القول بان المخصوص خبر مبتدأ

محذوف كونه الجملة في موقع الجواب للسؤال المقدرة كما في قوله لما قيل نعم الرجل ارجل او رجلا قيل من
فصيل هو زيد وبهذا يظهر ان جواب من المنطق المنطوق زيد لا زيد المنطوق وان في جواب
من المطالب المطالب المشتهد لا عكسه وقد سبق الكلام في ذلك **قوله** وان هذا التركيب
ابتداء كلام ليسا فضيلة هذا التركيب اعني بناء الفعل للمفعول ثم ذكر الفاعل مرفوعا
محذوف واشترط ان يكون من يرفع عالميا بقضية كل حال ليتحقق قصده من اياه ولما
فيضج حمل الكلام عليها ويصل الى مبلغ كذلك يطالع على فائقة فيجمله عليها كالذرة انما
يظهر كمالها اذا كان كل من البايع والمشتري عالما بحالها المناطجة مضاربة الكسبيين ثم
والسما كوكب من الثواب ليس علم انما البواقي الا ان السهوك مضاه العلو والارتفاع فصار
في ذلك لا تضارب الاقطاع والارخال الا فان جمع افان جمع فن بمعنى النوع والاسلوب
حاق المعنى وسطه وحقيقته فصل الشئ خياره مستعار من فض الخاتم **قوله** مستتبعا التركيب
ما يستفهم من الكلام وصيغتها المساومة وقوله عن علم اي عظيم كامل وبهذا يظهر فائقة التقيد
اذ ليس كل تقدير من ذلك قوله منزلة ما يليق به اي بذلك المتكلم الذي اياه اعتقاده فيه حيث
اعتقده انه نازل الدرجة في البلاغة فينبغي ان يكون كلامه كذلك **قوله** وما يشهد للرفع
لما ذكره صاحب الكتاب من ان قراءة على رز يتوفون بلفظ المبنى للفاعل ناقض ما روي من خطئه
السائل القائل من المتو بلفظ اسم الفاعل وليس المراد ان التقوى منسوبة احدهما الامانة
وقبض الروح وعليه استعمال العامة وثانها الاستيفاء واخذ الحق وعليه استعمال
البلغاء بل مضاه الاستيفاء واخذ الحق لا غير لكن عند الاستعمال بقدر مفعوله النفس
فيكون الفاعل هو الله تعالى او الملك على ما قال تعالى قل توفيكم ملك الموت وهذا هو الاستعمال
الشائع وقد يفهم من قوله ان يكون الفاعل هو الميت لانه الذي استوفى عمره وحظه من
الحياة وهذا من المعنى الدقيقة التي لا ينبغي لها الا الفعل الافراد من البلغاء فحينئذ
على رز من المسائل عدم نسبته لذلك بل كلامه عليه **قوله** الى استخراج علم النوح اي طلب حكمة
من الموق الى الفعل بتقرير قواعد ونحوه بمقاصد والظ ان المراد باولائة النوح اولاد
الدواب بل قوله فاخذ فيه اي شرع فيه بعد امر على رز قال ابو سعيد السبكي في كتاب
اخبار النوحين اكثر الناس على اولاد من رسم النوح هو ابواهم واولادهم واسمه طام بن عروة
سفيان وكان من سكان البصرة وكان من صحبه عليا رز وسمع قاريا يقرأ ان الله يرى من المؤمنين

ورسوله بالبحر فاعلم انما ظن الناس رجلا هذا فخذ الى استخراج علم النحو وعمل بكون عباد
عن عاصم قال اول من وضع العربية ابو الاسود الدؤلي وقد امله زياد بن ذلك حين جاء
رجلا اليه فقال توفي ابانا وزكيتونا فوضع بابا الفاعل والمفعول ولم يزد عليه قوله
المدلول عليها بزيادة الذي يقتضي تقدير السؤال وان كانا الفريضة على خصوصية السؤال
في قوله كتب القران **قوله** والقريب ظاهر وهو ان سوق الكلام على وجه يكون كل ما يذكر فيه
عن وركنا من الكلام بحيث لا يتم الكلام بدونه افضل من ان يكون خبر المذكورات فيه
عنه في تمام الكلام وان كان يحتاج اليه في افادة المرام ومعنى القريب في استعماله المقام
المقدم على وجه يفيد المطلق **قوله** بخلافه اي بخلاف الكلام في النظم الاخر الذي هو البناء
للفاعل ونصب القران وهو وان كان افضل من جهة ان المصنوع به الموقوف والطلب ان يقع
في القصر من المساق لا ينسب كمن لا يخفى ان المرزوق من حيث لا يحسب وحصوله لا يثبت
كوزن الذي يكون هذا النظم بهذا الاعتبار افضل سيما وليس في الآخر طول يناسب الموقوف والطلب
قوله ان الكلام على ذلك النظم اي النظم الاخر الذي هو البناء للفاعل كون كالمناقض من حيث
الظاهر انما قال كالمناقض لظهور ان ليس مدلول احد الكلامين نفي ما يشبه الآخر بالشرط المتغير
في التناقض وانما قال من حيث الظاهر لا يجعل الشئ مفعولا وفضلة انما يدل في الحقيقة على
عدم الحاجة اليه تمام الكلام بحسب الخولا في اداء المقصود والتقديم انما يدل على كونه اتم واعني
بما في الذكر واداء المعنى وهذا لان نسبة التناقض ومن الغريب بل يقال انه احتراز عن النظم
البنائي المفعول فانه ايضا كالمناقض من حيث الظاهر بل من حيث التفسير لا يقولك زيد في تقدير كسبه
زيد بنصيب المفعول ثم قال في هذا الوجه نظر في ذكره الحواشي بمعنى الحواشي الموعودة المذكورة
في الكتاب بقوله وما انما عمل حواشي جارية مجرى الشرح للواضع المشكلة ولم يقل وكانها
لم عمل والظاهر ان وجه النظر انما هو الجمع بين المتناقضين من جملة المحسوس والمرجح على ما ذكره
في بحثنا لظننا في وجه حسن نعم الرجل زيد فلا يصح حجة المرجوحة وقبل ان يقدم المفعول على
الفاعل حاصل هذا الوجه ايضا اذا التقدير كسبه زيد ورد بانه لصورة اتصال التفسير
فلا يوجب ذلك الاعتناء وبهذا يندفع ما يقال في وجه النظر انه اوضح ما ذكره كالمقدم الفاعل
احسن انما مع انه متسع في بعض الصور كضرب زيد وما ضرب عمر الا زيد وقيل انه جواب
ان يكون التشبيه احسن من الاستعارة سيما المرشح مثل رايت في الحمام اسداله ليد

ليد الظاهر لم يعلم لشيء التناقض بينه عوى الاسدية ونصبه بينه المانعة قوله ومن قيل
ما نحن بصده يعني ضد الفعل بقرينة كون الكلام جوابا لسؤال مقدر وان كان هذا حذوا ولا
عن المفعول والامثلة السابقة عن الفاعل ولم يحل على كون شركاء الخبر مفعولا جعلوا والله
لغوا قدم للاهتمام في تكرار اشياء الشركاء على معنى وجعلوا الخبر شركاء لله على ما ذهب اليه
صاحب الكمال لان المنكر هو اشياء الشركاء الخبر كما نوافم غيرهم وجمع الشركاء لزيادة التبرع
حيث ثبتوا الشركاء ولم لا يقع له شريك ومعنى دلالة السؤال المقدر على الفعل المضمر انه
من القران التي يفهم عن ذكر الفعل وهذا لا يتأتى كون المنشأ للسؤال والدال على خصوص الفعل
هو الكلام السابق **قوله** في مجازات الاسنداء له اي للفعل وجها التلقط به يعني من حيث
الذكر المقابل المحذوف ذلك كون الاصل هو الذكر وزيادة التبرع وبسط الكلام والالتفات
والتشبيه على غيرة السامع ونحو ذلك ما ذكر في باب الاسنداء اليه والسند وبحسب كثرة التماثل
المتكون قاله في مثلها غير مرة يعني بل امر واقتضاه على المصدر اي نبيها كثر او
الظرف اي في حاله ولا يخفى ان المقضي بالذات لا يشأ هو تلك التماثل وانما استدل استمالة المقام
عليها بالواسطة واما جعل الجها مثل افادة التجدد وتقوى الحكم والمخبر باحد الارتمه
على احصاء يمكن فليس مستقيم لانها تتأخر كون المسند او جملة فعلية سواء كانت ثابتة او
محذوفة **قوله** واما الحالة المتضمنة لترك مفعوله اي مفعول الفعل ففي قصد المسك لا
تقيم المفعول وامتناع التكميم زواية الرفع والقصد الى امتناع الفعل في رواية الخبر
عن ان يقصر السامع على المفعول الذي يذكر معه يتجاوز عن ما يصلح لمفعولية ولم يذكر
واشترط قصد الاختصار اذ لا يتحقق بدونه مقتضى ضد المفعول الجواز ان يعجز بذكر جميع
ما يصلح ان يكون مفعولا اما تفصيلا اذ امكن واما اجمالا مثل يعطى كل شئ ويدعو كل احد
واعترض بان لا بد من قرينة يدل على المفعول العام لامتناع الحذف بدون القرينة وح يكون المراد
من الحذف مجرد الاختصار اذ التقييم قد حصل من دلالة القرينة على عموم المقدور واجيب بانه
يجوز ان يدل القرينة على ان هناك محذوف من غير دلالة على خصوص او عموم ويجعل على العموم حذر
الترجيح بل مرجح فيصح اسناد اقتضاء الحذف الى قصد التقييم والاختصار مثلا اذ اقلت في مقام
المدح فلا يعطى ويمنع لا يعني انه يصدر عنه هذا الفعل من غير قصد ان يعطى بل مع قصد
الامتناع ولا يفهم قرينة على خصوصه او عمومه علم من الحذف انه للمعنى لا امتناع الترجيح والمعنى

بعض ما يصلح ان يعطى وينبغي ان يمنع وعلى هذا باقى الافعال **قوله** ذهبا بمصدر في موضع
الخال والما مفعول له منه وتوجد هذه الحقيقة اشار الى ان اللام في الفعل الاعطاء الحقيقة
ويفهم منه في المقام الخطا عموم الاعطائات بملة ايها الما اذا قصد الى خرج منها ووزن
يعود الى ترجيح احد النساويين على ما ذكرنا في اخاره من كون اللام لغويا العهد ورجوع
الحقيقة الى المنزل منزلة المهور ونفيها الاستغراق الى المقام وهذا معنى قوله بالمرتب
المدكور في افادة اللام للاستغراق وهو مع وضوحه قد خفي على السامع العلامة
حتى ذهب الى انه اشار الى ما ذكرنا في آخر بحث بغير المسند باللام من ان شئ خاتم الجواد
محول على الاختصار اذ عا ومبالغة تنزيل وجود غير خاف منزلة العدم فكذلك هذا ينزل
فضله الذي هو غير الاعطاء بمنزلة العدم ويكون المعنى انه لا عين توجد هذه الحقيقة
لا غير ما ذهب الى تقديم المسند اليه المظهر ايضا بعيدا القصر عليه فليست شعري الذي بعيد
القصر على المسند حتى يكون المعنى انه لا يفعل غير الاعطاء **قوله** وعليه اي على القصد
الى نفس الفعل قوله تعالى فلا تجعلوا افظا من هذه العبارة القصر مع انه صرح بان لا يجوز
ان يكون وانتم تعلمون من قبيل هذا المفعول المحرر الاختصار مع كونه مفقودا من البتة
هذا ان كل ما ذكر من فوائد التركيب ليس مما ينبغي بحيث يمنع ان يكون لفائدة غير **قوله**
والقصد الى محرر الاختصار اشار الى ان في الصور الباقية ايضا اختصارا وان كان
مع نكته اخرى هي العزم وقوله اولا استدعاء الوصول اشار الى ان تقدير المفعول
المحذوف فيه لازم لاصحة الكلام بدونه وثانيا ايضا ان المراد اشارة الى ان تقدير
المفعول وان لم يكن لازما محتاجا اليه في صحة الكلام لكنه جلي لا ستر به وثالثا
لانصبا بالكلام اشارة الى انه يؤول الكلام الى التقدير وان كان اللفظ عدمه حتى ان هذا
منزلة الوسط من القصد الى نفس الفعل والقصد الى محرر الاختصار مع ايضا مع المفعول
وتحقيق ذلك ما ذكر الشيخ عبد الفاهر ان الفصل المتعدي قد لا يكون له مفعول ممكن ان يعطى
فيكون متروكة المفعول بمنزلة غير المتعدي مثلا فلا باثر وينبغي معنى اليه الامر والنهي وانه
موافات واجبي معنى منه الامانة والاحياء فلا يذكر له مفعول ولا يقدر له لشك
ينتقض الغرض فانك اذا قلنا لا يعطى الدنانير كان المقصود بيان جنس ما يتناول له الاعطاء
لا بيان كونه معطيا وكان كلاما مع ما ثبت اعطاء لكن لغير الدنانير لاسع من ثقل ان يكون

منه اعطاء بوجه من الوجوه ومنه ما يكون له مفعول معين بكن القصر عليه الا انه محذوف
لغيرته وتنقسم الجمل لا ستر به مثلا صفت اليك اذني واغضيت عليك اي جفني والى
حتى يدخل الستر وهو مشعور منه ما يكون الغرض منه بيان حال الفاعل وان ذلك الفعل
دابه كقول طيفل الغنوي لبني جعفر يكره ان يجرى الله عنا جفرا حين ارتقت بنا مثلنا في
الواطين وزلت ابوا ان يكونوا ولوان امنا تلاتي الذي لا فخر منا الملت والاصل الملتا
محذوف المفعول وكان قد ابرم امره ولم يقصد الى معين كما تقول قد ملأ فلا يرتد قد خله
الملا لو قال الملتا كان غير ذلك ان يقال قد خله ما يعلمنا فلم يصح لان براده العموم وانه بحيث
نذكر ان كل انزاع عليه قوله تعالى وما ورد ما مدين الآية فانه حذف المفعول من اربعة
مواضع لان ذكره ربما يخيل بالعرض فانه لو قيل مثلا تزدوان غنمها التوم ان الترم عليها انما
جا من ذمها التوم لا من مطلق الذود كما تقول مالك منع الاخ فان التكرار من منع الاخ لا
من مطلق المنع وهم هنا زيادة كلام او ردناه في شرح الخبير **قوله** من الاحتمالين احتمالا القصد
الى نفس الفعل واحتمالا القصد الى محرر الاختصار وتقدير المحذوف بحسب لالة الفقرة
وانما قال اكثر لان بعضهما ما ينبغي فيه احد الاحتمالين مثل ذلك حدود الله يبينها لقوم
يعلمون فانه للقصد الى نفس الفعل ومثل فتمتعوا وضوف تعلمون اي مال امرهم وعاقبة
حاكم **قوله** اذا شاء فاعله ضمير الصدع الاعصم في البيت السابق فلوان خفته ناجيا
لا لغيره الصدع الاعصم القصد بفتح الصاد والال من الوعول الوسط بين العظيم
والصغير والاعصم الذي لا يحصى به بياض سجود اي يركع او حياضا ملقوع النع شجر
يخذه منه القسي والساسم شجر اسود قيل هو الابن **قوله** فان شئت لم رزل الميت لطيفة
نصفنا فقه بحسن الاطاعة والارقال ضرب من الحب الاسرع مخافة ملو اي سوط مفعول
من البقة هو السير ينفذ من جلد غير مذبوح محصم محكم مفعول عصفور زرد وموضعان
وبلاد يخذ على خذ الجار الى بلاد وكان مقتضى المناسبة ان يذكر الاثنا عقيب قوله تعالى
فلو شاء لهدكم الا انه حذف مستعمل مفعول المشية اذ او قع شوطا وكان المفعول مضمونا للراء
ولم يكن غلق المشية به غير باقم يخذ في قوله فلم يبق متى الشوق غير تفكرى فلو شئت
ان اتي بكتب تفكر الان مفعول المشية البكاء الحقيقي ومضمون الجاء البكاء التفكرى
ولا في قوله فلو شئت ان اتي ما ليكنه عليك ولكن ناحة الصبر اوسع لان غلق المشية

سبكا الدم غريب **قوله** او الرعايدة الامهرية على هذا المشاى قصدا لرعاية ولاخفاء فان
زلة ما قلنا الى ما في ليس لجزء الاختصار والمعنى ما بغضت نفيا لما قال المشركون من ان محمدا
صلى الله عليه وسلم قدوة رتبة وفلاء وذلك حين انقطع عنه الوحي بسببه سئل
اصحاب الكهف والروح فقالوا ما خبركم عن ارض غير ان يقولوا ان شاء الله **قوله** من الاعنبارات
المناسبة للترك كحرف كره واحفاء امر ونظير اللسان عنه او عكسه وانما الانحاء
وتحذ ذلك ما ذكرنا في حذف المسند اليه والسند **قوله** واما الحالة المتضمنة لاثباته
اي اثبات المفعول على الكلام ومورده عن موجب الترك فيذكر على ما هو الاصل
لعدم الداعي الى الحذف او وجود المتضمن للاثبات مع المتضمن للحذف فيذكر على ما
وجاهات الاثبات كثر جدا كما تترك والاستلزام والتشبيه على غاوة السامع والتجديد
في القضية والتعظيم والاهانة وتحوذ ذلك وكان لا ينبغي كرسط الكلام بكلمة اولانه وجه
آخر غير زيادة التفرقة في زيادة التفرقة بين الامرك وفوض الامر اليك ومثال بسيط
الكلام والاستلزام اذا قال لك الحبيب هل تريد وصفا فتقول اريد وصالك واجيبك
واباحي خيالك والتمثيل نحو تعبد اصناما في جواب ما تعبد وليس يستقيم لانه من صور العراء
عن مقتضى الحذف عن صلوحه **قوله** واما الحالة المتضمنة لاختصار فاعله ليس لتخصيص
اصنام الفاعل واظهاره بالذكر من بين احواله جهة ولا لتخصيص الفاعل بذلك من بين سا
المتعلق على انهما سبق من اضممار المسند اليه غيبة عن ذلك ولا ضرور في تعيين المبتدأ
قوله زارت اي الحبيبة فانه كرها في حكم المسوق لما اذا لم يجز لا يخرج عن ذكرها والحق ان
لما جاز استئثار ضمير الفاعل جعلوا امثال هذا من باب الاضمار بكتف في مرجع الضمير ولو
يجوز واحد الفاعل ومثله حتى توارت بالجماء اي الشمس وحتى اذا بلغت التراقي اعاد الوج
وفي كلامهم فلم تخلق انما اخذت الرجال اي اللحية وهو كثير والرواق سترية دون
السقف والفلادة ما خلفه المرأة في الضيق والمطابق شفة تلبسها المرأة على ما مر في المنفعة
التي تبدى على الخمر والاولا نسب المرأة والثاني بالمقام **قوله** في الافتتاح اي ابتداء الكلام
وان لم يكن مطلع القصيدة والقبيل اسم كالفعل منقول من قبل وقال الفصحاء وفي الحديث
نهي عن القبيل وقال الخنثى الخنثى وقد خني بالكسر واخني عليه في منطقه الخنثى مما لا ينقل
قال اي اهل امهالا فضا لطف من الابلاغ وهو الايصال والتبليغ اسما اي شئ واصله

واصله اسماع نكرم **قوله** يرسم امر المؤمنين كما ينبغي على ما ذهب اليه من ان لا لفظا لا يستند
سابقة التفسير بطريق آخر بل يمكن ان يكون مقتضى الظاهر ذلك **قوله** واما اعتبار التقديم و
التأخير الاضافة بيانية اي الاعتبار الذي هو التقديم والتأخير لا المراد به الامراك
اعتبره من اعتبار الشئ نظر اليه وراعى حاله ولذا قال في صدر الفصل ان المفضل
اعتبار مجموعها راجع الى الترك والانتباه الى آخره فضمير يقع لاعتبار التقديم والتأخير
وقيد الفاعل بالمفعول احتوازا عن مثل عرف زيد للاتفاق على امتناع تقديم الفاعل على
وانه لا وجه فيه لارتكاب الوجه البعيد الذي هو المل على كونه بدلا من الضمير وكان
ان يمثل بخور جل عرف ايضا ومثل للنوع الثاني ثلاثة امثلة لان التعدية اما الى واحد
اولا اثنين متغايرين او غير متغايرين والمكسر الى الثالث راجع الى القسمين اذ واحد
متغاير واثنان غير متغايرين ولا ينبغي ان يدعى في غير المتغايرين تقديم احدهما مثل زيد اعلمت
منطلقا او منطلقا على زيد او في المتغايرين تقديم ما مثل زيد اعلمت ومثل
لنوع الثالث بتقديم الفاعل على المفعول وبالعكس وتقديم الاول على الثاني وبالعكس في
المتغايرين وغير المتغايرين واقصر ههنا من امثلة ما ينصل بالفعل على المفعول في الا
اتم وسنشير اليه في اثناء المباحث **قوله** لكنه اي العالم بالفعل محط في فاعل
بان حسيه غير شلا وانما هو انشأ وفي تفصيله بان حسيه انشأ بشاركة الغير وانما هو انشأ
فيقدم الفاعل المفعول ويقولنا سعت في حاجتك رد الخطاة في تعيين الغير او في مشاركة
معلك ويؤكد على الاول نحو لا غير ولا غير واذا ظنه عمرا لانه الصريح في نفي الغير وعلى الثاني
نحو وحدك ومنفردا لا تعا الصريح في قطع الشركة **قوله** شاهد صدق الاضافة والمعنى على
الوصفية على ما ذكر من كون التقديم لنفي انفراد الغير او مشاركة لان انكار تقديم المخاطب
ايه انما يحسن ادلو مشاركة المخاطب او انفراده لما كان علم بحال الضمير من منة التقييم
وحرش الضمير هو ان تحرك بدك على حجر ليظنها حية فيخرج ذنبه ليضربها فتأخذ **قوله**
وليس اذا قلت تخفق وتوضح يكون المحصور ورد الخطاء مستفاد من التقديم بيانا لتفاديه
عند عدم التقديم بالايكون في الكلام فاعل معنوي مثل سعت في حاجتك او يكون كني
لرقيم مثل سعت انما في حاجتك واسم ليس ضمير انشأ وجره الجملنا شرطية او قوله
جسد واذ اظرف لغو متعلق بليس وفاعل يجب ان يكون وفاعل يكون وهو تامة اذ مع اسمه

وهو وجود سمي وخبر وهو عند السامع وضهير منه للسامع وضهير موجد للسمع وضهير
تفصيله للوجود ونقصه نصو مقطوع على ان يكون وضهير بل اذا قلنا اننا انما
انا في حاجتك لاننا الذي يفاد به وجود السعي من غير شائبة يجوز في الاستدلال الى التكلم او هو
او نسبنا على ما هو فائدة التاكيد **قوله** سمعت في حاجتك فانه لا دلالة فيه على عدم الجوز
التهو والنسب اذ لا تأكيد وانما خص هذا بالبيان لانه محل الالتباس باناسيت فليتل
فانه قد وقع في هذا المقام بعض الاعاظم ما يقضي منه الجواب عنه انه لم يثبت
فيضلا زمانه والناظر في كلامه **قوله** ومنه اي مقصد بتقديم الفاعل المقنن افادة
والاختصاص وان لم يكن الخبر فعلى ان يصفه قوله تعالى حكاية عن قوم شعيب وما اعلينا
بغير قصد الا اختصاصا الذي يعني ان عدم العزة مقصور عليك لا يتجاوزك الى غيره
لا يعني في الاختصاص معنى استنفرة بالاعزة وهو ظاهر واستدل على كونه للاختصاص
شعيب سلم في جواب هذا الكلام اذ هو اعز عليكم من الله اي من بني اسه فانه لو لم يكن قصد
اختصاصه بنفي العزة بل مجرد الاخبار بعدم عزه عليهم لم يستقم هذا الجواب ولم يكن مطابعا
لما لم اذ لا دلالة لنفي العزة عنه على ثبوتها للغير وانما يدل على ذلك اختصاصه بنفي العزة
واعترض صاحب الايضاح بان هذا من باب انا عارف وهو لا ينفيد الاختصاصا وفاقا وانما
التقديم على الفعل مثل انا عرفت وكون المستفاد من الافعال في النفي لا يقتضي ثبوتها
كالافعال في الاختصاص والمتكلم الجواب ضعيف لجواز ان يكون جوابا لقولهم ولولا ذلك
لوجبات فانه يدل على ان صفة هم الاعزة حيث كان الاستماع عزهم بسببهم لاسببه
ومعلوم بحسب الحال والمقام ان ذلك لغرضهم لا خوفهم والاعراض فوقى ولا فاعل بالحصري
مثل انا عارف وانا عرفت وهو عار لكن صاحب الكشاف وغيره لا يصرحوا بالاختصاص
في مثل ما انت عليه يا عزيز وما انت عليهم بوجوبك وما انا بطاردا الذين آمنوا بما لي الضهير
حرف النفي وان كان الخبر صفة لافعال ووجهه ان الضهير في مثل عار انا استدا لا غير كما
انا عار فلا تقدم فلا يصرح انا عار فانا ضوفا على واقع موقع الخير والصفة في معنى الفعل
حتى كان مع الفاعل كلاما تاما كصريح الفعل فكان انا عار فانا ضوفا وبعده زيادة الباء في
انا عرفت في اعتبار التقديم وافادة الاختصاص بجملة انا عار وفي قوله من بني اسه اشارة
الى دفع الاسكال لان كلامهم لما وقع في شعيب سلم ودهطه وانهم هم الاعزة دونه من غير دلالة

على انهم اعز من الله تعالى وقد جاز بانها وبنيت الله تعالى الله فحين عز عليهم دهطه دونه
دهطه اعز عليهم من الله وبان الحق ادهط اعز عليكم من الله حتى كان امتناعكم عن ربحي بسبب
انتساب الله الى رسوله وقوله علينا متعلق بغيره وجاز يكون المعواظقا والباء بزيادة
ولان محله متعلقا بمحذوف بفسر الظاهر **قوله** ولذلك وكون التقديم مفيدا
للاختصاص بمعنى ثبوت الحكم الميثب والمنفي للشيء المذكور ونفيه عما سواه يتبع ان يقال ما انا
سمعت في حاجتك ولا احد سواي لان ظهور ما انا سمعت ان غيرك سمي لمختص المنفي بك و
منطوق ولا احد سواي ان غيرك لم يسمع متناقض وقوله في الموضوعين لا انت لا دخله
في النفي لزوم التناقض وانما هو بيان الواقع **قوله** وكذلك اذا اكدت لانه لا دلالة
على اختصاصا لنفي وثبوت اصل الفعل للغير فلا تناقض **قوله** ولذلك ايضا اي يكون
التقديم لاختصاصا لنفي وثبوت اصل الفعل للغير الفاعل التقديم وكونه في النفي للرد
على من اعتقد ثبوت الفعل المذكور المقدم يستقيم ان يقال ما انا رايت احدا من الناس
لاستلزامه ان يكون رد على من اعتقد انك رايت كل احد واصنا في ثبوت اصل الفعل
وانما اخطا في الفاعل حيث زعم انه انت بالانفراد وبشاركة الغير فثبت ان يكون
الفاعل مبتدئا ان رؤية كل احد مستحقة لكن الراعي غيرك لا انت ولا يستقيم ذلك بدو
التقديم سواء كان بدون تأكيد الفاعل مثل ما رايت احدا او معه مثل ما رايت
انا احدا لانها موجبة الاستقباح وانما علل الاستسما بلزوم وجود معتقد لذلك
لا يلزم الفساد في مدلول الكلام وهو وجود انتا قد رايت كل احد لانه قد تعرض
في ما انا سمعت في حاجتك ولا احد سواي فساد الكلام بحسب الدلالة على امر محال
في جانب المتكلم فتعرض ههنا للفساد من جهة الدلالة على امر محال في جانب المخاطب ليصل
وجه الامتناع من وجهين باجرا كل فيما جرى فيه الآخر فاقبل المنفي هو الرؤية الواحدة
على احد من الناس وانما لم يقع في سياق المنفي فلا عموم في جانب الالبات فلا يلزم الا
وجود معتقد انك رايت احدا من الناس وان الدلالة على ان غيرك رايت احدا من الناس
ولا استحالة في ذلك فلتا لما كان التقديم لرد خطايا السامع في الفاعل مع استنبط
في الفعل كان الفصل مثبتا للغير على الوجه الذي نفي عن المذكور والعموم والخصوص
سائر القيود سوى الفاعل فلما نفي عن المذكور على وجه العموم في المفعول كان ثابنا للغير

كذلك ومعتقد السامع بثبوته لك كذلك فيكون المخاطب قد اعتقد ان انسانا
قد راى كل واحد واصا وان ذلك الانسان انت واخطا وانت نفيت ان تكون انت ذلك
الانسان وقررت الروية على وجه العموم في المفعول غيرك وبهذا يظهر ان هذا اللفظ
جاء في كل مني عام مثل ما انا قلت شعرا ما انا اكلت اليوم شئ ما انا رايت رجلا على
ما خرج به الشيخ عبد القاهر معللا باقتضائه للحال وهو ان يكون ههنا انسانا قد راى كل
شعر الدنيا وكل شئ يوكل وراى كل رجل وكذا اذا خرج منه البعض مثل ما انا
ضربت الاربعا لاقتضائه ضرب كل احد سوى زيد لانه في معنى ما انا ضربت احدا الاربعا
وبهذا يظهر فساد ما قيل انه قد سقط ههنا لفظ كل من قلم الناصح وانما الصواب
ما انا رايت كل احد وما قيل ان هذا مختص بلفظ احد لانه اذا لم يكن مبدل للغة من
الواو فهو اسم لمن يصلح ان يخاطب بسوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والاشنان والجمع
ولا يستعمل في غير النفي الا مع كل مفعول ما جاء في احد ولا نقول جاء في احد بل كل احد نص عليه
جمهور ائمة اللغة فههنا جاء في ما انا رايت احدا ان يكون بدون كل واما في الاثبات
للغير تخفيفا للمعنى الاختصاص فلا يكون الا مع كل فكان المعنى ان غيري قد راى كل احد وهذا
مثلا احد بمعنى واحد العدة فانه كثير في الاثبات مثل قل هو الله احد ويتدفع ايضا ما
ينوهم من ان اختصاص النفي العام بالمذكور لا يقتضي سوى ان لا يصدق على الغير انه لم ير
احدا ولا استحالة فيه ان يكون في ذلك ان يكون قد راى واحدا من الناس لان لا يجاب في
كافة رفع السلب الكلي نعم لو وقع الخطا في فاعل النفي العام لا الاجاب بان اعتقد
المخاطب ان انسانا راى احدا من الناس واصا وان ذلك الانسان غيرك واخطا وانت
زيد وخطابه في فاعل ذلك النفي العام المفروض منك ان يقول ما انا رايت احدا بتقديم
المسند اليه على حرف النفي بمعنى انا الذي لم راى احدا لا غيري كما نقول انت لا تكذب قصدا الى
الاختصاص دون التقوى واما في ما انا رايت فخطا انما هو فاعل الروية لا تبعها **قوله** و
يجوز ان يولد ذلك بجواز النفي عن الغير غير عدم النفي بالشيء والاستحالة والاعتزاز على عادة
في الكلام وترك تعليل امتناع ما انا ضربت الاربعا بما ذكر في ما انا رايت احدا الى التعليل
بان ينقض النفي لا يقتضي ان يكون ضربته وتقديم الضمير وابلوه حرف النفي يقتضي
نفي ان يكون ضربته بيان لامتناع بوجه آخر وكثير للفائدة واتباع للشيخ عبد القاهر

وصاحب الكشاف وضم بلائه حرف النفي اي جعل الضمير على حرف النفي وشعبه بلا فصل لا يقتضي
الضمير اشارة الى ان مجرد التقديم لا يقتضي ذلك كما اذا قلت ما ضربت الاربعا لانه في معنى
اما الذي نصير الاربعا وهو صحيح اما ان ينقض النفي لا يقتضي ان يكون ضربته فظاهرا
الاستثناء من النفي اثبات واما ان يقدم الضمير فينقض نفي ذلك فلا يرد لانه لو كان لخطا
في فاعل مفعول هو الضمير لغير زيد فيكون المعنى ان هذا الضمير الواقع على من عدا زيد مسلم
مقرر كفي فاعله غيري لا انا فلا يكون زيد مضروبا لانه لا يكون مضروبا لغيرك ثم المنقضى بال
هو نفي هذا الضمير الذي وقع المناظر في فاعله فيكون هو واقعيا على زيد وبلد مقرر زيد
مضروبا به غير مضروبه ههنا محال فان دفع منع صاحب الايضاح هذه المقدمة واما دفعه
بان المنفي عن المتكلم هو الضمير المطلق لانه لم يذكر له مفعول فنفية يستلزم نفي ضمير زيد
وغيره لان نفي العام يستلزم نفي الخاص فلا يكون زيد مضروبا به وانما لم يجعل المنفي هو
الضمير الواقع على من عدا زيد لانه يستلزم ان يكون المخاطب قد اعتقد ان الضمير الواقع على
كل احد سوى زيد ثابت للمتكلم فمضى ان يكون هو الفاعل لذلك الضمير المحقق وهذا بطلان
بشي لان الاستثناء المفعول صريح في ان المنفي ليس هو الضمير المطلق بل المقيد بمن عدا زيد
واستلزامه كون المخاطب معتقدا ان المتكلم قد ضرب جميع من عدا زيد او كونه السبب في عدم
صحة التركيب هو عين دعوى الخضم فكيف يرد به فان قيل اذا كانت المناظرة في فاعل الضمير
واقع على من عدا زيد كان الاستثناء من الاثبات وبمقتضى الكلام لبطا ذلك وبطلان اعتقاد
وح لا يكون من ينقض النفي الا في شيء قلت انهم في التقديم لا ان ظاهرا الكلام على انه
استثناء مفرغ من النفي فيكون النفي مستقضا بالاول ولعل بالسؤال اقوى وعليه بالتأمل
والندب في بحث ما انا رايت احدا وما انا ضربت الاربعا والنقض لكلام الشيخ فان الكلام
من مطارح الانظار ومسارح الافكار ومعارك الاراء ومصادم الالهواء **قوله** و
الحالة مقتضية للشروع في الاعنى اعتبار التقديم والتأخير فيما بين الفعل وفاعله
من المتعلقين ان يكون هناك من يعتقد وجود فعل وهو مصيب في ذلك لكنه غلط في
المفعول او غير من مقتضى الفعل وان تصدق له الاصول وما ذكره المصنف من كون الحال
جزئيا من جزئيات تقديم المفعول به انما يقع على قصد التمثيل وبقي الكلام واضح وفيه شعار
بان مثل ما زيد اضرب لخصيص النفي لا لخصيص الضمير على ما سبق الى الوهم وانه لو رد لخطا

في مفعول الفعل المنت لا المنفي كما في قولك زيد اضر بالقديم لحرف النفي ايضا وقوله
والنهي الواقع اشار الى دفع عسى يتوهم من الاعراض على طلاق القول فيما سبق باستناع
ما اناضرت زيدا ولا احد غيره **قوله** ما اناضرت زيدا ولا احد من الناس يعني انما
ذكرنا من النفي مختصا اذا كان التقديم للاختصاص ورتب الخطاء في الفاعل او المفعول وانما
اذا كان التقديم لغرض آخر كما اذا قلنا انك انك قد ضرت عمرا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا
فاسد انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا
في ضوء ظنه انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا
صون ظنه انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا او انك قد ضرت زيدا وضرتا معا
بحسب ظنه فانه يصح منك ان يقول له رد المظالم الاول ما زيدا اضرت ولا احد من الناس
او لمظالم الثاني ما اناضرت زيدا ولا احد سواك فتقديم المفعول في الاول وللستد
في الثاني ليكون على وفوق كانه لا للاختصاص الذي هو منشأ لزوم التناقض بنا على وجوب
ثبوت اصل الفعل الغير المذكور وهذا هو الفرق الواضح وبه يظهر انه حين يقول ان المظالم
المنقضية كذا فهي اذ كانت كذا لا يريد به الحصر والاختصاص بحيث لا يكون تلك الحالة في غير
ما ذكر فليتا ملحقا لا يتوهم بطلان قوله فالحالة المنقضية للنوع الاول هي ان يكون هنالك
وجود فعل وعالويه البناء على ان قصد موافقة كلام المخاطب بحالة اخرى منقضية للنوع الاول
ويظهر ايضا انه يريد بيان حاله بفتح معها اني المفعول واضرب المستد حرف النفي ثم تعطف عليه
ما ينفي الفعل عن اصله ولا يثبت لغير المذكور اصلا لا بيان بفتح المثال المعين الذي هو ما زيدا
ضرت ولا غيره وما اناضرت زيدا ولا احد غيره ثم انه يرشد الى التخصيص فتأمل **قوله** وكذا
اي مثلا امتناعهم عن ان يقال ما زيدا اضرت ولا احد من الناس امتنعوا عن ان يقال ما زيدا اضرت
ولكن اكرمه لان تقديم المفعول انما هو لرد الخطا في المفعول وطريق الاستدراك فيه يمكن
ان يذكر المفعول الذي وقع عليه الفعل اي ولكن عمرا والاستدراك بالفعل المتابع اذا
وقع الخطا في الفعل فنقته وقلت ما ضرت زيدا ولكن اكرمه **قوله** وكذلك اي مثلا
ان تقولك زيدا عرفت افاد ان سامعت قد اعتقد معرفتك لغير زيد وقصد رده عن
الخطا الى الصواب كذا الامر في المفعول بالواسطة مثل زيدا مررت اي لا بعين كما هو
ثم عم الحكم فقال والتخصيص لازم لتقديم ما حقه التأخير سواء كان فاعلا معنويا او

او مفعولا بالواسطة او بواسطة او ظرفا او حالا او غير ذلك من متعلقا الفعل ولا
ان هذا اللزوم جزئي اكثرى لا كلي ولذا قال صاحب البصائر انه لا زوم للتقديم غالبا الا
ان البصائر يجعلون القليل ينزله المحدود فلذا اطلق المصنف القول باللزوم مع ان المفعول
من اطلاقه الكلي وما يقال ان المراد ان التخصيص لازم للتقديم الذي ينهي عن الخطا بعبارة
ان يقال التخصيص لازم للتخصيص وبالجملة التقديم قد يكون لا للتخصيص بل لمجرد الاهتمام او
التبرك او الاستلزام او رعاية الفاصلة او نحو ذلك **قوله** مختصرا لعبادة اي
نقصا لعبادة عليك بدخول الباء في المقصور على ما هو الاستعمال الشائع العري
قوله وفي معنى قوله وبالاخر عطف على في معنى اياك نعبد اي ولدك تذهب في معنى قوله وبالاخر
المخالف تذهب كذا على طريقة متفلسفا ورعا لا يستقيم لفظ تذهب على لفظ التذهب
للمفعول الاستكلف فالوجه ان يجعل جملة تذهب في معنى وبالاخر عطف على جملة تسمع
لانه علم المخاطبولون في معنى اياك نعبد اي ولدك تذهب في معنى قوله وبالاخر
وعلا لانه كان لا يرضى ما ذهب اليه صاحب الكفا في الآية من التفسير وليس
قول الجماعة من الائمة يعني ان كل من تقدم بالاخر وتقدمهم للتخصيص يعني ان المؤمنين
بالاخر يوفون لا يفيها كما هو حال اهل الكفا وانهم هم الموقنون بالاخر لا اهل
الكفا لان ما يزعمون انه ايقان ليس في الحقيقة بايقان ففي الآية تعرض بهم عن
هذا ولكن ما ذكر بعد هذا من قوله وفي قوله لمكونوا شهداء يقولون وفي قوله لا اله الا الله
خبرون يقولون باني ذلك كونه عطف على قوله في معنى اياك نعبد يقولون اخلا في
حيز تسمع الائمة علم المخاطف في الجملة لاح العبارة عن نقسف وضربايتها في الموضوعات
للقصة وضربها في المواضع للاخر ولزم في الاخير تعلق الطرفين اعني فيها وفي
الجنة بالابتلاء دون على ان الشاهد الاول اوقيد للمقيد الاول والافلا بفتح
تعلق حرفي جزمي واحد بفعل واحد وليست بالاخر خبر بان الاخره وابقانهم
عطف على الاخره في باب الاخره وفي شئ خبر ليس ومن الايقان حال منه قدم على الجود
او من محذوف في خبر في شئ وعند الله في المعنى متعلق بقوله في الاخره ولا يظهر له
عامل في اللفظ وكأنه ما يشعر به مضمون الجملة من معنى الانصاف والانتكاس قوله
وفي الاخرى العرض في ويكون الرسول عليكم شهيدا اختصاصهم بكون الرسول شهيدا

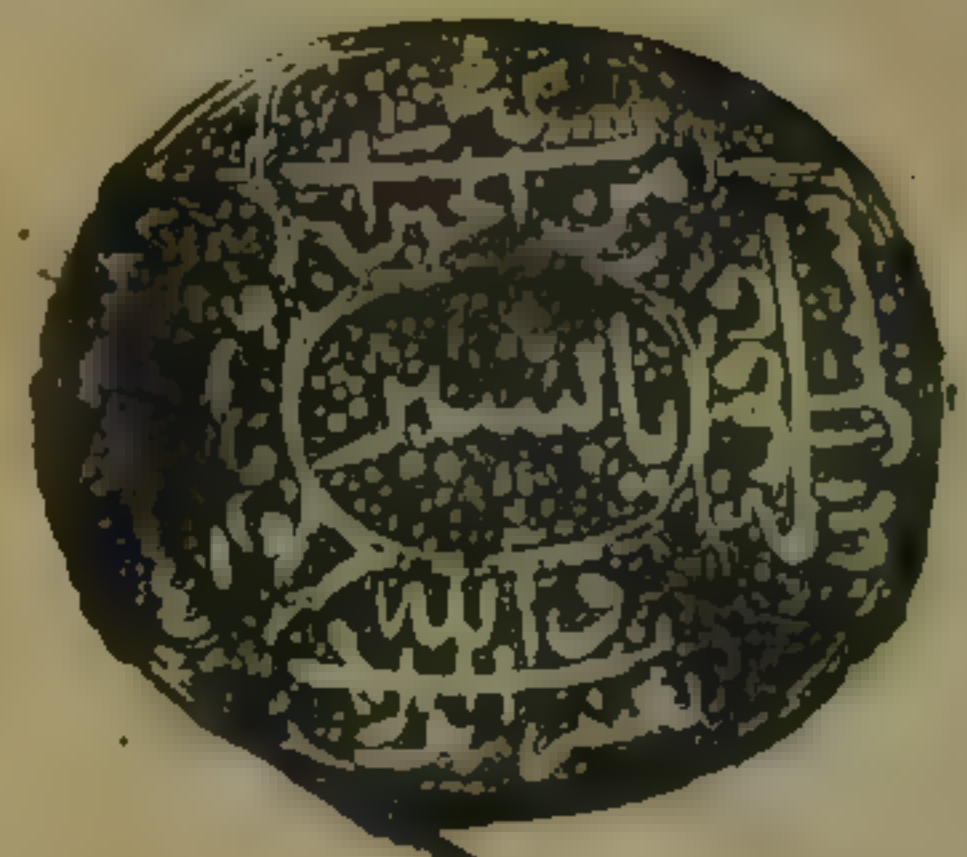
عليهم أي محلا من كمالهم وعدى على أن الشهيد كالرفيق والمهين كئنتا الرفيق عليهم وآية
شهادتهم على الأمم بأن الرسل قد بلغتهم فكلمة الاستعلاء على أصلها **قوله** وراهم عطف على
فسمع والتعريف لا يعم المعنى بمعنى يحلون تعريف الناس في قوله تعالى وأرسلناك للناس رسولا
على الاستغراق ليكون المعنى أرسلناك رسولا لجميع الناس لا لبعضهم الذي هو العربي كإزعم
طائفة ولا يحلونه على تعريف العرب والجنس لفساد المعنى إذ معنى التخصيص أنما المذكور
والنفي عن مقابله والمقابل للبعض المبرود هو الكل فيصير المعنى هؤلاء الناس لا كلهم و
المقابل للجنس الناس جنس الجنس فيصير المعنى الجنس أنما لا جنس الجنس وكلا المعنيين في
لأنه رسول لكل الناس لا لبعضهم خاصة ولا نفي الجنس لا لانس خاصة وهذا ظاهر وأما
الكلام في أمرنا حينما جعل المقابل للمبرود هو الكل وأما مقابله البعض الآخر من الجنس
فالأولى أن يقال لو حمل على المبرود كان المعنى لهذه الحصة من الناس بالعرب مثلا لا المحقة
الأخرى كالجموع ثمانية ما جعل للناس مطلقا برسولا قدم للتخصيص وأما هو متعلق بأصل
أحوال رسول الله وكان وصفه في الأصل فلا يكون من التقديم على العامل بل من
بعض الممولات على البعض وهو ليس للتخصيص بل المراد أن التقييد بالحوال أيضا تخصيص
بنزلة الوصف فيدل بحكم مفهوم المخالفة على نفي المقابل ويتم الكلام ويشبه أن يكون تعبير
الاستكثار وكعطفه على الآيات السابقة الواقعة في خبر نفع أشار إلى هذا وكذا
إردافه بقوله وإفادة التقديم عندهم التخصيص أي الإتيان المذكور والنفي عما يقابله
راهم يفرعون على التقديم الذي يفيد التخصيص ما يفرعون على نفي التخصيص بالوصف
والشرط ونحوهما كما يفرعون على التخصيص بالوصف في مثل ما ضربت كبر أخوك بمعنى
ما ضربت أحدا أكبر منه ينبغي أن يكون ضاربا لأخيه الأصغر بحكم مفهوم المخالفة التي
بدليل الخطأ ونحوي الكل والجنس الخطأ لا يكون التقييد لغوا كذا كذا يفرعون على التقديم
التقييد للتخصيص ما يندأ ضربت أنه ينبغي أن يكون ضاربا لأننا آخر سوى زيد لا لا يكون
التقديم الذي هو بضم زائد في أصل الكلام خلوا عن الفائز ولا أجل أن التقديم يستلزم
ضرب أنما آخر بخلاف الأخير لا يجوز ما يندأ ضربت ولا أحد من الناس لما قصده منقولا
العطف مفهوم التقديم ويجوز ما ضربت زيدا ولا أحد من الناس لعدم المانع إذا دلل
في ما ضربت زيدا على كونه ضاربا لأننا آخر الأعند من يقول بمفهوم اللقب وهو بطاغية

ولو سلم فلما يكون عند الإطلاق وهم هنا قد قرن به ما ينبغي أعني ولا أحد من الناس
فإن قبل فيجئ مثله في ما يندأ ضربت ولا أحد سواء وينبغي أن يجوز كما يجوز ما ضربت
أكبر أخوك ولا أصغرهما لا ضحا ولا المفهوم في معارضة المنطوق قلنا إفادة النفي
للتخصيص عندهم بمنزلة المنطوق فلذا يمنع ذلك اللهم إلا فيما سبق من لفظ الفاسد
وهو لغاية قلته على ما قدم وقوله فزيد هبون ليس محل الفاء لأنه جواب إذا إلا أنه
أي بالفاء لتمييز عن زيد هبون الذي به يتعلق كما إذا قيل بقلبي المصدرية أي هذا
مثل هذا بهم هذا فالوجه أن يجعل عطفا على محذوف أي يفرعون فزيد هبون **قوله**
وتسمعهم عطف على راهم وإن المعنى بالكسر مطوع على قدم الظرف والفعول الغائلة والصداء
أو الأسماء أو أغنيال العفول أي أخذها من حيث لا تدري ويترفعون بضم الباء وفتح الزا
لا يسكرون من زفاف الرجل يترفع على بناء المحرور إذا ذهب عقله من السكر وقوله على الخصوص
في موقع الحال من ضمير لا تفعل والمعنى أنهم العفول مفصولة على خور الجنة لا يتجاوزها
الأمور الدنيا كما تقول ما بهذا امرت ولا هذا خلقت ولو قدم في لا يرب فيه لصار المعنى
أنهم الرب مفصولة على القرآن لا يتجاوز إلى ما عداه من الكتب السماوية لأنه المقابل
للقرآن فيفسد المعنى فمعنى تخصيص نفي الرب بالقرآن قصر عليه والباء داخله المقصود
عليه على عكس ما هو الاستعمال الشائع العز في قوله دليل خطأ تبيز أي من جهة دليل
الخطأ ومفهوم المخالفة وتكبر ربنا للتعديل لأنه اللازم من التخصيص في إيراد الأسماء
تنبيه على أن المراد بالتقديم الذي يلزمه التخصيص أنهم من تقديم معولات الفعل عليه
فإنه من تقديم المسند على المسند إليه وإذا اعتبرت رد الخطأ كاذبا على من زعم
ببوت القول فيها كما في خور الدنيا لا من زعم انتفاء القول عنها جميعا فليست **قوله**
وعلى هذا متعلق بأفاد الواقع جواب عن أي وعلى قياس إفادة ما سبق من تقديم معولا
الفعل لاخصصا أفاد تقديم الظرف الذي هو إذا خلوت على عامله الذي هو قرأت
قصر القراءة على الظرف بمعنى لا اقرأ إلا إذا خلوت كما في زيد مررت فإذا إذا سمعوا قرأ
ونحو المعول التاخر ليكون من قبل تقديم ما حققه التأخير ولما كان في كون الحصر مستفادا
من التقديم لا من مجرد مفهوم الشرط كما في أن خلوت قرائت نوع خفاء قال ثابته **قوله**
لما عرفت أن حالة التقديم أي الحالة التي يتحقق فيها التقديم وإنما عرف ذلك من قبل

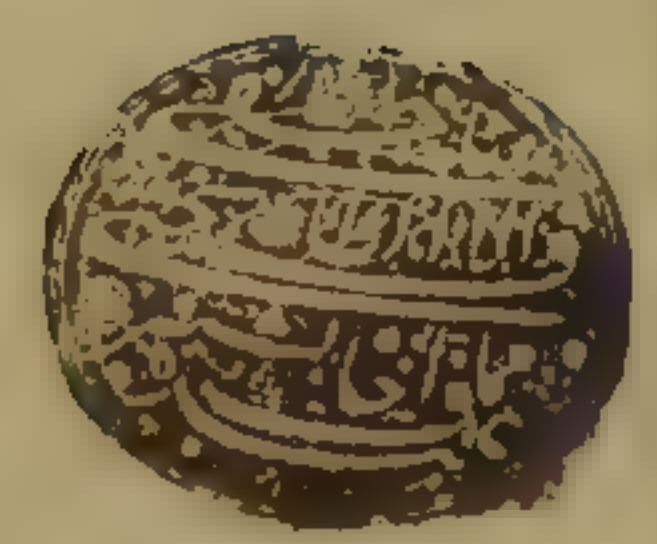
انه اورد المثال الخلفي من المفعول به على قصد التصوير والقبيل وانما مراده الحكم الكلي
لكل مفعول تقدم على عامله فصرح هنا بالمقصود لوضوحه بتكثير الامثلة وتحقيق
معانيها وقوله وغير ذلك من مقدمات الفعل كالمصدر في ضربا شديدا ضربت والظرف
في مثل في المسجد صليت والمفعول به في مثل للناس ذيب ضربت والحال في مثل راكبا
سرت ونحو ذلك وقوله فاذا انفيت من كان اعتقد اعتقادا خاطئا من الفاعل
ما انما ضربت والمفعول في ما زيدا ضربت وكذا باي في المسئلة استند المقام غير ذلك
الفاعل والمفعول مما وقع الفعل عنه او عليه لانا التقدير وقوع الفعل واذا
اثبت غير من كان اعتقد من الفاعل والمفعول مثل انما سميت وزيدا ضربت استند
المقام نفى من اعتقد لكون اعتقاده خطأ وانما قال في الاول بجمع نفيك مع الاتباع
وفي الثاني اثباتك مع النفي لانه الذي تفرز ويحقق بالمنطوق وانما الاخر مستند المقام
بحكم المهور **قوله** وينبغي التقديم في المسند اليه والمفعول والظرف وغير ذلك
بعد التخصيص على الوجه المذكور نوع اهتمام من المتكلم بشأن المتقدم في ان يعلو به
الحكم من كان اذ ما او كرامة او استلذاذا او غير ذلك على حسب قصد تخصيصه
بالمقدم واذا كان كذلك كان على المؤمن اذا اراد تقدير الفعل في بسم الله ان يقدم
مؤخر البعيد مع التخصيص للاهتمام بشأن اسم الله تعالى تعظيما له وتبركا به وكان
ناظرين وملتبس حال كونك قائلا اذا كان الواجب تقدير الفعل مؤخرا قبل قوله تعالى
اقراء باسم ربك عند الذكرون للخذ كما شام مقدم الحال ان كلام الله تعالى اخبر عناية
ما يجب عيانه وكان الواجب فيه تأخير الفعل البعيد التخصيص والاهتمام كما في قوله
باسم الله عند كل امر في بال حيث جعل في تقدير باسم الله افعل لا افعل باسم الله فالوجه
الخيار في الواجب عند المص ان يكون هذا ايضا مؤخرا الفعل بان يجعل باسم ربك متعلقا
باقراء الذي بعده ومعنى اقراء الاول افعل القراءة واوجدها كما في فلا يعطى اذا حمل
على تنزيل الفعل منزلة الارز بمعنى يفضل الاعطاء ويوجد حقيقته لا على حد
المفعول قصد الا التعميم كما في قوله تعالى والله يدعوني دار السلام اي كل احد و
انما اثم على ذكر صاحب الكتاب من انها اول سورة نزلت فكان الامر بالقراءة اهم اعتبار
هذا العارض وان كان ذكر الله اهم في نفسه رجحا لما بالذات على ما بالعارض والمخافا

والمخافا للفرح بالاعم الاعلى وان جعل باسم الله متعلقا باقراء الاول وباسم ربك بالثاني
سقط السؤال عن اصله ثم في كلامه دلالة على ان تعلق اقراء باسم ربك متعلق بالمفعول به
على زيادة البناء للتأكيد والنبات كما في اخذت الخطام واخذت بالخطام وفي الكتاب
انه تعلق الاستعانة كما في كتبت بالقلم او تعلق الملازمة كما في ثبتت بالدخول على معنى
شبه كما باسم ربك اقراء **قوله** والحالة المقضية للنوع الثالث وهو اعتبار التقديم
والتأخير فيما بين ما يتصل بالفعل في كمال العناية والاهتمام بشأن ما تقدم وقوله
واراده حقه للتعطف على العناية الا ان الرواية بالرفع عطف على عمل العناية لكونه
اسم كونه بتقدير ان يكون العناية وفي جعل ان يكون خبر احدهما وثانيهما تسامح طم
وان حمل على حد اللام اي احد النوعين العناية والاهتمام لان يكون اصل الكلام في
ذلك الشيء الذي تقدم هو التقديم وثانيهما العناية والاهتمام لاجل ان يكون العناية
بتقديم ما تقدم والاهتمام بشأنه لكونه نصيبك لذاته او لامر عارض وينبغي ان
لا يذهب عليك ان كلامه وان كان ليثا جهة التقديم والتأخير فيما بين متعلقا الفعل
الا ان قاعده تنوع العناية والاهتمام الى النوعين اعم من ذلك ولفظ ما تقدم غير
مخصوص بمتعلق الفعل بل انما حصل بتقديم المبتداء على الخبر والعامل فعلا كما
او حرفا واسما على المفعول من هذا القبيل فعلى هذا سقط الاعتراض بانه حصل تقديم
المفعول على الفعل مثل وجه الجيب انتمى من هذا الباب وليس منه ولا يحتاج الى الجواب
بان العرض التقديم على الفاعل الا انه لم يكن بدون التقديم على الفعل لكون الفاعل ضميرا
متصلا **قوله** كالمبتداء المعرف قد مر وجه تقدمه في تقديم المسند اليه وكذا وجه
تقدم ذي الحال على الحال وقيد المعرف اخترا من مثل في الدار رجل وجاني راكبا رجل
واما وجه تقدم العامل فهو انه بمنزلة المؤثر والمفعول بمنزلة الازر ووجه تقدم
الفاعل على المضاعف انه ركن من الكلام ومنزلة الجزء من الفعل واما ترتيب المضاعف
فكلام المص يشعر بان اصل تقديم المفعول به بالواسطة ثم بواسطة ظرف الزمان
ظرفا ككافة المفعول المطلق ثم المفعول لله وقيل الاصل تقديم المفعول المطلق كونه
جزءا من الفعل والباقي كاذكر وكان المص نظر الى قلة الفائدة في المفعول المطلق
ولم يذكر المفعول به كونه عند منصوبا بالواو ملحقا بالمفعول واورد للمبني مثالا

دون ان يقول مثلا غصبا ليكون متعلقا بصريح الفعل وقوله او في حكم فاعل
 بالشك بل لا يقوم بفاعله باعطيت فان المفعول الاول ليس في حكمه بل في حكم فاعل
 محذوف مثل عطو بمعنى تناولت او فربك مثل اكتسبت ولا يخفى ان بابا عطيتان عن
 المفعولين متغايرين فلا حاجة الى عطف كسوت ووجه كون الاصل ذكر التابع مع المتبوع
 انه متحد به نتيجة كونها باعرا في احد من جهة واحدة مع كونه نفس المتبوع في العال ولا
 الاتحاد بالذات متوقفا على ذلك ولا نزيدا بمعنى انه مع مغايرته للمتبوع
 كما في النواع في استحقاقه فيذكر مع المتبوع لما ذكرنا وعند اجتماع النواع قبل الاصل فيقدم
 التفتيم التاكيد ثم البدل والبيان وقوله وغير ذلك محذوف ومقتضى النواع وذلك
 كالنوع الاول من بابا علك والاسم اليهم على التميز والمستثنى منه على المستثنى وقوله
 بوصف الاصل في موقع الصفة لموضع وبالاطلاق متعلق بالاصالة اكل الاصل
 مفرضا باعتبار شرطه وقد كلفنا الذي يكون متعلقه ضمير في البدل مثل في الدار صاحبها
 وكالمتنوع الذي يكون للفاعل ضمير فيه مثل ضرت زيدا استبد **قوله** وثانها الى ثانی
 النوعين وضمير تقديمه ومانه وكونه واليه لما تقدم وكما تجد في موقع الحال
 او الخبر المحذوف وقوله وقيل عطفت على وارى سوراذا متعلق بخبرك او تقول وهو ان
 مفعول تجد ويقدم عطف عليه اما لكونه في معنى تريد ان يقول او على القلب مثل يكتب
 ضمير والاوجه انه تفسير وخبر التفسير ان يكون بعد المفسر في الذكر وان يقدمه
 في الوجود **قوله** يفتخر عزراى بقوم على الجلال فرعا ونقول لله شركا بتقدير انه عزراى
 شركا على قصد الاستفهام للتوبيخ والاكثار والتعجب عليه وجعلوا لله شركاء بدلا
 جعلوا شركا معه ايا شتوا في ذمهم فله في الآية والمثال مفعول بواسطة قدم على
 الذي واسطة واسل جعلته في الآية المفعول الثاني افتقديه على اصله كما في قوله
 في الدار رجل **قوله** او لعارض عطفت على كونه في نفسه وهو خبر يكون والمستند
 يورثه لعارض والبارز لما تقدم وذلك لان كونه نصبين متزايدا لا لتفتا اليه
 وحاصل الكلام انه ذكر من عند رتبة امثلة للعارض الذي يورث الاهتمام بشان
 ما تقدم والانتفا اليه ويتروجه ابراهما ذلك ثم ذكر اربعة امثلة من القرآن على
 ما يترتب على الخاطر وقوله ملحق بالخاطر في مفعول توكلت اى ظننت والاول



منات ويتنظر صفة معنى وفاعله ضمير منات ومفعوله المالك وضميره وله وتذكر
 المعنى فكا متعلق بالتوقف والتمسك للقران في الوقوع مثلا في ذلك كما دخل زيد خرج عمرو
 وضمير لصاحبك وضمير نوره ككتابة الاخر ومفعول عطفت على فخرس والواو في
 وانجني للعطف على المعنى الاول ويقدم عطفت على فمفعول كما مر فحدثك المعنى المذكور
 عارض اورث ككتابة الاخرى يكون نصب عليك وملحق بطاركة هذا المثال بوافي قوله
 تعالى سورة القصص وجاء رجل من اقصى المدينة وفيه وجاء من اقصى المدينة بل
قوله او كما اذا وعدت هذا المثال بوافي قوله تعالى سورة المؤمنين لقد وعدنا
 نحن واباؤنا هذا في سورة النمل لقد وعدنا هذا نحن واباؤنا وضمير وقوعه وسبقه
 وسبقه واباؤه وان كان واليه وذكر الموعود الذي هو ما انت يستعده وقوعه وضمير
 تفاوته للاكثار وذلك اذ المتفاوت الذي هو في الضعف والقوم ومن جهة متعلق
 بالتفاوت فاعل بعد ضمير جهة وقوله تجد خبر انك وحال التقاطع متعلق به والاول
 متعلق باوجبت او اكثرت وجملة اذا انكرنا واجبت خبر انت وشي حاله كذا ابتداء
 خبر ان يكون في الاول وعلى يروح في الثاني وقوله فيذكر منصوب مقتضى مفعول
 وكذا تقدم ووجه الفاء قد سبق والمرفوع الذي ذكر المنكر بعد هو الفاعل وان كان
 وما عطفت عليه والمرفوع الذي قدم المنكر اعني هذا عليه هو التاكيد والمعطوف
 لامتناع التقديم على الفاعل اذا كان ضميرا متصلا فان قلت هلا قيل لقد وعدنا هذا
 انا بانفصال الضمير على الفصل المرفوع كما في ما فطر الفارس انا وانا بدافع عن حياهم
 انا فلي يجوز في حكم القياس كونه اري له مساعا في الحق واستتم الا في الكلام **قوله**
 مثل الذي في قوله تعالى بوافي قوله تعالى وقال الملائكة قومه الذي تفرقوا بتقديمه
 وقوله او مثل الذي بوافي قوله تعالى رب هارون وموسى بتقديم هارون وموسى
 انا ابراهيم التاخير الاشياء في ان الجماعة من مجيئ عارض او جيب تقديم من مجيئ هو
 حال من الجماعة على ثبات ودنت وهو وصف لها مع ان اصله ان يذكر معها بالاقبال
 والمحافظة على السمع عارض او جيب الاهتمام بالمجور وحقق قدم على المفعول بلا واسطة
 واخرضا الايضاح بان التقديم لدفع الاشياء او للرعاية على الجمع والفاصلة ليس
 من التقديم لعارض يورث الاهتمام بدفعه بالمع قوله ولهذا العارض المور لاهتمام



او بالعكس وبذلك التقديم بناء على غرض آخر كما اذا اتر الخطاء في المفعول منزلة عدمه فيترك الشبهة
او الاصابة فيه منزلة الخطاء فيقدم وذلك لاعتبار اخطائية لا ينجي على الفعل **قوله** و
اما الجأشروع فينا في الامر من الذين عقد الفصل لهما واما النكاح في الترك والابتداء والاطهار
والاضمار والتقديم والتأخير للفعل ولما يتعلق به والتكلم في تقييد الفعل بالقيود الشرعية
وعبر عنها هنا بالشروط المختلفة وفصلها حروف واسماء واعاد الكلام في لوتفرد ما بعد
عمل الجزم وعدم افادة معنى الاستقبال وذكر ادوات حيث مع اذما بدونها لا يقع في الشرط
بخلاف اذا امتنع وان لا اذا التمازج في الشرط واذا اتصل بخاصة فعمل وصل
مهما ما على اتصال الابهامية بما في الشرطية كما يتصل باذا ومتى وان لا فادة زيادة
الابهام **قوله** اما ان يفي الشرط اي لتفريق حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة في
الاستقبال والاصل فيها الخلو عن الجزم بوقوع الشرط ولا وقوعه ايضا بدلالة قوله هو
لا يعلم انكره امر لا بدلالة انه ان لا يكون انما خارجا عن الاصل لكنه مع الجزم فيه انما هو
بالوقوع الشرط الذي هو عدم كونه ابالة لا بوقوعه على ما سبق الى بعض الاوهام وقد
اطبقوا على ان النسخ المحتملة المشكوك وانما يستعمل فيما يرجح اي يتردد بين ان يكون و
ان لا يكون وانما لا يستعمل في الخلو عن الجزم بالوقوع لانه مشترك بين ان لا يكون ومفوض
هنا ذكر ما به تمايزان **قوله** واذا استعمل ان في مقام الجزم اي القطع بوقوع الشرط
او لا وقوعه في المستقبل لم يخل في استعمالها عن نكته بناسب لك لامتناع مخالفة ال
في الكلام البليغ بدون نكته اي لطيفة مستترة على ما نزلت في الارض بالفضيب ونحو
اذا ضربها وارتفعها على ما هو فعل المتماثل وحصر النكته في تجاهل المتكلم وعدم خبر المخاطب
حقيقة او تقدير افعوله ان صدق فحتمل ان يكون للتجاهل وان يكون لعدم جزم المخاطب بصدقه
وان لا يكونك باسني على نزل المخاطب منزلة الجاهل بالوقوع الشرط الذي هو استثناء ابوتك
له مع انه جازم بانك لا بد له عالم بتحقيقه الا انه لا يجري على وجه علمه من مراعاة حقت
فكانه غير عالم **قوله** وامتناع متعلق بما يترك بربا الاصل في كل من جلي الشرط والمرا
ان يكون فعلية استقبالية لا اسمية ولا ماضوية اما الشرط فلا انه مفروض الصدق فيما يستعمل
فلان سبه ما يدل على الشؤن والمضى واما الجزاء فلا انه معلى الشرط الذي هو محتمل مشكوك
لا يتحقق مقطوع فبغير ان الاول ان لا يكون هو مقطوع التحقيق فلا يناسبه اللفظة المضارع

المضارع فلا يترك في الكلام البليغ الى الماضي المؤذن بالتحقق نظر الى لفظه وان انقل بواسطة
اداة الشرط الى معنى الاستقبال الا لئلا يناسبها ذلك لان المدول غير متحقق الحال بل نكته خرج
عن البلاغة وانما لا ينعرض لهذا في جانب الشرط لظهور ما اكتفى بما سنده من نكته استعمال
مع الشرط المتأخر ومثل لئلا المدول من المضارع لا كما في قوله تعالى ان يتفقوا لانه
فانه ذكر في معرض جزاء هذا الشرط تلك حمل متعاطفة كل منها مستقلة بالجزائية مضمون
الاولي كون الشريكين اعداء للمؤمنين اي اظهارهم العداوة ومقتضياتها والافسح العداوة
بنحو غير معلنة بوجودهم ومضمون الثانية بسط الايدي للقتل والضر والالسن وال
والشم وقد ذكرنا بلقظ المضارع كما هو الاصل ومضمون الثالثة ودواهم كهم المؤمنين
ورجوعهم عن الاسلام بمعنى اظهارهم واجتهادهم في حصوله وارتدادهم وقد ذكرت
بلقظ المتأخر للدلالة على ان لزوم هذا المعنى للشرط وحصوله على تقدير حصوله اوضح
واثبت من الاولين بحيث لا يشبه في تحقيقه اصلا اذ ربما يكون الاولين لدى المتأخر
بند كرماسهم من القرابة والصدقة وبما نشأوا عليه من قولهم اذما كنت فاسح اي احسن
المعنى وهذا حاصل ما قاله الكاتب الماض وان كان يجري في باب الشرط مجرى المضارع
علم الاعراب فان فيه نكته كانه قبل ودوا قبل كل شيء ذكرهم وارتدادهم بمعنى انهم يريدون
ان يلحقوا بكم مضارا الدنيا والدين جميعا واسبق مضاركم واولها عندهم زوال دينكم الذي
هو اعز عليكم من داروا حكم حيث بذلوا فيها دونه واما جعل ودوا لوكفروا خلا او عطا
الشرطية للجزاء فتترك للاقرب المشتمل على النكته السرية بلا نكته **قوله** واذا الشرط
قصده الى ذكر كل الشرط من الحروف والاسماء واحد فواحدة ولا كما لا يناسب في قوله
اما ان واذا الشرط في الاستقبال لفرق بينهما واكتفى في ذكر كل ما باذنا منها الاصل
والعبرة والسابق في الذكر فكانا هما المذكور في اليوم المعطوفة عليها وذكر لا اذا الشرطية
شالا هو نفي ذلك لا يخل مجرى الظرفية وذلك بدخول اذا الفجائية في جزائها
مثلا في جزاء ان لقرب معنى اذا الفجائية من معنى الفاء جالا اذ اجتنى اكرم فانه
يجوز ان يكون مجرى ظرف متعلق باكرمك واما في مثل اذ اجتنى اكرمك بلقظ المتأخر
ومعنى الاستقبال ففيه ايضا للشرط والامر ينقلب الماضي الى المستقبل ولم يستقم
الكلام بمنزلة اذ يقول اكرمك اذ اجتنى الا بنا ويل ان يجعل بغير اعنا المستقبل

بلفظ الماضي بينهما على نحو وقوعه **قوله** والاصل فيها أي كلمة إذا قطع المتكلم
 بوقوع الشرط بحكم الوضع وشهادة الاستعمال وتنقسم إلى القطع به بطريق التحقيق
 في إذا اطلع الشئ في أفضل كذا أو القطع به بسبب اعتبار من الاعتبارات الخطابية مثل
 إذا جاء الجيب كذا اظهر بالشعف بذلك وأنه بمنزلة القطع بها وإذا انعم الأمير
 بالآلوف اظهر بالوقوف بحال كرمه فالأشاعر على إذا أقيمت على الجمل في زيارة
 بيت الله رجلا عافيا رجلا فاعل زيارة وحافيا حال من ضمير المتكلم لأنه في غير
 زيارة بيت الله حافيا وقال أبو الطيب إذا انتاكر من الكرم ملكة وإن انت
 أكرمتا للثيم ترد فقولاه قطعاً نصب على المصدر من القطع أو من فعل في معنى
 أو نصبه بغير معنى وتخفيفاً بمعنى محققاً أو باعتبار بمعنى قطعاً مقروناً باعتبار
 أو كما شأ بسبب اعتبار الاعتبارات التي يناسبها القطع بوقوع الشرط كثيراً جداً
قوله وهو النكتة أي كون الأصل فيها القطع بالوقوع هو السبب في تغليب لفظ
 الماضي مع لفظه إذا على لفظ المستقبل في الاستعمال بمعنى أن استعمال إذا فعلت
 أغلب أكثر من استعمال إذا فعل لأن الماضي وإن تغلب معناه في المستقبل لكنه في جهة
 كون لفظه موضوعاً للخصوص في الزمان الماضي ودالأعلى انصب بالقطع والجرم
 بالوقوع من المضارع الذي دلالة فيه على التحقيق والتفرض أي في تغليب متعلق
 بالنكتة لما فيها من معنى التأثير وكذا اللام في كونه وقوله في الاستعمال متعلق بتغليب
 وفي الجملة باقرب ونظر الحال من المستكن في اقرب أي منظوراً إلى لفظه أو مصدره
 في وقوع الحال أو مفعولاً أي بنظر نظر الأول أجل المنظورية ثم ورد قوله تعالى
 فإذا جاءتهم الحسنة الآية تخفيفاً وتوضيحاً لاستعمال إذا في المقطوع وإن في المحتمل
 والمراد بالقطع والاحتمال بالنظر إلى حال الشئ في نفسه وفرض الكلام مقولاً على شأ
 من يجوز عليه الشك والردد والأقرب بالنظر إلى علم الله تعالى ليس إلا القطع بالوقوع أو
 اللاذوق والمواد بالحسنة الحسنة على الإطلاق إذا دلالة على التقيد بنوع دون
 نوع ولا بنوع ما يجنب لا يجوز التحقيق في نوعين وأكثر محالاً وقوله تعالى وإن نصبهم حسنة
 فإن المراد بها نوع مخصوص منها هو الغضب والرخاء لأن الآية نزلت في اليهود ولعنوا
 حيث شأوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا من دخل المدينة نقصت غلها وغل أسرارها

فو الله عليهم بقوله فكل من عند الله وتجلا قوله تعالى وإن أصابكم ضرر من الآية فإنه
 المراد فضل مخصوص هو الفتح والغنية لوقوعه في مقابلة فإذا أصابكم مصيبة أي قتل أو
 هزيمة بربيل ما قبله يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم فانفروا شافوا وانفروا جميعاً وإن
 منكم من يبطلن وليس النوع المحصور قطع الوقوع فيه فلم يستعمل فيه إذا بل إن وإنما عمل
 في الفضل فعل الماضي أما لفظاً فلا لتمامهم ذلك في الشرط الداخل عليه اللام الموطنة
 للتصميم أما معنى فلا أن الله ذو الفضل العظيم ففيه شأبه التحقيق ولما كان المراد بالحسنة
 في قوله تعالى فإذا جاءتهم الحسنة الحسنة المطلقة ناسب أن يستعمل في جانبها إذا لكون
 حصولها مقطوعاً به من جهة كثرة وقوعها واتساع مجالها وهذا ما قاله في الكفا أن جنس
 الحسنة وقوعه كالواجب لكثرة واتساعه لتخفف في كل نوع من الحسنة فجاء نوع الحسنة
 فإنه لا يكثر كثرة جنسها وكذلك أي كونه حصول الحسنة المطلقة مقطوعاً به كثرة وقوع
 واتساعاً عرف تعريف المهر للذهاب إلى انقضاء مهودة معينة لكثرة خطورها بالبال
 وكثرة ورود أنواعها على الغير وتعريف الجنس بمعنى الإشارة إلى هذا الجنس وهو الحسنة
 فقوله لكون حصول الحسنة متعلقاً بالمفرد إذا في جانب الحسنة وكثرة وقوعه نصب على
 التمييز وذهاباً بحال أو مفعولاً وتعريف جنس عطف على محذوف كما قد رآنا والآول أي
 تعريفها ذهاباً إلى انقضاء مهودة اقضي لحي البلاغة من تعريف الجنس كونه ما دل على فضل الله
 وعنايته حيث جعل الحسنة المعهودة الكلية إلى حقها أن يشك في وقوعها كثرة الوقوع
 فطبيعة الموضوع جعل السبب القليلة غير قطعية للحصول ولما فيه من الإشارة إلى
 أن الحسنة المطلقة نزلت منزلة المهور الحاضر في الدهر حتى كانتا نصباً عليهم لفرط
 الاحتياج إليها وكثرة دورها فيما بينهم وكونه أبعد عن الإنكار وأدخل في الأثر حيث
 اشترى إلى حاضر معهوداً ولأنه دل على سوء معاملتهم حين ادعوا أنهم أحقاء باختصاصه
 الحسنة الغطائية التي هي الغضب والرخاء الدائر فيما بينهم الصاير بمنزلة الحاضر المهور
 ولا يشكروا لله عليها ولا كذلك تعريف الجنس فإنه قد يسلم دعوى استحسان القليل و
 يعتذر في ترك الشكر عليه ولأن المهور المحقق أو في لفظي إذا وجاء وفي الكل نظر
 ما يستأ في شرح الخيصر وقيل لأنه أو في قوله هذه إشارة إلى ما جاتهم وإنما سقت
 له الآية هذه إشارة إلى ما جاتهم وذلك أنهم كانوا أكمل أسلوباً حسنة أي نوعاً كثيراً

الى موسى ودعائه فاذا عاد عليهم الحسنه من ان يرفع كانت دعائه قالوا لانه
اي هن مخصوصه بنا ونحن مستحقون لها ولزلا في النعمه والرفاهيه فمعه موهبه مطلقه
فليست كذلك السيئه فانها وان عادت بعد ذلك والها لا يكون ماله موهبه
منها اليها **قوله** ولفظ ان عطف على قوله بلفظ اذا اي قال وان يصبر سببه بلفظ
ان في جانب السيئه مع تنكير السيئه اما لفظ ان فلا وقوع السيئه نادر بالنسبه الى
وقوع الحسنه المطلقة التي لا يجلو عنها العبد لحظة فلا يكون قطعيا مناسب الا اذا
اما تنكير السيئه فانه ينشئ عن القلة ولا شك ان ما يصيب الانسان من السيئه اقل قليل
بالنسبه الى ما يصيبه من الحسنه **قوله** ومنه اي من استعمال اذا والمكان في جانب الحسنه
كونها قطعيه الوقوع وان المضارع في جانب السيئه قوله تعالى واذا ذقنا الناس
الآيه الا انه نكرهنا الحسنه اعني الرحمة كالسيئه فاعند عن ذلك بانه للنظر الى لفظ
الاذافه المنبئ بحصول وضعه عما فيه معنى القلة المناسبه للتذكير وان كان هنا مستغنى
للايصال يعني لما عثر على الايصال بلفظ الاذافه ناسبا ان يعبر عن الوصل ما يدل على قلته
بمنزلة القدر الذي يذاق من الطعام وهذا معنى قوله فهو اي التذكير للنظر الى لفظ الاذافه
هو المطابق للاغنه فارقت هذا سبعا في التذكير للتقليل وقد صرح بانه للنوعيه قلنا
لامنافاة فان النوع من الجنس قليل بالنسبه اليه **قوله** واما قوله تعالى وان كنتم بيان الله
في آيات ووردت ظاهر على خلاف ما ذكر من قلته ان اذا اجت استعملت ان فيما هو متحقق
الوقوع فضلا عن كونه قطعي الوقوع واذا مع التاكيد الذي هو نادر الوقوع يعني ان
قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا مع المرابيه في حقيقه القرآن وكونه من عند الله
وقوله وان كنتم في ريب من البعث مع المرابيه في المعاد وحسب الاجساد لفقد توبخ
المخاطبين على الارتياح في امر يشتمل المقام على ما يدل على حقيقته ورواى الارتياب فيه
بالكلية وهو الاعجاز المشار اليه بقوله فانوا بسورة من مثله وابتداء الخلق المشا
اليه بقوله فاننا خلقناكم من تراب من نطفه ثم من علقه وايضا لصور ان الارتياب
في مثل هذا المقام لا ينبغي ان ينسب الى العاقل الاعلى سبيل الفرض والتقدير كما يفرض المخال
الاعراض بتعلقه كالتكليف ونحوه كقوله تعالى ولو سمعوا ما استجابوا لكم فالواو وان
كان ضمير العقلاء فهو منها للاصنام التي هي جارات لا يتصور منها السمع الاعلى سبيل فرض

فرض الحال وانما عثر عنها بضمير العقلاء استنادا على اعتقاد المخاطبين فيهم الاهليه التي هي اعلى
مراتب العلم بتكياهم والزاما **قوله** التشبيه بهذه الآية اشارة الى ان الاصل في فرض الحال
كلمة لود وزان لانها لا اجزى بوقوعه ولا وقوعه والحال مقطوع بلا وقوعه الا انه ههنا نزل
منزلة ما لا قطع بلا وقوعه على سبيل المساهلة وانحاء العنان لقصد التبكيت ومثله قوله تعالى
فان آمنوا من قبل ما امنتم به فقد اهتدوا وقوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد فانا اول العابدين
وهو كغير قوله وتبقى اي المقام ان يقال واذا ارسمت لانه لما الحق بالمحال كان استعمال اذافه
من المحال **قوله** ومثله اي مثل وان كنتم في ريب ان كنتم قوم ما مسرفين مع حقوا سرافهم وان كنتم
لفقد التوبخ والتشبيه على ان اسراف ينبغي ان لا ينسب الى العاقل الاعلى سبيل الفرض و
التقدير والمعنى انكم كنتم منكم القرآن اعراضا ولا اعتراضا ومعرضا عن كنتم تجاوزين
الحق في الكفر والطغيان واما في قراءة من قرأ بفتح ان فالمعنى لان كنتم **قوله** ومنه اي مما
استعمل فيه كلمة ان في مقام القطع لفقد التوبخ والتجمل الا ان القطع في الامثلة السابقة
كان بوقوع الشرط وههنا بلا وقوعه لان الشرط هو كونه لم يعمل والمحقق انه عمل ولذا قال
ومنه دون ان يقول ومثله فجعل الضمير لما جاز فيه ان للقطوع بالخصوص هو قال في العيب
العملة بالضم والعمالة والعمال والعمل بوزن الذكري وهذا عن الاعراض اجرة العامل والتشبيه
التأخير واصله من سوف افعول والترجمة التفسير والتفسير واقطع الطمع بفتح الحزة منع
مخروم على جواب الامر اعني قولوا احركوا بكسر لا لتقاء الساكنين ومفعول فقولوا محذوف
اي انكم فعل وقوله ويحكم دعاء من العامل على المخاطبين على قصد التخر والسامة وان
كنت مقول العامل ونزلهم الى العالم المخاطبين جملة متبينة المقصود وكان قبا من نزلهم
منزلة من لا يعتقد انه عمل ان يقول ان لم يعتقدوا اني عملت الا انه يكون استعمالا في المقطوع
فقد الى ان اعتقدتم اني لم اعمل ليكون في الحمل المشكوك تقدير او يحسن التجمل فليست بر
قوله واما التعليل عطف على ما لفقد التوبخ يعني يجوز ان يكون استعمال ان مع المرابيه
بغلبه غير المرابيه من المخاطبين اذ كان فيهم من لا يرتاب على المرابيه وجعل لكل بمنزلة غير
المراتب ورد على هذا انه يحسن استعمال ان في قطعي الانتفاء ويعود المحذور ولا يحسن
سوى ان يقال المراد تغليب غير المقطوع بارتياحهم على المقطوع بارتياحهم لا يقال الشرط وفي
الارتياح في المستقبل وهو يحمل الوجود والعدم لانا نقول ظاهر ان ليس الشرط هو الارتياح

في المستقبل وهو محتمل الوجود والعدم لانفقوا ظاهره ليس الشرط هو الارتفاع في المستقبل
ولذا نرى الكوفيين انهم يسمونه اذ وذهب المبرد والرجاج الى ان لا ينقلب كان الى معنى
الاستقبال وذكر كثير من النحاة انه اذا اردوا بقاء معنى التامع ان جعل الشرط لفظ كان
ان كنت قلته فقد علمته ان كان قبضه قد من قبل وذلك لقوم دلاله كان على معنى المضى
لخصه له لان الحدث المطلق الذي هو مدلوله يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان
المتناهي واما ما يقال ان البعض من ارباب قطعاً والبعض غير متقطعاً فيلزم الجمع كانه لا قطع بآثارهم
فصلح كنهه في استعماله في هذا المقام وليس من التغليب في معنى **قوله** وباب التغليب
واسع يجري في كل فن يخفى فيه متعدد لبعضه حكم ليس الاخر فيخرج ذلك البعض بجهة من
اللمعات ويعطى الاخر حكمه وتلك الجهة كثره او قوته او خفة لفظه او كونه اذ كونه او نحو ذلك
ومن تغليب الكثير على القليل اسناد العود في ملأ الكفرة الى شعب قوم مع ان العود في الشيء
يقضي سابقه الكون فيه ولم يكن شعب من الكفرة لان الانبياء عليهم السلام معصومون
من الكفر والكبار ومن الصغيرة المنفرة كسفرة لينة والتضيق بحجة لاخلها بغير من العشة
بخلاف الصغار التي لا ينصرف فيها والسئلة خلافة كلامية ولادلاله في قوله بعد انما الله
منها على كونهم داخلين فيها في الجملة حتى يكون هذا ايضا من التغليب من تغليب الذكور على الاناث
قوله تعالى النجاة واهله الامراته كانت من الغارين اي الباقيات في القرية والعدا الى الهامة
وفي اخر سورة التجر في حقهم وصدق بكلماتها وكتبه وكان من الغارين اي المطيعين
القياس الغاربات والقائات لان صيغة الجمع بالواو والنون تاتي للذكور كما يحكم الوضع فاطلا
على الاناث تغليب الذكر على الانثى وتخفيفه ان صيغة القائات من باب ما للجماعة الموصوفة
بالفتوة من الذكور خاصة جعل للجماعة الموصوفة بذلك على ما يتم الذكور والاناث ليصح عدد
الانثى منها واما عدائهم من الملائكة حتى تناوله امرهم بالسيود وضح استثناء من غيرهم
في الاخبار بالسجود فنغليب الكثير على القليل وللجماعة على الواحد في اطلاق الاسم مثل
لنعود في اسناد الفعل الا انه لسه عدلان في الذكر من جهة انه اطلق الاسم
الموضوع بوجه وفه للملائكة خاصة على الملائكة واليدين من غير اشتراك له في
مدلول الاسم لانه اطلق الاسم الموضوع بصيغة للذكور والامات بالمساركة
لم يمدلول جواهر الوفا على الفتوة ولذا قال عدلان في الذكر مع لطيفة آخر

ولا يعدون انما يسمونه

اخرى لا يخفى **قوله** ومن هذا الباب اي باب التغليب تغليب الخطاب على الغيبة بان
عن الغائب الدخلة جهة خطا بطريق الخطا مع ان مقتضى الظاهر التغيب عنه بطريق الغيبة
او بان يعبر به عن مخاطبة الغائب جميعا بطريق الخطا تغليباً بجانب الخطا لكونه اشرف
واعرف فالاول كقوله تعالى انتم قوم تجهلون فانتم تجهلون صفة قوم وهو اسم ظاهر
والاسماء الظاهرة غيب فمقتضى الظاهر ان يقال تجهلون بيا والغيبة الا انه جئنا بالخطا
نظر الى ان قوم عبارة عن انتم ومحمول عليه وهذا معنى قوله على جانب انتم على جانب قوم
والثاني كقوله تعالى وما ربك بعاقل عما تعلمون فيمن قرأ بآية الخطا اي انما بعد المذكور
بطريق الخطا وجميع المكلفين الغائبين وغير المكلفين لا يقال له لا يجوز ان يكون صدر
الكلام خطاباً للنبى ثم واخر خطاباً له ولعن من غير اعتبار التغليب وانما يلزم اعتبار
لواجرى في اول الكلام ذكرهم بطريق الغيبة لانا نقول ان كراهية ان لا يجوز في كلام
واحد ان يخاطب اشياء واكثر من غير عطف او تشبيه او جمع واما فيمن قرأ يعلمون بيا الغيبة
فلا تغليب لان الضمير ليس سواء من المكلفين وغيرهم لانه ولم يكن هو المعنى است واهل لانه لم
يعبر بذلك في الكلام وان كان له جهة باعتبار تغليب الاكثر نعم لا يبعد ان يكون المعنى
يعمل العقلاء وغيرهم فعبارة الكل بضمير العقلاء تغليباً لكنه خلاص الظاهر
هذا اليك تغليب ذوى العقول على غيرهم بان يعبر عن العاقل وغير بطريق يخص العقلاء
كما يقول خلق الله الناس والانعام وزرعهم واوردها مثلاً بشير فيه الى انه يجوز
ان يجمع في لفظ واحد نوعان من التغليب وهو قوله تعالى فاطر السموات والارض جعل لكم
من انفسكم ارباباً يذكرهم فيه اي جعل لكم من جنسكم حلائل ومن الانعام ذكر او انثى
منكم وبكثرة في هذا المصل حيث يكون به التوالد والناسل فهو كالمنبع للثبات والتكثر
ولفظه كخص خطا العقلاء وقد ورد في نذر كخطايا العقلاء المذكورين بطريق
الخطا والانعام المذكورة بطريق الغيبة ففيها تغليب المخاطبين على الغيب حيث يذكرهم
واباهر في تغليب العقلاء على غيرهم حيث يذكرهم وايضا في نذر ما قال من قال التغليب
المخاطبين على الغيب حتى بالكاف لا بالهاء ولتغليب العقلاء على غيرهم حتى بالميم لا بالتون
وقد تغلب الحكاية على الغيبة مثل انا وزيد فعلنا وعلى الخطا مثل انا وان فعلنا
وهذه الاقسام متعارفة جدا بخلاف الايون فلذا قال ومنه اي من هذا الباب التغليب

المشاركين في خصوصية بان يثنى اسمه الخاص ويقصد اليه والى اخر جميعا بان
يجعل مستثنى باسمه حتى يكون معنى الابوي المستبين بالاب كما يقال الرندان بناويل المستبين
زيد وهذا لا يكون تعريف العرب لابي بكر وعمر الا باللام كالزبد بن لا كتابين وعمايين
فان لفظ المثنى هكذا موضوع بازاء الجليلين واما مثل الابوي والعمرين فليس من قبيل الالفاظ
بل من قبيل اسماء الاجناس فان يعرف باللام وتارة بذكر المفعول هو الذي لفظه اخف كالقوله
او يذكر كالعمرين واما الخافقان فمنهم من يجعل الخافق حقيقة في المغرب من خفت الخوم
اذا غابت وبعضهم المشرق من اخفق الرجل بثوبه اذا لمعه قال ابن السكيت الخافقان
افقا المشرق والعرب لان الليل والنهار يخفان فيها اي يضطربان وعلى هذا لا يكون
من التغليب في شيء واما بيان مجازية التغليب والعلاقة فيه وانه من اي نوعه فاما اذا
حواله **قوله** واذا امت الناس ضراى سوا حال من مرضا وجذب او فقر او نحوها وانما جازا
والفضل المأخوذ من الضرفيل بالنسبة الى حسن الحال كالسنة بالنسبة الى السنة لاخ
امور اقضت الشرط في حكم المقطوع به وهي التعبير عن الاصابة بلفظ المتبني عن القلة
وذكر الضرب بقرينة التكبر المناسبة في هذا المقام ان يجعل على التقليل وجعل مفعولا متروكا
الاحقاء بان يجمعهم كل ضرر هذا فقر المصنوع على ان الشرط واذا امت الناس ضراى سوا حال من مرضا
لكن جزاؤه ليس عانا على ما وقع في بعض النسخ بل عواربهم منبذين اليه واما الذي جزاؤه دعاء
واذا امت الناس ضراى سوا حال من مرضا وجذب او فقر او نحوها وانما جازا
سورة الروم واذا امت الناس ضراى سوا حال من مرضا وجذب او فقر او نحوها وانما جازا
ضراى سوا حال من مرضا وجذب او فقر او نحوها وانما جازا
الانسان كقول الضمير في واذا امت الناس ضراى سوا حال من مرضا وجذب او فقر او نحوها وانما جازا
بان ظاهر الكلام وان كان على ما ذكرتم لكن الذي يقتضيه البلاغة ان يكون الضمير للانسان المنبه
بما يدل عليه الجاء من قوله اعرض وانما بجانبه اي اعرض عن الشكر وذهب نفسه اي بعد عن رتبة
سائر الناس بكونه او تفضلا كما يقال ذهب الخلاء والجا في حكم الفهم كقوله كبت الخلاء
ربوز نفسه وذاته وفرطت في حب الله اي انه وانما الاعراض المتكبر مطلق الشرع وان يكون
في حكم المقطوع به وعرض الدعاء عبارة عن كثرة مجاز عن عرض الجسم فانه اذا طال امتداد العرض
فالطول **قوله** وعند الخويين كان مقتضى ترتيب ما سبق من الاجمال ان يذكر اذا بعد اذا

الا انه اشتد اهتمامه ببيان كيفية جعل اذا من تحت الشرط مع كون اذا لما مضى خاصة وكون الشرط
امرا متعلقا به حصولا في الاستقبال **قوله** وجه القضي اذا وان كان دالا على المضى المتعلق الشرطية
الا انه بعد اتصالها بالاهمية به بسبب عنه الدلالة على المضى ويجعل دالا على الاستقبال
فيصلح للمجازاة مثل اذا واذا ما ودلالة بان اتصالها بالاهمية به ينقطع عنه التخصيص بالمضى
اليه وساء الشرطية بما فيه من الاهمية بمنزلة جنما وهذا ما قال الشيخ عبد القادر اذا
فيما لا الجمل ويكون وقت مخصوص والجزاء ياتي في الخصوص فالترغما الكافة ليصير عاما **قوله**
انما اعتبروا الاتصال بالاهمية دون ان يجعلوا اذا ما كلمة براسها للشرط جوبا على حقيقة
المناسبة والمقابلة باذاما وجنما واينما ومنما **قوله** ولا فرق بين ليس جالا واذا
كما لا اذا واذا ما في انه يكون مع ما للشرط وبدونها لا بل اذا واذا ما كلمة للشرط لا فرق بينهما
حيث المعنى الا ان في اذا ما اهما ما في الاستقبال ليس في اذا بمعنى انك اذا قلت انك اذا طلع القمر
فانه ربما يكون لطلوع القمر حتى يستحق لاعتنا بترك الانبان في الغد فانه اذا ما طلعت فانه
لا يختص ذلك ولا يستحق لاعتنا وانما قال من حيث المعنى ان من حيث اللفظ يكون اذا ما جازا ما في
السعة مثل اذا ما تخرج اخرج قال اذا ما جازا ما في السعة بخلاف اذا فانه لا يجوز الا في
الضرورة كقوله واذا انصبك خصاصه **قوله** وذلك لان المتعلق للمجازاة هو ان يكون الشيء
مختصا بوقت يقع وان لا يقع والخالي عن الاهمية يكون لو فمعلوم بان المتكامل على وقوع
الجزاء عند مجيئه كمنفع في ان عند وجود الشرط حكم بانه للشرط وايضا الفعل بعد اذا
الخائزين عن الاهمية الكافة لها غير الاضافة يكون في موقع المفرد ويخرج عن الجزئية كالوقوع
بعد ان المصدرية والمجازاة يستند الجزئية وفي هذا نظر لان الواقع بعد ان الشرطية ايضا
خارج عن الجزئية وكذا في الاول لا يخرج اذا ما ايضا يكون في الضرورة **قوله** ومنى لغيم
الوقوع في الاستقبال بمعنى ان الحكم المتعلق به يقع كل وقت من اوقات وقوع مضمون الجمله كما
ان الحكم على كل رجل يأتى فله كذا يعبر كل فرد ومنما اعم من ذلك واشمل حتى ربما يجري في
متى من التخصيص ما لا يجري في منما واما ان يغيب المكرار حتى يقع في منما دخلت الدار فأتى
طالتي لك خولاطا فليس يشبه بل يفيد انها في اي وقت دخلت من الليل والنهار طلعت
بجلا متى فانه ربما يخص بعض الاحيان ومنما في الارضه ابن واما في الامكنة و
عطف الاحيان على الامكنة لان الحكم ما يعتمد عليه المتكبر كالارض المسير والجزء الفراغ

المنوم الذي لم يشغل الخيال فاعرفا وعند الحكماء المكان هو السطح الباطن من الجسم الطاهر
 المماس للسطح الظاهر من الجو وكذا الخبر **قوله** وحينما نظرت انما بعني انه لتعظيم الامكنة وعمل
 الحرف ولم يقع حيث بدون ما اداة شرط ومعنى حينما كنتم في مكان كنتم من الامكنة فاعرفوا
 وجوهكم بالسطح المسمى **قوله** وما لتعظيم الاشياء من اولى العلم وغيره ولهذا يقولون
 من لم يعقل نعم اذا علم الخال باله من اولى العلم وذلك من غيرهم فرق لما ومن ومما اعم
 بمعنى اى شيء من الاشياء حقير او كبير او كبير او قليل او كثير بحيث لا يخرج عنه البعض ولا
 يستثنى واختلفوا فيه فبعضهم يراه موضوعا لزيادة التعظيم فوجه كونها اعم هو الوضع
 والمناسبة على ما قبل ان الزيادة في البناء للزيادة في المعنى وقيل انه بمعنى اكف ومما في الشرطية
 والمعنى اكف عن كل شيء ما يفعل افضل فيفيد انه ما من شيء تفعله الا واما افضله عموما فانه
 لما في الامر لا يكف عن كل شيء في الشرطية هي ما الثانية وقال الخليل اصلا ما ما على ان الاول
 هي الشرطية والثانية اهميته متصلة بها لزيادة التعظيم كما في ميثما وايضا وغير ذلك ووجه
 الزيادة ح ظاهر وقد شاع عند اهل المنطق استعمالهما للتعظيم الا في بعض النسخ متباحث
 جعلوا سور الايجابا الكلي في المتصلة وليس من اللغة ولا يوجد في استعمال الغضائى الا
 ما ذكر صاحب كتاب الاعراب انه قد يستعمل ظرفا محو ما نصب افهاما من اقسام ثم الاسماء الشرطية
 ما كان منها ظرفا مثل اذا واذا ما ومنى ومنما وايضا وحينما فحملها النصب بالفعل بعد
 وما كان ظرفا وفكن وما وهما فقد يكون محملا النصب بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والرفع
 هو الجزاء والشرط مع الجزاء فيه خلا والاكفاء بالضمير في الشرط مثل منيات فاني انك
 ربا ربح الشا وقد يكون الجزاء مثل من غير امر وعلم تسأل اسأل واما اى فمرب يفع مبتدأ
 ايتهم باتى اكرمه ومنعولا مثل ايتهم نصرا اضرب ومصدرا مثل اى ضربا نصبا اضرب
 ظرفا مثل اى يوم يخرج اخرج ومجورا مثل ايتهم غررا مرر واما محلى اى فالنصب على الحال
قوله والمطلوب من هذه التعميمات الى ما ذكره الشيخ عبد القاهر من هذه الاسماء انما جعلت
 نائبة عن حرف الشرط لاجل الاختصار والتعريف لانه تفصيل مدلولها اطالة مقبولة
 المطلوب لعدم امكان ضبط جميع ذلك في مقام الحديث والاحكام والاعتقاد والتكرار
 ومن الفاظ مضبوطة مختصرة حاوية لتمام التفصيل على وجه ما يقع الغنية مع تحصيل
 النية بمعنى ان الغرض من هذه الكلمات المنيرة لانه لا زمان والامكنة او الافراد والاحوال المراد

امران ترك التفصيل في الاحكام والاعتراض عن الاطالة والاملا لقوله او عمل عطف على غير
 عطف العام على الخاص ومقبدا يكونه وافيا بالضمير كما في قولك ايتهم نورا ونورا ومنه
 يكتب ومن تلقى من اصحابنا كرمه ومخوذك وقوله الى عدة حال من مقبول قولك اعني انما ينبغي زيد
 الى آخر الامثلة اى فاهبا الى عدة ومنتهيا اليه وقوله مع قيام الاملا لا بشر بان الاملا
 حاصل اليقظة لا يتوقف على تيسر الاستيعا واما تفرض لتفسير الآية لانه كان يفرد بما ذكره من
 حسن التطبيق وقوله فقد جازى جميع الفوز تمامه وحذا فير الشيء اعاليه ونواحيه جمع
 حذا فربان ماد عليه اسم الاشارة البعيد وضيق الفصل وتعرف الخبر اى لا فائزوا هم
 وقوله فاولئك بلغوا المخرج باظره ما يفيد عموم الافراد من شمول الحكم للجميع والافتقار الى
 ان يقال فذلك هو الغرض **قوله** واعلم ان الجزاء والشرط يبدلان لانه على ان الاصل في
 الشرط والجزاء ان يكونا جملتين فعليتين متضارعتين ولا يخفى ما في العبارة من المبالغة حيث جعلها
 نفسا لتعليق بربانها للتعليق والوجه ان المراد ان مقصودها ومدلولها لتعليق وقدر الجزاء
 لانه المعلق والعرض في الحكم واما الشرط فبدله واراد بحصول امر ما يتم بتحقيق النسبة
 الايجابية او السلبية بل الانشائية ايضا والامر المعلق مضمون الجزاء والمعلق به مضمون
 الشرط وذلك لانه اشارة الى التعليق بل كونها التعليق وقوله في جملتيها ما دون ان يقول فيها
 رجع ما ذكرنا من الوجه وقوله او احداها عطف على ضمير ان كونا الوقوع الفصل وقوله وكذا
 اى مثل استلزام امتناع المضى فهو عطف على امتناع البتوت وان يكون بدل من المضى وفعال
 لفعل محذوف اى فامتنع ان يكون وفي بعض النسخ هو غير محذوف وقوله ان يكون الفعل كما ضمير
 احزابا بضم الفتح والافتقار الى ما سبق ان يقول ان كونا اى الجملتين ماضويتين وقد يغفل
 لما سيجي من ان الاصل في جملتيها المضى وقوله فظهر تفرع على الكلام اى ظهر من امتناع كون جملتيها
 اسميتين او ماضويتين ان مثل ما ذكر من الامثلة لا يصار اليه في الكلام البليغ الا لئلا لا يمنع
 المصير الى محلا مقتضى الظاهر بدون كنه في الحال الغير الظاهر والا لم يكن الكلام بليغا واما
 غير البليغ فربما يصار اليه الا لئلا لا يمنع ويظهر ما ذكر ان المراد الامتناع في الاصل وفيما هو الظاهر
 لا الامتناع عن اصله بحيث لا يجوز خالفا اصلا واسارا باعادة لفظ نحو الى ان احكام خلاف
 انظروا ثلثة الاول ما صير فيه الى الماضوية في كلتا الجملتين اى في الشرط فقط او في الجزاء
 فقط الشا ما صير فيه الى الاستبته ولا يتأتى الا في الجزاء وحده ولذا قدمت ذكر الماضوية

مع ان الاوفق بما سبقنا من التاليف صير فيه الى الماضوية لفظا ومعنى من غير ان يلاحظ
الاستقبال كما في امثلة القسم الاول والظاهر ان الشرط فيه حال كانا لا نسب كرم بلفظ
المضارع وقوله بما لا موجب بيان لقوله نحو في المواضع الثلاثة وصغير معه لما وصغير
كونه للفعل اي من الصور والامثلة التي لا موجب معها كون الفعل مضارعا كقولنا تارك
فانها انما تلحق المضارع لا غير حيث يكون لا يجوز المصير الى غير المضارع ولو مع الفسحة ولا
ارى جعل التصدير بها واجها الا ان يكون عبارة عن الفعل وح لا يستقيم البيت الاستكلف وما
في قوله فاما بانيتكم ان الشرطية اتصلت بها ما الموكدة ولفظها تأكيد الفعل بالنون لا يخط
ربسته عز رتبة الحرف الضم الموكدة بالنون لا يكون لامضارعا وجوابا لشرط الجملة الظنية
بعدم غنى عن جمع هداي فلا خوف وقوله فاما يشققتهم ان تضاد فهم وتظهر بهم ففرق عما دبتك
ومضاملك بقتلهم والكتابة فهم من ورائهم من الكفر حتى يحبس عليك احدا اعتبارا بهم وانما طاعا
بالمهم ومن صور وجوب المضارع ما اذا كان الجراء مع لن والسين او سوا ولا يخفى ان المراد ما اذا
حفظ على تأكيد لفظها وتصدير الفعل بالسين ونحوها والافلا امتناع في العود الى التأكيد
لكنة **قوله** مثل توخي جعل النكتة امرين احدهما طلب ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل والثاني
ابرار المقدرة في معرض المذكور وذكر لا ابراز غير الحاصل في معرض الحاصل اسبابا خمسة ثم غمها
بقوله وما شاكل ذلك **قوله** وعليه ان المصير الى التأكيد يكون ما هو للوقوع كالواقع وان لم يكن
من الشرط والجاء وذلك لان ما لم امه وقوعه او خبر به فهو كالواقع لعدم الشبهة في وقوعه كذا
اصحاب الجنة اصحاب النار ونداء اصحاب الاعراف دجال يعرفونهم بسيماهم وفتح مكة اذ حمل قوله
نفا انما فتنالك عليه وقد زل قبله والمراد بالاعراف سور ضرب بين الجنة والنار على ما قال
وبينهما حجاب بين الجنة والنار وبين الفريقين واصل الاعراف جمع العرف بالضم استعبر من عرف
المر من عرف الديك لارتفاعه واختلاف اقوال المفسرين في المراد بالفتح المذكور بقوله انما فتنالك
فيل فتح مكة وقيل فتح خيبر وقيل فتح الروم وقيل فتح الله بالاسلام والبقوع والدعوة بالجنة و
السيف فان كل الفوج تحته وقيل صلح الحديبية لانه كان سبب الفتح بان غزاه ما تقدم من
وما تأخر ويبيع بيعة الرضوان وقيل معناه قضينا لك قضاء بيتنا على اهل مكة ان ترحلوا
واصحابك ترحلوا لتطوفوا بالبيت زائفا فاحاة وفي الحكومة **قوله** واما التعريض اي بزرع ليس
بحاصل من استدلاله الفعل في الشرط في معرض الحال فيورد بلفظ التأكيد تعريضا عن حصول منه ذلك

ذلك الفعل كما في قوله تعالى ولئن ائتمعتا هواهم من بعد ما جاءك من العلم انك اذا المظالمين ولئن
ائتمعتا هواهم بعد الدجاء كمن العلم ما لك من الله من ولى ولا نصيب له ولقد اوحى اليك والى
الذين من قبلك لئن ائتمرت ليجعلنك عملا وتكون من الخاسرين فان ذلكم من بعد ما جاءكم
البيتا فاعلموا ان الله عز وجل حكيم ذكر الشرط المبني على الفرض والتقدير في الايات المذكورة مع القطع
بعدم وقوعه من الخطاب بلفظ التأكيد تعريضا بالغير وانه قد صدر عنهم اتباع هواي اليهود و
النصارى والشرك والزلل وانهم من الظالمين ولا ولي لهم ولا نصير وقد حبطت اعمالهم وانهم
معروضون وعيد عظيم فان الافعال الواقعة في الشرط لما ذكرت بلفظ التأكيد مع القطع بانها لا يقع
تم استدلاله طلبه وجهه وناسبا ان يكون هو التعريض محلا ما اذا ذكرت بلفظ المضارع
على ما هو الاصل في الشرط لا يقال الشرط الواقع بعد اللام الموطئة للقسم يلزمه المضى على
تقريره الخولا نأقول قد مر ان الله لا يتا في بين الاغراض والمنقضية على انما نقول ان الايات
باللام والزام التأكيد تعريضا **قوله** ونظير اي نظير ما ذكر من الايات كونه اي في جملة كونه
النظير تعريضا لا كونه شرطا وتعبير عن غير الواقع بلفظ التأكيد قوله تعالى وما لي لا اعبدا الذي فطرني
والمنية على انه للتعريض وان المراد ما لكم لا تعبدون قوله واليه ترجعون دون ارجع وكذا
تعالى في قصة رسل عيسى ومحمدا عن حبيب التجار حين اسلم اتخذ من وده آلهة تعريضاً بالخطا
الذي اتخذوا من وده آلهة ولكونه للتعريض قبل اني امنت بكم مع انه كان كولا فاضد التعريض
ان يقال امنت بكم وابتعه اي ذكر بعد قوله امنت بكم قوله فاسمعون ولولا التعريض لم يكن
معنى وقوله وهو اي مقام هذا التعريض الامر المنقضي له من حيث كونه محلا له هو نطلب اسم
الحق اي اسماء قومه الطالبيين لانه المقاصدين لقتله الحق الذي هو وجوب عبادة الله وفتح
عبادة الاصنام وكونها ضلالا لا مبتينا فقوله اسماء الحق من اضافة المصدر الى مفعوله التأكيد
وصغيره للوجه والتعريض عطف على الواجبة **قوله** ومن هذا الاستقون يعني استقون اسماء الحق
على وجه لا يورث مزيد غضب قوله قل لا تسألون عما اجرنا ولا تسأل عما نفعلون بدلا لا تسألون
عما عملنا ولا تسأل عما اجرهون وقوله وانا واباكر لعلي هدا وفي ضلال مبين بدلا نال على
هدى وانكم لنضال مبين لكن ذلك التعريض اوصل بالمجادل الى الفرض واجم به على الغلبة
مع قوله شعب الخصم وقيل شوكته بالهوية فقوله لعلي هدا وفي ضلال لا يحمل ان يكون خبر
از وما عطف عليه على طريق التفسير والنشر وان يكون خبرا لاحدهما وقد حده خبرا اخر اي انا

او في ضلال مبين واياكم لعلي هدى وفي ضلال وفي كل على وفي شعار بان صاحب الحق كانه على ذن
جواد تركضيه حيث يشاء وصاحب الباطل كانه منغمس في ظلام لا يدري اين توجه وانما لا يورد الا
على ترتيب النزول لانه لا ينافي في الاستساق في التعريض والانتصا حيث استدل الاجرام في نفسه خاصة وانما
لا يتركها الا في غير محل يقرر حسن التعريض لانها في الانتصا واسماع الحق على الوجه الاتي اظهر منها في التعريض
قوله وهذا النوع من الكلام في المنطق على اسماع الحق على الوجه لا يورد في مزيد الغضب يسمى المنصف وصفه
بوصف صاحبه حيث انصف من نفسه ولم يحصل له مزينة على مخاطبه ولا نكل من سمعه من موافق و
خالق قال من خطيبه قد انصفك صاحب الكلام وحقيقة الانتصا كانه التسوية واعطاء ^{النصف}
وقد يسمى الاستدراج لاستدراج الخضم في الادغام والنسليم ويقولون انه من محاد عما اتوا
التي يقوم مقام محاد عما لا فعل **قوله** اظهرت بصلح مثالا لتناول واظهار الرغبة وقوله
ان اردت تخصنا وارد على اظهار الرغبة في ارادته في التخصا لا معنى لتفاهل هنا ولذا لم يفعل
وكقوله تعالى والاية مما استدبره الفاعلون في مفهوم المخالفة والا لزم جواز الاكراه على تقدير
عدم ارادته في التخصا **اجيب** جوع الاول ان مفهوم المخالفة انما يكون اذا لم يظهر للتفصيل ^{بالشرط}
فان اخرى سوى انتفاء الحكم عند انتفاءه من هنا الفائدة اظهار الرغبة في الوقوع والمبالغة
في التي ينبغي تفهم في تصور عقولنا اذا اردت التخصا ترك الزنا فالولي احتج بذلك وكذا الآية التي
فيمن كان يردن التخصا ويكره حق الولي على الزنا في مثله لا يثبت المفهوم الثاني ان الاكراه انما يكون على
فعل يريد الفاعل خالفا ففعل انتفاء ارادته ترك الزنا لا يفتقر الاكراه على الزنا لكونه
اكراه على ما لا يريد الفاعل خالفا **وتحقيق** الكلام ان القيد الوارد بعد الذي قد يكون قيدا
للفعل مثل لا تفصل اذا كنت محذرا وقد يكون قيدا للتركه مثل لا تتابع في الاختصار انما هو
سهولة الفهم وقد يكون قيدا للطلبه مثل لا تسر الخمر ان كنت مؤمنا وانما هي الآية من هذا
الفصل فلا يرد بحكم المفهوم الا على انتفاء طلب ترك الاكراه عند عدم ارادته في التخصا بمعنى
لا اطلب ترك الاكراه على الزنا ان لم يرد ترك الزنا لانه لا يتصور الاكراه فلا معنى لطلب تركه
الثالث ان مفهوم المخالفة ظاهر لا قطعي فلا يعتد به في معارضة الإجماع الفاطم والخصوص
الفاطم في حرمة الامر بالمنكر فضلا عن الاكراه عليه **قوله** وما شاكل ذلك المذكور من سبب
اراز غير الحاصل في معرض الحاصل كالانباء عن الوفاق بوقوع الفعل مثل ان اعطاني ال
الوفاق كذا وكذا استلزاما لمثل ان قدم الجيب ومثل زيادة الترغيب مثل ان اكرهتك فلان

فلا تنصرف في الشكر او الترهيب مثل ان ضربتك فافتصر على القليل وكان مقتضى سؤالي الحكا
ان يقول واما لما شاكل ذلك قوله وقولهم رحم الله بلفظ الكا في الدعاء ان مقتضى الظاهر
لبرحه الله من قبيل اراز غير الحاصل في معرض الحاصل المعنى من الكا كالتناول واظهار الرغبة
والانباء عن استحقاق الرحمة **قوله** ومن هذا اي من مقام ذكر نكت اراز غير الحاصل في معرض
الحاصل تنبيه للنكتة في محي الحسنه بلفظ الكا واصابة السببية بالمستقبل غير معدوله
وهي اظهار الرغبة في وقوع الحسنه وكذا رافعة بالعباد ولو كان قوله هنا اشار الى
العدول الى الكا لاظهار الرغبة لكان المناسبا ان يذكر ذلك عقبه فان قيل قد سبق صريحا
ان يكون الاصل اذا القطع بوقوع الشرط هو النكتة في تعليل الكا معه كافي من الآية
فما معنى التنبه ههنا للنكتة قلنا تلك النكتة العامة وههنا هي الخاصة كما ذكرنا
الانتصا انه وجه حسن عام وكل الانتصا وجه حسن خاص **قوله** وراز المقدر عطف
اراز غير الحاصل وههنا هي النكتة الثانية في المصير في الشرط والبراء في غير المستقبل وهي مخففة
بالمثال الخامس من الامثلة المذكورة وهو ان اكرمتي الان فقد اكرمتك من هذا هو المنطق
به الذي ارز في صورته الكلام المقدر الذي هو ان تصد باكرامك اياي الان فاعند باكرام
ايك اسل انتصا الكلام الى معنى هذا المقدر وبه يظهر الجزاء فيكون جملة انتصا
من غير احتياج الى انا وبالعجز لا ضرور اليه لان الامر والنهي وعجزها يجوز تفصيلها بالشرط
كما يجوز بالظرف والحال وغيرها فان قيل قد سبق ان مفهوم الجملة الشرطية تغليب حصول
مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فما معنى ذلك في الانتصا وكيف منع في الشرط دون الجزاء
قلنا الحصول قد يكون بثبوت شيء شئ او نفيه عنه كما هو مدلول الخبر وقد يكون لتوجيه
الطلب والتمني او نحو ذلك مما هو مدلول الانتصا في فعل ذلك حصول مضمون الشرط ^{مضمون}
الصدق في ههنا يمنع كونه انتصا فحاصل ان جاء لا زيد فاكرمه اني على تقدير صدق الله
اطلب منك اكرامه لا بمعنى الاخبار بالطلب بل بمعنى انتصائه **قوله** واما كلمة لو فحين كانت اي لما
كانت ولذا اجيب بقوله امتنعت والمعنى انها التعليق بما امتنع من حيث امتنع لما عرفت من ان
تغليب الحكم بالوصف يشعر بالحيثية فيصير المعنى انما التعليق امتناع الشيء وهو الجزاء
بامتناع الغير وهو الشرط وعلى هذا يكون معنى قوله معلقا لامتناع اكرامك بما امتنع اي امتنع
الشيء الذي هو محي مخاطبك فيتم الحكم وينطبق عليه المثال من غير احتياج الى تقدير المتصا اي التعليق

امتناع ما امتنع ومعلقا لامتناع اكرامك بامتناع ما امتنع والمراد بما امتنع وبغيره اعم
ان يكون مضمونا اثباتا او نفيا فيشتمل اقسام اربعة هي ان يكون الشرط والجزاء مثبتين مثل لو
لا كرمك ويكون امتناع الامتناع او منفيين مثل لو لم تجتني اكرامك ويكون امتناع النفي
اثباتا او يكون الشرط مثبتا والجزاء منفيين مثل لو جئتني لاشتمك او بالعكس مثل لو لم تجتني
لشتمك وقوله على سبيل القطع متعلق بامتناع لان متعلق امتناع اكرامك قطع بامتناع المجي
ففي هذا كان لا نسب ان يقال المتعلق ما امتنع على سبيل القطع بامتناع غيره والاطرافه
متعلق بامتناع غيره لان متعلق اكرامك بامتناع القطع المجي بمعنى جعله سببا عنه على ان
يجاز عن التبيين لانك اذا قلت ان جئتني كرمك وعلقك اكرامك بالمجي فقد جعلته سببا و
المجي سببا والافا لظاهر انه ليس يستقيم ذلك بمتكلمة لو لتعلق الامتناع بالامتناع بل لتعلق
مضمون الجزاء بمضمون الشرط القطعي لان امتناع الجزاء لظهور انك اذا قلت لو جئتني
لا كرمك كان المعنى ان اكرامك ثبت لو ثبت المجي وانما لم يثبت لعدم ثبوت المجي فطفلا ولهذا
اطبق الله العربية على انها لا امتناع لا امتناع الاول كما ان اول الامتناع الثاني ثبوت الاول
وبهذا صرح في علم النحو حيث قال ولو لم تجتني لاشتمك على امتناع الثاني الامتناع الاول و
بهذا يشهد استعمال الملقطع بان معنى قوله تعالى ولو شاء لهدىكم اجمعين ان امتناعا هاديا للجميع
بسبب امتناع المشية لا بالعكس وقد صرح بذلك الحاشي حيث قال ولو طارد دوحا ففعل طارد
ولكنه لم يطردها ففعل لا يطردها الدابة وابو العلا حيث قال ولو دامنا لدولات كانوا
كغيرهم رعايا ولكن العناد وام اي فلان لم يكونوا رعايا وهذا الشيخ ابن الجوزي ومن تبعه الى
يجب ان يكون لامتناع الاول لامتناع الثاني لان الاول سبب الثاني مسبب وامتناع السبب لا
لا يوجب امتناع المسبب الجواز ان يثبت لسبب آخر بخلاف امتناع المسبب فانه يوجب امتناع
جميع الاسباب لان الاول للزوم والثاني للامتناع والامتناع يدل على امتناع الزوم و
العكس الجواز ان يكون الامتناع اعم وما كان ينبغي ان يجنى على مثله ان ليس معنى كلام القوم ان
امتناع الاول يدل على امتناع الثاني وبغير العلم به بل ان سبب امتناع الثاني في الخارج هو
امتناع الاول بمعنى انه قد حصل جميع الشروط والاسباب لوجود الثاني كالاكرام سوى
مضمون الاول كالمجي مثلا فلم يمتنع اكرامك الا لامتناع المجي الا ترى انك تقول في الماء البارد
الحس لو اصابته نار لم يسخن يعني ان عدم سخونه بسبب عدم اصابته النار ومعنى قوله

تعالى وانزلنا هذا القرآن على جبريل رايته خاشعا مستورا من خشية الله ان امتناع رؤية
الجبريل خاشعا بسبب امتناع انزال القرآن عليه لان يستدل بامتناع احداهما على امتناع الآخر
وانما غلطوا من جهة ان اهل المعقول جعلوا الواداة للزوم والاتصال واستعملوا في الامتناع
لاكتساب العلوم والتصدق بالاثبات ان سبب الثبوت والامتناع في الخارج ما هو
خفاء في ان امتناع الامتناع يدل على امتناع الزوم بمعنى ان العلم به يستلزم العلم به من غير علم
وعلى هذه القاعدة ورد قوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسد ما استدل الا بعد
الفساد على عدم تعدد الالهة ولهذا الكلام زيادة بسط يطلب في شرح الخفيض **قوله**
امتنع جواب حين كانت لتزليها منزلة لما اي كونها المتعلق ما امتنع بما امتنع قطع
امتنع جعلناها يعني الشرط والجزاء عن الثبوت المدلول عليه بالجملة الاسمية ولزم ان يكون
جعلناها فاعليتين والحال ان الفعل ماض فلهذا ايضا داخل تحت الزوم وانما الزوم
فعلية بما يصح التعلق وعدم الثبوت ولزم ما ضويه الفعل المصحح انه لتعلق ما امتنع
على لفظ الماضي واستلزم لزوم كونها فاعليتين ما صوتيين ان يترى المستقبل الداخل
عليه كلمة لوني مثل ولو ترى اذ وقفوا على النار منزلة الماء لصدور عنه اخلاف في
اخباره وانما المستقبل في مثل قولك لو تحسن لي لشكرت على ان القصد منه الاستمرار
فيما مضى من الزمان وقفا فوقفا فيكون المعنى على الماضي وانما الجملة الصورية على قصد
استحضار الصورة على ما يناسب الحال الحاضرة وان كان المعنى على الماضي فان قبل عطف
استلزم في الموضوعين على لزوم وجوب ان يكون التقدير ان كلمة لو حين كانت لتعلق ما امتنع
بامتناع غير استلزام التزويل والقصد المذكور في ما وجهه فلما قد ذكر الشيخ عبد
القاهر انه اذا عطف الشيء على الجزاء فهو على وجهين احدهما ان يستعمل كل الجزاءية مثل
اذا جئتني قتلك وخلعت عليك ويايتها ان يكون ترتيب المعطوف واسطة المعطوف عليه
مثلا اذا رجع الامير استاذنت وخرجت اي واذا استاذنت خرجت فالمعنى ههنا انها
لما كانت لتعلق المذكور امتنع جعلناها عن الثبوت ولزم فعلية ما الماضوية ولما
ولزم استلزام التزويل والقصد على انما جعلنا صيغة استلزام للزوم كونها فاعليتين
ما صوتيين تم المقصود ومعنى وقفا على النار اروها حتى يعاينوها واطعوا اعلها
اطلاعا محتمما وادخلوها فمروا مقدار عذابها من وقفة على كذا وقفة ووقفة وجوا

في الآيات الثلاث محذوف **و** لا ريب في عجيبة **و** الخطا بعام كما مر **و** المعنى على أن هذه الحالة
كانها قد تحققت وانقضت **و** أتت رايها الرايت العجيبة **و** قوله تنزل المستقبل مفعول يستلزم
ومنه **و** كما ظفرت لنزول كما في قولك تنزلنا منزلة كذا **و** نظما له **و** المستقبل مفعول به
لتنزيل **و** لصدوره **و** لصدور المستقبل متعلق بنظما **و** لا اري لوصف **و** كما بالمعلوم كثير
فأشبه **و** على نحو متعلق بنزول **و** وجه تأويل **و** يود **و** يود **و** ان الفعل الداخل عليه **و** لا يكون
الامام ضيلا لانه الذي يخوف فيه القليل والكثير **و** اما المستقبل ففي الغيب **و** عند الكوفيين
هو متفدي كان **و** يري **و** كان **و** يود **و** عند بعض البصريين باليست كفاة **و** بل كن **و** بمعنى شي **و** هو
يود كما في رتب رجل **و** عدا **و** ح **و** يكون متعلق **و** محذوف **و** اي **و** تحقق **و** على الوجهين لا يحتاج
الى تأويل **و** يود **و** يود **و** فلذا قال **و** احد قولي اصحابنا البصريين **و** معنى التقليل هو ان احوال
القيمة تدبرهم فيبقون بهوتين فان كان منهم افاقة ما تنوذلك **و** قيل هو على طريقة
قولهم لعلك تسند **و** على ما فعلته **و** رتبنا **و** انما على ما فعل لا يريون الشكر **و** التقليل
يرون الندم **و** ان كان شكوكا او قلة **و** فحق عليك **و** لا تفعل هذا الفعل لان العاقل لا يعرض
لما يورث الندم **و** انما شكوكا او قلة **و** وقوله لو كانوا مسلمين حكاية لودادتهم على
طريق الاخبار عنهم **و** كما في قولك حلف بالله ليفعل **و** لو قيل حلف بالله لا تفعل **و** طريق الحكا
لما كان حكاية لكلامهم بلفظه **و** قوله ستم الامناع **و** وقوله في لو يطيعكم **و** استمرار امتناعه
على انه كما يكون المضارع الخالي عن امتناع استمرار البتوت كذلك الداخل عليه لو يكون
استمرار الامناع لا امتناع الاستمرار كما يكون المنفي لاستمرار المنفي لانفي الاستمرار **و** للجملة
الاسمية المؤكدة المنفية مثلما انتم مؤمنين يكون لتأكيد المنفي لانفي التأكيد على ما مر
ان نحو ما زيد اخبريت لاخصاص المنفي لانفي الاختصاص **و** له نظائر **و** جملة نفي لو تحسن الى
لشكرت **و** ان شاء الله **و** الشكر بسبب استمرار انتفاء الاحسا **و** معنى لو يطيعكم في كثير من الامر
لعمركم ان شاء الله **و** وقوعكم في العنت **و** الجهد **و** المشقة بسبب استمرار امتناعه عن اطاعتكم
لكن الظاهر ان المراد باستمرار الامناع دوامه وعدم انقطاعه لا تحققه ساعة ف ساعة
على التجدة كما يشعر به قوله **و** قنا فوقنا **و** وقوله المقصد مفعول استلزم **و** على نحو حال
وبكسبوت **و** على يستمر **و** وقوله بعد قوله قالوا اننا معكم **و** انما نحن مستهزون **و** يعني انهم
ذكروا استهزاء **و** هم بالجملة الاسمية الدالة على البتوت فانه سبحانه لم يترك الاستهزاء بهم

هم الى المؤمنين بل نولاه بديانه **و** ذكر بلفظ المضارع المنفي على الاستمرار **و** قنا فوقنا لانه اشد
افطع **و** معناه ازال الهوار **و** لغفارة بهم **و** البلايا **و** السكايا **و** فيهم على تجدة الاوقا **و** نغدة الحلة
قوله **و** وقوله لو يطيعكم **و** مبتدأ خبر **و** وارد على هذا **و** اي على قصد الاستمرار **و** فتمر باستمرار
امتناعه عن الطاعة كما بينا **و** لكن الاظهر **و** به يشعر كلام الكشاف **و** انه لاستمرار الفعل اغنى الاطراف
و دخول **و** ايضا امتناع الاستمرار **و** وذلك لانه كان في ارادتهم استمرار فعل على النبي **و** ثم على ما
وانه كلما عن لم راي **و** امر كان **و** مولاه **و** ذكر الله **و** انه لو استمر على اطاعتكم كما تريدون **و** لو فتم
لهم **و** الهلاك **و** لكنهم يستمر **و** فتم **و** فيكون امتناع الاستمرار **و** انتفاء ما كانوا يريدون **و** قوله
بمطعم هذا المثال على امثلة **و** لوري **و** لو تحسن **و** لانها يتصل المقصد الى الاستحضار بخلافه **و** ثم
انه رجح الاستحضار في لو تحسن **و** الصورة منع الاحتيا على قياس استمرار الامناع **و** وفي رتبنا **و** يود الى صورة
الودادة **و** وهو ظاهر **و** في لوري **و** في المواضع الى صورة حال الجرمين **و** الظالمين **و** غابت ان يرجح
الى صورة رتبنا **و** في تلك الحال **و** هو صورة الفعل لانفعه كما ذكر في لو تحسن **و** واجب بانه اشار الى
اختيار ان لو في لوري **و** التمني **و** و الامناع **و** محالة **و** لو تحسن **و** فانها امتناعية **و** انت خبير بان لو لو كانا
للمتمنى **و** لا يحج الى التأويل لان لو التمني لا يحقق كما وكان المناسب ان يعرض لصورة حال المؤمنين
على النار **و** فالبين **و** بالبتنا **و** زدة **و** لا تكذب **و** لظهور ان قوله صورة الظالمين **و** قوفين **و** عند ربهم
متقاولين **و** في تلك المقالة **و** تحسن **و** بقوله **و** ولو زى **و** ان الظالمون **و** قوفون **و** عند ربهم **و** رجح بعضهم الى
بعض القول **و** يقول الذين استضعفوا **و** الذين استكبروا **و** الولا انتم **و** كتمان مؤمنين **و** وهذا هو المراد
بنفا **و** تلك المقالة **و** ووجه اختيار المضارع للاختصاص **و** ان الذي يكون الحال **و** وهو الحاضر
و هذا ظاهر **و** ما يقال **و** ان الكمال على ان صفتا الفعل امور قد انقضت **و** فلا يكون للنفس رغبة
تامة **و** في استحضارها **و** لعدم مكان شاهدة **و** بالجملة المستقبل **و** فانه يدل على ان الفعل سيوجد مع
صفاته **و** فحصل للنفس رغبة في ان ترى انه كيف يوجد **و** فيستخرج مع صفاته **و** في غاية الركاكة
لان الصور العجيبة **و** الاحوال المختلفة **و** اذا شوهدت مرة **و** فاستحضارها سهل **و** استنباط النفس
اليها **و** **قوله** **و** اذ قال فبشير مكان فانارت اسناد **و** الا السبب **و** وهو لرباج **و** لانه ادل على
الفرد **و** ان يفعل بعض ما ارسله **و** من الافعال العجيبة **و** الاحوال المختلفة **و** ثم قال فسفاه
مكان ساقه **و** التفاتا الى الحكاية **و** دالة على زيادة الاختصاص **و** ان الكل منه **و** الوسائط اسباب
و لا ففعله من اثاره **و** السحابة **و** اضافة المصدر للمفعول **و** الفاعل محذوف **و** هو الله **و** نظرا الى التخصيص

والرباح نظر الالفاظ الكلام فرع بفتحين قطع رغبة من السحاب واحدها ذرة والقطع بكسر القاف
وفتح الطاء جمع قطعة مندوف ضروب بالندوة تتضام على اللفظ تتغافل والضمير لفرع
كذا ضمير يعزى اي يصير وتكون بين الضميرين كما تتضام من بعض النقل كما ما سماها من اكا
كما كبر بعضه على بعض وهو اعنى تتضام عطف على مندوف قائم مقام ثان اخرى **قوله** وانه
اي المندول بالما الى المضارع الاستحضار طريق سلوكك للبلاء فان قبل عدم عدول البلاء
عن سلوك الطريق الذي يقتضيه المقام معلوم لا يحتاج الى ان يذكر قلنا المعنى انهم لا يعدلون عنه
الى طريق مقتضى الظاهر وان كان بضابا بليغا وذلك كمال احسنه وفوط اهتمامهم به **قوله** بان
قد لقيت بدلين قوله بالاقب في البيت السابق الامن يبلغ فتيان ففهم بالاقب عند حاطبان
القول بالضم من اسما والجمع غوال وغلاة وكل ما اغتال الانسان واهلكه فهو غول بقوى
نزل يقال هو يالفتح بهوى هبنا اي سقط الى اسفل السحاب الغلاة وكل ما يستوى من الارض
والصحيفة الورقة من القمار والصحف المتكاثرة المستوية وكذا الصحف والصحاح والاد
الخبر خرجت سقطت الصبر مع الهالك فيعمل بمعنى مفعول من صرعه اهلكه ولذا استوى به
المذكور والمؤث ولينقل صريحا والجران قدم عن العير من مديحه الى منخره وبين التبيين فقلت
لهالك انا فصوره اخو سفر فحلى الى مكانه فشدت شره خوى فاهوت لها كفى بصفولها
الضوء المهرول على ثابته خيل بكسر اللام صبغة امر من خيلته الشدة الجلاء اهوت كفى بالسيف
اومت ومقتضى الظاهر فاضربها فاضربها عطف على شدت واهوت **قوله** خلقه من
راب حلة مفسر للتلالخل لانه لا اعرف هذا من تشبيه الغريب بالاعزب وهو المخلوق بال
وامر يكون قطع بالحسم اجسم مادة شبهة **قوله** في صحة التشبيه اشتراكها في الخلق بال
ولا يضرب اختصاص التشبيه به بخصوصية على ان القصد هو التشبيه في كونه وجودها خارجا
عن العادة المستمرة وهما في ذلك سواء وثم في قوله ثم قاله فلنرتبها للفظ وقيل لرتب
اي بصورة طبنا ثم قاله كثر لها واما ونحو ذلك **قوله** واستلزم عطف على امر واستلزم
الضمير للزوم كون جليتها فعلين اي استلزم في مثل لو انتم تملكون ان يجعل على كونه انتم فاعل
فعل مخدوف يقتضي الظاهر لكون الجلة بعدل وفعليته لا ابتداء خبر تملكون فيكون استية ولا
تاكيد الفاعل تملكون على ان يكون الاصل لو تملكون انتم تملكون مخدوف تملكون لا تقبل الخذف
وهو حذف الفعل وحده او من كثر وهو حذف الجلة مع انه لا يدل عليه ولا ضرورة اليه واما

وما ذكر كون القدر تملكون تملكون بالتركيب للتاكيد وكون الدال على المخدوف هو ضمير المخدوف
مخالفا عليه ليجوز تملكون التثنية للتفسير لاجمع بينهما فالا للتاكيد وان الدال عليه كلمة الشرط
للفعل مع قيام المذكور مقامه على ما سبق في لوزات سوار لطنتي وان ذلوله لا ناقوله المبدل
صفة ضمير ومنفصلا حال من الضمير في المبدل او مفعول ثان على ضمير معنى الجمل ولا يخفى في
لو انتم تملكون بعد تقدير الفعل فبقية اخرى من مخالفة الظاهر وهو كون الفعل مضارعا
وكانه لقصد استحضار الصورة ومذهب المبرز ان لو يستعمل في المستقبل استعمال ان
اطلبوا العلم ولو بالاصبع وانى ابايكم الامم يوم القيمة ولو بالسقطه وفي شعراي العلماء
المرق ولو وضعت في حلة الهام لم ترفع من الجرع الامن القلوب خوالى بصفة سفة على
مقارنة بغداد وسوق كاشبه الى الماء دجلة والمعنى ان وضعت ويشبه ان يكون المعنى
ان تملكون ان تسكروا وتخلو الخشية الفاقة ومن لطايف هذا التركيب ان المرفوع وان كان فاعل
فعل مخدوف لكنه لما برز مع الفعل المذكور في صورة المبتداء والخبر فاد الاخصاص
مثلا بغيره صريح المبتداء والخبر مثل اناسيت في حاجتك والمعنى ان الناس هم
المختصون بالشيء المتباعد **قوله** وامثالهم اللطائف معنى المذكور في مباحث الشرط
تغلغل الماء في السحر تخله الرأفة جمع رايض اصهار ووضعة كفاستور وضعة من
المرار وضه رياضاً ورياضة يريدان هذه اللطائف وامثالها مما استنبطها هو
من علماء المتأخرين عرضها القدماء من اهل التفسير ولوقلت ان هذا بناء استسه
بعد القاهر وكله جار الله ورتبه لذنبه المصير بعد ثم بين علورنية علم المتأخرين
المهان فيه والصيرون من راضه بانه مبني على التثنية للتركيب وخواصها مفصلة كما ترى
من ايراد الامثلة وبيان ما فيها من اللطائف حق لو اقتصر على مجرد تهيئة القواعد كما في كثير من
العلوم لم يحط الطالبي بطلان فالام في قوله لمبني متعلق بلاتيم وذلك لانه لا سبيل للشر
الى الاحاطة بالتركيب واحدا فواحدا وانما ذلك لعلام الغيوب يكن علمه تعالى بذلك
لا يستعمل المتأخرين ابتداءه على شيع التركيب ثم لا يتناء معرفة اعجاز القرآن بكيفية على
الاحاطة بعلم المتأخرين لا يدخل تحت علمه الشامل **قوله** هذا الذي يعني الفرائد والآثار
طلب الوري وهو خروج النار من الرند والزناد جمع الذند كما سبق وضمير عاها ولا تضع
وارتقا جمع زمار وجليتها واستنباتها المسودعا والركض المسح من ركض العرب على

استغنى للعدو والحيلة قد يستغنى الى انى نرى اى بعد غاية متعلق راكض وكذا باستفراغ
بذل الجهد والطوق الطاقة ونفوق الفضيل شرب اللبن فواقا فواقا وهو ما بين الخلبين
من الوقت لان الكفاية تحلب ثم تركت سوية برضعها الفضيل لندرك والافاويق جمع افوا
جمع فني جمع فقة بالكسر وابدال الياء من الواو وهي اللبن الذي يجمع بين الخلبين بقوة
متعلق بنفوق مولى صفة راكض وكذا متوسط وطاع وحيات القلوب سويدا وانها
من لطائف الخمر ور في ما يورثها وهو متعلق بمولع والضمير لها لانها لا تنثر
عطف على يورثها والصفايا المختار اجمع صفة وللغيايا الخبيات جمع خيبة وضمير محباتها
للاختار بذلك اذكر من الركن والاستفراغ والنفوق ونحو ذلك ان بنا نقول ان بنا مل با
او يشرح النظر فيه مجابه من ثاني في الروضة رتق فيها مجابه استغنى حال من ضمير يتق
اي متدرجا في الاشتغال من العلم الاجمالي الحاصل بسبب عجز المتحدين بالتزليل ومعارضته
الى العلم التفصيلي الحاصل بعلم المعاد والبناء اذا احاط به على وجهه وقوله والفور
روى بالنصب عطف على الحسن على انها مفعول طاع لاصفة المؤنثة والاطرافها صفة
والفوز مجرور معطوف عليها ولو نصب لعطف على محل المؤنثة وذلك لان طمع لا يتعد بنفسه
بالحرف والغرض ان ههنا القواعد واوردنا الامثلة لكن ما اودعناه فصول هذا الفن
لا يفتح بجر معرفتها وحفظها بل لا بد من انضمام الامور المذكورة اليها ووجه اشتراط الطمع في
المؤنثة والنجاة يوم التشور انه به كمال الاجتهاد وفيض النور ومنه يحصل له نور افاله
نور والحدوث على التوفيق لشرح الفن الثالث وهو المستول على سلوك الطريق الى الباء والباعث
وصلى الله على النبي واله **قوله** الفن الرابع هو في تفصيل اعتبارات الفصل والوصل والاعجاز
والاطنار كوز خبر مبتداء هو ان ليس ولا تجرد حال او خبر بعد خبر وان هي المضافة من المضافة
وفي خبر الشأن او هو مع يمنع في الفاعل يتنازغان والمعنى ان عدم امتناع الاتحاد و
البناء بين مفرق جملتين ثابت في ذنك مقرر عندك والتأني بفاعل من الاخوة يقال ناخبا
اذا اخذ كل واحد منهما صاحبه اخاله وارتباط مصدر من النبي للمفعول يقول ارتبطت الشئ بالشئ
وربطته واستحكم الشئ صار محكما قويا والواخي جمع اخية بالذو وكسر الحاء وتشديد الباء
وهو ان يدين طرف قطعة من الخيل في الارض فيظهر منه مثل عرة شداليه الدابة والمراد ههنا
العلاتن والوسايج الوسايل والاهوة ما عطفك على الرجل من رحم او قرابة او صهر او معروف

مانا صر على فلان امر اى ما يعطى عليه قرابة ولائمة وقوله ولا ان يابن عطف على اتحاد وارتباط
وكذا ولا ان يكونا اى مفرقا جملتين بين يزي اى بين الاتحاد والمباينة فيتوسط حالها اى حال مفرق
الجملتين بين الحالة الاولى التي هي الاتحاد والحالة الثانية التي هي المباينة والانعطاف لذلك
اى لما بينهما من القرابة والاتصال في الجملة وللحاصل ان بين الجملتين اما كمال الاتصال او كمال
الانعطاف او المتوسط بينهما ومدار الفصل والوصل على هذه التمام الثلاث فعلى الاولين
الفصل وعلى الثالثة الوصل واما مدارها عليها اذ في كل من الجهات شرائط وتفاصيل و
موانع كما في العطف لدفع الابهام مع كمال الانقطاع مثلا وابدان الله وترك العطف مع المتوسط
لاهمام خلا المقصود على ما سيجي وبالمجمل فليس كل كمال اتصال او انقطاع للفصل وكل متوسط
للولل وكذا الكلام في كون مدار الاجاز وترك الاجاز على الجهات الثلاث اذ ليس كل اتصال يكون
فيه على أحد الجملتين وكل انقطاع لا يكون وكل متوسط يستوي الامر بين ليس كل اجاز بطيئة بل قد
يكون بخلاف المفردات كما سيجي لكن المداد على ذلك بمعنى انه الاصل والعروة هنالك وقوله هو
ترك العاطفة وذكر جملة مفرقة بين البنداء والخبر واذا الضمير لجرى الفصل والوصل
مجرى اسم مفعول بمنزلة هذا الباب والفصل كما قال وهذا فضل وجعل الضمير لاحد المتكلمين
اذا جعل ذكر خبر مبتداء محذوف اى احدهما ترك العاطفة والاخر ذكر **قوله** وانها هي
الجهات التي هي اعتبارات الاتصال والانقطاع والمتوسط لمحل البلاغة اى الامر الذي به
بلاغة المتكلم بان يطبق فيها الفصل فيعرف كمال بلاغته واصله المحر الذي يجعل له الذهب
فيعرف حاله والمنقذ والمتناصل باليون اى موضع الاستفاد والتفاضل والعبارة ما
به العباد والمسبار ما يعرف به غور المحر وقد رعمقه والمجم المظهر من نجم النبت بنجم بالنظم
وطلع والمجم موضع الجمع من عجم العود وعضضته لتعلم صلابته ورويته والجلال بالكسر
مصدر حلوت السيف صفقته والصداء مصدر صدى الحديد بالكسر اذا وجم وصداه الحديد
وسخه والقدرح السهم قبل ان يراش وقدرح الميسر سهامه والعلو هو السابع منها وهو الذي
يكون لصاحبه كمال الغلبة ومن البلاغة حال من القدرح اى شهدوا بان ذلك في اختراع نفس البلاغة
واحدان رقمها البدا والاصله انما يزيد والعلو من قدرح الميسر الذي له سبعة اسهم من فاد
اخذ سبعة اعشار لحم الخزور وان خاب اخذه سبعة اعشار غنمه **قوله** اعلم بربان في
هذا الفن الرابع مجاز الاجاز والاطنار ومجمل الجملة الحالية ومجمل اللواحق والتمت

المتصلة بالفصل والوصل وكل من ينزله النسخ وإنما الأصل هو تميز موضع عطف الكلمة
 غير موضوعة فإن هذا هو المختص بالخفاء والاشكال والاحتياج إلى زيادة البين فلما شغل
 به أولا وبسط الكلام وبنى على البناء عليه فقال وأنه أي عطف الجمل نوعان القريب البعيد
 والبعيد لأن عطف الجملة إما أن يكون بالواو أو بغيرها على التقديرين إما أن يكون المعطوف
 عليها عمل من الأعراب ولا فاعل في غير الواو وبالواو والمعطوف عليها عمل من الأعراب وهو قريب
 التناول سهل المأخذ وما سواه بعيد كما كانا العطفان وتركه آخرًا في التميز ونتج عنه
 مثله به فقال كخون يدركو وضيق ذكر الجمل ومعطوف لفاعل منه مستند بعضها ومزوكا
 عطف عليه مستند العطف وقوله ونوع بعد ذلك أي التقاطع فيه أي في ذلك النوع وقوله
 لكن بشرط استدراك قوله بالواو فقط فيفيد أن العطف بغير الواو مطلقا وبالواو شرط
 أن يكون للجملة الأولى عمل من الأعراب من القريب ما سواه بعيد فالقريب صنفان ولما في قوله
 أن مصدر مع أن القريب البعيد هو العطف المذكور لا القصد إليه من التسميح جعل بعضهم
 ضميره نوعان لتمييز موضع العطف للعطف كنهما إشارة إلى أن المراد بنوع العطف المعنى
 المصدر المبني للفاعل أي أن عطفه بدليل أنه قال يعتمد معرفة أصوله ولم يقل يعتمد
 أصولا **قوله** والسبب في أن قريبا القريب أي النوع الذي يسميه القريب التقاطع وبعد
 النوع الذي يسميه البعيد التقاطع هو أن العطف لا يجر صحة التركيب ونادبة أصل
 المعنى إذ لا دخل لوجه كونه مقبولا في ذلك بل في حكم كونه بليغا يتوقف على معرفة أصول
 ثلثة هي تميز في العطف بغير الواو مطلقا وفي العطف بالواو وإذا كان للجملة المعطوف عليها
 عمل من الأعراب غير مفعول في العطف بالواو وإذا لم يكن للجملة عمل من الأعراب وقد بسط المصنف كلامه
 في ذلك غاية البسط وأوضحه غاية الانضاح وأول الأصول التي لا بد من معرفتها في
 العطف المطابق يقتضي الحال هو الموضع الذي يصلح للعطف من جهة الموضع بمعنى وضع
 الحروف المعطوفة لئلا يكون الشاعق الأول في العطف لبقاء الألفاء موضوعه
 لذلك ومتراجعا عنه العطف ثم وعلى هذا قياس سائر الحروف وحاصله أن تحقق فيما بين
 المعطوف والمعطوف عليه المعنى الذي وضع الحروف لئلا يخل في ذلك لغير الموضع وأما
 أن يوهن المراد بالموضع ههنا الرتبة التي يليق بذلك المعطوف بالنسبة إلى سائر حروف العطف
 على ما يناسب معنى قوله الوضع عن الهيئة الحاصلة للشيء بالقياس إلى غيره وأن تفسير الموضع

الموضع الصالح من حيث الوضع بأن يقدم بنوع غير متروك حكما غير لما بعد الواو فإن ذلك
 ليس معناه بل غاية أن يصدق هو عليه وثابتها فائدة العطف هو العلم بكون الشيء من الألفاء
 التي يدل عليها الحرف على ما سبق من تفصيل المستند أو المستند مثلا وثابتها وجه كونه مقبولا
 بأن يكون على ما ينبغي في نظر البغايا أي على شيء مخصوص يليق بكل حرف بأن يكون في الواو بين
 الأمرين جهة جامعة وفي الواو في نسبة مخصوصة تقتضها العاطف وأما تفسير الفاعل
 بمشاركه الأمرين في المعنى الذي دل عليه الأعراب المقولية بوجود الجهة الجامعة فليس
 على ما ينبغي لاختصاصها ببعض الصور **قوله** وأما التي انتفت بعد تهديد المقدمة العامة
 التافهة في بيان قريبا القريب وبعد البعيد أخذ في تفصيل الدليل على قريبا الصنف الأول
 ثم الصنف الثاني ثم بيان السبب في بعد البعيد ثم بيان جعله قريبا فقوله وأما التي انتفت
 أخذ في بيان الأول وقوله وكذلك إذا انتفت في الأمر الثاني وقوله وأما توسط الواو في الثاني
 وقوله وأعلم أنك في الرابع والشرطية أعني التي انتفت أي علمت على وجه الانتفاء والاحتكام بها
 ما سوى الواو من حروف العطف حصل لك معرفة الأصول الثلاثة لدلالة كل من الحروف
 العشرة التي هي غير الواو على معنى محصل يحقق يستدرك من الجمل وسطا مخصوصا مشتملا على قول العطف
 وعلى كونه مقبولا في ذلك لئلا يخلو في الواو فأنها إنما تدل على مطلب الجمع الذي هو أمر مبهم
 لا يتحصل إلا بأن يكون على وجه المقارنة أو التقييد والترجيح وهذا كما يقال أن الأنواع لم
 تحصل بانفسها أو بما دخل فيها من القبول والجنس أمر مبهم لا يتحصل إلا بما يتصا إليه
 أحد الأنواع وبهذا يندفع ما يقال أن الواو أيضا تدل على معنى معين هي الجمية والاشارة
 فينبغي أن يكون الأصول الثلاثة معها أيضا متهمة كسائر حروف العطف من غير فرق وذلك لأن
 الفرق ظاهر وهو أنها لما دلت على معان مختلفة فابتنما تحققت صلح موضعها للعطف بها
 وحصل فائدة العطف وكان مقبولا لعدم توقف القول فيها على أمر غير محصل معانيها
 الواو حيث لا عمل من الأعراب فيقال لا تدل الأعلى تحقق مفهوم الجملتين وعدم احتمال كون الثاني
 اضرا باغلا ولا كما في زيد فاعلم وقاعد نص عليه الشيخ عبد القاهر والجل المتشاركة في
 الحق مما لا تكاد تحصى وأكثرها غير مناسبة بحيث إذا تقاطعت عدت من قبيل الهزل الجون
 وأوردت كتاب المناصير فلا تبيين المعاطفين من خصوصية جامعة **قوله** وكذلك
 إذا انتفت برديان العطف بالواو على الجملة التي لها عمل من الأعراب قريبا التقاطع ونحو ذلك على

معدومات الاولى ان الاعراب صنفان اصل و فرع الثانية ان التبع منحصر في الجنس الثاني المتبوع
البدل في حكم العدم من جهة المعنى بمعنى ان المقصود بالنسبة هو التابع الرابعة ان المتبوع
والتابع في الوصف والبناء والتأكيد واحد بالذات لا تباين بينهما الخامسة ان معنى الواو
مغاير للتابع المتبوع فيحصل لك من هذه المقدمة ان الموضع الصالح للعطف بالواو ليس الا
الجنس المحصور الذي يقصده اتياع الثاني الاول في الاعراب توسط حرف وهو النوع
الخامس من الصنف الثاني لانه ان لم يكن هناك اول وان يقصد جعل احدهما تابعا للآخر هو
معنى الصنف الاول وهو ليس محل للعطف بحرف تام من الحروف فضلا عن خصوص الواو لغو
شرط العطف حقيقة وان كان فان كان الثاني هو البدل فهو ايضا ليس بموضع للعطف
شي من الحروف لغو شرط العطف حكما لان الاول ينزله العدم فيتحقق هذا بالصنف الاول
وان كان هو الوصف والبناء والتأكيد فليس بموضع للعطف بالواو لغو شرط معنى
بالواو وهو التباين على ما تحقق من ان الواو يستدعي معناه ان لا يكون معطوفة هو المعطوف
عليه فظهر لك ان موضع العطف هو النوع الخامس من الصنف الثاني اذا ضمت الى المقدمة
السابقة مقدمة سادسة هي ان كل واحد من وجوه الاعراب الاربعة على معنى ما عرفت في علم النحو
اما اجمالا فالفاعلية والمفعولية والاضافة واما تفصيلا فخصوصية كل من الفاعل و
المفعول والمختار بها والاضافة باقسامها حصل لك معرفة فائدة العطف بالواو وهي
المعطوف المعطوف عليه في ذلك المعنى الذي يدل عليه ذلك الوجه الذي ثبت في المتبوع
الاعراب في النظر لا مجموع هذه المقدمة المعلومة من علم النحو حصل لك في العطف بالواو انما
له محل من الاعراب اصلان من اصول الثلاثة التي يعتمدها العطف في باب البلاغة وهما معرفة
موضعه ومعرفة فائدته وليرى الاصل الثالث الذي هو معرفة وجه كونه مقبولا
فاذا عرفت في علم النحو ان شرط كون المعطوف بالواو مقبولا ان يكون بين التابع والمتبوع
جماعة على ما سياتي تفصيلا حصل لك الاصول الثلاثة من غير رجوع الى امر آخر وازيادة
تأمل فيما ذكرناه من معنى قرب النعاطي هذا ضبط الكلام في بيان سبب قرب القريب بصنيفه
ولنرجع الى شرح الكتاب فقوله الاعراب صنفان انما اوله اعراب حفظ وان جعل على
فالمعنى ان الصنف الثاني اعراب التبع منحصر في النوع الخمسة او الصنف
الثاني منحصر في اعراب النوع الخمسة والاولا وفق ما ذكر في علم النحو ان العرب في قولهم

بقوله الاعراب على وجهين احدهما ان يكون بحيث لا يقبله الا بعد ان يكون غير قد قبله وهو خمسة
سنى التوابع وصرح بالتاكيد في عرف اصحابنا ينصرف الى التوكيد لكن يبين منها على نحو بالحرف
بقوله اتياع الثاني الاول في الاعراب توسط حرف انما يقصد على المعنى المصدري للعطف لا على
التابع الذي هو المعطوف ولا على اعرابه وبالجملة انما عبر عنه بهذه العبارة دون العطف
لانه لا يحسن ما ذكر من ان الموضع للعطف هو النوع الخامس دون الانواع الاربعة الاولى
بصيرته بقوله قولك الموضع للعطف هو المعطوف ومن غير من التوابع وقوله على عطف على انقت
ذكر الصور السابقة بالانقار لانها امور محكمة مقررة في علم النحو لا اشتباه او احتياج الى
زيادة بيان بخلاف كون المتبوع في البدل في حكم العدم فانه انما يعلم بما يقع في عبارة بعض النحاة
ان البدل في حكم تحية البدل منه اي يعيد والاضراب عنه مع اتفاقهم على ان هذا ليس على ما
لحقه قولنا زبد لبقته رجلا صالحا مع انه لو اسقط البدل منه لم يقع الكلام بجلوه عن انما
الى المتبادر وقوله يوصون عطف على يقولون ودلالة على كون البدل منه في حكم المعنى ان كلمة
بالاضراب عن المتبوع فيكون في حكم المضرب عنه حيث لم يفرج سبل للحصول بالضرع حسن
الكلام وخروجه عما يقع لا عذرية كذا لانه هذا على كون الامر كذلك في بدل الكل والبعض
والاشتمال على نظر القول بان البدل نوع واحد من التابع فاقسامه متماثلة وحكم الامثال او
من خرف الى الاقرب ما قبل ان ينظر البدل بحسب اللغة بنى عن القائم مقام الشيء وانما يكون
ذلك اذا كان الشيء طرعا او في حكم الطروح فاذا انضم الى هذا المعنى توصيته بالضرع كلمة
الاضراب في القسم الذي طرح المتبوع فيه في غاية الظهور علم بانها في الاقسام في حكم طرح البدل
منه وفي تقديره بل وكذا الحكم بان التابع في الوصف والبناء والتأكيد هو نفس المتبوع بالذات
بل بالمعنى وايضا في بعض صور البناء والتأكيد ليس بما يفرق ويحقق في علم النحو وعلم بالانقار
كقوله حكم يعلم بالنظر والتأمل في هذه التوابع وقوله ثم رجعت فتحقق عطف على انقت وكنت
وانما اجمع الى هذه المقدمة ليحصل العلم بان ليس الوصف والبناء والتأكيد موضعاً للعطف
ما اجمع الى المقدمة الثالثة بان البدل منه في حكم المعنى ليعلم ان البدل ليس موضعاً للعطف
والمعنى انك بعد ما علمت باد في التقاء ان التابع في هذه الثلاثة نفس المتبوع اذا رجعت الى التأمل
والنظر في معنى الواو وان اجمع لا يتصور بين الشيء ونفسه فعلت بالمشبهة ان الواو يستدعي معناه
المعطوف للمعطوف عليه حصل لك العلم بان شأن الثلاثة ليس بموضع للعطف بالواو وقوله بان

خبر كان قد قدم الاستفهام واسمه ضمير عطف ومن حروف العطف صفة اي حرف اخرت الى موضع
الخبر لانشاء الاستفهام فيه وضمير فيه للصفة الاول ولم يرفع عليك عطف على حصل لك
اي لم يشبه عليك لم تغفل انت من ذلك لان معنى للعطف حيث معطوف عليه تحقيقا ولا
لما دية الى اجتماع المتناهيين وهو ان يكون اعرابه متغا ولا يتبع ومهمنا قبل في قوله
لقد نضر كمر الله في مواطن كثيرة ويوم حين انه من عطف على اي وضر كمر يوم حين لان كلا
طرف الزمان والمكان مستقل بالاعراب فلا يقع عطف عليه **قوله** وان نحو قوله عليك ور
السلام شارة الى ان انشاء تقدم المتبوع قد يكون لانشاء المتبوع اصلا كما في جاء وزيدا
حصل زيد فاعلا مستقلا لا عطف على مستكن في جاء على الشذوذ وعرفت فيمراواتا في خالدو
راكبا وقد يكون لانشاء تقدمه كما في عليك رحمة الله السلام حيث تاخر المتبوع الذي هو السلام
ولهذا حكم بانه لا يتوعد الانية بتقديم المتبوع وتأخير التابع واما حكمه بانه عدم الظرف فعنا
قوله النظائر وانشاء الاطراد وكان الاول ان يشل بقول الجاسي لاشكا في وساكند فير سجاد يعظم
وساكند على فبراد زيدا باق في كون ورحمة الله عطف على السلام لجواز ان يكون عطف على المستكن
في الظرفا غنى عليك لكونه خبر المتبوع وفي مثله يتحول الخبر الى الظرفا بانه انه يكون في شدة
قوله فلك اذا قبلت وزهر بها دي حيث عطف على المستكن لا فضلا ولا باكد **قوله** واما نحو
قوله غرس طمانه بربانها هو عديم الظير وعلى بنية التقديم والتأخير وعنفق بالضرورة
هو تأخير المعطوف عليه واما حذفه بقرينة لاحقة كالمفسر في وياي فارهبون او سابقة
كالاستفهام في او كلما عاهدوا ضايع شابع من غير تكرار لان المقدر كالمعطوف به من لفظ بالكلية
تكرر بها والمفسر هو فارهبون والفاء للعطف على المفسر المحذوف اي اربها والذى غرضه في علم
الخو مو جب الاضمار على شريطة التفسير واما عطف وياي اربها بالواو فعلى ما ذكر مستفاد هو
اذكر وانغني وافرنا بعرى وسجى في باب الابحاز بيان مغاير المعطوف والمعطوف عليه وزيادة كلا
في ضم الفاء واما الواو والفاء ونم في نحو او كلما عاهدوا عدا فبنده فربق منهم وانضرب عنكم
الذكر وانرا اذا ما وقع انتم ونحو ذلك بما يقع بعد الاستفهام فقد يجعل من قبل حذف المعطوف
عليه وقد يجعل من قبل العطف على ما قبله من الكلام وتوسيط الحق للوقوع ونحوه على ما يكرر في
الكشاف وقوله مدلول على معناه يشير الى ان حذف الفعل في الجملة بقرينة الاستفهام واما خصوصه
ومحصوله معناه فبالقرينة الاخر وكان لا سبب ان يقول وهو كمر والآن ذلك الفعل هو كمر وا

كمر والا كمر وا لا يخفى ان المعطوف هو الفعل العامل في كمر وهو منزه وكلما انفعول فيه
اي كل وقت معا دهم **قوله** موضعاً للطف بالواو وقد بدلت لكون البعض موضعاً
للمعطوف اي مثل جاء في حوت اي زيد واجنبي زيد اي حسنه وبسبب مثل جاء في زيد بل حمار
واجنبي زيد بل حسنه ونحو ذلك **قوله** حكما متعلقين بفتوت وضمير مضاه للعطف
بالواو **قوله** واما نحو قوله غراسه وما اهلكتا من قرية الا ولها كتاب معلوم جواب
نقصيرد على ما ذكرنا لوصف ليس موضعاً للعطف بان جملة لها كتاب معلوم صفة لقر
على ما صرح به صاحب الكشاف وقد عطف عليها بالواو والجملة ظرفية ان جعل كتاب
فاعل الظرف واسمها ان جعل مبتدأ وتقرر الجواب باللام انه وصف بل حال من قر
وانما جاز لخال عن النكرة بدون التقديم عليها لكونها في حكم الموصوفة اي قرية من القرى
وما يقال ان هذا لكونها مستغفرة كالمبتدأ في ما رجل الا قاتر عاندا الى هذا وان
لصاحب الكشاف ان ما ذكره هو منه لا خطأ والسهولة عيب فيه لان الشا لكونه ذهولا
وغفلة لا اصرار عليه والاشا مجبول على ذلك حتى قيل على سبيل السهول ان الشا
شئ من التسيب وهو اشتر من السهولة روايا للصورة لا بالكلية بحيث لا يحتاج
لاكتساب جديد بل بحيث يتنبه باد في توجيه والنفا والنسيان واللفظ بالكلية
بحيث يحتاج الى كسب جديد والخطا شوق للصورة المضادة للحق بحيث لا يزال بسرعة
فان قيل من جعل الجملة وصفا لم يجعل الواو للعطف بل عطف الصفة على الموصوف
فيكون خطا بل التاكيد لصوق الصفة بالموصوف حتى ان الواو المتخللة في الكلام
اربعة العاطفة والحالية والاعتراضية والممكن للصوق الصفة قلت الخطا
ح من جهة انه لم يرد في العربية صفة مصدر بالواو ولم يقل بها احد ولم يعصم
حجة وسيزداد ما ذكرت وضوحا حيث كرامة يجوز لخال عن النكرة بدون التقديم
اذ كان مع الواو نحو جاء في رجل على كتفه سيف لعدم الالتباس بالصفة فكيف اذا كان
النكر مستغفرة كما في هذه الآية فانه اجوز وانه اذا اريد في مثل جاء في كتفه سيف
الحال بجيب الواو واذا اريد الصفة بجيب ترك الواو لانها عطف الصفة على موصوفها
البتة **قوله** معرفة موصوف معرفة فادته بدل اشتمال من صلا بقرينة العجني زيد حسنه
لان الاصلين على ما سبق هما الموضع والفائدة **قوله** واذا عرفت تهيد معرفة بجهة

القبول وليس يعرف ذلك بحسب الخوايا في نظر ما يقرر في علم النحاة فلذا قال عرفه دون
انقضى او علمت بغير ما بين الاعتبار واقتضانا في الكلام وفي ما ذكر من المثالين لوجود ^{الجملة}
الجامعة وعدمها اشارة الى اشتراط ذلك في عطف المفردات ايضا اذ كان بالواو حتى
انها في الجملة ايضا يكون باعتبار المسند اليه والمسند او قيد من قيود على ما سيجي واما قال
في الاول محذرا لان كل ذلك مبتدأ وفي الثاني محذرة لان كل ما كيد على الاظهر وهو المبتدأ
هو المذكور في السابقة **قوله** واما توسط الواو شروع في بيان سبب بعد البعيد
الفاطمي بعد بيان سبب في القربة وذلك الاصول الثلاثة التي هي الموضوع والفائدة و
القبول غير مهم في توسط الواو بين الجملة التي لا محل لها من الاعراب وعدم تمثيل الاصول هو
غير الواو في توسط الواو بين الجملة التي لا محل لها من الاعراب وعدم تمثيل الاصول هو
السر في دقة مسلك هذا التوسط وبلوغه من الغرض الى حيث قصر بعض علماء النحاة البلاغ
على معرفة الفصل والوصل وما قصر البلاغة عليه اي على معرفة الفصل والوصل وكبر
الضمير باعتبار ان المعرفة في معنى العرفان وفي معنى ان يعرف لاجل انفا مقصورة عليه
في نفس الامر لاجل الشبيه على زيادة غرض في الفصل والوصل وعلى ان احدا من البلاغ لا يتجاوز
هذا القدر الفاضل من البلاغة الا بعد تخلف ما رغبوا عنها خلفه بمعنى انه لا يمكنه الاطلاع على
حقيقة هذا الفن الا بعد الاطلاع على ما رغبوا عنه السابقة واللاحقة اما السابقة فلتعلم
باخر الجملة وهذا بانظام الجملتين الواردتين على فائز البلاغة واما اللاحقة فلتعلم
احوال هذا الفن بانفاق الجملتين واختلافهما في الخبرية والاشائية وتعلق بعض المناسبات
بما فيها من التشبيه والاستعارة والكتابة **قوله** واعلم برديان الطريق الى تقريب هذا النوع
الذي هو بعيد الفاطمي وضمير قريب للتأمل وهذا التماثل اشارة الى البعيد التماثل وهو
قرب والباقي بحيث يختلف به وفي بادئ الله بالانجفي وفي بادئ في قرب وجاز لاجل الدائين
معنى الاول للظرفية وهن السببية مع ان تعلقها هو المقيد بالاول وضمير هو ان الجملة
لا في التشبيه والمراد بالجملة الجملة الثانية التي لها سابعه وضمير عليها الا في المعطوف
كالي المعطوف عليه ولا يرضى لو اريد بها البدل عنه اي عما قبله لان القطع يكون عما قبله من الكلام
مطلقا والابدال عن جملة واحدة معقبة فظاهر هذا الكلام ظاهر واما الدقة في كيفية حشو
التشبيه بهذا الكلام على غير البعيد وكيفية تطبيقه على ما يخصه في القريب ^{الجملة} فقول

ستقول نزول الجملة الثانية منزلة الجملة العارضة عما يعطف عليها اشارة الى فوات شرط
العطف باي حرف كان عنى تقدم متبوع اما تحقيقا فكما في الجملة التي اريد قطعها عما قبلها واما
حكما فكما في الجملة التي اريد ابدالها عن الجملة الاولى فان الاولى يكون بمنزلة العدم فيستفي تقدم
المتبوع محذرا وكذا انظر ما سلك واحد ونزول الثانية من الاولى منزلة نفس الاولى المحذرة
اشارة الى فوات شرط العطف بالواو وهو المفارقة بين المعطوف والمعطوف عليه كما في الصفة
والبيت والتاكيد واقتصر منها على البيت والتاكيد اذ لا يمكن كون الجملة الثانية بمنزلة
الوصف الاول وقد يتوهم ان كونها موضحة للاولى اشارة الى كونها بمنزلة الوصف لها ولا
يخفى فساده على الناظر في الكتاب ولذا قال واما الحالة المتضمنة للايضاح والتبيين
اما الحالة المتضمنة للتاكيد والتقرير واستفاد للجملة الجامعة بين الجملتين اشارة الى انقضاء
شرط كون المعطف بالواو مقبولا في باب البلاغة على ما هو الاصل الثالث فبالنظر الى ما ذكرنا كثر
لفظ كذا وكذا ثم قال واما كون اي الثانية موضعا لدخول الواو اذا توسطت بين كمال الاتصال
والانقطاع ناظر الى ما قال فيما سبق واما موضعه النوع الخامس ففيها اثنا الاول اصل
فيما سبق وجه القول اصلان والثاني ومنها ادرجة الاصل الثالث اعني الموضوع الصالح والمجوز
انه قيد الموضوع الصالح بكونه من حيث الموضوع فلم يتناول وجه القول بكونه من حيث البلاغة
وهنا اطلقه فتناول قصد الى الاختصار واعتماد على سبب التفصيل الثاني انه لا تعرض
هنا للاصل الثاني اعني فائدة العطف والجواب ان ذلك يظهر من مقابلة المسألة في المعنى
الذي يدل عليه الاعراب بما له محل من الاعراب ففيها المشاركة في التحق اذ بدون الواو يحتمل
الاضراب عن الاول الثالث ان كمال الانقطاع قد يكون لاختلاف خبر او طلبا ولا يضره والجواب
ان انقضاء الجملة الجامعة يتناول بناء على احدها اعم من الجامع العقلي والوحي والخيالي والرمز
ان قوله كمال انقطاعها على لانقضاء الجملة الجامعة فينتقل بكون بينها والامر بالعكس اذ كمال
الانقطاع معلل بانقضاء الجملة الجامعة والجواب انه متعلق بما بعده اعني لم يكن ايضا موضعا
لدخول الواو **قوله** ولكل من هذه الانواع يعني انقطع والابدال وكما الاتصال بانها على الاصح
والنبيين او التاكيد والتقرير وكما الانقطاع والتوسط بين كمال الاتصال وكما الانقطاع
حالة تقتضيه وضمير ورودها للأنواع وضمير طبق وروودها ومن البلاغة حالين
درجة وضمير ساطع الكلام وهناك اشارة الى تلك الحالة المتضمنة او الى المقام المدلول عليه

سواء الكلام **قوله** وأما الحالة المتضمنة للقطع أي قطع الجملة عما قبلها ففيه نوعان أحدهما
يكون الكلام السابق حكم وان لا يريد أن يجعل الكلام اللاحق شرطا له في ذلك الحكم فتترك عطفه
لأنه يشترك في ذلك الحكم فإنه كان قبل الكلام السابق كلام آخر لا مانع من عطف اللاحق عليه كان
زكلا العطف لا خباطا لما يقوم عطفه على الأقرب المشتمل على المانع كما في قوله ونظ سمي البيت
لر عطف أراها في الضلالة فيهم على نظ مع عدم المانع لما يقوم عطفه على الأقرب المشتمل
على المانع أي عطفه على أبي فيشاركه في كونه مضمون سمي وإن كان قبل الكلام كلام خال عن
المانع من العطف عليه بأن لا يكون قبله كلام آخر مثل إذا جئت أكرمك أنا أحبك أو كان
وفيه أيضا مانع مثل وأدخلوا إلى شياطينهم الآية لم يعطف الله يستهزئ بهم على أنامعكم
أنا نحن مستهزون لما لا يشترك في كونه مقول قول المناقبين ولا على قالوا للملا يشاركة
في الاختصاص بالظرف أعني أدخلوا كما ذكر العطف على سبيل الوجوب وثاني النوعين أنه
يكون الكلام السابق بدو له كالمشأ لسؤال يصلح الكلام المتأخر جوابا له فيجعل ذلك السؤال
منزلة المحقق ويترك عطف المتأخر قصد الإلزام أنه جواب لذلك السؤال كما في قوله زعم العواذل
أنني في غره صدقوا ولكن عني لا تجل لم يعطف صدقوا على زعم قصد الإلزام أنه جواب صدقوا
فذلك الزعم كذبوا فقولهم فقطع مرفوع معطوف على لا تريد لا على تريد والمنصوب في شراكه
للكلام السابق هو أو لمفعولي تشكروا والي الثاني تقول شركت زيدا عني في المال إذا جعلت
عمر شرطا له فيلزم بالعكس كذا في قولهم وقوله كما ورد على إخط اسم الفاعل من أو رده كان
هذا الكلام كونه منشأ السؤال هو الذي يورد السؤال وقوله فتترك عطفه بقطع
منصوبا عطفه على يكون يترك عطف الكلام الثاني على الكلام السابق بقصد وقوع جوابا
للسؤال المنزلة منزلة الواقع **قوله** وتنزيل السؤال حال كونه مدلول عليه بالجوهر منزلة الواقع
كونه خلا متضمني الظاهر لا بصار إليه إلا لئلا يمتنع من شبيه السامع على موقع السؤال وعلى
الكلام السابق كما ورد له ومثل اغناء السامع عن أن يسأل تكرمالة ومثل أن لا يسمع منه
بفضاله وقلة انتفاعه ومثل أن لا يقطع كلامه بكماله حرصا منك على الكلام وحظالة
من أن يكلم حال كماله لا يقال هذه المتأخر الثلاثة حاصلة على تقدير ذكر العاطف لما نقول نحن
لا بضمنا مقتضية لترك العاطف قبل تنزيل السؤال المقدر منزلة المحقق بعد تحقق قصد جعل
الكلام جوابا عن السؤال مثل المقصد إلى كثير المعنى مع تقليل اللفظ أو بواسطة فإن كثير

كثير المعنى أعني تقدير السؤال إنما حصل بتقليل اللفظ أعني ترك العاطف كقولهم وهو أي
كثير المعنى بتقليل اللفظ بتقدير السؤال وترك العاطف بمعنى المعية النسب مثل غير ما ذكر
ما يخرج في ملكه كبسط الكلام مع السامع وطلب ابتناسه بالكلام معه وأدعا كقول السؤال
ظاهر غير محتاج إلى ذكره وامتحان السامع هل يتنبه للسؤال **قوله** ويسمى النوع ظاهره
القطع والاستسناد اسمان لنوعي المقضي اسم فاعل لكن المحقق أنهما اسمان لنوعي المقضي
مفعول فيكون الأول من تسمية الخاص باسم العام **قوله** وأما الحالة المتضمنة للإبدال
أي إبدال الجملة عن جملة سابقة عليها فهي أن يكون الكلام غير واف بتمام المراد وبإيراد المراد
أو شيئا بغير الوافي لنوع خفاء فيه وضمير شانه وكونه ويميد المراد وضمير منه الكلام
السابق واليه المراد والعرب ما يقل وقوعه والعطف التبع الهائل والتبع القليل النظارة
واللطيف الدقيق الخفي وغير ذلك مثل العظيم الكبير وقوله فتعبد الخ إشارة إلى ما به
تتميز الجملة البدلية عن الجملة البيانية إذ ليس فيها شيء استسناد المقصد ومنه الاعتناء
بالسابق بل بحجة المقصد إلى إزالة الخفاء وأما المقضي للتأكيد والتقرير فكون الجملة
بحيث تقوم بخوار أو هو أو قصور في السؤال أو عروضة شبه أو غفلة للسامع أو غفلة
بما يحتاج إلى زيادة تقرير وتثبيت وكلامه في بيان الكلام والأمثلة مما لا يشبه على
دلالة على كون الإيضاح والتبيين واحدا مشبها إلى كون الجملة بمنزلة عطف البيت وكذا
التأكيد والتقرير ولم يسمع أحدا يقولون بعض الجمل منزلة الصفة للبعض على ما هو
من قال أن كون الجملة للإيضاح إشارة إلى كونها بمنزلة الوصف **قوله** مع تفصيل بشر
هو أن لا يكون المقام شتملا على ما يزيل الاختلاف من نصيب الخبر معنى الطلب والطلب
الخبر إذ لو لم يكن هذا لم يتحقق كمال الانقطاع فالمقضي كمال الانقطاع هو الاختلاف
مع هذا المقيد **قوله** أو ان اتفقتا فإنه لا يكون لا يظهر لهذا التركيب وجه سوى أن يكون
قوله فإن لا يكون جواب الشرط بتقدير مبتدأ أي ففي أن لا يكون والشرطية عطفها على تسمية
الواقعة بعد الفاء الواقعة جوابا إما أن يكون الشرط في تارة المتأخر فإن لا يكون عطفها
على ففي أن تختلفا أي وفي أن لا يكون بينهما جامع إذ اتفقتا خبرا أو يكون الشرط عطفها
على شرط محذوف والفاء جوابا إما أي أما الحالة المتضمنة لكمال الانقطاع أن لا تنفصل
فإن يكون أو ان اتفقتا فإنه لا يكون فالخاتمة تركيب شوش وبالجمله في كمال الانقطاع

ان يكون بين الجليلين ما يحجمها عند القوة المفكرة جمعا من جهة العقل بان يكون هو المقصود لذلك
ومن جهة الوهم او من جهة الخيال والمراد بالعقل قوة النفس ما ادراك الكما وبالوهم قوة بها
ادراك المتشابهية الموجودة في المحسوسات غير ان يتأذى الى تلك القوة من جهة الحواس كما ذكرنا
العداوة والصداقة من زيد وادراك الشاة معنى في الذئب وبالحياة قوة يجمع فيها صور
المحسوسات وفيها بعد غيبها عن الحسن المشترك اعني القوة التي تبادى اليها صور المحسوسات من طريق
الحواس الظاهرة فيذكرها وبالفكرة القوة التي بها النصير بالتفصيل والتركيب بين الصور
لما اخذت عن الحسن المشترك والمتشابهة المدركة بالوهم بعضها مع بعض وهي دائما لا تستقر في صورة واحدة
وليس من شأنها ان يكون عليها منتظما بل النفس يستعملها على اي نظام يريد فان استعمالها بواسطة
القوة الوهمية فهي المختلة وان استعمالها بواسطة القوة العاقلة وهذا مع القوة الوهمية
في المفكرة والكراد بالصور ما يمكن ادراكه باحدى الحواس الظاهرة والمتشابهة لا يمكن ادراكه في
شرح هذا القوى والدلالة على وجودها وحال الجسمانيات منها في الدماغ مذكور في كتب الحكمة
قوله فالملح العقلي من المقام في هذا المقام والظاهر من هذا الكلام ان المراد بالجامع العقلي ما يكون
مدركا بالعقل وبالوهم ما يكون مدركا بالوهم وبالحياة ما يكون مدركا بالخيال ليعبر بان التضاد
وشبه التضاد ليسا من المتشابهة التي يدركها الوهم والتفاد في الخيال ليس من الصور التي يجمع
الخيال بل جميع ذلك معان معقولة فيجاب عن الاول بان الجامع الوهمي هو كونه كل واحد من السواد
والبياض ضادا للآخر وهو معنى جري لا يدرك الا بالوهم ويرد بان الخرافة انما هو تضاد هذا
السواد وهذا البياض وروح لا فرق بينه وبين التماثل والتضاد وشبه التماثل والتضاد
فيها ان اضيف الى التماثل كانت خريفا اولا الكليا ولا وجه لاطلاق القول بان البعض عقل
والبعض وهمي بل المراد بالعقل الامر الذي يسببه بقتضى العقل اجتماع الجليلين في المفكرة
وبالوهمي الامر الذي يسببه بقتضى الوهم ذلك في الجملة الامر الذي يسببه بقتضى الخيال ذلك
روح لا اشكال في الجامع العقلي بين الجليلين هو ان يكون بينهما اتحاد وتماثل او تضاد في تصور
اي فرد من المفكرات الواقعة فيهما سند اليه او مسند او قيد من قيودها صفة او حال
او مفعول او غير ذلك ما في الاتحاد فظاهر واما في التماثل فلا تضاد عنه اشراك الا في فرد الحقيقة
والعقل كونه بالذات مدركا للكليات لا غير تجرد الفرد في التماثلين عن العواض الشخصية الخارج
فيخرج عن قودها وبصير الامر بينهما الى الاتحاد واما في التضاد فلا تضاد عنه كونه اشياءين بحيث

حيث يكون عقل كل منهما بالقياس الى الآخر فتصور وجود احدهما في العقل يمنع ان يوجد الآخر
فقوله في تصور هو ادراك غير الحكم الذي ضاه الادغام والقبول الموقوف النسبة الاولاد
وكبر اما بطلان على المتصور وهو المناسب صحتها وقوله المخبر عنه وبه مقام السند اليه
والسند يعني على انه في قانون الخبر كما قال ان تنقضا خبرا مع انهما ان تنقضا طلبا فالامر
وقوله هناك اي في الخبر عنه او المخبر به او قيد من قيودها وقوله في الخارج لان ما حصل
في العقل فهو من حيث انه في نفس خريفة يكون شخصا بشخص لا يرفع العقل وكل من العلة
والسببية فيفسر ما يحتاج اليه الشيء فلا تغايران وقد يرد بالعلة المؤثر الموجد وبالسبب
ما يفضي الى الشيء في الجملة او ما يكون باعنا عليه فيفترقان فكذلك العلول والمسبب
هذا يقال له النصا المشهور واما الحقيقى فالذي بين العارضين كوصفي العلية والمعلول
ووصفي السببية والمسببية ولا خفاء في ان النصا انما هو بين غنوى العلة والمعلول
لا ما يصدق عليه كالتضاد والمعلول وعلى هذا فحق واما العلول والسفل فاما نصا
اذا اريد بهما الاعلى والاسفل فيكون كالافل والاكثر لاجهة العلول والسفل يعني القرب
من المحيط والبعد من المركز وبالعكس فانه يمكن عقل كل منهما بدون الآخر وقد يقال ان التو
بين الامثلة ان العلة والمعلول من المعقولات والعلو والسفل من المحسوسات والافل والاكثر
يعني ما ورد بان النصا انما هو بين غنوى ما ناهي صور عقلية واذا اريد انما يصدق عليه
الافل والاكثر فيكون محسوسا وقد يكون مقولا فكذلك ما يصدق عليه العلة والمعلول وقوله
وان العقل سلطان مطاع يعني ان احكامه صادقة مطابقة لتقبلها النفس وتكون طبيعة
له في ذلك فطبيعها المفكرة في اتحاد الامر في اجتماعهما البنية **قوله** والوهمي الامر الذي
يسببه بقتضى الوهم اجتماع الجليلين في المفكرة ان يكون بين تصوراتهما اي تصورات الحكم
عليه والمحكوم به وقيودها من هذه وتصوراتهما من تلك شبه تماثل كما بين لوني البياض والصفرة
فانما نوعان مختلفان لكن الوهم يبرزهما في معرض التماثلين حتى كانا الصفرة بياضا زيدا في
شيء وحيل الوهم مما زووج عند المفكرة فيجمع الشبان في المفكرة بهن الخيلة كما يجمع
المتماثلين بحكم العقل او تضاد كما بين السواد والبياض او شبه تضاد كما بين السماء والارض
فان الوهم يبرز المتضادين والتشبهين بهما منزلة المتضاديين في عدم انفكاك خطوط
احدهما بالبال عن خطوط الآخر فيجمع بينهما في المفكرة كالتضاد في قوله والاى والامر

في ان الوهم يزعم المشابهة بين الخليل في معرض المشايخ ويجمع بينهما فالزم وحد قوله ثلثة
شرق الدنيا البيت وقل في اي شئ الامر الذي حتم الجمع بين الشمس والمذبح والقر
سوى احتيال الوهم في ايرادها في معرض التماثل حتى كادها افراد متعددة من نوع واحد
وكذا بين ذى الناج اعني الملك والسفاح الذي يسي الناس وبيع الماء والذراي
صغار التمل ومعنى البيت الاول تماثل الشمس والقمر والمذبح في اشراق الدنيا بطراوتها وادها
الاشراق الحسني بالشمس والقمر والمذبح لافاضة انوار العبد والاحسان وتشرق
سند الى الدنيا والجملة صفة لما قبلها اعني ثلثة والعائد الى الموضوع هو الصبر في
والثقل في جملة متعبها سند الى صبر الثلثة والدنيا مفعول تنفسه وخروج
اللغة ثم الجور على ان ثلثة خبر مقدم على المبتداء والايق بالمعنى والاعلى بالقلب
انها مبتداء خبر محذوف اي لنا وفي الوجود ثلثة شرق الدنيا بها وشمس الضحى يدل
او عطف بيان او خبر مبتداء محذوف ومعنى الثلثة انك اذا قطعت الطمع عن الخلق وهمت
الى جانب الحق فمن الاشياء المتباينة المتباينة جدا سواء عندك استغناء عنها
وعدم التفات اليها وقوله وقد عرفت حال من قوله يرد في معرض المشايخ يعني
قد عرفت حال المشايخ في شان الجمع وان العقل يجزئها عن الشخص رفع التعدد عن البين
ويجعلها واحدا فيقول القسم الاول من الجامع العقلي اعني الاتحاد وتوسط قوله
سواء بين الموصول والصلة للاهتمام والافوضه بعد الصلة لكونه في اللفظ
ظرفا متعلقا بحسن ان كان في المعنى استغناء من الاستغناء مية الواقعة مبتداء خبر
الذي وهذا الحسن نصب على المصدر من حسن قوله او تضاد هو تقابل وجود
لاكون العقل احدهما بالقياس الى الآخر فان كان هو التضاد ومعنى التقابل امتناع
اجتماع الشئين الوارد في موضوع واحد زمان واحد من جهة واحدة واورد للتضاد
خسة امثلة حسوسا الاولى اعني البصيرت والسموات والسموات والمذوقا
والمستأثر عاد الكا وذكر خسة اخرى من غيرها من الاعراض الجسمانية وهي التحرك و
السكون وان يفصل ذهابا لا السكون وجود لا عدم ملكة والقيام والقعود من
الاضاع والذما والخج من الحركات المختلفة بالاضافة فان الحركة منك في موضع ذهابا
ومن موضع اليك محي وواحد من الاعراض النفسانية وهو الايمان والكفر فان الايمان

الايمان اذا عارض قول الكفر باء وجود بالقلب ما يجعل بعض الافعال والا قول الايمان
او كفر باعتبار انبائه عن ذلك واحدهما يحتل الجسمانية والنفسانية وهو الاقرار والانكار
اي باللسان والقلب ثم عاد الكا وكما هو متضاد باعتبار الوصف العارض من المدلول عليه
تضاد وكما لا من المحسوسات هو الاسود والابيض واخر من المحسوسات هو الموزن والكا
وفي اخذ المتأخرين من اول الامثلة واخرها من الامثلة من الكل فيستدبر قوله اوشبه
تضاد كالذي بين نحو السماء والارض ما عدم التضاد بينهما حقيقة كما في السواد والابيض
فظاهر لعدم تواردهما على الموضوع كونهما من ذوات ذوات الصفا واما تضاد كمال في
والابيض فلا في الوصفين المتضادين الذين هما غاية الارتفاع والانخفاض ليسا دخلي
في مذهبهما بل غاية الوجود واما شبه التضاد فلا تنزلهما واشهرهما بالوصفين
المتضادين وهما في السماء والارض الارتفاع والانخفاض وفي السهل والجبل السهولة
والصعوبة او البين والصلابة وفي الاول والثاني السابقة والمسوقية فان
الاول هو السابق الغير المسبوق والثاني هو المسبوق بواحد فقط وقبل كونهما و
جوديين بينهما غاية الخلاف والاختلاف في انه لا يجري في الاول والثاني اذ الثانية
مبتداء المخالفة لاشبهها **قوله** ولذلك اي وكون المتضادين والاشبهين هما منزلة
المتضادين تجد الضد اقرب خطورا بالبال مع الضد من غير الضد من المتغيرات فانه
قلما يخطر بالبال الا ويخطر السواد بخلاف الخلق **قوله** والخيالي هو ان يكون
بين تصور اي الخليلين بقرينة الخيال سابقا لاسيا مختلفة متادية الى ذلك
المقارن فانه ليس في الخيال علاقة لزمنية كما في العقلي او شبهه بها كما في التوحي
بل جميع ما ينشئ في الخيال من الامور الواصلة اليه من الخارج في غير الخواص انما ينشئ
على الوجه الذي ينادى اليه ويكرر لديه من الاجتماع والافتراق والمقارنة لهذا و
ذالك او ذاك وذن هذا وقلة الممارسة وكثرة الممارسة ونحو ذلك من الامثلة المتفاقية
ولذلك ولجل ان السبب في الجامع الخيالي ليس امرانا بل زومبا او شبهها به في سبب
اسيا خارجية انتفاقية لما ركن الاسيا على وتيرة اي طريقة واحدة وسبق منتظم مقرة
فيما بين عشر البشر اختلاف الحال في ثبوت الصور في الخيال من جهة ترتيب البعض على البعض
واجتماعه معه وفي جهة الوضوح لديه والورود عليه فكم صور يتقارن آخذ بعضها

بعض البعض في خيال وهي بعينها في خيال آخر ليست بمنع ولا يرى بعضها بعضا كصور القوطا في
الحجرة والقلم والسكين في خيال الكادونا الغصا وكصورة الكادونا تظهر في خيال ولا تسمى
فيه وهي في خيال آخر من الحصور والوضوح بمنزلة نار تشتعل على جبل مرتفع كصورة محبوب
زبدان تظهر في خيال عموما فالفرع الأول ناظر الى الترتيب والنشأ الى الوضوح قوله ان
اجبت زيادة بيان وتوضيح لما ذكرنا التمثيل والتصور في الصور الخشبية بلوح بشار بالآ
والاستبصار طلب الوضوح ضميره واليه لما قد قد جوايا الشرط امر من الخديج
الحديقة قصد الاشرف النظر في انظر نظر يكون من جانب لا ختبار ولا اجل الامتحان بل في
امر من لقاء استقباله في موقع البدل من حدقة لا من حدقة ليلزم الغاء وجعله من تلقاه
اذا اخذ على معنى بلو كلام كان غسفت والقول بان المعنى انما يساعد على هذا دون الاول
تكميل والعتلة للدين المركبة على خشبة التي ينقرها التجار الخشب يقال لها بالفارسية
ولما انه قد بدار المثقب نجشها نوم انها اسم الخشبة التي تدار بها المثقب قوله واخره آخر
عظما على كينا ونجارا والقصد به الى الكثرة دون اثنين فلذا جمع الضمير في كينا بالاسيون
وذلك كتملي الخداد بعدد الفطير والكلوب والعلة والفم والنار وتلقى الصانع بك
البوتقة والمنفاخ ونحو ذلك وتلقى الصير في بذكر المعيار والمثاقيل وما يناسبها من الاوزان
وهذه كلها صناعات مخصوصة بمنزلة العرف الخاص فاشارة الى اهل العرف العام واصحاب
الرسم المهود فيما بين العامة فقال وكانا من كان ومن كان في موضع الجرحا ثنا واعاد ذكر
العامل بالبناء على طريق زيادة قاضيه وظاهر العطف على المنصوب قبله لكنه يفيض الى الجمع
بين المتصرف والمصرف فالوجه انه من عطف الجرحا ضمرا الفصل على سرية التفسير اي توكنا
من كان بذكر مسجد ومحراب وقنديل او بذكر حمام وازار وسطل او بذكر البستان والماء والنفير
والشجر او بذكر الدار والاواني والعزوض وغيرها فانه للكاتب في الجار وغيرها من المذكورين
وجمعا في موقع الحال واللام في المصادقهم متعلق بخبرته اعني لا يستبدعون اي لا يعبدون
عدك تلك الاشياء بديعا خارجا عن القانون ولا يفقون لعدتها في موقف الكادونا بمعنى
ما كان ينبغي ان يقع وان غرت العدا الى خلا ما ثبت في خيالهم مثل الحجرة والقلم والمنشار والقلم
والقدوم بالنسبة الى الكادونا او التجار او الى نحو المسجد والسطل ونحو القنديل والحمام بالنسبة
الى اصحاب العرف الرسم استبدعوا وانكروا لفوات الملائكة ومن الغرض ما يقال ان المراد بالمر

بالعرف المعروف من الخير والطاعة والامور الدينية واصحابه الزهاد والعباد ومن جرى
محرمهم وبالرسم ما عرف واشهر بين الناس **قوله** وهل يشبهها تصوير ان تصوير وتوضيح
تعب توضيح والتزيين من قبل هل ينبغي يخرج على ان المرفوع فاعل فعل محذوف بنفسه
على الاصح لا يستداه بتلو من الملاءة بمعنى المرأة وتخلو من جلوت العروس وسلك الطريق
من قبل الجين الماء اعني ضافة المشبه به الى المشبه وكذا امر كالجهد ومن هنا حسن
الانضمام للجمع والحمل للتبني على الجهد والمجته الطريق الواضح جعل الظلة بمنزلة تقاسير
وجهه سوى الاغراء في موقع ثاني مفعولا اورث اي امر اسوى الاغراء على الجهد في السبيل
وما احسن التعبير عن ذلك بطلم حدود المجته بآيدي الرواقص جمع راقصة وهي الناقصة
التي تسير بنشاط كأنها ترقص ونشر جناح الظلام ومباررة واقفه وهو ستر متددون
البيت عبارة عن انتشاره في الهواء وسرته وجه الطريق واقتراى العيون عن من يرتبطهم
اي اظهره ويتنظر من يتعلق بانفسهم البدر واصيف في الجملة الاستبصار اعني هم في وحشة الظلم
وقد بلغ حال من الضمير في الظرف ومقاساة عطف على وحشة وقد جاوز حال الضمير
وكلا المثلين بضر لشدة الشر وقضاة الامر والزي جمع زبية الاسد وهي خمر نخلة
في مكان مرتفع ليعطاد فاذا بلغها الماء كانا الغاية في الانجاء وروي بالراء المملة جمع
ربوع والطبيان للفرق كالندين للمرأة واذا اضطرب الحرام حتى يلغها سقف السرج و
ذلك عند الحرب وعند عدم التمكن من شدة الحرام والتحيط السير لاعلى وجه بصيرة مظلم
بهم خالص الظلام لا يخاطبه شيء من النور فوس بهم مضمت لا يخاطب لونه شيء مما كوا
فما سكاو السنا بالقصر الضو وبالمدا الرفعة وخرانة الصور هي الخيال فانه خزانة الحق
المستتر ليعود عنه الصور المدركة من طرق الحواس كالحافظة للوهم يودعها المتأخر الجارية
قوله او التفتا عطف على نبيها والمعنى هل التفاوت في الاراد يتلو عليه سورة او يحلو
صورة غير ما ذكرنا فيما متعلق بالاراد ومن ذوى حال من الادب كآء وقوله احسن الكلام الى
آخر بتقدير القول وكذا في البواني والسمط الخيط ما دام فيه الحرز الرأيف الفاسد المردو
من الدرهم والتهرج الردى الباطل منه احبته جعلته حارة الكبر منفاخ الخداد من ذ
او جلد غليظ ذي حافات واما المبني من الطين فهو الكود سبكة ادبته الارز الخاهر
الذي نقي عنه الغش وما لا يكون ومعنى مركبا في معنى وجيز انه ركب لذلك كما يقال هذا الكلام

في معنى المدح او الذم الفهم والفهم بالفتح والسكون الختمة وجدته فيها اي خرجت الكلام
من غيبان يوجد فيها اي قاصراً عن البيان بمنزلة الانسان الفهم الفطري بوزن المتيقن
المعرفة العظيمة وفطري لانهم قريب من ما الملام الرجل القدر من مخاسن والدان جمع
والرؤوف المصفاه فتمت في الفاصل اي ترخص الكلام ودقة معناه في نفس السمع
والرؤوف النفس والرسم بالسبب المملة يعني امر معانيه واثرها وقد يتوهم بالبين المجهمة
وهو تصور النفس ولا يكون خفي استيعام الامر سببهم واستغلقا للكمة بجملة في اللسان
وعقود والرضى بالتربك ونحو يجمع في موقع العين جامد فان سال فهو غرض البرود
ما يبرده الشيء وهو كحل **قوله** او سلوك عطف على نبيها وكذا او اخبار تدا بعين
ودخبت على وجهه وشدا نغز عن الجهور ونذر وقوله فالتا نصريح بما هو مقدر في البواله
قوله ولصاحب علم المتأ زيادة احتياج في فضل والوصول الى التنبه واليقظ
لانواع الجامع من العقلي والوحي والخيالي الامثل الاحتياج الى النوع الخيالي فانه ليس على
طريق الضبط وحكم العقل او الوهم بل يجري على طريق الالف والعادة المختلف بحسب
الاشخاص والافاق والاديان والمذاهب الصناعات والاولا وغير ذلك الصومعة
موضع العبادة والدسكن موضع الفسق وكاكن الخارين وقوله اذا لم يوفه ضمير
المرجع لصاحب علم المتأ والمنصو للنوع الخيالي وحقه ثا في مفعول يوفه يقال وفاء
اعطاء واقفا وانه في موقع الحال والضمير لصاحب علم المتأ اي في استحي كيف ومن اين يجب
حلوا مع متعلق بكلام كونه بمعنى المصدر وفاعل ضمير كلام وناسفا حال منه تما
سنت الكلام اي عطفك بعضه على بعض ويجوز ان يكون الضمير لرب العزة وذلك السبق في
موضع المصدر ومفعول ناسفا فلا ينظرون الخ واللام في بعد البعير متعلق بما يدل عليه
اني استحي من غير الاستحالة اي لا يستحله لبعيد البعير في خيال اهل المدد غل السماء وقوله
وذلك اي ينقظ يحصل اذا نظر وقوله لا محالة اغراض وهي مفعلة من حال يحول الى التحول
ولا انقلاب وقوله لنا جبل من ابيات الحاسي لعبد الله بن عبد الرحيم الحارثي وقيل للسمو
عادبا اليهودي بجمله وبترله من مجيره من دخل في جوارنا نبيع على طابيه يرد لاش
وسموم طرف الناظر اليه وهو كليل حسير ويدل على ان المراد بالجبل حقيقة لاجل
الغزو السموي ما ذكر الموزون في قوله بعد ذلك وان لم يود في الحامسة هو الابل في الفرد

الفرد الذي سار ذكره • يفر على مزامه ويطوله قوله ومن لا صحابه اي من يكفل العلم بك
بطول الملك في منزل وقوله من غز الامور اي من غزواتها واجباتها والظفر اعني عنه
نظر اي نظر اهل المدر هذا النظر المذكور ينبغي ان يتعلق بمجده يدل عليه الاستفهام
الانكار في عدم اي لا يكون ذلك ويرى مني للمفقوا اي من اري مسندا الى ضمير الخاطب
والمنفى نظن واول مفعوليه المنصوبين البدوي وتاينها الجملة الشرطية اعني اخذ
لايجوز ان شئت قلت لايجوز والظرف متعلق به هناك اي في خزانه الصور للبدوي وضمير
لايجوز وتكون للبدوي ولها الصور الابل وبعد هذا الابل والسماء بضمت الشئ رفعته
التبيل العنق بعد من الابل والسماء والجبال وقوله لا اي لا يرى ذلك ليرى شاذ لم يجمع ولا
ياخذ بعضها بعضها ظن النسق اي عطف الجار والمجور في المواضع الثلاثة على الجار والمجور
فيها وكذا تعاطف الاحوال اعني كيف خلقت الى الآخر فان قيل الكلام في عطف الجمل لا يستلزم
التى لا عمل لها من الاعراب لزوم الجامع فيها قلنا نعم لانه قد اشترى في انشاء الكلام الى
لزوم ذلك في المفرد ايضا بل الى ان الجامع في الجمل يعود الى ذلك **قوله** واما الحالة المقضية
للتوسط اخرها عن حاله كمال الاتصال وكما لا انقطاع لانه اضافته بينهما فلا يتحقق الا
باعبار تخفهما وقدم صورة الاختلاف في الجزئية والانشائية لعموم مباحثها وتكون
ولم يقرض الخالص الطليعية مراعاة لحق القانون بخلاف المختلفين وان كان اشتمال المقام
تضمن الخبر معنى الطلب فانه ليس خارجا عن قانون الخبر كل الخروج ووسط الشرط اعني
ان اختلاف خبر او طلبا بين المبتدأ والخبر لتوقف مضمون الخبر اعني ازالة الاختلاف على تحقق
الاختلاف وجزء الشرط مضمون الجزاء المتأخر عنه وقدم ذكر تضمن الخبر معنى الطلب على
عكسه مع انه ادخل في قانون الخبر لانه اكثر وقوعا واوفر غرضاً والمراد بالتضمن اعم من
ان يكون احدهما مفعولاً آخر او منساقا لا اعتبار بتقديم وقوله ومشتراكا عطف على مشتملا
يروى تخففا ومشتدا من المشتريك والاشراك اي يكون المقام مشتركاً بين الجملتين في جهة
جامعة من انواع الجامع المذكورة واشترط الجمع من الجملتين على ما في كل من الجملتين من التصورات
ومن في مماثلت بتعبيضية لانيانية فان قيل ازالة الاختلاف وابتداء الجامع لا يتفق كمال
الاتصال ليشتمل التوسط قلت معنى الكلام على تقدير انشاء كمال الاتصال **قوله** على نحو
في موقع الحال من تضمن اي ما يكون الضمير انما على طريق الآية او في موضع المصدر للتضمن

لقوله مشتملا اي تضمننا واشتملا كما شاع على هذا الوجه يريد ان لا يعبدون جنس في معنى النسخ
اي لا يعبدوا ولا نسيان المقام اليه كما تقول تذهب اليه فلا تقول له كذا مقام اذهب والمعنى
قائلين لا يعبدوا ولا يخافوا في هذا ارب من جعل لا يعبدون في معنى لا يعبدوا ورفع الفعل
بعد هذا الناصب في نزع الفعل في موقع البدل من ميثاق بني اسرائيل وقولوا في معنى ان قولوا
على جعل الامر صلة انا وفي معنى ان لا يعبدون على ان ان مفسرة ومعنى الكلام على ما تقرر عند
من ان بين المختلفين خبر او طلبا كالا لا تقطاع ما لم يوجد الجامع وفرض لا اختلا واما قوله
تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون فيضمن طلبا عطف عليه واما زوا اليوم اي
المجرمون وهو امر غائب فاعله اهل الجنة منكم اي يمتازوا عنكم الى الجنة لا بمعنى ان
هم هنا خيرا في معنى الطلب كما في الآية السابقة بل بمعنى انهم هنا خيرا بل بحسب المقام
وبحسب ما انضم اليه من الاحوال على طلب يصلح معطوفا عليه لهذا الطلب المعطوف به في ذلك
على مقدما من انما قبل قوله ان اصحاب الجنة اليوم يعني ان قوله فاليوم لا نظم نفس شاكلام في
الحشر وعام لجميع الخلق لدلالة الفاء على كونه بعد الصيغة واحضار الخلق لدلالة تنكير
في سياق النفي على اليوم لا بقا لا خفاء في ان اليوم اشار الى يوم الحشر فاي حاجة الى الاستدلال
على الاول لا نأمن قول ذلك لا بد الا على الحكم اغنى في الظلم يكون في ذلك اليوم واما ان لا
به يكون في ذلك اليوم فيحتاج الى الدليل بل ربما يمنع دلالة الدليل المذكور عليه فان
بالغاء على الكلام الدال على وقوع الصيغة والاحضار لا بد الا على كون مضمون المعطوف
واقعا بعد ذلك واما الاخبار به فلا ولا يحصى سوى دعوى الضرورة والاحالة على ذلك
ثم انهم من ثبات اليوم مشموله السعداء الذين هم اهل الجنة والاشقياء المجرمين ومنها ان
الخطاب الوارد بعد قوله فاليوم لا نظم نفس شاكلام على سبيل الالتفات من الغيبة الى الخطاب
في قوله ولا تجزوا الا ما كنتم تعملون بجمع اهل الحشر وهم جميع الخلق ليكون التفتا او
عن معنى واحد بطريقين ومنها ان قوله ان اصحاب الجنة الى قوله ايها المجرمون متعديا بهذا
الخطاب بمعنى ان اصحاب الجنة منكم كانه قيل وانكم يا اصحاب الجنة كما قيل واما زوا اليوم
ايها المجرمون لما ان يبان حال اصحاب الجنة بما ذكر من النعيم ويبان حال المجرمين لما انهم من
الامتيار تفصيل لما اجمله قوله ولا تجزوا الا ما كنتم تعملون من جزاء اعمال الفريقين ومن
حكم الجمل والمفصل ان لا يفتروا الا بالاجمال والتفصيل بقيت مقدمة اخرى ليشتمل المقام

المقام على امر اهل الجنة بالامتنان عن مخاطبين الذين هم اهل الحشر وعي لا يكون مقولته
قوله تعالى ان اصحاب الجنة اليوم في شغل فاكهون حال كونهم في الجنة على ما هو مقتضى الظن
بل حال كونهم في الموقف وحين يسار بهم الى الجنة ليكون حال الامتنان امتياز فاشتمل
بالنقل عن ائمة التفسير واسار بقوله بنزول ما هو للكون منزلة الكائن المحقق لثبته
البنية الى دفع السؤال اليه كيف يصح حال كونهم في الموقف الاخبار عنهم بانهم في شغل
فاكهون وفي ظلال متكثرون الى اخر الحالا والتكبر في شغل للنعيم والابهام اي شغل
لا يخطبه الاضمار ويثبت كنهه الكلام وهو خبر ان وصفا بفاكهون اي متلذذون
في النعمة والظلال جمع ظل او ظلة كشعب في شعب وقباب في قبة واما ظلال جمع
ظلة كسدر في سدر والآية السرير المزين في قبة اوبيت يدعون بتمنن من اذيت
بالتشديد تنبيه سلام بدلا مما يدعون او مستدرا اي لهم سلام او سلاما نصبت على المصيدة
والاختصاص **قوله** واما كونه اي كون المقام في المعطف الذي نحن بصدده في الآيتين
شرايين المعطوف والمعطوف عليه في جملة جامعة فغير خاف على المتأمل اما في الآية الاولى
فاستناد المسند اليه في لا يعبدون وقوله وقابل المسند اعني عدم عبادة غير الله وقوله
الحسن للناس واستراكتها في قيد الميثاق واما في الثانية فاستناد المسند اعني الامتنان
وشبه المضاردين المسند اليهما اعني اهل الجنة والمجرمين والاختلاف في قيد الظرف
وهو اليوم **قوله** ونحو قوله اعاد لفظ نحو لا هذا من تضمن الطلب معنى الجزع على عكس
ما سبق وذلك انه ضمن الامر الذي هو النفي معنى الجزع الذي هو قبل النفي ليعطف على قبل
بورك على ما هو مضمون ان المفسرة فالمعنى فلما جاء موسى النار بنودي موسى ان يورك
اي قدس وجعل فيه الخير والبركة من النار فاعل يورك قبل هو الله ومن حوله هو
وقيل من فيها موسى ومن حوله الملائكة الحاضرون وقيل يورك من في مكان النار هو
البقعة المباركة ومن حوله كاهنها والظاهر انه عام في كل من في تلك الوادي وحواليها
من ارض الشام وانه الهاء ضمير النساء او الملائكة واما خبر والله بدلا وبيان وما يقع
بعض النسخ اني ان الله سهو في هذا المقام **قوله** واما قوله تعالى وبشر الذين آمنوا
ورد بعد قوله اعدت للحاشرين فقد توهم انه عطف عليه بضمين احدهما ما بواقي الاخر
وليس كذلك بل هو عطف على صريح الامر في قوله فانه تفضلوا اي فانه انما توسر

من مثله ولن تفعلوا فاتقوا النار على طريقة قولك يا نبيهم احذروا عقوبة ما جئتم
وبشر بالآخرة بني اسد باحسان اليهم دكم صاحب الحشا في احد الوجهين ولم ير ضه المص
لانه وان شمل على نوع جامع باعتبار التقابل في المسند والسند لكنه بعيد من جهة
انزود وادري مخاطبين مختلفين من غير التصريح بالنداء مثل فيريد واقعد يا عمرو
سنتبع عندهم بل صرح في بعض النسخ بعد جواز من جهة ان جعل بشر الذين امنوا
في معرض جزاء انه تعارضوا القرآن ليس على ما ينبغي مع ما فيه من اختلا المخاطبة في
الشرط والجزاء واختار انه عطف على قل مراد اقبل يا ايها الناس وهو ملائم لاسا فوفيه
اصلا ولا اختلا بالجزية والطلبية ولا ذهابا الى ما قبل وجوده في الكلام لان في
القول بواسطة انصبا الكلام الى معناه كثير في القرآن وكان ينبغي ان يتعرض لدفع شبهة
من مانع قوي وهو ان قوله وان كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا الا اخره ان يكون اخلافا
حين القول المقدرا لخل نظم الكلام وان دخل كما في الآية مامورا بان يقول ان كنتم
ربما نزلنا على عبدنا وهو ظاهر الفساد ووجه الدفع انه داخل فيه بمعنى انه
ما ثور بتأدية هذا المعنى بعبارة يليق به كما في قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتموا
بغيرهم اى اذ اليهم معنى هذا الكلام فكما انهم ما بعد عند التادية عن طريقة
الغيبه لا الخطا كذا انهم ما بعد عن طريق النكاح الى الغيبة وطريق الغيبة الى النكاح
فيقال وان كنتم في ريب مما نزلنا على واما انصبا به الى معنى القول فلا ترى له في الآية
وجه سوى عطف وبشر الذين امنوا كما في قوله تعالى واذ جعلنا البيت مثابة للناس
وامنا واتخذوا و قد بوجه بان جميع خطابا الله تعالى للناس واردة بلسان النبي
واما في قوله تعالى وصى بها ابراهيم بنبيه فالتقدير بقول اصحابنا بنى على ان الكون
يجعلون وصى في معنى القول فلا يحتاج الى تقدير القول **قوله** او قلنا او فائين يعني
بحوزان يكون القول المقدر في موضع العطف على نزلنا او الحال منه وكذا في كلوا واربوا
الا ان في هذه الحال ههنا نوع خفاء لان العامل ضرب كما هو ظاهر وفيه من لزوم الفصل
وتناو النظم ما لا يخفى واقتصر في اتخاذ او ذوقا على العطف وان كان هذا المعنى
وابقاء العاطف مكان الواو فلا مجال للتقدير فائين وفي ريبنا على تقدير بقولنا ان
قراء عبد الله واما تقدير كما او المضارع فبناء على المناسبة للمعطوف عليه ووجه

انصبا الكلام الى معنى القول في صيغها وان عاهدتم خطا للمؤمنين والكلمة معهم وسجلوا خطا للمؤمنين
فلا ينظم سبما مع الفاء الا اذا امر المسلمون بان يقولوا ذلك والمعنى هذه براه كاشنة من الله ورسوله
واصله او هو مبتدأ خبر الى الذين والمعنى انه يحجبكم بئذ عروا المؤمنين وان كانت صادرة
بازد الله وانفاق رسوله فائها رايان منها **قوله** وكذلك على مثل عطف بشر على قل مراد اقبل يا ايها
الناس عطف وبشر الصابرين على قل مراد اقبل يا ايها الذين امنوا وعطف وبشر المؤمنين
في قوله الصنف على قل مراد اقبل يا ايها الذين امنوا ووجهه على العطف على يؤمنون المذكور
وبشر يكونه في معنى آمنوا يا نالكيفية المخارج المخبية بناء على ان تقدير القول اكثر من جعل
الخبر في معنى الامر وان تعاطف الامر من غير تغاير المخاطبين من غير تصريح بالنداء قليل جدا
بل ربما يقع صحته وانما لا يتعرض صاحب الحشا لعطف وبشر الصابرين لظهور كونه عطفا
على استعينوا اي يا ايها الذين استعينوا وابتدأ بشرهم **قوله** وان تقوى عطف على ان يكون
المقام مستملا وهذه هي الحالة الثانية من الحالتين المقصيتين للتوسط وهي الانفاق
الخبرية مع وجود الجامع وعدم كمال الاتصال وقد عرفت معنى جمع الجوامع **قوله** بهذا القدر
متعلق بقوله لنعم وهو اسناد الى القدر الذي ذكر من تفصيل الحالا واما الى ان الزيادة عليه
بجاء الا والتخفة الصحيحة ان عسى كسر الغم وعسى مهم لنا كيد معنى انفسه والتقدير المستفاد
من ان والا فهو انشاء لا يصح شرط او في بعض النسخ نفع الغم اى لان عسى وفي بعضها عسى
بالفتح وليس لها كبر معنى ولا وجه صحة تقديره لفظا ولا بحسب حسن تناسب جذب الضعف و
المدح والخبر وسلوك الطرقات وقد عرفت ترتيب الامثلة ترتيب الحالات في الذكر **قوله** له
يعطف بمعنى انه كان يحسن عطفها على نظير للاتحاد في المسند والتناسب في المستد اعني
المحب والمحبوب الا انه لم يعطف لئلا يتوهم بتوهم عطفه على ان في فيفسد المعنى المراد ولا يبعد
ان يكون ترك العطف المقصد الاستشعار جوازا عن كيف تراها في ذلك الظن وهذا معنى قوله
ليس يستبعد الى آخره واسم ليس ان يكون ولا انصبا لغيل مقدم على تمام المعنى اعني عدم
ان يكون القطع المقصد جواب السؤال وازا فاذ اراد الى ما قولك من اضافة المصدر الى المفعول
وكذا الكلام في قطع لم الغم زعمت فانه جملة اسمية خبرها مقدر بالفعل على الاصح فيصح
عطفها على العطفية ويظهر الجامع لان الحاصل ان حالكم دعوى الاخوة وحالهم نفي ذلك
وانكاره كقولهم عطفها على مفعول زعمت بتأويل القول كانه قيل قلتم اخوتكم

وقيل او العطف على محل اسماء اي وان لم الفا فبعد هذا ايضا ما زعمه المخاطبون وهو ساقط
ويجوز الاستشهاد وهو ظاهر والظرف اعني حين متعلق بمفصل وهو جوابه والضمير للشاعر واسم
ضمير تارة زعمهم وضمير مخاطبين وكذا مفعول يحرك اي هذا الانكار يحركهم لان يسألوا وقوله
يفجى الحال سني على ان لسان الصدوق لسان المقال اذ ليس معه للمناقشة مجال والافقوى
المقال ايضا يدل على الانكار لان كونهما يستعمل الزعم في الكذب قال في الكفا الزعم ادعاء العلم
ومنه قوله علم زعموا مطبقة الكذب وعن شرح لكل شي كنية وكنية الكذب زعموا والالف
مصدر الفا المكان اي سكن اليه واحبه والالف مصدر الكفة على فاعله موالفة والافا وايله
مصدر الكفة على افعله وبعده اولئك المتولعون وخوفوا وقد جاءت بنوا السدوحا فواو المعنى
على كذبها للمخاطبين وهم بنوا السد في عوى لانتماء الى فريقين بالمقارنة لان الفريقين بالافا في
الرحلتين المعروفتين لهم للتجارة رحلة في الشتاء الى اليمن ورحلة في الصيف الى الشام و
ليس لكم وقد آمنتم الله من الخوف وانتم جائفون خائفون **قوله** واياك ان ترى عطف
ارهاا لاجل المحافظة على وزن الشعر وانه لو قيل وارهاا لم يكن وزنا فليس هو اى الفضل
هناك اى في موضع المحافظة على الوزن بل على ما ذكرنا من المعنى وان كان رعاية السجع والمقافة
قد عبرت في باب البلاغة **قوله** لكون عطف على التامخ ستهرون بني على انه بيان ونفخ جملة انما
فهي هي والعطف عليها عطف عليها **قوله** ساركة في الاختصاص بالظرف المقدم اشارة الى ان اذا
سواء جعلت شرطية او ظرفية او متعلقة بالجواب فبعد الاختصاص الحكم به اما بحكم افاده التقديم
الاختصاص واما بحكم دلالة التقيد بالشرط على انتفاء الحكم عند كونه المصير الى اعتبار
التقديم عليه النقول وقوله ما سولت مفعول معه ومستند جاحال من ضمير كلامه ومنصل
خبر ان سهر الله وبكل حاله متعلق بنفي الانقطاع لا ينقطع والاكاذب الواجب ان يقال بحال يقع
ما سعى فلينأمل وقد اورد على ما ذكر في الايات الثلث ان جملة المحمودة العطف على الجملة المصدرة
بالظرف سواء سميت جملة شرطية او فعلية مفيدة بظرف مثل خرجت يوم الجمعة ودخلت يوم السبت
فان اذا الشرطية ليست الا الظرفية استعمال استعمال الشرط والقول بانه ليس في الكلام عطف
غير الشرطية على الشرطية فاسد لا ترى ان قوله ولا يستقدمون في قوله تعا فان اجاء اجلهم
لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون عطف على مجموع اذ مع الجزاء لا على الجزاء اذ لا معنى لقولك
اذ اجاء اجلهم لا يستقدمون وكذا يجوز العكس فان قوله تعا ولو انزلنا ملكا لقضينا امر عطف

على قالوا لولا انزل عليه ملك بل و في هذه الايات الشرطيات المصدر بالواو عطف على نوا او كذا
في قوله ولم غذا اليهم بما نوا يكذبون وبهذا يمكن رفع ما اورد من اعتراض ظهور انه لا وجه
الله يستهزئ بهم والا انهم هم المستهزون والا انهم هم السقيا على ما نوا يكذبون قوله تعا
يعني لولا يستلزم عطفه على انهم من قوله وعلى قالوا لكونه مخضيا بالظرف فان قيل انهم
استفهام فلا يقوم عطف الخبر عليه قلنا هو على سبيل الحكاية فيجوز كما تقول قل اكرموني واكرمك ولما
لم تعرض لاستناع العطف على انفسدوا وامنوا وقيل وحلوا الظنون بخلاف الجزاء واما بيان
الاستشهاد في الايات فظاهر واما الخفاء في انه لا يورد الا في الطريقين على ربها **قوله** عن جملة
العدال اشارة الى ان العوادل جمع عاذلة بمعنى جماعة عاذلة لا بمعنى امرأة عاذلة بدليل قوله
صدقوا والقول بانه يجوز ان يكون جمع عاذلة بمعنى رجل عاذلة على ان الاء للمبالغة مما لا يلتفت
اليه لان ذلك ليس بغياس وقوله فبني على الشاعر الكلام على السؤال المقتدر وقوله على ما عليه اى
الوجه الذي يكون عليه ايراد الجواب فانه يكون باعاطف وقوله عن النساء العاذلة اشارة الى
ان العوادل في البيت الاخر جمع عاذلة بمعنى امرأة عاذلة بدليل ان زوقل جندب بضم الجيم
جمع جنب بمعنى شاة وناحية جنت اسم موضع عريت خط عنها رحلها من عري من ثيابه واعربت
عريته بغيره واجت اريحت واربل كلاهما من الاحكام متاخيا موضع تاختنا القادسية منزل
بينه وبين الكوفة خمسة عشر فرسخا الخ اى جندب بمعنى بالغ في السير وذلك اى النافذة من السير
بعد المنزل وطول السفر **قوله** كى امر من بكته بالتشديد بمعنى بكته العبدان بالكسر اسم موضع
وكذا ارام بالكسر والمعنى اكثرى البكاء على المقتولين فهذا المعنى المدفونين ببطونهم فقد انك
غيبتهم وحصل الباس من زجعتهم ثم وصفهم دلالة على استحقاق البكاء عليهم بطون الاستشهاد
والجواب عن سؤال الامم كيف كانوا اصنفهم في فقال كانوا على الاعدا نار محرق وللأولياء ايمان
ما من واحضنه ومخزق هو عروب وهذا وكان نذرا فيجوز مائة نفس ففعل ففعل المثال بيان
عفا اندري وعفا درسه يتعدى ولا يتعدى احوال جمع حوله وهو اهام محاب خان مصوت
عسوف الوبل ظلم القطر هذا كثير الهطل وهو تابع المطر عفا من يجدو بالابل ويسونها
اليهم من السائين والما دحين وفي جعل عفا كل خان وعفا من جدا جوابا دلالة على ما تقدم
من ان جواب ترقام قارم زيد لا يندفام وعليه قوله تعا ولئن ما لهم من خلق السموات والارض
ليقولن خلتهم العزيز العليم قال من يحيى العظام وهي رميم قل يحياها **قوله** و

أي صخرت ومثلت لغير أي من غير بالأمور في مفعول معطوف الملام للثبوتية بعد مضي على الفهم بخلاف
المصاحف إليه منوياً متعلق بما عرضنا جازي في سعة في الطرف طوى عنه كشيء أعرض وجانب **قوله** وكذلك
قوله عز من قائل ذكر في الآية وجوها ثلاثة الأول أن الموصول الثاني اعني الذين يؤمنون متصل
بالمؤمنين مجرور على الوصفية أو منصوب على الاختصاص والموصول الثاني اعني الذين يؤمنون بها
أنزل اليك عطف عليه **وأولئك على هدى** استنبأ الثاني أن الموصول الأول ابتداء والثاني عطف
وأولئك على هدى خبر له والجملة استنبأ الثالث أن الموصول الأول صفة للمؤمنين وانصب على
الاختصاص والثاني ابتداء خبر أولئك على هدى وعلى هذا يكون الآية خارجة من الاستنبأ
وقوله مراد أي بهذا الجمل أو بالموصول الثاني مع خبر التعريف فيكون حالاً منه بياناً للآية
الاخبار بهذا الخبر بانها آية هدى للمؤمنين الموصوفين بما ذكر بعض أنه تعرض عن إثبات
من أهل الكتاب يتوق محض صلح وطبع وتوهم أنه على هدى وله فلاح أي الهدى والفلاح إنما يكونان
أمن يكتب جميعاً لا بالتورية وحدها ولكن يقرب الآخر على وجهها كما يزعم اليهود من أن النار لا تنهم
أباً ما معدودة وأن أهل الجنة لا يتلذذون إلا بالنسيم والأرواح العبقرة ونحو ذلك مما
هو معتقدهم في الآخرة وقوله جاعلة الجملة حال من فاعل تجعل الموصول الثاني أي جاعلة جملة
والذين يؤمنون بما أنزل اليك مع خبر بنامها من متعلق هدى للمؤمنين بحسب المعنى ولو أريد
لأن في الهدى والفلاح من اضدادهم من لوازم اختصاصهم بذلك وتوابعه والعرض بهذا
الكلام الإرشاد إلى وجه ترك عطف أن الذي ذكره في هذا الوجه أيضاً كما في الوجهين الآخرين
استناع عطفه على ما قبله على الوجه الثالث أما على الوجه الأول فلما استبان أنه كلام في شأن
القرآن وهذا في شأن الكفار وأما على الثاني فلأنه استنبأ مضي على تقدير سؤال فذلك ما راجع
حكم المؤمنين وتابع له في المعنى وإن كان ابتداء في اللفظ فهو في الحقيقة كالجاري عليه **وأما**
الثالث فلا ريب في الجملة اعني الموصول الثاني مع خبره أيضاً من توابع المؤمنين في قول الله تعالى
فان قبل وعلم عطف جملة والذين يؤمنون قلنا الاستنبأ أن يجعل الواو للحال فان قبل مفعول
قوله للجاسمين يذكرون أي يذكرون كما في ضمن كذا ولم يقل ما للمؤمنين الموصوفين بتلك الصفا
أو الجاسمين فيها قلنا هو شأن المعنى عطف الموصول الثاني على الأول الواو الجامعة وعطف
ما عطف على كل من الصليين فليست بـ وقوله اختصوا في موضع الحال من المؤمنين ولا يكتبه كنهه
أي يبلغ نهايته صفة هدى وهو من كلام المولدين ولا يفاد رقدوا لا تغلب عليه في المقدور

من قادر فقدر عليه في القدر مفعول حال من خبره اختصاصاً الذين يعنى الموصول الأول بصلته والذين
الموصول الثاني بصلته تنكيره على الدال على التخييم **قوله** أولئك الموصوفين بشيء إلى أن سمى الكفار ليس
إشارة إلى مجردة وأن المؤمنين بل بما ذكر من الصفا والخصر المشار إليه بقوله ووزن من عدم في الفلاح
ظاهر حيث قبلهم المخلصين بغير الفصل وبغير الخبر وأما في الهدى من المقام ومعارضة الفلاح ساقه
الكلام آخره **وهي هم المخلصين** وأنه أي استنبأ الذين يؤمنون ادخل في البلاغة من استنبأ أولئك على هدى
لاشماله على بيان سبب اختصاصهم بالهدى المذكور وهو أيضاً فهم بالصفا المذكور **وقوله**
مجرور أو منصوب باليقتل في الرفع على المدح لعله امتياز من الوصفية وقوله أولئك خبره
بمعنى جملة أولئك على هدى من نعم وقوله ستعرف التوريق تكرير للوعيد فقد ذكر في تقديم المفعول
قوله والفضل من هذه الوجوه الثلاثة لاستنبأ الذين يؤمنون بالغيب لها زعمها الأنوار
على بيان الموجب ومنها اتحاد محال الصلوات من غير ذلك وعدم وقوع الواو بين صفتي موصوف
واحد وعدم الفصل بين المسؤل عن حالهم وبين جواب السؤال عنهم بذلك الصفا وعدم خلو
الموصولين في الغريب المعنى لعدم الاستظام وما في السؤال المقدور من كثير المعنى بتقليل اللفظ
وما يقيد عطف المفرد من الاشتراك في الحكم وايضاً لهم في كون القرآن هدى للمؤمنين مع أن المنفرد
هادي وحدها أن المراد بالهدى زيادة الهدى والنبات عليه وثانيهما أن المراد بالمؤمنين أيضاً
الصائرون إلى التقوى على ما هو فاعل المشارفة واستنبأ الذين يؤمنون بحسب على الوجهين
من غير تكلف بخلاف استنبأ أولئك على هدى وابتداء والذين يؤمنون بما أنزلنا فاعلة على تقدير
المشارفة يحتاج إلى تكلف في وصف الضالين بقوله الذين يؤمنون بالغيب الآخر وايضاً
على تقدير كون الموصول صفة للمؤمنين فهو بيان للموجب في الإجابة للسؤال عنه وعلى تقدير توجه
السؤال ليس في الجواب اعني أولئك على هدى ما يغني غناء لانه مجردة عادية لا تدعو إلى استكلف
قوله تنزل على كل آفاك أعذاب كثير الكذب أي فاجر كثير الأثم فان قيل لا مجال لهذا الكلام
ليكون الفصل للاستنبأ فان الجملة من مختلفان خبراً وطلباً قلنا لا يعبدان يكون ترك العطف
لاختلاف الاستنبأ جميعاً والأمر كذلك كما هنا للقطع بان تنزل على كل آفاك ليس لأن في معرض الجواب
قوله ومن الآيات إشارة إلى ما صرح به آخر أن سلوة طريق الاستنبأ في القرآن كثيراً ما رتب
أي شيء حقيقته رة اعلى موسى **قوله** أنا رسول رب العالمين وسيجيئ الكلام في هذا **قوله** الكبير
صفة صنيف لأن المراد به الكثرة وجازلانه في الأصل المصدر كالزور والضوم وكانوا النبي عشر

سلكوا قبل تسعة عشر من قبل جبريل وميكائيل واسرافيل وملكهم جعلهم ضعيفا
لكنهم في صورة الضيف والضيف في حسابان برهم على السلام والمعنى مكرين على الله او على
ابراهيم حيث خدمهم بنفسي واخدمهم مرانه اذ دخلوا متعلقين بكبرياء وبما في الضيف
من معنى الفعل او باضمار اذ كرمهم منكرين ليسوا من معارفه او من جنس الناس الذين
عهد لهم ولانه راي لهم حاله وسكنا خلاصا للناس وسكناهم فراغ الى اهله ذهب اليهم
خفية من ضيوفه على ما اذا بالضيف الا تاكلون انكار عليهم ترك الاكل وجيش عليه
فاوجس فاضروا ما خافهم لظنه انهم يريدون به سوا جهنم يتقرضوا طعامه وعز ابن
عباس روى في نفسه انهم ملائكة رسلوا للعدا **قوله** في القران كثير تقديم الظرف
لجرح الاحتمام دون الخصر كقوله تعالى استوى الى السماء الى قوله قالت اينما طامعين
وهل ياتك بنو الخضم الى قوله قالوا لا تخف وقال استضعفوا الى قوله فان استكبروا
قوله ومن امثلة البدل اورد اربعة امثلة يشبه ان يكون الاول بدل الاستمالة والثاني
بدل البعض والاربع بدل الكل وتكون المقصود من ارجل كمال اظهار كراهية اقامته مما لا
يشبهه على منزله اذ في معرفة بالكلام واما دلالة على ذلك بالضم في المقابل للمطابقة
دلالة اللفظ على آخر الموضوع له او اخر المعنى فكانه بنى على ما يقال ان الامر بالشئ يتقضى
النهي عن ضده واما كونه لانه لا يقين عندنا عليه بالمطابقة فتحكم العرف اذ لا يقال
لاقيم عندك الا لذلك وذا الفصل في النهي عن اقامته وكون الشئ اولى بتأديته المراد في
بالي امثلة وعدم احتمال الرابع للاستسنا احتمالا يعتد به مما لا يخفى **قوله** ومن امثلة
الابضاح والتبيين قد بسط المصطلح في هذا المقام بحيث يستغنى عن الشرح فليقتصر على
التشبيه على بعض ما يحتاج الى التشبيه وليكن على ذكرنا في اول الفترتان
لحكم بان هذا الفصل مثلا لغير كذا مبني على اعتبار المناسبة والاختلاف والاول والآخر
حكم الوضع واستعمال ارباب الفصاحة او فهم اصحاب الذوق وانه لا يقدح فيه الاحتمال
الاخر وان كان متساويا فكيف اذا كان اخفى وادنى **قوله** وباليوم الآخر هو يوم القيمة كونه
آخر الايام وتوحيد الضمير في نقول وجمعه في هم بالنظر الى لفظ من ومعناه والكلام في
المراد بالمخادعة وكونه من الجانبين وما يتعلق بذلك مذكور في حواشي الكتاب وما ذكر في
المتن من كونهم في حكم المخادعين انما هو للخرج من جانبهم **قوله** فوسوس اليه اي اتقى آدم

وسوسته ومعنى ضافة التجر الى الخلد انها سببه زعمه بمعنى ان كل من له من ابد اوله
لا يسل الى لا يزل ولا ينعطف **قوله** على ذلك الكما كانه يشير الى ان ذلك مبتداء والكتا
خير وقولهم وزان للتأني قياسية ونسبته وهو في الاصل مصدر وزان ولكن ليس
المعنى على ان يقدر ذلك الشئ موازنة مع شئ وان كان في بعض المواضع محتملا **قوله** بذلك
على ذلك انه الضمير للشان وتبلغ مسند الى الجاز والمجرور بعد وصية شانه للكمال الكا
وتلك المبالغة مصدر بولغ واللفظ حين قد يستعمل استعمالا وجوابه كان اي وصف
الكتا او حين المبالغة او المبالغة بتاويل ان بولغ وكذا ضمير ينظمه والشرطية خبر ان
وشهادة الاصول الى القواعد البانية من ان ذلك البعيد فينفيد في القرب النظيم
وان تعريف الخبر يفيد الحصر كانه قبل هذا الكما المبالغ على درجا الكمال هو الكمال الا غير
كان ما عداه لا يستحق ان يسمى كتابا والجرف بالكسر مصدر رجاء فمجازفة اخذ بغير تقدير
ومعرفة بالكتابة فاستعد مسند الى اربغ فيه وضمير المعقول لذلك الكما اي جعل اربغ
فيه تابعا لقوله ذلك الكما وذكر بعد لنفي وهم انه يرمي به على سبيل الجراف اتباعا
مثل اتباع نفسه الخليفة في قولك جاني الخليفة نفسه لانه لا يمكن ان يتوهم السمع
من الجوزا والسهو في نسبة محي الخليفة اليك وتقرير دلائل الاعجاز انه بمنزلة التاكيد
اللفظي حيث قال اربغ فيه بيازا ياكيد وتحقق لقوله ذلك الكما وزيادة يثبت له
وبمنزلة ان نقول هو ذلك الكما هو ذلك الكما فنفيد مرة ثانية لنثبت **قوله** الذي
قبله متعلق بالتقرير والضمير يهدي للثيقين وان معناه بكسر الغنة والجملة حال او عطف على
جملة تقديم هو هدى وكونه هداية محضة مستفاد من حمل المصدر وبالفظة اخصى
درجات الكمال من التذكير مسوقا لما ذكر اي الوصف بكمال كونه هاديا وضمير احراره
وهو نقيب للنظم قال الصفا المراهق اسبق قبل احرز قصبة التسوق لان الغاية التي
يستبق اليها تدفع بالقصبة ويركز تلك القصبة عند نهاية الغاية فمن سبق احدها واما
ضمير له وشانه فيقول كلاما لما ذكر اعني الوصف بكونه هاديا وقبل الشئ للنظم ومن تأمل
حوال تأمل ونظر في قوله وانك تعلم الى آخره ان تشبه عليه ان يعلمها للتزليل الى الكما وان الام
في له بمعنى لاجله وفي الاخر ارضه الشهادة انما النظم الشاهد للكتا باحرار قصبة السبق
شانه اي علور بنته ورفعة منزلته ولا مثل ان شان الكتب السماوية وما هو المقصود الا

منها هو الهداية لا غير وحسبها بتفاوت حاله في درجات الكمال فيشهد للفرق بكمال شانه وعلو مكانه
ورفعه منزله يشهد له بكمال هدايته فيثبت ان باقل هذه النقيضين سوو لو وصف الفيزيائي الذي
بكمال كونه هاديا وهو المطر وبتنوع كلامه على ان ذلك كما جلة ولا يفي به جملة اخرى بتقدير المبتدأ
اي هو هادي **قوله** وكذلك قوله ان الذي كفوا اما قطع ان الذي كفوا عما قبله فلكمال الانقطاع
ما سيجي واما قطع الانوثى وختم الله فلكمال الاتصال لان الاول قد فرغ لما بدله عليه قوله سواء عليهم
ان اندرهم ام لم تندرهم من ترك اجابته الى الامان والثاني لما بدله هو عليه من انه ليس لهم قلب
مستذكر وسمع بدرك به حجة وبصيرت به عبرة فقوله وعلى ابصارهم غشاوة من عطف الاستبهة
على الفعلية فان قيل فيجب ان يكون لقوله ولهم عذاب عظيم ايضا دخل في القبر قلت نعم اذا جعل
عظفا على الاوثى او ختم الله وجهه ان اثبات خاصية الشيء هو العذاب العظيم لعدم الاجابة
الى الامان تاكيد وتقرير لشوته وان عطف على جملة ان الذي كفوا **قوله** هو انما معكم قلوبنا فتح
نخرج الغيرة لانا المراد هو المسمى **قوله** وكان يقول ان كل من جلي ما هذا بشر ان هذا الملك منطوقا
ومنهوئا فهو المراد الثانية وهو نفي البشرية بؤكد منطوقا الاولى ومنطوقها منهوئا وهو اثبات
المكبية واما قال في حال التعظيم في المهور من في الانسانية في مقام التحقير اثبات الشيطانية
والسبعية او النفسانية والبهيمة **قوله** كان لم يسمعها اخفاء فان كان في اذنيه وقرا نوره
له واما هو ففيل في موقع الحال اي مشابهة حاله حاله لم يسمع والاستبهة انه يقرر لقوله ولي مستبكر
قوله وقال ادرهم هو الذي تقدم الرفع لطلب الماير والكلام ادرهم من ادرست السفينة
التي من سائر السفن تراها اي يغالب تلك الحرب ونصير عليها ولتحقق الهلاك بحري عبق دار
اي بقدر وقيل الضمير للسفينة والبيت للاحتلال وبعد اما في قوله ايا او تفوز بها فواحد
الدهر من كذا وسفار والمعنى قال مقدم القوم للملاحين ارسوها اي السفينة والاخر وهما لكي
نعالجها وناخذها وما فيها من الاموال ولم يوجد البيت في ذبوان الا حط **قوله** مكتنة جلي
يريد جلي المواصله والمعاهد مكتنة بنز على كاهل لفك زغبته فيه وزعم في كاذب في هواه
ومحبته والمراد انه قال معنى هذا القول وموداه بعبارة لافقة وهي انك كاذب بطريق الخطا
قوله بالرفع فيها اذ لم يخرجها عما هو فيه لكونه خرا شرط محذوف اي ان تدب يا كلك
على راي الكساة وان تصح ارفع الكساة اخرج ولا يخفى انه لا وجه للحال عند الرفع بخلافه
في موضعهم بل هو فانه جعل الحال **قوله** ومن مثلته اي امثلة الانقطاع لغير الاختلاف

الاختلاف فخير او طيبا يعني لعدم التناسل واشفاء الجامع بعد الاتفاق في الغيرة والطلبية
قوله فلا تقول وخفي ضيق صريح في انه لا يكتفي في العطف اتحاد الجليين في المستند بل ابد من
الجامع بين المستند اليه ايضا **قوله** او يكون في حديث عطف على وحدت اهل مجلسك ليكون
مثلا آخر لثاني الغنى وجود جامع غير ملتزم اليه لا على كانه في جعل مثل هذا خبر المبتدأ الذي
هو مثال الثاني واول اهل القصيدة وكذا جعل كنت في حديث خبر مثال الاول وجعل كان
فلا تضافا اليه لثاني اهل القصيدة وتقدير الكتابة وقوله انت كما قلت انك للفرق في
الوقوف كما دخل زيد خرج عمرو وقوله فنورده عطف على زيد وقطع قوله قطع عما قبله لكونه
بيانه **قوله** لا والذي هو عالم لا نفي لما دعت عليه الجيبة من اندراس هو المشار اليه بقوله
في البيت السابق زعمت هو ان عفا الغداة كما عفا عنها طلالا للورى وسور وخطا هو ان
للقص وجوب القسم في البيت الذي بعد ما زلت عن من الوداد ولا غدت نفسي على الف
سواك بخور وهذا اوفق بما روي ان النوى بكسر الخاء على انه جواب القسم وقوله تعا الجمع بين
النوى كمر في الحسين شان الى ان هذا من عطف المفرد كما هو الظاهر وقد عرفت ان وجود الجامع
شرط فيه ايضا وبيان الجامع بان مرارة نوى الجيبة داء وكمر في الحسين داء مما لا يلتفت
اليه **قوله** ومن امثلة التوسط للاحكام في ان الغرض الاصلي بيان الاتصال والانقطاع ولكن
بين الجمل الا انه قد اخرج كلامه الى الزوم الجامع في عطف المفرد ايضا فلما اورد مثلا من كل القسمين
مع ان في عطف المفرد مثلا ايضا يشتمل على جملة هي الصلة فيها يتحقق الجامع من التضاد وشبه
فراده بالتوسط توسط المعطوف والمعطوف عليه بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع ولم يفرض
القسم الاول في التوسط اعني اختلا الجليين مع ما يزيل الاختلاف لانها قد سبقت مستوفاه **قوله**
واعلم ان الوصل قد تقرر في فتح الوصل توسط الجليين بين كمال الاتصال والانقطاع على الفصل
المذكور فالان يشير الى ان له مع ذلك محسنا اذا تخففت كان الوصل حسنا واذا افقد كان
وان صحفها تناسل الجليين في الاسمية والفعلية والشرطية والفعلية في المضى والمضاهة
ما لم ير من يفيض اختلافها في ذلك بان يكون المقصود من احدهما افادة الجدة ومن الآخر
البثوت كما في قام زيد وعمرو فاعلا ومن احدهما المضى من الاخرى المضارة مثل فخرنا
كديم ورفيقا يقتلون فاقه لا يحسن بل لا يجوز ان تارك تناسلها في الاسمية والفعلية
او المضى والمضارة وهذا معنى قوله فاذا كان المراد من الاخبار الى آخر وقوله اما اذا اريد

التجدة في احدهما الى الآخر وقوله فتقول عطف على راي وكان الاستسب ان يكون راي ايضا على لفظ
البنى للفا على الخاطي لكن الرواية على البنى للمفول الغاي ان يكون قوله وان لا يقول بكون ان يكون
عطف على مقول لكنه مع ان الظاهر عطفه على راي وليس بذلك المحذور في قوله من غير التعريف بقيد
زائد كالتجدة والنبوت في المثال بتمام زيد وقدم عمرو واوزن قائم وعمرو فاعلم ان لا في
الاول تعرضا للتجدة لاحالة ان يوضح في التعرض للنبوت في المثال اذا اريد به معنى زائد على مجرد
حصول السند للسند اليه على ما قال الشيخ عبد القاهر المقصود من الاخبار ان كان هو الاشارة
المطلوب فينبغي ان يكون الاسم وان كان مع اشعار زمان ذلك النبوت فينبغي ان يكون بالفعل وقال
ايضا موضوع الاسم على ان يثبت به الشيء للشيء من غير اقتضا انه يتجدد ويحدث شيئا فشيئا فلا
تعرض في زير منطوق اكثر من ثبات الانطلاق صفة له كافي بغير طول وعمر وقصير واما الفصل
فلانه يقصد فيه التجدد والحدوث فيراد بزيد ينطلق ان الانطلاق يحصل منه جزاء جزاء
وهو زاوله وترجيحه ولو بان المراد التعرض في القصد والارادة لا يتجدد دلالة اللفظ في
يكون فصل مجرد نسبة للسند الى السند اليه فيورد الجملة اسمية او فعلية في يجب رعاية
المناسبة ليكون حسنا الا ان الكلام في ان مثل هذا هل يدخل في حد البلاغة ام لا **قوله** وكذا
زيد قائم وعمرو وقد يعني ان اسمية اذا كان خبرها فعلية في المحسنة ان راي في ذلك للجليل
فيقال زيد قائم وعمرو وقد ولا يقال زيد وعمرو وقد وان كان كلنا هما الافادة التجدة لا يتفرقا
الا بالنقوى وعدمه وكذا في باب الاضمار على شريطة التفسير عند تساوي الرفع والنصب
لا يتجدا في احدهما النصب في الاخرى الرفع بان يقال زيد القيت وعمرو مرتبه وزيد اكثر
ايه وعمرو ضربا لانه بل يوثقها اسميتين او فعليتين قضاء بحق المناسبة ولا يتجده
الفرقة بين ما ذكر من الامثلة لاسيما بعد ما خطه ما سبق في بحث الاضمار على شريطة التفسير
والمراد بامثال ذلك ما ذكره من الامثلة ومن يدع الكلام ما قيل في قوله وكذا زيد قائم وعمرو
انه زيد لفظا كذا لانها تين للجليل يحتمل ان يكونا اسميتين بان يكون زيد وعمرو مستدنيين
قام وقد خبرهما وان يكونا فعليتين بان يكون زيد وعمرو فاعلم ان قام وقد قدما عليهما
بمعنى يجسان فقد راسمين او فعليتين لاختلفت **قوله** وعليه اي على كونه المراد باحدهما
التجدة والاخرى النبوت ورد قوله تعالى سواء عليكم ادعوتهم الى الاضمار او انتم صامتون
عن ذلك ما فهم معنى ان الاختلاف بالاسمية والفعلية عند اختلاف القصد الى التجدة والنبوت

والنبوت يجري في العطف غير الواو ايضا قوله اجددت روي بالشديد من التجديد المناسب
لاحداث والتخفيف من هذا المناسب يقال باللعبة الاول هو الوجه والمستويان للذات
ان لم يحددهما والآخر المجرى مما مضى للجليل كانه قبل هذا واقع فالك فليكون السؤال عن
نعتين ما علم ثبوته على الابهام **قوله** استبعادا مقصودا لما ينضمه الكلام من قولهم انما
واراد بهم هذا المعنى **قوله** وما اعظم كبد الشيطان يشر الى ما هو المذموم من بطلان التقليد
في الايمان وما يتعلق به من الاحكام المتعلقة بالاعتقادات وان فتح بابه قد يفتي في التقليد
في الامور الظاهرة الباطنة وحقيقة التقليد الاخذ بقول الغير من غير دليل وبالتقليد الاخذ
يخرج الاخذ بقول النبي الثابت صدقه بالمعجزة ويقول اهل الاجماع **قوله** لم يجزها متعلق بالجرى
ان جعل مبتدأ بزيادة البناء وبالظرف اعني المجرى ان جعل خبر المبتدأ وتارة مصدرا وطر
ومع الواو حال وكذا لامها اي غير مقارن للواو الا ان الواقع بعد لامه يجب ان يصلح مضافا
اليه لغیر ومع ليس كذلك فالوجه ان يجعل لام عطفة اي مجردة عنها لامها فبالجملة تكون الجملة
الخالية مع الواو وشبهه الوصل والامها يشبه الفصل لانها واو العطف في الاصل **قوله** حال
بالاطلاق بمعنى اطلاق الحال يراد غير الموكن فبهذا الاعتبار يكون قسمين الموكن **قوله** ولها
معان في واحد في الاستعمال ولولا ذلك لمع التوهم ان كل منهما انما فيستعده النسخ كاذقيل لها
درهم بخلافها معادهم فانه لا يجرى ذلك **قوله** فاصل النوع الثاني يعني الموكن جملة ثانيا
نظر الموكن في الكلام اقل وكذا في المثال على بيان الهيئة وعلى ما ينشئ عنه لفظ الحال من معنى
ادل وقدمه في البيت لان الثابت وجودي والاثبات عددي لا يعقل الا بالقياس اليه واساد
في التمثيل بقوله تعالى انا انزلنا قرانا عريبا الى ان الحال التي تستحق موطئه لا تخرج من التوهم ثانيا
انما اختصت بذكر ما هو ذو الحال في الحقيقة واجر الحال عليه بطريق الوصفية والى ان
الموكن لا يجزى ان يكون مفرقة لمعنى جملة اسمية وان يكون عاملا محذوف لانه قد ذكر في القران
وقوعها بعد الجملة الفعلية مثل قائما بالقسط ومنهم من يجعل مثل هذا نوعا ثالثا لاسميته
بالثابتة ومعنى الاصل منها الراجح في المناسبة السابق في الاعتبار فان قيل الاسمية ثانيا
تدل على النبوت اذا لم يكن خبرها فعلية مثل زيد قائم فكيف أطلق القول بدلالة النبوت
ويكون الوجه فيها الواو قلنا كانه بني بناء الكلام على الاعمال المحاذرة لزيد يسرع زيد يسرع
في وجوب الواو ومعنى الوصف ما يدل على معنى قائم بالغير سواء كان من الصفات المشتقة كما هو

الشرط في المنقلة او لا مثل قرأ عبرا وخص اسم الفاعل والمفعول بالتمثيل لا بالصفة المشبهة انما
تدل على معنى ثابت فلا يصلح بيانا لهيئة الفاعل او المفعول من حيث كونه فاعلا او مفعولا ولا
ينبغي عن معنى الوضوح والحدوث فلا يصح جاء زيد طويلا ونحو الانباويل انه محدث ذلك
بنحو ذبول ومرض وعرض اخر واظهرها ربطت من الطرف **قوله** ونهجهما في الاستعمال انما
عارى حرف النفي لان المقرون بحرف النفي لا يدل على ما هو الاصل في النوعين من معنى ثابت غير
زال ولا ثابت هو هيئة الفاعل او المفعول وان لم ينعكس الصورة كاللازوح الدال على
الفرد والالتصاح الدال على السكون فينظر في الالتزام دون ما هو الاصل في الدلالة على التثنية
اغنى المطابقة ولهذا لم يرد في الاستعمال جاء زيدا رابعا وان لم يكن على كونه ما شيا **قوله** و
حق النوعين اي المناسب لهما واللافت بجلها ان لا يدخلها الواو اما اوله فلا في هذه الواو
في الاصل للعطف بحكم الضبط والمناسبة والنقل عن لغة اللغة وهذا لم يرد في اصناف
الحرف والحوال وقد عرفت من قواعد النحو ان الحال اصل في الاعراض من جملة المضافات بالمفعول
لا يتبع منصوبا اخر كما في النواع والمالين يتبع ليس بحال للعطف فليس بحال ما هو حشر العطف في
الاصل وانما قال في الاصل لظهور انها في الحال ليست بعاطفة وهذا ما قال في الكفا
ان واو الحال هو والعطف استعير للوصل وانما ثانيا فلا في حكم الحال مع ذي الحال في النوعين
حكم الخبر مع الخبر عنه ولا مجال للعطف بينهما لما سبق في وجوب الفارقة بين المفعول والمفعول
عليه فان قلنا كلامه يشعر بان الحال في قولك هو المحي بنا هو الحق وليس كذلك بل هو ضمير
المفعول في العامل اي حقه واشته على ما ذكر في النعم وضمير الفاعل في زيد وعلى ما ذكر في المص
في قسم النحويين قال النحويون ان في زيد ابولاد عطف او هو الحق يتبع اي عطف او يدور
بيننا قلت نعم الا ان الضمير كان عبارة عن الموصح ان يقال ان الحكم للنحويين **قوله** والتحقيق فيه
اي في النوعين ان لا يدخلها الواو هو ان الاعراب لا يستظم الحكم ولا يجمعها كقولك ضرب
زيدا للضرب مكفوا الا ان يكون فيما بينها في الحكم متعلقين بمتن معانيها لان الاعراب عبارة عن هيئة
نظرا على الكلام بعد تركيب بعضها مع البعض وضعف الدلالة على معان نظرا على مدلولات
الكلم عند ضم بعضها الى البعض واتباعا متعلقا فيما بينها بحمل البعض محكوما عليه والبعض
محكوم به والبعض ما يقع عليه الحكم والبعض كيفية الوقوع الى غير ذلك بوجود الاعراب
الاستقلال دون السعي في الكلمة الواقعة في التركيب يدل على ان مدلولها متعلقا معنويا

معنويا مدلولات الكلام الاخر بان يكون هيئة له او زمانا او نحو ذلك فلا يحتاج الى لفظ آخر
يفيد تعلقه به كالواو مثلا والحال من هذا القبيل مما له اعرابا لا صلة في التركيب فيكون
حقه الخلو عن الواو ومقدرا كان او جملة لكنها اذا كانت جملة في النظر لا كونها جملة مفيدة
للنسبة التامة بين طرفيها مستقلة بتلك الفائدة وان كانت غير مستقلة بالنظر الى ما عر
لها من كنهها قيد للفصل وبيانا لكيفية وقوعه والى كونها غير متحدة بالاولى كما تخادها
فيما اذا كانت مؤكدة وغير منقطعة عن الاولى بالكيفية كما اذا لم يكن بينهما رابط اصلا ووجه
جامعة قطعاً ان منزلة الجملة المتوسطة بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فلا يتبعه
ان يدخلها او يجمعها بالاولى وتعلق استغلاها كما جاع الذي فيما بين الجملة المتناسبة غير
المتحدة مثل قام زيد وقعد عمرو وكلي الجملة متفاوتة في شأن دخول من الواو فقد يجب وقد
يتسع وقد يجوز على التساوي والرجحان فاشارة بعد تهيئتها الى الضابط في ذلك
وقال اذا تم هذا فنقول الضابط في دخول الواو في الجملة الحالية وجوبا وامتناعا
جواز انها ان كانت مؤكدة فلا واو كمال الاتصال وان كانت غير هاهنا ما ان يكون على
الحال اولا فلا واو اما ان يكون على نهيها اولا فهذه اقسام ثلثة الاول ما يكون على اصل الحال
ونهيها فالوجه فيه ترك الواو جوبا على موجب الحال فقد عرفت ان تعلقها بالعامل من
جهة اعرابها الاصل بوجوب استغنائها عن تعلقها بطرف خارج الثاني ما لا يكون على اصل
الحال سواء كان على نهيها اولا والوجه فيه الواو لانه لا يبعد عن الحالية وخروجها عن
اصلها يحتاج الى ربط لفظي الثالث ما يكون على اصل الحال دون نهيها وحكمه جواز
الامر بما الواو فجملة البعد عن الحالية بكونه لا على نهيها واما تركها فليست من الحالية
بحسب **قوله** او يبعد وفرسه يشير الى ان الحال كالمسند والصفة قد يكون فعليا
وقد يكون سيبيا واقتصر في الامثلة على المضارع لما سيجي من انما وان كان شينا يجوز
فيه الواو **قوله** لانك قد سمع نحو جاني ويسرع ليس على ما ينبغي اذ كثيرا ما يسمع ذلك
غايته انه يكون على حدة المسند وفي التنزيل لم يرد ونبي وقد يقولون وفي كلامهم قمت
واصل وجهه وفي الشعر فلما خشيت اظا فيهم بخوت وادهم ما كما ومثله كثير **قوله**
ما جاء في هذا الا صور معدودة الجملة في موقع البدل من قوله الوجه الواو وقد جرد
ترك الواو بعضهم مطلقا وبعضهم اذ كان الضمير صدر الجملة مثل جاني زيد غلامه يسرع

بن يديه وبعضهم اذا كان بحسب حال المفرد كقوله والله سيفعل لنا سالما براد كالتجمل
وتعظيم او معه حرف بني غير التشبيه كقوله فقلت عسى ان تبصر بي كائنات في حوالها
الاسود الحوار وقيل اذا كان في ناول مفرد كقوله تعالى اضبطوا بعضكم لبعض عدوا
متعادين تجاذبوا في وهو مسرع او يسرع ادلوا ريدا المفرد لميل مسرعا في هذا المقام
نفسية فطلب في شرح التلخيص ففيا اورد من الصور المتعددة الضمير في صدر الجملة وقد
فاه الى في وعود الى بدئه بنصب الاسم الذي هو صدر الجملة الخالية بينهما من اول الامر على
انه حال وهو في التحقيق من نصب المبدأ للقطع بالخال في الجملة وذكر ان الانباء راي انه
من المصادر التي قيم مقام الحال نحو اسرها الحركة وفعلته جهده وطاقتك ومعنى
فوه الى في تشافها ومعنى عوده الى بدئه رجوعه الى ما ابتدأه على ان الابداء مصدر
المفعول والحاصل انه رجع في الطريق الذي جاء منه وهذا التركيب شائع سواء اسند
رجوع الى مظهر مثل جاء زيد عوده على بدئه او مضمير مثل جاء زيد عوده على بدئه فتحوزكون
الفعل اسند الى عود مجازا وهم اصلاح المنطوق كما في ان السكيت في تصحيح اللغات
واستعمالها والاعمال القاب في التحويلات على الفارسي نصف النهار اى ان نصف نعتي بلغ
نصفه نحو الماشية وتامة رفيقه بالغيث لا يرى يصف غواصا وقع في بعض الكسب انه
في نصفه الغايص فضخمه بعضهم الى القانص القانص والتون ففسر بالصيد وظاهر
انه لا معنى لوصف الصيد بذلك ولو في صيد البحر وفي الصحاح والديوان ان البيت المستب
عسى يكون عابضا ولو لا جنان الليل ظلمته وسن أب رجع **قوله** مضوا لا يريدون البيت كقوله
الضبي في بنيه وقلة سقى الله اجدانا وراى زكنا تجاخر فيسرين من سبل القطر وبعن ولو
يستطيعون الروح زروا معي وغدا في المصحين على ظهر الروح الزول من السير للروح
وراح دخل وقت الضبي غدا هم لكم القدر ما قدر الله تعالى من الفضل لا ارتفاع متعلق
بنحو الا احمي لامع الورق بكسر الراء الدرم المضروا احدثت القاتل بالقتل به والمعنى
طلبوا القود منى ونهت وون بالقتل فنهته كفته وزجرته قال الشيخ عبد القاهر
كان في البيت تامة والجملة الداخلة عليها الواو في موقع الحال والمعنى وجدت غير منهنة
بالوعيد وغير باليه ولا معنى لجمعها ناقصة وجعل الواو مزيد وكذا الكلام في ولقد
كان ولا بد على **قوله** الا ان ذكر الواو ارجح لكونه من جهة بقاء اصل الحالية والابتنان

من جهة انتفاء نفيها الذي هو بمنزلة العارض لما قيل ان الاصل مدلول الابدل والبعث التلخيص
المتعارف سواء كان بدليل او غير دليل وعن المصنوع مدلول استعمال الحرف على انه لو ساء
لجرتان فترك الواو على الاصل **قوله** والفعل كما بر بدائه ملحق المضارع المنفي في جواز الواو
وركها مع رجحان الترتيب بناء على كونه على اصل الحال من حيث الدلالة على التجرد لاعلى نفيها
من حيث جود الحرف ما حروف النفي فلما مر واما قد فلسبه بالنفي من جهة تخط الحرف بين الحال
وذي الحال ولا يطرقت استعمال الحالية الاصل اعني المفرد هو امر غير قد ولا يقد رابطة في
الاتصال بالحال والنفي فيما يستعمل على الرابطة في صدر الكلام ان لا يبنى برابط آخر ولا يقد
بتقريبه كما في الحال كانه يسلب عنه معنى المضى فيصير كالنفي وكانه يخرج سائر اجزاء
الماضي غير الجزاء القريب من الحال عن صلوح اقتران الحدث به في شبهة المنفي الخارج جميع اجزائه
عن صلاحية الاقتران واقصر المثال على ما لا نه ولما من قبيل المضارع المنفي وهو ظاهر ولا وان
ان يقع في كما المكر حالا كونه يوجد في استعمال فتعين ما واسبب لان من جهة انها المنفي الحال
فيكون بمنزلة كما المبت مع قد في الاستعمال على ما يزيل البعد عن الحال اعني المضى وهذا المخرج
في كما المنفي لا قد وايضا المنا في الحالية هو المضى لا سلب المضى **قوله** ليقر به بقبيل الزور
قد ظاهر او مقدر في الماضي المبت الواقع حالا وقوله من زمانك اى زمان تكلم وهو حق
من جهة ان قد انما يقرب كما الحال المقابل للما والمستقبل وقد عرف ان حقيقته اجزاء متعاقبة
من اواخر كما واو ال المستقبل كقوله في قوله فيصالح الحال نظر لان الصلوح للحال الذي نحن
اعني بيان كيفية وقوع العامل لا يوقف على كونه حالا بالمعنى المذكور لظهور بيان الحالين
ولهذا صح ما في زيد في السنة الماضية راكبا وسيدخلون جهنم داخرين والحاصل ان
المعتبر في هذا الحال هو المقارنة للعامل ما مضى كان او حالا واستقباله لا المقارنة لزمان
الكلم الذي يقرب في الما منه وغاية ما قبل في هذا المقام ان الحالية كما وان كانت النظر الى
العامل ولفظ قد انما يقرب من حال التكلم فقط لكنهم سببوا لفظ الما والحالية بسا
الماضي والحال في الجملة فانوا لفظ قد لظاهر الحالية فقالوا جاء في زيد في السنة الماضية
وقدر كبره **قوله** وبهذا ينظر بطلان ما ذكر النحواى من انه لا يجوز جئت وقد كنت زيدا او
متلبس بالكتابة مستديما لها ان يفيض كتابته وانما جئ كما لا نقضاء بخرمها وصح وقوعه حالا
لتلبسه ببعض الاجزاء **قوله** جمد السير انقبه واوقعه في المشقة الا ان ذكر الواو ارجح

بمثل ما مر في المضارع المنفي **قوله** واما الظرف فدجاء في مثل رايته على كفه سيف الواو و
 بناء على جواز تقدير الظرف بالفعل اي حصل خضيق الواو وباسم الفاعل فلا يقع وهذا معنى
 قوله بحسب التقديرين وهو ان كان صحيحا من جهة انه اذا قدر باسم الفاعل صح انه ليس بحملة
 فعلية بناء على انه مفرد لاجله لكون المرفوع بعد الظرف فاعلا لا مبتدأ لان اسم الفاعل يكون
 منصوبا على الحالية كما صرح به في المفصل فجاء في عليه جبة وشئ اي مستقر لكن لا يخفى انه
 على كلا التقديرين يكون على اصل الحال بل على تقدير اسم الفاعل او في ذلك فلا يصح قوله وتردد
 لذلك بين ان يكون واردا على اصل الحال او غير وارد فالوجه ان يحمل التقديران على ان يكون
 المرفوع اعني سيف فاعل الظرف المقدر بالفعل فيكون الجملة فعلية جازية ترك الواو وان
 يكون مبتدأ والظرف خبر فكون الجملة اسمية غير واردة على اصل الحال ولا يكون في كلامه ابتداء
 بما ذهب اليه صاحب المفصل من كون الظرف مقدر باسم فاعل منصوب على الحالية وقال الشيخ
 عبد القاهر ان جعل نحو على كفه سيف حالا كثر فيها ترك الواو كقولنا **بشار** اذا نكرتني ببلد
 نكرتها مخرجت مع البارز على سواد فالوجه ان يكون الاسم في مثل هذا فاعلا للظرف لا مفعلا
 على ذي الحال ابتداء وينبغي ان يقدر من هنا خصوصا ان الظرف في تقدير اسم الفاعل والفعل
 اللذان لا يقدر فعلا ما ضياء مع قدوم اللام في هذا المقام بطلب من شرح النحوي **قوله** جاء
 الامر ان التوكيد يخرج على قومه في رايته مخرجت مع البارز على سواد واما الواو فكأن
 وان امرأ اسرى البكر وونه من الارض مائة وبيد اسم **قوله** هذا فمن عرف يريد ان السبب
 في تقديم الحال على ذي الحال هو دفع الالتباس بالصفة فانها لا يتقدم على الموصوف من ذلك نسبة
 لامور الاول انه اذا كان الحال مع الواو يجوز بدون التقديم مثل جاني رجل على كفه سيف
 لحصول الفرق بوجود الواو اذا كانت مع تقديم الصفة بمنع كونها مع الواو على ما مر في صدر
 الفتح فالوجه عند قصد ايقاع الحال من النكرة المحضة اما التقديم على ذي الحال واما التثنية
 بالواو والثاني ان ايقاع الحال بالواو من النكرة التي في حكم الموصوفة بوقوعها في سياق النفي
 كما في قوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او في الجواز لا فيه مع دفع الالتباس
 زيادة صلوح النكرة لذي الحال كما في المبتدأ واما بيان جهة الاولوية بان فيه الا التثنية
 لا يتوسط بين الصفة والموصوف كالواو فسهو ظاهر لا خلاف في جريان الاستثناء المفرغ في
 الصفة مثل ما جاني رجل الا كثر الثالث ان مثل على كفه سيف اذا اورد بعد ذكره مثل جاني

رجل على كفه سيف قصد كونه حالا وادراكا على هيئة الفاعل وكيفية وقوع الفعل بحسبه
 الواو لا يلتبس بالصفة وان قصد كونه صفة وادراكا على بعض حوال الذات من غير نظر الى يلتبس
 الفعل بحسبه ترك الواو لان الواو لا يكون لا عاطفة ولا محال للعطف فيما بين الصفة والموصوف
 وحملها غير طرفة بل بحسبه لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف وهو على ما عرفت فلذا امر بالتثنية
 والتذكير لما سبق لا يقال له لا يجوز ان يعطف على الموصوف بل على الجملة المشتملة عليه لا تأنفوق
 لا يكون صفة بل حكما مستقلا لا يقال له لا محال ايضا لا يعطف على ذي الحال قلنا نعم الا انه قد سبق
 بيان ما يبسط العذر في ذلك فنأدى على مثل ذلك في الجملة الواقعة صفة كانه ذلك لو ساعد ^{سما}
 كما في الحال بان يقع صورة تعين للوصفية ولا يحتمل الحال **قوله** واما ليس يريد ان ينادى حكم الفعل
 المنفي بالجرق ما ضياء كان ومضارعا واما الفعل الموضوع بنفسه للنفي بحيث يفور مقام لا يكون
 وهو ليس فقد جاء فيه الواو وتركه لكونه مقام الفعل المنفي الا ان ذكر الواو هنا ارجح بحسب
 الدليل واشهر وفي الاستعمال اكثر على عكس الفعل المنفي لان النفي الذي هو سبب جواز الواو هنا غير
 الذاتي لا العارض كما لفعل المنفي والمقصود انه ليس من قبيل الافعال المنصرفة التي فيها معنى النفي
 كالباء والامتناع ونحو ذلك كما يلزم في ما ضياء قد يكون دخول الواو فيه لوجود قد يتبع ذلك
 فيما يدل على الحال ولا من قبيل الافعال المنفية مثل ما كان ولا يكون حتى يكون ترك الواو ارجح وفي
 الكلام شارة الى ان كلا من ذكر الواو وتركه كثير في نفسه لان يكون كثيرا ذكر الواو والترك في نحو
 معدودة بناء على ان ليس بمنزلة حرف الجملة اسمية في الحقيقة **قوله** واما الحالة المنقضية للحال
 جمعها نظر الى اكثر اقسام الإيجاز والاطن واجملها لانه لم يثبتها بل احالها على علم فلا معنى للتفصيل
 وخص طي الحال ولا يطهر بالذكر مع الإيجاز والاطن فذكر جاني في غير الجملة نظر الى ان وضع الباب لذلك
 على ما سبق بيانه وقوله ايجازا واطنا في موضع الحال لا المقولة لانه فسرهما في صدر القسم بالظي و
 الاطى وجعل الاطى اطنا بالانه اراد به ترك الإيجاز ولا يعتبر بالمساواة وقوله ههنا قائم مقام
 العائد الى المبتدأ كما كان في قوله وما قد سبق اشار الى ما ذكر من على المستند والمستند المفرغ و
 الجملة وظي السؤال في مثل يكتسب الغران ويزيد وذكر المستداليه والمستند وغيرها عند قيام القرينة
 لا غرض بتعليل ذلك والتأكيد والتقييد على خلاف مقتضى الظاهر وبسط الكلام حيث اختلف
 مطلوب ووضع المظهر موضع المضمرة واما ذلك **قوله** اما الإيجاز والاطن فلكونهما انسيبين
 لا يكون عقل احدهما ولا تخففه الا بالقباس لاشي خاذا ليس لنا كلام هو موخر او مطلب على

الاطلاق من غير ملاحظة مفاصلة الكلام آخر محقق ومقدر لا يتيسر الكلام فيها وفي بيان معناها
الابتداء والتحقيق وبالنسبة على امر منسوق الى عرف الناس وذا الثابت في نفس الامر على ما هو المتعارف في
معرفة حقائق الاشياء واعرض صاحب الايضاح بان يكون الشيء نسبيا لا يقضوا ان لا يتيسر الكلام
فيه الابتداء والتحقيق والنسبة على الشيء العرفي اذ كثيرا ما تحقق الامور الاضافية وتبين معانيها
على التحقيق غاية الامر انه بتعرضها اليه الاضافة والحقيقة الاضافة نصير من التلطف كما
يقال الابحار وان تولد من نطفته شخص آخر من نوعه من حيث هو كذلك واجيب بانه لا يريد بذلك
تفسير تفسيرهما وبيان معناهما لان ما ذكرنا من ذلك بل عدم تيسر بيانها على وجه التبيين
والتحديد والتبني بحيث لا يختلف ولا يكون في الجارح بالنسبة الى الشيء اطلاقا بالنسبة الى
آخر وعدم تيسر غيرهما بدون اعتبار كلام يكون أصلا في اليقين ومقياسا عليه لا يجازو
الاطناب على ما هو شأن سائر الامور النسبية وحاصله انه لا يتيسر تعريفها على طريق الاطلاق
الحقيقية دون الاضافية ومن الخارج عن القانون ما يقال ليس المراد ان كل ما يكون
نسبيا لا يتيسر الكلام فيه الابتداء والتحقيق بل ان الجارح والاطناب من بني النسبية
كذلك لان شرط معرفتها على التحقيق كلام لا يجازيه ولا اطلاقا اصله ليعاين عليه كل
كلام يفرض الجارح والاطناب اذ لو كان المقدس عليه ايضا شتما على الجارح والاطناب
لاحتاج الى مقياس عليه آخر ويتسلسل لكن الكلام الحالي عن الجارح والاطناب غير
موجود بالتحقيق لان كل كلام يفرض يمكن ان يوجد كلام ازيد منه وانقص فتعني المصير
الى غير التحقيق وهو ان يؤخذ كلام اهل العرف ويجعل مقياسا عليه ولا يلتفت الى
الجارح والاطناب بل يقال على طريق التساهل لا يجازيه ولا اطلاقا **قوله** مثل ذلك
في البناء والشيء العرفي هو كلام الاوساط الذين لا يؤمنون بالبلاغة والفصاحة ولا بالعرف
والفصاحة من الوسط بمعنى المتوسط بين الجيد والردى وقوله مقياسا ثانيا فهو جعل
وقوله ولا بد من الاعتراف بذلك اعترض دافع للاعتراض بان البناء على معارف الاوساط
ردا الى جهالة لانه غير معلوم يعني ان ترك طريق الفساد وسلك جادة الاختصاص
بوجود كلام لم في مجرى عرفهم وعاداتهم في ناذية المعاني بينهم عند الحوادث اليومية
والمعاملات الدينية معلوم بالانواع عند الصوامع والخواص كما ان القدر الذي في الكلام
بفرضه المقام ويليق به معلوم عند الخواص وارباب البلاغة فيصح جملة مقياسا

عليه بالنسبة اليهم والحكم بان يكون قلمه بناء على حاله خفية لا يظهر الا افراد البلاء
اجاز وما يكون اكثر اطلاقا فلا يكون البناء عليه ولا على كلام الاوساط ردا الى جهالة **قوله**
ولنسبة متعارفا الاوساط ليميز عن كلام الغير المتعارف عند كثرة قليل او كثير **قوله** وانه
كلامهم المتعارف لا يجوزهم في باب البلاغة ولا يذوق لان غرضهم مجرد ناذية المعاني
متعارفة فيما بينهم لا يعتبر فيها الخواص والمزايا التي بها التفاصيل حتى يجد بصا دقتها
او يذوق بزميلاتها فلا عرف في كلامهم بالاخوال ومقتضياتها التي بها يرتقى الكلام سواء وجد
او فقدت بل ياتوذي به اصل المعنى بعبارة تليق به **قوله** فلا يجاز لما جعل متعارف
الاوساط هو الميزان وفتره ويتبين وجوده وسماهته ووصفه رجع الى المقصود فقال
الاجاز هو اداء المعنى الذي يقصد من الكلام بعبارة اقل من عبارة متعارف الاوساط و
الاطناب اداء بعبارة اكثر منها ولما كان ما سبق من الكلام موها بل موذيا ان المرجع في
الاجاز والاطناب الى اهل الجمل والاطناب دون المفردات دفع ذلك وعم الامر بقوله سواء كان
الفلة والكثرة في العبارة راجعة الى الجمل او الى غير الجمل من اجزاء الجملة المسند والمسند
وغيرهما ولقد تليت عليك وقررت لديك فيما سبق من قول الاسناد والمسند والمسند و
الفصل الموعود وبعض مباحث الفصل والوصل طرق الاختصار بترك التاكيد والمسند
اليه او المسند والمفعول والجمل وطرق التطويل بذكرها مع دلالة العرفي لا غرض يتعلق
بذلك زيادة التفرير وبسط الكلام لطيلة اصفايا او قوط الانتهاء او رعاية الفاصلة
او غير ذلك فان كنت فقهتها اي تلك الطرق حتى الفهم فلا بد ولا محالة تعرف كلامي وجازة
الكلام وطوله متفاوتا في الزيادة والنقصان فانا لا احده في نظر البلاء فيا تونان بالجملة
البناء في الاطلاق ونازع بالكلام الموعود غاية الاجاز بغيره وحج من بلاط المحو وبطلان
بمؤخر عينه خوفا من الرقابة يعني بمرور الى المقصود من اخفيا لا يدركه الا لا ذكيا يمكن
ذلك بحسب مقتضى المقام وكما تليت عليك طرق الاختصار والتطويل ذكرت لك ايضا مقاما
التي قد اشرت بها الى مقامات اخرى تناسبها في اقتضاء الاختصار والتطويل وليس كذلك
كحال الاوساط الذين لا يجدونهم الكلام بل ما صادف من اختصارك وتطويلك مقامه لا
به بان يكون على وفق ما ذكر ومناسبا له حجة في باب البلاغة وما اصابه ذم وسمي بآدم
تدين عما يجد في سبيل الاجاز غيا وتقصيرا لانه كانه على في الكلام وقصره والاطناب اكلارا

وتطويله لأنه أكثر من الكلام وطوله بلاطال فقوله فيما سبق طرق الاختصار والتطويل
يريد بها المعنى اللغوي واللام في لث فمها لام نوطنة القسم في لغز جواب القسم القام
مقام الشرط ووحى الملاحظة نصب على المصدر أي يوحى وحى الملاحظة وتارة نصب
على الظرف أي في بعض الأحيان **قوله** واصابته المحر متداخلة مفضلة أي اصابة
في القصاص محر البلاغة يظهر بانه زاد على آخر كلام لم في هذا المعنى وهو قول القائل اني للقتل جوع
من الحسن أنه حروفه لأنها عشرة وحروف قولهم أربعة عشر أنه مطرأ في كل قصاص جوع
ليس كل قتل اني للقتل بل القتل قصاصا واما القتل ظملا فادعى للقتل ٣ استغناؤه عن الحذف
بخلاف قولهم فانه بتقدير القتل اني للقتل من زك ٣ إذا المقصود بالذات من القصاص وهو الجوع
مقصود فيه محله قولهم ٥ انه حال عما في قولهم من تكرار اللفظ الذي هو عيب في نفسه وان
كان حسنا من جهة ما فيه من شبه رد الجوع على الصد ٦ انه يشتمل على صنعة الطباقي حيث جمع
بين القصاص والجوع الذين هما بمنزلة الضدين ٧ انه يشتمل على ما يفيد تكبير جوع من معق
النوعية او التعظيم على ما سبق في تكرار السند اليه ٨ انه يشتمل على ما يفيد كلمة في القصاص
من جعلها هو اهلاك ونفوت الجوع طرفا لها ومعدنا ٩ ان القتل انما اني للقتل من حيث انه
قصاص لان حيث انه قتل وقد نص فيه على الجهة فيه لا في قولهم ١٠ انه افصح لفظا اعني من جهة
سلاسة اللفظ وعذوبته حيث يشتمل على ما يشتمل عليه قولهم من الأسبا الخفيفة بحيث لا يثقل
فيه حرفان كما كان في موضع واحد وذلك من سلاسة اللفظ وجوابه على اللسان **قوله**
ذهايا في موقع الحال أي يكون قوله هدي للمقربين من الاجاز اذ كنت قد ذهبت الى ان المراد بالمقربين
الصالحون الصائرون الى التقوى ليصح ان الكتاب هداية لهم واما اذا حمل المقربين على حقيقة
ويجعل انباء الهدي لهم من قبيل قولهم للفرز المكرم افركا الله واكرمك قصدا الى الزيادة والنبأ
فلا يجاز من هن الجهة **وجه** حسن هذا الاجاز امران احدهما قصد المجاز المستفيض في الشهود
نوعه وهو وصف الشيء بما يؤول اليه كافي قوله تعالى اذ اني اعصر خمرا وقوله ١٢ من قتل قتيلا
فله سكة فانه هذا النوع من المجاز شائع كثيرا في الكلام وان لم يستفيض ولم يذكر خصوص هذا
الفرد اعني التعبير عن الصالح الصائرون الى التقوى بالمنع وقيل المراد انه مجاز مستفيض النوع فجاز
ان يقصد مجازا ما ليس كذلك مما يحتاج الى السماع كخلة لانها طویل فانه لا يجري في كل مورد ولا
يسمى كل طویل انسانا وفيه نظر لانه يكون لا محالة لعلاقة كالمشابهة في المثال المذكور وكل

وكل علاقة بنوعها مستفيض فابهما التوصل الى قصد بر سور البقرة وهي اول الزمر اوبن اعني البقرة
والامر انهما بذلك لاضافتهما واشترتهما من زهرين النار اضافات وتشبيهها بالشمس والحر المستبين
بالزهرين ذكر اولياء الله والمرضى من عباده وهم المقبولون عني باللفظ الذي هو قوله للجنين
والآل الصالحون الصائرون الى التقوى ليسوا اولياء الله ما يحصل لهم التقوى بالفعل **قوله**
فغشهم افرعون وجنوده من اليم أي البحر ما غشهم أي ما يدخل تحت العباد ولا يحيط به
الاعلم الله من العذاب والهلاك والغضب الانتقام ونحو ذلك فتاب عنه لك كلمة ما في قوله ما
غشهم **قوله** وكذا قوله تعالى ولا ينسبك من خير اظهر من ان يخفي حاله في الوجوه نظر الامانة
عنه وذلك لانه ورد بعد قوله والذين يذبحون ذرية وانه ما يمكن ان يذبحوا ذرية وهم لا يسمعون
دعاء كرو لو سمعوا استجابوا لكم ويوم القيمة يكفرون بشركم فتاب من ان يقال ولا ينسبك
بمضمون ما ذكر على التفصيل مثل خير كما مل في العلم والاحاطة بالامور الماضية منها والآنية
وانه لا مثل له في ذلك اذ لو كان له مثل لا يشاك أي يحكم العادة لكن لا اذ من شغف فينتفي وجود المثال
قوله وانظر الى الفاء ذكر صاحب الحاشية في قوله تعالى واذا قال موسى لقومه يا قوم انكم ظلمتم
انفسكم بان اتخذتم للجل فتوبوا الى بازكم فاقبلوا انفسكم ذكركم خير لكم عند بازكم فتاب عليكم ان
الفاء في فتاب عليكم هي الفاء المضيئة بحتم ان يكون جزاء شرط محذوف بدل عليه الكلام أي ان
نبتهم وقتلتم انفسكم فتاب عليكم ويكون من قول موسى هم والخطا على ظاهره وان يكون عطفا
على فعل محذوف بدل عليه سياق الكلام أي فامثلتم فتاب عليكم فيكون من كلام الله تعالى غير محذوف
مقول موسى ويكون التقانا من الغيبة الى الخطا او مقتضى الظاهر فتاب عليكم لانه ذكر القوم في
كلام الله تعالى انما هو بطريق الغيبة حيث قال واذا قال موسى لقومه وانما خطاياهم في مخالفة
نعم يكون فيه التقان آخر حيث قال فتاب مع ان مقتضى الظاهر فتاب بطريق التكم وبالحيلة فقد جعل
الفاء فضيحة على الوجهين لاقصاها عن المحذوف او وصفها بوصف صاحبها كاللها الحكيم
او كونها فضيحة في نفسها باعتبار ما يفيد من المعنى والمصر لما اقتصر على الوجه الثاني لما فيه من
تقبل الحذف فيهم بعضهم ان نسبتها بالفضيحة انما هي على هذا التقدير اذ على تقدير الشرط يكون
جوابية لا فضيحة وذهب عليه ان كونها فضيحة بناء على افادة المعنى المبدع والوقوف ذلك
للموقع الحسن لا بناء على كونها خرابية في اصلها كما لا بناء على كونها عاطفة وان الشهور فيها بينهم في
الفاء المضيئة ما يقع هذا الموقع من الجرائع جعلوا العلم في ذلك قول الشاعر قالوا اخراسا

انضمها وادبناه ثم القول فقد جئنا خراسانا اى كان اخصى المراد بنا خراسان فقد جئناها
فلو ادعى ان الفضية انما هي من بعد الفاء في قوله فتوبوا للسيية لانا نعلم سببا للتوبة
وفي فاعقلوا للفقير على معنى اعنوا التوبة فاعقلوا انفسكم وتوبوا ثم اقلوا انفسكم ^{للتوبة} فاعقلوا
واوثر في هذا الموضع ذكر الباري فصدا الى زيادة التفرغ لهم بان تركوا عبادة العالم الحكيم الذي
براهم بلفظه كنه على الاشكال المختلفة بربان المتفاوت والتناظر الى عبادة الباري هو مثل
العبادة والبلادة وكذا الفاء في فاعفرت بعد قوله واذا استسقى موسى لقومه فقلنا
بعصاك الحجر فضيحة معينة معنى ضرب بها فاعفرت او فاعفرت بها فاعفرت ثم ذكر شيئا
آخر للفاء الفضية المنبئة عن فعل محذوف كنه الما كما مقتورة غير ملحوظة وكانت مقتورة لا
تأمل لظهور موضعها قالوا تامل ولم يكف بحجة انظر وذلك ان قوله كذلك يحكي الله المولى بعد قوله
واذ قلتم نفسا فاذ نام فيها والله يخرج ما كنتم كنتم فقلنا اضربوه ببعضها فيبدأ المعنى
فضربوه ببعضها فحكي فقلنا كذلك يحكي الله المولى فالفاء في فقلنا المقدرة فضيحة مثلها في ^{نفسه} فاعفرت
واما الفاء في فاذ اراهم ففطفت على قلوبهم وفي فقلنا اضربوه على اذ اراهم اى اختصمهم في شأن
النفس التي قلوبها وما بينهما اعتراض ضمير اضربوه للقتل وضمير بعضها للبقرة والفضة
شهور مذكورة في كتاب التفسير **قوله** وقد صاحت الكسائر بدانه جعل الآية من قبيل اليجاز
حيث اقتضت الواو معطوفا عليه يكون سببا عن اثباتها العلم مترتبا عليه وليس بمذكور بل
مقدرا في علمه وعلما غيرها وعرفا حتى النعمة فيه وحتى الفصلة اذ لو كان المترتب على ابناء
العلم هو قولها الحد لذكر بالفاء دون الواو وجوز المنص ان يكون فالاعطفا على آيتنا من غير نقية
فصل آخر مصدر بالفاء الدالة على التسبب بل يفوض استفادة الترتيب والتسبب اليهم
السامع بدلالة المقام كما في قولك قم يدعوك زيد فان المعنى على السببية اى قم فانه يدعوك
لكن كفى بدلالة المقام وعول على فهم السامع وشهادة العقل الذي هو اقوى من ثبوت الفاء
بالاقتصار على الاستشكال لربوت في الآية بالفاء واقتصر على العطف الواو ولا يخفى ان المعنى
في الآية على سببية الاول وسببية الثاني في المثال العكس لان الدعاء سبب للقيام فقوله
فتوبوا نصيب على المصدر او الحال او المفعول واستفادة مفعول توبوا نصيبا ومثله صفته
اى توبوا نصيبا تفويض استفادة الترتيب على فهم السامع في قم يدعوك ما لكون قم يدعوك كيد
قم فانه يدعوك **قوله** ومن امثلة الاختصار لا يظهر من كلامه في بين اليجاز والاختصار

سوى انه ذكر ان المرجح في اليجاز الى متعارف الاوساط وفي الاختصار قد يكون ايه وقد يكون
كون المقام خليفيا باسطن من الكلام الذي كره على ما سيجي وانه كثير اما بطلان الاختصار على ما
باطنا وان كان على قدر متعارف الاوساط وانه لا يطفئه الا حيث يكون في الكلام حد فبالنظر
الى هذه الاعيان يظهر ان بينهما عموم مان وجيه ثم انه يتردد من امثلة عما سبق لانها ليست في خبر
انظر الى الفاء ولانه قد تحلل وطال الكلام ينقل كلام الكسائر وزاد لفظ امثلة ههنا
الذي اورد ههنا ايا كثير فكانه قال للاختصار امثلة كثيرة ومن جملة منها وقد ذكر منها
ما سببه القوم بالفاء الفضية اعني جزء شرط محذوف مدلول عليه بسباق الكلام فلو كان ^{ايضا} عن
من قبل الفاء الفضية كانا المناسبت كرها في جملة ما يما سبق فالفاء في قوله فكلوا ابدل على انه
مستتب عما سبق وليس في قوله لولا كتاب من الله سبق لمستكم فيما اخذتم عذابا عظيما ما يصلح هذا سببا
فظهر ان التقدير راجح لكم الغنايم فيسبب ذلك كما لو اعتمدتم في الحربا ومن ثم الغلبة المأخوذة من
الاسارى المتوعدة عليها فيما سبق من الكلام حال الاحال ما غنمتم اوصفة مصدر راي الكلام **قوله**
فلم يقتلوهم جوابا ان اخبره كذا الجواب في الحقيقة فعدوا عن الافتخار وهذا سبب له اقيم مقام
اى ان اخبره فعدوا عن الافتخار لانكم ما قتلوهم انتم انفسكم وكذا الله قتلهم ولا يخفى حتما اورد من
ناكيد ضمير المخاطب حيث قدر فلم يقتلوهم انتم وبه يظهر حسن قوله وكذا الله قتلهم لانه على
ان ليس الكلام في القتل بل في القاتل فان قيل معنى الكلام على الضر ولا اداة قلنا اداة حرف
الاستدراك الواقع موقع لكن الماطفة في ما جاز في ذكر **قوله** وكذا قوله فانما هي زجرة
واحدة بمعنى انه ايضا من قبل على الشرط لدلالة الفاء وكذا ما يعقبه من امثلة المقتدر
بلفظ كذا والمعنى اذ كان وقت البعث فانما هي اى الرادفة التي تعقب البعث وهي النخلة الثانية
زجرة اى صيحة واحدة لا يكرر لشدتها فاذا انقضى فاذاهم الى الخالق كلم ينظرون اى اجابا بصوت
او ينظرون ما يفعل بهم **قوله** لا اولى سواه لان تعريف الخبر ونوسيط الفصل بفيد الضر فان قيل
فما جعله مترتبا على ام اتخذوا من ذنوبه اولياء من غير تقدير شرط فان معنى المزة التي يتضمنه
ام المقتطعة في ام اتخذوا هو الانكار والتوبيخ بمعنى ما كان ينبغي ان يتخذ من ذنوبه اولياء فان الله
هو الولي وحده قلنا انما يحسن ذلك في صريح النفي والانكار لاني لا استفهام المقتض لها فانه
لا يحسن في البلاغة ولا يوجد له نظير في الاستعمال **قوله** اصله فان له نيات ههنا الفاء ايضا
جزء شرط محذوف اى اذ كانت ارضي واسعة فان له نيات والثانية اعني فاي جواب

الشرط والثالثة اعني فاعبدون كبريما قبله ليكون المفعول على وفو المفسر وذكر حصة
الكسائي واباي فارهبون انها للعطف على المحذوف اي اياي ادهوا فارهبوني وبهذا
صرح المطر ايضا في اول بحث الفصل والوصل واعرض بانه لابد في العطف من المتعارف ولا انفاء
واجب بانه الاول الاختصاص وان الثاني اختيارا وانما لم يعتبر في الثاني التخصيص لان المفعول منه
محذوف فليس المفعول من غير قصد الى كيف تعلقه بالمفعول واعرض بانه لابد من التقييد ولا تقييد
واجب بانه باعتبار التفسير فان مرتبة المفسر ان يقع عقيب المفسر وانما ان تقديم المفعول مع افاده
الاختصاص فيه معوض عن الشرط المحذوف وقد ذكر صاحب الكتاب ايضا انفاء انه لما قدم المفعول
الفعل الذي هو جواب الشرط وقع موقع الشرط فالحقيقة يكون المفعول هو المفعول المتقدم
لخصل من تقديره فان كان المفعول هو التخصيص **قوله** وقوله كلام لم يقل وكذا لان هذا ليس من
هذا الشرط بل من حذف المفعول عليه بغيره كذا اي اذ نزع يا موسى عن خوف ان يقتلك قوم
فوعون لما صدر عنك من قتل القبطي الذي هو ذنب برغمه فاذ هب انت يا موسى واخوك هرون فلقيا
لموسى وفرادج فيه هرون بطريق التعليل لان يكون امرهما والخطا معهما جميعا بالاستفلاء
وذلك لان قوله قال كلاما وقع جواب قول موسى في اخاف ان يكون لهما قتل فقاما لانما
يجعل المفعول عليه هو كلاما لانه ليس اسم فعل بمعنى اذ نزع بل حرف فاعينهم منه معنى اذ نزع باجماع
من ائمة اللغة **قوله** بوساطة علم الخوف انه يدل على انهم يكلمهم بمرم مستدار وغير واقع على سبيل
التعليل لكونه متعلقا بما قبله والتعليل من خواص فعال القلوب فلا بد من تقدير العلم وهو
لا يحصل من مجرد الفاء الا فلام في الماء ما لم يكن مقصدا للنظر المطلوب به العلم **قوله** الحق الحق
من حيث انها حرف جازم لا بد لها من متعلق ومن حيث انها للتعليل لا بد لها من متعلق فاذا لم يكن مذكورا
كان محذوفا مدلوله عليه بسوق الكلام او قرينة المقام مقرونا بحرف العطف او غير مقرونة
في مثل هذا الموضع حذف المفعول وانما آخر العطف لقيام المتعلق المذكور مقام المفعول
المحذوف ولهذا ينفذ المحذوف من آخر اليمين الحرف مع مضمون الظاهر وليس بانه لاهم هو المذكور
دون المحذوف وما قبل الآية الاولى واذ بعدكم الله احدي الطائفتين انها لكم وتودون ان
غيرنا الشوكة تكون لكم ويريد الله ان الحق بكلماته ويقطع دابر الكافرين الحق والاثبات
قلت ان يكون كلاما ولم يستثنى بشر ولا كعبيا قال كذلك قال تيك هو على هين ولجعله آية
والثالثة ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموا ان تطوهم فتصيبكم منهم معرفة بغير

علم ليدخل الله في رحمته من يشاء وذلك انه كان يكره قوم من المسلمين يختلطون بالمشركين غير متدينين
ولامعروف في الاماكن فيقبلوا كراهة ان يمشكوا اناسا من المؤمنين بين المشركين من غير علم بحالهم فتصيبكم
باملاكهم يكرهون ومشفقة من الدية او الكفان والاسف وتغيير الكفار وافر التفسير في البحث
عنهم لما كفايدكم عنهم ولعذبهم بايديكم وانما قد ذكرها كانا الكف ومنع التعذيب دون فعلنا
ما فعلنا من الكف والمنع لان اطلاق الفعل على عدم التعدي ليس بذلك الحسن المتداول ولينته على
جواز مثل هذا التقدير فيكون الجازم والجور طرفا مستقرا ان جعل مكان المفعول ناقصة
لا يقال في بعض الايات المذكورة احتمالا لا ينفرد لما ذكرتم من التقديرات لانما نقول كثره لا
لا يندرج في صحة التمثيل بالآيات على بعض الوجوه المنقولة من ائمة التفسير **قوله** اذ المفسر للعل
بمع الامانة يريد ان الجمل المذكور في الآية قد يفسر بمع الامانة والامتناع عن ادائها من فوكك
فلا تامل للامانة ومحملة لها بمعنى انه لا يؤدبها الى صاحبها حتى يزول عن ذمته ويخرج هو عن
عهده بمحمل الامانة كما نهار اية عليه يقال اكنه الديون والمعنى ان اعرضنا الامانة اي الطاعة
اللازمة الوجود بمنزلة الامانة اللازمة الاداء على هذه الاحرام العظام من السموات والارض
والجبال فانقادت لامر الله تعالى انقياد ابيح من الجاد واطاعة طاعة تليق بها حيث لم تنفع
على مشيئة وارادته ايجادا وتكونا وتسوية على هيئات مختلفة واشكال متنوعة والاشنان
مع حيوته وكامل عقله وصلوحه للتكليف لم يكن خاله فيما يصح منه من الطاعة وتليق به من
الانقياد لاوامر الله ونواهيته مثل حال تلك الجادات بل اني الا ان يكون محملا لتلك الامانة
غير مؤدباها ثم وصفه بالظلم لكونه نارا كالاداء الامانة والجمل لاحتطابه بطريق سعادته
وهو اداء الامانة وقد يفسر الجمل بحمل التكليف من حمل الشيء على طهره والمعنى ان تكلفه لا
يلغى عظمه وتغل حمله بحيث لو عرض على اعظم ما خلق الله من الاحرام واقواه واشد تحملا ولا
لاي حمله والاستقلال به واشفق منها وقد حمل الانسان على ضعفه ورخاوة قوته ثم خاص
بالجمل اي عذريته وليريق بالامانة انه كان ظلوما جهولا حيث حمل الامانة ليريق بها وضمها ثم
خاص بضمائه فيها فحق الكلام اختصارا حيث حذف المفعول مع حرف العطف اعني ثم خاص
او قرير ليريق او نحو ذلك مما يؤدى هذا المعنى والنبه على المحذوف هو قوله انه كان ظلوما
جهولا على قصد التوبيخ وليس في التفسير الاول هذا الحذف فلا اختصار فيه من هذا الوجه
وان احتمل الوجهان على طي عرضها على الانسان وكيف كانا فالعرض والاباء والاشفاق

وتصوير وتخييل فتعوله منها على لفظ اسم المفعول من فرخا سبأ ويل هذا الكلام وضريح عليه عائد
اليه والذي ضفه لقوله انه كان وفي الغالب متعلق بالظرف الواقع صلة اعني عليه وفيه احتراز
عن ليس على الظلم والجور لانبياء ونحوهم وان كان يقع منه الظلم والجور في الجملة ففرق بين الظلم
والظلم وكذا الجاهل والجهول ولذا قال ما عليه بكلمة الاستعلاء المنسبة على كمال الاستيعلاء
ومن كلام الحكماء ان المواد بالامانة العقل والتكليف معرفة الاشياء كما هي عليه والعمل بالامور
على ما ينبغي ونحو ذلك بعرضها على اعتبارها بالاضافة الى استعداد من وبأبائهم الاباء
الطبيعي الذي هو عدم القابلية والاستعداد او الحصول بالفعل السموي وعدم القابلية
للمجارات وبجمل الانشاق القابلية واستعداد مع عدم الحصول بالفعل وبكونه طوليا محولا
الفرق الغضبية والشهوية عليه ومعنى التخييل بذلك انه حمل العقل وقوله يكون مبهما على ان
حافظها من التخييل والافراط **قوله** ان يترزله سوء علمه فراه حسنا فان الله يفضل من يشاء وبهذا
من يشاء فلا تدفع نفسك عليهم حسرتا ان الله يعلم بما يصنعون لا خفاء في قوله فراه حسنا عطف
زير داخل تحت حكم الصلة لا خفاء للشرط اما لفظ الوجود الفاء في كما يدور قد واما معنى فلا تدفع
لاوجه حسنتهم لانكار لادب ودية سوء العمل حسنا على تقدير ان يترزله في حق الله ان يحل الكمال
على معنى لا ينبغي ان يكون كذلك وفيه ايضا بعد لا يخفى وان كان هو من حكم الصلة لزم المصير الى
تقدير جزاء او غير حسب ما يدل عليه الكلام وبقتضيه المقام فيقدر ذمت نفسك عليهم
حسرتا بقرينة فلا تدفع نفسك عليهم حسرتا او كمن هراه الله بقرينة فان الله يفضل من يشاء وبهذا
من يشاء والتخفيف على هذا خبر وعلى الاول يحتمل الجزاء فاطلق لفظ التهمة ليشملها وتقديم
الوجه الاول مع تاخير قرينته ربما يشعر بكونه الراجح عند نظر الى زيادة الافادة وهمنا
وجه ثالث ظاهر وهو ان يكون التهمة كمن يترزله لم يذكر في سببها الفاء بعد من نوع
خفاء وعلم متعلق بقرينة حسرتا فتعوله جمع لتضاعف اهتمامه على احوالهم وكثرة مساوي
افعالهم ولا تترك نفسك عليهم للحسرتا على غيبتهم واصرارهم على المكذب كما يقال اهلك عليه
حبا ومات عليه خزا **قوله** بعد الدنيا واللى اي بعد الخطة الصغيرة والخطة الكثير
التي من شأنها كبت كبت فخذا الصلابة بما لها لقصور اعباء عن الاحاطة بها والمصير الى
موضوع الدنيا هو المحنة وموضوع التي الشدة اكثر منها وتبقى على لفظ المبني للمفعول بهت
الرجل فهو مهوت والما انت ضمير مع ما مع انه عائد الى مبلغها لكون الجملة صفة له لانه عبارة عن

عن غاية الشر والفتاعة وحتى غاية البهت وما احاديت شعبة ما تكلم بكلمة **قوله** ومن الايام ما
مؤنوع مخصوص بدخل تحت ضابط وهو في المروم وما هو بمنزلة مع القصد الى نفيه وفي
لازمه فان نفي علم الله تعالى بالمتبأ به وهو ان يكون له شريك فيكون عبوداتهم الباطلة شفعاً
عنده يستلزم نفي ثبوته لان ثبوته ملزم لمعلق علم الله تعالى به فان نفي اللازم وهو
معلق علمه تعالى به انتفى المروم وهو ثبوته فتعوله ولا علم الله متعلق به جملة من مبتدأ خبر
معطوفة على الجملة من اسم لا وجب الذي هو له وقوله نفي في موقع الحال اي افسر ما لا علم
بما لا ثبوت له ولا علم به حال كونه نفي وقوله للعالم الدان اشار الى مذهبهم في نفي الصفا
وقوله لو كان له اي المتبأ به ثبوت باي اعتبار كان من الاعتبار ازيادة في البتة وكذا لفظ جو
لان اللازم هو كونه معلوما له فليتأمل **قوله** فلن يكون اي فلن يقع ويحقق وذكر نفي اللام
هنا بالفاء فيما سبق بالواو على عادة افئذانه مع الاشارة الى ان اللزوم في الاول مقرر متيق
عليه بين الكل اذ لا نزاع في ان كل يثبت يعلمه الله تعالى البتة ولا حاجة في التعبير عنه الى الحرف
المتبأ عن اللزوم بخلاف لزم قبول التوبة للتوبة فان ذلك انما هو عند المعتزلة وعندنا
لا وجوب ولا لزوم بالنسبة الى الله تعالى وقوله الواجب في حكمته اشارة الى ان وجوبه
انما هو من جهة انه لا يحسن من الحكيم في مجاري العقول والاعاد ان لا يقبل التوبة لان جهة
انه لا يقدر على ترك القول **قوله** يا اشركوا اي سئل في قلوب الذين كفروا بسبب اشراكهم
بالله شركاء لم يزل الله بها حجة ورهانا وما يجب الشبهة له ان في الآية وجهين من هذا
الاسلوب اعني أسلوب القصد الى نفي الاصل والفرع جميعا مع ان ظاهر الكلام بوجه ان المراد
الفرع مع ثبوت الاصل وذلك ان ازال الحجة بالشركاء فرع ثبوتها وقد افترض على نفي الفرع
مع ان المراد نفي الاصل والفرع جميعا اي لا شركاء ولا ازال حجة بها وكذا ازال الحجة فرع ثبوتها
وقد افترض على نفي ازالها والمراد نفي الحجة والازال جميعا والمقصود افترض على تقدير الاول
وصاحب الحكمة على الثاني قوله على أسلوب حال من الضمير في منتف ومن الضمير في الظرف الواقع
خبر اي ومن الاجزاء قوله تعالى يا اشركوا اي حال كونه واردا على أسلوب قول النساء عسر
سدا يديه فراح يسير على اجابته لا يندبنا من وقوله لا يفرع الا رتب احوالها
ولا ترى الصبب بها بنحو كنهه بول الى ان يقول زيد وعمر و بكر في الدارجا لسا بمعنى استغفر
وحصلوا فيها حال كون بكر جالسا وفي استقامته نظر السد ومثالبه نحو الشيء وسد

لما قد تدرجها في المشي واستاع خطوها وأج العظيم يوجب احتادها وله حفيف في عروق اللوح
الطريق الواضح المنار العلم في الطريق وأجخر دخل في الحجر وفي قوله أي لا صبت ولا انجدار اخذ
بالحاصل وأشار إلى أن في البيت وجهين من الأسلوب كما في الآية فأنزوية انجدار الضيق
بثوب الضيق وبثوب الانجدار وقد نفى الروية مع أن المقصود نفى الروية والاصلين جميعاً وقوله
نفياً للاصل والفرع يعني في الآية والبيتين وهو في موقع الحال وفيه إشارة إلى أن هذا ليس
من قبيل اللزوم والمفروض بل يشبههما نظر إلى **المراد** العادي **قوله** ومنه أي من الوارد
على أسلوب البيتين وهو نفى الأصل والفرع بما ظاهر نفى الفرع فإن ظاهر قوله ليس لك به علم في
المراد الشريك والمراد نفى ثبوت الشريك والعلم وكذا ظاهر لا شفع بطاع نفى طاعة الشفع
لأن المقيد راجع إلى المقيد كمن المراد نفى الشفاعة والطاعة جميعاً وأما فصل الآيتين عما سبق
لخلو الاصلية والفرعية فهما عن اللزوم العادي أيضاً **قوله** ومن لا يجاز نوع آخر هو حذف
المفعول بالواسطة أو بدونها بناء على اقتضاء الفصل ذلك فإن الخطأ يستند خلوطاً
فإذا ذكر المخلوط وحده كان المخلوط به مقدراً والامر بالمخاطبة بالقول تقوم ذكر وان
المقول بلفظ الغيبة يستدعي أن يكون مفعول قبل محذوفاً هو قول مضاف إلى المتكلم الآتي
ليصح في المقولة ذكر القول بلفظ الغيبة إذا لو كان ذلك القول متعلقاً بما قبل خطأ ما بين
الفاعل والوجوبان يكون ذكرهم بطريق الخطأ مثلاً يصح قولاً يرد لعمري وإن نصير نظره على بكون
بطريق الخطأ ولا يصح أن يصير هو نظره على بكونه التقدير قوله قولاً هذا فيمن قرأ في الآية
كفر أو إلى سفيان وأصحابه أي نهوا عن معاداة الرسول الذي دخل في الإسلام بغفر
لم بياض الغيبة في نهوا ولم بالهاء دون تنهوا ببناء الخطأ ولكم بالهمزة كما في مصحف
ابن مسعود وقوله قل الذين كفروا يعني مشركي مكة أو اليهود سيقتلون يعني يوم ربيعة
ببناء الغيبة دون بناء الخطأ لأن يكون التقدير قل لهم قولاً هذا يعني إذا لم يقرأ هذا
القول وأما فيمن قرأ أي الآيتين بطريق الخطأ فلا حاجة إلى التقدير لأنه امر مجتزئ بأن
يخاطبهم بهذا الخطأ فإن قبل لا يجوز أن يكون معنى قل الذين كفروا قل لا أعلم وفيهم
كما في قوله تعالى وقال الذين كفروا الذين آمنوا لو كان خيراً ما سبقونا إليه ورح يستقيم الكلام
بدون التقدير وإن يكون خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً من عطف المجرى من غير اعتبار فعل
آخر كما يقول خلطت الخلطة والشعر لا يكون من قبيل خلطت الماء باللبن ورح يستقيم الكلام

الكلام بدون التقدير قلنا استقامتهما لا ينافي التمثيل على التقدير كما في غير مرة وقوله أي
تارة اطاعوا أو تفسير الآية على من فهم وفيه دفع لما يقال أن خلط العمل الصالح بالشئ
خلط الشئ بالصالح فيكون قوله وآخر سيئاً خالفاً عن المأثور كما يقال خلط الماء باللبن
واللبن بالماء وأما عندنا فالمراد أنهم خلطوا عملاً صالحاً بغيره وهو الظاهر بالندم والاعتراف بالذنب
وآخر سيئاً هو الخلط غير المهاد وموافقة أهل الفساد نزلت في طائفة من المتخلفين الذين
أو ثقوا أنفسهم على سواي المسجد لما بلغهم ما نزل من المتخلفين فقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم
فدخل المسجد على عادته فصل ركعتين فرأى فقال عنهم فذكر أنهم أقسموا أن لا يجزوا أنفسهم
حتى يحلهم فقال وأنا أقسم أن لا أحلهم حتى أومر بهم فنزلت فاطمعتهم ومن أمثلة الأطناء
فذا طيب المص في تقرير هذه الأمثلة وأطاب أيضاً شاكلاً الصواب فلم يتولنا الأقل بل تعرض
لحل بعض الألفاظ وتنبيه على نكت زعم اليها بالاحاطة بقوله بترك الجان أي إيجاز
قوله أن في خلق السموات وذلك إيجاز هو أن يقال أن في ربح وقوع كل ممكن على الأوتار
لآيات للعقلاء أي علامات آله على وجود الصانع ووحدانيته وسائر صفاته كماله
لا وجود الممكن لما يمكن من ذاته كان في فاعل واجب لذاته أو منتهى الله قطعاً للدور
التسلسل ثم وجوب الوجود يدل على الوحدة والعلم والقدرة وغير ذلك على ما بين في علم
الكلام وينساق إليه توافق الأقسام وأما ترك الجان لكونه كلاماً غير كل شئ مع الاستيفاء فقط
بل مع الاستيفاء والحق ولا مع أهل زمان واحد بل مع أهل الأرض إلى انقراض الدنيا والحال
أنهم من تعرفه أنت كما مضى والباقي أو تعرضه وتقدر كالأيتين من المختصرين في
باب النظر والاستدلال وتخصيل العلم بالصانع وصفاته فلا يتصور مقام ادعى لا
الأطناء من هذا المقام فقوله أن في الموضوعين بكسر المعزة وقرنا فقرنا في موضع الحال
أي مندرجاً وإلى متعلق به لما فيه من معنى التدرج والاستعداد وقل إلى أي مقام متناه
في جواب هذا السؤال أو قل لا قولاً أعلم به أي مقام ادعى وأما في الآية فالفعلك السقف
والاختلاف الاعتقاد وما في ما ينفع الناس مصدرة أو موصولة وثبت عطف على زل
بحذف العائد أو على أي وضرباً الرياح في مهابتها وأحوالها **قوله** قالوا أئنا لنظن
للمؤمنين والاسباط جمع سبط وكانوا اثني عشر سبطاً من أولاد يعقوب وفيهم أنبياء
وجاز دخولهم في أحد لكونه في معنى الجماعة لا من حيث أنه نكرة في سياق التثنية بل من جهة أنه

اسم من خاطره يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد والاثان والجمع ويستخرج عطف على
تقريرا وهو مفعول له لا وثرا الاطياب ووقع عطف على **وقوله** وانقوا يومئذ اي بوزن القامة
لا تجري لا تقضي شئ اي من الحقوق او قبلا من الزلزال على انه مفعول به او مصدر والعائد الى
الموصول محذوف لا تجري فيه عدل اي فيه لانها تعادل المقد **وقوله** اذ كان كلاما مستقلا
بوزن ايجان وكذا لا يخفى المطمئن من الامة وهو انقاس صورة اليوم في ضمائرهم
واو بخلص عطف على تناسب يريد ان الناس مختلفون في الاستعداد للاذراك وحصول
الاسباب ارتفاع الموانع فيما ينتشر صورة المطمئن في بعض خواصه ومما
وفي ضمير البعض الآخر خواص ومعان اخر فلا بد من الاطمان في ذلك فان قيل لا اثر له بالنسبة
الى الواحد والمعاذ فلا معنى لذكرها في هذا المقام فلما منع بل ربما يكون في الاطمان
ما يرد عنها ويبقى بالنسبة اليها لكونه ما لا يبقى معه الى تضاد سبيل قوله يؤمنون به
اي يقيم فان قيل ما معنى ذكر بلفظ المضارع قلنا الواظية عليه والاستمرار والدوام
والثبات كما في حمل العرش والتسبيح وفيه مع اظهار شرف الايمان الشبيه على ان المشاركة
في الايمان من قوى الناسا بين المتصفين به حيث يوجب النصح والشفقة فيما بينهم وانما
اجناسهم ولذا عطف على يؤمنون متفرون الذين آمنوا قوله لترك جواب لواء واثني
لقوله والله يعلم انك لرسوله وما بين لواء واثني وجوابه اعراضا بالفاء في وقوع التعليق
لوجوزكه على تقدير اختيار الاختصار وقوله ولكن ايهام رد التكرير في نفس الشبهة
بمعنى المشهود به وهو قولهم انك لرسول الله بيان لقائنا الاطمان اذ لو لم يكن لقائنا لكان
نظويلا واكثارا فاذا اخبر الله تعالى انه يعلم انك لرسول الله تعني كون التكرير واجبا لا
دعوى اخلاص المناقب في الشهادة كما يستحق عنه ان والام واسمته الجملة وما نقل ان
المضرب بخطه على هذا الفضل محافظة على التاديب والتحذير عن طلاق الفضل على شئ
من القرآن منع عدم اشتهار في المنع ليس بمفيد بل بتقريبه فضل في البين قوله ما ذب
اخرى قبل كان يحمل عليه زاده وسقاءه وما شبهه ونحوه ونص في بها الارض فيخرج
ما ياكل بومه وبركها فيخرج فاذا رفعها غار وبركها فتورق وبجل اية ثمة احب اذا
اراد الاستقاء اذ لاها فضل الى الماء وبصير شعبنا ما كالا لو فيسقى ويضئ له
شعبنا ما في الليل كشمسين وتحارب عنه فيها ونظر الهوام وكانت م فم ان المصنوع

من السؤال ان يذكر حقيقتها وما يرى من منافعتها حتى اذا رآها بعد ذلك على حدة تلك
الحقيقة ووجد خصايص اخرى خارقة للعادة علم ان ذلك ايات باهرة ومعجزات قاهرة
الله تعالى لاجله وليس من خواصها فذكر حقيقتها ومنافعتها مفصلة وبجمل على معنى
انها من جنس العصا تنفع منافع ابطالها ليطابق جوابه الغرض الذي فيه قوله من ايات
الاطمان خبر ما يحكيه وكذا ما يحكيه اعراض بينهما واما يصح جملة خبر عنها ولو لم يكن
لفظ كذا قوله لكن عصا بل عصا فلا ولي ايجاز بالنسبة الى المذكور والشاعلي **قوله**
وقوله وقد سبق وجه حسن الاطمان في الاولي بسط الكلام افتراضا لان صفاء
السامع مطلوب وفي الثانية بسط الكلام ابتهاجا منهم بعبادة الاصنام وانقار
لواظمتها وما يجب التنبيه له انه يريد بالايجاز والاختصار حيث يقول الواريد الاختصار
او الاجاز كان كذا خلافا لاطمانا وان كان على حد اعتبار الاوساط فلذا ثبتت بينهما
الاطمان **قوله** وما بعد من الاطمان بزيادة ما ليس بجملته وهو الجار والمجرور بخلاف
ما سبق فلذا فصله وذلك في قول الخضر لموسى م اقل لك ان تستطيع معي صبرا بعد
ما قال له في الكوة الاولى اقل لك ان تستطيع معي صبرا وذلك لاقتضاء المقام مزيد
تقرير وتذكير وتثبيت لما قد كان الخضر م قد م لموسى م من قولنا انك ان تستطيع معي
حيث قال له موسى هل ابتعدت على ان تعلمي بما علمت شدا في الكوة الاولى وذلك حين
وانكر عليه خرق السفينة اقتضى المقام تقرير لما قد قدم اليه من عدم استطاعة الصبر
معه وفي الكوة الثانية وذلك حين اعرض وانكر عليه قتل الغلام اقتضى المقام مزيد تقرير
لتكرار الاعراض وركن الصبر والثبات فقوله وهو في موقعه اعراض بن الخبر والبسطة
ولاقتضاء المقام متعلق بالظرف اعني في موقعه او بزيادة لك ولما قد كان متعلقا بشدة
صلة له لا باقتضاء المقام مزيد تقرير بتعليق له والله فوق الخوان يقول لما كان قد قدم
لاز وقوع الكايد و قد خبر كان بما ياباه كثير من النخاة وبجمل مثل ان كان قبضه قد من
قبل بتقدير قد وفي سياو قصة موسى م مع الخضر كن معها انه جعل في قصة السفينة
خرقها جوابا لاد اعراض موسى مستأفنا حيث قال حتى اذا كان في السفينة خرقتها
اخرقها وفي قصة قتل الغلام عطف القتل على الشرط بالفاء وجعل اعراض موسى
جواب الشرط حيث قال حتى اذا القيا غلاما فقتله قال اقلنا وذلك لان القتل افع وبالله

اجدر فاسب ان يجعل في عمه ولذا قال فيه لقد جئت شاكرا وفي المواقف شيئا امر اولاً
السفينة بغير كبرها وقتل الغلام كان غريباً وفي قصة الفريه يميل ان يكون قول موسى
مستأنفا والجزاء استطاعا وان يكون جزاء واستطاعا صفة ذنبه ومنها ان الخضوع قال في اول
توق السفينة فاردت ان اعيرها بالاسناد الى نفسه لظاهرا لمقع وفي اول قتل الغلام فشيئا
بلفظ الخشية والاسناد اليه لان الكفر يميل ان يخشاه كل احد وفي اول اقامة الجدار فارد
ربك ان يبلغا اشدهما بالاسناد الى وجه الرب لان بلوغ الشدة وتكامل الشئ بمحض مشيئة الرب
من غير ان يشيئة العبد **قوله** وكذا بعد من الاطباء هو في موقعه قول موسى ربنا شرح لي
زيادة في كان الاصل رب اشرح صدرى ووسع لى عباد الرسالة ومثاق التكليف والتلغ
وروى اخلاق فرعون والنكته في هذا الاطباء انه يفيد زيادة تأكيد الطلب لاشراح الصدر
مع ان المقام مقام مزيد احتياج الى ذلك لما الاول فلما في الاجمال ثم التفصيل من زيادة التأكيد
والبقية **قوله** فلما هذا الدعاء كما وقت ارساله الى كفرة معانيد ربه من تلقى المكاف
وضروبا الشدايد لا يخفى قوله معها اي مع زيادة في ومن تأكيد بيانها لا يكون وهو
الكساء وقوله بدونه اي بدون في وكان الاظهر بدونها اي زيادة في وجعل الضمير للتأكيد
اولا ككساء الكلام بما لا يمتنع له وان كان يفتح الغزاة الى ان كان عطف على ككساء وليس المقصد
الى ان ككس الامر بكنه بل المجموع ولما يؤذن من مزيد احتياج وقوله وقول البليغ **قوله**
خبره في موقع ومن الاطباء حال من موقع وهذا اول من المكس مثل منصو مفعول **قوله**
في موقع الحال من لا واصحك الله والواو عاطفة للدعاء على الخبر المدلول عليه بكلمة لا اي
الامر كذا وجاز مع كمال الانقطاع لدفع ايهام كون النفي عائدا الى الدعاء فيصير الدعاء له عا
عليه ولذا كان في موقع اي موقع **قوله** ولكن بعد باب نعم وبش بمعنى خصال المدح والثناء
موضوعا على الاطباء لاختفاء في ان اصل معنى نعم الرجل او رجلا زيد وبش الرجل او رجلا
عمرو على الوجه الاتي بالواسط كان ينادى بان يقال نعم زيد وبش عمرو ولكن لم يخرج في حكم
الوضع مثل هذه العبار ولما لا استعمال به والاطباء انما كان يطلق حيث يكون هناك عبارة
اخصر هي متعارف الاوساط وحيث لا فلا فبالنظر الى ذلك الكلام المختصر المفروض المقدر
اعني نعم زيد وبش عمرو وكان المذكور المحقق اعني نعم الرجل او رجلا زيد وبش الرجل او رجلا
عمرو اطباء لكن وضعها من الواضع لا استعمال من المتكلم كما في ما راها الاطباء اذ لم يوضع الا

الاكذلك ولم يرد الاستعمال الا بذكر فلا جعل هذا فرضا من الاطباء ليلك وقدر
بالوضع على الاطباء فقال ولما في هذا موضوعا على الاطباء وما بعد وارد ما قبل ان لا
يجب ان يكون من الاطباء **قوله** وان يجعل الحكمة في ذلك اي وكل ان يجعل الحكمة للواضع في
وضع الباب على الاطباء طلبا لغير المدح والثناء وان لفظ الحكمة اذ يقال الحكمة الواضع
وضعا ذاك لا يقال وجه حسنه او النكته او نحو ذلك وضمير لا خضاضا هما وكونها نعم
بش واللام الاولى متعلقة بنوعه والثانية باقتضاء وضمير تحقهما للمدح والثناء وضمير
خلافه الخصال للمدح ومعنى كونها للمدح والثناء العامين ان نعم مثلا موضوع للمدح
خصلته تكون من الخصال الجيدة وبش للذم ياتي خصلته تكون من الخصال الذميمة فمثلا
مثل شرف ولو ثم وضمير فيج ومغنى الشيوخ ان الاطباء يفترون الى العوم خذارت جميع
المتساويين وظاهر هذا الكلام ان مثل نعم الرجل زيد يفيد مدحه بكل خصال المدح وليس
كذلك اذ لا يفيد الا المدح بكمال الرجولية وما يتعلق بها ونعم الشاعر بالشعر ونعم النحاة
بالنحاة بل المراد ان كلمة نعم مثلا لا يرد في باب المدح على خصلته معينة بل يتم الخصال
حتى يصح الرجل ونعم الفاضل ونعم الفارس وغير ذلك والاقرب ان المراد ان مثل نعم الرجل
يتم لجميع خصال الرجال ونعم الامير لجميع خصال الامراء ونعم الفارس لجميع خصال الفوارس
الى غير ذلك قوله ويجعل منصو مطو على بعد ويجعل الحكمة يعني كذا ان يجعل وجهه
المدح العام والثناء العام انك توجه المدح العام الى المخصوص بالمدح اجمالا او بالاسناد
الى اسم الجنس لصادق عليه او الى ضميره المهم المفسر باسم جنسه ونفصيلا ثانيا بذكر المخصوص
خبر المبتدأ اي هو زيد ولا خفاء في ان الاثبات مرتين او كذا الاجمال ثم التفصيل في النفس
او وقع والضمير المنصو في ضميره وفسرته لزيد وكذا الجور في اليه واما المنصو في وجهه
فلمدح وجوابا فانهم رجلا محذوف لدلالة ما تقدم عليه اي كيف توجه المدح الى زيد
اولا على سبيل الاجمال وهما بخان الاول ان توجه المدح الى زيد اجمالا لا يتوقف على كون
اللام للجنس واما المدح لانه لا يراد به العهد الخارجي المشار به الى معين بل العهد الذاتي
المشار به الى البعض من الجنس باعتبار عهديته في الذم وهو ايضا يصدق على زيد وبش
فيحصل توجيه المدح اليه اجمالا كما في لام الجنس بل اذا ناسلت فالفرق قليل جدا اذ ليس
المراد بالجنس الطبيعة التي لا يصدق على الافراد ولا الجنس من حيث الوجود في جميع الا

على ما هو معنى الاستغراق بل من حيث الوجود مع قطع النظر عن الكيفية والبعضية على ما مر في
تعريف المسند اليه باللام ولقد صرح غه بانه قريب من النكرة وان مثل اللثيم يستثنى من هذا
القبيل ولجوابه انه احتراز عن جعل اللام للحد الخارجي مشارا به الى زبد فاته وان افاد النكرة
لوعدا الاجمال في التفصيل الذي ان جعل الضمير في نعم رجلا لزيد لا وجه له اصلا سيما
على القول المختار وهو ان المخصوص خبر مبتداء محذوف اما اول فلاته لا معنى لتفسيره بالنكرة
واما ثانيا فلاته لا وجه لافراده في مثل نعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون والجواب
انه يجوز ان يفسر بالنكرة من جهة انه وان كان زيدا لم يكن يفسر لم يعلم جنسه وما لم يذكر
لم يعلم عينه وبهذا الاعتبار يحصل الاجمال ثم التفصيل والاهتمام ثم التفسير وان يكون الزام
استدار الضمير ونا بران في المتن والمجموع من خواص الباب لشابهته الاسم للجاء في
عدم التفسير حتى ذهب بعضهم الى انه اسم هذا والا قرب ان الضمير عائد الى متعلق معبود في
الذم من هم باعتبار الوجود ملزم بنفسه بالنكرة لم يعلم جنس المتعلق في الذم فيكون في
اللفظ ما يشعر بالفاعل ولا يلتبس المخصوص بالفاعل في مثل نعم رجلا السلطان وبصير
التفسير بخبره نعم الرجل وتخصيص الاجمال والتفصيل والاهتمام والتفسير وعلى هذا
ينبغي ان يحمل كلام المصنف ان يجعل معنى ضميره وضعت موضع ضمير غير المذكور المرجع ساقا
وفسرت تلك الضمير باسم جنس هو من افراده والدليل على هذا انه صرح في اخراج المسند اليه
على خلاف مقتضى الظاهر بان هذا الضمير موضوع موضع المظهر وان نعم رجلا مكان نعم الرجل
قوله وان هذا الباب بكسر الفرة ابتداء كلام معطوف على ما سبق يعني ان باب نعم وشي
متضمن للطائفة منها الاصلنا الواقع موقعه لاشتماله على التفرع المناسب للمقام على ما ذكر
ومنها اشتماله على تقدير السؤال وبناء الجملة المحذوفة المبتداء عليه فانك اذا قلت نعم
الرجل او نعم رجلا كان ما لا شئ من هو اى من المدح بهذا الكلام فقيل في جوابه زيد
اى هو زيد وقد عرفت لطفا البناء على السؤال المقدّر وتنزيله منزلة الواقع فيما سبق
قال في بحث الفصل والوصل في الحالة المتضمنة للقطع ان تنزيل السؤال بالحقوى منزلة
الواقع لا يصار اليه الا لجهات لطيفة اما تشبيه السامع على موقعه او اغناؤه ان
يسأل اولنا لسمع منه شئ اولنا لا يقطع كلامه كلامه او المقصد الى كثير المعنى بتقليل اللفظ
وتحذ لك لا في فصل متعلقا بالفعل حيث قال ومن البناء على السؤال المقدّر ارتفاع المخصوص

في باب نعم فانه ليس فيه بيان للطفه ولا حيث بين جهات حسن كسب الغرض لزيد فانه ليس فيها
ما ينافي هذا سوى نيابة الكلام من اجل ثلاث ومنها اشتماله على اختصار بترك المبتداء
في جواب السؤال المقدّر ولا يخفى حسن موقع الاختصار بترك المبتداء لما فيه من الاحتراز عن
المبتداء على الظاهر واتساع الاستعمال الوارد على ترك النظر كما مر ولو لم يكن في الاختصار
بترك المبتداء سوى انه يبرز الكلام في معرض الاعتدال نظر الى اطلاقه اى اطلاق الكلام
من جهة الايمان بالاعمال على التفسير بالمخصوص والى اختصار من جهة حذف المبتداء في الجواب
او سوى ايهام هذا الاختصار بالجمع بين المتنافيين لاطنا والاختصار ابهاما مثل الابهام
في جمع الكلام بين الاجمال والتفصيل المتنافيين كقوله في الحسن والغربة لا يمتنع السحر الكلام
الذي هو التذرع والغربة والحققة الشبهة بالسحر المحقق في تأخير القول في التاثير في
التفويض اما هو على امثال تلك اللفظ والغريب التي من جملتها ايهام الجمع بين المتنافيين فانه
مع عدم تحقق جمع المتنافيين حقيقة لما اشير اليه من اختلاف الوجهة يورث الكلام لطفا
وغربة فان قلت كيف يستقيم سناد الابرار في معرض الاعتدال واهتمام الجمع بين المتنافيين
الى الاختصار بترك المبتداء وما الذي دعاك اليه وللمهور على ان ضميره وببرزوا بها
وجمعها للبا اعني باب نعم وشي قلت اما الاستقامة فهي ان الاطلاق لما كان حاصلا ولا
فاذ الحقة هذا الاختصار ابرز الكلام في معرض الاعتدال واهتمام الجمع بين المتنافيين لارى
ان الجمع بين الاجمال والتفصيل لما لم يكن للاختصار فيه مدخل بل الذكر التفصيل سوا كما
على طريق حذف المبتداء او ذكره لم يذكر على هذا الاسلوب بل على طريقة التشبيه به وما
الداعي فلاته لا يبيح في هذا الباب يبرز الكلام في معرض الاعتدال وان كان على سبيل
المجاز بل هو بنفسه يبرز في هذا العرض قوله وقد اطلعناك في موقع الحال من قوله كفى
او من قوله متضمن للطائفة يعني قد علمت من الكلام في الفوز الاربعة كيفية تحصيلها
حسن الكلام ففتش عنها وانما فانك ان فعلت ذلك رباب نعم وشي ملو ايجها من الحسن
ككون المسند فاعني عن المدح العام والمسند اليه معرفة باللام او ضمير ابهاما مستترا
بالنكرة ثم تعيين ذلك المسند اليه بطريق الجواب عن السؤال المقدّر وما في ذلك من التثنية
وزيادة التفرع ونكت الاظهار والاختصار وتقدير السؤال وما في الجواب من الاختصار وكت
حد المسند اليه ولطافة احداث الاعتدال وغربة ايهام الجمع بين المتنافيين فقوله ترالبا

محروم على جواب الامر وكنت المرجع اليه عطف عليه او رد بلفظ الماضي قصدا الى تحقيق وقوة
 ومعنى اختيار المختار واختبارك ما هو المختار في نفس الامر من اقوال الخوارج في هذا الباب
 حيث اختلفوا في موضعين احدهما ان المحصول مبتداء والفعل مع فاعله المظهر والمضمر
 المفسر خبر له مقدم عليه او هو خبر لمبتداء محذوف على ما رايت وقد ردت من كونه في تقدير
 جملة اسمية محذوفة المبتداء واقعة جواب سوال مقدر مبنيا على ذلك كبر من التكت والظن
 ولقد كان المختار عند المحققين مع ما في الوجه الآخر من جهات الرجوحية مثل كون خبر
 المبتداء جملة انشائية فانما وان جوزناه فلا كلام في قلته بل في احتياجه الى التأويل
 عند البعض ومثل التكلف في اعتبار العائد الى المبتداء يجعل اسم الجنس والضمير بمنزلة
 العائد وفي اعتبار الابهام ثم التفسير الذي عليه وضع الكتاب جعل التزام تقديم هذا الخبر
 الغالب بها ثا و ذكر المبتداء في الآخر نفسا او مثل جعل الضمير المعتبر به عن المبتداء المنفرد
 تقديره غير مطابق له وغير عائد اليه عند التحقيق مع الاحتياج الى العائد وثانها ان الال
 في الفاعل او فيما اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للعهد يتبع كونه للجنس ولكن
 انه ان ارد بالجنس ما يعم كل الافراد حذر الترجيح بل مرجح حتى يكون معنى نعم الرجل زيد نعم
 الرجال او كل رجل وانه زيد على طريقه هم القوم كل القوم فلا خفاء في ان ليس المعنى عليه
 ولا سبق الفهم اليه وان ارد بنفس الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى التعدد فلا خفاء
 في ان الحكم بالمجودة وغيرها والادوية وبانه زيد وعمرو ولا يصح فيه التثنية
 والجمع وقد صح نعم الرجال احوك ونعم الرجال اخوان وان ارد بالجنس من حيث الوجود
 واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته وفي كون المعنى عليه
 وانما الكلام في ثبوت نعم العهد الذهني واما ان يكون للعهد فان ارد العهد الخارجى بان يكون
 الرجل اشار الى زيد بقرينة الذكر لاحتمال كماله في الذكر سابقا فلا خفاء في انه بعيد خارج عن
 قانون العهد منقول عليه وضع الكتاب من الابهام والتفسير وان ارد العهد الذهني بان يرد
 بالرجل البعض من الحقيقة باعتبار عهدياته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد فهو قول لا
 لمنع من الوجه هو لا غير **قوله** واعلم ان باب التمييز لما جعل الاجمال والتفصيل من جهات الحسن
 في باب نعم وبش بل مظهرها وعدتها او رد زيادة بيان لذلك وتعميم فقال ان باب التمييز
 وهو ما لا يحصى افراده باب من اصله لطلب الاجمال والتفصيل فلو لا انه من جهة الحسن

نسبة اليه وانه لا ينفصل

الحسن وفرايا الكلام لما عدا اليه العظم القدر الكثير المورد وفي الكلام عن اصله لاجله
 والمراد بالتمييز عن المفرد ما يرفع الابهام عن ان يكون باسم ثمة بالشوق وينون التثنية
 او الجمع او بالاضافة وبالتمييز عن الجملة ما يرفع الابهام عن ان يكون مدلولها بالثنية
 جملة او ما يشبهها فان قولك طاب ثوب يد يد على نسبة الطبيب شئ منهم من ابناء زيد بينه
 ثوبك نفسه او جعل الاصل في طار عمرو وفرحا واسلا الاناء ماء طير الفرج غيرا على الاسناد
 المجازي وملاء الماء الاناء تنبيهها على ان الفعل الذي يكون هو المسند الى التمييز في الاصل
 قد يكون الفعل المذكور بعينه كما في طاب ثوب يد يد نفسه وقد يكون غيره مما يلاقه في الاشتقاق
 اما مقدرية كما في المثالين واما الازمنة كما في فخرنا الارض عيوننا فان اصله تفرع عيوننا
 وكان الانسب ان يثنى بهذا قوله والمصادفة متعلق بقوله ترى ما ترى يزيد زيادة تفرع
 الحسن الاجمال والتفصيل في ضورة جزئية من التمييز واخرى من غير ولما ان كلامه كان
 وفيما اشتمل عليه اعنى اشتمل على الراس شيئا قال وفي هذه الجملة وفيما قلنا لطائف ودان
 نقول وفي رتبة في وهن العظمى واشتمل على الراس شيئا لطائف والمباعدة اظهار الشكوى
 وانه كلمة مبتداء خبر لا تحتوي المعنى على انكار ان لا يحوى شئ من كمال القرآن على المطالب
 واستبعاده اي ليس لا يحوى شئ من كماله فضلا ان لا يحوى شئ من جملة والمعنى ان شئ
 عدم احتواء الجملة على لطائف بقى عنه انكار ان لا يحوى الكلمة عليها والعرض استبعاد عدم
 احتواء الكلمة واستحالة عدم احتواء الجملة وعلى هذه الطريقة معنى فضلا عما تجاوز الجملة
 زيادة استحالة عدم احتواء ما فوق الجملة على لطائف **قوله** ولا امرنا الى الشكر للمنظم وما
 اهمامية واللام متعلق بالفعل او مصدرية وهي مع الفعل وما عطف عليه اعنى في حارة
 مبتداء والجار والمجرور خبر مقدم واهل الوركستان الجيام واهل المدرستان الانسية
 وضمير منهم للبشر نظر الى المعنى وان كنتم في ريب فاعلموا ما احاروا ابنت شفة ما انما
 وما تكلموا بكلمة ولا صدروا ولا رجعوا هذا لان مقام تلاوة الآية عليهم عن موضوع
 كالسورة ولا صفة كالفصاحة والبلاغة المشار اليها بقوله من مثله على انه صفة سون
 والضمير لما ذكرنا في سورة كاشنة من مثل القرآن على ما هو الاوجه لا وجه مذكور في موضعها
 واما اذا جعل الضمير لعبادنا اي من هو على حاله من كونه بشرا امتبار بقية الكتب لم يعلم
 العلوم وجعل من مثله متعلقا بما توارى لا يكون الضمير الا لعبادنا كما ذكرنا في حوائج التفتا

فالغنى ما رجوعا غدا في شيء من الكلام أي مجرد موصوف وصفة فضلا عن جملة فضلا عن شئ
ولكن ان ينصل المراد هذا على كل تقدير **قوله** على انهم حال من فاعل احواروا او صدروا والضم
لما كانوا النابتة لخواص جميع حريص الرهان المراهنة والمخاض الاول بالفتح موضع الفخر والثاني
والثالث بالضم سم فاعل فآخرته غالبته في الفخر والامتهان الاستدلال بالهميان لما قبله غضب
مخاخرم اي من مخاخرم والغضب السيف الفاطم والكهام الكليل والضيئ فيعمل من ضايت المطر
نزولهم سحابا لاما فيه وضيم مطرارة لمخاخرم واصافة صيت المطرات سيانة
قوله والكلام في تلك اللطائف التي في جملة واشتعل الراس شيئا وفيما قبلها اي التي وهن
العظم متى مفسر ترجمة المعنى الاخذ اصل معنى الكلام وترجمة اللفظ الى اخذ المرتبة الاولى
للكلام بمعنى تعارف الاوساط ثم الى النظر في التفاوت بين المأخوذ من اصل المعنى والمرتبة
الاولى وبين ما عليه نظم القرآن من البصائر والمعاني التواني فان قلت الطرف اعني في كم متعلق
بالفعل بعل اعني ينصل فيكون المعطوف جملة ولا معنى لعطفه على التناقض واعتبار حرف الجر
فيه فعلام بعطف وهذا كما تقول نظرت في الكما وفي كم فمختصر وعلى كم فمشمول ليس لك
ان ينصل في كم فمعتطف على في الكما قلت لا يحصى سوى ان يقال هو يتقدير والنظر يعلم في كم
درجة ينصل الطرف الاخر في المأخوذ بالطرف الاعلى المذكور في القرآن وكذا في المثال المذكور
يتقدر نظرت في الكما ونظرت في علم في كم قسم مختصر وهذا كما مر في قوله تعالى اذ يلقون اقلامهم
يكتبون امره واما حمله على النظر في التناقض وانه في كم درجة ينصل بخلاف ان مع الاسم وايضا
لغيره من ترجمة المعنى كتره بعد مثله في الاستعمال ولا هو موافق للمقياس لكونه منزلة
خلاف بعض الكلمة قوله ومرتبه بالنصب عطف على اصل والشيخة في مصدر شاخ ككثرة
في كان المتعذر لها صفة ضعف البدن وشبه الراس اي الذي يفرغ من لها **قوله** انا وهنت
عظام بدني كونه ابلغ في التقدير من حجة اشتماله على تقوى الحكم اما على راي الشيخ عليه السلام
فظاهر كما مر واما على راي المصنف لانه في المعنى انا وهنت بذكر الاسناد **قوله** ثم تطلب تقرير
الواحد عظام بدنه ليرد الاعراض بانه حاصل في في وهنت عظام بدني فيدفع بالمراد
زيادة التقرير بل المراد انه يفيد بفرسبة العظام الى بدنه فان عظام بدني لا يفيد الاغنى
نسبة العظام الى بدنه من غير دلالة على تقرير وتثبيت لذلك جملة وهنت العظام من بدني فانه
يفيد تلك النسبة اجمالا او لا حيث احتمل ان يكون العظام من بدنه كما احتمل ان يكون من بدنه

ولده او والده وعلامته وتفضيله ثابتا حيث قال من بدني كما ان اشرح لا يفيد طلب الشرح
اما يحتمل ان يكون الصدر وان يكون غيره وصدرى يفيد تفصيل ذلك فالذي سبق في معنى الاحمال
والتفصيل في ذب اشرح صدرى يثبت عليه اي على معنى الاحمال والتفصيل ههنا اي في اتي
وهنت العظام من بدني فقوله ان الواحد عظام بدنه للاشعار بان القصد الى الفاعل بصفة
الاشتمال على النسبة لاضافة قوله لصحة حصوله من المجموع بوهن البعض دون كل فرد
اذ وهنت العظام يفيد شمول الوهن لكل جمع لا كل فرد فرد لانه في تناول الحقيقة في
الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية والحقيقة في جنس الجنس لا في وحدانه ولهذا قيل في فراه
وتكابه ورسله ان الكتاب اكثر من الكتب في قوله تعالى والمالك على ارجائها انه ابلغ واكثر
من الملائكة واطبقوا على ان استغراق المفرد اشمل لكن عرفت فيما سبق ضعف ذلك وانه انما يقع
في لا رجل ولا رجالة ونجائي الرجل والرجال وسجد الملك وسجدت الملائكة فعلى صحة حصول
وهن المجموع بوهن البعض منع لا دفع له وكذا على صحة وهن العظام اذ وهنت ثلاثة من اربعة
عظام عند قصد الاستغراق الوجه في افراد العظام اذ كرم صاحب الكتاب وهو ان القصد
ان هذا الجنس الذي هو قوام البدن واشترط ما تركب منه الجسد قد اصابه الوهن بل وجمع
لكان القصد الى معنى آخر وهوانه لانه من بعض عظامه ولكن كلها لان القصد في الكلام
ينبغي ما يقابلها والمقابل للكلية والشمول هو البعضية مثلا انما يقال اجاب في القول بكلم
لمن يوهن ان الجاني بعضهم لا كلهم فكذا وهنت العظام بصفة الجمع وقصد اصابة الوهن
كل عظم انما يقال لمن يوهن ان الواحد بعض العظام لا كلها وهذا لا يناسب المقام **قوله** وهكذا
عطف على تركه المرتبة الثانية واشتعل شئ اسي استعاره بقرينة بنية شبه
انتشار الشئ بياضه في الراس باشتعال النار ويجوز ان يكون مكتبة شبه الشئ بالثاني
فان ثبت له الاشتعال تخيلا ولما كان القصد ههنا الى ان اشتعل شئ اسي وهو استعاره
ابلع من شارب اسي وهو حقيقة قال في بيانك ان الاستعارة ابلغ من الحقيقة مع ان
الذي يأتي في علم البياد هو ان الجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة ابلغ من التصريح بالشئ
ثم تركت اي تلك المرتبة التي ابلغ منها وهي اشتعل الراس شيئا وكونها ابلغ مبتدا خبره من
جهاثها تكبر شيئا وكونه لازما بنا على ان التمييز لا يكون الا مكره لاينا في ان يكون للتخفيف
افادة المبالغة قوله على نحو وهنت العظم مني يعني على سلوك طريق الاحمال والتفصيل فان

واشتعل الرأس من حيث أنه بصدق على راسه بفيد نسبتة اليه اجمالا ومنه فضلا فيحصل
أن المشتعل راسه كما مر قوله لمزيد من البقر **أد** مزيد البقر كان ماصلا في شانه في حذفه
مزيد لمزيد لما فيه من تجنيل العدول الى اقوى الدليلين عن شهادة العقل وقد سبق ان هذا
يكون على سبيل الخيل والابهام دون التحقيق لان المحذوف كالمذكور فلا يكون التعليل بالكلية
عند المحذوف على العقل فلذا قال وهو اي زيادة مزيد البقر بامام حواله ناذية مفهوم مني
على العقل دون اللفظ بمعنى انه ليس في الكلام لفظ تؤدي مفهوم مني بل عطف اشتعل الرأس
ومن العظم الواقع خرائق يقتضي عائد اوصوني فيحكم بذلك وهذا عند من يرى تعويل
اللام على الاضافة فيكون اللام لفظا ادا عليه اي على راسي فان قيل الصالح للبقر هو
تحقق الحواله واخهامها لا تحبها وابهامها قلنا معناه الإبقاء في الوهم وهو نوع اخرها
قوله واعلم ان الذي فتق اي فتح وشق والاكمام جمع كرم بالكسر وهو عاء الطلع وغطاء النور
والاذا هير جمع اذمار جمع زهر وهو نور الشجر وهذه اللمحات اشارة الى جميع ما ذكر في الجملتين
من اللطائف والنكت اللمحات الثلث المذكورة لابلغة اشتعل راسي شيئا من اشتعل
شيب راسي والمعنى ان الذي يدل على ان ما ذكرنا من اشغال الجملتين على النكت اللطائف المذكورة
حق وحقيق بان قبيلها القلوب وبزغها النفوس هو ان تقدمتها ومبداها في حرت
فداختصر ذلك الاختصار بالبلغ مجز فحرف النداء والمضاهية فذلك مع فلة اللفظ على
كثر المعنى فينبغي ان يكون ما هو المقصود لتلك المقدمة والمقصود لذلك المبدأ والبناء على
الاساس ايضا كذلك شتمنا مع غاية الاختصار وفلة اللفظ على كثر المعنى والتمها وتعد
اللطائف والاعتبار لما تقرر في المقول والعاد من ان وضع القاعدة والاساس يكون
بقدر ما يقصد ويراد من البناء عليه وعلى وفقه فكان ان مقدمة الجملتين واساسهما
اختصار في اللفظ مع كثر المعنى فذلك ينبغي ان يكون الجملتان تحقيقا لذلك لزوم العاد
ولما كان من انظار المشكوك ان يكون ومن العظم مني واشتعل الرأس شيئا بالنسبة الى شتمنا
الاساط وهو قد شتمنا بالاجازة واختصارا اشار الى الجواب بان الاختصار امر
نسبي يعين بانه اضافية الى متعارف الاساط ونارة الى كون المقام خليفيا بعبارة بسيطة
من العبان التي ذكرت لما عرفت فيه وان كان اطنابا بالنسبة الى المتعارف لكنه اختصار بالنسبة
الى مقتضى المقام شيئا وقد اشتمل على حد البدن ومنى وترك الغطام الى العظم ثم تروجه

هذا هو المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام
الذي هو المقام

وجه كون المقام خليفيا باسطة من المذكور اعني ومن العظم مني واشتعل الرأس شيئا فينبغي ان
اختصار في الغاية لا يقال اذا كان مقتضى المقام هو البسيط كان المذكور البسيط غير مطابق
لمقتضى المقام فلا يكون خليفيا لانا نقول ان مقتضى ظاهر الكلام وربما يكون العدول عنه او في
بحقيقة المقام والحال كما في هذا المقام فان النسبة على كون انقراض الشباب والمقام المشب
فوق ما يحيط به العبارة ويكنى به الاشارة نكتة في الاختصار شعر يفتي الكلام ولا يحيط
بوصفه **•** يحيط ما يفني بالانفد **•** الا فاق في جمع افوان جمع في جمع فبقة والبقعة
البن الذي بين الجملتين والامراء الحلب والاستدار وما اصدق في جمع فبقة لا
يتقدر القول ومن يقول بلفظ المضارع استحضار واياء الى ان القول لما كان باقيا على
وجه الزمان فكان كالفائل وهو ابو العاد حاضر في قصيدته **قوله** المر الطلوع من اضافة
الصفة المشبهة الى الفاعل وكذا الامر المغيث كل خير لوجه والاحسن لوجه وليست
الاضافة الى المفضل عليه لمنع الجمع بين اللام والاضافة كالحبر منه ومن لا يترك
يعني ان المشيب مع انه معيب معني ان يبقى زمانا وامتنع به ولا يغيب لان غيبه الموت
وهو امر منه ومن كل مر والقران الكريم وصف الشيء بوصف صاحبه او بانه عزيز مكرم
وعاصر على السدرهم واستولى لا يكون الامانة وبذلك اي بقدر ذلك الامر كله رجوع
الى الحق في ان الكائنات كلها بمشيئة الله تعالى وقدرته وهو خير من المتأدي في باطل
ان الشرو والقبائح ليست بمشيئته ووقوعها بل وقوع جميع الحيوانا ليست بقدرته
الله بصرا بنور هدايتك ويسترن للنفوس الى اطل غيايتك فان الامر كله بقدرتك
منفوض لا مشيتك **قوله فصل** اعلم ان القصص في اللغة الجبس تقول قصص الحقبة
على خشي اذا جعلت رهاله لا لغو وحور مقصورا في الخيام محبوت وفي الاصطلاح
جعل بعض اجزاء الكلام مخصوصا ببعض بحيث لا يتجاوز ولا يكون انتسابه الا اليه فكان
محسوس عليه وقد عرفت فيما سبق من احوال المسند اليه ثم شير الى انه قد يكون حال المسند
مزايا لا يختص بما بين المسند اليه والمسند فحاول ههنا تفصيل عدم الاختصاص بين
جربانه بين الفعل والفاعل مثل ما قام الازيد وما قام زيد بل قد اوكرك قد و بين
الفاعل والمفعول مثل ما ضرب زيد الامر وما ضرب عمر الازيد وبين المفعولين مثل ما اعطيت
ريدا الادرها وما علمت زيدا الافاضلا وما اعطيت رهما الازيدا وما علمت افاضلا الازيدا وبين

الحال وذو الحال مثل ما جاء زيد لا ركا وما جاء ركا لا زيد وبين كل طرفين أي جرتين من جرد
الكلام ومعلقين من متعلقا الفعل مثل ما مررت الأريد وما جرت عليه بأصيرت وما
جئت لا أملا وما فعلت أملا أو بوزن الجعة بلقت أو لكرت وما ضربت لا ناديا وما
ضربت ناديا لمشتبه وما طارت زبد الأنسا وما طارت نسا الأريد فإن قد صرح فيما بين
بأن القصير يجري بين المسند إليه والمسند ويكون المسند على المسند إليه كما يكون المسند إليه
على المسند وهو شامل لما بين الفعل والفاعل ثم جعل ما عدا المسند إليه والمسند فقال ليس
هو مختص بهذا اللفظ كان ينبغي أن يقول من هنا القصير كما يجري بين المسند إليه والمسند بجرى
بين الفاعل والمفعول وبين المفعولين قلت قد مر فيما سبق أنه يريد بالمسند إليه والمسند
والفرد وزنا الفاعل والفعل ونهت على مواضع من كلامه يشير إلى هذا ثم ينبغي أن يعلم أنه لا بد
بجوابه فيما بين الفاعل والمفعول ونحو ذلك قصر نفس الفاعل على المفعول مثلا وبالعكس
إذا لمعنى ذلك بل قصر فاعله أي نسبة الفعل المنسوب إلى الفاعل وعلى هذا القياس
وقد صرح بهذا فيما شأنا حيث قال الصفة المقصورة على عمرو وفي قولنا ما ضرب زيد الأعمرا
أي ضرب زيد المقصورة على زيد في قولنا ما ضرب عمرا الأريدي الضرب لعمرو وقوله قصر
الفاعل على المفعول ونحو عبارة عن هذا المعنى من غير اشتباه **قوله** وانت إذا انتقته اعتد
عما فعله من تخصيص أكثر الأمثلة والبيانات بما بين المبتدأ والخبر حتى قال في الآخر وأذ قد كونا
القصير فيما بين المبتدأ والخبر بالطرف الذي سمع فقد حاز أن ذكر فيما بين غيرهما **قوله** وحاصل
معنى القصير تفسير معنى القصير في تقسيمه إلى القصير الموضوع على الصفة وقصر الصفة على الموضوع
ثم تقسيم كل منهما إلى القصير لأفراد وقصر القليح مع النسبة على أنه يريد بقصر الأفراد ما يتم القسم
الذي يستتبعه قصر النقيضين فقوله تخصيص الموضوع بوصف أي جعله خاصا به غير شامل له و
لغيره أو حال البناء في المقصور عليه على ما هو الاستعمال العرفي العامي وأما الاستعمال الشائع
العرفي فتخصيص الموضوع بوصف جعله متفرقا به غير مشارك لموضوع آخر في موضوعيته
فيكون البناء في المقصور ويكون هذا قصر الصفة على الموضوع لا الموضوع على الصفة وقوله ذو
نأن أي تجاوزا وصفا آخر يكون نانيا بالنسبة إلى الأول سواء كان واحدا أو أكثر فتناول
القصير الحقيقي والإضافي بالنسبة إلى الوصفين وأكثر وبهذا نبتدع ما ذكر صاحب الإيضاح
من أن السكاك أهل القصير الحقيقي وقوله من يعتقد شاعرا ونحنا الشارة إلى القسم الأول

من قصر لأفراد وهو أن يكون معتقدا شاعرا شركة الوصفين على التحقيق وهذا الذي يجتصه صاحب
الإيضاح باسم قصر لأفراد وقوله من يؤم زيدا على أحد الوصفين إشارة إلى القسم الثاني
وهو ما يكون معتقدا شركة الوصفين على الاحتمال وهذا الذي يستتبعه قصر النقيضين ومعنى
الشركة في الأول ظاهر وفي الثاني قطع الشركة الاحتمالية وقوله أو بوصف مكان آخر عطف على
دونان ومكان نصب على الظرف أي بوصف وقع محمول في مكانه وصفاً آخر واحد كان أو أكثر
إلى ما لا يحصى فتناول القصير الحقيقي وإن يقع في الوجود قصر موضوع على صفة دون جميع
أو مكان جميع ما عداها على الإطلاق في التمثيل بالشعر والتجسيم إشارة إلى أنه لا يشترط في القصير
تتالي الوصفين ولا يخرج مثل زيد شاعر لا يخم أو ما زيد يخم بل شاعر بل يعتقد منجلا شاعرا
عن قسم القصير كما أن التمثيل في قصر لأفراد بالقيام والقعود إشارة إلى أنه لا يشترط عدم تتالي
الوصفين لأن قصر النقيضين مدرج فيه فلو اشترط فيه عدم التتالي لخرج مثل زيد قائم لا فاعد
لأنه لا يشترط بينهما عن الأقسام وأما فيما زيد يخم بل شاعر اللغة القيمة على المجازية حذر اختلاف
المعطوف والمعطوف عليه في الأعراب لفظ وقوله أو إلى تخصيص الوصف عطف على إلى تخصيص الموضوع
وقوله قصر أفراد قائم مقام دون موضوعات وقوله أو قصر قلب عطف عليه قائم مقام مكان موضوع
آخر وقوله ما شاعر الأريد كلام من ابتداء وخبر مقدم لاستيفاء علمه بالآلة وبمقدّم الخبر والمنتهى
منه مقدم عام أي ما شاعر أو قائم أحد الأريد ثم يجمل أن يكون زيدا في ما قائم الأريد فاعل قائم
لإعتماد على التثنية ويكون قائم مبتدأ من قبل الصفة الواقعة بعد خبر التي رافعة لظاهر ومن الخبر
ما ذكره الشارح العلامة أن النقد ربما أحد شاعر الأريد لا ما شاعر أحد الأريد لأن خبر ما لا
على اسمه وإن لم يعمل ما لا أن أصل العمل وأما التوافق للغة العاملة وهم جرون الفرع على الأصل
يريد أنه لا ساع في اللغة العاملة لتقدم الخبر مع بقاء العمل والافقدا طبقوا على أنه يتقدم
الخبر فيبطل العمل الضعيف في باب العمل فكانه جعل هذا من اللغة الغير العاملة ليكون على وفق
ما زيد يخم برفع الاسم ومع هذا كله فلا الحكم منقول من أحد من النحويين ولا الاستدلال
عند القاسمين لظهور أنه قياس مع القطع باستقاء الجامع في الفرع وأغرب من ذلك أن يقول
قدروا في قوله أن هالك من يخفي ويستقل ضمير الشأن لتلايل تقدم الخبر على الاسم في باب
أن كان كاطلا بالتحقيق وليرى أنهم لما قدروا ضمير الشأن في أن المحققه المفتوحة
لنفي عامله لأنهم وجدوا المكسورة مع أنها لا في شأنها بالفعل عاملة وقوله في جهة من المعنى

مثل بلدة او قرية او داه او سوق او نحو ذلك في المثلين جميعا ليصح حقيقة وتوافق استعمال
الشاعر على ما قال الشيخ عبد القاهر انا اذا قلنا ما فاما لا زيدا زدا انه ليس في الدنيا قائم
لاستحالة واما اني به ما جئت نحي او بحضرتنا او ما اشبه ذلك ولا فرق في هذا بين الشاعر
ولما قال في مثال القلب لم يفتقد ان شاعرنا في قبلة معينة او طرف معين **قوله** والقصر طرارة
اربعه فيها ضمير الفصل وتقرير الخبر لانه يريد بالطرف ما يسلك للقصر فيما بين كل طرفين كالفاء
المفعول او كالمفعولين نحو ذلك وهذا يختصا ما بين المسند والمسد اليه وفي قوله بحضرتنا
السامع شأنه لان الامثلة لا تنعت للأفراد والقلب لا بالنظر الى حال السامع واعتقاده
المذكور في دليل الامجاز ان لا يماستعمل لفصل القلب دون الافراد وليس معنى جاتي زيدا عمروا
لو كان عمرو ونحوه مثل ما كان زيدا واقصر من حروف العطف على بل والظهور ان لا يدخل في ذلك
سوى لكن فقد اشار في بحث عطف المسند اليه انه يصح طريقا لفصل القلب لم يذكره هنا لان المراد باللفظ
ما يسلك لاقسام القصر فيما بين كل متعلقين **قوله** ونسبي غير البضم لكون الصا اليه متواليا في القاء
من قبل وبعد مع ماله من الشبه بالظروف في البناء وتكون حركته بنائية لا تتغير بتغير المعطوف
عليه فنقول ان زيدا لا غير ومررت زيدا لا غير وذهب بعض النحويين الى ان اهلن لنفي الجنس دون
المعطف المعنى لا غير زيدا شاعرو فيعود الى النفي والاستثناء واما عدليس غير وليس الا في هذا المقام
ففي سبيل الشبهة والمناسبة لظهور انه ليس من المعطف في شيء وان القصر استفاد منه راجع
الى النفي والاستثناء ولهذا قد راسم ليس كونه نعم بالنفي ليفيد اخراج المذكور منه القصر عليه
كما نقول ابتداء ليس شاعرو زيدا او الزيدا وفي هذا التكرار المسند اليه وتقرير المسند الا ان له
ان يقول المسند بالحقيقة هو المستثنى منه المحدث اي ليس شاعر احد الا زيدا ليقال لا يجوز
ان يكون الاستثناء من النفي العام المذكور ويكون الخبر محذوفا كما في لا اله الا الله لانما نقول ويكون
الخيار هو الرفع والكلام في نصب **قوله** وثانيها اثنا في الطرف النفي ليس او ما او لا او الاستثناء
بالا او غير وسوى الامثلة المذكورة يحل على الافراد والقلب بحسب حال السامع واورد من النيزل
اربعة امثلة لقصر الافراد ومثال القصر القلب ففي قوله تعالى وما محمد الا رسول نزل الخطابون منزلة
المقيدين طهارة بانه على استعظامهم عدم بقاءهم فصاروا بمنزلة المقيدين فيه وصفين
الرسالة والبعث عن الهلاك فقبل هو مقصور على الرسالة لا يتجاوزها الى البعث عن الهلاك
فتزولهم منزلة المقيدين مع انهم لم يكونوا متعدين بل مستغنيين اخرج الكلام على خلاصة مقتضى

وانما جعل الوصف الآخر هو البعد عن الهلاك دون البتة وتزولهم منزلة المقيدين دون المنكر لان
هذا قريب الى الحق والنسب ان ينسب الى الصحابة **قوله** حسابهم مقصور على الانصاف على رتبة
لما كانت الوصفية في جانب المقصور عليه غير ظاهرة وكان نظنه ان يتوهم ان المعنى على ان وصف
الحساب مقصور على رتبة لا يتجاوز الى ما بلغ في التوضيح والتفصيل بوصفية الخبر المقصور عليه و
موصوفية الحساب المقصور وادخل حرف الجر على رتبة وعلى طريق الحكاية لئلا يخفى ان ليس الحساب
منصفا لفظا على رتبة بل بعناه الى المكان على رتبة فالمراد ان حسابهم مقصور على انصاف بالكون
على رتبة لا يتجاوز الى الانصاف بالكون **قوله** على الذنوب كسر النون مصدر بمعنى الانذار والوعظ
كما انهم اعتقدوا في نوح وصفين الانذار وطرد المؤمنين فقال انا مقصور على الاول لا يتجاوز
الى الثاني **قوله** ان انتم لا تكذبون من كلام اهل النكاية لرسول عيسى عم حين قالوا انا اليكم مرثو
والظاهر ان قصدهم انهم صادقون البتة فينبغي ان يحل قول الكفرة ان انتم لا تكذبون على قصر
القلب قد حمل على قصر الافراد يعني القسم الذي يكون المخاطب فيه متزدا متدعيا بشئ واحد
الوصفين من غير تعيين ليكون المعنى في رد دعوى الرسل يعني ان ما انتم عليه من الجزم بالتصدق
بما لا ينبغي ان يخاطر به العاقل بل غاية امركم التردد بين الصدق والكذب ادعاء انكم على
الوصفين كما هو ظاهر حال المدعى عند الدعوى كنتم لستم كذلك بل انتم مقصودون على الكذب
لا يتجاوزون الى الصدق والحق هكذا يقال في دفع الاشكال وتخفيف حمله من قصر الافراد دون
القلب لئلا يخفى ان قوله انتم عندنا مقصودون على الكذب لا يتجاوزونه الى حق كما نعتوه
بعض نوع من هذا المعنى لانه على ان المراد انهم يتوهم تجاوزهم الى الحق لا زددتم بين
الحق والباطل الا ان يحل على لا يتجاوزونه الى الاحتمال حتى كما تدعون **قوله** ابري الى ما قبله
اي ما قبل قوله ما قلتم له اما امرتني به وهو انت قل للناس اتخذوني واتي الهين من دون
الله فانه استغفهم بقريريد على ان الله تعالى كما انه حصل عيسى عم بمنزلة من قال الناس
قولا غير امر الله به وهو دعاؤهم الى عبادته وامتة دون عبادة الله فيكون قول عيسى عم
ما قلتم له اما امرتني به قصر قلب لا افراد لم يجعله الله بمنزلة الفائل الامر جميعا او لاحد
من غير تعيين **قوله** وفي قطر الصفة عطف على قوله في قصر الموضوع وآثرهنا بعض النيزل
والنقصيل مع انه كان يكفي ان يقول افراد او قلنا ما شاعر الا زيدا او ما جاء الا زيدا كما في
قطر الموصوف وزاد ههنا مثالا للفعل شيئا على انه يجري في قصر الصفة دون قصر الموضوع

واقصر من امثلة قصر الافراد على القسم الاول منه دون ما يسمى بقصر النقيضين مثل ما شاعر الاريد
وما جاء الاريد بل يتوهم ان الشاعر والجال في ريد او غير **وقوله** وتحقق وجه القصر لما كان وجه
القصر في العطف ظاهر اجبتا شمل على القصر بانيات شتى في معنى مقابلة كماله لا وبالعكس
كأن في كلمة بل ولم يحج فيه الى تحقيق وتفصيل بخلاف طريق النفي والاستثناء اذ لا تنصيص فيه
على نفي المقابل بل على اثبات الشيء ايضا عند الخفية من امثلة الاصول حيث لا يجعلون الا
من النفي اثباتا ولا يقولون بدلالة ما شاعر الاريد على شاعرية ريد ولا بدلالة لا اله الا الله
وجود الله والوقفة الا بطريق الاشارة ايجع الى تحقيق وجه القصر فيه تحقيقه في الاول
اي قصر الموضوع على الصفة بانك متى قلت ما ريد مثلا باذخال حرف النفي في ذات جوهرها و
عرضي بعد علمك بان نفس الذات تمنع نفسها وانما يمكن في صفتها توجه النفي الى نفي
او ضمان تلك الذات المذكورة كمن لا ضرر ان النفي انما يتوجه الى ما يمكن نفيه ولما لا
يكن النزاع بينك وبين مخاطبك الذي يقصد بكلامك رده عن الخطاء الى الصواب في طول ريد
او قصره ولا في سواده او بياضه او غير ذلك من الاوصاف التي علم بالضرورة والحق والعدل
او قراين الاحوال والاتفاق متكاملا ثبوتها واشتقاقها وانما كان النزاع في كون ريد شاعرا
او نجما تان ولها النفي ان يكونه شاعرا او كونه نجما وتوجه اليهما فاذا اخرجت احدهما
عن حكم النفي وقلت لا شاعر جاء القصرى اقصر الشوق على كونه شاعرا ونفي كونه نجما
على حكم النفي ومبناه على ان كون الاستثناء من النفي انما يستلزم الاستثناء المفرغ مما لا ينبغي
ان يستلزمه وفي دلالة اللفظ عليه وقوله تناولها النفي وتوجه اليهما دون ان يقول
استبعاد فعل ما يتوهم من لزوم الشاقض بناء على ان الاثبات بعد النفي ناقض وذلك ان تناول
ايها انما هو محجب دلالة اللفظ دون الارادة والحكم وانما يتحقق الحكم ويتم بعد تمام الكلام
ولحق الاستثناء فقوله بعد علمك مغلوته في قلت والشرطية خبر انك وتحقق ذلك
مطلب من علوم آخر اعرض بينهما وجيز لا نزاع بمنزلة الشرطية وتناولها جواب له وهو العمل
في الظرف والمراد بالعلوم الاخر ما ليس من جنس البرية وسائر العلوم العقلية بل العلوم
العقلية كالكلام والاقسام الحكيمة من الالهية والطبيعية وليس لازم ان يكون ذلك
مطلبا ومثله من كل ما لا يمكن ان يكون مثله من احدها او يكون ما يفتر عليه في تحقيقه
مبتدئا في كل او بعضها مجتمعا او متفرقا في الكلام في المراد بقوله ان نفس الذات تمنع

تمنع نفسها فقل عن المراد بها الاحسام وقد ذكر في العلوم الحكيمة وبعض كتب الكلام ان
الحسم تمنع فئات بل في بعضها ان الضرورة قاضية ببقاء الاحسام وانما يضرها النفي
وهو ليس باعدام وقيل المراد بالذوات الواجب الجوهر من العقل والنفس والهيولى والصورة
والجسم فان الذات ما يقوم بنفسه دون موضوع يقوم به وقد غرر في العلوم انما تمنع فئات
وان ما يشاهد من التبدلات والتغيرات في عالم الكون والفساد انما هو بسبب الزوال
والحدوث للصور النوعية والاعراض واعترض بان ما يدخله النفي ويقصد قصره على
صفة ريدا لا يكون جسما ولا شيئا من الجواهر بل عرضا مثل ان حسابهم الاعلى في فلا يتنه
الدليل اللهم الا بطريق المفاسسة وعدم القابل بالفصل وقيل هو اشارة الى ما يقول الحكماء
من ان لما هيئات ليست بحمل الحاصل بمعنى ان ذات الجواهر والاعراض ذات سواء وجد
الغير او لم يوجد فلا يمكن توجه النفي اليها اصل لا بمعنى ان الذات ليست بذات بل في
صفتها بما معنى انها ليست بوجود او متحركة او ساكنة او غير ذلك وهذا هو اوفق ما ذكر
في بحث الاستفهام من ان احتمال الاستقبال انما يكون لصفتها الذات لا لانفس الذات
لان الذات من حيث هي مجردة في ذاتها ماضية وفي الحال وفي الاستقبال وانما تحقيق وجه
القصر في الشئ ايقصر لصفة على الموضوع فلو انك متى ادخلت النفي على الوصف المسلم عند
السامع ثبوت كوصف الشعر المقر عندك وعند مخاطبك انه ثابت وانما النزاع في
الموضوعية انه ريد او غير مثالا او واحد منهما لا على النقيض او غرور و زيد و قلت
ما شاعر توجه النفي بحكم العقل ومعونه القرائ الى ثبوت ذلك الوصف للموضوع الذي
ادعى السامع ان الوصف المذكور ثابت له بصفة اعم العموم مثل ان ريدا في الدنيا
شعرا او نوع عموم مثل ان ريدا في قبيلة كذا شعرا بصفة مخصوص بان ريدا في قبيلة كذا
وعمر اشعره فبتنا والى النفي ثبوت ذلك الوصف لذلك الموضوع المدعى له على الوجه الذي
ادعى حتى كانك قلت لا شاعر في الدنيا او في قبيلة كذا او فيما بين زيد وعمر وفي قلت
الاريد فاذا القصر الى اختصاص وصف الشعر بزيد وبقيت الموصوف الاخر على النفي فخير
ثبوت الوصف المسلم وضيقه للوصول اعني اللام في المدعى والمستكن في المدعى بعبود
ثبوت قوله ان عامتا اى ان كان المدعى له عامتا يتوجه النفي اليه عامتا وان كان خاصا
فخاصا وقوله فبتنا ولا عطف على توجهه وذلك اشارة الى المدعى له وفي قوله ان عامتا

كقولك في الدنيا شعاع اشار الى القصر الحقيقي فانه مذكور في قصر الصفة مثل ما لا يبرأ
 والسلطان العادل والتحرر بالفاضل الا فلا يتجلى قصر الموصوف فلم يشرف به اليه **قوله** وثالثها
 ان تلك الطرق استعمال التماثل في الطريق هو ما يسلك ويستعمل به للوصول الى الغاية
 وذلك في التحقيق استعمال التماثل في الطرق فاما ما صدر في تصنف بها المسألة
 ويستعمل به لغرض ما يقال ان ذلك اشار الى ان دلالة التماثل ليست بحسب الوضع بل هي في
 بغير لكونه عن القسم الاول من قصر الافراد مثل انما زيد شاعر لم يجعله شاعرا وجمعا معا
 فان قيل ذلك لما ذكر الشيخ عبد الفاهر من انك اذا قلت انما جاني زيد لم يكن ينبغي ان يكون قد
 جاء مع زيد غيره بل ينبغي ان يكون الذي اشبهه زيد عن عمرو فهو كلام مع من زعم ان الجاني عمرو ولا
 زعم ان زيد وعمرا جانيان فان زعمنا ان المعنى انما جاني من بين القوم زيد وحده فانه تكلف
 والكلام هو الاول قلنا في لا يصح ما ذكر في قصر الصفة على الموصوف من ان مثل انما جاني
 زيد بل يري المحي من زيد وعمرو بل لا يصح استعماله للقسم الثاني ايضا من قصر الافراد اللهم
 الا ان يقال انه حافظ ههنا على جهة الاولوية ومنه على جرح الجواز ولو تكلف **قوله** والسبب
 في افادة التماثل في القصر هو تضمنه معنى النفي والاستثناء وهذا لا ينافي كون دلالة على القصر
 بواسطة الوضع لان الواضع هو الذي جعله متضمنا معنى ما والا ولما كان في افادة القصر
 خفاء ورتد للبعض بين له السبب المنقول غرامة التفسير واثمة النفي والمناسبة بحيث
 تكاد تجري مجرى القول بالتركيب لا شقاق والتنبية من اجراء المضمار عليه بعض ما والا
قوله وهو المطابق لقراءة الرفع اي رفع المبتنة مع بقا حرم على لفظ المبني للفاعل وهذه القراءة
 مذكورة في تفسير الكواشي وما على هذه القراءة موصولة لا غير على ما لا يخفى ولو كان مراده القراءة الاخرى
 التي هي رفع المبتنة وحرم على لفظ المبني للمفعول لما استغنى عنه كونه سكوتا عن البيان في موضع الحال
 ولما يعتبر كون ما موصولة لا كافة وان كان لها ربحان من جهة بقاء انعامه على ما هو الاصل
 ولا ينبغي ان يفهم من قوله ان التحريم عليكم المبتنة ان حرم على لفظ البناء للمفعول لانه بيان للمعنى
 لا للتقدير ولا خفاء في ان التحريم عليكم والذي حرمه الله عليكم سواء في المعنى وان المنطوق زيد
 والذي يظن زيد سواء في افادة الحصر ولهذا صح رواية الكتاب صلته حرم عليكم على لفظ النفي
 للفاعل **قوله** وزيانة النفي عطف على اسم المفسرين وانما جعل هذا مرثيا وذاك سمو على ان ثمة
 النفي احتياجا لتبليغهم ارباب المعاني وتثبيت ويناها عن الهم لان ارباب المعاني ثمة النفي

آخرون يستفيضون بحكمون وعلى المفسرين فيضون باذولون حاكمون وقوله يقولون في
 زيا وما لا يعني يقولون كلمة انما في الكلام لاثبات الحكم الذي يذكر بعدها ونفي ما سوى ذلك من
 المعاني مثلا انما زيد جاني لاثبات محي زيد ونفي ذهابه وانما جاني زيد لاثبات محي زيد ونفي
 محي غيره فلا بد في عموم ما سواه من ان في تخصيص **قوله** ويذكرون عطف على يقولون والضمير لاثمة
 المحي وذلك اشار الى كونها لاثبات بعدها ونفي ما سواه او على قوله والسبب هو تضمنه معنى
 ما والا والضمير للعلماء والرواة وذلك اشار الى تضمنه معنى ما والا والرقي منسوب الى ربيعة
 وعلى بن عيسى كان من اكابر ائمة النجوى في بغداد وقوله وهو ان كلمة ان بمعنى كلمة ان لنا كيد الحكم
 وما المتصلة بالشيء للتاكيد يؤكد الحق الذي كذبنا وجسمنا ونحو ذلك فيكون انما التاكيد
 على تأكيد الحكم ومعنى قصر الصفة على الموصوف او قصر الموصوف على الصفة ليس الا تأكيد الحكم
 على تأكيد فناسان يتضمن كلمة انما هذا المعنى وهو معنى تضمنه معنى ما والا وكونه لاثبات ما
 بعدها ونفي ما سواه وهذا كله ظاهر وانما الخفاء في كون لاثبات الاول الصريح تاكيدا لكون
 الثاني الضمني تاكيدا على تاكيد وجهه فيما اذا اعتقد المخاطب الشك من غير زيد ورتد
 ظاهر لان لاثبات بعد اعتقاد الثبوت تاكيد وتكرير وفيما اذا رد الامر بينهما من غير تعيين بيني
 على ان في التزديد ونحوه ان يكون الواقع هذا اعني مع ملاحظة ذلك واللافتا اليه ايضا
 نوع اثبات فيصرح بالاثبات يكون تاكيدا واسما في قصر القلب فلا وجه سوى ان يقال انه تاكيد
 لاثبات المحي واعتقاد وقوعه في الجملة او بقاء الاجابة في وجه المناسبة الى الجواب في كل صورة
 من صور القصر وقد يقال انه تاكيد لكونه تكرر للثني والكل بعيد ومراده بمنزلة وقوله
 اعلم ولا احاطة بصناعة النجوى للامام فخر الدين الرازي قدح فانه ذكر في المحصول في وجه
 افادة التماثل في القصر ان لاثبات وكلمة ما للنفي ولا يمكن توجيهها الى حكم واحد للزوم
 التماثل فيض من وجه احدهما الى الحكم المذكور والاخرى الى ما سواه وتبين كلمة ان النفي
 الى المذكور لكونها اسبق بالمحافظة عليها حتى تكون لاثبات اشرف كون معلوم من قواعده
 النجوى ان كل من ادعى ما صدر الكلام وانما لا تدخل حرف النفي وانما هذه كافة لا فائدة وانه
 لا معنى لثاني حرف لاثبات والنفي في تعنيهما بما هو المبني فلذا انشبه الفاعل به لعدم
 الاطلاع على علم النجوى كمراده ان كل من ادعى ما في الاصل كذلك فاسب ان يغير فيها هذا
 المعنى فنقوله على ما بطلته في موقع الحال من المعطوب لا اعني النافية اي ما لكونها واما

على الوجه الذي ينطقه وفاعل ضاعف ضمير يعود الى مصدر انضمت وصغير ناسب الى مصدر ضاعف
بتاويل انضاعف وضمير تايدها الكلمة ان وقوله وبالعكس اعد القطر كائن بالعكس وعلى
تاكيد صفة تايدها وصريحا صفة اشياء وكذا ضمنا بمعنى ضمنا **قوله** ومما يشبه قد تفر
في علم النحو انه لا يسوغ الضمير المنفصل الا حيث يتعذر المتصل وذلك بالقدم على العامل
بجذبه او بكونه معنويا او حوفا او ضمير مفعول او بالفصل بينهما لغرض او يكون المسند الى ضمير
صفة جارية على غير ما في له ولا شيء منها في مثل ان يدافع انما سوى الفصل لغرض بان يكون انما
يدافع انما في معنى لا يدافع الا انما في وقوع انما يدافع انما في استعمال الفضا يشبه على كون انما ضمنا
معنى ما ولا فان قيل الباء في المضارع للغاية فكيف يصح في المتكلم والمخاطب في مثل انما يدافع
انا وانا يدافع انت قلت ان نتيجة انه في الاصل مسند الى المستثنى منه العام الغائب اي لا يدافع
احد الا انا وانت فان قيل هل هذا الانفصال واجب فلنا جمل الوجه نظر الا الفصل المقاد
كالمتقو ح كون الصفة بمعنى عدم الاستماع على ما يتم الوجوب ويحمل ان لا يجوز الانفصال
نظرا الى المعنى والانفصال نظر الى اللفظ اذ افضل لفظا والاول هو الوجه فان قيل ذكر
دلائل الامحاز انه فصل الضمير ونعم لان غرضه ان يختص المدافع عنه ولو قال انما ادافع
عن حسابهم لصار المعنى انه يدافع عن حسابهم لان حسابهم ليس ذلك معناه وهذا
صريح في جواز انفصال الضمير فلنا الكلام في جواز انفصال الضمير بل وجوبه اذ لا يمكن ان يكون
عليه وانما الكلام فيما اذا كان هو المصور عليه ولا يبعد ان يقال كلمة مشعر بوجوب الانفصال
ح وبالجملة فالكلام فيما اذا قيل انما يقوم انا هل يصح انما اقوم معناه الظاهر انه ليس كذلك
انما اقوم انا الا اقوم انا الطارد الدافع ولا في خاتمة الدمار اي يحكي ما لو ليحكي ليم
من جاء وحرمة الحسب ما بعد المر من فاخر نفسه وابانه فطر الفارس القاء على احد قطر
اي جانبية ومما يشبهه على تضمن انما معنى ما والا انا النكر الواقعة في سياق انما نعم كالموا
في غير النفي مثل انما الامر اي ليس لاحد من الرجال الا ما نوى سوى ما يكون الجزا اخبر مثل انما جاء
رجل فانه لا يتم كونه كالواقع بعدالة وهو اثبات **قوله** ورابعها التقديم لما حقه التاييد
سواء في التقديم على حاله كافي زيدا ضربت والا كما في انا كلفت ممتك واكتفى ههنا من مثال
قصر الافراد في قصر الوضوء بقسم الاحتمال وفي قصر الصفة بقسم الاشارة مع تكرير المثال وذكر
مثال شاعر زيدا ضربت شاعر او مجنونا انا كلفت ممتك لزيد كفاية المقم سينك ويزيد مع بر

ابراد مثال الافراد والقلب القصر فيما بين المفعول والمفاعل مع ان تنوع كلامه في الطرق كلها
في قصر ما بين المسند اليه والمسند ولهذا قال اخرا واذا ذكرنا القصر فيما بين المسند اليه و
المسند بالطرق التي تنفع قد حان ان نذكر فيما بين غيرهما وقوله وكذا فانه هو اوقاعه هو بالاعتقاد
بحسب المقام اي باعتبار قصر الافراد في مقام رد السامع اياه بين القيام والقعود وقصر القلب
في اعتقاد القيام دون القعود او بالعكس وكذا زيدا ضربت باعتبار قصر الافراد لن يفتقد
ضربت زيدا وعمرا والقلب لن يفتقد ضربت عمرا وزيدا وما زيدا ضربت قصر الافراد اقلته
لن اصاب في اعتقاد الضرب منك واخطا في المصروف واعتقد زيدا وعمرا او احدهما على الترتيب
وقصر قلب اذ قلت لن اعتقد زيدا وعمرا فاقول وارح بحسب اعتبار التقديم والتأخير مع
سبب النوعين الاولين منه لئلا يتوهم ان هذا من قبيل الخطاء في مفعول عدم الضرب بعد
الاصابة في نفي الضرب **قوله** وهذا الطرق الاربعة تنفق من وجه اي يشترك في امر واحد
هو لزوم كون المخاطب حال مقارنتها والمخاطبة بالكلام المشتمل عليها احكاما حكما مشوبا بصواب
وخطا وكون المتكلم طالبا ما يحقق صواب المخاطب ونفي خطائه وقدم البيا في قصر القلب
لان الصواب فيه اخفى وبالبيا اخرى وحاصله ان حكم المخاطبة في قصر القلب مشوبا باطلا ولازم
هو صواب ونفيين صريح هو خطا والمتكلم بقر اطلاقه الصواب لكن في ضمير معنى ونفي
خطا الصريح الى معنى آخر وحكمه في قصر الافراد مشوب بتعيين صريح في القسم الاول منه
واطلاق صريح في القسم الثاني وهو صواب بقر المتكلم في ضمن ذلك المعنى من الصنفين
او الموصوفين وبخطا صريح في القسم الاول هو اثبات المعنى الاخر من الصفة او الموصوف
ولا زمر في القسم الثاني هو يجوز لكل من الصنفين او الموصوفين والمتكلم بنفسه بنفي ذلك
المعنى الذي يشبهه او ذلك يجوز الذي لزمه ثم هذا الزور في كثير من الصور انما هو بطريق
الفرض والتقدير بمعنى ان المتكلم لو كان ممن يجوز عليه الخطا لكان كذلك لا بطريق التحقيق
لا متناعه في مثل اياك يغيبوا يا كاستعين **قوله** ويختلف من وجوه عطف على يتفق من وجوه
الوجه الاول ان دلالة طريق العطف وطريق النفي والاستثناء وطريق استعمال انما بواسطة
وضعها المتناقض لا اختصاصا وجزم العقل عند ملاحظة معانيها بذلك ودلالة التقديم
على التخصيص بواسطة مدلول الكلام ومفهومة الخطا في حكم التدقيق المدركة خواص
التركيب ولطائف اعتبار المبلغا يبالغة التخصيص من غير وضع لذلك وجزم عقل بذلك

حتى ان لم يكن له هذا مع كمال قوته الادراكية والتسابق الى العلوم العقلية انما يناقش في ذلك
ولهذا قال الحاجب ان التقدير في الله احد الاهتمام وما يقال ان الله لا يحد ولا يبل عليه **قوله** وليس
الاول الاصل فيه. يعني ان الوجه الثاني من وجوه الاختلاف هو ان الاصل في طريق العطف التخصيص
على المبتدئ والمنفي بجمل المبتدئ معطوف عليه والمنفي معطوف في لا وبالعكس في بل والاصل في
الثالثة الباقية التخصيص على المبتدئ دون المنفي والاصل الاول قد يترك كراهة الاطنا كما ذكر
الكتاب وقد سبق وجهه ذكر ليس غير وليس الا في طريق العطف **واما** الاصل الثاني فلا يترك الا في
مثل ما زيد اضربت وما اناقت فانه في التحقيق لقصر الفعل على غير المذكور لا لقصر في الفعل
على المذكور فالمبتدئ المقصور عليه غير ما ذكر **قوله** والطريق الاول لا يجمع بمعنى ان الوجه الثاني
من وجوه الاختلاف هو ان العطف لا يجمع طريق المنفي والاستثناء ويجمع طريق التام والمقتضى
فلا يصح في قصر الموضوع ما زيد الا فانه لا قاعد وفي قصر الصفة ما يقوم لا زيد لا عمرو ويصح
انما زيد قاعد لا فاع و زيد اضربت لا عمرو وذلك لان شرط المنفي لا العاطفة ان لا يكون منفيا
فما يعني ان ادوات المنفي مثل ليس وما ولا وازول وقيد بذلك لانه يجوز ان يكون منفيا بحكم
العقل والدوق واللفظ يدل على المنفي وليس من جملة مثل انما وادى ومنع ونفي ونحو ذلك وادى
لتحقق هذا الشرط من الامور في موضوع وثلاثة امثلة من قصر الصفة يتحقق فيها كونه منفيا
بحكم العقل للنقض كافي القيام والنعوذ او الملكة والعدم كافي الحركة والسكون او النقص
كافي الوجود والعدم وليست وجه اشتراط هذا الشرط لانه بحكم الوضع والنقل غرامة
اللغة اذ العاطفة لنفي ما وجب الاول وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر ان لا وضعت للنفي
ولا تشاركه اذ لا تستعمل الا له ولا العاطفة وضعت ايضا لنفي ما يدل عليه ما قبلها صريحا
فلذلك اشترط في نفي لا ان لا يكون منفيا قبلها بشي في موضوع للنفي على هذا لا يتوجه ان يقال
لا يجوز ان يقع ما جاء لا زيد لا عمرو ولا فاع التاكيد واسار الى وجه انتفاء هذا الشرط
في ضوء النفي والاستثناء بما سبق في تحقيق معنى القصر في النفي والاستثناء وهو ان النفي
في قصر الموضوع على الصفة يتوجه الى الوجه المتنازع وفي قصر الصفة على الموضوع
اليثوبتها للموصوف المتنازع فينتفي بترك الاداة للنفي ذلك المتنازع الذي هو المنفي بل
العاطفة فلا يصح ولهذا لا يوجد في استعمال الفصحى **واما** يقع في كلام المصنفين وقد ذكر في
الكشاف ما هي الاسماء لا غير وما كان ذلك لا نعنتا وعناد الاشبهة في الاسلام ثم قوله غير

بغيرها يعني غير العاطفة التي تقع بها العطف التي به يقع موصوف لقوله من ادوات النفي
كانه قال بشي اخر من ادوات النفي احراز اعما ذكرنا من دلالة العقل والدوق او اللفظ الغير
الموضوع للنفي وليس كما يتوهم انه اشار الى جواز كونها منفيا بلا العاطفة للتاكيد جاء
زيد لا عمرو ولا عمرو ولا ليدرا مثل جاني الرجال النساء لا هند ولا زيد ولا غيرها او لا يخرج
عن اعطف مثل جاني الرجال النساء لا هند بمعنى انها جاءت ثم وردت في جملة ما جاعها انما
والقديم وفي قصر الصفة وكان الاولى ان يمثل للقديم ما شاع في الاختصاص مثل
زيد اضربت بخلاف هو ما ياتي في ان احتمال التخصيص المقوي فيه على السواء ولما كان
انما بمنزلة تاما والا وكان في وجه صحة الجامعة والتفرقة بينه وبين ما والا نوع خفا
بينه بان النفي فيه ضمني لا صريح فليس هو بمنزلة ادوات النفي بل بمنزلة الافعال التي
فيها معنى النفي مثل ابي وامنع ونفي ونحو ذلك وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر انهم وان
قالوا ان فيه معنى ما والا لم يريدوا انهما يعني واحد بمنزلة المترادفين وفرق بين ان
يكون في الشيء معنى الشيء وان يكون الشيء في انما الشيء ولهذا لا يصلح انما في مثل قوله
وما من له الا الله وقولنا ما احدا الا وهو مقول ذلك وان كان من جهة ان من البرية ولفظ
احد لا يقعان الا في النفي وما يجري مجراه **وجه** الجمع بين امتنع وانما محر كون النفي فيها
ضمنا لا صريحا حتى انه يقع انما جاء زيد لا عمرو وكما يصح امتنع عن المحي زيد لا عمرو مع ان في
كل منهما معنى عدم المحي ولا يصح ما جاء لا زيد لا عمرو وكونه صريحا وان لم يكن المنفي صريحا صريحا
عليه لان النفي بالنفي قبلها بغيرها كافي ما جاني لا زيد ليس في امتنع عن المحي زيد نفي محي عمرو
ولان المعطوف عليه منفي كافي جاء زيد وامنع عن المحي زيد المعطوف عليه في انما جاء زيد
لا عمرو ومثبت لا منفي فان قلنا عند اجتماع طريقين او اكثر الى انهما تنسب فاعاد القصر
فلت لا الاسبق والاقوى ففي مثل انما جاني زيد لا عمرو ولا انما وفي مثل زيد اضربت
لا عمرو التقديم وفي مثل انما زيد اضربت ولما يمتد الى التقديم حتى يكون المقصور عليه
زيدا وتسمى الدليل عليه قوله اساميا لزمه معرفة **واما** اللفظ ذكرنا هاهنا لان الفيد
اقوى **قوله** لكن اذا جمعت العاطفة في فاعل جامع والمفعول انما وجامعها جواب
اذ لكن استدراك من قوله ويجمع الطريقين الاخيرين ولولا انصرح به عدم صحة الاستعمال
لكن انما كلامه على ان هذا شرط حسن الجامعة كما صرح به الشيخ عبد القاهر حتى يصح ما جاء

الآزدي لا يعمد لقصده التوكيد والموضح كاشع في عبارة المصنفين ولم يشترطوا ذلك 2
بجامعته التقديرات لانه على الاختصاص الضعيف اذ ليست بالوضع وحكم العقل والانداز
تخفيف مع تبليغ ورعوه ولا يتم حقيقته ما ذكره نابير وتخصيل الخوف والخشية ^{نابير} فلا
بالقيمة واهوالها الا اذا كان مع من يؤمن بالله وبالبعث وتخشي الساعة اي عقابها ولما كان
في هذا نوع خفاء بالنسبة الى عدم استجابة من لا يسمع جعله مما يعلمه كل عاقل لكونه من
الضرورية الواضحة وهذا مما لا يخفى على من له مسكة اي قدر ما ينسكب من العقل يقال
فلا في مسكة وما سلك اي عقل وفيه مسكة من الخيرة ببقية ولما كان عدم العجلة من لا يخفى
الفوق اخفى من ذلك اذ قد يعمل من لا يخاف الموت جعله مركزا في العقول بانها بما يحكم
العادة وانجاز خلافة هذا مع ما في ذلك من حسن الاقتان **قوله** وطريق النفي والاشياء
هذا هو الرابع من وجوه الاختلاف وهو ان طريق النفي والاستثناء يسلك مع مخاطبة متفقد
انت فيه اعتقاد مطابقا او غير مطابق انه مخطئ مضطرب على خطائه وطريق التامع مخاطبة
لا يستر على خطائه او يجازي ان يصبر عليه فاذا رفع ذلك لصاحبك شخ اي شخص من بعيد
ليرى صاحبك وماذا كك الشيخ الازدي الا في حال توهم صاحبك ان ذلك الشيخ غير زيد
واصرار على انكار ان يكون الشيخ زيدا فيكون اعتقادك فيه انه مخطئ مضطربا ^{قوله} وفي الآية
اعني قوله تعالى قالوا انتم الابرار مثلنا ويدعون ان تصدقوا عما كان عبدا باؤنا فانونا
بسلطانين يقول الكفار للرسول انتم الابرار مثلنا الا والرسول باعقاده المباطل
في صور من استغنى عن البشرية والشيخ عنه حكم البشرية بناء على جهلهم واعتقادهم ان
يتبع ان يكون شرا في ادعى الرسالة كان معرضا عن يد انتفاءه عن البشرية وانتزاع
البشرية عنه فقوله بناء مفعول له لما يتضمه الكلام السابق وحال اي يجعلون الرسول
في هذا المعرض البناء او بان بناء على جهلهم وقوله ان الرسول يتبع ان يكون بشر في موقع
البدل ان جهلهم لا متعلق به لان جهلهم ليس بذلك بل بنقيضه وهو ان الرسول يجوز ان يكون
بشرا والواو في وما سمعهم للعطف على محذوف مثل تعقل ولا شبه وكيف تجد في موقع
الحال وشرح ثاني مفعول فيجد والضمير لما كي وهناك اشارة الى الموضوع الآخر ومن تقريرا
لما يثبوت اي من تقرير جهلهم الذي هو ان الرسول يتبع ان يكون بشرا وهو اي ما حكمه عنهم قوله
تعالى انتم الابرار لاية واستشهد بهم لان انكارهم للرسالة وانزال الكفار وتكذيبهم للرسول

الرسول صريح فيه بخلاف ما تقدمه رضوا له بشرية او حجبته من قبل اشرح لي صدرى ويستر
امرى **قوله** واما قول الرسول جوابي والفرع ان الكفار لما ادعوا انتفاء الرسالة للبشرية وادعوا
كون الرسول مفسورين على البشرية لا يتجاوزونها الى الرسالة فالرسول لما سلموا ذلك منهم تسليم
انتفاء الرسالة لان ثبوت واحد المتنافيين لا يتما بطريق الضر يستلزم انتفاء الآخر فاجاب بان
من محاراة الخصم والمساهلة معه بتسليم بعض مقدماته حيث وادفعا عنه بمنع مقدمة اخرى
كانه قبل سلطنا ثبوت بشرية الكفار لانهم انما ينادون في الرسالة ليلزم انتفاءها فان قلت فما وجه
تسليمه بطريق الضر قلت لكونه على وفق كلام الخصم حتى كانه تسليم لمقدمته بعينه انظر الى القوة
وان لم يكن القصد في جانب النفي الى ما قصد الخصم ونوجه هذا السؤال قدر بعضهم لحصل
السؤال بانه كيف صح من الرسول ان يخبر الابرار مثلكم بالنفي والاستثناء مع ان مخاطبين وهم
الكفار لا يذكرون ذلك بل يدعونونه مضطربين فقوله لبشر من الفجار والعثره وهو الزلة والضمير
لخصم وجبت متعلق بالمجازاة وهي المشاركة في الجري وبكته بالجهة عليه **قوله** على مقتضى الظاهر
كافي مثال الشيخ المرفوع من بعيد قوله ان انت لا تدبر الا لا تسمع من في القصور يعني المضرب على
الكفر تشبهاهم بالاموات وضمير متبناه وندخله للنبي وضمير رجعوا وراهم الخلق لكونه في معنى
الجمع ومن الوجه اي الخزن والكاتبه اي مؤل الحال والانكسار من الخزن بيان لما كاد وهو فاعل ندخله
وضمير يجمع للنبي م وله لما كاد اي الواحد الذي كاد النبي م بهلك نفسه من الخزن ويقطع الاجاه
وقد جعل ضمير يجمع لما وله للنبي وليس بذلك وفي الصحاح يجمع نفسه نحوما قبل انما واما ومنه
لعلك يجمع نفسك وفي الكشاف اصل الجمع ان يجمع بالذباح الجمع وهو عرق مستطيل للفقر ^{نك}
اقصى هذا الذبح وفي تفسير الكواشي انه لم يوجد في اللغة الجمع بالباء انما هو الجمع بالنون
بأن العرق هو الجمع بالباء واما الجمع بالنون فيخط ايضا في جوف عظم الرقبة يمتد الى الصلب
ويضاف الى النبي م عطف على ندخله حتى بالضارع لقصدا لاسمرا لا على يجمع وحسن غيب
اي يلقى نفسه من جهة الحسرة على اعراضهم وضمير شفقتهم وندعه ويلي للنبي م وهما في الارض
اي ههنا مختارا كانت اشفقة النبي م تدعوه اي النبي الى ان يرجع الى زينة الايمان والكفاد
مرة بعد اخرى وضمير عوده للنبي م وقد مر في بحث الحال تفسير عوده على بدئه راكبا حال من ضمير
يرجع في ذلك اي في زينة الايمان لهم المواظبة على ذلك وتكرار المراجعة فيه والصعب في الال
ما لم يذكر في ابرز جوابي والضمير للنبي ولذلك اشارة الى ما ذكر من شق الحصر على هداية الخلق

فصير الشيء على جوعهم وما يجري مجرى من الاعتبارات هناك أي في محل أن تلك غير الإيمان في قلوبهم
وبالجملة فقد ظهر بالتقرير المذكور أن قوله أنا أنت لا يذير من إخراج الكلام على مقتضى الظاهر قال
الشيخ عبد القاهر لما قال أنا وما أنت سبع من في القصور وكان المعنى أن يقال للشيء ما أنت لا
فستطيع أن تحول قلوبهم عما هي عليه من الآباء ولا أن توقع الإيمان في قلوبهم مع إصرارهم على الكفر
كذلك لا يذير هذا أن يجعل حال الشيء في حال من قد ظن أنه ملك ومن لا يعلم يقينا أنه ليس في نفسه
شيء أكثر من أن يندرج ويجذر فخرج اللفظ مخروجه إذا كان الخطاب مع من يشك فيقبل أن أنت
الأنذار وجه الأمر أنك متى رايت شيئا هو من المعلوم الذي لا يشك فيه وقد جاء بالنفي والاشتمال
فذلك لتقدير معنى صاربه في حكم المستكبر فيه **قوله** وقوله تعالى قل لا أملك مبتدأ خبر منصوب
في هذا الكلام إيراد على نفي قوله تعالى وما أنت سبع من في القصور أن أنت لا يذير في كونه في
والاستثناء بناء على مثل المعنى الذي ذكره في حقه عند تقديره لاصابته في الأمور ودلالة
على المنافع والمضار كما أنه يملك النفع والضرر ويعلم الغيب بأن يقول لست هناك وما أنا
الأنذار وبشير لقوم يؤمنون لأنهم الذين يتفهمون بتبشير وانذار والمراد نذير للكافرين
بشير للمؤمنين فحذف العلم به وليس المراد مجرّد كونه من الإخراج لا على مقتضى الظاهر وقوله
مع مخاطبة في مقام الأنسب أن يجعل في مقام صفة مخاطبة ولا يضر صفة مقام مجذبة
العائد أي فيه ويجعل ضمير خطائه للقام أي مخاطبة في مقام لا يضر الخطاب على خطائه
أما زيد محي في قصر الموصوف على الصفة والماضي زيد في قصر الصفة على الموصوف ويجب على
المخاطبة أن لا يضر على خطائه كقولك أنا الله آله واحد وأنا الخالق هو الله **قوله** والأصل في
أنا يشبه أن يكون هذا وجها خامسا من وجوه الاختلاف فإن في الطرق ليس بهن الماثبة ويجعل
أن يكون تيمما ومختصا لما ذكر من سلوك طريقا أنا استعمل في حكم تبشيرك بسهولة حقيقة
لوضوح حقيقة أو ادعاء يقال أعوز الشيء إذا احتاج إليه ولم يقدر عليه ومعنى تقه
بجمله رحباً رقيق القلب في التحق المعطف والمبالغة في الأكرام وقوله أنا مصعب لا بن قيس الرقابي
يدح مصعب بن الزبير ويعن ملكه ملك راقه ليس فيه جبروت منه ولا كبرياء تنقي الله
في الأمور وقد أفصح من كان في الدنيا روي أنه أمر مصعب بقتل رجل من أصحابه المخارفة
ما فتح لما أن قور يوم القيمة إلى صورته هذه الحسنة ووجهه هذا يستضاء به فالتعلق
باطرافك أقول يا رب سل مصعباً فيم قلبي قال اطلقوه قال يا أيها الأمير اجعل ما وهبت

من جنوني في خفض إذا أمر بك بانه الف درهم فقال فاني شهد الله واشهد الأميران لابن الرقابي
نصفها قال ولما قال الف درهم أنا مصعب بن أبي الأبيات فصيح قال أرى فيك موضعاً من نصيحتي
وأمر بلزومه **قوله** يدعون الجلاء هو بالفتح الوضوح وضد الخفاء والآفاء الإخلاق
والأوباش يقال هو من أفاض الناس إذا لم يعلم من هو وصيبر عليهم المدحجين وما طلت في موضع
الحال أي أحكم في ضمهم الآباء الفضائل والكلمات التي علمت قبيله سعد بها وصدت وأطاف
الادعاء في فضيلة أبي العلاء من باب المحاراة وإرخاء العنان ولما سببه التسليم وقوله
له نظير جملة أسمية أو ظرفية خبرية وهي مع الاسم والخبر فاعل لديه لاعتماد على الموصول
أو مبتدأ خبر لديه وللجمل صلة من وهله استغفرهم بغير وانكار أي ظاهر على أن ليس
للمدح نظير في فضائله وكالأنه والآيات الثلاثة أشبه وشواهد في ادعاء الظهور لما
مدحوا به مدحهم **قوله** وما حكى عطف على قول الشاعر أي ومن أشأ ما حكى عنهم في هذه الآية
وهو أنما نحن نصلحون وادعوا الح بيان كونه المحكي عن الثاني وعلى مجرى في موقع الوصف
للمصدر والحال أي ادعاء كاشفاً على مجرى عادتهم وجاريين على ذلك قوله ولله كذا أي ولله
المذكور كذا الله جل وعلا الأمر والشأن كاشفاً في تكذيبهم ومعرفة الخبر من إضافة الاسم المفعول
إلى فاعله أي معرفة خبره وأنت أنت اعتبار العائد الذي في الحال أي الجملة وكذا متوسطه الفصل
أي متوسط الفصل بمعنى مجعولاً في الوسط **قوله** ونحو ذكر أي القصر حال كونه في ذلك
فيما بين غير المسند والسند إليه بطريق النفي والاستثناء وطريق التامادون طريق العطف والتقديم
لأن لطريق النفي والاستثناء وطريق التامادون طريق اعتبارات محافظ فلا بد من تلاوتها عليك
لتعلمها فتراها **قوله** على معنى لا يضرب غير عور وجعل كلمة لم اظهر في معنى النفي من كلمة ما بعد الاستثناء
فيها ولفظ غير ظهر في معنى الاستثناء من جهة أدلته بالاستقلال لكونه اسم **قوله** ولكن
مقول في الأول أي في قصر الفاعل على المفعول ما ضرب الأعرار يند بتقديم المفعول مع كلمة الأعلى
الفاعل في الثاني أي قصر المفعول على الفاعل ما ضرب الأعرار يند بتقديم الفاعل مع كلمة الآ
على المفعول لأن ذلك لا يخلل الدلالة على المقصود ولا يفضي إلى التباس قصر الفاعل على المفعول
بقصر المفعول على الفاعل لأن كلمة الآ هو المقصود عليه سواء قد راو آخر ذكر في استعماله
في الكلام لأننا وانزلنا أنه قصر الفاعل على المفعول أو قصر المفعول على الفاعل لكنه في الحق
قصر الفعل من حيث تعلقه بالفاعل على المفعول أو من حيث تعلقه بالمفعول على الفاعل فيقول

الخصر الصفة على الموصوف ويلزم في صورة التقديم والتأخر قصر الصفة قبل تمامها كما يلزم
في باب النادع على تقدير أعمال الأول العطف على الجملة قبل تمامها فإن أكرمت في قولك ضربني و
أكرمت زيد عطف على ضربني ومن ههنا ذهب بعض النحاة إلى امتناع هذا التقديم والتأخر
وجعلوا الظرف في قوله تعالى وما زيك استعك إلا الذين هم أراد لنا بآي الأري منصوب
بفعل مضمر أي استعك في بادئ الرأي وكذا باب الأمير في قول الشاعر لا استني يا قوم إلا كارها
باب الأمير ولا دفاع الحاجب أي استني باب الأمير النواج في قوله كان يمت حتى سالت
ولم يمت على أحد إلا عليك النواج مرفوعا بمضمر أي فانت النواج وقال ابن الحاجب لا يستقيم
ما ضرب الأمير زيد ولا ما ضرب الأمير عم إلا أنه يجوز نقده الاستثناء المرفوع حتى يكون
التقدير ما ضرب أحد الأمير زيد وما ضرب أحد الأمير عم إذا كان الضرب فيها جميعا
والكلام فيما إذا كان القصر في أحدهما وإن لم يجوز لزم في ما ضرب الأمير زيد بقاء الفعل
بالفاعل لأن زيد مرفوع بمضمر وفي ما ضرب الأمير عم أن يكون عم منصوبا بمضمر وتصير
الكلام جملتين ولا يكون من تقديم الفاعل على المفعول في شيء، والجواب أن الفاعل مضمر قبل
الذكر كما في ضربني وأكرمت زيدًا بأعمال النواج أو ضمير عائذ إلى مصدر الفعل والمفعول
في نية التقديم فلا يصير الكلام جملتين وأعترض على انتصابه بمضمر معني ما وقع ضرب
الأمير زيد ثم قيل من ضرب فقبل عمر فإنه يقتضي القصر في الفاعل والمفعول جميعا وروى
بالمنع إذا المضمر ليس مع أداة القصر ولو سلم فليكن كذلك أي القصر جميعا والجواب أن من
ضرب سأل عن جميع مرفوع عليه الفعل حق لو ضربت زيدا وعمرو وكذا فقبل من ضربت فقلت
زيدا لم يمت للجواب حتى يذكروهم جميعا فادخلت عمر في جواب من ضرب لم يكن غير عمر ومضروبا له
وقد قلت أن الضرب لم يقع إلا من زيد فلزم القصر في الفاعل والمفعول فيما إذا قصد
القصر في الفاعل فقط هذا والواقع بالاستعمال ما ذهب إليه المصنف من جواز التقديم والتأخر
على جملة وقد سأل إليه في المفعولين ما كسوت الأجنة زيدا وما كسوت الأجنة وما ظننت
الأممطلقا زيدا وما ظننت الأمير مطلقا وفي الحال وذو الحال ما جاء الأركباريد وما
جاء الأمير زيدا كما **قوله** والاصل المبني والمستند في جميع ما ذكرهم هنا من صور القصر بالنفي
والاستثناء بل وفيما سبق أيضا أعني القصر فيما بين المستند والمستند إليه هو أن كلمة إلا
في الكلام الناقص أعني الذي يكون المستثنى منه غير مذكور يستلزم تقدير مستثنى منه عام

عام مناسب للمستثنى في جنسه وصفته من الشبهة أو الجسمانية أو الحيوانية أو الانسانية أو
أو يتخذ ذلك مجسدا لالة المقام لا يخرج صدقه على المستثنى لأن هذا يشمل ما هو عام من الجنس
لكل والجسم الجسمانية مع أنه لا يعد جنسه فليست برب بعد جنس زيدا وحسن الإنسان جونا
وحسن الجسم كسوة وحسن المسجد مكانا إلى غير ذلك وفي صفته التي عرضته في الكلام من
كونه فاعلا أو مفعولا أو ظرفا أو ذا حال أو حالا بل مبتدأ أو خبرا أو غير ذلك فإذا لم يمت
بتلك الصفة فخرج فرد من حكم النفي جاء القصر بالضرورة كأنما من كان وحسن البيت
بالكلام الناقص لانه الشايع في طريق القصر ولأن الأمر في الكلام الناقص مثل ما جاني أحد
الأريد بيتي وعلى لزوم عموم المستثنى منه بعدم المخصص وامتناع التخصيص لا يختص
وبورد عليه أنه لا يكون مجزا عما يستلزمه كلمة إلا ويجاب بأن الاستلزام لا يوجب الاستقلال
وبه يعلم أنه تعالى المخصصة من العموم بقدر دلالة الفريضة المخصصة فيقدر في
ما جاني الأمير واحد وما كسوت الأجنة ملبس وتؤخذ كذلك بما يعد جنسا للمذكور **قوله**
لذلك أي ولا يستلزم كلمة إلا عموم المستثنى منه يقول أن ثابت الفعل في القرأين و
البيت أنما هو للنظر الظاهر لفظ المستثنى أعني صبيحة ومساكنهم والاضلوع خبيثة
فاعلا والفعل إليه مسندا والآفة عند التحقيق الفعل للعام المقدر الذي يعبر به
بما يقع لكل ويصدق في جميع الصور وهو شيء من الأشياء أو يختص بالجسم والحيوان أو
الإنسان أو غير ذلك بحسب قرأين الأحوال وخصوص المستثنى منه وفي قوله ثابت الضمير
لتأخر إذا لسان في علم النحوي جعل الفاعل في الاستثناء المرفوع ضميرا يعود إلى العام
المقدر من جهة المعنى والمذكور بعد الأبد لأنه كما في حال الذكر ونظام الكلام بل ينقطع
بأنه لا ضمير في الفعل فالأولى ثابت الفعل كما ذكر في الكشف والمصنف رأى المعنى
على نسبة الفعل لذلك العام ولم يجوز حذف الفاعل أعني ضمير يعود إليه كما في قوله
إذا كان غدا فأتني أي ما أخر عليه وفي قوله تعالى ولا تحسبن الذين يفرحون بما أتوا فيه
قراء يحسبن بآء الغيبة فإن فاعله ضمير عائذ إلى حاسب قبل سمي علامة التائبين ضميرا
بجازا وقيد بقراءة الرفع إذ في قراءة نصب صبيحة لفظ كانت مسندا إلى ضمير المعقوبة أو
الأخوة وفي قراءة نصب مساكينهم لا ترى على لفظ المبني الفاعل والأسناد إلى ضمير المحال
قوله في بيت ذي الرمة هو طوى النحر والأجزاء ما في عروضاها وما بقيت إلا الضلوع

المراشع الخربا تون والحاء المهملة والراء المعجمة الضرب بالاعقاب والاستخفاف والآخر
بالجيم والراء المعجمة الدخول في الارض للزروعي التي لانبات لها مكانه انقطع عنها او
انقطع عنها المطر والعرض بالغين والضاد المعجمين حرام الرجل والصلوع الاضلاع
والمراشع جمع جرشع وهو من الابل العظيم ويقال العظيم الصدر المستفح الخنبيين وبلملة
وصصفة ضلوع والمضني اضمر ووزل الركض والجذب النوق بحيث لا يبق منها الاغلا
الجنبه فديتهم الاجاز بفتح الجزه جمع جرز **قوله** وهذه المستلزمات بفتح الزا اي الامور
الثلاثة التي استلزمها كماله الا في الكلام الناقص فوجب جمع تلك الاحكام المذكورة في
القصر بالنفي والاثبات للفاعل على المفعول واحدا للمعولين على الاخر وذو الحال
على الحال لا غير **قوله** وكذا اذا قلت ما ضرب بالاعمار زيد يعني ان صورة تقديم المقصود
عليه مع الاداة على المقصور كذلك في النفي والاثبات **قوله** فيكون الجية مقصورون على
زيد قد اشترنا الى ان المراد في امثال هذه المواضع قصر الفعل من حيث التعلق بذلك الذي
بعد مقصورا بمعنى لا يتعدى الجية زيدا الى غير ما زيدا ان كسوة الجية لا يتعداه **قوله**
واذا قلت ما اخترت يشير الى ان القصر فيما بين المفعول بالواسطة والمفعول بوسطة
وفي قوله وكذا اذا قلت ما اخترت الارض فقامت مكانه في صور ^{الاصول} المشايخ اعني تقديم المقصور اذا قلت
عليه مع الاداة جازها ايضا فقامت مكانه في صور ^{الاصول} المشايخ اعني تقديم المقصور اذا قلت
ما اخترت منكم الارض فقامت مكانه ما اخترت رفيقا لكم كان بينهما في ظاهر ذلك على تقدير
الفرع القليل اعني تاخير المقصور اذا قلت ما اخترت الارض فقامت مكانه ما اخترت لكم
رفيقا لم يخل عن فرق وهو ان القصر في الاول على الرفيق حتى يمنع ان يختار منهم غير الرفيق
ولا يمنع ان يختار الرفيق من غيرهم وفي الثاني على منكم حتى يمنع ان يختار الرفيق من غيرهم ولا
يمنع ان يختار منهم غير الرفيق فظهر معنى قوله بذلك كذا فانه لو قيل هذا بدل ذلك ولم يغير
في مقابلته لم يكن للفرق بينهما معنى وما يقال ان هذا الفرق لا يتوقف على ان يقال الاول
بدل الثاني هو ان سواء قبل احدهما بدل الآخر ولم يقل كلاما خال عن التخصيص وكذا
ما يقال ان المراد انك لو قلت هذا ما اخترت لكم رفيقا ما اخترت الارض فقامت مكانه
ان يكون منكم صفة رفيقا لا مفعولا بالواسطة لا اخترت لم يخل ايضا عن فرق فان هذا ايضا
يفيد قصر اختيار الرفيق عليهم كما في اخترت لكم رفيقا اذا لو اختار من غيرهم رفيقا لم

لم يصدق انه لم يختار الارض فقامت مكانه والفرق ان القصر في الالف فيكم رفيقا قصدي وفي الالف
رفيقتكم ضمني لا زفر من ضرورة وصف الرفيق بكونه منهم وانت خبير بان هذا الكلام
خروجه عن النظام وبعده عن مقصود المقام غير وانما قصره اذ الفرق بحسب المعنى
ايضا ظاهر من الكلامين وهو ان فيكم منكم يمنع ان يختار غير الرفيق منهم وفي الالف
رفيقتكم لا يمنع وانما يمنع ان يختار الرفيق من غيرهم **قوله** وهذا الفرق بين الالف فيكم رفيقا والالف
رفيقتكم بطلعه على الفرق بين ما قال الشاعر وهو السيد المجدي في مدح ابي العباس
السفاح لو خير البشر فسانه ما اختار الالف فيكم فارسا وبين ما اذا قلت ما اختار الالف
فارسا منكم فان معنى الاول ان المبر لا يختار المقار من الالف منكم وبقتصر رضاه واختياره
لخليفة عليكم ومعنى الثاني انه لا يختار منكم الا فارسا اي خليفة ولا يمنع ان يختار من غيرهم
ايضا فيجمل المقصود ويقال المدح **قوله** واذا عرفت هذا الى القصر فيما بين غير المسند و
المسند اليه من تعلقات الفعل في النفي والاستثناء فاعرفه في انما والضا بطان نزول
العقد الاخير من الكلام منزلة الواقع بعد الا فيكون هو المقصور عليه ولا يجوز ههنا
ما جوزه في ما والا من تاخير المقصور وتقدم المقصور عليه فلا تقل في انما ضرب زيد
عمر انما ضرب عمر زيد كما كنت تقول ما ضرب بالاعمار زيد ولا في انما ضرب عمر زيد انما ضرب
زيد عمر كما تقول ما ضرب بالاعمار زيد وذلك لان ما والا اصل في القصر كونه موضوعا
له بالاصالة من غير اعتبار تضمنين بشي او استثناء على مناسبة ومفيدا له فطعن من
غير جهل واخلاق وانما كما فرع عليه لكون القصر فيه يتضمن ما والا بمعونة اقامة
الدليل ومربية الفرع ينبغي ان يخط عن مربية الاصل ولا بتقديم المقصور عليه وتأخير
المقصور في ما والا غير ملبس لان ما بعد الاستغنى لكونه المقصور عليه كيف كان وفي انما
ملبس لانه لا دلالة فيه على تعيين المقصور عليه سوى كونه الجز الاخير فاذا قدم ذلك التبيين
فقوله لا تصنع فهي بيان لا عرفة واضع عطف عليه وغير مدافع على لفظ اسم المفعول حال من
فاعل مضروضا مر بيان لما اذكروه والمراد بالقيد الاخير ما يكون من متعلقات ذلك
الكلام بالذات حتى لو كان من جملة قيود الكلام موصول صلته يشتمل على قيود او موصوف
بصفة هي جملة تشتمل على قيود فالمنزلة المستثنى هو ذلك الموصول او الموصوف
لا القيد الاخير من قيود الصلة او الصفة مثلا في انما جاني الرجل الذي اكرمه يوم الجمعة

المقصود عليه هو الرجل قوله ولا نفسه اي انا عليه اي على ما والا ووجه افراد الضمير
لا يخفى **قوله** وكذلك قد ادى مثل ما عرفت وقد رت في غير المبتدأ والخبر فاعرف وقد
فيما يكون المتأخر من المبتدأ والخبر بمنزلة الواقع بعد الاحتيا اذا اردت الجمع بينهما
وطرفا العطف لا اجعل المعطوف عليه هو الخبر الاخير بالمعنى الذي سبق حتى لا المقصود عليه
في قوله تعالى انما السبيل على الذين يستادنونك هو الخبر لا شيء من اجزاء الصلة والمعنى
لا على الذين يستادنونك وفي قوله زيد ياخذ لا يعطى دلالة على ان العاطفة تقع في
عطف الافعال فيصح زيد جاء لا ذهب ويقوم لا يقعد وفيه النظر **قوله** ومن هذا
اي من كون القيد الاخير بمنزلة الواقع بعد الانطباع على الفرقين انما يخشى الله من عباده
العلماء على ما في التنزيل وبين ان قولنا انما يخشى العلماء من عباده الله ومن عباده حال من
من العلماء قد عرفوا واخر وكافه جوز عود الضمير في قولك من عباده الى الله لما ان غلبة المقول
التقدم على الحال وان كان من الفاعل وما يجب الشبهة له ان ما ذكر من كون القيد الاخير
هو المقصود عليه انما هو فيما اذا كان القصر مستفادا من انما واما اذا حصل من غير
كالقديم وجمع بينه وبين انما للتاكيد فالعبرة بالقديم مثل انما انا قلت هذا و
شعر في البيت اسما يارزده معرفة وانما لذكرها فان قيل المقصود عليه اي
لزم هو القيد الاخير من الكلام وان قدم في الذكر قلنا فيلزم ان يكون المقصود عليه
في مثل انما لك هذا هو الخبر وليس كذلك على ما قال انه في تقدير انما لك هذا اذا كان **قوله**
ولا تقول ما جاءني غير زيد لا عمرو كما لا يقول ما جاءني الا زيد لا عمرو وهذا يوضح لعدم جواز
لا العاطفة والرواية لا عمرو بالرفع عطفا على غير قياس ما جاءني الا زيد لا عمرو والخبر
على زيد لانه الواقع موقع ما بعد الا وقد يقال ان موقعه الرفع لانه البدل بمنزلة ما
بعد الا وانما الخبر ضرورة الاضافة اليه وانتقل اعرابه الى المضارع **قوله** واعلم اني مهتد
بروي الشاهد من مهتد الامر سويته واصليته وبالختيف من مهتد الفرائض بطة
ووطانه كل شاعداي حاضر عاين بناوها اي بنا والقواعد بمعنى البناء عليها اضافة باد في لينة
والخذف بالكسر مصدر حذا الصبي القرآن والعمل حذا وحذاقة وحذاقا اذا مر فيه
نحو الطريق يتسنه واوضحته اخذت بك اي اخذت المنابع والباء للتاكيد مثل اخذ بين و
اخذ بالخطام والمجمل المفان لا اعلام فيها والمفسف موضع المفسف وهو الاخذ على غير

غير الطريق اي بعد ذلك غير المجمل متوجها واصلها او مبالغة الى الطريق المستقيم لاجل الماء المغيرة
اللون والعمق والمطروقة الماء السماء الذي طرفه الدواب وخاصته وبالك وما يترجح فيها
كانا وغيره من الغيل حرارة العطش اعلا ما علامات انجبتها قصدها واعتمدتها الصلابة
صل اي ضاع من البهيمه يقال المذكر ولا نفي منسوبة مطلوبة وخشيت اي جمعت الاعلام وخشيت
اجتمعت اجزوت عليها فست قد ردت الكلام على منوالها من جذوت الفعل اذا قدرت
كل واحد على صاحبها الفار العن اي الرلة وهي اسم من رلة طين او منقذ للا وابت
عطف على امت اي ابت يد الخط ان يتصرف فيما تصرف اليه عنانك فالعائد الى الموضوع اعني مثله
في الشرط اعني من جذوت عليها والاظهر ان فاعل انت ضمير الامثلة اي منعت الامثلة تصرف
يد الخط وهو المنطق الفاسد المضطرب قد خط في كلامه بالكسر واخط اي اخطى كقوله تعالى
ويا اي الله الا ان يتم نوره وفي كلامهم اي الله ورسوله الا ابا بكر **قوله** فاذ كنت اي بعد ما مررت
لك ونجت مثل ان كنت من اهل الذوق والطبع جميعا وقد عرفت فيما سبق معناها والفرق بينهما
ان يصفى الفراء عن علم وتماثل في تركيبه ومعانيه اطلقك تلك القواعد والمنابع والامثلة
مع الذوق والطبع على ما يورد لك في كلام ربنا لفرقة موارد النشاط وعلى كشف الفناع عن
وجه الاعجاز في نظم كلام ربنا لفرقة وعلى التفصيل ما علمت اجمالا من اختيار بلغاء ذلك
العصر لمقارعة بالسيف على المعارضة بالحروف وهوانة من البلاغة بحيث لا ياتي للبشر انما
بما يوزن او بدانيه وانما استرطع تلك القواعد والمنابع والامثلة الذوق والطبع فانهما
ملاك الامر في علم المتأخرين في سائر العلوم فانه يكفي فيه الفهم والادراك وملاك الامر ما يملكه
الامر ويقتدر عليه وخطي بالشيء صار ذا حظ منه والطائل الفائد والمزية يقال هذا
امر لائل فيه اذ لم يكن فيه غناء وغربة **قوله** ما تقدم وما تأخر من المسائل الماضية والآتية
اولم يحط بها من من سعيه وكنه اولاً واخر الاغز ولا عجب وغرورت عجبت والصبغ مسفر
مضئ **قوله** هذا وان الخبر بربانة قد سبق تفاصيل الاحوال المتعلقة باجراء الخبر وانظروا
للملئين وما في ذلك من الاخراج لاعني مقتضى الظاهر ثم ان الخبر نفسه على الاطلاق قد يخرج لا على
مقتضى الظاهر ان يراى به معنى الطلب وهذا وان سبق اليه اشار ما في بحث الفصل والوصل لكن
لا على التفصيل وعلى وجه بيان النكت فيه فآخه الى آخر قانون الطلب يكون لا الفهم اقول وهذا
آخر الكلام في شرح قانون الخبر وخصا سا من فونه الوطء والله الموفق والمعين واية اسأل

التوفيق لشرح الباقي وبه استعين **قوله القانون الثاني** قد جعل القانون الأول
 مستداهن فيما يتعلق بالخبر وهما قد ذكر المتعلق بالطلب بقوله وهو قانون الطلب فكانه
 جعل الخبر المحذوف اسم اشار الى هذا ومن علم المتعلق حاله وقوله ومن نوعه عطف على
 من بيان وانى بلغظ من لئلا يتوهم عطفه على الطلب المعنى من بيان نوعه الى انقسامه الى اقسام
 مختلفة الحقيقية وليخرج في عطف الشبهة الى اعاده من ولا التقدير بيان وقوله وكيفية عطف
 على ابوابه الى الشبهة على كيفية توليد الابواب لما سوى اصلها اي اصل كتاب بمعنى ان
 باب اصلها لا يتولد فيها فروع ونتائج فلو قال بما سوى اصولها كانا والى الا انه احتراز عن ان
 يتوهم ان كتاب اصولا وهي المقدمة التي يستدعي المقام ذكرها امور اربعة بيان الا
 للطلب منه ٣ بيان كيفية انقسامه الى اقسامه ٣ الشبهة على ابوابه ٤ بيان كيفية توليد
 كتاب نتائج امتناع اجرائه على اصله فتكلم في اربع مقامات اما المقام الاول فهو انه
 لابد للطلب من تصور اجماله كصور شيء ما او تفصيلا كصور قيام او قعود او حركة
 او سكون نوعي او شخصي لامتناع طلب المحمول المطلق ومن مطلوب اذا لا يعقل طلب بدون
 مطلوب لكونه نسبة بين الطلب المطلوب ومن تصور المطر غير حاصل وقت الطلب ذلك
 لطلبها هو حاصل ولكن هذا المعنى وهو افتقار الطلب الى الامور الثلاثة مقرر عندك
 حاصل في عقلك فانه يفرغ عليه عن قريب بعض الاحكام سيما كيفية توليد النتائج **قوله**
 والطلب اذا ما ملئت نوعا اشار الى المقام الثاني يعني ان الطلب بالذات تنقسم الى قسمين
 لانه اما ان يقتضي مكان حصول المطلوب ولا يستدعي مكانه سواء استدعي امتناعه
 او لا فيكون غم من استدعاء الامكان وانما اغلب المهور الاعم يستلزم الاحتضار ولا في النوع
 الاول هو المتنى وهو غم من ان يكون المتنى محالا او محتملا مستبعدا وانما قدم القسم السليمة
 اعني الذي لا يستدعي الامكان وجعله النوع الاول لانه باب واحد والثاني ابواب اربعة
 فهو منه بمنزلة البسيط من المركب اما اشتراط التام لانه في ابدى النظر ربما يزدحل
 فيتوهم ان الطلب لا يكون الا لما هو ممكن الحصول والطلب باعتبار متعلقه اعني المطر تنقسم
 الى ستة اقسام لان المطر بعد ما علم بالضرورة انه لا يكون الا حصولا من ثبوت او انتفاء
 وانه لابد فيه من تصور اما ان يكون حصول ثبوت امر متصور او حصول انتفاء امر متصور
 خروجه انه لا واسطة بين الثبوت والانتفاء باتفاق العقلاء وانما الواسطة عند

عند البعض بين الوجود والعدم بناء على ان الوجود اخفى من الثبوت لا مساو له ولا مرادف
 وان الحال ثابت ليس بوجود ولا معدوم بل الحصول ما ذهني او خارجي بناء على رأي الحكماء
 في ان الادراك بحصول الصورة عند العقل لا رتاسا ما فيه كما في ادراك الكليات او في بعض الاقسام
 كما في ادراك الجزئيات وتام تحقيقه في الكتب الحكيمة فالطلب بهذا الاعتبار ينحصر في اربعة
 اقسام لانه اما ان يكون حصول ثبوت او حصول انتفاء وكل منهما اما في الخارج او في الذهن
 وهذا معنى قوله حصول في الذهن وحصول في الخارج ثم الحصول في الذهن هو
 معنى الادراك والعلم اما ان يكون متصورا او تصديقا لانه ان كان ادراكا لثبوت نوع
 نامة لا من حيث تصور هذا المفهوم بل من حيث الادعاء والقبول لها فتصديق والافتقار
 على ما يتبين في موضعه بتفاصيله وبما حثه فيصير لاقسام ستة آ حصول تصور في
 الذهن ٢ حصول تصديق في الذهن ٣ حصول انتفاء تصور في الذهن ٤ حصول
 انتفاء تصديق في الذهن ٥ حصول ثبوت تصور في الخارج ٦ حصول انتفاء تصور
 في الخارج وانما الرتبة ثمانية لان التصور والتصديق من اقسام العلم الذي هو حصول في
 الذهن لان اقسام حصول في الخارج وهما البحوث انفاذا انقسم الحصول في الذهن
 الى التصور والتصديق كانت لاقسام المطلوبة تصور او تصديق ثبوت متصور
 او انتفاء لاهصول ثبوت تصور او تصديق وحصول انتفاء تصور او تصديق ٢ ان
 حصول انتفاء التصور والتصديق فظ لا يكون مطلوبا ولا هو شيء من ابواب الطلب
 ومعلوم ان هذا اشار الى الاستفهام والى ان المطلوب فيه قد يكون حصول التصور
 وقد يكون حصول التصديق ثبوت او انتفاء فلا معنى لكون المطر حصول انتفاء تصور
 او تصديق في الذهن ٣ انه جعل احد قسمي المطر حصول انتفاء متصور والحصول هو
 الثبوت فيكون الانتفاء ثبوت وهو بط بالانفاق وانما الكلام في صحة ان يكون ثبوت
 المتصور ثبوت ٤ انه جعل احد اقسام المطر حصول ثبوت تصور في الخارج والثبوت
 انما ثبت في الذهن لا في الخارج وان اردت بالتصور المتصور اعني الشيء الذي يلحقه الثبوت
 وتكون له الصورة الذهنية وهو ما ثبت في الخارج فينبغي ان يكون التصديق ايضا
 كذلك وتنقسم الحصول الخارجي ايضا الى التصور والتصديق بهذا المعنى وبصير
 لاقسام ثمانية ولا تنحصر في الستة والجواب عن الكل ان المراد بالتصور والتصديق

مستعداد الاقسام هو المتصور والمصدق به فالمطلب بالاستفهام يكون حصول الثبوت والافتقار
للمطلب المتصور والتصديق بمعنى فهم ذلك العلم به **ويصح** حصول الاشتفاء في الذهب بمعنى فهمه في
الخارج بمعنى انصاف الذات انه اشقى عنه الشيء وذلك في الشيء حيث يقال انتم والمطلب ان يحصل
للمخاطب انصاف بعدم القيام ولو بمعنى كفا النفس عن القيام **فرا** المتصور كالقيام والقعود
قد يطلب حصوله في الخارج كافي في واقع ولا يتصور ذلك في المصدق به ولا شيء من ابواب المنطق ^{الطلب}
بحصول مضمون القضية من حيث انه قضيه في الخارج وهذا التعداد كاف في هذا التكمال وله
زيادة تحقيق في موضع **قوله** وطلب حصول المتصور في الذهب جواب سؤال التفسير ان المتصور
حاصل في الذهب وطلب حصوله فيه طلب لحصول الحاصل وتقرر الجواب ان تصور الشيء في كونه
بكنهه بحيث يتم عن جميع ما عداه وهو غاية التفصيل وقد يكون بوجه ما ترقى في العوم
الى شيء ما وهو غاية الاحمال وما بينهما اجمال بالنسبة الى الحق من المخصوص وتفصيل بالنسبة الى
ما فوقه من العوم ومعنى طلب حصول المتصور في الذهب طلب حصول تصور آخر له شتمل على نوع
تفصيل بالنسبة الى المتصور الحاصل حال الطلب لا يكون ذلك طلبا لحصول الحاصل بل لحصول
ما ليس بحاصل فيكون مرجع الطلب الى تفصيل محل على الاطلاق كشي او تفصيل مفصل بالنسبة
الى ذلك المحل كالجسمية والحيوانية والانسانية وغير ذلك **وجه** رجوع الطلب الى ذلك لان
اذا صح منه الطلب حصول شرطه الذي هو الادراك والتصور بطريق اجمالي على الاطلاق ^{شبهة}
او بطريق تفصيلي بالنسبة الى ذلك المحل وان كان اجمالا بالنسبة الى ما يطلب ثم طلب حصوله في
الذهب ذلك الذي ذكره اجمالا او تفصيل بالنسبة وعلو ان طلب حصول الحاصل يمنع
فبالضرورة بوجه طلبه الى حصول امر غير حاصل وهو تفصيل العمل او تفصيل المفصل ^{لشبهة}
ان تصور نفسه حاصل وكذا تصور ما هو اجمالي منه **قوله** اما النوع الاول شروع في المقام
الثالث وهو النسبة على ابواب الطلب بعد البيان لانواعه والتمهيد لهذا التبيين وقد سبق
معنى التمتي معلوم بالضرورة مستغن عن التحديد فاقصر هنا على التمثيل شيئا الى قسميه
المحال والسبب لما تقدم من ان عدم استدعاء الامكان يشتملها وجعل الاستفهام والامر والتهي
والنداء من النوع الثاني ضرورة استدعائها امكانا لمطوكان فتنضي سوف كانه ان يقول
واما النوع الثاني فالاستفهام والامر والتهي والنداء **الا** انه عدل عنه لانه لا دليل على انحصار
في الاربعة سوى الاستفهام الذي لا يفيد الا الظن فاجرى الكلام على وجه لا يسيل فيه الى السمع

ولم يحسن مثله في التمتي **قوله** والاستفهام لطلب حصول اي حصول امر في الذهب والامر الذي
يطلب حصوله في الذهب اما ان يكون حكما بشي على شيء بالايجاب والسلب والانصاف او لا
كما في الشرطيات ولا يكون كذلك **والاول** اي ما يكون حكما بشي على شيء هو التصديق والاشفاء
اي ما لا يكون كذلك وهذا هو الحق ما يقوله ارباب التحقيق من ان العلم ان كان ادعانا وقبولا
للنسبة الثابتة بالمعنى الذي يقال له بالفارسية كريدون فتصديق والافتقار اذا
بالحكم في ذلك الاغان الذي يحصل في النفس عينه بحيث ينصف به النفس لصورته الادراكية
بحيث لا يوجب الانصاف كما في تصور الحرارة الا يرى ان الكاف ينصف بالكم الذي في نفسه ولا
تصوره ولا تصور الابدان لحصول صورته في نفسه ولا ينصفه وان اريد بالحكم تلك
النسبة التي يتعقل ويصدق بها فالمراد ان حصولها في الذهب هو التصديق وحصولها
هو المتصور وان اريد بالتصور المتصور والتصديق المصدق به فيصح من غير تقدير للحصول
اي تلك النسبة الحاصلة في الذهب من حيث لا ادعان لها هو المصدق به وغيرها من حيث الحصول
الذهب هو المتصور واما قوله **ويمنع** انفكاك التصديق عن المتصور وجوده بدونه لامتناع
وجود النسبة بدون المنسبين وتعقلا بدون عقلاهما ولا يمنع انفكاك الصور عن التصديق
اي وجوده بدونه لعدم علامة الزم لان المنسبين قد يوجدان بدون النسبة والشرطية
المشروطية عليه على غير ان يكون لها تعلق بقصود المقام وبان الكلام واضح وقوله كيف
شئت كانه يشير الى ان الثبوت والتحقيق والوجود الفاظ مرادفة لا كما يزعم عامة المعتزلة
من كون الوجود اخضر وان الخالو المعدوم الممكن ثابت قبل جعل المحكوم في قولنا ليس الا
ثابتا هو الاستغناء نظر الالاف في قوة الانطلاق منصف فالاشتفاء محكوم به والذي يلوح من
قوله او ثبوت كداله عطف على نفس الثبوت واشفاء كذا غنه ومن قوله فتحكم بثبوت
القرب للانطلاق واشفاء القرب عنه ان ليس المراد بالحكم بالثبوت والاشفاء ان يجعله
الحكوم به بمعنى المستند في عرف الخو والحوال في عرف المنطق بل ان يجعله متعلق الحكم كما في
قوله حكمت بهذا الحكم وهذه النسبة وتلك القضية وبان زيد منطلق ويكون زيد منطلقا
وعلى هذا انفي قولنا ليس الانطلاق ثابتا لاشفاء محكوم به صريحا من غير ان ياول فيجعل الاشتفاء
محمولا لكن قوله والنوع الاول اي التصديق الذي يكون الحكم فيه بالثبوت والاشفاء مطلقا
لا يحتمل الطلب الى التصديق بان يقال هل الانطلاق ثابت او هل الانطلاق منصف ^{لشبهة} والاشفاء

بأن يقال لا انطلاقي في السند وهو نفس الثبوت والاشفاء لكونه ضروريا مستغنيا عن طلب تصور
على ما تقر من ان تصور الوجود والعدم يدعي بشرا بان المحكوم به هو السند المحمول لانفس
القيضية والحكم بالكلام لا يخرج عن اضطراب وبالجملة فيه اشارة الى ما يقال ان كل من هو
قد يحمل محولا كقولنا زيد موجود او معدوم وقد يجعل رابطة بخور يد بوجده الكتابة
او بعدم وان كلمة هل قد يكون بسيطة بطلب بها ثبوت الشيء او نفيه مطلقا الى غير تعقيب
ثبوت شيء او انقائه كما يقال هل الحركة موجودة او ليست موجودة وقد يكون مركبة بطلب
ثبوت الشيء للشيء او انقائه عنه كما يقال هل الحركة دائمة او ليست بدائمة فان احتمال النفي
المشال للطلبية التصديق وطرفه لا يستلزم جريانه في كل فرد حتى يرد مثل قولنا الواحد نصف
الاشياء والوجود غير العدم **قوله** اما حصول انقائه امر متصور فقدمه مع انه قد تم في الذكر
على التمهيد لما فيه من الخفاء والاختلاف فكانا باليك والاهتمام بالاشياء اخرى ذلك ان حصول
الانقائه في الخارج يرى في الظاهر كالحال الا ان معناه ان ينصف الفاعل بعدم ذلك الفعل
منه وجود من اضاده وانهم اختلفوا في معنى النفي طلب ترك الفعل ونفيه او كلف النفس من الفعل
وكونه لطلب حصول انقائه المتصور في الخارج انما هو على الاول واما على الثاني فيقول بطلب حصول
ثبوت المتصور اعني كلف كافي الامر وانما قال كقولك لا تحرك لان كل امر والشيء وان
جاء لقطع الواقع كافي قولك للساكن تحرك وللمحرك ساكن ولا اتصال الواقع كافي قولك لا تحرك
تحرك والساكن لا تحرك لكن اصل السابق في الفهم السابق في الاستعمال هو الاول **قوله** فانك
في الاستفهام بطلب ما هو في الخارج اشارة الى ان الحاصل من الشيء في الخارج عينه وفي الذهب
نقشه وصورة ومثال الاول وجود من اصل والاشء وجود غير من اصل بمنزلة الظل للشيء فلا
يطلب له وجود يعني في غير النفس كالقيام او في النفس كالعلم وجود غير من اصل في ذلك كقول
ما القيام وما العلم وذلك ان المعنى القائمة بالنفس كالعلم والحلم والخل والكرم قد تحصل في
النفس باعيانها بحيث ينصف النفس بها وقد تحصل بصورها فلا ينصف كمن تصور معانيها
من غير انصاف بها كالموسيقى يتصور الكفر والكريم يتصور الخلق فيقول القائل ما العالم بطلب ان يحصل
في ذهنه صورة العلم الموجود في العقول المنصف فيه وبما سواه من الامر والشيء والنداء بطلب
لما له انقائه في ذهنه ووجود غير من اصل ان يحصل وجود من اصل في الاجسام كافي في نفسه
او في النفس كافي اعلم وافهم فقوله في الاستفهام بطلب ما هو في الخارج معناه حصول الخارج

في الخارج والافظاظ الحكم على القلب اي بطلب ما هو في الخارج وحصوله في ذهنك **قوله** و
توفيه هذه المعاني من تحت الصورة والتصديق وانقسام الحصول الى المعنى والذهني والاتفاق
على نفي الواسطة بين الثبوت والاشفاء مع الاختلاف فيما بين الوجود والعدم وانتهى معنى
والثبوت والوجود واحد وانتهى هل الادراك بالاشفاء وحصول الصورة وغير ذلك يستتبع
بحال الا اى وضع جملان كالعلوم المنطقية والطبيعية والالهية غير مجازا هذا وهو علم المشا
ومعنى توفيتنا اياها حقها ان يبين نفاصلها واحكامها وشروطها ونفيم الادلة على ما يخرج
منها الى الدليل ونرفع الشبهة **قوله** واذ قد عرفت شروع في المقام الرابع اى واذ قد اطلعت
على بيان ما لا بد منه للطلب على بيان نوعه وعلى النسيب على ابوابه فبين كيفية تفرع فروع
الابواب الخمسة عليها على طريق الاجمال هو الذي بان بكلم فيه والخبر بان يطلعك عليه فاذا
يتعلق بمضمون جملة الجراء اعني في الجري ان يبين وكيف في موقع الحال والمعنى يبين جواب
هذا السؤال وما يتفرع فاعل يتفرع وعلى سبيل متعلقين واذ لا بد منه اى من يبين
كيفية التفرع عليه في الجري ان يبين ثم الفصول مبتداء خبر ضمنا واللام في ثلاثونها
اي لثلاثون الفصول اضافة المصدر الى فاعله متعلق بضمنا وما يترقب ففصول ثلاثونها
وهناك اشارة الى علم البين متعلق بثلاثونها او الى باب الفروع متعلق بالتفصيل ومعنى
عنوان تلك الفصول هذه التفاصيل ان يقتصر منها على انه اذا امتنع اجزاء هذه الابواب
على معانيها الجري على معان تناسبها بحسب فرائض المقام ونضرب لذلك امثلة يشتمل
كل منها على بيان معنى مناسب للمقام واما ان ذلك كتابة او مجاز ومن اى اقسام المجاز وما وجه
العلاقة فيه وكيف تغير الاستعارة والتنشيب في فصول المجاز والاستعارة من علم
البين وذلك كما قرر في بحث الاستعارة التنشيب كيفية استعارة لعل المعنى الترجيبة **قوله**
كما اذا قلت ان هذه هي اى خزنك خزنة او قصداك قصدة والحال ما ذكر من كون الخطا مع هذا
قمة قصدا الى المبانة والمحادثة واصل المعنى هو ان يكون المعنى غير مطبوع في حصوله لكونه
على الاو بمرئته في البعد عن الوقوع وقوله فطلب بالنصب جواب النفي المدلول عليه بقوله
امتنع كانه قال لا يمكن اجراء المعنى على اصله فطلب الحديث من صاحبك حال كون الحديث
غير مطبوع في حصوله كافي المعنى بطلبه مطبوعا في حصوله بمنزلة قولك حدثني او هلا
حدثني الا انه عبر عنه بلفظ النفي قصدا الى تشبيه حاله بحال من توقع من صاحبه

الحديث ولله طاعة في صدقته قصد الى اظهار الشكوى وان صاحبه قليل الالتفات اليه
والاهتمام بحاله وبالمحادثة معه او الى ان صاحبه عظيم القدر رفيع المرتبة لا يتوقع من المحادثة
بل يتنى كسائر الامور المستبعدة المحقة بالمحال **قوله** وكذا اذا قلت لم يقل او كما اذا قلت لان كونه
من الابواب الخمسة وانما هو شرط ولد بعونه القرينة معنى التمني فان في الاصل القدر رغب الوهم
واقعا فيما مضى من الزمان وهذا بالنظر الى المستقبل يناسب معنى التمني فيزيد دخل على المضارع
وانتصب في جوابها المضارع كالي جواب الاشياء التي من جملتها التمني ذلك على انها ليست
على حقيقته بل على معنى اخر يناسبها وهو هذا التمني فذكر على سبيل الاستطراد ومناسبة
اخر يسيد في لعل معنى التمني تشبيها له بليت بقرينة نصب المضارع في جوابه والاخر ايضا
ليس من الابواب ولذا لم يقل او كما اذا قلت وقوله في مقام لا يسع امكان التصديق اى لا يحيط به
ولا يستعمل عليه للقطع بعدم الشفيع فتمنع ان يكون قولك هل في من شفيع لطلب تصديقك
بوجود الشفيع ويتغير بمهونة القرينة كونه للتمني واظهار محجة الشفيع مع عدم التوقع
قوله من شفيع مبتدأ بزيادة من واخبره اوفاعل المظرف لاعتماده على الاستفهام وقوله
فيما يقصد متعلق بالوقوع اى حال كونك طالبا للحصول بالوقوع في الامر الذي يقدر له وهو فرض
ما ليس بواقع واقعا **قوله** منع ان يكون مطلوبك بالاستفهام في قولك لا ينزل تصديقك بحال زول
صاحبك من انه زل ولا ينزل ويفهم عدم زوله لانك تعلم ذلك ويقطع به وهذا معنى قوله كونه
اى التصديق بعدم النزول حاصل لا ينزل فلا يمكن حمله على حقيقة الاستفهام ويتولد
منه معنى العرض اى عرض النزول عليه واظهار انك تحت ان ينزل عندك ان تحت محجة افلا تحت
انت ومن الغريب ما قيل ان المعنى تصديق صاحبك اياك في قولك لا ينزل بان تصديقك بحال زول
صاحبك وهو انه لا ينزل ويقول على لا ينزل **قوله** لعلك بحاله اى حال الابداء وهو انه واقع البتة
فلا معنى للاستفهام عنه وطلب العلم به **قوله** او غير نفسك اى واذا قلت بدلهل نجو انفسك هل نجو
غير نفسك فانه بمضاه وظاهرها طلب التصديق بان نجو لا نجو بنفس الابن وليس المراد ان هل
نجو انفسك او غير نفسك من اواحد مضاه التردد في ان نجو به هو نفسه ام لا على ما قيل وكما
جعل غير نفسك عطفا على نفسك اى لا غير نفسك **قوله** او كما اذا قلت ليرى الادب الى ان ادب فلا
استمع ان يطلب العلم بناديبك لانافية نظر الى الاستفهام لو كان على حقيقته لم يكن طلبا العلم
والتصديق بالناديب بل بعدد لا يداخله الاستفهام هو في الناديب لا بونه فالوجه ان يقال

بقالا استمع ان يطلب العلم بالناديب ليرد هذا على قوله في ما ذهبت امتنع الذهاب عن توقعه
الاستفهام اليه كونه معلوم الحال لان المعنى ان الذهاب يمنع ان يستفهم عنه اثباتا ونفيًا لانه
معلوم الانتفاء فطعا فلا وجه لطلب التصديق بانتفائه كالاوجه لطلب التصديق بثبونه
وكذا الكلام في الاعرفك امتنع معرفتك عن الاستفهام اى عن يستفهم انما هل وقعت ام لا
للقطع بتوقعها كما امتنع الذهاب عن الاستفهام للقطع بتوقعه وكأنه اراد انه يمنع ان يطلب
العلم بالناديب توقعًا او لا توقعًا وثبوتًا او انتفاءً وكما ان العلم به حاصل وقوعًا وثبوتًا
وح لا اشكال واما الكلام في اجتنبي وافادته البقر بمعنى التحقن فظاهره لا يظهر معنى
المقام وسوق الكلام للمعارفين بخواص التراكيب الواقفين على الطرق والاساليب وكذا
الكلام في سائر المولدات فالقول باننا لانم نلوه لا يجوز ان يكون كذا ام لا يلتفت اليه ولا يفرج
عليه كونه خارجًا عن قانون هذا الفرع لا ابتداء على المناسبات والاستناد الى الاعتبار
بل المحكمات **قوله** او كما اذا قلت لن يدعى امر بعد ما ذكر من مولدات التمني السؤال ووضوح
الاستفهام التمني والعرض والرجو والتوحيج والوعيد والاستبطاء والتخصيص والتعجب
التعجب والتعجب اخذ في الثلاثة الباقية فذكر من مولدات الامر التعجب والتعجب والتعجب
التعجب والتعجب ومن مولدات النداء الاغراء واحال ما سوى ذلك الى الازهان السليمة و
الطباع المستقيمة والشفيع لتراكيب اللفظ والنظر في كتب الاصول واسرار الكثرة التوليد
بان جعل ما ذكر بالنسبة الى ما لم يذكر بمنزلة المصباح الى الاصباح في افاضته الضوؤ وحاصل
الامر انه اذا اعتذر اجراء شيء من الابواب على مضاه الحقيقى كانه لك بمنزلة قرينة مانعة
عن ارادة الحقيقة ولزم المصير في تعيين المعنى المجازى الى فراين آخر يختلف باختلاف الاحوال
والمقامات فوجب فعله الذي هو المصير الى ذلك المعنى المجازى فعلا له اخر كالانكار والتوحيج
على ما هو منبرهم في التوليد فالمولدات هي محمولات المعنى المجازية وغاياتها وقدر صرح
في بعض الامثلة بالمعنى المجازى مثل لا تحت النزول انت شخص الابداء اما يتسلك الذهاب
انتظني لا عرفك اعرفك لا من الشتم لا تكثر زلا امرى لا تنال به وعدم الامتثال لا يستلزم عدم
المبالاة لتضع حقيقة النفي بل بما يكون لامر آخر وسكت في البعض خفائه ولا شياؤا كذا
اليه ولم يفرض هو ولا غيره للعلاقة في ذلك ومعنى الكبير على السببية والزرور **قوله**
الباب الاول بربدال كلمة ليت وصورة لان يستعمل في معنى الاشياء وعند قصدها

بخلاف لفظ التمتي فانه موضوع لمفهومة المصدرى بخلاف مثل تمتت وانتمى فانه للاخبار
بذلك وتمت فانه لا امر به فليس شئ منها التمتي وكيف يتصور ذلك وهي اسماء او افعال او
حرف قول في افادتهما الوجه ان يكون من خبر الخبر الى الوجه في افادتهما ما سبق من انهما لا
حكما على معانيهما الحقيقية تولدان معنى التمتي فلا تزدان اشكالا على قولنا ان الكلمة الموضوع
للتمتي هي ليست بغير اشكال حروف التنديم والتخصيص حيث يفيد معنى التمتي واجاب بان ذلك
ليس بحسب الوضع بل بالتولد من هل ولو كان بطريق اللزوم عند التركيب مع لا وما المزمع
بخلاف ما اذا كانت مفرقة فان ذلك بطريق الجواز وهذا معنى قوله مطلوب بالالزام التركيب
الشبيه على الزام هل ولو معنى التمتي وهو حال من ضميرهما والاعانة مخرج او من مركبة
والاعانة محذوف الى الزام التركيب فيهما وقرئ ان المقصد من تضمينهما معنى التمتي
كون عند الانفراد الى افادة معنى التمتي وعند التركيب الى ان تولد منه في التنديم على
الترك وفي المستقبل ^{على النظم} التخصيص واليه اشار بقوله متولدا منه معنى التنديم متولدا
معنى التوال والتخصيص وانما اعتبر توسط التمتي في ذلك لكونه ادخل في المناسبة وانما
قال بهذا الاخذ والتركيب لكونه اقرب الى الضبط وانسب بقواعد الوضع وانما ذكر لفظ
كان لكونه قولاً بالاراء وميل الى الاشبه من غير دليل قاطع او ظن غالب ثم يستعملون لفظ
كان في مثل هذا الموضوع كما يقولون الاشبه ان يكون كذا ويشبه ان يكون كذا وفي قوله مركبة
مع لا وما شاع لا يخفى والاحسن مركبتين مع ما ولا او مركبة منهما ومن لا وما **قوله** الباب
الشئ قد عرفت ان معنى الوضع الاستفهام لا استفهام لا الوضع بازاء معنى الاستفهام
حتى كانتا لفظان مازادان كيف بعض كانه حرف كالفقرة وهل وبعضها اسم كالباقي قوله
وهذه اللغة ذهب بعضهم الى ان ابان ليس من الاسماء الاصلية في الاستفهام بل مركبة من اى واو
ان والاصل اى واو وحذف الفقرة من اوان والياء من اى فصار اى وان فقلت الواو باء واد
فصار ايان والاكثر وانما هذا التركيب لانه من كثر النقص من كون الاسم غير متمم
فيه التركيب الاستفهام وقد جاز فيه كسر الفقرة فجعله المصدر مقولاً بهذا الابداء لانه لا جهة لكسر
الفقرة ولم يجعله قاطعاً فيه لاحتمال ان يقال كسر الفقرة عوضاً عن الابداء المحذوفة
ودلالة عليه واما اعداء في كلمات الاستفهام فيظهر في المنقطة سيما بعد الخبر مثل انها ال
امر شاء للقطع بان المعنى بل امر شاء والدال على هذا هو امر لا غير من لا بعد نظر الى انه عائد

عائد الى الفقرة وكثيراً ما يقول صاحب الكتاب ان معنى الفقرة التي تفتتها امر هو الانكار او التبرير
او نحو ذلك ولهذا لم يذكره المحرر عند تفصيل كلمات الاستفهام **قوله** وثالثها لا يخفى ان شئ
من طلب حصول التصور او التصديق بل يعمها فطلبية تارة التصور وتارة التصديق وجملة
النوع الاخير لان الاختصاص ملكه وعدم الاختصاص عدم ملكه فيتاخر عن الملكة ولان
ما يشترط القسمين بالنسبة الى ما يختص واحد انزلة المركب من المفرد وقدمه في التفصيل
حيث قال والفقرة من النوع الاخير نظر الى اصالة الفقرة في باب الاستفهام وعموم قصرها
وكثر فاندتها واعاد الشبيه على ان مرجع طلب التصور الى تفصيل الجمل مطلقاً او بالاضافة
لرفع عليها ان مرجع طلب التصديق ايضا الى تفصيل الجمل واشترط التامل لعدم ظهور
في بادى النظر وانما يظهر بالتأمل في ان السائل يعلم قطعاً ان بين الطرفين نسبة اليته بالتو
او الاستفهام اجمالاً وليس طلب التصديق الا طلب احدهما على التعيين ولم يذكر هذا في باب
بل اخر الى ههنا لاننا ذكرنا ابا عن اشكال نوههم على طلب التصور بنا على ما قرأوا ومن
ان الطلب مطلقاً لا يقع من غير تصور اجمالاً او تفصيلاً ولم يقل من غير تصديق كذلك ليوضح
الاشكال فحتاج الى الجواب **قوله** يقول في طلب التصديق قدمه في التمثيل مع تاخره عن
التصور لبيان له في جانب التصور ذكر طرف السند اليه وطرف المستند فان ذلك لا يكون
الابعد التصديق والاسناد ومثل بنا ليرى ما لفظاً فليجمله الفعلية والاسمية واما
معنى طلب التصديق بشئ على ما هو مطلب هل البسيطة وبشئ لشيء
على ما هو مطلب هل المركبة وكذا الكلام في مثالي هل وفي جعل السند الطرف للمدبر كمالاً
والرق مسامح لا يخفى وانما هو في الحقيقة الكائن في الغاية والرق **قوله** واختصاصه
اى يكون هل مقصود على طلب التصديق لا يصح ان يقال بام المتصلة فيقال هل عندك
عمروا وبشر لانها تعين احد الامرين بمنزلة اى وذلك لا يكون الا بعد التصديق باصل
الحكم والتردد في تعيين شئ من الاجزاء فيجب ان يكون معادها ام المتصلة الطالبة للتصور
دون هل الطالبة للتصديق لما بين حصول التصديق وطلبية من المناقاة ويصح ان يقال
بام المنقطعة فيقال هل عندك عمروا وعندك كسر لانها اضرب عن حكم وطلب الحكم اخر فبان
هل الطالبة للتصديق فان قلت شرط المتصلة ان يلبس احد المستويين والاخر الفقرة
ففي مثل هل عندك عمروا وبشر لا سبيل الى اتصال امر وان كان الواقع موقع هل على الفقرة

مثلا عندك عمرو وابشر على الواجب عمرو وعندك ام بشر واغندك عمرو وعندك غيرك والمنفصل
فدفع بعدها المفرد اذا لم ينس بالمفصلة وذلك اذا لم يكن معادله ذلك المفرد واقعا بعد الفهم
مثلا انما لا بل امرئ فصح هل عندك عمرو وابشر على الانقطاع من غير احتياج الى اعادة الخبر عنه
عندك اجيب بان ذلك الشرط انما هو حيث يكون بعد المفصلة مفردة معادله فيما قبلها بشرط
ان يكون ذلك المعادل بعد الفهم او ما يقوم مقامها او ما يماثلها سوى ذلك فالشرط ان يكون الواقع
بعد المفصلة مفردا او مفردا موجودا في هل عندك عمرو وابشر كمن لم يفتح الاتصال لدلالة المفصلة
على حصول التصديق وانما السؤال انما هو عن تعيين احد الامرين بمنزلة اي هل لا يصلح لك
واما المقطعة فشرطها عند كونها بعد الاستفهام ان يكون الواقع بعدها جملة فلذلك اعاد
الخبر **قوله** وفيه هل رجل عرفى ولا اختصاص هل لطلب التصديق فيه هل رجل عرفى لما سبق
من ان البناء على المنكر المحض يكون للخصيص والدلالة على حصول التصديق باصل الفعل وانما
وانما الكلام في الفاعل ارجل هو ام امرأة او ارجل ام رجلان فيكون الاستفهام فيه لطلب
تعيين الفاعل وهل لا يصح لذلك كذا في هل زيدا عرفى لان تقديم المفعول للخصيص بعد التصديق
لصدور الفعل عن الفاعل والسؤال انما هو عن تعيين المفعول ولم يفتح هل زيدا عرفى بالا
على شريطة التفسير لانه لا يتعين تقدير المفسر مؤخر التفسير بالخصيص بل يجوز ان يقدر
قبل المفعول على ما هو الاصل من تقديم الفاعل فلا يكون للخصيص ويكون هل للتصديق من غير
مدافع وانما لم يفتح هل رجل عرفى وهل زيدا عرفى لاحتمال ان لا يكون الكلام للخصيص بل
يجعل رجل فاعل فعل محذوف فيستقر الظاهر هل عرفى هل عرفى فلا يكون من التقديم في شيء
فلا يستلزم حصول التصديق بفعل الفاعل وكذا زيدا عرفى ان يكون مفعولا محذوف مقدم
وان لم يكن الفعل مفعولا عند او يكون مفعولا للذكر مقدما لكن لا للخصيص بل لغيره آخر
لكونه كالمعبر قبله فصح ولم يفتح واما نحو ارجل عرفى وزيدا عرفى فلم يفتح كون الفهم لطلب
النسور والتعيين في الفاعل والمفعول بعد التصديق باصل الفعل فليس من التقديم
والفهم ما بينه وبين هل من المدافع **قوله** واذا استحضرت ما سبق من التفاصيل وهوان
تقديم المسند اليه المنكر للخصيص والعرف المظهر لجزء التقوى والمضمر محتمل للخصيص والتقوى
والمفعول بالواسطة وبدونها وسائر المتعلقات من الظرف والحال ونحوها يكون للخصيص
من غير تقييد بالعالية مع تقييده لا بعد بل يتحقق ان يفتدى وتعرف ما لم يذكر ههنا من فتح

هل زيدا عرفى وهل في المسجد صليت وهل يوم الجمعة سرت وهل راكبا جئت ولم يفتح هل
زيد عرفى وهل انا عرفى وانت عرفى من جهة اقتضاء حصول التصديق بالفعل لما عرفى
من ان يجوز بدفع لا يحتمل التقديم والخصيص وان نحو انا عرفى وانت عرفى وهو عرفى لا يلزم
ان يحتمل على التقديم والخصيص بل يحتملها على السواء فلا يلزم في شيء من ذلك حصول التصديق
بالفعل وكون الطلاع انما الى تعيين الفاعل لفتح استعمال هل لكن هذا لا يستلزم عدم
فتحها من جهة اخرى مثل كون هل في الاصل بمعنى قد فلا تفرق البنية اعني الفعل اذا وجد
في الكلام مجالا ما اذا لم يجد مثل هل زيدا عرفى واما الفهم فلا يفتح في شيء من الصور
لطلب المصور **قوله** ولا بد من ان تخصص الفعل بالاستقبال لاشد ان هذا ليس بحسب
الوضع كالسين وسوف فذكره بلفظ لا بد ليس به كالحس اذ يوهم ان ذلك مبني على كونه
التصديق فان المحتاج الى الطلب انما هو الاستقبال منه دون الحال وليس كذلك اذ طلب
التصديق يفتح في الكل وهذا صريح بالفهم فرفع على تخصيصه المضارع بالاستقبال لانه
لا يفتح ان يقال هل تضرب زيدا وهو اخوك على تقدير ان يكون الضرب اقعا في الحال بقرينة الجملة
الحالية الواقعة في الحال لا للاحداث في الاستقبال وبقرينة المقام ايضا حتى لا يفتح ان يقال
هل يشتم السلطان محلا انضرب زيدا وهو اخوك وانتم السلطان فانه يفتح لان الفهم
لا يحتمل الاستقبال بل يجري في الاستفهام عن الواقع في الحال ويصح للانكار عليه واما ان
يقوم عدم الصحة متبعا على ان الفعل المصدر محرفا بالاستقبال لا يصلح عاما في الحال فانه
غلط صريح سيدخلون جهنم اخرين ما غسل عنى العار بالسيف جالبا على قضاء الله
ما كان جالبا **قوله** ولكون هل زيدا في هل ضفتين تستلزمان واستدعيان ان يكون له
بالفعل من زيد اختصاص يعلق وارباطا واستدعاء لا يكون للفهم وان كان لها ايضا نوع
اختصاص من جهة ان الاستفهام بالفعل اولى ولا يربط الاختصاص القصر لظهور ان ليس لهما
هل اختصاص بالفعل معنى القصر عليه فضلا عن زيد الاختصاص الصفتان احدهما
كونه لطلب التصديق الذي هو الحكم بالثبوت والانتفاء والاخرى تخصيصه بالاستقبال
فيما يحتمل الاستقبال كالمضارع ووجه استدراجه الى هذا المعنى هو ان الايات والتفني
انما يتوجهان الى الصفات والذوات كاستدراجه استلزام الثانية لذلك ان تخصيصه بالاستقبال
انما يتصور فيما يحتمل الاستقبال وهو الصفات والذوات لان الذوات ذات في معنى

وفي الجلال في الاستقبال وإنما الصفات هي التي لها التجرد والتغيير والثبوت في زمان دون
زمان ولا شك أن الوصفية بالفعل اليق وهو بها الصق كونه موضوعا للحدث الذي
هو الصفة والزمان الذي شأنه التغيير والتجرد المناسب للثبوت والاشتغال والتعرض
للمضي والحالية والاستقبال فقولنا والاستدعاء أي استدعاء هل عطف على كونه
واللام متعلق باستدعاء ذلك أي كونه لطلب الحكم واستدعاء هو التخصيص وزمانا خبر كونه
وأظهر خبر كونه وأما كان الفعل أظهر زمانيا لكون الزمان مأخوذا في وضعه مدلولاً عليه
بلفظ تضمننا غير مفرق أي به بحال بحال الاسم فانه دلالة له في نفسه على الزمان ولا تعرض
له إلا في بعض المشتقات مع أنه بطريق العروض والوضع والروم فقلت بعد تقييد الاستدعاء
بالمراد لا معنى لاستدعاء الاسم الإشارة المشارية اليها فانه بمنزلة قولك لفضل استوجب
الفضل لزيد الأكرام وهو خارج عن الانشطار وإنما الصواب لفضله استوجب زيد الأكرام
قلت هو شبه إعادة للتعليل بعد العهد وطول الفصل الآلة إعادة بطريق الاستدعاء
فليبد **قوله** ولذلك أي لأن أهل مزيد اختصاص بالفعل كان قوله تعالى هل أنتم شاكرون
بعد قوله وعلمناه صنعة لبوس لكم لم تحصنكم من بأسكم ادل على طلب الشكر من قولنا هل تشكرون
وهل أنتم تشكرون لأن كلاهما يفيد التجرد دون الثبات والاستمرار غاية أنه في الشا
زيادة تأكيد من جهة نفوق الحكم بذكر الاستدعاء جعل أنتم مبتدأ وخبر تشكرون ومن جهة
التكرار جعل أنتم فاعل فعل محذوف يفهم تشكرون فيكون الجملة فعلية وكان هذا هو المختار
وعليه التقبول وكذا من قولنا أفأنتم شاكرون بالجملة الاسمية مع الفقرة وإن كان يدل على الثبوت
كما في فعل أنتم شاكرون دون التجرد كما في فعل أنتم تشكرون وفعل أنتم تشكرون وذلك لما
من أن هل اشتد اختصاصاً وارتباطاً بالفعل من الفقرة فيكون داعي للفعل من الفقرة فيكون
ترك الفعل معادلاً على كمال العناية بثبوت ذلك الفعل حيث ترك لأجل ما هو بمنزلة
الذات بخلاف تركه مع الفقرة فانه ليس بمنزلة ترك مقتضى الذات فلا يدل على كونه كمال العناية
بالمعدول اليه في تلك العناية وقوله عن طلب الشكر أي طلب حصوله في الخارج كما هو شأن الأكرام
لاستحالة حقيقة الاستفهام في حق علم الغيوب **قوله** لا يحسن هل زيد منطلق الأمل بليغ
لأنه الذي هو النكتة في العدول من الفعل إلى الاسم وإن الأصل الذي يعمل هو الفعل ما لم ير
داع قوياً إلى الاسم كان بناء الفعل للمفعول واستدعاء اليه ثم رفع الفاعل بفعل محذوف واقع

واقع جواب وال عن الفاعل كما في ليك زيد ضارع لا يحسن لا تفرغ في النكت في ذلك على ما مر في
موضعه بخلاف زيد منطلق فانه لو صدر عن غير المبلغ لا ينقص حسنه ذلك النقص إلا
استدعاء الفقرة للفعل ليس بذلك القوي فكانه لا عدول في ذكر الاسمية معها بل هو خبر
من الخبر على الأصل وهذا معنى كون الخطبة في إيراد غير المبلغ الاسم مع الفقرة أهون منه
في إرادته مع هل وفيه إيحاء إلى أن الأولى مع الفقرة أيضاً هو الفعل فإن قيل ما بال عدول
إلى الاسمية فيما إذا قصد بالاستفهام السؤال والطلب كونه للدلالة على كمال العناية
بحصول الفعل وفيما إذا قصد الانكار لزيادة التبرع والتوبيخ بأن كان ينبغي أن
لا يقع على سبيل الحدوث والتجرد قد وقع على سبيل الثبوت والاستمرار فما وجه ذلك
الاستفهام على حقيقة نحو هل زيد منطلق قلنا قد يكون وجهه أن يكون المستفهم عنه مجرد
ثبوت الانطلاق لزيد على ما هو مدلول الجملة الاسمية دون التعرض للتجرد والافتراض وقد
يكون فائدة كمال الاعتناء بحصول التصديق المطر وسيف في هذا الشرح بعد هذا الكلام
باربعة أورااق مثل هذا السؤال وأجاب عنه الشارح وهذا عبارة قلت هو جاز
الأصل من كونه الاستفهام عائداً إلى التحقيق والتأكيد حتى أصل الحكم كانه معلوم وإنما
السؤال عن ثباته وتفرقه هذه الغاية من التأكيد والتبرع **قوله** فمن النوع الأول من الأنواع
الثلاثة لكلمات الاستفهام وهو الذي يختص بطلب حصول التصور ففي بيانه بقوله من طلب
حصول التصور حذف واختصار رأي من المختص بطلب حصول التصور وجمع التضمير
العائد إلى المذكورات ثارة فقال بين من كونها كجملات وأورد لها أخرى فقال ليصح منه
تطبيقها لكونها جماعة وضمير مستوحى للكلام والعائد إلى الموصول محذوف أي تطبيق الحكم
في الكلام على ما يستوجبه الكلام ومقتضيه بالنظر إلى الحال أي على مقتضى الحال وممكن
فقد عكس **قوله** وكذلك يقول ما الكلمة يشير إلى أن ما التي لطلب الحقيقة وإن جعلوها
قسماً على أصل فهي داخل تحت السؤال عن الجنس فأنك إذا قلت ما الإنسان فكانك قلت
أي جنس من اجناس الموجودات والحقايق والأجسام والحيوانات هو وكذا التي لطلب
شرح الاسم فأنك إذا قلت ما الغضنفر فكانك تقول ما معنى هذا اللفظ بمعنى أي جنس من
اجناس المتماثلات والآلاف لا يشبهه فما على حدة وأما التي لطلب الوصف فأنها
أتمه اللغة وأكثر استعمالها في الكلام كقوله عليه السلام سبروا فقد سبق الفقرة ونقول

وما المفقود من رسول الله فقال لا ذكر ولا ذكر كثير والذاكرات **قوله** جاد عن الوصف
اي عن سؤال الوصف للنسبة على النظر المؤدى الى ان حقيقة تميزه عن حقايق الممكنات
لانه وصفه بكونه رب السموات والارض وما بينهما والربوبية المطلقة يقتضى الاستغناء
عن غير الكلية اذ لو احتاج لكان له رب آخر احتاج اليه ولم يكن رباً على الاطلاق و
المستغنى عن الكل لا يكون محتاجاً والاحتياج الى الرب يعود الى الخلق وادراكهم بكونهم
لا يمكن تعريفه بالذاتيات لا متناع تركه بل بالخواص والافاضة **قوله** فاستمر اموسى
بقوله ان رسولكم الذى ارسل اليكم وجنته بقوله لمجوز السلة للحق والجواب
الكرام محاز ووصف الشئ بوصف صاحبه **قوله** لكون رب العالمين عند مشركا امال الله
وان ادعى الربوبية لم ينكر في نفسه ربوبية الله تعالى واما بناء على زعم الخصم وعلى تقدير
التسليم العتو غاية الظلم والاستكبار والتسويل الزبى ونحو الشيطان في خيشومه وهو
اخصى لانف الفاء الباطل الى دماغه وتصويره في خياله بنسليم اولئك البهائم يعنى قوله
فرعون له اى فرعون باهاى الربوبية واذ فاعلم الضمير لاولئك البهائم نظر الى المعنى
الحقيقى لكونهم من ذوى العقول الى ان يعقبهم اى عن السحرة الى ان اوردوا وعقب قولهم
آمنوا رب العالمين قولهم رب موسى وهرون فبالان يشهد احد بانهم يعنون رب العالمين
فرعون **قوله** وان يكون عطف على ان يكون في قوله ويجعل ان يكون فرعون الطاعة بالتحقيق
الطع وضمير جوابه وحاضره ووجه لفرعون وضمير يرد له موسى وهو في موقع البدل
من المسئولين لئلا يكون معرفة لانه وان جعل صفة مشبهة بمعنى البدل فاضافة
ليس الى الفاعل بل بحسن البلد فجعله منصوباً معطوياً بحرى وضمير المستكن عائداً الى فرعون
والبارز الى جواب موسى اى فجعل فرعون جواب موسى اذ جرى على نفع حاضره بخلصا له
عن طفر الطاعين **قوله** بل بالعكس اى جعل موسى الخالص والمنتفى بحوايه فيقول ان رب
العالمين هو فرعون لجهله اى جهل فرعون متعلق بطاعة وادكان متعلق بجهله و
المعنى ان الاول اجتماعه بموسى بعد ما غاب عنه موسى وهرون حتى قيل الواحد من قومه
وضمير فيه لذلك المقام والمرفوع في تركه للخاص والمنصوب لخواصه على نفع الحاضرين او لجرى
في الجواب على نعمه وقيل هو ايضا للخاص اى لم يكن الخاص الخاص وقيل لفرعون اى لم يكن الخاص
فرعون كما كان في طاعته نفسه في الكلام توسع وتنوع اى تعمق والفقهاء امتلاكه

كانه ملائكة في الامم في السموات للمهدى لا جعلنا في احد من عرف حالهم في سجنى وكان يجرهم
في حفرة لا يرى فيها نور ولا يسمع فيها صوت الى ان يموتوا **قوله** واما من فليسوال عن الجنس من ذوى
العلم اعرض عليه بالمنع بل هو سؤال عن العارض المتخصص لذي العلم وجوابه من زيد ذكره وصلا
نفيد تخصصه في الخارج لا ملك ام بشر وحتى **قوله** اعطى كل شئ خلقه اى كل نوع من الانواع
وسكته اى بطابق كماله الممكن مجوز ان يجعل خلقه مفعولاً اول بمعنى اعطى خلقه كل شئ
مجوز اليه ويرتفعون به قدم المفعول الثالث المقصود ثم هدى اى عرفه كيف ينبغي
وما اعطى وكيف يتوصل به الى بقائه وكلامه **قوله** يتناهى بينه الصانع بايجاد ما وجد
على الوجه الذى قدر واستعطف على سلكه وضمير فيه للسلوك والمطرق الى الخريت الابل
الماهى الخاذق لم يذكر جواباً اذ اوضح كونه لذلك الصانع الموصوف وجه لروم الاعتراف
بما ذكر ان سلوكه بطريق النظر والاستدلال وتقليد اهل الضلال واتباع العقل دون الهوى
بفضلي العلم يكون الصانع قديماً موصوفاً بصفاته الكمال منزهاً عن شوائب النقص ولا مكان
واحد في ذاته كاملاً في صفاته فيا ضرور يكون العبادة حقاً له لا غيره **قوله** احد
المشاركين اعتباراً بالافق والمراد احد المشاركين او المشاركين في امره مضمون ما
اليه اى وصفه بانه يعم المشاركين لزيادة الايضاح والبيان والافعال المراد التى يتبادر
فيه شئان لا يكون الا يتبعها فطلب منه اى من القائل وذلك كالتوبة في اى الشيا والخطا
في ايك والمفرقة في اى المفرقين فان قيل لا شبهة في ان المسئول عنه باى وقد ذكر المص
ان معنى من جبرئيل البشر هو امسك ام حتى ومعنى ايك يا بني الاسنى ام الخنى قلنا ذلك
ليس من جهة ان المسئول عنه فيهما واحد بل من جهة ان كلا من البشر والملك والخنى خن من
ذوى العالم ولذا تكرر في اى من جهة ان خصوصية هذه الاجناس هي التي تميز احد المتشاكسين
في الخطا والحضور ولذا عرف الحاصل ان الاعتبار ثمة بالمفهومات وهما بالذوات
قوله فكانت اقل عشر زام ثلاثون اشارة الى ان ميمزكر الاستغناء منه يكون منصوباً بغيره
اعتباراً باوسط حال العدد فان يميز ثلثة الى عشرة مجرور بمجموع وعشرين الى تسعين منصوب
مفرد وما بعد ذلك مجرور منفرد **قوله** وسفوكم درهمك يعنى ان يميزكم كثيراً ما يميز بقرينة
المقام ويكون من اجناس الاشياء او المقادير او الازمنة او الامكنة او المرات او غير ذلك
بما يدل على العدد باعتبار كونه اجزاء مما ذكر في الكلام او خبراً بانه **قوله** قال القائل منهم

كلمة لستم في قصة أصحاب الكهف بقوله ففرضنا على اذانهم في الكهف سنين عددا ثم بعثناهم
وقوله كرم لستم في الارض عدد سنين في سورة المؤمن في حق اهل النار بعد قوله ومن خفف
موازينه فاولئك الذين خسروا انفسهم في جهنم خالدون وقالوا لهم لا يخفى فان الآية
في مصاحف الكوفة قال كرم لستم والصيغة او لما نورسوا لهم من الملائكة وفي مصاحف
الطبرستان والشام قال كرم لستم والخطاب للملك او لبعض رؤساء اهل النار وعدد سنين
بميز كرم **قوله** وقوله تقاسل بنى اسرائيل كرم لستم من آية بيته سؤال الفرع والاستفهام
استفهام تفرير ومن آية يميزكم زيادة من قالوا اذا افضلوا بينه وبين ميمونة بفعل استعد
وجب زيادة من جهة كرم لستم بالمفعول ولم يسمع زيادة في غير ما يكون كذا **قوله** فيمن روى
نصب الميمونة اي عمة ليكون استفهامية في موقع البداء والخبر قد جلبت وفداء صفة
عمة او حالة رجل اذع اي معوج الرسغ من اليد او الرجل فيكون مفعول الكف والقدم وامة
فداء والعشاء جمع عشراء وهي النافذة التي اتت عليها من يوم ارسل فيها النخل عشرة اشهر
واما على رواية جرعة فكم خبرية اي كثر من العتات وعلى رفعها فيجمل الاستفهامية والخبرية
اي كرمرة او قرأت فيكون في موقع الظرف او كرملة او حلبة ففي موقع المصدر وعمة مبتداء
لكونها مختصة بالوصف اعني كرم والظرف والمصدر قد قدم على فداء والمبتداء جميعا
ومثل هذا لا يعد من الفضل بين العامل والمفعول بالاجنبى كما يقول عمر او يوم الجمعة او ضوا
شديد اضربا او زيد ضنا **قوله** واما كيف فللسؤال عن الحال اي عن كيفية الشيء وصفته
التي يكون هو عليها سواء كان في موقع الخبر مثل كيف زيد والحال مثل كيف جئت اي اراك ايام
ما شيا وكيف كان فهو ظرف بمعنى في اي حال وعلى اي صفة والشيء الذي هو في الكسر
خرنك الفرح من فرح واما ويل للشيء من الخلق والجزلان الفرح **قوله** فانوا اخركم اي شتمتم
اي كيف شتمتم وعلى اي وضع اردتم من الاستلقاء وغيره بعد ان يكون لما في موضع الحرث
وهو القيل والنال بدرو تفسير بمن اي جهة شتمتم رد لما كانت اليهود يزعمون ان من جامع
امرته من دهرها فيلها كان ولدها احوال يميل الى الاستعمال انما اعني من ابن ولهم
خالوا في اتي ح بمعنى من ابن وبمعنى ابن ومن محذوف واثر عبارة تستعمل بمعنى من
ابن ليصح على القولين وقوله هذا مبتداء خبره احدا الظرفين المتقدمين اعني في ذلك
والاخر متعلق به وقول الكفار اياك يوم الدين استهزاء للمؤمنين وباعتقادهم المبعوث

والمتي ايان وقوع يوم الدين لان الظرف لا يقع خبرا الا عن الحدث **قوله** واعلم ان هذه الكلمات بمعنى ان
الاسماء الموضوعه للاستفهام قد يولد منها معان غير الاستفهام امثال ما سبق في حرفي الاستفهام واما
هل والفرقة وذلك حيث بدلت الفرقة على ان ليس المقصد الى حقيقة الاستفهام وعلى ان هذا المعنى هو
المناسب للتمام **قوله** ما لا اري الهدى قد يقال انه لا مانع من جملة على حقيقة الاستفهام بمعنى في
امر وقع ما يثبت في حال عدم رؤيته الهدى احيلا وما مانع امر هو غائب **قوله** وعليه اعني
الانكار والتعجب والتوبيخ ورد قوله نعم انكم تكفرون بآية بمعنى النفي متعلق بقوله او حال
مفعوله خصه بالذكر لكونه المؤمن وكونه حرج الى الذكر من جهة ظهور استحالة على الله تعالى
واما المراد حالة تشبهه بالنفي وحقيقته على فرض الكلام من يصح منه النفي كذا في كثير من القران
المول على السنة العباد وصرح بالنفي في آخر الكلام لكونه من انواع النفي وحاصل كلامه ان
مثل هذا الكلام وان فرض كونه صادرا من البشر معلوما انه ليس بقصد الاستفهام عن الاحوال
وقد بين الحال وهو حال العلم بالاطوار المختلفة المذكورة وبالنظر الى الظاهر ليس استفهاما
جميع الاحوال على ما هو مدلول كرم بل عمالة نوع اختصاص بالكفر وهو العلم والجهل كما اذا قلت
كيف جئت كاسوا الاعمال متعلق بالشيء من المشي والركوب والطول والعصر والسواد والبياض ثم
اذ قيل بقوله وكنت اموالا لمعني وانتم عالمون بذلك انفي حال الجهل ايضا وصار المعنى
في اي حال تكفرون حال العلم بالصارف القوي للعادل عن الكفر فلم يتوالا ان يكون الانكار بمعنى شني
ان لا يكون الكفر والنفي بمعنى ان كل عاقل باظر في هذه القضية يتعجب منها والنفي بمعنى اسمعوا انما
السامعون وانظروا انما الناظرون وتنبهوا من كرمهم الخي مع هذا الصارف القوي والتوبيخ
ليس لكم حياء ايها الكفرة من ارتكاب هذا الامر الشنيع البغيح في نفسه المقرون بصارف قوي في الخارج
وما ذكر حاصل بقر الكشاف تركه لما فيه من بعض التطويل وان اشتمل على زيادة تفصيل والظرف
اعني في حين متعلق بمعنى النفي في لابتد وانما جوابا اذ قيل اي تادى السؤال الا يكون الكافرون على
احدى الجانبين واما عالمين منصوب بدل من خبر ان يكونوا اعني على احدي الجانبين لان الجور
وصبر الكفر جوابا اذ قيل والصفحة عائد الى مصدر قيد وضيم وجوده وبعد الكفر عن سوا
عن غيره اجراء له مجرى الاسماء دون الظروف **قوله** حال تبديل الخطاب اي هاشم متعلق بيفال
والانكار ههنا بمعنى النفي اي لا مغيث لك وقوله لكونه اي كوز هذا الكلام اي انما كان التوبيخ والفرع
لكونه سؤالا عن نفي كونه مغيثا اي هو بمعنى انه ليس ان كانه ليس نفي كونه مغيثا ونصرفون

من افكده يافكه **قوله** وقد عرفت ما ذكرنا من اول الباب المصنوع من استعمال كلمات الاستفهام في
معانيها والصرف بمعونة الفرائض عن معانيها والحمل على ما يناسب المقام من التولدات وقد عرفت
الطريق بحملها على غير معانيها بمعونة قواي الاحوال وباباه قوله واذا سلمتموها الى الطريق الذي
عرفتها فاسكنها عن كمال النطق لما عرفت وفيه لانه لا يختص الصرف عن معانيها وان كان
ينساق اليه ومع هذا هو البق بالمقام واستوى الى الافهام **قوله** وقوعا او غير وقوع غيبي
من حال انفس الفعل فلا يجوز ان حال كونك سائلا عن الضرب هل وقع ام لا ازيد ضربا لان
التقديم يستدعي العلم بوقوع الضرب من مخاطبة السائل عن الوقوع يستدعي الشك في
وكذا انت ضربتني نداء اذ قصده ان المسند اليه كان في الاصل مؤخر افقدهم للاختصاص
يستدعي العلم بوقوع الضرب على زيد فجعله سؤالا عن وقوع الضرب بناقضه بحال ما اذا لم
توالتقديم وجعلت انت اول الامر مبتدأ وحمل الكلام على التقوى دون التخصيص فانه
يجوز ولا يعبر هذا الشرط في المفعول وان كان يحتمل ان يكون التقديم للمحصور والاختصاص
لانه قليل جدا لم يعبر المصراع لا يخلاف المسند اليه فان كونه مبتدأ من اول الامر غريب
للتخصيص مساو لا اعتبار التقديم بل ربما يكون راجح بحكم الاصل وكذا الارض ان يقول ازيد
ضربت ام لا وانت ضربتني ام لا سواء جعلت ام لا بمعنى ام لا تضرب احدا ولا تضرب
احدا او بمعنى لم تضربني ام لا تضرب انت لان ام سؤالا عن تعيين احد المتساويين
فاذا اولها نفي الفعل كان مقابلا لاثبات الفعل كيف كان لا خصوص المفعولية او
الفاعلية على ما يعطيه التقديم واما قال الارض ولا يجوز لانه لا يحتمل احتمالا بعيدا
ان يقال عنه ام لا زيد اضربت بل غرضه وان لا انت ضربت بل غرضه فيكون التردد في التعيين
لكنه بعيد عن الفهم صحيح في الاستعمال **قوله** وان اردت الاستفهام بالقرير لما ذكرته
خفيفة الاستفهام السؤالا عن الفعل وعن الفاعل وعن المفعول والفرق بينهما في صورة
التركيب وما يصح مما لا يقع حوالا اجزاء ذلك فيما هو بمنزلة الاصل من فروع الاستفهام
وكا خفيفة في كثرة الاستعمال وهما القرير والانتكار والقرير عندهم يقال بمعنى الحق
والثبوت ومعنى الحمل على الاقرار والالقاء اليه وهذا هو الشائع فيما بينهم والاول
هو المراد منها بدليل قوله حال القرير الفعل دون ان يقول القرير بالفعل وامر يقابل القرير
على مثال الاثبات ونسخ الكلام على سؤالا النفي فاقوله فاحذر امر من خذون الفعل بالفعل

بالفعل عتده على تضمين معنى القياس واورد القرير الفعل ماثلا لغيره على حريته في الكلام
المضارع والانتكار الفعل ماثلا لغيره اظاه صريح وهو اضربت زيدا والآخر خفي مكني وهو
ازيد اضربت ام لم يضرب تردد الضرب بينهما ويدعي انه ضربا احدهما فانك اذا انكرت ما اعتقد
المخاطب بحال الفعل لزم انتكار الفعل ضرورة ان الفعل لا يوجد بدون المحل وباني المحل مستقيا
في اعتقاد المخاطب اذا نفيته لك المحل ايضا كان نفيا لازما وهو دليل على نفي المزمور
برهان عليه ونظيره من التوبيل فلان الذكرين حرما من الاشياء ولو وجد التحريم كان اما هذا
واما ذلك وكلاهما مستف والمخفي بخلاف ان يحرم الله تعالى من جنس الفهم ضانها ومفرها شيئا
من نوع ذكورها وانماها ولا مما يحل انان الحبس وكذا في جنس الابل والبقر ذلك انهم كانوا
يحرمون ذكورا لانعام بارة وانانها تارة واولادها كيف كانت ذكورا وانماها او مختلط
اخرى وكانوا يقولون قد حرمها الله تعالى واورد من امثلة تقرير الفاعل قوله تعالى انت
خلق هذا بالهنا يا ابراهيم وتقرير دلالة الامحاز ان التقرير فيه بمعنى الحمل على الاقرار قاله
يقولوا ذلك له هم وهم يريدون ان يقر بكسر الاصنام قد كان ولكن ان يقر بانده منه كان
كيف وقد اشاروا الى الفعل في قولهم انت فعلت بالهنا يا ابراهيم وقال بل فعله كبيرهم
ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب فعلت او لم افعل وما يقع في بعض النسخ من التمثيل بقوله
انت قلت للناس اتخذوا في واتى الهين من دون الله نفوى هذا الظهور ان التقرير فيه بمعنى
الحمل على الاقرار لا بمعنى التثبيت فان قيل ادلالة في السياق على انهم كانوا عالمين بان ابراهيم عليه
هو الذي كسر الاصنام يحتمل الفهم على التقرير دون حقيقة الاستفهام قلنا يدل عليه انه
خاطبهم بقوله تالله لا كيد من اصنامكم بعد ان تولوا مدبرين وانه لما قيل من فعل هذا بالهنا
انه للظالمين قالوا سمعنا في ذكرهم يقال له ابراهيم وظاهر الاستدلال من ذمة الاصنام
على انه الكاسر لها وذكر قوله تعالى فاعلموا انهم ضلوا عن الله فاعلموا اليه بقون ان
البعض منهم قد شاهدوا انه يكسر الاصنام فاقبلوا اليه يسرعون لكيقوه **قوله** اما غير الله
اتخذوا ليا غير الله تدعون تقديم المفعول والباروهة لا تظاهر فيها والمعنى على انكار ان
تجد غير الله ولتلا على انكار اتخاذ الويل وكذا المعنى اخضون الهكم بالدعوة اذا اصابكم ضرر
ام لا بل تخضون الله بالدعاء دون الهكم فيكشف ما يدعون انه كشفه واما في قوله تعالى
ابشر انما واحدا تتبعه فتقدم المفعول ليس بظاهر لانه من باب الاصنام على شريطة التفسير

يحمل ان يقدر الفعل المحذوق مقدما على المفعول وان يقدر مؤخرا عنه ولذا قال ومنه ايضا
ولم ينطه في سلك الاليتين المذكورين ووجه ان ثبات الكلام يدل على انهم لم يتركوا مطلقا
واما ان كانوا ان يتبعوا اسرارهم في الجنسية وطلبوا ان يكون من جنس آخر وهم الملائكة وقالوا
مثلا انه اذا كان منهم كانت الملائكة اقوى قالوا واحدا انكارا لان يتبع الامة رجلا واحدا
او ارادوا واحدا من اخوانهم ليس باسراهم وافضلهم فوجب ان يقدر الفعل بعد المنصوب
ليكون على الفرة هو المفعول فيعود الانكار الى كونه المفعول الى الفعل نفسه **قوله**
فذكر لما لم يكن الانكار في الامثلة التي جعلها للانكار بمعنى واحد بل في بعض معانيها كان
ان يقع ما وقع في الماء او لا ينبغي ان يقع ما وقع في المستقبل وفي البعض بمعنى لم يكن ذلك في الماء
او لا يكون ذلك في الحال والاستقبال حاول التنبه عليه وعلى ما بينهما من التقاوت فمعه
اعصيت لم عصيت وما كان ينبغي ان يكون ذلك العضيا الذكرا ومعنى انقصي لم نقصي
ولا ينبغي ان يكون منك العضيا ومعنى افاضناكم ربكم بالنبين واصفى النبات على النبيين لم
ينع ذلك الاصفاء والاصطفاء وذلك انهم قالوا الملائكة بنات الله فافكر ذلك عليهم وقالوا
افخصكم ربكم على وجه المخلص والصفاء بافضل الاولاد وهم البنون واتخذ لنفسه ذم
وهي النبات لم يكن ذلك ولم يصطف النبات ولا ينبغي ذلك ومعنى انتركوها لانتركهم على
قول البينة ولا تفسركم على الاهتداء وانتم ترونها ولا تخارونها قد جئ بضمير في المفعول
متصلين في مثله يجوز انفصال الشا من انترككم اياها **قوله** واما ان يزاد قد سبق في
تقديم السند اليه ان مثلنا عرفت وانت عرفت وهو عرفت يكون تارة للنفقوى بان يعبر
الضمير من اول الامر مبتداء وتارة للتخصيص بان يعبر في الاصل مؤخرا على انه فاعل معنوي
قدم للاختصاص وان المظهر المعرف مثل زيد عرف للنفقوى لا غير المنكر مثل رجل عرف للتخصيص
لا غير سارهما الى انه ينبغي ان يكون ماضيا لا يدرك عند ادخال الفرة للاستفهام او للنفقوى
او الانكار حتى يحمل كلام التراكيب على ما يليق من النفقوى والتخصيص قطعاً او احتمالا
فحمل ارجل ضرب على انكار كونه فاعلاً لا على انكار الفعل البتة وانت ضربت نارة على انكار
فاعلية زيد ونارة على انكار الفعل بحسب قرينة المقام وازيد ضرب على انكار الفعل
البتة دون انكار الفاعلية وتسليم الفعل لما سبق من ان المظهر المعرف يحمل على الابتداء
البتة دون التقديم فمن هنا نعرف على قوله فلا يحمل نحو قوله تعالى الله اذن لكم على التقديم

بناء على انه ليس المقصد الى التخصيص وادناه ان لا يكر من الله لا من غير ولكن اجمله على ان الله
مبتداء من اول الامر والمراد تقوية حكم الانكار بانه يوم انتمله يحمل التقديم والنفقوى
الى التخصيص اذا كان مناسباً للمقام وقد سبق ان ليس كذلك والجواب ان المذكور فيما
هو ان زيد عرف ورجل عرف ليس من قبل هو عرف في احتمال الاعتبارين على السواء
بل حق المعرفة جملة على وجه نفقوى الحكم وحق المنكر جملة على وجه التخصيص وانه ليس
لفولنا زيد عرف غير احتمال الابتداء اللهم الا ان يقدر بذلك الوجه البعيد وهو كونه
في الاصل مؤخرا على انه يدرك كافي واستروا التجوى الذين ظلموا فقدم للتخصيص فلا تركب
عند المعرف كونه على شرط الابتداء فذكر ههنا ان ذلك الاحتمال لا تركب في الآية لما
اخر هو عدم مناسبة المقام ونقول مراد ان على تقدير صحة اعتبار التقديم وافادة
التخصيص في المظهر المعرف ايضا على ما يراه الشيخ عبد القاهر وصاحب الكشاف على ما
سبه في مواضع فلا يسيل اليه في هذه الآية لان المعنى على نفي الاذن من الله تعالى على تسليم
ثبوت الاذن وانكاره ان يكون الفاعل هو الله تعالى فمقتضى جملة على الابتداء وافادة النفقوى
على رايها ايضا فيكون ذلك غرضاً على صاحب الكشاف حين عد الآية من قبل الله تعالى
ولباني كون الانكار راجعاً الى ما يلي الفرة لا الى الفعل **قوله** مراد منه تقوية حكم
لانكار حال من ضمير جملة والتصريح بنحو قوله تعالى وفيه اشارة الى ان حرف الانكار اذا
دخل على كلام يفيد النفقوى كان لتأكيد الانكار لا انكار التأكيد كما انه اذا دخل على ما
الاختصاص مثل غير الله اتخذ ولما كان الاختصاص انفي لا انفي الاختصاص كما انفي بعينه على ما
سبق من ان مثل ما هم يؤمنون لتأكيد النفي وما انا قلت وما زيد اضربت لاختصاص
النفي فقول الاينوردي لا انت نجينا يا محمد بعدهم ولا لنا بالحجي عيسى كما كانا لما لم يتا
الاختصاص كان لتأكيد النفي فان قلنا هذا يستقيم في مثل التفرق والانكار في اوجه
حقيقة الاستفهام كما اذا قيل انت ضربت زيدا وازيد قائم عند بنية الابتداء دون
التقديم بل لوجه كثيرة التأكيد بعد حرف الاستفهام مثل انك لا تبوسف قلت
هو جار على الاصل من كون الاستفهام عائدا الى التحقيق والتأكيد حتى اذا اصل الحكم
كانه معلوم وانما السؤال عن ذكره وتفرقه هذه الغاية من التأكيد والنفي **قوله**
وانظم في هذا السلك قوله تعالى الله اذن لكم في الحمل على الابتداء للنفقوى دون التقديم

الاختصاص في المص في الآيات الثلاث وامثالها الى انكار على اصل الحكم دون فاعلية الفعل
مع نفي الحكم من فاعل آخر ليكون التقديم للاختصاص على ما يذهب اليه الاكثرون وهذا كما ذكر في
الآيات ان قوله تعالى لا يخلقون شيئا وهم يخلقون ويتولى الصالحين فهم يوزعون وهم قد
خرجوا به للفقوى ون التحصيل وهذا ظاهر في افانت كره الناس وافانت تسع الصم
اذ المعنى على انكار صدور الفضل عن المخاطب لا على انكار ان يكون هو الفاعل واثبات ان الفعل
منفرد وفاعله غيرك واما في اهم يقسمون فالظاهر اعتبار التقديم وقصد التخصيص في
لاغراضهم ويحكم بقوله لم يزل هذا القرآن على رجل من القريتين عظيم وان يكونوا هم
المدينين لامر النبوة والمؤلفين لقسمة رحمة الله ولهذا عقبه بقوله نحن قسمنا للحق ان
هذه مفوضة الى قريظة لادال واقضاء المقام وهي تختلف باختلاف الطباع والافهام
فترد على احد الطرفين فيقتضى ذوقه وموجب فهمه فليس بحجة على من ادعى الطرف الآخر
كذلك ولا منع احدهما عن الآخر بصائرهما لم يظهر حجة امتناع هنا لكلاهما مجرد انا
لاننا ان المعنى على هذا ولم لا يجوز ان يكون على ذلك مثل ان يقال لاننا الآيات الثلاث على التمام
دون الاختصاص او بالعكس فارجع عن قانون هذا الفن والما يقع في البرهان **قوله** واذا
عرفنا هذه الكليات الاستفهام قد وعد في بحث تقديم السند ان تقرر في قانون الطلب وجهان
الاستفهام صدر الكلام فهذا تقرر وحاصله انه طلب الطلب لا يكون الا لما فيه فوط
بجانبه في الكلام ولا يرد عليه ان الاخبار ايضا لا يكون الا لما فيه فوط الاهتمام لان
الانسان كبير اما يجبر بما لا يقبله لكن يرد ان كلامنا امر والى طلب تقديم معمولاته عليه
حاز من زيدا ضرب وعمر لا تضرب لا يقال اننى طلب الانتفاء وهو دليل عدم الاهتمام
لانا نقول فيكون اهتماما بالانتفاء والترك وكفى النفس وفيه المطلوب ويمكن ان يقال
المراد انه طلب الحصول في الذم واشتغال اشرف اجرائك وخلاصة حقيقته ولا
بصورته وهذا لا يكون الا لما فيه غاية الاهتمام بخلاف طلب الحصول في الخارج فانه قد
لا يكون بهن الثابتة لا يقال المطلوب في تقديم الطلب بل ما به الطلب كذا وانما
والا من الدليل لو لم يقدم المط بالطلب لا نقول المط بالطلب والطلب بالاداة وبهذا
بتم المط قوله لا يجزى غائب عن التبع فاعله لرفعه وهو مصدر مضى الى الفاعل
مفعوله صدر الكلام فان قيل ليس الاستفهام لازم صدر الكلام بل لزمه فالوجه

وكما في فوط اهتمام

ان يروى صدر الكلام بالرفع ويجعل المصدر مضافا الى المفعول قلنا اراد بالضرورة
المصوق وعدم المفارقة بمعنى انها لا توجد بدون صدر الكلام وقد يقال في ضد
الاستفهام انه نوع من الكلام وكل ما هو نوع من الكلام فله صدر الكلام ليعلم من اول
الامر انه ذلك النوع وزد بانه ما من كلام الا وهو نوع من الكلام **قوله** وجوب التقديم
عطف على لزوم وخص كيف اين ومنى بالذم مع دخولها فيها سبق من كلمات الاستفهام لا
ظروف اي على اي حال وفي اي مكان وفي اي زمان ولا محالة لها متعلق كسائر الظروف
مثل حصل ويحصل فربما يتوهم انه وجوب تقديم ههنا الكلام انما يكون بالنسبة الى
جملتها حتى يكون التقديم كيف حصل لا حصل كيف ولا يجب التقديم على المبتدأ انك
وقعت ههنا الجملة خبرا له فاراد هذا الوهم وصرح بوجوب تقديمها على المبتدأ لما انها
في الظاهر الفاظ مفردة اخبار للمبتدأ وسكت عن اي واين لانهما في معناها وحكما
حكما واما باي الاسماء مثل ما ومن واي وكما ففردت محضه يعلم وجوب تقديمها من لزوم
كلمات الاستفهام صدر الكلام من غير اشتباه واحتياج الى التنبيه لانها اعم من حرف
الاستفهام وما يضمن معناها كاسماء الاستفهام سواء في ذلك كونها مبتدآت مثل
ما عندك ومن في الدار وابقم يا بني وكما درهما في الكيس واخبارا مثل هذا ومن يوك
واي رجل اخوك وكما درهما لك فبين جميعها عندك كون المرفوع بعدها معرفة اخبارا او
مفاعيل مثل ما تضع ومن تضرب وابقم كرم وكما تأخذ ومن يمسك لونه ومن يثق
الانسان وفي اي تهازعب وعلى كرم رضول وعلى هذا القياس فان قيل ليست تطل صدرتها
يدخل الجاز عليها قلنا لا اذ المعنى الذي له الصدرة يقدر قبل الجاز اي عن هذا يسأل
امذالك وفس عليه وكذا اذا اضيف اليها اسم مثل غلام من تضرب فكذلك لا اتصال بين
الجاز والمجور واما يروى في كلام بعض النحاة من نحو يكون ماذا وتضع ماذا او فعل ماذا
فالوجه ان يكون ماذا متعلقا بمحذوف مدلول عليه بما تقدمه اي ماذا يكون على طريق
التفسير بعد الاهتمام **قوله** الباب الثالث في الامر قد سبق ان الامر طلب مخصوص معلوم
لزمه يارس الحدود وطرق الاكتساب فيكون ضروريا فالان يذكر ان ما يستعمل للتأدية
هذا المعنى في لغة العرب اي شيء هو وان لفظ امر ولاي معنى وضع وان اللفاظ المستعملة
في الامر حقيقة في طلب الاستعلاء فقط وانما لا يجاب والوجوب قد يلزمه وقد لا يلزمه

وان اسوي ذلك بتولد منها بمعونة الفرائض قوله بنو الكلام في ضبط الصيغ في علم الصرف
اشارة الى ما قال فيه اعلم ان طريق اشتقاق الامر ان تحذف من المضارع الزايد في قوله و
تستدعي على الشا ان كان محذوفا والآ فان كنت في باب افعال رددت الفحة الساقطة والآ
جلبت حرة وصل مضمومة في باب يفعل مضموم العين كسورة فيما عداه ثم تحذف الآخر
ان كان فعلا او تنسكه ان لم يكنه ولا مشددا ومحركة في المشددة باي حركة شئت
اذا كان ما قبله مضموما والافغير الضم وقوله وعد اسماء ذكرت في علم النحو اشارة
الى ما علم في اسماء الافعال من تحور ويد وهلم وهات ودونك وعندك وحذرت
وحيتل وبله وعلبك الامرانية ومنه وهيت وهيل وهيك وهيا وفركه فقطك
واليك وآمين وما كان على الامر نحو حذار وتراك ونزال وكأنه مال الى مذهب غير
سبويه والاف نحو عن من الصيغ المضبوطة لكونه عند قياسا في جميع الثلاثا المجزئة
وقوله الامر في لفظ الامر في لغة العرب عيان عن استعمال الفعل المرفوع باللام الجازم و
الصيغ المخصوصة والاسماء المحدودة على سبيل الاستعلاء اي طلب العلو وعند نفسه
عائلا سواء كان له العلو حقيقة كما في امر الاعلى والادنى والاكافى امر الادنى والاعلى وهذا
ينسب الى سوية الادب لان ذلك معناه الحقيقي المصدرى بحسب اللغة لانه اذا استعمل ذلك يقال
امر فهو امر واما بحسب عرف النحاة فالامر حقيقة في المرفوع باللام والصيغ المخصوصة و
بحسب عرف اصوليين في الطلب على سبيل الاستعلاء **قوله** واما ان هذه الصور اي ينزل
وانزل ونزال ومنه والافاظ التي هي من قبيلها بمعنى جميع الافعال المرفوعة باللام والصيغ
المخصوصة والاسماء المحدودة المختلف في بعضها انه قياسي وسماعي كنزال والمفتوح في
بعضها انه سماعي كصده هي موضوع في اللغة بوضع شخصي كالاسماء المحدودة
او نوعي كالوأي لغرض الاستعمال على سبيل الاستعلاء **قوله** لا فنية خلا في قيل نعم هو
الطلب على سبيل الاستعلاء وقيل للوجوب خاصة وقيل للنسب خاصة وقيل لها
بالاشتراك اللفظي وقيل لها بالاباحة بالاشتراك اللفظي وقيل للقدر المشترك بين
الثلاثة وهو الازن والظاهر الاول هو انها موضوعة للاستعمال على سبيل الاستعلاء
لانه المتبادر الى الفهم فقد ذكر وان ذلك من اقوى امارات الحقيقة ثم يبين بوجه آخر ليس
في افاده الظن كالأول الا انه نفويه وهو اطباق ائمة اللغة على اضافة هذه الامور

وعلى الصيغ الى الامر بقولهم لام الامر وصيغة الامر ونعزم من المعنى التي يستعمل فيها
اللام والصيغ بان يقولوا صيغة الاباحة او الدعاء او الالتماس والندب ونحو ذلك
او الامر باوجه التأييد ان الاصل والشايع في مثل هذه الاضافة هو الاضافة الى ما
هو المدلول الحقيقي كلفاظ الاستفهام وكلمات الشرط وحروف النداء واسماء الاسماء
وافعال المتأثرة وغير ذلك والامر اذا احتمل ان يكون المراد به معنا المعنى العرفي النحوي والاضافة
بيان كمال الماضي والمستقبل لكنه بحسب اللغة حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء
وهذا القدر كاف في التأييد وبه يتدفع نظر صاحب البصاح لان الظاهر ان وجهه
ما ذكرنا من كون الامر على معناه العرفي فقوله هي موضوعة جملة استفهامية و
خبر ان وانه مع الاسم والخبر مبتدأ وخبر الجملة الواقعة جوابا ما اعني فالظاهر كونها
موضوعة لذلك العائد محذوف اي فنية وقوله وتوقف ما سواه عطف على تبادر
الفهم والتضيق للامر بمعنى استعمال الصيغ على سبيل الاستعلاء وعلى اعتبار متغلو بقوله
والدعاء هو الطلب على سبيل النضر مثل اللهم اغفر **قوله** والالتماس الطلب على سبيل التماس
كقولك لصاحبك اعطني الكتاب والندب الطلب على قصد كون الفعل افضل من التزم
والترك جاز في الجملة مثل كاتبتهم والاباحة على قصد تساوي الفعل والترك مثل
اذا حللت فاصطادوا والتهديد الطلب على قصد التخيف وتخطي الاثبات بالماثور
به مثل اعملوا ما شئتم وتحقق معنى الحقيقة ليس اليه كبحر **قوله** ولا شبهة قد
كثير من النحاة ان الطلب على الاستعلاء يقع في الاحباب والندب وان القول كون الامر
حقيقة في الطلب على سبيل الاستعلاء معناه انه للتقديرين الوجوب والندب
المصديق انه لا شبهة في انه كذلك يستدعي من الامر الاحباب الا انه لا يقتضي الوجوب
على الامور ما لم يكن الامر غالبا اذ قد سبق ان الاستعلاء اعم من العلو وهذا مذهب
غيره بان حقيقة الامر الاحباب كين في الوجوب تفصيل فقوله لا شبهة في ان طلب المتصور
اشارة الى ما سبق من انك طلب الامر ان يحصل في الخارج بنوع ما هو متصور اي حال
في ذلك **قوله** على سبيل الاستعلاء اشارة الى ان الطلب على سبيل النضر او غيره
لا يورث الاحباب قوله الاحباب الاثبات به اي بالمتصور وقوله على المطمئنه اي على
طلبه المتصور وقوله بحسب حاجات يغفل بوجوب الفعل ومعناه انه يجب بحسب حاجات

مختلفة من الشرع والعقل والعرف بمعنى ان كان لا يجازي من الشارع فيجب شرعا او من العقل ففلا
او من العرف ففلا وقوله ولا اي وان لم يكن الاستعمال من هو على رتبة لم يستتبع ايجابه وجوب الفعل
وقوله فاذا صادف من اي صنع الامر اصل الاستعمال وهو الطلب على سبيل الاستعمال بالشرط
المذكور وهو كون الاستعمال من هو على رتبة فاذا وجوب ولا اي وان لم تصادف اصل
الاستعمال بالشرط بان لا يكون مع الاستعمال من الحكم لا تفيد مجرد الطلب من غير ايجاب وجوب
وقوله ان استعملت بيان توليد ما يناسب المقام وفي الكلام دلالة على ان امر الاباحة ايضا الطلب
الفعل كامر الايجاب والندب لان يكون لطلب الفعل والترك على التساوي بحيث لا يبقى فرق بين امر الاباح
ونفي الاباح بان كان الترك مخطورا فورد النفي للرخصة في الترك والى هذا نظير من قال ان امر الاباح
كالجنس للايجاب والندب بمعنى انه ليس معناه الا مجرد طلب الفعل من غير دلالة على زيادة كسح الترك
او مرجوحته ولما ذكرنا كبرية من خارج **قوله** الباب الرابع في النفي وهو طلب انتفاء الفعل
المستوفى في الخارج او طلب كمال النفي عنه وقوله حدوث حذف بمعنى انتفاءه وسرت على
طريقه عبارة شائعة فيما بينهم ومعنى صحيح ظاهر ومنه زيد محذوفه حذفه وهو النفي محذوفه
حذف الامر الا انه عند التطبيق بالاصل شكل لان حدوث في هذا المعنى متعدي يقال حدوث الفعل
بالفعل اي فسنه به فالقيام ان يقال النفي محذوف بالامر وكأنه تركه لانه لا يترك الا في الامور ثم عدى بالباء و
انصب محذوف الامر على المصدر والوجه بعد غير ظاهر **قوله** بالشرط المذكور اي كون الاستعمال من
هو على رتبة فاذا قبل ليس هذا طريقه الامر بل الاستعمال فيه اعم من ان يكون مع العلو او في انما
العلو شرط فاذا وجوب وكذا النفي قلت ما ذكر هو حقيقة استعمال الامر ويجوز ان يكون هذا
اعنى العلو اصل استعماله بمعنى الغالب الرابع فيصح الكلام فان قلت اي حاجة الى قوله لا على سبيل
الاستعمال بعد قوله ولا بمعنى وان لم تصادف استعماله على سبيل الاستعمال بالشرط المذكور وكيف
احتج اليه في التماس دون الدعا قلت انتفاء الاستعمال بالشرط المذكور اعم من ان يكون انتفاء
الاستعمال اصلا او بانتفاء العلو مع بقاء الاستعمال فلا جرم احتاج الى التقرض لانتفاء
الاستعمال ليحقق التماس والدعا الا ان لفظ المبطل اعني عن ذكر **قوله** الامر والنهي حكمهما
الفوراي وجوب الفعل والترك عقبة ود الامر والنهي والتراخي اي جواز التأخير من فوض
الى التراخي وهذا مذهب بعض الاصوليين ومثال هذا ظنيان يكفي فيه بالافتاء والتشبيه
والاختلاف والاختلاف والظن في الفهم والاسبق والانطباق بالمشاركات والالتفات والاختلاف

فان الاستفهام والنداء على الفور ولا يظهر ذلك سبب سوى كونها للطلب مع اشتراط امكان المط
والا والنهي مشاركتها في ذلك فكذا في الفور وهذا هو المراد بقوله والنظر الى ما يطلب يا حو
الامر والنهي منته على ان حكمهما الفور صالح للتشبيه ثم اورد منتهى بآخرين ويرد على الكرامة
الكلام في طلب الامر والنهي ومن مع التراخي بقوله والتراخي مبتدأ خبره نوقض من التوقيف
وقوله الى ان المولى متعلق ببناء الفهم وقوله دون تقدير الجمع في موقع الحال من الفهم ومن
يجوز الى ان يبادر الفهم الى التفسير متجاوزا للتقدير والفاعل المحذوف للمصدرين اعني تقدير
واراده هو المولى واراده عطفا على الجمع اي يبادر الفهم الى ان المولى غير الامر الى ان الله قد جمع
بين القيام والاضطرار في الطلب لكن لا يجمع بين الاستحسان بل مع ارادة تراخي القيام وبالات
ان يجعل ارادة عطفا على تقدير وقوله ذمة منفعول استحسان والضمير للعبادة **قوله** واما الكلام
اشارة الى خلافة اخرى في الامر والنهي وهي انها المرة او التكرار والمهور على انه لا دلالة
للمطلقات على شيء من الامور واختار المصنف تفصيل اخذ بالاشبه وتفصيل المذاهب في
المسئلة في تقرير الاسولة والاحوية مذكورة في كتب الاصول لا سيما مختصر الحاجب فلا
نظير ذكرها فتقوله ولا تظن ان غرضي من المعطوف عليه والمعطوف اعني قوله في الامر وقوله
في النفي وقوله فالاشبه جزء الشرط اعني وان كان الطلب قوله كما انتهت عليه في صدر القانون
بمعنى قوله ان الطلب يستدعي فيما مطلوبه ان لا يكون حاصلا وقت الطلب فانه اذا استدعي
مطلوبا غير حاصل وقت الطلب يقتضي ان يكون حصولا المط الذي يستدعيه في المستقبل وهذا
معنى توجهه الى الاستقبال وضمير وقوعه للحاصل وضمير صبر ورتد للاستقبال والمراد بقيل
صبر ورتد حاله هو زمان الحال لان زمان الحال هو قبل صبر ورتد المستقبل حالا والمعنى
لا وجود للشيء في الاستقبال عند زمان الحال فلا يكون الوجود المط في الاستقبال حاصلا
وقت الطلب فلا يلزم في قولك للتحرك تحرك طلب الحاصل **قوله** واعلم ان هذه الابواب الاربع
النهي والاستفهام والامر والنهي يشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدها اي في انها تضيق
قراين على ذلك وقرون ان الحاجب ان هذه الاربع فيها معنى الطلب والطلب لا ينفك عن سبب
حامل للطلب عليه فوجود ذلك السبب الحامل مسبب عن ذلك الطلب في الخارج فان العلة الغائية
وان كانت باهينها وتصورها علة لغائية الفاعل لكنها وجودها معلولة لها ولهذا
يقال ان العلة الغائية يتقدم في الدهر وينتأخر في الخارج ولما كان ذلك اعني كون وجود

والسبب الحامل مستبعا عن الطلب في الخارج فهو ما من ذكر الطلب وكليلة ذكر السبب الذي يصلح
سببا حاملا عليه اغتفره لفرضه عن ذكره في الشرط والسبب الذي ليس معنى الشرط والجزاء الا
سببته الاولى ومسببته الثانية فاجزى السبب الحامل بان مقدمه بعد من الاشياء واما الاخيرة
فلا يلزم ان يكون محصل مستبعا عنه وانما هو لا فائدة علم الخاطي بضمونه او بانك عالم به فلذلك
لم يقع الجزم في جواب النفي **قوله** واما العرض اعراض بين الاشياء لدفع الاعراض بان الحاجة قد جعلوا
اجزاء المضارع في جواب الاشياء الخمسة التي من جملتها العرض وانما انقضت على الاربع التي
سواء وقوله على احد اي على افراد مصدر واحد يحد أصلا ووجه **قوله** فالنفا حكاية عن زكريا
وان خفي الموالي من ورائي وكانت امرئي عاقر افضيت من ذلك وليا برئني اشارة الى ان الامر الذي
يفقد بعد الشرط لا يجب ان يكون على حقيقته بل لو كان الدعاء او غيره جاز والى انه انما يفقد
الشرط ويجزى المضارع اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد فبقي المضارع على رفعه حالا
مثل فذرهم في خوضهم يلعبون ووصفا مثل اكرم رجلا محبكا واستنباطا مثل فم يدعوك
فتول برئني في قواة ابي عمرو واكتشاف مجزوم على جواب الامر في قراءة الباقي من فروع والجمهور
على الوصفية كما هو الظاهر والمصر على الاستنباط اذ يلزم من الجمل على الوصفية انه طلب وليا
برئه ولم يوجب ليا كذلك لان الموهوب هو محبي ولم يرثه بل هكذا قبله فار قبل الاستنباط اخبار
جاءت بانه برئه وهو كذب والخطبة في لزوم كون النبي غير مستجاب الدعوى اهون من كذب قلنا
ليس هو في الحقيقة باخبار وانما هو تعليل كانه قبل لم يطلبه فقال البرئني غاية الامر ان
لا يترتب على طلبه ما كان عرضا له وكم مثله للانباء وورث يتعدى من مثل برئ من الله
يعقوب وبفسه الى مفعول مثل برئني الى مفعولين مثل ورثته ما لا والمراد ههنا بارتبه
منه العلم والشرعية وقبل ارث الجوزية ومن يعقوب الملك **قوله** وقال تعالى اشارة الى
مثال اخر من التبريل لا يخرج جواب الامر اشعار بان الامر لا يجب ان يكون مضمونه بحيث يستقل
بالسببية بل يكفي ان يكون له دخل في ذلك واقتضاء اليه في الجملة ولو بسايط فانما المقدر
ان نقل لهم اقيموا الصلوة وانفقوا بقبول الصلوة وينفقوا او حجة الامر بان النبي لا يستقل
سببا في حصوله الا انه لما شرف العباد بالاضافة والوصف الايمان زادهم شرفا بالاجابة
عنهم بكونهم يحث كنههم في الامثال حجة الامر ولدهول البعض عن هذا المعنى جعلوا بقبولها
مجزوءا باضمار اللام الجازمة اعقل لهم قولوا انكم يعقوبوا بطريق الخائب بعبارة تليق وهي

اقبلوا ورده المصرا بان اضمار الجازم في الافعال كما في قول الشاعر محمد بن قيس ففصل كل نفس اذا
ما خفت من امر تبالا نظير اضمار الجازم في الاسماء كما في قول ربيعة خير في كيف اصبحني اي خير في
الجزم فيها منزلة الجزم في الاسماء وقد اطبقوا على ان اضمار الجازم ضعيف فانظر هذا خبرا من ذكرنا
من ثبوت جواب الامر **قوله** وتقدير الشرط لما ذكر تقدير الشرط بعد الابواب الاربعه
اراد تعليم الحكم وانه جاز في غيرها ايضا كثيرا للفاثرة وما ينسأ بتقديره وان كان فيه كثرة
حذف النسبة الى حذف اللام الجازم ثم حكم بكونه في بلغ كلام وافضحه ثم اشار الى تعليم
التقدير وجريانه في الجزم الاخر من الشرط اعني الجزم الذي هو العروة في الكلام والمقصود بالافاء
وقدر المستد في فلم تفعلوا هم لتضيق الجملة اسمية فحسن الفاء زيادة حسن لم يجعل الله هو
الولي متربيا على امر اتخذوا من دون الله اولياء مع انه انكار توحيي بمعنى لا ينبغي ان يتخذ من
دون الله اولياء كما يقال لا ينبغي ان يعبد غير الله فانه هو المستحق للعبادة لان الانكار وان كان
راجعا الى معنى النفي فليس كل ما فيه معنى النفي حكمه حكم ذلك الشيء فالذوق الصحيح شاهد
صدق على حسن قولنا لا يتخذوا من دون الله اولياء فانه هو الولي دون قولنا لا يتخذ من دون
الله اولياء هو الولي وحده وانما يحسن معه الواو والحالية كما في قولك انضرب زيدا وهو اخوك
دون غيره ومن امثلة حذف الشرط في القرآن انا رضى واسعة فاباى فاعبدون اي وان لم يستر
لكم العبادة في ارض فخصوني بالعبادة في ارض هواها ومنها ما اتخذ الله من ولد وما كان
من الله اذن لذهب كل اله اي لو كان معه اله اذن لذهب ومنها فاباى فارهبون اي ان كنتم
ترهبون شنا فاباى فارهبوا الارض واسوى وقوله وكذا تقدير الجزم لما اي اجل في ان الاجل
فقوله واستكبر عطف على قاس وهو على شهدا بمعنى ان كانا الفران من عند الله وكفر في اسم
ظالمين يعني ظالمين فطعا لان الاستفهام لانكار النفي والتقدير لما دخله النفي ومن امثلة
تقدير الجزم ولو ترى اذ قوموا على النار ولو ترى اذ الظالمون ولو ترى اذ ظلموا اذ يرون
العدا بان القوة لله جميعا الى غير ذلك **قوله** الباب الخامس في الداء مباحث الداء فيها
ما لا يتعلق بعلم المخا كجسم اعراى المنادى ونباته وزخيمه وامثال ذلك ومنها ما لا يتعلق
به كغيب حروفه وتفصيل الكلام في معانيها الاصلية والمعدول بها عن الاصل
لكن في نحو ذلك مما يتعلق بتطبيق الكلام لمقتضى الحال وقد تعرض في علم النحو للتصنيفات جميعا
الا انه خص ههنا الشا بالذكر لانها التي يتعلق بغرض بنظر علم النفا كانه قال بعض حاش

النداء التي بنا سببان تعرض لها في علم المعاني قد سبق التعرض له في علم النحو فلا نتكلم فيه وإنما
نتكلم في البعض الذي سبق التعرض له لقلة تعلقه بنظر النحوي بخلاف البعض الأول
أما تعيين الحروف فمن جهة فصيحتها الاسماء فلا بد من ذكرها في بيان العوامل وأما تفصيل
معانيها فلما حوت به عادة النحويين من بيان معاني حروف الجر والحروف المشبهة وغيرها
ومعها الأفعال الناقصة وأفعال المقاربة وغيرها على طريق تكمل الصناعة وتكثير
الافادة مع اعراضهم بآلة ذلك وظيفة لغوية **قوله** قد سبق التعرض لذلك حيث قال الضمير
الذي انما وقع من الحروف الناصبة للاسماء ستة يا ويا وهيا لنداء البعيد حقيقة
كيا عبد الله اذ كان بعيدا عنك او تقديرا لتبعية نفسك عنه هضم كينوا بالخلق
اولا هو منزلة البعيد من اقراسه تخفيفا او بالنسبة الى جد الامر الذي نادى له كند
الله لبيته م بيا واخو الله لنداء المير في المندوبة خاصة فان قيل هو بمنزلة البعيد
داخل في البعيد تقديرا فكيف قال اولما هو اى لنداء ما هو بمنزلة البعيد وقسمه الى
التخفيف وغيره قلنا من جهة انه اراد بالبعيد تقديرا ما يكون لتبعية نفسك عنه تقديرا
هضم فلم يتنا ولا ما هو بمنزلة البعيد من اقراسه الذي قسم كونه بمنزلة البعيد الى
ما يكون له بحسب التخفيف اى من غير اضافة الى خصوص امر الى ما يكون بالاضافة الى
خصوص امر **قوله** ولكن هناء نوع من الكلام صورته صورة النداء وليس بنداء فيه
ملاحظة بعبارة سبويه وفي قوله نوع من الكلام اشار الى ان هذا باب على حد نقل
عن معناه الاصلى لنداء في صور وجرثيات كباب التبعي نقل عن باب الامر مثل اسمع به
وابصر وغر الاخبار والاستفهام مثل ما احسن زيدا وكباب التسوية مثل لا ابالي ائت
ارعدت نقل عن معنى الاستفهام ولهذا التزم في هذا الباب ترك حرف النداء لانه لم
يتوقفه معنى لنداء اصل لفكره لتصرح بادائه وليس هذا من قبيل المولدات التي تنصرف
بابا على احد كالاعزاء في المظلوم والاستغاثة في الله من الفرق والتبعي في الماء و
بالدواهي والنداء والتضخيم والتخفيف ونحو ذلك **قوله** ايا منازلة شمل ان سئل
وقوله يا عبد ما عدت عجوبى على سقى القلب كروب وقوله يا بل ما اغفل عما في
جباني فيك واجبان وقوله امزلى نبي سلام عليك هل الارض الملائمة مضيقه واج
وقوله الا انتم صباحا ايها الطلل البالي وهل ينعم من كان في العصر الحالى وقوله

ياربع لو كنت دمعافيل مسكبا فضيت نحى واقتضى لذي وجب وقوله يا نا وحدي
فقد ائتانا انك في صبري وعري واحلاسي واساعي وقوله يا عين كي عند كل صباح
وقوله فيا قبر معر كيف اريت جوده وقد كان منه البر والبحر متزعا وباقبر معر انت
اول خفرة من الارض حطت للسماحة مضجعا وقوله ايها الباب لم عرلت اكنيا ب
ايضا كالحجاب **قوله** مختصا من بين الرجال يشير الى ان اى في قولك ايها الرجل
وان كان مضموما والرجل مرفوعا صفة له كما في النداء لكن الجموع في موضع الحال
مما قبله وتحقيق ذلك ان اصله تخصيص المنادى بطلب اقباله عليه ثم جعل مجرد اعراب
الاقبال ونقل الى تخصيصه بلوله من بين امثاله بما نسب اليه كاكرام الضيف انا اكرم
الضيف ايها الرجل والمسكنة في انا المسكنة ايها الرجل وليس المراد باى وصفه هو المطلب
ليكون ندا بل هو عبارة عما دل عليه الضمير السابق وبما يجب التنبه له ان هذا الباب
قد جرى فيه زيادة تعميم ولم يقتصر على ما نقل عن النداء وذلك انه قد يقوم مقام اى
اسم منصوب معروف باللام نحو نحي العرب اقرى الناس للضيف ولا يكون منقولا عن النداء لانه
لا يكون ذا لام او بالاضافة نحو انا معاشر الاشياء لا تورت فحتم ان يكون منصوبا بيقيد
يا مثل ايها الرجل **قوله** وان يكون منصوبا بتقدير عني واخص مثل المرفوع باللام قطعاً
وربما يكون علما مثل بناتنا يكشف الضباب وقد جرى فيه زيادة تعميم بان لا يكون بيان الضمير
سابق بل انما يكون مع انضمامه في صورة العطف على مرفوع مثل الذين امنوا والذين هادوا
والمضاري والمصابين او مجرد **قوله** ويا وى الى سورة عطله وشغها واضع
السماه او اخص الصائبين واخص شغها **قوله** واعلم ان الطلب جرى على عادته في
تفقيب الابواب بعد بيان المتضامين بيان خلا مقتضى الظاهر فيها لكن لا يتفطن لها الا
الشيخ من رباب البلاغة والمهرة من علماء المعاني الدرية العادة والجرأة على الربح نحوها
والعطف بضمير قاطع كناية عن اخذ بمجد الكمال في الامر وفيه اى نوعا هذا ظرف
يعقروصلته يكون على الكلام بذلك اى بواسطة ذكر كل واحد من الطلب والخبر كان
الاخر وملتبسا بذلك وقيل اى التكلم بذلك متى وجد خطا من مميزات البلاغة اى من
شرائطها ومكملاتها واسباب ظهورها والاعتبار بها اظهر لك حاله شبهة بالسخرة في
تاخذ القلوب امانها الى قول الكلام واستخسانه والاعتقاد بمضمونه بقدر ما شئت

اي بغاية ما يمكن لان العاقل لا يرضى بالسبب من امثال ذلك وتفسير المتقات بالحسنة اللفظية
والمنونة على ما هو في البدع لا يتناسب هذا المقام كيف قد جعل من جملة ما لا يعتد بها كون كل من الكلام
والسامع كامل المعرفة بجهاات حسن الكلام ولطائف اعتباراته اما المتكلم فلا بد ان يكون كامل
المعرفة بذلك كلامه وان شئت على غريب تكفي عجائب فرقائه لا يعتد بها ولا يعتد من حسناته بل
يلحق بالاعتقادات وينزل منزلة اصوات الحيوانات واما السامع فلا بد ان يكون اذ لم يكن واقفا على
ما تضمنه الكلام من اللطائف ينزل منزلة ما لا حجة لاستحسانه ولا عبرة بشانه وقوله من
سمات البلاغة في نسخة المقابلة بدون من **قوله** افترس كذا كشف عنه واظهر واقرع عن
تيسر ما شئت متعلق بافتران نظم الكلام بيان لما سبق بحذف من او بدله وجعل هذان
سمات البلاغة بمعنى ان ما تضمنه هذا الكلام من لزوم الانطباق على ما اجله للساق و
من لزوم كمال المعرفة بجهاات حسن الكلام لكل من المتكلم والسامع بما يتم به امر البلاغة ويظهر
فان قل مضمون الكلام السابق انه يجوز ان يستحسن الكلام من متكلم كونه بليغا ولا يستحسن
مثله اخر كونه غير بليغ وان كان المقام واحدا كما استحسن من على رضى الله عنه تسمية الميت
موتيا بلفظ اسم الفاعل ولا يستحسن من غير كماله وظاهر صحة اختلا النظم من جهة المقتضى
وعدها عند اختلاف المقام مثل ان زيد القافر يقبل في مقام الانكار دون الابتداء لا يح
عنه لهذا فاما معنى بقليله بقوله اذ لا شبهة لم قلت معناه انه كانه وقعت كد شبهة في
صحة استحسن الكلام من متكلم دون متكلم مع انه لا شبهة لك في صحة الكلام الواحد من المتكلم
الواحد في مقام دون فقال انه يصح الاول اذ لا شبهة لك في صحة الشاع انه نظير وكما ادعت
لصحة ذلك فادع عن صحة هذا كما يقال هذا المسكر حرام وان لم يكن خمر الا انه لا شبهة لك في حرمة
الخمر ولما في ذلك من بعض الخفاء قد سبق في بعض الاقتران انه تغليل المقدر انما لا يتفرع من صحة
استحسن الكلام الواحد من المتكلم الواحد في مقام دون مقام لانه لا شبهة لك فيها فقوله فلا بد
لحسن الكلام من انطباقه على ما اجله يساق في فرع على صحة اختلا النظم في القول وعدمه
اختلا المقام وقوله ومن صاحبه عرف بجهاات الحسن تفرع على امكان استحسن النظم الواحد
في المقام الواحد من متكلم دون متكلم ولما كان هذا مما فيه شبهة اخرج عليه بقوله والآء
وان لم يكن للكلام صاحبه عرف بجهاات الحسن غير مختصا بها جازما الكلام الصادر منه على
غير جهاات الحسن بان يحمل كلامه الموكد على غير نفي الشك ورد الانكار مثلا ويغري عن الحسن انما

لهاب كسوته التي تحسنه وترتبه وهو الانطباق على مقتضى الحال في علم السامع ثم لما كان
لظهور حسن الكلام شرط ثالث سوى الانطباق على مقتضى الحال وكون المتكلم عارفا بحسن الحسن
وهو كون السامع ايضا كذلك لا يترك في كلامه ما يصلح لابتداء هذا عليه ذكره بكلمة الواو
واعادة لفظ لا بد فقال لا بد مع ذلك اي مع وجود الانطباق ووجود مستكم عرف من السامع
مخلوقة لاقتنات البلاغة وما فيها من انواع اللطائف وضمير فيها لاقتنات وقيل
للبلاغة وضمير وفيها لا لصحة جمع صماح والسرطنة اعني اذا اتصل نسخة في موقع
البيان لكون الالف والبلبة من الاصلحة ولا ترى به الدرسفة كلام الباء بالمقابلة اي
لا ترى انت بدله ومقابلته الدرا والمصاحبة اي لا تبصر معه الدرو ولا تنلف اليه
سنة جواب اذا والضمير للكلام مستحاشا في مفعولي نسخة على انه بمعنى المسوخ وضمير قوله
اي يعملوه عائد اليه وان جعلته مصدرا فالمراد بالضمير معنى المسوخ ويجوز ان يكون
الضمير للكلام والعائد الى الموصوف محذوف اي بسببه والشكل يسكنون الشين وفتح الخاء
المجتمعة الجزرة التي لا اخس ولا اقل قيمة منها **قوله** ولا امر ما تجد ما مصدرية او امر
والمعنى ليس ارتفاع قلد كلام الله تعالى في نظر علم المعنا والبيان الى حد الامحار و
نظر الجملة بهذا العلم الى حيث يسوون بينه وبين كلام الناس ويظنون انه لم يبدف معالي استفا
العتى وصحة اللفظ افراد او تركيا بل ربما يطعن فيه الرايخون في الحمل من جهة اللفظ والمع
كما ذكر في خاتمة الكتاب **الجواب قوله** والجهاات المستحسنة لاستعمال الكلام الذي في صورة الخبر
ومجيش اذا استعمل في معناه الحقيقي كان خبرا وان كان عند استعماله في معنى الطلب انشاء
وطلبا لخبر او بعضهم على انه بعد خبر وانما الضرف في ان يحصل ما هو متوقع للحصول
بمنزلة الحاصل فاخبر عنه وافعا وهذا النسب بقولهم انه استعمال الخبر في موضع الطلب
دون ان يقولوا في معنى الطلب لا انه قد سبق في بحث الفصل والوصل ان مثل رحمة الله
انشاء وذكر وان في مثل لا والله انه عطف الانشاء على الاخبار الذي هو مضمون قولك
لا اي ليس الامر كذلك وجوز مع كمال الانقطاع لما فيه من دفع ايهام خلاف المقصود وهو ان
يصير الدعاء له ودعاء عليه وعلى هذا يكون كل مجاز اخرجا لا على مقتضى الظاهر
ظاهر اللفظ ان يراد به معناه الحقيقي وحصول كلامه ان الجهاة المحسنة لاستعمال الخبر في
موضع الطلب خمسة اربعة تفصيلية هي التفاؤل واظهار الخرص في الوقوع وقصد

الكناية وحمل المخاطبة على الفعل المفعول وخاتمة اجماله هي مناسباته ووجه حسن قصد
الكناية يجوز ان يكون الكناية نفسها لانها من المبالغة ولطف البعير حسنه وان يكون لها
فيها من الاحتراز عن صورة الامر من جعل الرابعة هي الاحتراز عن صورة الامر ولم يجعل
الحمل على الفصل واحدا من الحسن فقد سها **قوله** وابتعدوا بعد ظاهرا لا بما يجب الاحتراز عنه هو
تصنيف بعض اسمائه التي يقال اطلاق عليه للمهدي **قوله** وهل خلع هارون الرشيد بن
المهدي خاسر الخلفاء العباسية بوجع له بعد اخيه موسى الهادي في ربيع اخر سنة سبعين
ومائة وبنو قبطوس يوم السبت الثالث من جمادى الاخر سنة ثلث وستين ومائة وهو ابن
اربع واربعين سنة جعل الولاية بعده لولاه محمد الامين وبعده المأمون فما قبل انفسا سال
المأمون عن جمع المسألة فقال ائذ محاسنك يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ مساويك جعل
المصداق وقدمه على محمد الامين ليس على ما ينبغي ومن قيل الاحتراز عن لفظ مساويك واللفظ
شجرة الخلافة ما روى ان الرشيد أي بيد رجل خرمه خيزران فقال للفضل بن الربيع ما ذاك
بالفضل فقال له ان غزو الرواح يا امير المؤمنين تفاديا عن لفظ الخيزران لانه اسم والد الرشيد
قوله افترى افضل فظن ان خلع هارون على كنيسته وغير هارون على صاحبه كان امر غير
المقال **قوله** او هل حين غضب الداعي العلوي هو الحسن بن زيد بن محمد بن اسماعيل الحسيني
بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن ابي طالب وكان مولد في سنة ثمان مائة وبنو في سنة سبعين
من الشهر بحيث لا ينبغي ان يظن انه ملك عصر وذلك انه خرج في خلافة المستعزي بالله واستول
على طبرستان وما يليها وانقادت له الديلم في سنة خمس مائة وبنو في سنة سبعين
ومائة وولي الامر اخوه محمد بن زيد الذي قتل بخرجان في سنة سبع وثلاثين وشاعره ابو نفاة
الرازي وقد انشد في يوم المهرجان لا يقل بشري ولكن بشريان غز الداعي وبوم المهرجان
فقال له الداعي اعي تبدا بهذا يوم المهرجان وقيل بطيحه وضربه خمسين عصا وقال
اصلاح اديه ابلغ من ثوابه وفي تاريخ السلافي ان الداعي قال له كان الواجب ان تفتح القيد
بغير لافانه حرف غير محبوب ولو قدمت المصراع الثاني كان اصوب فقال ابو نفاة اني انا السيد
ما في الدنيا كلمة اجمل من قول الله لا اله الا الله وابداها بها فقال الداعي اصبحت اجدت واخول
وروى ان المعتصم بالله لما بنى قصر بالميدان وجلس فيه اشرف على الموصلي يادار عترة
البلوي حكاية بالشرع الذي بالاية فظنير المعتصم بهذا الابتداء وامر بهدم القصر

القصر قوله وهل تسمية العرب يشير الى ان هذا النجور والنفاق والبس من المتكلم واهل الاستعانة
بل ان كان من السعي واهل الوضع وقد يقال ان الفوز قد يعني الهلاك ايضا يقال فازاكر
اذ مات وان الهل هو اول الشرب فقد روى وقد يفسد دون الرق **قوله** وتارة لاظهار الحرص
الوجه ترك اللام لان الجهة المحسنة نفس اظهر الحرص وكذا الكلام في قوله وتارة لقصد الكناية
وتارة لحمل المخاطب والاعتذار بان المعنى وتارة القصد لاظهار الحرص مع بكون لا يستقيم في قصد
الكناية بل هو من باب الميل مع المعنى لان في تلك الجهة المحسنة ما يكون كذا في معنى اذا استعمال
للمعنى في موضع الطلب يكون كذا وضرب صورته وبه لما يطول ضمير نفسه واليه وخلافه للطلب
وكذا المستكن في غلظه والمنصو للحسن والجور في له حكم الحسن وضيم عليه لان في الصورة في
المخاطبة بحيث يغلب الحسن في الحكم بخلافه تارة ويستخرج له محمل اشارة اخرى وشيخ المعري هو ابو
المعري واسمه احمد بن عبد الله بن سليمان التوحجي ولد سنة ثلث ستين وثلثمائة وقال
الشعر وهو ابن احدى عشرة سنة او اثنى عشر ورحل الى بغداد سنة ثمان وستين وثلثمائة
ومات بمكة الثمان يوم الجمعة الثامن من ربيع الاول سنة ثمان وستين واربعين واربعمائة في ايام الفقام
بامر الله والتري السبر بالليل والناو يس بالهار وهما في موقع الظرف بخلاف المصنأ أي يصحني
في وقت السراي ما روى في وقتنا وتاوس بخلني وقد يقال في معنى البيت ان سير ليس الا فبات
فعلى عادة السبر الى الجبابرة توجه اليك في اول الليل فحيا لك امي وارجع عنك في وقت
الفجر فحيا لك على ان ترى **قوله** وتارة لقصد الكناية وذلك ان صحة الاخبار بحصول النظر
الاستقبال من لوازم طلب النظر المقتضي الى الامثال فعبارة عنه على ما هو طريق الكناية الى
هي في نفسها من المحسنات لكونها المبلغ من التصريح مع ما فيها من رعاية الادب بترك صورة
الامر **قوله** وتارة لحمل المخاطبة على المذكور أي على الفعل او التركة الذي اخبر به قصد الى
المبلغ حمل بالطف ووجه اما المبلغ فلما فيه من الدلالة على ان المخاطبة نه شارع الى الامثال
بحيث صح الاخبار عن وقوعه ولو في الاستقبال واما الالطف فلما فيه من الاشارة الى ان
المخاطبة في محبته بهذه المناسبة **قوله** وتارة مناسبات اخر كما لا ينبغي العطف على قصد المقال
مناسبات بالصب والعطف على لاظهار الحرص لنا مناسبات باللام الا ان الرواية بالرفع على معنى
وتارة للجهة مناسبات اخر ومن هذا اقتنا مضى في اقتنا ونك المناسبات مثل اظهار
نهو الاسبا كقولك استريت عبدا مقام استر والدلالة على الكمال في هذا النوا كقولك

اعطيني كذا مقام اعطني الاشعار بالاستغناء عن السؤال كقولك سمعت في حاجتي ورحمتي
وفاقتي والاحترار عما يكرهه المخاطب من عدم التقوى لو قلت اللهم وفقه للتقوى بخلافه
الله نظر الى ظاهر اللفظ وامثال ذلك **قوله** وما مرأته هي مبتدأ بزيادة من الاستغناء وكل من آى
القرآن واردة صفتان لها والجملة بعد الخبر المبتدأ وهذا اشارة الى استعمال الخبر في
الطلب لانه في الاصل العلامة اصلها اوية لانها ترجع اليها في معرفة ذي العلامة نقلت الى
الطائفة المحصورة من القران المبين اولها واخرها توفيقا والتمسكة في التقدير والاعمال
المخاطبة على الكف عن عبادة غير الله بالطريق الابلغ والالطف اظهاها الرغبة في وقوعه وهو
المخاطب في المساعدة الى الامتثال وكذا في الاستفكوز ويؤمنون ويجاهدون ووجه كون
هذه الاخبار في موقع الطلب ان اخذ الميثاق على الشيء يكون بطريق الطلب وقد اخبر بوقوعه
والدلالة على النجاة المنجية من عذاب الله يكون بالامر والارشاد الى اسباب النجاة لا بطريق
الاخبار بذلك وقوله فانظر اشارة الى ان هذا الوجه لفظا واو في معنى من حمل لا تقبل
ولا تستفكروا على حدان ورفع المضارع والمعنى لا تقبلوا وان لا تستفكروا وحمل يؤمنون
على الاستسباب انما كانوا يقولون من اننا لو علمنا احبا لعمال الله تعالى علمنا **قوله** ومن هذا
الفيل ما تمجوا عاذك الله وعصمك الله كان مثالا من عند نفسه وهذا استشهاد بقول الله
كما لا يوالى والنكته في كمال التفاضل في المضارع الرغبة في الوقوع والابناء عن استغناء الرحمة
كأنها وقعت وخود ذلك **قوله** ومن الجاهات المحسنة ما كان كبراد الخبر في مقام الطلب فذكر
من تكبر ايراد الطلب مقام الخبر اظهاها معنى الرضاء لما دخل تحت الطلب ففصله الى وجهين
فأشار الى التعميم بقوله وما شاكل ذلك **قوله** اسئنا او احسنى لاملومة لدينا ولا مقلية
ان فعلت اى املومة انت ولا مقلية ان فعلت من قلة ابغضه ومقتضى اظهاها اخبارا
لان المعنى ان ارض بان فعلت لا تلومك ولا تفضلك اسانا واحسنت قالوا لو قال هذا
البيت في حق الدنيا لكان اشعر الناس وقوله فاعلا حال من ذكر لفظ الامر لم وضير اختارت
لغة وفي حقه كثير وضير جواب الامر وضير عاوتة لما اختارت ومعنى ذلك على ان قوله او
نوخى اظهاها نفى ان تفاوت عطف على نوخى اظهاها معنى الرضاء وقوله كما يقول صم ولا تنصم
تمثيل للبيت على التقدير الثاني هذا المثال وقد توهم انه مرفوع معطوف على اظهاها معنى الرضاء
على ان يكون نكته مستقلة مقابل اظهاها معنى الرضاء وضير جوابه وتفاوته للطلب

وفساده بين وضير عليه لنوخى اظهاها نفى ان تفاوت الجواب بقوله استغفرهم ولا تستغفر لهم
معناه استغفرت لهم ولم تستغفر لا يتفاوت الجواب هو ان الله لا يغفر لهم البتة وكذا انفقوا
طوعا او كرها معناه ان عدم تقبل انفاقهم لا يتفاوت بان يقع مطلوبه وهو الانفاق بطوع
او لا يقع **قوله** وما شاكل ذلك مرفوع معطوف على اظهاها معنى الرضاء وذلك كالباء الى
كون ما يجزئ به محبوبا ومرغوبا وغريبا وعجيبا ايراد حصوله **قوله** والامر مبتدأ خبره منخطف
والظرف بعد في موقع الحال او الصفة بزيادة الامم كمثل الجار مجمل اسفارا يريد
ان اكرم يزيد في معنى اكرم زيد اى صار ذا كرم والباء زائدة في الفاعل مثل كفى بالله و
النكته اظهاها ان هذا الفعل امر عجيب ينبغي ان يطلب للحصول فينتج منه وهذا السلك
اشارة الى كون الجملة المحسنة فيه اعتبارا لطيفا لا الى ايراد الطلب في مقام الخبر والاول
كان هذا مع التقييد بقول من يجعله امر بمعنى الخبر من اقوال الكلام وهو الحديث واحترز
بهذا التقييد من قول من يجعله امر من اكرمه والباء زائدة في المفعول او من اكرم صار
ذا كرم والباء للتعدي اى اجعله كرمنا وصبره ذا كرم واعتقد كرمه والامر على صله
قوله ولهذا النوع معنى طرق الكلام البليغ واساليب متكررة جدا بحيث لا ينحصر وكل
مقتضى ظاهر الكلام في خلاف مقتضى اظهاها من دخل فيه فيا تضرره ينكر هذا والمص
ينتهك عليه ويرشد الى انه تارة بالبرزخ كما صرح في آخره في الاسناد والمسند اليه
والمسند بذلك في انشاء الحالات ايضا وتارة كثيرة بطريقا الخوى الى المفهوم والدلالة
بان يورد في انشاء المباحث احكاما وامثلة من خلاف مقتضى اظهاها من غير تصريح بانها
كذلك وتلك الاساليب مع تكررها وتخللها جدا مشتركة في رجوع اصلها الى البلاغة
وفي كون نشوها ونماها ورونها وما منها من طرق البلاغة وشعبها ومن خفيات
اسرارها وغريب كنهها شبه اساليب الاخراج على خلاف مقتضى اظهاها بشجارها اصول
وعروق في قلوب العارفين اخذ الما شافشا من موارد البلاغة وفروعها ومشار
الفضاحة وصنوفها وجعل العروق متشعبة من الاذن غريبا ذا المعهود عكسه و
لهذا توهم انه قلب وان كان قلبا وقوله ولا كالا لاسلوب اى والحال انه لا مثل الاسلوب
الحكيم في جملة تلك الاساليب وهو ان يبلغ المتكلم المخاطب بغير ما يزيقه ويتوقعه او السائل
بغير سأل وبطلبه فلا وكقول الشاعر انت شئت البيت اى جئت المرأة مشككة عندك

معالجة امر الضيافة ومباشرة تهية الطباخ والطعام للضيوف متروكة ان امرها
بالمساهلة في ذلك مكان المزاولة والتقاعد هناك مقام المسارعة فاجنبها بخلافه
وامرها بان تحري على مقامها وتزيد في ذلك على معهودها واجتهادها فقولها وقد را
حال من ضمير تشكي وهو من ضمير انت وكا في ضمير قلت والضيقة جمع ضيق بخون يقصدون
والضيق للجنس يطلق على القليل والكثير وكان في الاصل للصدركا لزور ولذا قال اهل الضيق
والضمير للضيقة المقاصدين منزله وما واوه النازلين ساحة ذراه والشيء كقولها تعا
يسئلونك عن الاهلة الابه سالوا عن بيان السبب الفاعلي في بدء الهلال فبقا ثم تزايد
على التدريج الى ان يصير بدرا ثم تناقصه على التدريج الى ان يصير كالهلال فامر النبي صلى الله عليه وسلم
بان يجيبهم ببيان السبب الفاعلي في ذلك تبسيها على ان السؤال عن هذا البق مجالهم لانهم ليسوا
بمن يفهمون بسهولة امر استفادة القمر النور من الشمس واختلاف أشكال ضوءه في ما يلي
ابصارنا باختلاف اوضاعه من الشمس على ما بين في علم الهيئة وكقولها تعا يسالونك ماذا
ينفقون الابه سالوا عن بيان ما ينفقون فاجيبوا ببيان مصارف النفقات تبسيها على ان
السؤال عن ذلك اهلهم لان النفقة لا يكون خيرا او صدقة ولا يخرج عن حد الاضاعة الا اذا
صرفت الى المصروف ووقعت في الموقع ان الضيعة لا تكون صنعة حتى يصاحبها بطريق البيع
واما انها ما اذا يكون فغنى عن السؤال اذ كل احد يعرف انه الذي يكون فيه خير ومنفعة ولذا
ادرج في الجواب لا بطريق ان يكون جوابا بل بطريق ان يكون بيانا لما ينفقون بقوله من خير فقول
او السائل عطف على المخاطبة الابه في غير النعدي او الملازمة تلقاه كذا القية واستقبل
وقوله ينزل سؤال السائل جملة تبينه ككيفية تلقي السائل بغير ما يطلب ضمير سؤاله وله
وتعديته وحاله للسائل وعن في موضع التقوية كاللام في الضرب لزيد والا فالنعمة
ستد نفسه وقوله ان يسال عنه بدل من هو او مبتدا خبره والنون واللام خبر هو هو
صفة سؤال وهو بمعنى المسؤول عنه وفي كون الابه الاول اعني يسالونك عن الاهلة
من قبل الاسلوب الحكيم نظر اذ لاله لسوالهم على انه سؤال عن السبب والحكمة وفي
عبارة الكشف ما يستغربه سؤال عن الحكمة ونظام بيان ذلك في الحواشي **قوله** وان هذا الاسلوب
الحكيم شان الى الجنس كما يقال هذا الحيوان الناطق اشار الى الانسان وذلك لانك المنزل
على النبي صلى الله عليه وسلم اشار الى الفريد هو قليل في الاستعمال وقوله لربما صادفنا المقام احسن

احسن مصادفة واشد مطابقة ليزن عليه ما ذكر من تحريك نشاط السامع بحيث يصير
كالطائر السحور الذي لا يلهي ولا وفار ومن في نشاط السامع ليست لها في قولهم
هو من عطفه وتحرك من نشاطه لانها تكون تبعية وهي هنا بيانية اللهم الا ان
يجعل ما سلبه بدلا والمفعول من نشاطه والوقار للحلم والرزانة وفريق فهو وفور
والسحور الدخا ما به السحر فصار كالهائم المتجرجر اطلاقا وضمير سلبه وبرزه للسامع كناية
للمدح المعترضة فيم الفرسي يقال في شدة الشبكة اذا كان قوي النفس انفا ابيا و
لبن الشبكة بخلافه وذلك الخارج هو المنعرج من الخواارج الذين خرجوا على رعي
رضي بالحكيم وسلك السيف زعته من غمره والشبكة الضعيفة والموجهة في المنعرج
غير ان يحرم فاعل سل وفي الان ضمير على ما هو من هذا المصير في تنازع العاملين والمستقر
في تحرك الخارج والبارز للحجاج والذئبة السوداء فوسادهم سود والادهم القيد والشبهة
البياض الذي غلب على السوداء فوسادهم قوله متغابا اي مظهر من في نفسه الغباوة من
غير ان يكون غباوة ومبرز اي مخرج او عيد الحجاج اياه بالجسد والقيد في معرض الوعد
بالعمل على العزم لادهم حاله من فاعل قال وهو ضمير الخارج قد تم الاول على المسقول
لانه باعتبار ما تقدمه من كلام الحجاج واخر الشامع عدم العاطف كونه باعتبار ما قبله من كلام
الخارج من غير تشارك وشاد كها بالعطف حال ثالث هو قوله متوضعا اي متوصلا بذلك الى ان
الحجاج بالعطف وجه ان كان مثله فهو جديرا ان يعطى لان بقاءه والامرة بالكسر الامارة بالفتح
فانها المرة من امر او من امر بالضم صار امرا اصفوا اعطاء مالا والصفة بالتحريك اعطاء
شن واونقه والصفاد ما يوثق به الاسير من قود وقيد وعلى الجمع الاصفاد والوعد حينئذ قول
بالابعاد المختص بالشرعيتين كونه **للخبر قوله** وليكن عطف على بقية راي خذ هذا وفي علم متعلق
بكلاما على ما ذكر في صدر الفصل انه لضبط معارف علم المتأ والكلام فيه ومنقول حال
مقدرة من ضمير كلامنا وحفي غابة لما في الاستفاد الى علم البياض من معنى هذا الكلام فيه وبسطه
وضمير لعل البياض هو بيان ما نحن له اي متصدرون او منصوبون لاجله وما نحن له مفعول
ارادنا واللام للتقوية ومنه في موضع الحال من الجور وقد ذكر في هذا الكتاب مثل هذا التقديم
والمراد بما نحن له الكلام فيهما من غير فرض خصوص مقام الاستدلال والكلام فيما يتعلق بالمنظور
بدليل انه جعل الكلام في الاستدلال والعروض استينافا لا اخذ في الغرض لعل المتأ والبياض

وسماه في موضع آخر انصبا باله ثانيا وبهذا يظهر وجه صحة تعبير آخر كلامنا بالآن فكان له
آخر بالنسبة الى ما نحن له وهو الآن واخر المحجب التحق وهو جنس تحت الكتاب ثم يكون البيا
شعبة من المتعابا اعتبارا لاني في كون كل منهما علما على حد تفرد بالتدوين وبتفصيل من أحدهما
الى الآخر ولهذا سماهما علمين وعرفهما تعريفين وجعلهما فصلين وهذا آخر كلامنا في شرح
الفصل الأول والله المستودع للتوفيق شرح الشفا وان يفيض علينا في البيا ما افاض في الشفا
انه المفيض الأول والاخر قوله الحمد في الأول والاخر **قوله** الفصل الثاني في علم البيا
اي في ضبط معارفه والكلام فيه اذ قد سبق في مقدمه بيان حق وغايته فاورد ههنا غايته
لضبط المعارف اي بجمل تفصيل المقاصد يرجعها الى التشبيه والمجاز والكتابة وتلك
اصول البيا المقاصد الثلاثة وهذا قال الاصل الأول من علم البيا في الكلام في التشبيه اشارة
الى ان القاعدة لضبط المعارف والاصول الثلاثة لتقرر المقاصد كما اورد في فصل المتعابا
مقدمة لضبط المعارف وبيان اذ ترجع تفصيل المسائل الا قانون في الخبر بعنوانه الاربعة
واخر في الطلب بقسامه الخمسة والقانونين لبيان المقاصد وان حمل ضبط المعارف على بيان
الموضوعات كما يقال ففهمنا القاعدة ايضا تشمل على بيان موضوع البيا وهو الجزر والطلب
من حيث اشتغالها على الدلالات التي ياتي بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح
والخفاء واما ان تصفى الى من يجعل موضوع البيا نفس الدلالات التي يجري فيها الوضوح
والخفاء كيف وهو من اقسام العربية والفنونا الادبية الباخة عن حوال اللفظ واما التما
الجينية فترجع الى صرف الهميات المفردات وما في حكمها والنحو الى هميات التركيب من حيث
تأدية اصل المعنى والمقام من حيث الانطباق على مقتضى الحال والبيا من حيث الاختلاف في
وضوح الدلالة وخفائها واذ قد تحققت فليس الجح في البيا الا عن حوال التشبيه والمجاز
والكتابة **قوله** وهي ان محاولة بمعنى طلب ايراد المعنى الواحد بالعبارات المختلفة الدلالة
وضوحا وخفاء اما يمكن بالدلالات العقلية دون الوضعية فلا بد منها من التفرع لانواع
الدلالة وانها تنقسم الى الوضعية وغير الوضعية وان غير الوضعية كرمي وكيف وآباء
بالزيادة متعلقون بخلافه وفي بطر فبا ايراد المعنى الواحد وكذا في الدلالات لكن من حيث
تعلقه بطرق فلا يكون هذا من خالف في جرمي واحد بفعل واحد مثل مرت بزمه
بعمول من قبيل الكلت من البستان من العنب لك ان يجعله متعلقا بغيره يمكن لانه في معنى لا يمكن

لا يمكن كما في قولك ان اريد اغضارب لكونه في معنى اغضارب مع امتناع ان اريد مثل ضارب بتقديم
معمول المتعابا اليه على المتعابا او يجعله حلالا من ايراد المعنى وهو ظاهر وقوله غير ممكن خبر ان محاولة
وزك الداء لما ان ثبت المصدر مما ينساح فيه وقوله بالزيادة في وضوح الدلالة والنقصا
اشارة الى ان المعنى في دلالة الكلام هو الوضوح لا الخفاء واما الاختلاف في مراتب الوضوح
زيادة ونقصا ناهي بعد التشبيه على هذا لربما يذكر الوضوح والتقاء لحصول العلم بانه
المراد بالخفاء هو الوضوح بالنسبة الى الاوضح **قوله** فانك اذا اردت تشبيهه بالمثل
على مكان الصورية واسرار بلفظ مثلا الى ان هذا جاز في كل مثال وضمير منه لمفعول قلت
وهو قد يشبه الورد في الجمرة واراد بالكلام اعم من مصطلح التما لان الظاهر ان قولك
قد يشبه الورد تركيب صنف لا اسنادي وضميرها للكلمة التي في ذلك الكلام ومعنى
ترادفها ترادف تلك الكلمة لا كل كلمة اذ ليس ههنا ما يرادف كل كلمة ولو اريد بكلمة ما عوم
الجميع لا كل فرد فهو انما يرادف مجموع الكلمة لا كل كلمة والى هذا يعود الضمير في كونها فان
الموضوعة لتلك المفردات مجموع المرادفات لا كل مرادف وضمير هذه المعنى والسماح
اضافة للمصدر الى المفعول والى الفاعل وضميرها المرادفات وتلك اشارة الى الكلمة
الاول المذكورة في قولك قد يشبه الورد واما قال من غير تفاوت في الوضوح لوجود
التفاوت في خصوصيات الكلمة وتوقف دلالة البعض على جرمية نفى المرحم بان يكون مشتركا
وفي سرعة انتقال الذهن الى المعنى بواسطة كثرة الالف باستعمال تلك الكلمة ونحو ذلك
بما هو اشد على العلم بالوضع فان المراد به لا تفاوت في الوضوح بالنسبة الى نفس الدلالة
الوضعية اذ اريدت الهمية التركيبية واقصر على ايراد الفاظ اخر مرادفة من غير زيادة
او نقصا **قوله** ولا اى وان لم يكن السامع عالما بوضعها اى وضع المراد لتلك المفردات
ليفهم منها شيئا اصلا اى الكلية وانصايه على المصدر والحال اى اصل فان الشئ
اذا اخذ مع اصله كانا الكلي وكذا اذا سا فان قيل عدم العلم بوضع كل كلمة اعم من ان يكون
عالما بوضع شي منها او يكون عالما بوضع البعض دون البعض وهذا لا يستلزم ان لا يفهم
شيئا بل ان لا يفهم الكل والحاصل ان رفع الالحاح الى الكلي في حكم العلم بالوضع سلب جرمي فيه
وهو لا يستلزم الا السلب الجزئي في الفهم قلنا المراد انه لا يفهم شيئا مما هو معنى الكلام لا
اوضح ولا واضحا الا ما هو معنى الكلمة وذلك لانه اذا جهل معنى بعض اجزاء الكلام جعل

الكلام ضرورة انتفاء الكل بانتفاء الجزء وفي قوله والا ليعلم شأ بعد قوله كان في نفسه
كثمة من تلك الإشارة لا أن المشروط بالعلم بالوضع هو فهم المعنى من اللفظ وهو لا ينافي أن يعمل
المعنى في الجملة فيعلم الوضع الذي هو نسبة بين اللفظ والمعنى وهذا ينبغي أن يعلم
بالوضع موقوف على فهم المعنى فلو توقف فهم المعنى عليه لزم الدور **وقوله** وإنما يكون ذلك في المقام
في الوضع في الدلالات العقلية ولو كان ذلك إشارة إلى محاولة الإيراد بالطرق المختلفة
في الوضع على ما هو الأسبب لسوق الكلام لكان لا سبب فيقول بالدلالات العقلية **وقوله**
مثل أن يكون في نوع المصدر يمكن أو الحال من الدلالة والمثلية لا يلزم أن يكون نفس ما اضيف
اليه لفظ مثل بل يكفي أن يكون في ضمه وقوله شيء خبر كونه قد علم على اسمه وهو متعلق بخبر
ويجوز أن يكون نحواً ويكون مائة وقوله ولثان وثالث عطوف على الشيء أي وكيفية لهما أيضاً
متعلق بذلك الآخر فإذا أريد التوصل بواحد من المتعلقا الثلاثة إلى المتعلق به أي إلى ذلك
الآخر الذي تعلقت به الثلاثة ففي تفاوت الثلاثة في وضوح المتعلق وخفائه بأن يكون متعلق
بعضها أوضح من البعض صح الوضع والخفاء في طريق إفادة ذلك الآخر المتعلق به كالمعلوم
وهو صحة تفاوت الثلاثة في وضوح المتعلق وخفائه حتى لو كان يكون متعلق البعض
بما يستقل اليه الذهني سهوله والبعض بعد نظره تأمل لا فقاره إلى وسط أو وسطاً
في العلم أو يكون متعلق البعض بأواسطه في المثبت والبعض بواسطة أو أكثر وأكثر إلى
ما لا يحصى فيكون للأدلة صحة التفاوت في طريق إفادة خفاء فقلت لا يلزم صحة
التفاوت في طريق إفادة لا في طريقها على ما هو المذهب فقلت المراد أن يكون ذلك الطريق واضح أو
أخفى بالنسبة إلى الطريق آخر وهذا لا يرد قطعاً فقلت المطابقة للتفاوت في الدلالة لا في
طريقها فقلت التفاوت في الطريق من حيث أنه طريق ومتوصل به تفاوت في الدلالة أي
التوصل إلى المعنى للتوصل سواها وهذا قال في طريق إفادته ولم يقل فيه أي في ذلك الواجب
على ما هو مقتضى ظاهر سوق الكلام هذا وأظهر أنه لا يرد بطريق إفادة ذلك الواحد
المتوصل به بل الكلام المؤدى لذلك المعنى الذي يقصد إيراد الطرق المختلفة فأن أخذ
بالوضوح في بعض مفردات الكلام يوجب الاختلاف في نفس الكلام وسبب هذا زيادة بيان
فلا يخفى أن عطوف خفائه على وضوح المتعلق إنما هو زيادة الوضوح والآفاق لتفاوت
في الوضع كاف في المقصود **وقوله** وإذا عرف هذا أي أن مكان التفاوت في الوضع

أنما هو في الدلالة العقلية دون الوضعية عرفت أن لصاحب علم السبب زيادة احتياج إلى التفرقة
لأنواع دلالات الكلام ليعرف أن العقلية من أنواعها وأنه كيف يجري فيها التفاوت
لبنائي في معرفة إيراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة في الوضع ثم لصاحب علم المقامات
أكثر خواص الكتب وأركان دلائل عقلية كفي الشك ورد الإنكار في أن يكون نظر فيها
ليس من تلك الجهة وبحيث يتفاوتت بنفاتها فليست تلك الحاجة إلى الغرض لأنواع الدلائل
والكلام وإذا كان بحسب الوضع جنساً للكلمة كمر وتمر ولذا صح الحكم الطيب بذكر الوصف
لكن شاع استعمالها في الكثير لا يخلو على الواحد البنية حتى شاع جمع الكلمة بكلمات كالمفرد
الكلمات ولكل منها دلالة فينبغي الدلالات وتنوع المطابقة ونضمية والترابعية
فإنواع فيكون إضافة أنواع دلالات الكلام لاميته والدليل على هذا أنه ذكر النوع الواحد
منها باللفظ الجمع حيث قال بالدلالات الوضعية وحين عبر بها في الكلام الواحد قال
بالدلالة الوضعية **وقوله** فنقول بيان أنواع الدلالات بعد القول في تفسير مطلق
دلالة اللفظ على ما اشتهر ونقرر من أنها كون اللفظ بحسب فهم منه المعنى ولا كذلك
شهره في تفسير أنواعها على أنه يريد بيان أن ليس المراد بالفعلية هي ما اشتهر من كون المدلول
جزء من المعنى الموضوع له أو لا راعى عقلياً بل أعم وأعم ولما كان دلالة اللفظ على المعنى
نسبة بينهما بل **وقوله** وبين السامع أيضاً فإن اللفظ دال والمعنى مدلول عليه والسماع
مدلول له بل مدلول يعتبر إضافة تارة إلى اللفظ فيقال كونه اللفظ بحسب فهم منه
المعنى وتارة إلى المعنى فيقال فهم المعنى من اللفظ بمعنى مفهومه وانفهامه وتارة إلى
السامع فيقال فهم المعنى من اللفظ وانتقال الذهن منه إلى المعنى وبهذا الاعتبار صح
أن الدلالة العقلية هي الانتقال من معنى إلى معنى وفي قوله أن اللفظة هي كانت إشارة
إلى أن المعبر في أنواع الدلالات وضع المفردات حتى إذا وصف دلالة المركب بالمطابقة
أو التضمن والالتزام باعتبار وضع الأجزاء وفي قوله مفهوم إيمان لا أن الغرض الأصلي من
الوضع هو فهم السامع لا قصد المتكلم فأنه إنما يقصد المعنى من اللفظة ليفهمه السامع
وذلك لأنهم يسمون الصور الحاصلة عند العقل من حيث يدل عليها باللفظ مدلولات
ومن حيث يعني بها معان ومن حيث يحصل منها مفهومات وقوله من غير زيادة ولا نقصاً
أشاراً بأنه لو اعتبر في الدلالة زيادة بعض اللوازم أو نقصاً بعض الأجزاء لم يكن مطابقة

لعدم تطابق اللفظ والمعنى بحسب الوضع وقوله بحكم الوضع متعلق بغير معنى انه الذي
بحكم من الدلالة والفهم العقل نفسه مع قطع النظر عن وساطة الوضع وفيه اشارة
لافيد الجنبية وان المطابقة هي دالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع
له وبالنظر الى حكم الوضع حتى ان اللفظ المشترك بين الكل والجزء واللازم اذا اعتبر دالة
على الجزاء او اللازم بالضم واللازم لم يصدق عليه المطابقة وان كان الجزء او اللازم تمام
الموضوع له في احد الوصفين وذلك لانه ليس بحكم الوضع بل بحكم العقل ان لكل لا يوجد بدو
الجزء لا المعلوم بدو اللازم وكذا الكلام في تفيد الدلالة النصفية واللازم بوساطة
التعلق وحكم العقل فليست بوجوه الوضعية اسماء المطابقة خاصة لما انها بحكم الوضع
وبحسب الوضع المحض من غير اعتبار ربط عقلي والمنطوقون سبون الثلاثة وضعية لما ان الوضع
مدخلاتها ويجعلون العقلية اسماء لما يكون بحسب العقل الصرف من غير دخل الوضع كدلالة
على وجود اللفظ من غير ان يكون مقتضى الطبع كدلالة اح على اذى الصدر واخ على الوجه
قوله لم يهتدوا ذلك انهم هم اللفظ الذي وضعت اللفظة له وقوله ولنسميه اذى كذا المهور
اصليا اغراض بين خبر كان واسمه وانما سمي اصليا لاني الاصل فيها للوضع دخل فيه ان يكون
مختصا بوضع وما سواه فرع عليه ومحتاج اليه وقوله في كل من النصف واللازم على انفراد
وانها لا يسمي دالة عقلية ايضا رتبنا بوجههم اذ ذلك بحسب تراكم اللفظ بينهما كذا لا ظهر ان التمسك
معنوي كما يقال الانسان يسمى جونا بمعنى انه من افراد ما وضع له لفظ الحيوان فمعنى اللفظ
العقلية ما يكون بحسب تعلق بين المهور الاصلي وغيره وبحكم العقل **قوله** ولا يجب في ذلك
التعلق الذي يعتبر في دالة اللازم ان يكون لهما عقليا على ما يعتبره المنطوقون بل يكفي
ان يكون اعتقادا بان ينقل ذهن المخاطب من المهور الاصلي اليه لعرف عام وهو اعتقاد
العامة فانه المتبادر من اطلاق العرف او لغيره عرف عام من عرف خاص كوضع واصطلاح
من قوم مخصوص كاهل الشرع او المتكلمين والفقهاء او اصوليين او نحوين او غيرهم
ومن عرف خاص كالانتقال من كثر الرماد الى المضايقة فعلى هذا لا يسعد ان يجري العرف
على اطلاقه متنا ولا للعام وللخاص ويراد بغير العرف ما لا يتعلق بوضع واصطلاح كما
يتفق للبعض من اعتقاد التعلق بين الاشياء كالانتقال من المقدم الى السماع ومن
الفرق الى الجبان ومن الجبل الى اللواد وبالعكس فان اشارة ذلك ليست باعتبار عرف عام او

او خاص وما اقبل ما يقال ان التعلق بين جنان الكتب واللواذ باعتبار عرف علماء علم المعنى
بقوله امكن جوابا ان كان يقال امكنه ان يفعل كذا اي جازله ذلك ويتصرف فقول امكن المتكلم
وفاعله ان يطبع وذلك صفة مخاطبة اي مخاطبة الذي يعرفه انه يعتقد ذلك التعلق
قوله واذا عرفت فان قلت الذي عرفناه هو ان يراد المعنى الواحد بالطرف والتركيب المختلفة
لايتاني الا في دلالة العقلية لا على الصور المختلفة قلت واثارة لما نقلنا عن الشيخ
عبد القاهر من ان اعتبار اللطائف والمزايا والخواص والكيفيات ونحو ذلك مما يدل
على فضيلة الكلام يجري في المخا اولا وبالذات وفي الالفاظ ثانيا وبالعرض فحصل
المعنى الواحد على صور مختلفة ثم بدله عليه تركيب مختلفة وهذا ما يقولون ان المعنى
هذا البيت صورة غيرها في ذاك وقال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصور
فالمراد بالصور هي المخا الاول التي يدل عليها بالالفاظ والمعنى الواحد من المخا الثاني
وقد سبق ذلك بيان وفي بقوله على صور في موقع الحال وكلمة على الاشعار بان المقصود
الاصلي هو ذلك المعنى الثنا وانما الصور بمنزلة المنفعة له او المركب ضمير في ما لا
يدل عليه الدلالات العقلية من الدلالة العقلية لظهور ان الانتقال من معنى الى معنى
هي الدلالة لا الدلالات لا يتكلف وصح تفسيرها بالانتقال لكونها مأخوذة باعتبار الالفاظ
الا السامع وقوله كل واحد من الآخر وان كان بصورة الفيل لكن المراد ان العلاقة
الذاتية العقلية او العرفية او غيرها اذ لو اريد بالعلاقة اعم من بطلان الزور لم يرتب لها عرف
قوله ظهر لكان علم البيان مرجعه اعتبار الملائمات بين المخا وفي قوله بوجه من الوجوه
اشارة الى ما سبق من ان ذلك التعلق بين المهورين لا يجب ان يكون بما يشته العقل بل ان
كان بما يشته الاعتقاد لعرفا وغيره كان كافيا وانما عدل عن مهور القوم هو اعتبار
الزور العقلي لانه اكثر العلاقات المعترية في انواع المجازات والكتابات خارجة عن
الزور العقلي بل اذا اعتبر ما اعتبره من الزور البين لم تكن الدلالة العقلية ايضا
ما يجري فيه الوضوح والفاء وما صح حصر الدلالة في الثلث لم يخرج اكثر الدلالات
المعترية عند علماء البين مع صدق التعريف عليها والمنطوقون بغيرون التعريف ففسروا
الدلالة بكون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى متى اطلق احتراز عن ذلك قوله مرجعه اي
اصله الذي يرجع اليه تفاصيله ينبغي ان يتحقق حتى يمكن تحقيقه وهو اعتبار الملائمات

بين المتأخر والرومات وضح التفسير في المروم باللازمة نظر الى انه يكون بدا من الجانبين لو كان
 في البعض خريفا في احد الجانبين مثل بين العلم والحق ملازمة بان العلم يستلزم الحق فكيف لا يكون
 يستلزم العلم خريفا ولهذا يجوز كون اللازم اخص من العالم بالنسبة الى الحق واما ما ذكر من ان
 المروم الى ما يكون من الجانبين كما بين الامام والخلف والى ما يكون من جانبين العلم والحق
 فباعتبار المروم الكلي وينبغي ان يعلم ان ليس معنى المروم بين الامام والخلف ان كل ما يكون
 له امام يكون خلفه وبالعكس فان ذلك ليس باللازم بل بمعنى ان العقل كونه الشيء امام الآخر
 كون العقل الآخر خلفه **قوله** بحكم الاعتقاد حتى قد جرت العادة بان طول القائمة لا يكون بدون
 طول الجناح لو فرض له الجناح اعني علاقة السيف وبالعكس وان الاسد لا يوجد بدون الجراء ولا
 عكس فثبت ذلك الاعتقاد وان شئت من هذا غرضنا فلا نزاع لكن العرف العام انما يطلق
 يكون وضع واصطلاح من العامة لا من طائفة مخصوصة **قوله** ولا يربك في غائب من اريه او
 في الرب فاعله الانتقال وضمير ظاهر يعود اليه بمعنى ان الانتقال من احد لاني الشيء الى الآخر
 كالانتقال من بياض الثلج الى البرودة لا بوضعه بالنظر في ظاهر في شكل في انحصار مرجع البياض
 الى اعتبار الانتقال من ملو الى لادرم والانتقال من لادرم الى ملو ولا ملك اذا تأملت ونظرت
 الى الحقيقة علم ان مرجع ذلك الى الانتقال من اللادرم الى الملووم من الملووم الى اللادرم لانه
 ينتقل من البياض الى الثلج من الثلج الى البرودة فقولنا اذا انتقل في موقع المصدر وما
 موصولة صليها الظرف اي انتقالا مثل الانتقال الذي يكون اذا انتقل وقوله لمرجه تعليل
 للمنى عن الادابة **قوله** وقد يستوي شبه على ان عدم لزوم البنت للغيث في حكم العقل لا يقدح
 في كون المراد بالغيث لادرم الذي هو البنت وقوله واما نحو قولك مطر السماء بنا نا جواب سؤال
 وهو ان الجناح لا يكون انتقالا فيه من الملووم الى اللادرم بل بالعكس فان الغيث ملووم
 والبنت لادرم فذكر النبات وارادة الغيث يكون يجوز ان ياب اطلاق اللادرم على الملووم وانتقالا
 منه اليه والجواب انه ايضا راجع الى الانتقال من الملووم الى اللادرم لان الانتقال من اللادرم الى
 ملووم معين بعينه مساواة اللادرم لذلك الملووم اذا الانتقال عن العام الى الخاص وحيث كون
 متلازمين وبصير الانتقال من اللادرم الى الملووم انتقالا من الملووم الى اللادرم فينبط مطر
 السماء بنا نا في شكل غيها الغيث وهذا حكمه قصد به الضبط بان كل جاز انتقالا من الملووم
 الى اللادرم وكل كتابة انتقالا من اللادرم الى الملووم وقد امكنه بهذا الاعتبار رجوع الكل الى
 انتقال

من الملووم الى اللادرم لكنه حاول التفرقة بين ما يكون الملووم الاصل مراد اوجاز الادابة اعني
 الكتابة وبين ما لا يكون كذلك اعني الجناح فان قيل كثير من الجناحات والكتابات مما لا يتصور بين
 الاصل والمعنى المراد لزوم اصل لا عقلي ولا اعتقادي قلنا بعد ما اردنا باللووم متعلق بلحاش
 يستمع الانتقال في الجملة ليرد الاستكسال والمص معروف بان هذا كله تكلف قصد الضبط **قوله**
 ان الكتابة مطلق على قوله فان الجناح وقوله فلا يصح ان يكون الانتقال في طول الجناح من اللادرم
 الى الملووم وقوله فلا علينا اي لا ياتر علينا ولا عيب نرفع على انصبا علم البياض الى الثلج
 والكتابة بنا على كون مرجعه الى جهة الانتقال من الملووم الى اللادرم كما في الجناح والى جهة الانتقال
 من اللادرم الى الملووم كما في الكتابة وضمير تحتهما للجناح والكتابة ومعنى اتخاذها اصلين حصل
 مباخا لغير راجعة اليهما وتفاصيل الجملها وقوله اذ لا يخفى شرط جواز ولا عيب بالتا
 الموافقة اي لا عيب ولا لوم والجملة بيان لجهة تقديم الجناح على الكتابة وهي ان الكتابة تجري
 من الجناح مجرى الكرم من المفرد نظر الى الانتقال من الملووم واصلح بنفسه بمعنى عدم احتياجه
 الى اعتبار امر زائد على اللادرم بخلاف الانتقال من اللادرم الى الملووم فانه مشروط بكون اللادرم
 مساويا للملووم واخص منه للقطع بانه لا دلالة للعام من حيث انه عام على الخاص واما
 يكون ذلك اذا اعتبر فيه ما يجعله بمنزلة الملووم وجوز كون اللادرم اخصا ما بمعنى الملووم الخريفي
 او بالاصطلاح على ان يكون وجوده على سبيل التبعية لشي آخر فهو لادرم له ذلك الشيء ملووم
 فالمراد من الرومات والموارد لادرم وان كانت اخصا كالتصا حك بالفعل بالنسبة الى
 او باعتبار ان الروم في نظر علم البياض اعم من ان يكون عقليا او اعتقاديا وفي الملووم الاعتقاد
 لا يتبع وجود الملووم بدون اللادرم فيجوز ان يكون اللادرم اخص بمعنى ان له متعلق لوم بالشيء
 اعتقاد الكرم بحيث متى تحقق ذلك الشيء تحقق هو وبالجملة فاللازم اذا كان مساويا للملووم
 او اخص منه صح الانتقال منه الى الملووم ان عدا فعلا او اعتقادا فاعتقادا محال اما اذا كان
 اعم لا يقال الانتقال من الملووم الى اللادرم ايضا فينقل كوز الملووم بحيث متى حصل
 الدفن انتقل الدفن منه الى اللادرم لا ما نقول هذا معنى اللوم في هذا الفن لا امر زائد عليه
 والظاهر في كون الكتابة من الجناح بمنزلة الكرم من المفرد ما ذكره صاحب الايضاح وهو ان المعتبر
 في الجناح هو غير الموضوع له فقط لوجود الميزة المانعة بخلاف الكتابة فان الموضوع له
 مراد ايضا اوجاز الادابة **قوله** ثم ان الجناح يرد به اشارة اصل آخر للبياض هو التشبيه

ومنها ينبغي ان الانتقال من الملووم
 الى اللادرم اخص من مساواة

لما انه يجتهد في ذلك ويحصل من مقاصد ويستغل في هذا الفن تفاصيله واحكامه واقسامه فذلك
ما يكون على سبيل الاستطراد والمبدئية كما في مجي الخفة بالنسبة الى الجواز ولما كان احدا الاصلين فيما
ثبت من الكلام السابق هو الجواز والاستعانة وكانا يلتقيان على التشبيه هو نوع الاستعانة لا على
الجواز صدرك الكلام بذكر الجواز وخص الاستعانة بالعناية فعلم ان الجواز اعني الاستعانة بمعنى ان
الغرض بها والتجسس عن خواصها يقتضي تقديم الغرض للتشبيه لان الاستعانة من فروع ولا يتحقق
بدونه فلا بد ان يتخذ التشبيه اصلا فالنا وان مقدمه على الاصلين المذكورين اعني الجواز والكناية
اما التقديم فظاهر من جهة استثناء الاستعانة عليه واحتياجها اليه واما اخذ اصلا اخر من
علم اليقين فانه كثر مباحته وعموم فروعه ونفاصيله واقسامه واحكامه فقد جاوز ان
يجعل مقدمه او حكما استطراديا او نحو ذلك كيف مباحته اكثر من مباحث الكتابة وفي لفظ
الفروع اشعار بهذا المعنى في هذا الاعتبار انتظم ترتيب قوله فلا بد على ما قبله من الكلام بقوله
نستدعي جواز الجواز وتأنيده الضمير مع عوده الى الجواز بمعنى على انه عني به الاستعانة وكذا
ضميرها متعلق يستدعي معرض التعليل له ومن فروع التشبيه خبراتها ولا يتحقق خبر آخر
او بيان كونها من فروع التشبيه يعني لا بد في الاستعانة من اعتبار تشبيه شيء بذلك المألوم
الذي ينتقل منه الى اللازم في امر لا بد له من ذلك المألوم ففي رتبة اسرار هي خبر تشبيه الرجل
الشيخ بالمرور الذي هو الاسد في لارزله وهو لارزله ثم يستعار لفظ الاسد له فينتقل
منه الى الشيخ ومنها اشكال وهو ان علم اليقين انظر في الدلالات العقلية ودلالة التشبيه
من حيث انها تشبيهها يكون بالدلالات الوضعية فكيف يكون التشبيه من مقاصد اليقين
جمله اصلا لانه لا تشابه لا بقا التشبيهات المبلغاء فلما اخلو من مجازات وكنايات لا يقول
الكلام في نفس التشبيه بل الجواب ان كلامه اشارة الى ان اخذ اصلا من علم اليقين انما هو ضرورة
استثناء الاستعانة عليه على الوجه الذي ذكرنا فلا يكون من اصوله بالذات فلا يلزم ان يكون
التجسس من الدلالات العقلية وقد يجاب بان لا يلزم ان يكون نظر اليقين في الدلالات العقلية
فقط وانما اللازم ان لا يكون في الوضعية فقط بل في العقلية والضرورة في الوضعية
والعقلية جميعا لان ايراد المعنى الواحد بالطرق المختلفة بالوضوح يمكن لمجموع ذلك بان يكون
الطريق الاوضح غاية الوضوح من الوضعية وما سواه من العقلية **قوله** وهو ان التشبيه
هو الاصل الذي اذا خذت فيه انفسه صرت ما لك زمام الحكم في الصبرورة ذا ذرية واما

من تشبيه تشبيه

وعادة وجراة ومداقة في طرق اللطائف والغريب المتعلقة بالبيان لا تخطها وعودتها
فوز الاستعارات ومنها ما على انواع التشبيه **قوله** الاصل الاول من علم اليقين في الكلام
التشبيه لا خفاء في ان الاصل الاول من الاصول الثلاثة المحيطة عنها في علم اليقين هو التشبيه
نفسه والغرض للاصل الاول والتجسس عنه هو الكلام في التشبيه فلا وجه لقوله الاصل الاول
في الكلام في التشبيه سوى ان يقال انه لما ذكرنا الاصول المحتاج الى تعرضها في علم اليقين فكانت
جعل فصل علم اليقين بعد المقدمة اصولا لثلاثة منزلة الفصول والابواب فذكرنا الاصل الاول
منه في الكلام في التشبيه اي الغرض له والتجسس عنه واما ان المراد هو ان الاصل الكلي في ذلك الجزئية
وان كلمة في الجزئية متعلقات قوله تعالى لهم في ادر الخلد فلا احتياج بقوله به المحصل **قوله** تشبها
بدل من ظرفين واشتركا عطف على طرفين او بالعكس اي يكون الامر بالعكس بان يشتركا في الصفة
ويختلفا في الحقيقة والاختلاف في الحقيقة اعم من ان لا يشتركا في ذاتي اصلا كطولي جسمي وخط
او يشتركا كطولي جسمي اساري فليس يشتركا في الجنس ولما اختلفا في الفصل القوي فاقصر
المثال على هذا الالة بعد ان يكون اختلافا بالحقيقة وقوله صفة وحقيقة تميز وطولا
انسانا صفة او حال او تميز او نصيب قد يراعى وقوله والاية ان ذكرنا هناك اشراك من جهة
وافتراق من جهة ليرتفع التشبيه لان خير مقدمات بغير ذلك وقدم ابطال عدم الافتراق
لان احدى النسبة الى بطلان عدم الاشتراك ان مفهوم التشبيه رتبا يبنى على لزوم الاشتراك فلا
ذكره بطريق التشبيه به والمفهوم عليه وبالجملة فنقرر لزوم الافتراق والاختلاف انه لو ارتفع
الاختلاف من جميع الوجوه حتى جهة العقين الذي لا اختلاف فيه غاية في اللزوم للعدد بمعنى
انه لا بد للعدد من الاختلاف بالتعيين البتة لارتفاع التعدد قطعاً ضرورة ارتفاع الملزم
بارتفاع اللازم وروح بطل التشبيه لان معناه الوصف بالمشاركة للتشبيه به في امر فحدث
ارتفاع التعدد وبثبوت الواحد يكون تشبيه الشيء وصفه له بنفسه ضرورة انتفاء
المشاركة لانه لا يعمل الا بين شيئين ووصف الشيء بنفسه محال بالصورة ونقرر لزوم
الاشتراك انه لولا كان طلب التشبيه بين الشئيين طلبا لثبوت الوصف حيث لا وصف اصلا
وهو ايضا بالضرورة **قوله** وان التشبيه لا يصار اليه عطف على ان التشبيه يستدعي وكذا
وانه لا تشاوت بين القريب البعد فان من التشبيه ما هو قريب مبتدأ ومنه ما هو بعيد
بديع وسبحا سباب القرب والبعد وبين القول والرد فانه اذا كان صحيحا واقبا ما علوه

من الغرض سلما عن الابتدال كان مقبولا وان كان بخلافه كان فردا **قوله** هذا القدر
 المحل لا يجوز الى قدر النظر حله استينافية كالحاجب والغلل على ما ذكره والمغنى
 بعض ما ذكره عن النظر علوم بالصور كاستدعاء التشبيه طريقتين وبعضها يحتاج
 الى نظر ظاهر بما ينساق اليه الذهني كالاختياج الى الاشتراك والافتراق والعرض وكالتفاد
 الى القريب البعيد والى المقبول والمردود والمناجوز الى قدر النظر بتفاصيل هذا القدر
 المحل وهو هذا القدر المحل بل مضمونه هو طرف التشبيه ووجهه وغرضه واحواله الخ
 النظر في هذا المطالب انواعا اربعة **قوله** النوع الاول النظر في التشبيه ووجه تقدمه
 على الانواع الثلاثة الباقية ظاهر فان طرف التشبيه هو الاصل الذي يقوم به وجه التشبيه و
 البما لغرض منه وحصرهما في ان يكونا حسيين وعقليين والمشيبة عقليا والمشيبة به حسيا
 او بالعكس وادراك الحسي ما يدرك باحدى الحواس الخمس الظاهرة اعني البصر والسمع والشم والذوق
 واللمس او يكون مجمعا من موركلها محسوس وان لم يكن المجموع مدركا بالحس كاعلام من البقاوت منشوة
 على رايح نيزجيد ويستحي خيالها وادراك العقل ما عدا ذلك ما هو مدرك بالقوة العا
 التي من شأنها ادراك الكليات وبالوجدان بالذلة والار يستوي وجدانيا او هو من مخترعات
 القوة المختلة ويستوي هياتا كانياب الاعمال ورؤس الشياطين واما المعاش الخيرية التي
 يدرك بالوهم كصدافة زيد وعداوة عمرو فلا كلام في كونه عقليا بهذا المعنى وانما الذي
 يجب ان ننبه له هو ان ليس المراد بالخيال الصورة المرسومة في الخيال المتأدية اليه من طرف
 الحواس ولا بالوهم المعاش الخيرية المدركة لظهور ان ليس الاعلام الباقوتية مما تادت اليه من طرف
 الحواس ولا انياب الاعمال ورؤس الشياطين من قبيل المعاش فان المراد بالصور ما لو وحدت
 كانت مدركة بالحس وبالمعنى خلاف ذلك بل التحقيق في هذا المقام ان من القوى الادراكية قوة
 شأنها تركيب الصور والمعاش وتفصيلها والتصرف فيها واختراع اشياء لا حقيقة لها كاشا
 له جناحان او راسان ولا راس له وهي دائما في الحركة والمصرف لا يسكن في البقطة ولا في الوقت
 وليس عليها منتظما النفس هي التي تستعملها في نظام زيد بواسطة القوة العقلية وهذا
 الاعتبار يستلزم تخيلة فالمراد بالخيال هو المعلوم الذي يكتسبها الخيلة من الامور التي ادركت
 بالحواس الظاهرة وبالوهمي ما اخترعته الخيلة من عند نفسها كما اذا سمع ان الفول شيء يهلك
 الناس كالسبع فاخذت الخيلة في تصور بها بصور السبع واختراع نايها كالسبع وكذا

والمراد بالخيال
 هو المعلوم الذي
 يكتسبها الخيلة
 من الامور التي
 ادركت بالحواس
 الظاهرة وبالوهمي
 ما اخترعته الخيلة
 من عند نفسها

وكذا الخيال المنية ولسان الخيال وغيرها واما ان يتوهم ان المراد بالوهمي ههنا المعنى الخيالي
 المدرك بالوهم بناء على ان المنية او الخيال من المعاش فيكون حواله كذلك فان الكلام فيما قبل
 لها مثل الشاب والخلع هي من الصور قطعاً وقد يكون ما اضيف اليه الوهمي ايضا من الصور
 كالقول والشيطان ونعم ما قال صاحب الايضاح ان الوهمي ليس مدرك بالحواس الظاهرة
 مع انه لو ادرك لم يدرك الا بهامعني انه من مخترعات القوة المختلة ومترسم فيها من غير
 وجود له في الخارج مع انه لو وجد وادرك لم يكن ادراكه الا بالحواس كونه من قبيل الصور
 لا المعاش ان الكلام في صورة شبهة بالخلع الثاني ان السامع هو الله في الاهلاك والنطق
 فقوله مستند على الحس اي قوة الادراك للجزئيات المادية بشرط الحضور بخلاف الخيال
 فان ادراكه يكون حال الحضور والغيبه جميعا الاطيط صوت الغيب الفوايح جمع
 فوج وجعل الغير مشهورا والربو والجمر مذوقا والجلد والحار ملموسا بنى على ما هو المعاش
 من شمس الغيب وذوق الجمر وليس للجمر وادراك المدرك حقيقة بالشم والذوق واللمس
 هو الرائحة والطعم واللبس والخيال قوة ترسم فيها صور المحسوسات بعد غيبها عن الحس
 المشترك بقرينة خزانة له والعقل قوة للنفس بها تدرك الكليات بالذات والجزئيات بالعلامات
 وفي قوله الوهميات المحضة اشارة الى ان ليس المراد بالوهمي المعاش الخيرية المحققة المدركة
 بالوهم كصدافة زيد وعداوة عمرو بل ما اخترعته الخيلة العاملة بمعونة الوهم وقوله
 صورة وهمية تحقيق هذا المعنى فبايد والكلور والمشدود من زنة مثل والصفة وشدة
 البعير في قرن وقوان اي جبل واما القرن بمعنى الجعبة الصغيرة يضم مع الكبيرة فغير
 مناسب ههنا **قوله** فاعرفه اي كون كل من الوهميات والوجدانيات ملحقة بالعقلان كما عرفت
 كون الخيالات ملحقة بالحس بقصد الى تعليل الاعتبار بتعليل الاقسام مستقبلا الامر
 ليعرف صحة الحصر في الحس والعقل **قوله** النوع الثاني في النظر في وجه الشبه وهو ما قصد
 اشتراك الطرفين فيه ومحصل البحث ان له اقساما كثيرة بحسب اعتبارات له ومهتد لذلك
 مقدمة حاصلها ان وجه الشبه يتفاوت لانه لانه اما ان يكون حقيقة الطرفين او ادنا
 لها او صفة فالصفة اما ان تكون من الحس او من الخيال او من القوة العقلية والعقل
 اما ان يكون حقيقيا او اعتباريا والحقيقة اما ان يكون بسيطة او مركبة والصفة اما ان
 يكون مرجعا امر او احدا او اكثر فقوله لما انحصر التشبيه ظرف جرى مجرى السطر جوابه

قوله ظهر لك ما ذكر وقوله والوصف حين انحصر والعقل ايضا لما انحصر عطف على مضمون
الشرط وكان مقتضى الظاهر ان يقول وحين انحصر الوصف ولما انحصر العقل ليكون عطف
على الشرط ويقول والوصف حين كان والعقل حين كان يكون عطف على فاعل انحصر واما
على ما ذكره من المعطوفين يحتاج الى جواب على وجه ليكون الشرطية خبرا مبتدأ ولا يجوز
ان يكون محذوفاً بقرينة المذکور لان قوله ظهر لك ما ذكر صريح في انه جواب لكل فاعل التركيب
اختلال ولا يحصى سوى ان يجعل والوصف والعقل عطف على فاعل انحصر عن التشبيه
ويكون حين انحصر ولما انحصر كبراً واعاده للشرط لبعده المهمل وقوله انحصر حين كان
بنزلة انحصر كذا كما يقال محصور بين خاصرين وقوله مثل جسمين ابيض واسود مع
مثل حجرين او فرسين او نحو ذلك والافعال الحقيقية لا تكون تمام الحقيقة ومثل نصف
على الحال من اسم يكون وليس يلزم ان يكون التشبيه بنفس ما اضيف اليه مثل ما يؤخذ من
مضمونه ومثل هذا كثير في كلامه فليكن على ذكر منك وفي كون الانف من الانسان والمرس
من نحو الانف الحقيقية واحدة نوع خفاء اذ ربما يتوهم كونها حقيقتين مختلفتين كالا
والبعير فلذا ذكرها بلفظ كذا وبيّن وجه اتحاد الحقيقة بانها ذلك العضو المعروف الذي
هو طرف الشئ والافتراق بالصفة بانها الاختصاص بالانسان والرسول حيث يقال
الانف هو عضو الشئ المنفرد بالانسان والمرس هو عضو الشئ المنفرد بالحيوان التي ترس
اي يجعل في انفسها الررس والاحسن ان يجعل الوصف هو الاختصاص وعدم الاختصاص لما سيجي
في فصل المجاز المفرد غير المقتيد ان كل من الانف والشفة والرجل اسم للطلق من غير اختصاص
بالانسان وغير المرس والحفلة والحافر مختصة بما يكون للرسل والدابة وكانت راس
هنا انف الانسان وشفته ورجله ومثل هذا لا فتراق الحقيقة بالجسم والخط الذي
لا اشتراك لهما في شئ من الذاتيات لان الجسم من مقولة الجوهر والخط من مقولة الكم بخلاف
طولين انسان ورسول تشبه على ما ذكرنا من ان الافتراق بالحقيقة اعم وهما بحث وهو
اذا قلنا نريد كبر وفي الحيوانية او الناطقية فهما وان اشتركا في الحقيقة واختلفا في
المتخصصة كمنه فادح فيما فصل منها من انحصار التشبيه فان يكون الطرفان حقيقتين
يفسد اشتراكهما في صفة لهما او صفتين يفقد اشتراكهما في حقيقةهما **قوله** كالكيافا
لجسمانية اي المختصة بالاجسام والكيفية عرض لا يقتضي نسبة ولا قسم ولا قسمته

بالذات وقوله مثل الانصاف حال من الكيفيات ومن ضمير انحصر والمثل به في ضمنه والبصر
قوم مرتبة في العصبين الجوفين اللذين يتلاقيان فيقفران الى العينين يدرك بها الاضواء
والالوان ونحوهما والشكل هيئة احاطة هابة او اكثر الجسم كالدير ونصف الدائرة و
المثلث والمربع وغيرها والمقدار كمتصل قار الذات والمراد بالكم عرض يقبل التجزئ
وبالانصاف ان يكون لجزائه عند الانقسام حد مشترك يتلاقى عنده كالنقطة التي
هي بذاته لهذا ونهاية لذلك وهو احتراز عن العدد وبكونه قار الذات ان يكون جزء
المفروضة مجمعة في الوجود وهو احتراز عن الزمان والمقدار جسم يغلب على ان قبل
القسم في الطول والعرض والعمق وسطح ان يقسم في الطول والعرض فقط وخط ان
يقسم في الطول فقط والحركة المدركة بالبصر هي لاسه اغنى عن انتقال الجسم من مكان الى
مكان وما يقال انها حصول الجسم في مكان بعد حصوله في مكان آخر معناه انه مجموع ^{للمصنوع}
وكانت اراد يكون المقادير والحركات من الكيفيات ان واصفاها كالطول والعرض والعمق
وكالسرعة والبصر والتوسط كذلك والافعال المقادير من الكم والحركة قيل من الاين
قيل من ان يفعل وقيل من كيف **قوله** وما يتصل بها اي بالمذكورات كالحسن
الفتح المنصف بها الشخص باعتبار الخلقة التي هي مجموع الشكل واللون وكالتضحك
والبكاء الحاصلين باعتبار الشكل والحركة ونحو ذلك مما له اتصال بالمذكورات ونوع
عليها والسمع قوم مرتبة في العصبين المرفوضين على سطح باطن الصماح يدرك بها الاصوات
وكان الصوت حقيقة واحدة لا يختلف الا بالمواد من القوة والضعف والحركة والشد
والنوسط بين ذلك ولذلك لم يقل من انواع الاصوات واما الحروف وان كانت انواعا فهي
كيفيات للصوت لا اصوات ولتكتف في امثال هذه المباحث بهذا المقدار فان تمام
تحقيقها في آخر والدور قوم منبثة في العصبين المرفوضين على جرم المساء يدرك بها الطعوم
واصول انواعها الحارفة والمرارة والملوحة والخوضة والغوصة والقبض والاذ
والخازق والنفاهة والشم قوم مرتبة في زاوية مقدم الدماغ الشبيهتين بحلقتي المند
يدرك بها الروائح والاسماء لانواعها وانما يعرف بالصفة والاضافة كراحة طيبة
ومستنة وراحة المسك وراحة الخلوة والمرفوعة سارية في البدن يدركها مثل
الحار والبرودة والرطوبة واليبوسة ويقال لها اويل المتوسا بها شفا على الغنا

وينفعل بعضها عن بعض فتولد منها المركبات والآوليان منها فاعلمت ان الحرارة كيفية
 من شأنها تفرق باختلافها وجمع المتشاكلات والبرودة بالعكس والآخران انفعالان
 لان الرطوبة كيفية تقتضي سهولة التشكل والانفعال والتفريق واليبوسة كيفية
 تقتضي صعوبة ذلك ولخشونة كيفية اختلاف اجزاء ارتفاعا وانخفاضاً
 والملاسة كيفية استوائها واللين كيفية مقتضى قبول الغزلة الباطن ويكون للشيء
 بما قوام غير سبيل فينتقل من وضعه ولا يمتد كثير بسهولة والصلابة تقابلها
 والخفة كيفية بها مقتضى الجسم ان يخرج الى صوام المحيط والثقل الى صوب المركز وجعلها
 من الميوسا لكون كل منهما مدافعة الى فوق ولا تحت كما في الورق المنفوخ اذا امسك
 تحت الماء وكما حجر الموضوع على الكف اذا امسك في الهواء واعاد لفظ من لما انها ليست
 كما قبلها في ظهور كونها من الميوسا فان التحقير على ان الخفة والنقل هما مبداء تلك
 المدافعة الضاعنة والمهابطة واراد ما يقتضي المذكوران مثل البكة والحفاف
 والمروجة والمشاشة واللطافة والكثافة وغير ذلك من كميات الاجسام **قوله**
 العقلي ايضا يعني كما ان المطلق الوصف انحصاراً في الحسي والعقلي كذلك العقلي انحصاراً
 في الحقيقي وهو ما يكون له تحقق في نفسه وتقرر في ذات الموضوع والاعتباري وهو ما
 لا يكون كذلك لان لا يكون تقرر بالنظر الى نفسه بل يكون معنى بعينه للشيء بالنسبة الى
 الغير ككون الشيء مطلوب الوجود او العدم عند النفس فليس للشيء من هذا صفة متحققة
 وكذا كون الشيء مطبوخا فيه او غير مطبوخ فيه بل بعد اغراض الطبع ولا يكون له تحقق
 لا بالنظر الى نفسه ولا بالنسبة الى الغير كصورة وجهية محضة بخبر عنها المتخيلة كما
 الستة وكل ما هو علم وهداية بما يتخيل لها من بياض واسراف يشبهه ببياض الكواكب و
 اشراقها **قوله** مثل الانقضاء محو وريلا من الكيفية الا ان الكيفية هي ما دخلته الباء
 من الدكاء ونحوه والدكاء شدة قوة النفس معذلة لاكتساب الاراء يقال في الرجل فهو
 ذكي والنبط كمال الشبهة والخبر عما لا ينبغي والغرفة يقال الادراك المسبوق بالعدم
 ولما في الادراكين اذا تخيلها عدم ولا ادراك للجاني ولا ادراك البسيط والعالم الحصول
 صور الشيء عند العقل ولا اعتقاد الجازم المطابق للثابت ولا ادراك الكلي ولا ادراك
 المركب القدرة صفة لها يتمكن من الفعل والترك والكم صفة هي مبداء اشارة الغير

بالخبر اما بهذا المال واما بالعفو عما صدر عن الغير من شر وضرر والنجاء هو مبداء افادة
 ما ينبغي للعوض ويستوي الجود ايضا والحكم كون النفس مطمئنة لا تحركها الغضب هولة
 ولا يضطر عند اصابة المكروم ولا يسرع الى الانتقام والغضب حركة للنفس مبداءوها
 ارادة الانتقام وما جرى مجرى المذكورات كالعفة والشجاعة واللوم والنحل و
 الفجور والجبن ونحو ذلك والغريز ملكة تصدر عنها صفات ذانية منزلة الطبيعة و
 يفرق منه الخلق وهو ملكة تصدر عنها الافعال من غيرة ودية الا ان الاعتقاد مدخل
 في الخلق وقد الغريز **قوله** او شيء تصور عطف على كونه اي كائنات الشيء في شيء تصور
 لا يعني وتصور وهي لا عقلي وتحضر ليس فيه شائبة تحقق وفي جعل هذا من امثلة الاشياء
 الذي هو احد قسمي العقلي شبيه على ان المراد به هنا ايضا ما يتم الوهمي كالي الطرفين **قوله**
 اجزاء مختلفة اشارة الى انه لا يربط باليسيط ما لا جزم له اصلا بل بالابتالف من اشياء
 مختلفة وانما تعرض لهذا في وجه الشبه دون الطرفين لان الصفة الى الواحد والى
 منزلة الواحد والى الملتزمة والى المتنوعة وانما اعتبر فيه لاجلها وانما قال ظهر لك كما
 ذكر مع ان تجرجه جعله جوابا لما ينبغي عن كونه ينسب ذلك لاشارة الى ان ظهور ملكة يحصل
 ليجر ذكر كون الانحصار متحققا في نفس الامر بل من ذكر كذا واطلا على عليه فكانه قال ظهر لك
 من كذا ما ذكر **قوله** وجه الشبه اما ان يكون مراد واحد في نفسه بان يكون عنينا من الاعيان
 او معنى من المعاني البسيطة كما ان مركبا واما ان يكون غير واحد بل موراثا متكررا وهو قسمان
 احدهما ان يؤخذ منها حقيقة اعتبارية ملتزمة من الكثرة او هيئة واحدة منزوعة
 منها يعتبر اشتركا لطرفين في تلك الحقيقة او الهيئة لا في كل واحد واحد من تلك الكثرة
 وثانيهما ان لا يعتبر ذلك بل يجعل كل واحد من الكثرة على انه مشترك فيه مقصود بالنسبة
 فهذه هي الاقسام الثلاثة وقد قسم الاول منها الى خمسة اقسام والثاني الى اثنين والثالث
 الى ثلثة تصير عشرة وذلك لان الاول اما حسي وطرفاه حسيان لا غير اما عقلي وطرفاه اما
 حسيان او عقليان او المشبهة به حسي والمشتبه عقلي او بالعكس والثاني اما حسي وعقلي
 والثالث اما حسي واما عقلي واما البعض منه حسي والبعض عقلي فتقوله لا متناع ادراك
 الحس من غير المحسوس جهة اي معنى وصفه لان الحس لا يدرك الا ما هو في مادة وجهة وخاصة
 عند الحس بخلاف العقلي فانه يجوز ان يكون معنى قائما بالمحس كالحق في وجه الشبه العقلي

بعض الأنواع الأربعة للطرفين أعني كونها حسيين أو عقليين أو مشبهة حسياً و
عقلياً أو بالعكس وهذا معنى قولهم التشبيه بالوجه العقلي أعم وأكبر في الوجه العقلي
وهو في موقع الحال أي كاشاً بالوجه العقلي بخلاف قولك تشبيه الشيء بالشيء فاف
صلة قوله وهذه النكتة لتحقيق رجوع الشيء إلى المحض التحقق والنبوت في نفس الأمر بحيث
لا يتوهم شيء من المساهلة والاختلاف بالظاهر وبما يشبه الحقيقة وليس يخص حقيقة وحاصل
النكتة أن وجه الشبه كما يكون مشتركاً بين الطرفين ولا شيء من الكلي بمحسوس لأن شرط
بالشيء كونه جريباً مادياً حاصراً عند الخس بحكم الضرورة فإن قيل المراد بوجه الشبه
ما يكون جريباً محسوساً كالخمر وإن لم يكن هو في نفسه مدركاً بالحق فلنا هذا ترك التحقيق
إلى التسامح واعتراضاً بما هو وجه الشبه في الحقيقة عقلياً لا حسيً وسند كرجوعاً إلى
هذا السؤال أقوله وقد عرفت أنه أي وجه الشبه يجب أن يكون موجوداً في الطرفين شأن
إلى ما سبق من أن تشبيه الشيء لا يكون إلا وصفه بشاركة المشبه به في أمر وقوله وكل جو
فله معنى حكم ضروري مبني على أن الكلي الطبيعي ليس جريباً خارجياً عن الأشخاص والأهم موجود
ضروري أن جريباً موجود موجود وليس ينبغي ضرورة كونه كلياً مشتركاً بين الأفراد جريباً
من الأشخاص وإذا كان وجه الشبه مع المشبه متبعضاً بمتبعض أن يكون هو بعينه موجوداً مع
المشبه به لا متبعضاً أن يحصل المحسوس المتبعض في محل مع حصوله بعينه في محل آخر فإن بدى
العقل حاكماً بامتناع غرض بعينه في محلين كجسم بعينه في مكانين فغنى ضرورة العقل
اضطراراً إلى الحكم بذلك بحيث لا يجد إلى الانفكاك عنه سبيلاً أو الضرورة التي تجدها العقل
ويحكم بسببها وإن شئت فقل التشبيه بالضرورة في قدرته عليه إذا كان فيه أدنى خفاء
وذلك أن الخمر التي في الخلد لو كانت بعينه الخمر التي في الورد من انعدام حمرة أحدهما وبقاء
حمرة الآخر كون الخمر بعينه موجودة معدومة معاً وهذا ظاهر لزوماً واستحالة إلا
لقائل أن يقول إن أراد ببقاء حمرة الخلد انعدامها في نفسها فلا تم صحتها ليلزم الحال أن يكون
الخمر موجودة معدومة معاً وإن أراد ببقاء حمرة الخلد في محل فلا يستلزم ألا وجودها في محل
عدمها عن محل ولا استحالة فيه **قوله** وهكذا في أخواتها أي أخوات الخمر كما إذا شئت فقل
بالنوع في البياض وشعر جلد الغراب في السواد وغير ذلك وقوله بل يكون مثله مغلو فبقوله
بمتنع أن يكون هو بعينه موجوداً مع المشبه به أي يكون مثل وجه الشبه موجوداً مع المشبه

به وهذا أيضاً بطل لأن المتشابه لا يكون شيئاً واحداً بعينه وكل ما هو وجه الشبه فهو واحد بعينه
على ما هو المفروض فلا يكون مثلاً الموجودان في الطرفين وجه الشبه فلو لم يكن وجه الشبه
هو المعنى الكلي المأخوذ من المتشابهين تجزئاً عن المعنى لانه المشترك بينهما ولا شيء من الكلي بحيث
فلا وجه الشبه بحيث يلا الكلي على لا غير فوجه الشبه عقلي لا غير وقوله ويمتنع أي لا يجوز أن
يقال إذا لم يتحقق في الطرفين من المحسوس إلا المثالان فغنى شراك وجه الشبه المحسوسين
الطرفين هو حصول المتشابهين فيما على ما قال صاحب الإيضاح أن المراد بحسنة وجه الشبه
كون أفراد محسوسة **قوله** فأن المتشابهين أي تمتنع هذا المقال وبطل لأن المتشابهين الموجودين
في الطرفين متشابهان لأن هذا معنى المتشابهين ولا معنى للمتشابهين إلا المتشاركين في وجه
الشبه فلا محالة كونهم وجهاً شبيهاً فأن كان عقلياً كان المرجع في وجه الشبه الذي فرض
حسباً هو العقل في المال فلا يكون وجه الشبه في التحقيق العقلياً وإن كان حسباً لزم أن
يكون مع المتشابهين لا وليس مثلاً لأن آخر من ذلك الوجه التي لا امتناع أن يكون الموجود في
الطرفين محسوساً فيقتل الكلام إلى هذين المتشابهين الآخرين متشابهان متشاركين في وجه
شبه عقلياً وحتى يكثر ما التسلسل وأما كون وجه الشبه في التحقيق عقلياً والشيء
محال فغنى كونه عقلياً وإتمام تحقيق هذا الكلام في العلوم الحكيمة والكلام بالذاتين
أن الكلي الطبيعي يمتنع أن يوجد بأن يكون جريباً من الأفراد وأن المتبعض يمتنع أن يكون جريباً من شيئين
وأن الغرض الواحد يمتنع قيامه بمجلدين فقد توزع في ذلك وأن هذا الشرط كان في الأمور
الموجودة لكونها محسوسة لكن لا يطرأ في المبادئ في الأمور المرتبة الموجودة معاً
فهل يمتنع مثل هذا في ههنا بحيث وهو أنه إذا اراد يكون وجه الشبه حسياً وجود
فردين في الطرفين من المعنى الكلي الذي أفراد محسوسة فغنى كونها متشابهين متشاركين في تمام
نلك الماهية الكلية بمعنى أنها تمام حقيقة كل منهما وانها حسية بمعنى أن أفرادها
يتركب بالحق ورح لأم لزوم أن يكون معاً مثلاً آخران ليلزم النسب والحوادث سوى أن
سأخ لا يتحقق **قوله** والعقلي كوجود عطف على قوله فالحسي كالتخذ والمعنى أن العقل كوجه
الشبه في التشبيه المذكور فالمتشابه مأخوذ بما يلي الكاف لأنفسه والمراد بالعلم
المشبه بالحيوان الملكة التي بها يدرك تفاصيل الشيء فبهذا الاعتبار يكون وجه أدراك
وطريقاً إليه على وجه المباشرة كما أن الحيوان طريقاً إليه على وجه السطحية وأما إذا

بالكواكب من جانبك لذلك وجب الحكم بان ساقنا في حكم الصلة للمصدر بمعنى المصدر المذكور عليه
بلفظ اشارتنا لا يقع في التشبيه تفرق بمنزلة كان الفبا دليل وكان السيف كواكب قال ونصب
الاشياء لا يمنع من تقدير الاتصال الا اذا واو فيها بمعنى مع كما في قولهم لو تركنا الناقة وفضلنا
لرضعها وما ينبغي على ذلك ان قوله تعاوى كواكب جملة واقعة صفة لليل فالكواكب مذكورة
على سبيل النسخ لليل المستبد بمنزلة ان يقال ليل وكواكب فهو انقيص على ان يراد بها النجوم
في انشاء المجازة كالكواكب في الليل بل بمنزلة السيف وقد سلت من انما دها وهي
تعلو ونزو ونحى ونذهب هذه الزيادة رادنا التشبيه تفضيل لان السيف في حال
احتدام الحرب واختلاف الابدى فيها للضرب اضطر باشد واخوات سريعة الى جهات
مختلفة مع اعوجاج واستقامة وارتفاع وانخفاض وتداخل ونظام واستطالة انما
خبت على من لدنا في بلفظها وى بها وى بخبرها ليا فان للكواكب في حال التهاوى
اى النفاذ اختلاجات حركات مع تدافع وتداخل واستطالة اشكال بخلاف ما اذا كانت في
اماكنها فانها على استدارتها **قوله** والمثلاثة اى الامعة من لالا البرق لمع والمستطرفة
المستديرة التى بعد طريقا جديا قوله دون شئ آخر كلام قليل الجدي وحدا سواء جعل
صفة دررا ونعلق بالمراد على معنى ان المراد هو هذا دون شئ آخر وسواء جعل مناسب
لدرر وصفة بساط او صفة شئ آخر **قوله** قدما خبر المتداد والجملة حال ما بدت عليه
كانما من معنى الفصل وفي شاع متعلق بالظرف والمعنى كونا المشتري قدما المريح كونه كذلك
في الطلوع بان يكون المريح اقرب الى المشرق مع كونه في الارتفاع والعلو والشمعة واحد
الشمع وكلاهما بالتحريك واما بالنسبة في كلام المولدين **قوله** فالمراد ايضا بمعنى ان المراد
هذا البيت ايضا تشبيه الهيئة بالهيئة كما في البيت المنقذ من وقوله مسرح الشمع اسم
مفعول اخيف الفاعل حال من المنقذ ومعنى من وند قدما وفي مكان قريب منه **قوله**
ويسمى مثال ما ذكر من الاميات بمعنى كان ثار النقع وكان اجرام النجوم وكلنا المريح تشبيه
الركب بالركب كوز كل من طرفيه امور متعددة اعتبر تركيبها وتحصيل هيئة منها وقصد التشبيه
فيها على ما صرح بذلك في كتابها وعبر عنه صاحب الكشاف بما قال ان العرب قد تشبه كيفية
حاصلة من مجموع اشياء قد تضام في الاصف حتى عادت شيئا واحدا بخير مثلا ويسمى
المذكور قبل الاميات مثل تشبيه السقط والتراب والشاء الجلي والشمس تشبيه المفرق بالمفرق

بالمفرق كون كل من الطرفين شيئا واحدا مفرقا او انما التركيب اعتبار الهيئة في وجه الشبه
ولذا كان الغرض منه لوجه الشبه وهما الطرفين بعم المفرد قد يكون مقيدا كقيد
المنقود بالنور والشاء بالجلي والحمار بكونه ابن مستقوف الشفة والحمار والبراة بكونه
في كفا لاشل واليونقة بكونها حياء جانلا فيها ذهب ابي فيليبس بالركب وبغير التمييز
بين تشبيه المفرد والركب لخصا الفرق بينهما بين المقيد والمجوع اذ القيود معتبرة في الهيئة
التي جعلت وجه الشبه فلذا قال وهذا اى تشبيه بالمفرق والركب بالركب قوله زيادة احتياج
الى ما منه الطبع وصفاء الترجمة اذ لا حاكم سوى ذلك في تميز احدهما عن الآخر عند التباسهما
ولا يخفى انه يتا في هاتين اقسامان اخران سكت عنهما المص تشبيه المفرد بالركب **قوله**
ومن تشبيه المفرد بالمفرق قول امر القيس بصف العقاب بكثرة صيد الطيور والفاء فلوبها
لدى الكوكب وقد سمعت العقاب لا يأكل من الطير فلوبها شبة الفص الطير من فلوب الطير
بالعقاب لما ليس العقيق منها بالخشف البالي وهو اذ التمر وذلك ليس لانه لا اجتماع الرطب
واليابس من القلوب هيئة بعددتها وبقصد تشبيهها ولذا قال الشيخ في سوار الالاعنة
انه انما يستحق التفضيلة من حيث اختصار اللفظ وحسن الترتيب لا من حيث ان الجمع فائدة في
التشبيه وانما نقر ذلك لانه قد جمع في موضع كل من المشبه والمشب به شيئين فكان
ان يتوهم انه من تشبيه المركب وليتبه على ان تشبيه المفرد قد يكون ملفوفا بان يؤتى بمشبهين
ثم بالمشبه بهما **قوله** واما ان يكون مستندا الى الفعل عطفا على قوله واما ان يكون مستندا
الى الخبر وهذا هو الثالث من نوعي ما يكون حكم الواحد واورد ثلثة امثلة بشير الى قوله
والذين كفروا اعمالهم كسر ببيعة بحسبه الظان ما وقوله ام اياكم وخضر الذين
قبلا رسول الله وما خضر الذين قال المرأة الحسناء من منبت السوء وقولهم قال
هم كالحلقة المفرغة لا يدري طرفاها في القافية انه قول الامارية فاطمة بنت الخرشب حين
سئل عن نبيها الكلمة وهم ربيع الكامل وعمارة الوهاب وقيل للحفاظ وانما الفوارس
اولاد زياد المعسى وذلك لانها سئل عن نبيها ايتهم افضل فقال لعثمان لا بل فلان لا بل فلان
فروايت كلهم لو كنت اعلم ايتهم افضل هم كالحلقة المفرغة وقال الشيخ عبد القاهر انه قول
من وصف بني المهلب للحجاج لما سأل عنهم **قوله** المنظر ما يقع عليه النظر من الظاهر والخبر
ما يعلم وبخبر من الباطن والمقطع اسم فاعل من اطعمه او قعه في طمع والموسى من ايسه او

ما على شئ من انما

في الباء وكلمة مع الاشارة الى جعل الامر في حكم واحد بمعنى وجه الشبه هو المجموع لا
كل واحد وكذا لفظ المنضم في المثال الثاني ومنه السوء هو الاصل الودي والنسب القاسد
والاضافة فيه كما في رجل صدق حمار سوء تشبها بالاحصاء الوصف بالاختصاص الاضافي و
خضراء الدمن ما نسب على اثار الدار والمنزل لا بقاء له ولا خبر فيه ولا نفع منه وانما خبر
اضافة المصدر الى المفعول من امرت الشجرة كذا والاشجار المثمرة التي تاتي بالفاكهة والاعناب
بان حسن النظر حتى لا على ليس ينبغي لانه لا ياتي في كون المجموع المركب من ذلك عقليا الهيئة تذكر
بالحسن كما في هيئة الشمس والبنوة او هيئة النفع والسيوف هيئة الليل ونهاى كوا
بل في التمثيل اشارة الى ذلك بل المثال الاول كذلك لان كثير من اعمال الكفرة ومنظر السراب
محسوسا وانما عطف المثال الثالث باوتشبهها على التخييل تمام التمثيل بما لا يميز له شاهد
ووجه اكثر في وجه الشبه في المثال الثالث هو انه اعتبر المناسب في الخصال مع الاستماع
عن تعيين البعض فاضلا والبعض مفضولا لكره يقصد الى الاشتراك في كل منها بل في المجموع
لما اخذ منها والى هذا اشار بقوله المستعنى لذلك الى جعل المثال **قوله** ان يكون تلك الاثر
اشارة الى ما لا يميز من الكلام السابق من كونه وجه الشبه امور كثيرة وقوله او عقلياً باو
دونا والاول يشعر بان القسم الاول هو ان يكون الامور حسية والثاني ان يكون عقلياً لان يكون
مجمعة فاته على العموم حال وعلى التوزيع هو القسم الثاني يعني فقله ان يكون ينبغي
ان يجعل بدل بعض من انقسام **قوله** كما اذا شئت اسنانا لاخفاء في ان حسن المطلعة حتى
وبناءه الثاني ان يترك الامر واشتهار حاله عقلياً وكذا علوا الوتيرة **قوله** واعلم ختم
مباخت النظر في وجه التشبيه بامرنا احدهما انه قد يذكر مكان وجه الشبه ما يستتبع
وجه الشبه اي يستعقبه ويستلزمه اي يكون وجه الشبه بالحقيقة لازم ذلك
المذكور فيض لان اقامة المألوف مقام الاثر مما يستتبعها وانما ان الواجب في وجه
التشبيه ان يكون شاملا للطرفين وقد يؤولهم في بعض التشبيهات وجه الشبه امر لا يشتملها
ففسد فقله ان يكتفى باظهاره ان الضمير لا يصح علم النبي لكره الذي يقتضيه النظر الصافي
ان يكون الضمير للبلغاء وارباب الكلام والموردين للتشبيها والمعنى انه ليس بغيره عند علماء
النبي ان يكون للبلغاء متكلمين في التصريح بوجه التشبيه فلتأمل وقوله على ما هو به في
موقع الحال بوجه الشبه اي على الوجه الذي وجه الشبه متحقق به كان على حقيقته فلا

فلا بد من التشبيه عليه اي على ما يذكر مكان وجه التشبيه شاملا لا يكون وجه الشبه
تذكر امثلة له قوله اذا وجدوها الاثقل يعني اذا وجدوها فضيحة فغير عن ذلك بالسلا
عن اسباب الاخلاق بالفصاحة وهي بنا في المألوف وتكرارها والغربة واشتباها المعنى
بحيث يحتاج الى تنقيح او تخرج فالنار مثل الصعق ومستشترتان وكره متى امدحه
امدحه والورى والتكرار كما في قوله سلت وملت ثم سل سلبها واي سليل سلبها
مسلولاً وكفوله وقد غدت الى الخافوت يتبعني شاي ومثل شلول شل شل
وقوله فقلقت بالهم الذي قلقت الحشا فقل عيسى كلهم فقل وحاشا ان بعد
من هذا القيل قول من قال وما انا الا المسك ضاع فندمكم بضع وعند الآخر بضع
والغربة مثل الحشيش والدماريس والظلم وحفف في نحو ذلك والاشتباها كالشربيت
والسرح ونحو ذلك وقوله فيصعب صح بالضم على جواب النفي وكذا قد شئت وضهير
عليها اللعنا عنها الالفاظ **قوله** معلومة الاجزاء الى المقدمات بالضرورة او
بالدليل يقينية التأليف بان يكون التأليف استقرائيا او تمثيلا قطعية **قوله**
بان يكون على شرايط الاساج **قوله** فيذكرون قد عرفت ان الضمير فيه وفي قوله ينبغي
ان يكون للبلغاء وارباب الكلام لا يصح علم النبي وقوله في المثال اي المرجع وما
عليه الحقيقة هناك اي في تشبيههم الاول والثاني شي غير ما خزان والضمير للحاقين
والسلاسة والرفقة اي في قولهم الاول والظهور اي في قولهم الثاني وافادة النفس من ضا
المصدر الى المفعول الاول بل طعمه صحة الرواية على لفظ النبي للفاعل ورفع طعمه من
لذا الطعام صار لذيذا في الاساس لشيئ الذاه ولذا الامن لذات الطعام بالكسر
وجذبه لذنا وضمير كونهما وحالهما للبصير ومعها الظلمة والشبهة وانقلاب عطف على
كونهما وذلك اشارة الى كونهما كالحجيين فان قلت ظاهرا في الحلاوة والسلامة والرفقة
من صفات الاجسام خاصة لا يتصف بها الالفاظ قطعاً لكرهت ان الظهور لا يصف
به الحجة واستعمال الظهور في المثال اشهر واظهر من استعمال الالة المحجبة فكيف يصح كونها
مشتركة بين الشمس والحجة بخلاف الظهور قلت ليس ذلك من جهة عدم صحة الظهور في
الحجة بل التمثيل بالمثالين تشبيه على ان الضمير الى اللازم قد يكون لعدم صحة المذكور
في الطرفين وقد يكون للمعلم بانه غير مراد فانا قاطعون بان ليس المراد من تشبيه الحجة

بالشمس في الظهور ظهور نفسها بالظهور المظهر بالظهور المحسوس بطلوع الشمس وهذا من
ازالة الحجاب فلذا جعل وجه التشبيه في الحقيقة قوله كالتدبير في نفسه فان قيل الطبع
شيء وازالة الحجاب عنه امر اعتباري له وان كان الميل في نفسه او الازالة صفة حقيقة
كيفية او اضافة قوله واقول ينبغي ان يكون تركب اصحاب علم البيت التحقيق في وجه التشبيه
حيث يعمون الى الحسنى والعقل بطريق التسامح ولم يقصروه كما هو الحقيقة في المعنى المشترك
من قبل تسامحهم هذا وهو جعل وجه التشبيه ما هو من مستنبعات وجه التشبيه ومثله
في الحقيقة فان المحسوس الذي هو المخرج من الحيز مثلاً مستبعد لمضاه الكلي الذي هو وجه
التشبيه بالحقيقة وجعل وجه التشبيه في تشبيه الخد بالورد هو الحيز المحسوس
مع انه في الحقيقة لانها اعني الحيز الكلية المعقولة بمنزلة جعل وجه التشبيه في تشبيه الكلام
بالعسل هو الخلاق مع انه في الحقيقة لانها ونحو قد جاز بنا القوم وسرناهم حيث
قسمناه الى الحسنى والعقل وجعلنا ما هو بمنزلة الواحد نوعين مستندا الى الحق ومستند
الى العقل وجعلنا المنفعة حسياً كاله او عقلياً او البعض حسياً والبعض عقلياً ومن
البحر ما قيل ان المراد ان تركب التحقيق ناش من هذا التسامح بمعنى انه لاحاملهم على القول
بان وجه التشبيه قد يكون حسياً سوى تسامحهم هذا وجعلهم مثل الخلاق والظهور وجه
شبه مع القطع بانها امور محسوسة ووجه النقيض قد صرحوا بان وجه التشبيه في تشبيه
الخد بالورد هو الحيز وفي تشبيه السابغ بالخراب هو السواد وكذا في سائر المحسوسات على سبيل
الحقيقة دون الاستبعاد فكيف كان الحامل هو هذا الذي اعتقدوا انه على التسامح والتجوز
دون ذلك الذي اعتقدوه تحقيقاً **قوله** واعلم ان وجه التشبيه اي الواجب فيه
والا توبة شمول التشبيه والتشبيه به اذ لا معنى له سوى ما قصد اشتراك الطرفين فيه فاذا
صادف وجه التشبيه حقه صح التشبيه والافسد ففي قولهم الخوف في الكلام كالمخ في
الطعام لا بد ان يجعل امر مشترك فيه الخوف والمخ وهو مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد
بالإهمال على ما بينا والحسنى كالمخ والطعام والعقل كالمخ والخوف والكلام كما مراد مطلق
الاختلاف في تشبيه الاصحاب بالخمر لا كون القليل مصححاً والكثير مفسداً كما ذهب
اليه اهل المعتزات فانه لا اشتراك للخوف في ذلك اذ لا يتصور فيه التكثير والتقليل اذ
لا معنى لجعل رفع الفاعل ونصب المفعول مثلاً مضاعفاً لا في رفع فاعل واحد بالحرارة

والخوف جميعاً مثلاً لا يكون تضعيفاً للخوف بل ابطالا هذا وربما امكن نصيح قول المتكبرين
بان يقال المراد بتكرير الخوف تجوز الوجود العريض والاقوال الضعيفة وبناء الكلام عليها فان
الكلام به يخرج عما هو المقصود من تادية المعنى الصحيحة الظاهرة المقصودة بالعبارة
الدالة عليه عند العارفين بالامور والقصائد المشهورة وقد يصحح بانه اذا كان
الكلام وجم كثر من الاعراب بعضها يؤيد في المعنى المراد وبعضها الى غير المراد فالجمل على
الكل تكثير للخوف افساد للكلام والمحل على ذلك البعض المناسب لتقليل واصلاح او بان المراد
بالتكثير ان يزداد في قواعد الخوف ما ليس منها وبالتقليل ان ينقص منها ما هو منها ولا خفا
في فسادها وينبغي ان يعلم ان الطرف متعلق بمضاف محذوف اي استعمال الخوف في الكلام
كاستعمال الملح في الطعام او حال اي الخوف مما في حال كونه في الكلام للمخ حال كونه في الطعام
والمراد رعاية قواعد في تركيب الكلام وابتنائه على مقتضيات **قوله** لكنه اي نصيح
قولهم ليس بما هنا الآن لانا بصدد النظر في كليات مباحث التشبيه لاجريبات التشبيهات
ونصيح الاقوال في وجهها **قوله** ثم قد يعود اشارة الى بعد ما بين عود الغرض الى
المشبه به وعوده الى المشبه **قوله** فاذا كان اي الغرض عائداً الى المشبه فاما ان يكون
اي التشبيه لبيثا حال المشبه من لونه او شكله او وزنه او غير ذلك واما ان يكون لبيثا
مقدار حاله من كونه قليلاً او كثيراً قوياً او ضعيفاً او مخوذاً لك فان المقدار في عرفهم
لا يخص الكميات ولقد صرح بكون ضمير ان يكون عائداً الى التشبيه لاي الغرض او عود
الغرض الى المشبه حيث قال فينبغي التشبيه لبيثا امكانه ولا يخفى ان في التمثيل
لبيثا الحال بتشبيه لون هذه العمامة بلون تلك تسامحاً والمقصود تشبيه العمامة بالعمامة
ليبين ان لونها البياض مثلاً وكذا في قولك هو في السواد كحلك الغراب والمقصود انه
في سواده كالغراب لبيثا شدة سواده كما قال الشاعر سواد مثل حافيه الغراب على
ان المراد بالسواد المداد بقرينة قوله واقلام كرهفة الحراب ولو حمل على ان سواده
كسواد الغراب على ما هو الظاهر من مثل هذا الكلام لزم بيان ان للسواد حالاً والحالة
مقدار كما لو حمل الاول على ظاهره لزم ان يقال تشبيه اللون باللون لبيثا حاله وهو ان
حقيقته البياض فان قيل ما لون عمامتك سؤال عن حقيقة فكيف يقع كونه من
جوابه قلنا من جهة انه في قولك البياض لان حقيقة كل من المشايين واحد هو

نفسه على ما هو احدى
الروايتين

فمن الماهية **قوله** واما ان يكون التشبيه لئلا امكان وجود المشبه او وجود حاله
الذي يرى في الظاهر كالمشع كما اذا حاولت تفصيل واحد من جنس على ذلك الجنس تفضيلا
الحد بوجه اخر اخرج ذلك الواحد عن حد ذلك الجنس كالبشرية فيما اذا كان ذلك الواحد انسانا
اخرجا الى نوع اشرف من ذلك الجنس والحال ان ذلك بحسب الظاهر كالاخفى عليك امر يشبه المشع
لان خروج الواحد من الجنس الى جنس بوجه من ذلك الجنس ودخوله في نوع من جنس
آخر مستبعد غاية الاستبعاد لكن ليس بحال لانه ذلك هو هو لا محقق فانت تتبع الامر
الذي هو كالمشع التشبيه بشي لا يتم ذلك لئلا يكون ذلك الامر الذي هو في الظاهر
كالمشع يقال تبعه الشيء اذا جعلت الشيء تابعا له مذكورا او موجودا بعد فاما
حال من فاعل يتبعه حاله اي حال ذلك الواحد مبتداء حين كمال المسك والحالة مقول
فان لا وهو اشار الى قول في الطيب فان تقع الانام وانت منهم فان المسك بعض دم الغزال
والتشبيه فيه مكنت اي حاله وهو ان تكون في الانام وبفوقهم كلهم كمال المسك في ان
من جنس الدم وقد فاقه بحيث يجد من نوع آخر وقد امكن ذلك وقع وكذا حال **قوله**
اما ان يكون التشبيه ضمير شانه وله للمشبه وعند السامع **قوله** انك في سميت
ان سميت هذا كرفي على الماء وفيه من النقيض لا يخفى حيث ايررت المقول في حضور المحسوس
وابصرته في عدم العائنه في سميه كسائر تلك المشاهدات التي ترى انك تجد في قوله وبور
كظلي ارح فصر طوله دم الرق عتوا واصطكاك المزمار وقوله ظللتا عند دارك
نسيم يوم مثل سالفه الذبابه وقوله ويوم كاهام الفطام فربن الى اصباها غايب
لي ناطله من النقيض بوصف اليوم بالطول والفصر ما لا يحسن من قولك يوم في غاية الطول
او في غاية الفصر بحيث لا مزيد عليه **قوله** وما شاكل ذلك كالغظيم والاهانة والتزييب
والتزييب التشويق وخوذلك **قوله** ابتغاء اي طلب تزيين الوجه مفعول له لا فاعلا
اول شئت الميلى بافراعا ولذا لم يعطفه عليه المجدور الذي اصابته الجدي السليمة
الغدرة تقرنها ضرتها بالمقار الديكة بكسر الدال وفتح الميم جمع الديك اظهارا له
اي الوجه علة شئت وارادة علة اظهارا والرواية في صورة اشوه على التركيب الوصف
على ان اشوه افضل تفضل كنه من العيوب اشوه وشوها كاحر وحراء فالوجه صورة
شوها او جعله افضل التفضيل على الشدة وكما في قولك فانت ابيضهم سر بال طباع

وقوله الى امتناعه اي امتناع الوقوع من جهة العادة وفي حكمها وان كان ممكنا عفا بان يكون شي
من الارض علوا مسكنا يعلو ذهابا من نار من نار وانها من حر قوله كالذي تخن فيه وهو بحر
من المسك موجه الذهب وضمير احضر واستطرف واستبدل التشبه به وضمير مشاهدتها
واستلذا ذهابا وحدتها للنواد وفي الاستطراف في التشبيه بحر من المسك موجه الذهب
من وجهين من جهة الامتناع العادي من جهة ندرة الحضور في الدهن في نفس الامر فلا يشبه
به في الوجهين قوله واما مع حضور المشبه عطفا على ما في نفس الامر وضمير فيه للدهن
وكلا الطرفين يتعلق بحضور المشبه اولها زمان وثانيها مكان وقوله مثل حضور
مصدر لنادر الحضور في الدهن من حيث تعلقه بقوله مع حضور المشبه قوله ولا زود
في السمع مشوب الى الازورد وهو البحر المعروف بكونه على لونه زهوا نقيض وسكر من
زها بر هوذا انكبر واقبح قوله فاذا احضرا اتصال النار باطراف الكبريت وكان لا
احضرت اي صور الاتصال استطرف اي المشبه بل احضار المشبه به مع المشبه قال في
اسرار البلاغة ووجه آخر انه اراد تشبها لنبات غصن يرق واوراق طيبة من طيب
في جسم يستولى عليه اليبس وبني الطباع على ان الشيء اذا ظهر من موضع لم يبعد ظهوره منه
كان يبل النفوس اليه اكثر وهو بالشعف به اجدر قوله الاعمى ما تخن فيه وهو
الاستطراف من جهة كون المشبه به نادر الحضور في الدهن مع حضور المشبه فان حضور
شي القلم اذا وجد مداد الدواء نادر عند حضور راس قرز ولد الطيبة فالترحم
التحير في انه اي شيء يورد في موقع المشبه به كان كونه اعرابيا جلفا جافا واما انفلا
الرحمة حداد وذا ينقصر على والالترحم فلا يكون الا الاستطراف واحضار ما ليس
شانه الاحضار ولذا ذكر كونه اعرابيا جلفا قبل الاشارة بالمشبه به قوله توهما تميزوا
مصدر من غير فعل فاعادها اي احدها عادة ترجى اي تسوق الطيبة ولدها الاغنى
الذي في صوته غنة قد وقع اي عدى في المعضلة ما عساه اي اي شيء عسى عدى ان
يقول مشهبا به لهذا المشبه الذي هو ارق روق الاغنى وهو اعرابى اي من سكان البادية
جلف غليظ الطبع جاف ينسب طبعه عن دارك الدخاني وضمير عساه عاندا الى عدى مرفوع
في صورة المنصوب او منصوب على تشبيه عسى بلعل واما حريم لانيانه بتشبه هذا التشبيه
النادر الحضور المشبه به مع المشبه مع كونه اعرابيا قوله وبدا الصباح اي

ظهر وغرته اول ما يبدو من بياضه وهي في الاصل بياض في جهة الفرس فوق الدرس
 قوله وكان الخمر يزدجها جمع دجة وهي الظلة والضمير قيل للنجوم وقبل البيلة و
 روايه ديوانه دجاء والضمير للبيل في البيت السابق رتب قطعه لصدود او فراق
 كان فيه وداع موحش كالقبيل تغذي به العين وما في حديثه الاسماع وكان الخمر
 الببت وكان الملام للنجوم بني الدجى سنزلاحت بينا الابتداء اي احداث البدع
 الا انه قلت اشارة الى اكثره السنن وقلة البدع الطريق المعبد للذلل فلا يتعسف فلا
 ماخذ على غير الطريق فيعثر بالنصب جوابا للنفي والعتور السقوط على الوجه تردى في هو
 سقط في موضع هو تردى في البراء تردى سقط والمهوى المهواه ما بين الجبلين و
 الظلمة الظلمة وفيه وصف بها فيقال البيلة ظلام واظلم دخل في الظلام وصار ظلمة
 وقد يتعدى مثل هذا الظلمة الى قوله فشيء به اي شبه الشاعر للظلام يوم النوى عطف
 عليه اي على يوم النوى نظرا في كلفا بالظرف وهو الظرافة والكياسة والعز بغير
 الزاء اي المايل الى النساء ومفازة النساء محادتهن ومرادتهن والاسم الغزل
 بالفتح والقصور غلظ القلب وصلاته فظلمه اي القلب القاسي في سلك يوم النوى
 قوله كان انقضاء البدن اسلا له من فضو السيف سلته ونضوت الثوب عليه
 زعته وخلعته عليه قال نضوت على الايام ثوب جلاده ولكنني لم انض ثوب
 الجملد التجاء الخلاص اليها الشدة الاخمار الانكشاف فشيء هن اي صورة
 الانقضاء بتلك اي بصورة التجاء السماكان كوكبان يتزان السماك الاعزل وهو
 منازل القمر والسماك الرايح وليس من المنازل وجعلوا المعان الكوكب واضائة في
 الظلمة ابصارا كان الظلام صار كحلاله فابصر عينه وصارت ذانور وهذا
 ما قال الانوري كشت روشن جو چشمه خورشيد دبر اختران كحل ظلام
قوله ومن الامثلة شروع في امثلة الغرض المعان الى المشبه به من الايات بعد
 او رد امثلة من الايات تنبيهها على انه ليس بمستبعد وان كان يرى مستبعدا ولذا
 كثر لفظ من الامثلة وذكر الثالث كونه منصوبا في هذا القالب قوله من قولهم انما
 البيع مثل الربوا اي مثل عقد الربوا وهو ان يزد في الاجل بائنا مع مطعوم بمطعم
 او نقد بنقد الى اجل او في الموضع بائنا مع احدهما باكثر من جنسه مقتضى ظاهر المقام

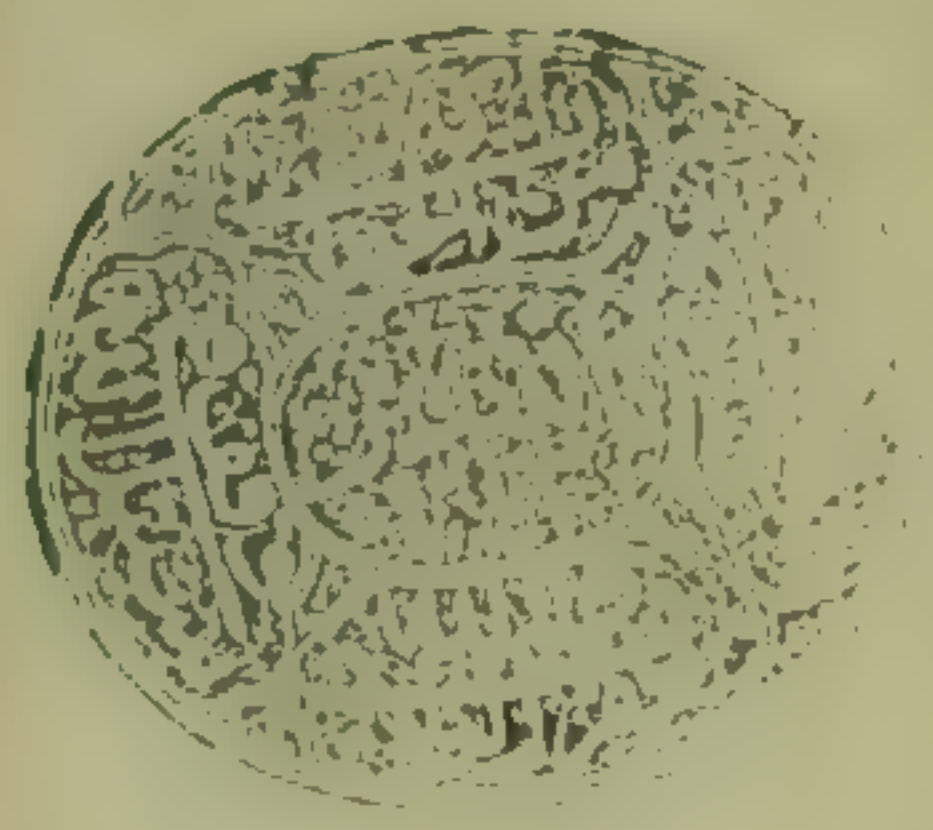
المقام انما الربوا مثل البيع لان الكلام فيه فالمناسب للاحتجاج والقياس ان يقال الربوا
 حلال وليس بحرام كونه مثل البيع كما يقال النبيذ حرام كونه مثل الخمر وان كان يحتمل
 ان يقال لو كان الربوا حراما لكان البيع حراما كونه مثل الربوا لكنه بعيد في طريق العربية
 والفقه جميعا وقوله واحل الله البيع ينبغي ان يكون في نفع الحال اي قالوا ذلك و
 فاسوا الربوا بالبيع وقد فرق الله تعالى بينهما بان حل البيع وحرم الربوا لما علم من الحكمة
 والمصلحة في ذلك قوله لمزيد التوبيخ متعلق بقول ان زيادة التفرع في ان لا يخلق
 كمن لا يخلق ورا من لا يخلق كمن يخلق مع افتضاء المقام بظاهر ان يقال ان لا يخلق
 كمن يخلق كمن يخلق هذا الكلام نفريعا من جعلوا غير الخالق مثل الخالق حيث شبهوا الاوثان
 بالله في الفعل حيث عبدوها والاسم حيث سموها آلهة فالمراد بمن لا يخلق هم الاصنام
 اجراء لها مجرى اولى العلم لمشاكله من يخلق اولانهم سموها آلهة ومن حق الالهة ان يكون
 من اولى العلم ولا خفاء في ان التفرع في ان يخلق كمن لا يخلق لما فيه من الاشعار بانهم
 جعلوا غير الخالق اقوى في مخالفة اخرى باسم الالهية بمعنى استحفاق العبادة لظهور
 ان تسميتهم الاصنام آلهة لم يكن بمعنى كونها معبودات في الجملة حقا او باطلا لانها بهذا
 المعنى آلهة عند الكل **قوله** وعندى يردان الا وفق بالطائفة القرانية ان يكون من
 على حقيقته والمعنى على انكار ان يكون من لا يخلق من ذوى الحيوة والعلم والقدرة كمن
 يخلق فضلا عن الاصنام التي هي جمادات لا حيون لها ولا علم ولا قدرة فيكون من على حقيقته
 والانكار ابلغ والتوبيخ اظهر مع ما فيه من لطف التقرض بقوله تقرضا على لكون
 الانكار موجها الى ما ذكره وضميريه لتوجيه الانكار الى فهم التشبيه المذكور وعن متعلق
 بتقرضا على تضمين معنى التقرض على مكان متعلق بتبنيه اي يكون تبنيه على وجه التقرض
 والقصد بهذا التنبيه الى التوبيخ **قوله** وقوله عز وجل ارايت من اتخذ مستداه
 منصوبا عليه عن طريقه الامثلة السابقة لكون التشبيه فيه على طريقة زيدا سد
 مع فعل يبنى عن التشبيه فان اتخذ من اخوات علم في الدخول على المبتدأ والخبر مأخوذ
 من اتخذ يتخذ بالتاء لا من اخذ ياخذ والماضى الادغام ولهذا انفقوا على ان اتذر
 عام في خطاء والمعنى جعل هواه مثل الهه بان طاعه وبنى عليه امر دينه لا يسمع حجة
 ولا ينصير دليلا فآلهة في المعنى هو المفعول الثاني واذا تأملت جدت تغديه وجعله

منقول اول وهو مفعول بآتي فاصاب وقعه لدلالة على انهم جعلوا وجه التشبيه
من الطاعة والانقياد في الهوى ثم وكل فكان بالانكار والتعجب والتوبيخ اجدر
بمعنى صوب في هذا القالب انه من عود الغرض من التشبيه الى المشبه به لايهام كونه
في وجه الشبه ثم قصدا الى الانكار والتوبيخ وقوله ترجز ورجوا الامر والشاكلة
لخاصة والرمي المرحي والسهم اذا اصاب لخاصة كان الغاية في حصر الرمي ونيل الصيد
كالسيف اذا اصاب المحز وطبق **المفضل قوله** وانما جعلنا الغرض بربها كناية جعل
الغرض العائد الى المشبه به ما ذكر من ايها كونه المشبه به اتم من المشبه في وجه الشبه
وضمير اخضر بها واقرى حالاً مع الجملة التشبيهية وفي بعض النسخ اخضر به تباويل الوجه
او عود الضمير الى اعرف وضمير وجوده وتقريره وازاده للشبه وقوله ارادة مفعول
له لشبهته بسلي وهو بازاء الحال من شبهته بمقلة الطلي اعني محاولا ولما كان المقصد
النقل الاستحسان النقي بالعقول واخلق بالقول ذكر بطريق الحال ولفظ الطلب المشعر
عند المصير بالارادة مع الزيادة وذكر قصد نقل الاستقباح بطريق المفعول او لفظ الارادة
وزيادة لفظ مزيدا شارة الى انه في نفسه زيادة وقوله لا متناع متعلق بقوله لم يصح
وقوله او معرض الاستطراد عطف على معرض الترتيب ومعرض التسوية وقوله نقل
مفعول له لشبهه بحراز ارادة نقل مزيدا استقباها ولقد احسن في تليل التشبيه
الاستطراد في نفس النقل دون ارادته ولا مراع مفعول نقل زيادة اللام للتقوية وصبر
وقوعه للشبه به وهو المحرر الموصوف والواقع هو الفهم المذكور وليستطراد على نقل الامتناع
وقوله وللوجه الآخر عطف على الامتناع اي نقل الوجه الآخر للاستطراد او هو ندره خصوص
المشبه به في الذهب وقوله مثل ما ذكر متعلق بقوله او في معرض الاستطراد بمعنى انه على
لعدم صحة ان يذكر المشبه به لابرار المشبه في معرض الاستطراد اي لا يصح ذلك لئلا يمتنع
من امتناع تعريف الجهر بالجهل وتقرر الشيء بما يساويه التقرير البالغ بمعنى لا متناع
استطراد الشيء بما لا يكون اعرف منه بالاستطراد واقرى منه واخضر به بما ساويا
او اقل والشارحون على انه متعلق بنقل الوجه الآخر وعلة له بازاء ليستطراد
والمنع ليستطراد استطراد النوار كان نقل الامتناع ليستطراد استطراد الامتناع
على هذا ينبغي عدم صحة الذكر للبراز في معرض الاستطراد حاليا عن التعليل ولا يقع شيء

شيء اذ ايه قوله لا متناع تعريف الجهر بالجهل على انه لا ينبغي ان في المعبر عن استطراد المندرج مثل
ما ذكره عقب قوله ليستطراد من غير تقييد سماحة واما جعل نقل الامتناع وقوله مفعول له
لابرار فبعد جدا لا ينبغي ان يلتفت اليه وحاصل الكلام ان الغرض العائد الى المشبه به
هو لايهام كونه اتم من المشبه في وجه الشبه في صورة يكون الواقع بالعكس وذلك لان حق
المشبه به ان يكون اشد معرفة بجهة التشبيه واختصاصا والتفقا قايها واقرى حالها
اذ لو لم يكن كذلك لم يصح ان يذكر لبيتا مقدار المشبه ولا لبيتا امكانه ولا لزيادة تفرع
ولا لابرار في معرض الترتيب او التسوية لانه اذا لم يكن اعرف واقرى فان كان مساويا كان
ذلك تعريف الجهر بالجهل في القدر الذي يقصد تعريفه وقصدا الى التقرير البالغ للشيء بما
يساويه في التقرير والتحقيق وهو متنع قطعاً وان كان اضعف واخفى فيما متناع التقرير
التعريف اولاً وحراً ولا لابرار في معرض الاستطراد لانه اذا لم يكن اعرف واقرى في
الامتناع او المندرج لم يحصل بنقل ذلك منه الى المشبه استطراد له لكونه مساويا له
دونه وههنا نظرا ما اولاً فلا نه لم ينعرض لبيتا حال المشبه فلم يستوف تفاصيل الغرض
فلم ينطبق الدليل على الدعوى بل بقي قاصرا عنه اذ لم يلزم من عدم صحة ذكر المشبه به للآخر
المخصوصة عدم صحة ذكر في التشبيه مطلقا واما ثانياً فلا نذكر على تقدير بقاءه انما
يفيد وجوب كون المشبه به معروف في البعض واقرى في البعض وادخل في الامتناع المندرج
في البعض والمندرج وجوب كونه اعرف واخضر واقرى في جهة التشبيه على الاطلاق واما ثانياً
فلا نه سجي من كلامه انه يجب بيان الحال ان يكون المشبه به اعرف شيء بوجه الشبه فكان
ينبغي ان يعرض هنا لبيتا الحال ايضا واما اربعاً فانه سجي ان المعبر في بيان المقدار
كون المشبه به على حد مقدار المشبه في وجه الشبه لا يزيد ولا ينقص وفي بيان الامكان
والترتيب والتسوية كونه مسلم الحكم معرفة فغايته لزوم كونه اعرف لا كونه اقرى
وانتم وفي الاستطراد كونه نادر المحذور مطلقا او مع المشبه لا كونه اعرف وانتم في
وجه الشبه وبعض هذا يمكن التفتي عنه لكن الكلام بعد موضع نظر **قوله** عند المشبه
بكسر الباء اسم فاعل وهو الذي ياتي بذلك التشبيه وليس لما يقال لم يقل عند المتكلم
كثير معنى **قوله** ليشبه ما لا يصح التيقيد فاعل متاخر متعلق به الاستفهام وفي ما ذا
وجهاً معروفان ولو لم يقدر بعد فعل لم يكن الا وجه واحد هو كونه بمعنى اي شيء

سنى المطر تسهله وتيسر **قوله** كما يحكى عن الصادق عليه السلام عن عباد بن العباس صاحب
ابن العبد في زيارته وروى بعدد وستى لصاحب كان شمس الاقبال وكهف الامال
وجز الفصل والافصال وفي الكلام اشار الى كثرة الدماء الزاخرة في جنبه والشعر
يباه على ما قال من فصيل في مدح ابن العبدان خبر المتاح من مدحه شعر البلاد في كل
جمع بين الشعر والكاتب بحيث لا يسود اية غير الصابي ولعله التقدم في الشعر والكلام
في الكتابة والخبر ما قاله النعالي كان الصادق يكتب كما يريد والصادق كما يؤثر ويراد
الحالين بوزن عديد وفي الصادق ليله للجمعة الرابعة والعشرين من صفر سنة خمس و
ثمانين وثلثمائة **قوله** فالاحسن ترك التشبيه اى تعيين احدهما لكونه شبيها والا
لكونه شبيها به الى التشابه اى الى الحكم بانهما متشابهان في غير تعيين التشبه والتشبه به
يكون بواسطة الحكم بالتشابه كل منهما شبيها بالاضافة الى الاخر والاخر شبيها به بالاضافة
اليه وانما كان الاحسن ترك تخاميا واخترازا عن ترجيح احد المتساويين في وجه التشبه
بل في استحقاق ان يجعل التشبه والتشبه به فان قيل فكيف صح التشبيه ومعلوم ان ترجيح
احد المتساويين يربط قلنا المتساوي في وجه التشبه وفي استحقاق ان يجعل التشبه والتشبه
به لا ينافي في عروضة ترجيح جعل احدهما المشبه بان يكون الكلام فيه والغرض بيان معناه
كما اذا قلنا فربما فقلت غرته كما لمع او طلع الصبح فقلت هو كثر الفرس مع ان المعلوم
بطلاثة قطع هو ترجيح احد المتساويين لا ترجيحه **قوله** وكان حكم التشبه اذ ذكر
اي الاخر ان اودا كمتحقق وهو اشارة الى الوقوع في باب التشابه غير اني عليك من
التحقق ان يكونا عروضة في جهة التشبيه واختارها واقرى حالها ما يريد ان لا يكون في
كل تشبه بل اذا قصد الخلق في الجملة بكامل **قوله** متى كان المراد متى كان القصد اشارة
الى انه لو قصد مع ذلك زيادة اشراق او علوية او نحو ذلك مما له فريد اختصاص الصبح
او الشمس لم يكن من باب التشابه وتعين كون الشمس والصبح المشبه به وقوله منقضى صفة
اخرى مستدير وخصوص اللون في الصفة المشرفة الثلاثة لا كالتى في الاجسام
الكثيفة ومعنى زيادة الاختصاص ان يكون وجه التشبه زيادة مغلو وانسابا الى التشبه
لا يكون التشبه كالجماعة الى الاسد والاشراق الى الشمس **قوله** واعلم ان التشبيه قدع
في عبارة الكبر في اطلاق التمثيل على مطلق التشبيه كما يقال مثل العلم بالحيوان والفرق بالنور

بالنور لكنه قد يؤخذ اخذ من التشبيه بان يجعل اسما للتشبيه الذي يكون وجهه وصفا
غير حقيقي بل اضافيا ونسبيا مثل كونه الشيء مطلوبا من شيء وكان متروعا من غير امور كما
من تشبيه اعمال الكفرة بالسراب في المنظر المظلم والخبر الموبس ومعنى خضر باسم التمثيل
جعل متروعا بذلك حيث لا يطابق الاسم على غير هذا النوع من التشبيه المفضل وجع المصيبة
وليس في البيت تصريح بتشبيهه وانما هو ممكن كما في قوله فان نقول انام كانه قيل فانك
ان صبرتي تركت مقاولته ومنازعته كان حاله كحال النار اذا تركت امدادها بالخط
فلذا جعل التشبه للسود المتروك والمقاوله والتشبه به النار المتروك لامتدادها
مطلق للسود والنار وتضمير له ونفعه ونطلبه وقيامه ونفعه وحيوته وفيه
الحسوس وتضمير اياها وبها للمقاوله والمصدر وهو الذي يشكى صدره ويستشفي به
نقل الى امر يشكى قلبه بحمد او اذى ونحو ذلك فيستشفى بما ينزل ذلك الذي في قلبه
سكابه او حكاية وفي المثال لا بد للمصدر ان ينفذ ومن قيامه بيان ما يتوهم اى قيام
السود حينئذ لا تأخذ معه في المقاوله يعنى قيام ترك مقاولته مقام منفعته للحسوس
ما بعد حيوته فاعترفت في جانب التشبه للسود والمفضل ونطلب منه المقاوله قصد
نفعه مصدره وتضمير منك على مضضه وترك مقاولته وعلم نطلبه المقاوله و
جانب التشبه به النار وعدم الامداد بالخط اسرع الفساد فيها بسبب ذلك الحالة
المترتبة المشتركة بين الحالتين الحاصلتين لكل من السود والنار باعتبار تلك الامور
يكون متروعا في غير امور حقوله ليس التشبيه الا في امر متوهم للحسوس وانه مخرج من غير
امور تعرض لها هو المقصود وجه التشبه في جانب التشبه لظهوره في جانب التشبه به
وهو النار ليوخذ الامر المشترك الذي هو حقيقة وجه التشبه وهو كونها بالحيثية
الماخوذة من ذلك وكذا الكلام في البيت الثاني فان قيل المبل وصف حقيقي لا يرى فيه
انتزاع من امور قلنا ليس المراد ان المقصود من وجه التشبه في جانب التشبه هو المبل
بل كونه مبالا الى انه من جهة كونه مهذبا اخلاقا مرضى السيرة بسبب اذنية الحاصل
من التاديب السابق في اوانه وصالح زمانه والفعال بالفتح والفعل بالفتح ايضا
ليكون مصدرا اذ الفصل بالكر اسم الامر والشان والفعال ايضا الكرم **قوله** وكأكد
اى وجه التشبيه الذي في قوله تعالى مثلهم اى حال المنافقين وقضيةهم العجيبة



الشان كحال الخس أو الفوج الذي استوقد نار عظيمة أي طلب قودها وسعى في حصيله
وهو سطوع النار وارتفاع لهبها وأضأ بجي لا زما بمعنى صار ذا أضواء متعددا
بمعنى جملة مضبنا فعلى الأول ما حوله فاعل أضأت بمعنى الأشياء والأماكن والفعل
سند إلى ضمير النار وما حوله ظرف زيادة ما أو كونها موصولة في معنى لا يمكنه
وعلى الثاني ما حوله مفعول وضمير أضأت للنار ثم الظاهر بالنظر إلى المعنى أنه هبة
بنورهم جواب لما وبالنظر إلى اللفظ أنه استسنا لاختلاف الضمير في قوله وبنورهم
ولكون الاستسناح هبة الله بضوئهم وجواب لما حذف أي حمدت النار وكان في
ظلام من حالهم كان وتركهم أي ضميرهم في ظلمات هائلة متكررة ولا يبصرون حال
أو استسنا أو مفعول آخر بمنزلة الخبر بعد الخبر وميل المص إلى أن هبة الله جواب لما
ولذا أورده والآفة لا دخل له في التمثيل إذا جعل استسنا فاق وقال وجه تشبيه لنا
بالمستوقدين الذين شبهوا بهم هو رفع الطمع أي توجيههم وتقليقهم الطمع إلى التيسر
مطلوب وتسهله بسبب ما شرع أسبابه القربة التي جعلت المط في غاية القرب من الله
بدلالة قوله فلما أضأت مع بقية الحرام والخبيثة بسبب انقلاب الأسباب إلى ما يوجب عدم
حصول المط كما ذهب الله بنورهم وتركهم في الظلمات **قوله** وكذا الذي في قوله تعالى
أيضا يعني أن هذا أيضا من قبيل التمثيل وأولى الأصل للتساوي في الشان استعملت
مطلقا للتساوي والمعنى أن الغضنين سواء في صحة التشبيه بها فانت خبرا بآيتها
شبهت أصبت والصيد فعل من صاها المطر زل يجوز أن يراد به المطر وفيه ظلمة تكا
بتنابع القطر وظلمة غمامة مظللة الليل والعدو البرق في أعلاه ومضبه متلبس
به وإن يراد السحابة وفيه ظلمة سحابة وتطبيقه مع ظلمة الليل يجعلون أصابعهم
استسنا جواب كيف حالهم مع ذلك الصيب أي يجعلون أصابعهم في آذانهم من أجل الصلابة
خوف من الموت والصاعقة صفة رعد ما نارا لا تترسب إلا أن عليه وأصل
النظم أو كمثل ذي صبت ما تفدي ردوي فليكون مرجعا للضمير في يجعلون أصابعهم
في آذانهم وأما تقدير مثل فليكون على وفق المعطوف عليه أي كمثل الذي استوقد نار
والآفة ذكر كون التشبيه مركبا وتشبيها للحال والقصة بالحال والقصة لا يوجب أن
يقدر بعد الكاف ما يصلح أن يكون مشبها به ولهذا لا يقدر في قوله تعالى إنما مثل الخسوف

للخسوف الدنيا كماء الآية كمثل ما به وكذا في قول البسيط وما الناس إلا كالديار وأهلها بها
يوم حلتها وغدا بالافق وكذا ههنا الولاط للضمير مرجعا والعطف على كمثل الذي
استوقد نار المرجح إلى تقدير مثل ذي وكذا قوله أو كصيت مضبنا تشبيه الحال بالحال
وبهذا يظهر فساد تعليل تقدير مثل بقوله إذا لا يخفى أن التشبيه أي تشبيه حال المتأخرين
ليس كما سادوا بركلة أو بين مثل المستوقدين أي صفهم العجبة الشاسعة من المثل
بمعنى الكلام السائر لغرابته وجرالته وعجيب شانه وغريب تبيانه وبين ذوات ذوي الصب
كما يفهم إذا اقتصر على تقدير ذي وولم يقدر مضبنا آخر هو مثل فظهر أن ليست كلمة يرد
بين المشبه والمشب به كما في قولك أن زيد كالأسد تشبيه بين زيد وبين الأسد بل بين
أمرين رد تشبيه شيئين كما إذا قيل زيد كاسد أو كمن يقول هذا التشبيه بين الأسد والنمر
أي أن بينهما ففعله إذا لا يخفى تعليل بقوله دل أو بقوله أصل النظم أو كمثل ذي بلغة
استماله على تقدير مثل ثم قال ونظير أو كصيت في التشبيه به في الظاهر ثم وفي الحقيقة
غير قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا كونوا أنصارا لله أي ناصرين لله ولدينه على أن جامع
نصير كثر فيه وأشراف إذا لم يثبت جمع فاعل على أفعال حتى ذكروا أن أصحابا جامع صعب
لأصحاب جمع صعب كسر الحاء مقصور صاحب الأطهار جمع طاهر بمعنى طاهر كما قال عيسى بن
مريم للحواريين أي لأصفيائه أو حواري الرجل صفيه وخلصائه من الخور وهو البياض
الخالص وقيل من التجوهر وهو يبيض الثياب لأنهم كانوا أقصاريين وهم أول جماعة
آمنوا به اثني عشر رجلا من أنصارى الله أي من جندي متوجه إلى نصرته الله وحقيقته
من الأنصار الذين يختصون في ويكونون معي في نصرته الله وإنما كان نظير لأن الله أرفع
التشبيه أي تشبيه كون المؤمنين أنصارا لله وأما بين كون الحواريين أنصارا لله على
ما يقتضيه حقيقة المعنى ويشعر به قولهم نحن أنصار الله وبين قول عيسى للحواريين
من أنصارى إلى الله على ما هو ظاهر اللفظ وإنما المراد هو الأول إذا العبرة بالمعنى أي كونوا
أنصارا لله مثل كون الحواريين أنصارا لله وقول عيسى من أنصارى إلى الله على أن لفظ
ما في ما قال مصدرى وما قال مصدر بتقدير الزمان أي كون الحواريين وقول عيسى
كما أن قولهم أنيك مقدم الحاج مصدر بتقدير الزمان أي من قدم الحاج وأعظم ابن الحاج
بأنه يجوز أن يكون اسم زمان كان فلا يحتاج إلى التقدير فلا ولا التمثيل بأنك خفوق

البحر ومنهم من يؤول لفظ بين داخل بين المشبه والمشبّه به فخره بأن الصواب وقع التشبيه
بين كونا المؤمنين انصار الله فوقع لفظ الخوار بين سهواً أو غير المؤمنين بالخوارتين
لأنهم حواريو محمد م أي أصفياءه وخالصته ويكون نظير الماسق من جهة أنه وقع
التشبيه بينهما مع أنه ليس بهراد وإنما المراد التشبيه بشئ آخر هو مفرد وفيما ذكرنا غرضه
فعله استعمال مصدر مستعمل الضيف في المفعول أي مقدم الحاج بالجر على الأصل والضيف
على الحكاية وكلها رواية وقوله مستعمل مسند إلى ما قال وارتفاعه بأنه وصف
لمصدره والعائد مفعول أي مستعمل مصدره وما قال يؤول أو مستعمل هو مع لفظ قال
فغير عن ذلك بلفظ ما قال ثم نظير المذكور يعني أو كصيتب على ما يلزم لفظه ولم يأت
بالضمير لئلا يكون عائداً إلى الأقرب الذي هو كما قال عيسى فدل بالعدول إلى المظهر على أن
المراد غير ذلك لأن الكلام في تقرير أو كصيتب وتحقيق ما قدر من كشل ذوى صيتب وايضاً
محور الكافة كما قال عيسى بحسب الظاهر هو المصدر وبحسب التقدير هو الوقت ولا مجال
مع تقدير المضا والمضا إليه لأنه إذا قدر ككون الخوارتين انصاراً لم يتوحدوا والكاف
بخلاف كشل ذوى صيتب فأنه لما سبها أورد من البيت والبيت الأول **قوله** الأمر رأيت
رأي برق شروق أسال البحار فأتى للعقيق وهو لاد داود وسيرن فيل بمعنى فاعل
من شرق بريقه إذا غرض به كثرة أو بمعنى مفعول من شرقت الشاة شفتت أذنفا وهو
المعنى صفة سخابة أي من ابصر جهة برق سخاب شرق عبارة كثر بحيث أسال البحار اسم
موضع يجرد وقد روي بفتح الياء فأتى أي ائتمد وقصد للعقيق وهو موضع جري
إليه مياه نجد والبيت الثاني فادرك أبقاء العرادة طلعه **قوله** وقد جعلتني من خزيمة
أصبعا وهو الأسود العبسي وقيل الحكمة العربي منسوب إلى عربي بصف قريته حين
كان يتبع عدوه وهو خزيمة بن طارق بفتح الحاء المهملة وكسر الراء المهملة وقد أدركت
فرسه الظلع على مسافة قريبة من خزيمة والعرادة اسم فرسه ومفعول أبقا محذوف
أي ذخيرة عدوها فاذن الفرس المحرب لا يكاد يعطى ما عنده من العدو بل يسقى شامته
بعد شئ لوق الحاجة والطلع غمر في الشئ أوجع في الرجل وفاعل جعلتني ضمير العرادة
والمعنى أصاب فربي طلوع من العدو عند ما صيرتني قريباً من خزيمة ولولا ذلك لأدركته
وقوله على ما قدر أي نظير المذكور البيت في حذف المضا والمضا إليه على الوجه الذي قدره

قدرة الشيخ أبو علي الفارسي في البيت الأول من أسال سقيا سخابه لأن البرق نفسه لا
البحار إنما يسيل ماء سخابه والسقيا اسم من سقاء الغيث وأسقاء فلاهمل أسال سقيا
سخابه أي سخاب البرق فحذف فصار أسال سخابه فحذف سخاب وأقيم الضمير المحذوف مقام
فصار مفعولاً فاستكن على ما هو الواجب في البيت الثاني من مسافة أصبع على أنه مفعول
ثاني جعل لأن الفرس لم يجعله من خزيمة أصبعاً بل على مسافة أصبع ومقدار فيكون **قوله**
أصبع فلما حذف المضا والمضا إليه وأقيم أصبع مقامه صار منصوباً واستند تقدير
المضا إلى الشفاء من الحاجة احترازاً عما يحتمل اللفظ من يجوز في أسال المسألة إلى البرق
وجعل الشاعر نفس الأصبع أو في التعبير عن المسافة القرية بالأصبع ثم ازداد في
الالة استعمال حذف المضا والمضا إليه معاً فقال وحذف المضا فاقام الكلام
أي جاز كقوله تعاد كان قاب قوسين فإن ضمير كان الجبرئيل وليس هو قاب قوسين
أي مقدار هابل التقدير فكان مقدار مسافة قربه فحذف مقدار ومسافة وقرب
وجعل الضمير المحذوف مفعولاً مستكناً وكذا حذف لفظ مثل من قاب قوسين **قوله** وأزف
أو كصيتب بكسر الهمزة عطفاً على جملة وأصل النظم كذا وروي بالغح عطفاً على التشبيه
أي لا يخفى أن قوله أو كصيتب من السماء من باب التمثيل لأن وجه التشبيه فيه أمر توقيفي منزع
من عن أمور كذا لا يخفى أنه لا معنى لجعل هذا في معرض التعليل ككون أصل النظم على حذف
المضا فلا وجه لهذا العطف ضمير منهم لذوى الصب لا يخطون خبراتهم ومن جهة بيان
لضد المطوع فيه والآهوال الأمور الهائلة **قوله** وكذا الذي أصل الكلام وكالذي
أي كوجه الشبه الذي في هذه الآية عطفاً على كالأمر فيما سبق لكنه لما زاد لفظ كذا أصلاً
الكلام جملة من مبتدأ هو الذي في قوله وخبر هو كذا ولا يصح أن يكون الجملة عطفاً على جملة
أنه كما يرى ولا على قوله وأن قوله أو كصيتب غيبيل لما ذكره في معرض التعليل والتمثيل
للآية السابقة فالوجه أن يكون مفعولاً على قدر رأي فتلك التفسيرات من باب التمثيل وكذا
الذي في قوله مثل الذين حملوا التوراة الآية والأسفار جمع سفر بالكسر وهو الكتاب
وقوله فان وجه التشبيه تعليل كونا الآية من باب التمثيل وقوله الحامل الأسفار منصوب
الأسفار مفعولاً للحامل هو الرواية وقوله هو حرمان خبران وجه التشبيه والباء في
بما هو متعلق بالانقطاع وفي الأسفار متعلق بالبلغ على فنيين معنى جدر وضميرية واستند

لما هو بالغ وضبط كونه لجران الاستغناء مع الكد ووقع قوله مركبا من عترة معان ووقع ضربا
من عترة مور على ما هو المعتبر في تفسير التمثيل والمذكور في باقي الأمثلة تنبيهها على لزوم الأمر
وكون أحدهما في قوة الآخر وقوله غير الحقيقي صفة الوصف بزيادة اللام كما في اللثيم يستني
أو لصبر ورن غير معرف بالاضافة لاشتهار الوصف الذي يخرجه من غير الحقيقة في الحقيقة أو بدل
وأما تعريفه باللام في مثل هذا الموضع فقد مر منه النجاة ولا يوجد في كلام العرب وإنما يقع
كلام المصنفين وضبط فيه عائد إلى موصوف منظور أي شيء منظور فيه والرواية في بصيرة
نافذة بالفاء والذال المحجمة وفي بعض النسخ بالقاف والذال وضبطه التباسه للذي يخر
بصدده أو للوصف غير الحقيقي يعني أنه يتيسر في كثير من الصور بالوصف العقلي الحقيقي
لصعوبة التمييز بين العقلي والوهي لغير مشكلة أحكام الوهم لأحكام العقل فإذا كان
لعترة أمور وصف عقلي وآخر وهمي ينبغي أن يتأمل فيه ليعرف إذا قصد إلى الاشتراك
في الوصف الوهمي ليكون تمثيلا أو الحقيقي فيكون تشبيه مركب مركب بوجه عقلي وهذا
الاشتراط مما انفرد به المصنف قال الشيخ عبد القاهر التمثيل التشبيه المتزع من أمور
لكن التشبيه عقليا يقال أنه يتضمن التشبيه ولا يقال أنه تشبيه تشبيه حوسب مثل
وإن كان عقليا جازا طال اسم التمثيل عليه وإن جازا ضرب الاسم مثلا لكذا يقال ضرب
النور مثلا للفرق في الحق للعلم وأما صاحب الكشاف فيجوز التمثيل مجرما التشبيه من غير
فوق تشبيه أعمال الكفرة بالسرية في المنظر المطمع مع الخبز المونس وتشبيه الجماعة للثنا
بالخفة المفرغة في عدم تعيين البعض لافضلية يكون تشبيه عترة لا عند المصنف ثم لا يظهر
من كلامه لقوله لاسيما المصنف التي يترفع الوصف غير الحقيقي منها ما يصلح نقله به واستثناء
منه إذا الموضع عبارة عن الصور والمواد وليست المقامات مجملتها والحكم فيها الالتباس بالعقل
الحقيقي ولا يوجد في المقارباته والوجه أن يقال هو أخرج شيء إلى التأمل فيما يتعلق
بجميع جهاته واعتباراته لاسيما المقام التي يترفع هو منها فربما انزع من ثلاثة مقاما في
المصراع الأول عن البيت المذكور حيث اشتمل على الأبراق والعطش والغمام فأورد ذلك
الانزع للخطأ لوجوب انزع من أكثر من ثلاثة بانضمام المصراع الثاني إليه وذلك
لأن المقصود أن يصل ابتداء مطعما بانتهاء موبس وليس في المصراع الأول غير ابتداء
المطعم وأما الانتهاء الموبس ففي الثاني حيث اكتشف الغمامة من غير مطعما فصل البيت من وقع

من وقع العطش يقال البرق السماء صار ذات برق ووقى لاسان برقت فلا تارة إذا اختست
لك ونعزفت فالمعنى صار ذات الغمامة ذات برق ونعزفت للقوم في ذلك الجاد وأوصل
الفعل ومعنى اقشعت نعزفت وتجلت اكتشف ومعنى الشاعر مقصود **قوله** ثم إن
التشبيه التمثيلي أي الذي وجهه وصف اعتباري متزع من عترة أمور متى شاع وأظهر
استعماله على سبيل الاستعارة بأن يذكر الصورة المأخوذة من الأمور المتعددة في جانب
التشبيه ويراد الصورة المأخوذة من الأمور المتعددة في جانب المشبه ومعنى لا غير
أنه صار بحيث لا يستعمل على سبيل التشبيه قط وحاصله القول السائر الممثل مشبه
بمورده كقولهم كل الصيد في خوف الفزاد وزد لك خرط العناد بالصف ضيعت اللين
بجلاف التمثيلات التي لم يصير كذلك مثل سأل به الوادي وطارت به الغمامة وقول
الشاعر لئن لم يني بذلك جعلتني فلا تجعلني بعد ما في ثمالها **قوله** إذا انت
لم شرب مرارا على القذى طشت أي الناس تصفو شاربه **قوله** ولولا اشتغال
المار فيما جاورت ما كان يعرف طيب عرف العود **قوله** ولو اختصرتم من الأحسا
زركم والعذب نهر لا فراط في الخضرة **قوله** وحيد من الخالين في كل بلدة **قوله** إذا نظم
المطلوب قل المساعد **قوله** من وجد البحر استغل السواقيا مصائب قوم عند قوم
فوائد وخير جليس في الزمان كتاب أن المعارف في أهل النعم **قوله** ولا أرى في الحيت
للعاقل فاتها لا تنسى ميلا اللهم الأعلى سبيل التشبيه به في الاشهاد وحسن السبك
والاختصار كقوله ولو صورت نفسك لم تزد هاه على ما فيك من كرم الطباع **قوله**
أبي الطيب وإذا كانت النفوس كبارا تعبت في مرادها الأجسام **قوله** ولورد الأمثال
على سبيل الاستعارة لا تغتر عن لفظها الذي ورد في الأصل نذكر أو تانبنا وأفراد ونشبه
وجما وغير ذلك لأن الاستعارة هو أن يذكر اللفظ الموضوع للتشبيه به في المشبه
فلو غير لفظ المثال عما ورد عليه لم يكن لفظ التشبيه به فلم يكن على الاستعارة فقوله لو
سوار لطمتني لا يغتر عن طريق التأنيت وإن استعمل في حق المذكر والحاصل أنه يجب أن لا يغتر
عن حال المورد المشبه به إلى حال المضرب بالمشبه ليصح أنه استعارة وهذا لا ينافي ما ذكره
صاحب الكشاف من أنهم لم يضربوا مثلا ولا روى أهلا للتبشير ولا حديرا بالنداء ولا بقول
الأقوال فيه غرامة من بعض الوجوه ومنه خوفه عليها وحسن من التبشير **قوله** هناك استارة

الانظر في الاحوال الى الكلام في ذلك معتمد احال من الضمير في اذكر والعقد بالكس الجماعه
وبالضم الاستعداد وضمير منها في المواضع عائد الى الاصول وما في ماعسى موصوفه او موصو
وعسى انشا لا يصح صفة او صلة الابدان او يكون الصفة او الصلة مؤاخذاً ولفظ
تفهم الافادة عدم القطع **قوله** وقد سبق تقرير هذا في باب الفصل والوصل حيث بين الجامع
بين الجلبين لا سيما النوع الخيالي وما اورد فيه من الامثلة والحكايا وبانضمام هذا
حال الاصول الاربعة الاول المكسوفة **قوله** ومنها اي ميل النفس الى الحسبات اتم منه اي
من ميل النفس الى العقليات وظاهره على اعمال ضمير منه في الجار والمجرور والتجويز يثبتون
ذلك فالوجه ان يجعل حاله وهذا الكلام انما ينصح بافادة تصور ما هو المراد بالحسبات
ثم الدلالة على كون ميل النفس اليها اتم واكمل فاشارة الى الاول بقوله والمراد بالحسبات الخ
الكل الذي يخرج من النفس عن الحسبات اي الجزئيات المذكورة بالحق محذوف المتخصص من الاصل
والوضع والكيف وغير ذلك انما جعل المراد بالحسبات هذا دون ان يريد بها معناها الظاهر
اعني الدركات بالحواس بناء على امتناع النفس من ادراك الجزئيات وابطاها ذلك على ما بينت
عليه في النكتة الموردة لبيان امتناع ان يكون وجه الشبه عند التحقيق حسباتا كذلك خير
بانه لم يزد في ذلك على مجرد الدعوى من غير دليل ولا تنبيه وكان المراد انه نبتة على ان هذا
مذهبه لا يدل بذكر في العلوم الحكيمة واما المحققون من الحكماء فذهبوا الى ان دركات
الكليات والجزئيات هو النفس لكن الكليات بالذات والجزئيات بالالات واما المصنف فلما
ذهب الى ان النفس لا تدرك الجزئيات وقد حكم بان ميل النفس الى الحسبات اتم منه الى العقليات
والحسبات بالمعنى المتعارف جزئيات وميل النفس الى الشيء لا يصح بدو ادراكه لزمه ان
يفسر الحسبات بما فسر من الحسبات الكلية المنزوعة من الجزئيات المحسوسة ليخرج الجزئيات المحسوسة
التي لا تدركها النفس البتة واما الشئ اعني الدلالة على ان ميل النفس الى الحسبات اتم فقد
ذكره وجهين مقبولين أحدهما زيادة تعلفها بالحسبات بسبب تجردها الحسبات بواسطة قوتها
العاقلة من التخصص ونظم الحسبات في شكل ما عداها وهي العقليات لصيرورتها كليات
ولاشك ان تعلف الشيء بما حصله ازيد فيلزم اليه اتم وثانيهما زيادة تعلفها بالحسبات ايضا
مع زيادة تعلفها بها وذلك اعني زيادة الالف بها اكثر نأدي الحسبات الى النفس من اجل كثرة
طرق النأدي وهي الحواس الخمس الظاهرة المختلفة المؤدية للحسبات بالوجه الذي ذكره كل من الحواس

على التفصيل في موضعه ولا شك ان زيادة الالف بوجوب كمال الميل وشار الى وجه آخر من غير هو
ادراك النفس لنفس مقدم على ادراك العقل لان النفس في مبداء الفطرة خالية عن العلل
لكن لها حواس تدرك بها المحسوسات ثم شبيهة لأمور مشتركة بينها ولا امور بها يخالف بعضها
بعضا فيحصل لها علوم كلية هي العقليات ولا شك ان الالف في الاصل لا سبق اتم واكمل وكان
الالف مستلزما لكمال الميل وانفسه وزيفه بانه تفور في موضعه ان ادراك النفس لما هو
للمعنا الكلية المجردة عن عوارض الشخصية وادراك الحس لما هو للخلوطة المكتشفة بالعود
الشخصية فمادركه النفس غير مادركه الحس فالمحسوسات التي ادراكها متقدم على ادراك
العقل ليست مدركة للنفس فكيف يمكن اليها فضلا عن كمال الميل والبتة ولا يخفى ان هذا
لا ينافي على الراي الحق وهو ان النفس تدرك الجزئيات ايضا لكن بالالات **قوله** وزيد بها
مبتداء خبر لزيادة تعلفها ولزيادة تعلفها على قوله لزيادة تعلفها وقوله واما ما يقال
مبتداء خبر شيء وبمعزل صفة شيء وعرفادة متعلق بما في مغزل من معنى الفعل لانه اسم مكان
غزله افزنه وعن تحقيق متعلق بما يتضمنه بالغ مغزل من معنى البعد وكما ترى صفة شيء اول
منه بعد اعتبار وصفه المذكور ومتعلق الروية كونه على ذلك الوصف وبعد تقرير متعلق
بالطرف المستقر الواقع صفة شيء اعني **قوله** ومنها ان النفس لما تعرف لما عرفه اذ هي بصيرة
ان تعرفه اقبل اي اشد قبولا منها لما لا تعرفه ولا من شأنه ان تعرفه لان شأن النفس تحية العلم
الميل الى الادراك من غير نظر الى سبب من خارج ولهذا يستكشف كل واحد وينادي بان ينسب الى
الميل بالشيء كان واذا عرض عليه ما يصل اليه فهمه كالروايات والحكايات اقبل عليه بمجامع
قوته بخلاف الغوامض والعويضا فانه يشتر عنها وبعض **قوله** ومنها ان تجدد الصور عنه
النفس حب الذا من تكررها وان هذا الاصل من القبول الذي العقل لا واعا نعم له بحيث
لا يحتاج الى اد في تنبيه ولو بناق المثل المشهور الدال على ذلك وهو قولهم اكرم من معاد
وقولهم اكرم بديل لانه فان الاول يدل على كراهة التكرار والثاني على استلزام التجدد **قوله**
ولعمري ان التوفيق يربط هذا الاصل وهو ان التجدد المفاد احب والذ عند النفس
من التكرار المعاد الذي يضرب به المثل في الكراهة كالمناقض لما سبق في الاصل الخامس من
ان زيادة الف النفس بالشيء توجب زيادة ميلها اليه مع ان الالف لا يحصل الا بالتكرار فوجب

ان يكون التكرار سببا لزيادة الميل الى الشيء لانه كما هو معنى الكراهة وكما انما عليه الوجه
من الشوق الى المألوف لا التفرقة عنه فلا يتغير ما لم يصادق في دفع هذه المناقضة والمناقض يعلم
ان ليس شيء من الامور على العوم بل تكرار ما يستلزم وينفع بوجبا لافه وزيادة الميل وكذا
ما ليس كذلك بوجبا الكراهة وقلة الميل ولا تناقض بين الاثنين واذا تحققت ففي المألوف
الذي يميل اليه تحصل بالتكرار لثلاث جديدين معاودة الاطعمة الشهية والنفحات الطيبة والصور
المحببة ونحو ذلك ومن ههنا قبل اعدت كرمنا لانا ان ذكره هو المسك ما كثرته
بتصويعه كرم حديثك يا مهج لوعتي ان الحديث عن الجيب لاني فقله ان النوفيق بالكره
القسم والمراد بحكم الالف كونه موجبا للميل مع عدم حصوله الا بالتكرار وبحكم التكرار انه
موجب الكراهة وعدم الميل وقوله فليقل اي التاميل وقوله لان الالف تعيل لكونه اوضح
شيء وامتنع عطف على كان تراها اي شوق النفس وذلك اي في اذ ذاك خبر يستدعي محذو
اي الامر ذاك وهو ان التكرار يورث الكراهة او يستدعي محذو في الخبر اي ان ذاك ثابت **قوله**
في خزانة الصور هي الخيال وغلبة الحضور تكون لجملة كثيرة على ما ذكر في بحث الفصل والاول
مثل طول المشاهدة للبل والبدور ووطئ الخالطة للروح وغاية الجوع فيما ترضى اشهى الى
النفس من الخبر **قوله** لكونه شأ وهما اي ليس يتحقق في الخارج ولا ما هو منه كتاب الغول
فاذا الانسان لما توه من الحيوان نوعا يسي القبول وبهلك الناس بوههم ان له نابا قال امر
القيس بعظا غطيظ البكر شد خافه . ليعتلي في المر ليس يقال . انعتلي في المشرق مصفا
وسنونة زرق كانيا باغوال . المشرق هو السيف المنسوب الى مشارف اليمن فري منها و
سنونة اي سها محدة مجلوة صافية قوله كان محرق الشبق وردا حمر في وسطها سواد يقال
له شقابق النعان بضو بمال لا السفلى بضمد مال لا اهلو الاعلام الرايات والاماح
الزبرجدية داماها ويكون المشرق ان الاعلام والباقيات والاماح والزبرجدية محققة
تذكره الحق ستي مثل هذا امر كما خالبا الاشياء وهما بخلاف انيا با اغوال **قوله** انما مثل
الجوع اي حالها الجعبة في سرعة نفضتها وانفراض نعيمها بعد اقبالها واعتزال الناس بها
والمشبه به مضموز قوله كما انزلناه الى قوله كان له تعني بالامر وهو زوال الحضر النبات
بقائه وذهابه حطاما بعد ما غضر والتف وزين الارض بحيث طمع فيه اهله وظنوا انه

وهو من الجوع

انه سلم من الجوع ومعنى اختلط به اشتبك بسببه والرخوف الذهب ثم يشبه به
كل نوع واصل ان ثبتت ترتبت فادغم وحي بالفرق وضير اهلها النبات لان كل
الثابت من المضاف اليه بربيل قوله قادر وون عليها فانه للنبات لا الارض اي
تمكون من حصدها ورفع غلتها ويجوز ان يكون على حذف المضاف وللحصد المحصور
اي جعلنا زرع اشبهها بما حصده كانه تعني بالاسم لثبته فيما قبل ذلك من غنى
بالمكان اقام به **قوله** من امور اكثر خبر كان التركيب خيا لبا خبر كان والمعنى على
التسوية كانه قبل سواء كان التركيب خيا لبا او عقليا وفي مثله يقدم الخبر على
كان ويؤخر المعطوف وكان في موقع الحال وضير حاله للتشبيه وفي البعد متعلق
بحاله لما فيه من معنى التغير **قوله** فالاصل هو ان يكون المشبه اي التشبيه على ما في
بعض النسخ وقد يقدم معنى الصفة حيث قال اعلم ان ربح وجه المشبه شموله الف
فاذا صادفه صح والاشد وكلامه متميل بين ان هذا معنى صحة التشبيه او صحة
والاستدلال الامتهان كثر الاستعمال وسرعة انتقال الذهن اليه مثل ان يكون مثال
لكونه كاملا في تحصيل الغرض **قوله** بيان مقدار اي مقدار المشبه على الوجه الذي
هو اي المشبه عليه وقوله فالنفس بيان لاشتراط الاعرف وضير عندها وصادف
والفها للنفس وله الاعرف وهو متعلق باقبل وهو عطف على اميل وفيما حال من ما
في لا سيما اي لا مثل القول في الاعرف الذي الف النفس به اكل **قوله** لكن بحث في الشا
اي في التشبيه الذي كوز الغرض منه بيان مقدار المشبه كوز المشبه به مع كونه
اعرف على قدر المشبه لا ازيدا ولا انقص وضير كما كان المشبه به وكان داخل التشبه
قوله امر محسوس اشتراط ذلك لان ما يظهر كماله وتمايه بحيث يصلح ان يلحق به التما
في نظر الجهور هو المحسوس لا سيما اذا قصد زيادة تفرقه كانه ربما لا يكتفي بالتشبيه
بالمحسوس بل تصور ذلك الفصل بان يرفم على الما فمقال سعيك كرفم على الماء **قوله**
مثل ما يقدم من ان النفس الاعرف اميل فثله هو ان النفس في الامم ظهورا اميل قوله
او مثل ان يكون المشبه به سلم الحكم كما تقول حال المدوح حال المسك الذي هو بعض
دم الغزال فان كوز حال المسك هو انه فاق جنس الدماء بحيث لا يبعد منها بل بعد
نوعا اشرف مما هو سلم معروف ولولا ذلك لما كان كاملا في الغرض اعني بيان امكان

ان يكون بعض افراد النوع يفوقه بحيث يبعد في نوع **قوله** او محاوله التزيين
 بالنصب عطف على بيان امكان محي ان يكون في طلب تزيين المشبه او تشويبه كوز المشبه
 به سلم الحكم معروفه في التزيين كقوله الظبي والتشويه كالسحرة الجامدة ^{التي} تقربها الله
 لان النفس لا تعرف **قوله** او ناد والحضور فيه اي في الدهن عطف على ناد والحضور
 فان قيل كان ينبغي ان يقيدها المعطوف عليه بقوله مطلقا ليكون هذا عطف غبار على ما
 لا عطف مقيد على مطلق قلنا ما متغيران نظر الى التقليل فالمعطوف عليه ناد والحضور
 لبعده المشبه به عن المصور والمعطوف هو النادر والحضور مع المشبه لبعده نسبة
 المشبه الى المشبه به او بالعكس والسبب في اشتراط ذلك حصول الاستطراف ان النفس
 ينسارع الى قول امر ناد ونظلم على النفس ويظهر فيها لما جعل الله عليه النفوس من زيادة
 الشغف لما يظهر من حيث لا يبعد ولا يتوقع لما يتصور النفس لئلا النادر من لزوم التجدد
 ولما يمثل النفس ويتصور من غير النادر غير كراهة معاد اي قبل النفس اليه لا عنه
 لكونه مفاد الامعاد **قوله** هذا كما ذكر وانك متى عرفت اسباب قرب التشبيه واسباب
 قبوله عرفت ان اسباب تلك الاسباب في مقابلاتها اسباب لبعده واسباب لرد فلا
 بأس بعدم تعرضنا لاسباب الرد بعد التعرض لاسباب القبول بل كان يكفي ان لا نتعرض
 لاسباب البعد والغاية بعد التعرض لاسباب القرب في الخطا لا درجة لكننا بترعنا
 بذلك مع الجري على قضية المناسبة فان البعد والغاية اهم واتم في باب التشبيه و
 القرب ايضا لشيء صحيح فتعرضنا للقبيلتين بخلاف الرد والرداءة فانه ليس المقصود
 وانما التعرض للاخترازه فحسن الالتفات باسباب القبول وتغيبنا الرد الى
 اللزوم فقوله وكذا لاسباب الخراطه اي الخراطا التشبيه في سلكا القبول فقوله من
 القبول صفة محذوف اي في شيء من القبول وفي سلكه اي سلكا القبول بيان له والتوكيد
 قريب من التشرح للصدقة **قوله** ولن يذهب عليك اي لن يفوتك ولن يشبه عليك
 ان اسباب القرب والبعد هي كما ستاقي كان القرب والبعد اقوى لتفاوت المسببات
 وكذا ان كان اسباب الرد والقبول اقوى كان القبول والرد اقوى وهذا معنى قوله
 وجري اي التشبيه لذلك اي لرجحان اسباب القبول والرد في بيان قبول التشبيه ورد
 على نحو مجرى التشبيه في شان قربه وبعده **قوله** واعلم ان ليس من الواجب في التشبيه ذكر

ذكر كلمة التشبيه بمعنى اداة التشبيه من الحرف مثل كان زيد اسد والفعل مثل زيد يشبه اسد
 والاسم مثل زيد مثل اسد وما يحمل الاسمية والحرفية مثل زيد كالاسد وضهير عذلهو
 زيد اسد وضهير مثله التشبيه وضهير كونه لزيد اسد ووجه كونه المبلغ ظاهر الاخبار
 بانه اسد وان كان المحذوف بمنزلة الثابت فكذلك بين الثابت ومنزلة الثابت **قوله** ولا
 ذكر المشبه لفظا اي في اللفظ او من جهة اللفظ قيد بذلك اشار الى انه انما يحذف من
 اللفظ واما في التقدير فتايت البنية لتوقف استقامة التركيب من جهة الخو عليه
 الاداة فانها انما يقدر لاستقامة المعنى واما التركيب فصحيح بدونها وانما لم يتعين
 لعدم وجوب كونه المشبه لانه في غاية الظهور والشيوع فلما اشتمل التشبيه على
 ذكره **قوله** كفي جواب اذا كان وفاعله ضمير يعود الى كونه محذوف او الى جعل المشبه
 خبرا مفتقرا الى المتدراء وقوله لقصر المسافة بكسر الصاد وفتح الصاد هو الرواية
 وعلمه الدراية اي لعله التفاوت بين ما يلفظ في الكلام وبين ما يحذف من الكلام
 بشرط الحذف من قيام القرب بالحالية او المقابلة الموجبة او المحوزة على المساو
 او التبرجج والظاهر ان قوله في نوع الافادة متعلق بقصر المسافة لكن المسموع انه متعلق
 بكفي وهو الوجه اذا المسافة في نوع الافادة عديمة لا صيرت محلا للمسافة بين الملموظ
 والمحذوف فانها ثابتة في الجملة وان قلت وقصرت وفي قوله واي اسد زيادة في اللفظ
 ودلالة على انه كامل في الاسدية بحيث يحمل الناظر على الاستفهام وهو عطف على
 اسد عطف الخاص على العام اعني المقيد بالكمال على المطلق ولك ان تقدله مبتداء
 اخرى واي اسد هو قصد الى التبع والتبع **قوله** وانما الواجب ان ليس الواجب
 في التشبيه ذكر المشبه وان لا يترك اصله وانما الواجب فيه اذا ترك ان لا يترك
 بالكلية بحيث لا يكون مقدرا كما ليس بالمفوق مثل عندي اسد في المرفوع ورايت اسدا
 في المنصوب ونظرت الى اسد في الخبر ورفان مثله لا يبعد في اصطلاحهم تشبيها ^{لشأن}
 وسأيتك بيان حاله وانما عذر خور زيد اسد بذكر المتدراء ونحو اسد واي اسد
 يحذف المتدراء في مقام الاخبار عن زيد وهذا معنى قوله المحذوف اي قولي زيد
 اسد المحذوف مبتداء تشبيها لاستقار لانه جازا وقعت اسدا على زيد وجعلته
 خبرا عنه بطريق الانباء لفران يكون زيدا اسدا كما اذا كان الخبر صفة مثل زيد

منطلق فان معناه ان الذات التي يسميها المنطلق لا هذا حقيقة معنى القضية الموجبة
ولو لم يقصد هذا كان زيدا اسد مجرد تعديد للمفردات من غير اسناد كما اذا ذكرتها خالية
عن الاعراب كمن يعلم بالصورة ان ما هو من افراد الانسان يمنع ان يكون اسدا ومثل
هذا الكلام وارد في كلام الفصحاء بل في التنزيل في قوله لتصبحن الى النسب في
كلمة التشبيه اي زيد مثل الاسد فحذف مثل المقصد الى المبالغة في التشبيه نظر الاطراف
اللفظ كانه قبل نفس الاسد لا تشبيه به وان كان المعنى على اثبات التشبيه فان قيل لا
يجوز ان يجعل اسد بمعنى شجاع فيصح حمله على زيد احيى بانه لا يجوز ان اسد اسم الجنس
الاسد من غير دلالة على الوصف اعني الزايد على الذات فيمنع ان يجعل وصفا اي مبالغة
على معنى زائد على الذات بحيث لا يعتبر الذات المهمة التي هي اعم عام لا لصيق العبارة
عند التعبير وحاصله انه لا بد لتصح هذا الكلام من جعل الغير بمعنى صفة يقع اسناد
الى المبتدأ او محمول على أداة التشبيه والاول منقطع فقبح الثنا وكذا ان يقول ان
اريد الاستعارة حقيقة فيغير مفيد لان المجاز احد طرق التعبير وان ارد مجازا فنسحق
فان استعمال اسد استعمال شجاع مجازا لما اخفاه في صفة والمجاز وان كان خلاف الأصل
فأخذ ايضا ذلك من غير ترجيح على ما ذكر في علم الاصول بل ربما يمكن ترجيح المجاز بانه اغلب
والمع وبانه كثير اما يقع الاسم الواقع هذا الموقع عاملا في ظرف او عين بمنزلة الصفة
مثل اسد على وفي الحروب عاملا اي مجتزئ صائلا على وجها ضعيفا في الحروب وفي
شعر في العلاء والطير اغربة عليه اي بكية وقال الشاعر كان لنا منه بيوتا حبيبة
مسوحا اعاليها وساجا كسورها فجعل اعاليها فاعل مسوحا ككونها في معنى سودا
وكذا ساجا كسورها والحاصل انما يمنع حمل اسد على زيد اذا كان في معناه الحقيقي واما
اذا كان مجازا عن الشجاع فصح للخل ظاهر من غير احتياج الى تقدير اداة ليكون تشبيها
وكون للخل على زيد قرينة مجاز بمنزلة يرى وفي الحمام ولهذا زيادة بيان اورد في جواب
الكشاف **قوله** واذا عرفت ينبغي ان يخص هذا الحكم بشئ زيدا اسد ونظائره اذ لو حرق
لزم المصير الى التشبيه بحذف الاداة الا فيها وقوله في الظاهر صله يؤثر في
ظاهر التشبيه وبطله الى غير الظاهر والاحسن ان المراد انه لا يؤثر في ابطال التشبيه الا
بحسب الظاهر حيث يظن ان مثل زيدا اسد ليس بتشبيه لوجه عن صورة التشبيه واما

في الحقيقة فلا اثر لانه تشبيه كما كان مع ذكر الاداة **قوله** وعرفت ان خورايت فلان اسدا
فانما يتم ان لو ثبت ان ذكر الطرفين مطلقا يمنع حمل الكلام على غير التشبيه ولو ثبت الا في
على وجه الخل ان لم يكن ان يقال ان ذكر الطرفين على وجه يشعر بان المقصد الى اثبات التشابه
بينهما يمنع حمل الكلام على الاستعارة لما فيه من الاخلال بالمبالغة للحاصل يجعل
المشبه نفس المشبه به بالبطر الخ الذي ذكر في بحث الاستعارة فيعلم ان ما ذكر من الامثلة
كلها تشبيهات لا استعارات فقوله خورايت فلان اسدا ولقبح منه اسد يعني ما اذا
ذكر المشبه به بعد ذكر المشبه بعد المبالغة التجريدية ومعنى التجريد عندهم ان يتخرج من
ذو صفة امر آخر مماثل له مبالغة في كمال تلك الصفة في ذلك فقد انتزعت في المثالين
من فلا في الشجاع شجاعا اخر هو الاسد وقوله وهو اسد في صورة انسان انسان لا
ما اذا كان الاسم الواقع موقع المشبه به كمن موصوفة بما لا يلزم المشبه به بخوف لان
بدر سكن الارض وشمس لا تغيب قال شمس تائق والفراق غروبها عنا وبدر واصل
كسوفه وقال فر في جنبه فليس بغرب فانه لا يحسن دخول الكاف ونحوه من
الامثلة لا بتغيير صورته نحو هو كالبدرا لانه يسكن الارض وكالشمس لانه
لا يغيب قال الشيخ عبد القاهر وقد يكون في الصلوات والصلوات التي من هذا القبيل
ما يجعل بقدر اداة التشبيه فيقرب من اطلاق اسم الاستعارة اكثر اطلاقا وزيادة
تربك قوله اسد هو الاسد الهزير خضابه موت فويض الموت منه برعد فانه
لا سبيل فيه الى التبريح باداة التشبيه لدلالة التشبيه على انه دون الاسد او
مثله ودلالة الوصف على انه فوقه واذا تأمل هذا الفن وتحقق من وحدت
محصوله انك تدرك حدوث شئ هو من الجنس المذكور الا انه اختص بصفة مجيبة
لرب يوم جوارها فلم يكن لتقدير التشبيه فيه معنى وقوله واذا نظرنا اليه لم نرا الا
اسدا بمنزلة هو اسد لكن بطريق الحصر ولا خفاء في ان تقدير اداة التشبيه فيه
ابعد في ان يند عرفت جهة الاسد لزوم الاسدية وتقدير الاداة ابعد وابتعد
وفي التوقيت ليلقيناك منه الاسد لزوم الاسدية مع التجريد وفي ان اردت اسدا
فعليك فلان لزوم المشبه للمشبه به كانه لا اسد سواء ويشبه ان يكون هذا
المع وفي انما هو اسد ليس الا الحصر وكذا في ليس هو آدم مبال هو اسد لكن احدهما

بطريقا والآخر بطريقا لعل في التصریح بالنفي والاثبات وبان المنفى حقيقة الشبه
تخلو انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون شيا آخر من الحيوانات الموصوفة بالجرأة وفي توبط
وليس هو آتيا بين انما هو اسد فانه يحتمل ان يكون شيا آخر وبه هو اسد لطيفة وابهام
بالاول ايضا فيكون من قبيل انما رند قدام وليس بقاعد وقد يقع مثل هذا في شعر الفردوسي يذكر
بين اللفظين لفظا لا بد من خلفه بكل منهما لئتم المعنى كقوله في صفة من الفيران على الارض
وحسن نوقه ثم حرر اسه وكقوله حكايه عن يهد من قيد رجله والقي في البئر بانه لو لم
كنا وكذا لتركه بحاله وركب قوسه وكونه تراسته درجاء باي برخت اندر آرمش
بازجاي وقوله كل ذلك تشبيها خبران نحو ولا فرق الا في شاذ المبالغة اي بينهما على ما
ان بعضها المبلغ من البعض او بينهما وبين قولك هو كالاسد **قوله** فالخط الابيض يعني ان كان
ذكر الطرفين على وجه يشعرا ثبات الشبه مانعا من الخلل على غير التشبيه كالخط الابيض و
الخط الاسود في الآية من قبيل التشبيه شبه بالخط الابيض اول ما يبدو من البحر المعترض
في الاخر وبالخط الاسود ما يتدبره من غنى الليل لبيان الخطيين بقوله من البحر معجلا
وضحا للاسود لدلالة على انه اذا كان الابيض هو البحر لم يكن الاسود الا ما اتصل به من الغنى
اولا في البحر هو البياض المختلط بالسواد فيدل عليه التزاما ولولا البيت بقوله من البحر كما
الخط الابيض والخط الاسود من باب الاستعارة حيث ذكر التشبيه به وارتد التشبيه للقطع
بان ليس المراد حقيقةهما وان فهم بعض من غرض النظم وسادة كناية عن قوة فطانت
على ما روي عن ابن حاتم قال عدت الى عفا ليل ابيض واسود فجعلتهما تحت ساد
فكنت اقوم من الليل فانظر اليهما فلا يتبين لي الابيض من الاسود فلما اصبح عدت الى
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته فضحك وقال ان كان سادك ليرضا انما ذاك بياض النهار
وسواد الليل وقبل كان ذلك مع البيت الا انه غفل عنه وانما اخرج هذا البيت من
الاستعارة مع انها المبلغ لما فيها من بعض الخفاء في مقام الحاجة الواضحة لكونها من الاحكام
التي يفتقر اليها الكل من ذلك وغيره فعد عن الاستعارة الخفية التي ربما يخل بالعرض
الى التشبيه الوافي **قوله** والحاصل من مراتب التشبيه قد اشار في صدر الباب
الى انه لا بد للتشبيه من الطرفين ووجه غرضه حاله وقد استوفى النظر في الامور
وعقبه بالتشبيه على انه لا يجب في التشبيه ذكر كلمة التشبيه بل قد حذف ذلك

على ان من جملة ما لا بد منه للتشبيه هو الاداة وان لم يشعر كلامه في صدر الباب بذلك ولما ذكر
ان في حذف كلمة التشبيه مبالغة ليست مع ذكرها حاول الان بيان درجات التشبيه في
القوة والضعف بالنظر الى اركانه ذكرنا وحذفنا وجعلنا اركانه اربعة لظهور ان الغرض
في القرب البعد والقبول والرد خارج عنه وانه اذا عرف يقال هو الدلالة على مشاركة
امر الامر في امر بالحق في نحوه واذا صور يقال رند كالاسد في الشجاعة وذهب الى ان ذكر التشبيه
لازم للتشبيه فالتشبيه ما ان يكون مذكورا او محذوفا وعلى التقديرين اما ان يكون الاداة
او محذوفة نصير اربعة وعلى التقديرين اما ان يكون الوجه مذكورا او غير مذكور نصير
ثمانية والاضابط في بيان القوة والضعف بالنظر الى اركان الاربعة ان القوة تكون اما
بجعل التشبيه كأنه نفس التشبيه به لعدم ذكر ما يشعرا بالمشاركة المبنية على المفاير
واما بعموم وجه الشبه بان لا يتعرض لذكره فالتشبيه المشتمل عليهما جميعا بان لا يذكر الاداة
ولا الوجه في غاية القوة والحالي عنهما بان يذكر الوجه والاداة جميعا لا قوة والمتمثل
على احدهما فقط بان يترك الاداة فقط او الوجه فقط متوسط وفي كلامه اما ان
مذكور الوجه اقوى من مذكور الاداة حيث ذكر في الاول نوع قوة والثاني قوتها وهما
بحسب وهو انه يجوز ترك التشبيه به كما في قولك رند في جواب قولك من يشبه الاسد فانه
تشبيه لكونه فاعل فعل محذوف اي شبه الاسد رند وقد حذف التشبيه به والوجه و
الاداة فلا يختص المراتب في الثمانية المذكورة ويمكن دفعه بانه ليس بتشبيه اذ ليس المقصد
الى بيان اشتراك الشئيين في امر بل جواب السائل وبيان لفاعل ولو سلم فليس ما يرد في
تشبيهات البلاغ والكلام فيها **قوله** واعلم ان الشبه اي التماثل والتشابه يقال بينهما شبه
بالتركيب ويقال بمعنى الشبه اي التماثل والمعنى انه قد يؤخذ تشابه الشئيين من نفس التضاد اي
الوصفين وكونهما بحيث يمنع اجتماعهما وانما يتزع منه نظر الى اشتراك الضدين في التضاد
فان كل منهما تضاد الآخر والمراد بالضدين ههنا ما يتم التقيضين ايضا على ما سيجي في بحث الاستعارة
لوعيد انواع التشبيه من التضاد فيلزم ان تضاد الاخر بمضادة الاخر او تضادها او شبه
التضاد منزلة شبه تناسب والتماثل بواسطة تلج اي اتيا بما فيه ملاحظة وظرافة يقال
ملح الشاعر اني شئ بلج او نهكم اي تحية واستهزاء فهو يكون بملاحظة جانب المشبه بخل
التلج فكل من قولك للجان ما اشبهه بالاسد وقولك للجنيل انه خاتم صالح للتلج والنهكم فان

فقد استمرز بلجان والنجيل فتمكم وان اردت بمرجة التلج والتظرف فتلج وقد قصدت ان جميعا
قال الامام المروز في قول الخامس انا في من اني وعبد **فصل** تغير الضحاك جسي
ان قال هذه الابيات قد قصدت بها الهز والتلج واما ما سيجي في اخر المبدع من الاشان الى
قصة او شعرا ومثل فانما هو التلج بتقديم اللام على الميم وكثيرا ما يقال قد لمح فلا في هذا البيت
او هذا المثل وارباده في مقابلة التهم وتفسير التلج به غلط فاحسن فقلت في تنويعهم
من كلامه ان وجه الشبه في مثل هذا هو التضاد لانه الوصف المشترك بين الضدين ولا شك
انا اذا قلنا الجبان انه اسد والنجيل انه غاشم لم يثبت لنا ان نقول في التضاد اذ لا يخلج
ولا نهم بل في الشجاعة وفي الجود بنزول جينته منزلة الشجاعة وسببته بها وحصلت بجانه
بمنزلة الجود وسببته به بناء على التلج او التهم وبهذا حصل اشتراك الطرفين قلنا هذا
الوهم يصح بقوله ثم ينزل منزلة الشجاعة فان فيه تحقيق وجه الشبه واما ذكر اشتراك
الضدين في التضاد فتوطئة لذلك وتمهيد ودلالة على ان اخذ الشبه من التضاد ليس
بمستكر بل به جهة مناسبة ونوع ملائمة وكان لا يبق بهذا البحث ان يذكر في النوع الثاني
اعني النظر في وجه التشبيه وفي التلج بل بالناظر تنبيه على انه قد يكون مع التعبير بكلمة الشبه
وقد يكون بغيره بل بحيث لا يحسن ذكر كلمة التشبيه فانه لا يسيل الى قولك انه كحاتم نازا لانت
فما تشبه به بحاتم العروق وتجعله حاتم ثانيا اي واحدا اخر مسمى بحاتم او شاركا له في الجود
وهذا معنى حاتم نان بنكير الوصف **قوله** الاصل الثاني من علم البيت في المجاز وقد سبق
كلمة في وان الذي من مقاصد البيت هو المجاز ومن الحقيقة الاتقان ذكر في هذا الاصل
وتبعها كونها مقابلا للمجاز وبمنزلة الملكة من عدم نظر الى استعمال اللفظ في غير الموضوع
له فرع ان يكون له موضوع له يمكن الدلالة عليه والاستعمال فيه لولا عروض ما منع فهذا الاعتبار
يكون للحقيقة جهة اصالة واستحقاق ان تعرض لنا في بحث المجاز ونقدم عليه وان كان لا يوف
وجود المجاز على وجود الحقيقة ولا نقفله على بقول **قوله** والكلام في ذلك الاصل او في المجاز
حتاج الى ان تعرض قبل الشروع في تعريف المجاز ومباحثه لطريقة لالات الكلام على مفهوماتها
انه الوضع دون الطبع والذات والمعنى الوضع ماهو والوضع من هو لمعنى الوضع لانه معرفة
الوضع معرفة معنى الوضع من غير افتقار الى تعزله على حد وجه الافتقار الى الامور كونه
ينظر من تعريف الحقيقة والمجاز ونقسمهما الى اللغوي والشرعي وغيرها **قوله** مع استواء سببته

اي نسبة اللفظ الى المسيب بحكم التقسيم الى التزديد العقلي اما الذات اي ان اللفظ او
غيرها اما الله او غيره والحكي عن عباد بن سليمان ان المحقق ان اللفظ بمعنى ان الكلمة بنفسها
موجبة للاختصاص بانهم فيها معناه وزيادتها وتذكر ذلك بلفظ يحكي لانه ليعبر بحيث
لا ينبغي ان يخاف العالم واخيار الشيخ الاشعري وكثير من المحققين ان الواضع هو الله وطريق
العباد عليه الامام وخلق العلوم الضرورية ومذهبها سببته من المعزولة وجمع من كلامه
ان الواضع غيرة وادلة الفرقين مع تفاصيل اخر تدور في كتب الاصول ولا فاطم فيها
ولذا اخار بعضهم التوقف لكن اتفقوا على ان يكون لالة اللفظ لذاته اما اولاد
يستلزم امتناع نقل اللفظ الى ان يكون دالا على معنى اخر دون الاول اما بنصب قرينة
كما في المجاز واما بوضع على حد كافي العلم لان ما بالذات لا يزول بالعارض واللازم منتف
قطعا واما ثانيا فانه يستلزم ان تدلنا على معان اللغة الهندية كما انها لا تدلنا عليها
دالة على معانيها وانفكاك الدليل عن الدلول مح لانه الذي يبرز من العلم بشيئ الدلالة
وان توقف على شرط اخر لا يمكن الدلالة بالحقيقة نفس اللفظ وذاته وثالثا فانه يستلزم
اشتراك اللفظ بين معنيين متماثلين من الضدين والقيضين وغيرها لا ستر اورد ذلك
عند الاخبار بهذا اللفظ يشيرون احدهما بشيئ واستفاه جميعا مثلا اذا قلت هذا
جود يعني سود يلزم ان يكون سود لكونه مقتضى ان اللفظ وان لا يكون سود لان ذات
اللفظ يقتضي ان يكون ابيض والابيض لا يكون سود واللازم منتف وفاقا وبيت
بعضهم وجه الملازمة بان الشيء الواحد لا يكون بذاته مناسبا للمتناهين ودال عليها
وعدا المص عنه لظهور المنع عليه واعاد لفظ المقدم في الدليل الثاني المتفق انهم انهم
تمت الدليل الاول بناء على تعدد الشافيه اعني امتناع النقل الى المجاز والى العلم ولا شك
تالي الدليل الثاني علم يحتاج الى اعاده المقدم في الدليل الثالث واما التعبير عن وجوب
الدلالة على معاني الهندية بوجوب امتناع ان لا يدل فتطويل قليل الجدوى وقوله لما تقدم
اشارة الى ما ذكر من ان الناهل اسم للريان فقط واطلاقه على العطش من باب التفاضل كما
السليم على اللين **قوله** ووجوه فساد الرأى الاول اظهر من ان يخفى واكثر من ان يحصى
مثل هذا التركيب هو ان يدخل من التفضيلية على غير المفضل عليه شايع في كلام المولدين
قولا الشاعر الناس اكيس من ان يدحرجا حتى يروا عتده انا راحسا اي متباعدة ومتعا

في الظهور من الخفاء في اكثر من الاحصاء وفي الكياسة من مدح ثل احسانه وقد
ما وجد في النص اي من ذى ان يحفى بغيره من ذى خفاء وقوله مادام طرف اول ظهور
واكثر علم الاستفاد هو علم يعرف به كيفية رد احدا للفظين المتناسبين التركيب
والاصل المعنى الى الآخر وعلم التصريف هو تتبع اعتبارات الواضع في وضعه من جهة
المتناسبات والافسدة وكان الاستفاد جزمنا **قوله** كالجزم هو انحصار النفس في مخرج
الحرف المحرري في كفيته وجمع الجهورية في قولك فرك ارجم ونطاب والهموسة ما عدا
والشدة هو ان يتم الانحصار كما في قولك اجدك قطبت والرخاوة ان يتم الحري كما في
الباقية من ذلك والتوسط بين الشدة والرخاوة وهو ان لا يتم الحري ولا الانحصار كما في
قولك لم يرو عننا وسميت الحروف المعدلة وما بين الشدة والرخاوة وغير ذلك كالاستفاد
وهو ان يتعدد في الحركات الاعلى كالصاد والضاد والطاء والظاء والغين والحاء
والانخفاض بخلاف ذلك كما في الواو وكذا المبطقة والمنفحة وحروف الفلقلة
وضمير بها الحروف بينها ومنها الحروف والناسب بينهما اي بين الحروف والمعنى
الذي يوضع تلك الحروف بازائه وقوله حرمانين اي بين الشدة والرخاوة والتزوان
موضرب الخلل وحماد حدى اي محدد ويميل عن طلة نشاطه فاعتبر ما بين الاسم
والمسمى من الحركة واعتبر في فعل بالحركة التي تحصل من ضم الشفتين لافعال الطباع
اللزنية وكذا فعل بالتشديد للتكثير **قوله** والحق بعد ما ثبت ان النفس الكلم
جهة الحروف الهيئات ثابته في اختصاصها بالمعنى فالحق احد المذهبين الاخيرين لا الاول
الاول وان كان ما لا يما ذكرنا لان مجرد ما ذكر من التاويل لا يثبت المختصر لالة اللفظ
على بعض المعادون البعض بل لا بد من القول باحد المذهبين الاخيرين وهذا مبني
الى التوقف لعدم الرجحان في الادلة ولما ذكر من المذهب الاول طريق الاعلام طريق التوقف
والاهتمام لطريق التعيين غنى الوضع لظهوره ومن المذهب الثاني طريق التعيين لما فيه
من الاشارة الى انه لا يختص بواحد بل يكون باصطلاح وتوافق من جماعة دون طريق
الاعلام لما فيه من التفصيل والاختلاف المقتضى الاطنا فصيل بالزديد والقرآن ^{طفا}
وقيل بان المقدار الذي يحتاج اليه في الاعلام يكون توقيفا ظاهرا يقع قوله اما التوقيف في الاهام
واما الوضع والاصطلاح ترد بين المتقابلين في الظاهر رجوع الى المقصود وكرر الاشارة

الاشارة فقال الرجحان بالآخر في التوقيف والاصطلاح امر واحد هو الوضع فكان الحق
ان يقال الحق بعد ذلك هو الوضع وانما سمي الخلق في ان الواضع هو الله تعالى بقوله
وعلم آدم الاسماء ومن اياته اخلا في السمك وغيره واحسن البشر وجماعة تسكبا ^{بقوله}
تعالى وارسلنا من رسولنا ليلسان قومه والجواب عن كل هذا مذكور في موضعه **قوله**
اذ عنيته بازاء ما اردته تشبيهه على ان المراد بالمعنى ما يعني ويراد فيتناول المعنى
والمجازي فيجب الاحتراز ويرد الاعتراض على من اقتصر في تفسير الوضع على تعيين اللفظ
بازاء المعنى من غير تعييد بقوله بنفسها اي بلا قرينة بل مجرد العلم بالتعيين فلا يكون
هذا من دلالة اللفظ على المعنى بنفسه في شئ ولا يخرج المجاز عن حد الكلمة بناء على ^{تأني}
الوضع لانه ليس بوضع بالنسبة الى المعنى المجازي ولا يلزم منه انه ليس بوضع ^{لظهور}
انه موضوع بالنسبة الى المعنى الاصيل فلا يخفى ان المراد بالوضع وضع اللفظ بقرينة
ما سبق من الكلام فلا يرد ان الموضوع قد يكون خطأ وعقد فلا يكون التعريف تعيين
اللفظة او الكلمة جامعا وانما قال عرفنا ان الوضع تعيين الكلمة مع ان الذي عرف هو
ان الوضع تعيين اللفظة لانها بهذا التعيين تصير كلمة والمذكور في تعريف الحقيقة
والمجاز هو الكلمة دون اللفظة وهذا تهديد لذلك وههنا سؤال قوي وهو انه قد
اطبق الله الاصول على ان المجاز موضوع بالنوع بمعنى انه لا بد ان يثبت من واضع اللغة
واما العربية المتوقفة لهم من اهل الاستعمال اعتبار نوع العلاقة كاستعمال المسبب
في السبب وانما الكلام في احاد المجازات فقد اشترط بعضهم فيها ايضا السماع
فالتعريف ان كان للوضع الشخصي فقد دخل فيه كثير من الاوضاع النوعية اعني ما يكون
من قبل تعيين الكلمة بنفسها لكن لا تنصب على حثي بل بقاعدة كلية كجميع ما يتعلق
بالهيئات مثل اسم الفاعل والمفعول والامر والمبنى للمفعول ونحو ذلك وايضا اذا اريد
بالوضع ههنا الشخصي لم يكن تعريف الحقيقة جامعا لخروج الخفايا التي وضعها نوع
ولا تعريف المجاز مانعا لدخولها فيه من جهة كونها مستعملة في غير الموضوع له بالشخص
وان كان التعريف لطاق الوضع لم يصح اخراج المجاز لكونه موضوعا بالنوع قلنا المراد
مطلق الوضع المتعارف اعم من الشخصي والنوعي اعني ما يكون بالتصنيف على الخرف في كل
وفرس وبالقاعدة الكلية كجميع ما يتعلق بالهيئات لكن بشرط ان يكون ذلك التعيين

من غير اشتراط قرينة كما في الجواز فانهم قد اطلقوا على انه استعمال في غير الموضوع له
والحقيقة في الموضوع له ولم يثبت من يوثقه القول بكون الجواز موضوعا وانما
قالوا انه لا بد منه من اعتبار نوع العلاقة ففهم منه البعض ان هذا معنى الوضع للحقيقة
ولم ينتبه لاشتراط عدم اشتراط القرينة والحاصل ان الوضع اعم من التعيين الشخصي
واخص من مطلق التعيين ومعنى كونه الكلمة حقيقة والجواز اعلى اي على ازيد
بها فان المعنى الموضوع له فيكون حقيقة وتارة معنى المعنى فيكون مجازا واما الكتابة
فداخله في الحقيقة على ما شئنا ومبني على ان المراد بارادة المعنى اعم من ان يكون على
الانفراد كما في الصريح او مع معنى المعنى كما في الكتابة وبارادة معنى المعنى ان يكون ذلك
على الانفراد ليختص الجواز **قوله** فالحقيقة بداهتها كونها الاصل وان كان المقصود
الاصلي في الفن هو الجواز هي الكلمة المستعملة فيما اي في المعنى الذي هي اي الكلمة موضوعة
له من غير تاويل في الوضع اي من غير صرف للوضع عن اظاهر وبيان مرجع له بئول اليه
من اولته وتاويلته تطلب له ما يؤول اليه والامر لا كذا انتهى اليه والمال
المرجع وبهذا القيد يخرج الاستعارة لكونها بناوئل في الوضع وهو جعله اعم من
الحقيقي كما في الحقيقة والادعائي كما في الاستعارة كما ينبغي ان يجعل افراد الاسد
مثلا حينئذ متعارفا وهو الذي له غاية الجراة في ذلك الهيكل المخصوص وغير متعارف
وهو الذي له تلك الجراة لكن لا في ذلك الهيكل ومع تلك الصورة وهذا معنى قوله
بناء دعوى المستعار كلفظ الاسد موضوعا للمستعار له كالرجل الشجاع على ضرب من
التاويل اي نوع منه والاعتراض بان الوضع وما يشق منه اذا اطلق لا يتناول
الوضع بالتاويل لانه ليس بوضع حقيقة واللفظ عند الإطلاق انما ينصرف الى
معناه الحقيقة شديد والدفع بانه يتناول اذ قد قسم اليه فيقال ان الوضع على
حقيقة وادعائي ليس لان معناه ان لفظ الوضع يطلق تارة بطريق الحقيقة وتارة بطريق
المجاز فليس هذا من إطلاق الوضع في شيء نعم لو قيل انه لدفع التوهم وتاكيد المراد
حقيقة الوضع لا مجازا لكان شائرا لظاهر ان قوله على اصح القولين متعلق بقوله
بعد الكلمة مستعملة فيما هي موضوعه له وليس يستقيم لان اصح القولين على
هو ان الاستعارة مجاز لغوي لا مجاز عقلي بان يكون اللفظ مستعملا في معناه الموضوع له

له واما التصريح امر عقلي بان يجعل ما ليس باسدا فكيف يستقيم ان الاستعارة على اصح
القولين مستعملة في الموضوع له فالوجه ان يجعل متعلقا بقوله ليخترنا اي انما يختار
عن الاستعارة على القول بان مجاز لغوي خارج عن حد الحقيقة اللغوية واما على القول
بانها مجاز عقلي بمعنى انه جعل غير الاسد اسدا فاستعمل لفظ الاسد في معناه الموضوع
له على انه حقيقة لغوية فلا يصح الاحتراز عنه وكون هذا المتعلق خلاقا لظاهر اللفظ
ذهب بعضهم الى ان المراد باصح المذهبين هو ان المتكلم لا يفرق بين الاستعارة مستعملة في غير
الموضوع له بل يدعي انها مستعملة في الموضوع له وفساده بين من ينظر في الكتاب واما الآخر
بانه يدخل في تعريف الحقيقة المجاز المستعمل فيما هو موضوع له بحسب اصطلاح آخر كلفظ
الصلوة اذ استعماله اللغوي في الاركان المخصوصة لاشتمالها على الدعاء او تحريك الصلوة
او استعماله الشارع في الدعاء لكونه من اجزاء الصلوة او كلفظ الدابة اذا استعماله اللغوي
في خصوص وقت الاربع او صاحب العرف في غيرها مجازا فلا بد من التقييد باصطلاح
التخاطب او ما يؤدي مؤدى ذلك على ما ذكر في تعريف المجاز والجواب ان تعليق الحكم بـ
مشعر بالحقيقة فالمراد انه كمال مستعملة في الموضوع له من حيث انه موضوع له والاستعمال
فيما ذكر ليس من حيث انه موضوع له بل من حيث انه متعلق بالموضوع له نعم ان ذكر القيد
للتصريح والاحتياط وانا الاحتراز والاحتياج كان حسنا وقد يجادى بانه يخرج من قوله
من غير تاويل في الوضع استعمال اللفظ فيما وضع له في غير اصطلاح التخاطب انما يكون بناوئل
في وضعه لان معناه صرف ذلك الوضع الذي يستعمل فيه الكلمة الا ما يعم الحقيقة والادعائي
كما في الاستعارة اولا وضع آخر للكلمة كما في الصور المذكورة فانه يعدل عن الوضع
اللغوي الذي وقع به التخاطب الى الوضع الشرعي والعرفي مثلا ومن احاط علما بما في
المفتاح علم ان هذا من سقط المتاع فان معناه ان الحقيقة هي الكلمة المستعملة فيما يكون
موضوعا له بالتحقيق لا موضوعا له بالتاويل والمعنى في الاستعارة موضوع له بالتاويل
لا بالتحقيق واما في الصور المذكورة فالمعنى موضوع له بالتحقيق لكن بغير الوضع الذي
به التخاطب ولا تاويل في الوضع الذي استعمال الكلمة فيه والمراد بالوضع بالتحقيق والتاويل
الوضع الذي يكون المعنى المستعمل فيه موضوعا له ولهذا قصر المص على الاستعارة
في احد القولين اذ لا يجعل شي من معاني المجازات موضوعا له بالتاويل لانها ولو كان

المراد بالتأويل في الوضع الذي نحن نتكلم فيه ونحاطب به بمعنى صرفه الى امر اخر لئلا يكون
جميع المجازات كذلك لانصرفنا الوضع لاعتبار العلاقة **قوله** وكذا ان يقول يعني ان قلت
ان تضع ما تدل عليه الكلمة بنفسها موضع ما وضعف الكلمة له لانه لك الحقيقة بمعنى الوضع
الا ان قولنا بنفسها مع في تفسير الوضع متعلقا بالتعيين **وهنا** بالدلالة وذلك من
لوازم الاول على ما سنشير اليه ومعناه ان الكلمة لا يحتاج في دلالتها على المعنى الى قرينة
بخلاف المجاز وتضع قولك لانه ظاهرة مقام قولك من غير تأويل في الوضع احتراز عن الاستعمال
فانها وان كانت مستعملة فيما تدل عليه بنفسها لكن ليست دلالتها عليه ظاهرة لا بتأويلها
على تأويل يحصل افراد الاسد مثلا قسمين متعارفا وغير متعارف ليكون المعنى المستعار له
من الافراد غير المتعارفة فان قيل الاستعارة مجاز ولا شيء من المجاز يدال على معناه بنفسه
صرون افتقار الى القرينة فلا استعارة لا تدخل فيما يدل على المعنى بنفسه بل يخرج بقولنا
دلالة ظاهرة وهذا بخلاف التعريف الاول فان جعل الوضع اعم من التحقير والتأويل
ربما يدعى دخول هذا النوع من المجاز فيما استعمل في الموضوع له قلنا الكلام في قول الكلام
وكان من جعل استعمال الموضوع له بجعلها مستعملة فيما تدل عليه بنفسها بنا على ان السبب
الوضع لا تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسها وجعلها بحيث يدل عليه بنفسها لكن ينبغي
في بحث الاستعارة عند ذكر التأويل ان الدلالة على كون المراد هو الفرد الغير المتعارف تكون
القرينة وان نصيب القرينة انما يكون لذلك ولهذا بنا في التوفيق بين ادعاء الاسدية ونصيب
القرينة للمانعة **قوله** استعمال الاسد ليعكس الخصى هذا تكرار للدلالة السابقة تنبيه على عدم
التفاوت بين التعريفين وليس اليه كثير حاجة ولما احتاج اليه هو المثال من المشترك
على ما قاله القرأى استعمال القرء في المعنى الدارين الطهر والحيض بان يكون احدهما
المتبنة لا غيرهما ولا مجموعهما والمصدر المأخوذ من قوله ان لا يتجاوز بمعنى الفاعل اي غير المجاز
او على حد المضا اي ان لا يتجاوز وزعم ان هذا معنى مشترك والذي يدل عليه هو بنفسه
ما دام منتسبا الى الوضعين من غير تخصيص باحدهما وحاصله ان المشترك بالنسبة لا لكل
المعنيين والمقاوضا خاصا فصدى ودلالة عليه بنفسه ثم يلزمه من حيث الانتساب
المجموع الوضعين وضع اخر ضمنى بلا حظة الوضعين ومجموع المعنيين هو التعيين
للاحد الدائر فان التعيين لكل واحد على الخصوص تعيين للاحد المطلق للمجموع المعنيين

فانه ليس يلزم ولما قال مجموع بينهما فصار الحاصل ان له وضعها هذا خاصة ولذلك صرح
ويلزم الوضع لاحدهما مطلقا وكما يكون اللفظ موضوعا له بكونه الاعلى ضرورة ان
تضاد قصدا وان ضمنا فضمنا ولهذا يدفع منع كون مدلول المشترك هو ان لا يتجاوز المعنيين
بمجموع بينهما واما اذا خصصت المشترك بواحد من الوضعين والمعنيين كما اذا خصصت
القرء بواحد من الحيض والطهر بازاء كونه ما يدل على ان المراد به الطهر والحيض اما على
بان يقول القرء بمعنى الطهر واستلزاما بان يقول القرء لا بمعنى الحيض فانه يستلزم كونه بمعنى الطهر
اذ لا ثالث فان لفظ القرء جنس خصصه صريحا او التزاما ينتصب بكونه مبدل لا انفسه على
الطهر بالتعيين كما ان الوضع عينه بازاء معنى الطهر بنفسه اي من غير قرينة كما في المجاز
اذا كان التعيين كذلك فالدلالة كذلك يكونها من لوازم الوضع عند العلم بالوضع اما اذا
اريد بالدلالة كون اللفظ بحيث يفهم منه المعنى فظاهر لان وضع لفظ القرء للطهر بالتعيين
بمعنى تعيينه بحيث يدل عليه بنفسه جعل له بحيث يفهم منه ذلك بنفسه واما اذا اريد الفهم
بالفعل فلا ان القرينة المختصة اعني معنى الطهر ولا بمعنى الحيض ليست لحصول الفهم بالفعل
بالدفع فريحة الغيرة العلم بالوضع كاف للفهم وهذا ما يقال ان القرينة هي هنا التعيين
الدلالة اذ للقرء دلالة اجمالية على الطهر والقرينة بوزن الاجمال ويتبين المراد بـ
ان دلالة اللفظ انما هي بسبب الوضع واللفظ الموضوع للمعنيين بوضعين اذ الركن معه
قرينة احد المعنيين على الخصوص كان متسوبا الى الوضعين لعدم الترجيح واذا نسب الى
الوضعين ان بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو معنى الاحد الدائر ومعنى كل واحد
على البعد لا معنى لا يتجاوزهما غير مجموع بينهما وان كانت قرينة النسبة الى وضع واحد
على التعيين كذا انفسه على ذلك المعنى المعين ولا يكون القرينة منافية لذلك لانها انما
قرينة كون النسبة الى احد الوضعين لا قرينة دالة اللفظ على المعنى كما في المجاز لتأني في دالة
اللفظ بنفسه وذلك لان الدلالة بسبب الوضع والوضع لا يشترط في شيء من صنعة القرينة
كيف والوضع انما يكون واحدا وعلى تقدير كون واحد ايا كان الوضع الاول قبل الشئ
بمنه فالقرينة لا يكون التخصيص الوضع وتعيين المراد ولهذا قال المصنف ان هذا المقام محل زيادة
تأمل منك فاحفظ اي اقل الاحتياط واكثر التأمل لتلايقهم ان المشترك لا يدل بنفسه بل
يمونة القرينة وان مثل قولنا القرء بمعنى الطهر ولا بمعنى الحيض قرينة الدلالة فلا يكون الدلالة

على المبتدئين نفسه كما ذكر صاحب الايضاح وحزم بان ما ذكره المصنف هو من **قوله** استعمالها
بالتحقيق يخرج المجاز بالكيفية اما غير الاستعارة فلا في المعنى المجازي ليس معنى الكلمة بالاطلاق لان الراجح
ما وضع اللفظ بآرائه واما الاستعارة فلا في معناها معنى الكلمة بالناويل لا بالتحقيق ويدخل
الكناية لانها استعمال في معناها لكن مع معنى معناها **قوله** وهذا المأخذ يعني ان المعنى لا يتغير
في واضع اللغة والشارع فلا يمنع ان يكون هناك حقيقة مخوبة وبياينة وكلامية ومنطقية
وغير ذلك في جميع ماعد اللغوية والشرعية ^{والعرفية} بالاصطلاحية والعرفية الخاصة **قوله**
واما المجاز ذكر تعريفه بكلمة ما تشبهها على سبيل الاهتمام بشأنه لكونه مقصودا في علم الباشا
والثاني بالتحقيق متعلق بموضوعه يعني يجب ان يكون المعنى المجازي غير الموضوع له التحقيق وان كان
نفس الموضوع له الناويل كما في الاستعارة فلا متغير والباء في النسبة متعلق بالغير يعني
يجب ان يكون المعنى المستعمل فيه غير بالنسبة الى نوع حقيقة تلك الكلمة حتى لو كان حقيقيا
لفوا يكون الكلمة قد استعملت في غير معناها اللغوي ولا يضر ان يكون نفس معناها الشرعي
والعرفي فقط الصلوة مثلا لما يكون مجازا لغويا اذا استعملت في غير معنى الدعاء وانما يكون
سرعا اذا استعمل في غير الاركان المحصورة ولفظ الدابة انما يكون مجازا عرفيا اذا استعمل في غير
ذوات الاربع ولا يضر ان يكون هذه المجازات حقا بغير اعتبار آخر بان يكون استعماله في نفس
الموضوع بالنسبة الى نوع آخر فاللفظ الواحد في المعنى الواحد يجوز ان يكون حقيقة
ومجازا باعتبار الوضعين كالصلوة في الدعاء بحسب اللغة والشرع بل اللفظ الواحد
في المعنى الواحد بحسب الوضع الواحد يجوز ان يكون حقيقة ومجازا باعتبار جشيتين
كلفظ الدابة في ذوات الاربع بحسب اللغة حقيقة ان كان استعماله فيها من حيث انها من
افراد ما يدب على الارض ومجازا ان كان من حيث خصوصية كونها من ذوات الاربع بعلاقة
الاطلاق والقييد وفيما ذكر من ان صاحب العرف اذا استعار الدابة للمجاز يكون ذلك
مجازا عرفيا اشعار بانها في العرف للفرس والبغل دون الخمار وفي قوله احتراز ان لا يخرج
الاستعارة واحتراز عما اذا اتفق شراح ظاهر لان القيد بين احتراز عن خروج الاستعارة
لان عدم خروجها وعن خروج ما اذا اتفق كون الكلمة مستعملة فيما يكون موضوعه له لكن
لا بالنسبة الى نوعها فانها مجاز فلا احتراز في تعريف المجاز يجب ان يكون عن خروجه
فكان هذا على حذف المتضا والاول على زيادة لا في ان لا يخرج كما في ثانيا يعلم او اراد ان

في اللغة
والشرع
والعرف
والاصطلاح
والعرفية
والشرعية
واللغوية

انه احتراز وتقييد لئلا يخرج على ان حرف الجر المحذوف هو اللام دون عن وقوله في ذلك النوع
متعلق بمعناها اي عن ارادة ما هو معنى تلك الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وقوله نظرا
متعلق بالخروج لئلا يخرج عن الاستعارة من جهة النظر لا دعوى كونها مستعملة في المعنى
هي موضوعه له بالناويل وقوله لا بالنسبة عطف على محذوف اي فيما يكون الكلمة موضوعه
له بالنسبة الى غير نوع حقيقته لا بالنسبة الى نوع حقيقته وقوله فيقع اي الكناية مستعملة
غير ما هي موضوعه له لانها لا في المكنى عنه لانه نفسه في ثانيا ريد المكنى عنه كانه كاستعماله
فيه لا في الموضوع له لما ذكر من ان لا نقول في عرفنا استعملت الكلمة فيما تدل عليه او في غير
ما يدل عليه حتى يكون الغرض الاصل طلبا لانتها عليه فظا من الغرض الاصل في الكناية هو
المعنى المكنى عنه لا المعنى الموضوع له وان كان هو ايضا مراد من وجهه كما يقال انه واد في الكناية
المعنى الموضوع له لكن لا يكون مناط الالبان في النفي والصدق والكذب بل يستعمل منه في
المعنى المكنى عنه ويكون هو المقصود الاصل وسيجيء في آخر بحث الكناية انه يرد بالكلمة في
الحقيقة معناها فقط وفي المجاز معنى معناها ^{فقط في الكناية} ومعنى معناها وبهذا يظهر انه
ليس معنى استعمال الكلمة في الموضوع له او غير الموضوع له ان يكون تمام ما استعملت فيه الكلمة
وان اردبها ما هو الموضوع له او غير الموضوع له وبهذا الاعتبار يدخل الكناية في تعريف
الحقيقة ويحتاج في خروجه عن تعريف المجاز الى التقييد بقربة عدم ارادة الموضوع له
وما يجب التنبه له ان ليس المراد بغير الموضوع له باصطلاح الخطاب مجرد ان يصدق عليه
انه مغاير للموضوع له في ذلك الاصطلاح والا لصدق تعريف المجاز على المشترك المستعمل احد
معنياه مع قربة مانعة عن ارادة المعنى الاخر كقولنا الفرء بمعنى الطير ولا بمعنى الخيل لان كل
من مفهوميه موضوع له ومغاير لاخر فيكون مغاير للموضوع له فيصنع في الفرء انه مستعمل
في الطير الذي هو غير الخيل الموضوع له مع قربة عدم ارادته بل المراد اني اي ما لا يكون موضوعا
له في ذلك الاصطلاح وهذا لا يصدق على شيء من مفهوميه والحاصل ان المراد بالمغاير ^{المعنى} المحجب
لا بحسب الذات **قوله** ولان نقول اورد في تعريف المجاز تلك عبارات متقبلة للعبارة الثالثة
في تعريف الحقيقة عجز عن غير الموضوع له في الاو لا يصريح لفظه وفي الثانية بما يرجع الى تفسير غير
الموضوع له وفي الثالثة بما يلزمه من كونه معنى المعنى وخروج بقوله في معنى معناها بعض انواع
الحقيقة اعني ما لا يكون كناية وبقوله مع قربة مانعة الكناية وقوله بالتحقيق متعلق بمعناها

حالها لئلا يخرج الاستعارة فانها بالنظر في التأويل ليست مستعملة في معنى الكلمة بل في
نفس معناها وانما استعمالها في معنى المعنى بالنظر في الحقيقة وعدم التأويل في الوضع وقوله
استعمالا في ذلك اي في معنى المعنى واعاد هذه العبارة في العبارات الثلاث ليظهر ان قوله بالنسبة
لنوع حقيقة متعلق بالغير المعبر عنه في الثالث بمعنى المعنى وقوله في ذلك النوع متعلق
بقوله معناها اي المعنى الذي يكون معنى الكلمة في ذلك النوع من الحقيقة وان كان معنى المعنى
في نوع آخر والا في ان يعبر عن المعنى في هذه العبارات الثلاث باصطلاح الخطاب اذ على ما ذكر
بنوقف معرفة المجاز على معرفة الحقيقة ولو صرح بهذا الفيد في تعريف الحقيقة ايضا
ما هو المراد بان يقال بالنسبة الى نوع حقيقة او بالنسبة الى نوع مجازها ككارة وراثة
واعلم اننا نقول اشارة الى بيان معنى قولنا استعملت الكلمة في هذا الوقوع في جميع عبارات
تفسير الحقيقة والمجاز قيل وفيه دفع لما يتوهم من دخول الغلط في تعريف المجاز كقولك
خذ هذا الفرس مشيرا الى كتاب بين يديك بقرينة اشارة الدالة على ان ليس المراد بالفرس معنى
فلا بد من زيادة قيد يخرج الغلط مثل قولهم على وجه يصح ولعلاقة بين المعنيين في قوله
انه يخرج لان الغرض الاصل هو طلب لالة لفظ الفرس على معنى الكتاب ويجاز بان العبارة
مشيرة بان يكون ذكر الكلمة عن قصد الله ولا كذلك في الغلط هنا والاولى ترك قيد الاصل
لظهور ان ليس الغرض الاصل في الكتابة طلب لالتها على المعنى الموضوع له فلا بد من
تعريف الحقيقة مع انها حقيقة على ما ذكر في مواضع من الكتاب **قوله** ومن حق الكلمة فانه
بعدها اعبر في الحقيقة استعمال في الموضوع له وفي المجاز استعمال في غير الموضوع له وفي
الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه بل اعبر في عباراته في الحقيقة الدلالة على المراد
بنفس الكلمة وفي المجاز خلاف ذلك لا يظهر لهذا الكلام كثير فائق فلنا فيه فوائد مثل التسمية
على بيان السبب في ذلك والفرق فيما بين الكتاب وغيرها والاشارة الى كيفية جريان الاستعارة
في المشترك والصريح كون الاستعارة عن الغير بنفسها اذ لم يعلم فيما سبق الا كون التعيين
او الدلالة بنفسها فان الباء في قوله بنفسها متعلق بان تستغنى ان يجب في الحقيقة ان
ليست بكتابة ان تستغنى الكلمة بنفسها عن القرينة في الدلالة على ما يراد من تلك الكلمة وانما
تستغنى تكون الكلمة متعينة المراد بها بجهة وضعها اي تعيينها له بنفسها وانما قيد بغير الكتاب
اذ في الكتابة يقتصر في الدلالة على المعنى الكلي عنه اي معنى المعنى الى القرينة وهو لا يقدر في كونه

حقيقة لوجود الاستغناء في الدلالة على المعنى الاصل ولما كان ههنا مظنة ان يتوهم ان المشترك
من الحقيقة التي استيجابية تحتاج في الدلالة على معناها الى القرينة اشارة لدفعه بتذكير ما سبق
من ان معنى المشترك ما دام منتسبا الى الوضعين هو واحد الموضوعين من غير تحاورهما والجمع
بينهما والمشارك يدل على هذا بنفسه من غير احتياج الى قرينة فاقيل هو حقيقة في كل من المعنيين
على التعيين ولا يحصل بدو القرينة فلنا انما يحتاج اليها في تعيين المراد بدفع المزامح لا
في الدلالة على المراد بل انما يدل عليه بنفسه لوضعه له وتعيينه بنفسه على ما مر واما
المجاز في الكلمة فيه عدم استغنائها عن الغير في الدلالة على ما يراد من الكلمة وانما لا يستغنى
لتحصل ذلك لغير الذي هو القرينة الكلمة متعينة لما يراد منها فقوله بعينها علة لا يستغنى
ويعين على لفظ المضارع وضرب المفعول للكلمة وفاعله ذلك الغير **قوله** وسبب الحقيقة
يريد بيان المناسبة بين المعنى الاصطلاحي واللفظي اي بين الكلمة المستعملة في الموضوع له حقيقة
لما كان التماس بين المعنيين في لوجوده على انهما كان مفعول بمعنى الكون والتناسب على انه مفعول
وقوله هو الثابت تفسير للواجب لا لظن ان المراد به اللزوم العقلي او الشرعي وقوله
واجب اي الكلمة ذلك اي الكون في الموضوع الاصل اشارة الى ان وصفه بالواجب يجوز
ان يكون على الاسناد للحقيقة وان يكون على الاسناد للمجاز وصف الشيء بوصفها هو من
عوارضه **قوله** في الوجهين يعني سواء كان فعلا بمعنى فاعل من حق الشيء ثبت او بمعنى
من حقيقته اثبت اما على الاول فظاهر لانها في الاصل صفة كلمة فلا بد من التاء واما
على الثاني فلا في استواء المذكر والمؤنث في فعل بمعنى مفعول لما يكون اذا اجري على
الموصوف مثل رجل قتل وامراة قتل واما اذا لم يجز فلا بد في المؤنث من التاء مثل امرت
بقيل فلان وقيلته فهنا يقدر لفظ الحقيقة قبل التسمية صفة غير مجزاة على الوصف
فيكون بالتاء ثم يجعل اسما لهذا النوع من الكلمة فتكون التاء للتانيث وانما اختار هذا
التكلف جريا على قضية الاصل في التاء بخلاف ما ذهب اليه الجمهور من ان التاء للنقل من
الوصفية الى الاسمية كالأكيلة والذبيحة وقول الابيضاح فيه نظر اشارة الى ما ذكرنا
من التكلف لاما قبل ان كونها غير مجزاة على الموصوف بنا في القول يكون موصوفا الكلمة
لانظما الفساد **قوله** فقد تعدت اي تجاوزت موضعها الاصل الذي تدل عليه نفسها
اشعار بانه جعل المجاز مصدرا مبنيا بمعنى الفاعل ودون المفعول لاحتياجه الى تقدير

عرف الجرح على ما قال الشيخ عبد القاهر ان المجاز مفعول من جاز المكان يجوز ان ذاعده نقل الى
الكلمة الجازية اي التعدية مكانها الاصل او الكلمة المجوز بها على انهم جازوا بها مكانها
الاصل فاقبل اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعه له بقوله وهو لا يندل عليه الكلمة بنفسه
فلما لانه ابي في تعديها مكانها الاصل لظهور كون ما يدل عليه الشئ بنفسه مكانا
اصليا ولما في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الايضاح فيه نظر
واظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا لا حاجتي الى طريقها على ان معنى جاز المكان سلكه
فان المجاز طريق لا تصور ومعناه ومع ظهور ذلك قوله فقد تعدت مكانها الاصل على انه
ربطه اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان الذي تعدى السائر اليه والكلمة اذا استعملت
في غير ما هي موضوعه له اي في المعنى الذي لا يندل عليه بنفسها فقد تعدت استعمال مكانها الاصل
حتى وصل اليها ففي المكان الذي تعدى المستعمل اليها فاستعملت في المعنى اللغوي للمجاز فسميت به
قوله واعتبار التناسب وبيان ما راعى من التناسب في التسمية شئ باسم ليس مثل ما راعى
من التناسب في وصف شئ بشئ فان اعتبار التناسب في التسمية يكون ليرجح ذلك الاسم
من بين الاسماء وفي الوصف ليصحح طلاق ذلك الوصف عليه حتى لو انفى وزال ذلك
ليصح الاطلاق ولكن لا يبطل التسمية فاذا سمي اسما بجر ما به من الجزم بقى الاسم وصح
بالأحرار ان التجرته بخلاف ما وصف بالأحرار فانه لا يصح الانصاف عند زوال
الجزم والاصل ان اعتبار المعنى في الوصف ليصحح وفي التسمية للترجيح والفرض انه
لا يجب في التسمية الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى ولا انعكاس بان ينتفى
عند انقائه ولا ان يصير الاسم بهذا الاعتبار من قبيل الصفات فلا يلزم ان يكون
الحقيقة صفة وان كانت التسمية بها باعتبار جعل الكلمة المستعملة في الموضوع له
بنزله الثانية او المشتقة ولا ان يكون المجاز مصدرا بمعنى الفاعل ولا فرق في هذين
التسمية ببيان يكون علمية كالمعنى مثلا او غير علمية كالحقيقة والمجاز ولهذا لم
يلزم من تسمية الله بهذا الاسم بناء على كونه جارفا في العقول ويدهش الفطن من انه
بالكسر اذا اختاروا ببناء على انه معبود من الله بالفتح الهة اي عبدا ان يكون الله صفة
كالمعبود بل الاله ايضا ليس بصفة بل اسم كالكاتب وان كان بمعنى المكتوب ولهذا
يقول جابر الله في امثال هذا الاله اسم للمعبود والكاتب اسم للمكتوب والامام اسم للمؤيد

مفعول من جاز المكان يجوز ان ذاعده نقل الى الكلمة الجازية اي التعدية مكانها الاصل او الكلمة المجوز بها على انهم جازوا بها مكانها الاصل فاقبل اي فائدة في تفسير غير ما هي موضوعه له بقوله وهو لا يندل عليه الكلمة بنفسه فلما لانه ابي في تعديها مكانها الاصل لظهور كون ما يدل عليه الشئ بنفسه مكانا اصليا ولما في جعل المجاز مصدرا بمعنى الفاعل من التكلف قال صاحب الايضاح فيه نظر واظاهر انه من قولهم جعلت كذا مجازا لا حاجتي الى طريقها على ان معنى جاز المكان سلكه فان المجاز طريق لا تصور ومعناه ومع ظهور ذلك قوله فقد تعدت مكانها الاصل على انه ربطه اسم مكان معناه بحسب اللغة المكان الذي تعدى السائر اليه والكلمة اذا استعملت في غير ما هي موضوعه له اي في المعنى الذي لا يندل عليه بنفسها فقد تعدت استعمال مكانها الاصل حتى وصل اليها ففي المكان الذي تعدى المستعمل اليها فاستعملت في المعنى اللغوي للمجاز فسميت به

به ثلاثين ثم انه صفة فقوله من له اقدام التكبر للتكبر بليل قوله وان كثيرا سؤوا
وقوله ريبا شادرت في موقع البيت وضمير فيها للاقدام وقوله انزل فمفعول له عند
المصا اي مخافة انزل وفي جملة على ثلاثين شدد من جهة حذفه وان كان حذفه لازما
وقوله عن الآخر متعلق بما في ابن من معنى البعد وقوله وان كثيرا سؤوا اي بنى النسبة
والوصف في اشتراط بقاء المعنى فيها وفي صيرون الاسم باعتبار المعنى صفة ونحو
ذلك قوله جار عقول اي موضع جبر العقول اشتقاقا من اله بالكسر اذا حاروا
وله بوله وقوله او لكونه معبودا اشتقاقا من اله بالفتح الهة اي عبدا لله وان كان
معبودا فاسم لصفة بقوله اله واحد ولا نقول في اله وقوله فظنونا اسانا اي
حسبونا اما جعل الله هذا الاشتقاق من قبيل الصفا فيكون قد اسانا لانه ليس بصفة
بل اسم مجرى مجرى الاعلام ولهذا زيادة بيان نطق من حواشي الكتب فاخذوا اي طفقوا
وشروا بابتوننا والحال ان موضع السب هو المكان الذي هم فيه ليهم ونهارهم وهم
كتابة حسنة بالله الخاتمة اغفر لهم ما يصدر عنهم من السيئة في بيتنا ونسبتنا الى
الباطل قوله في هذا النوع يعني علم البيت **قوله** كل كلمة اريد بها دخول كل في الحدود شايح
في عبارتهم وان كان بخلاف من جهة انه لا يصدق على شئ من الافراد انه كل كلمة وكانت قصد
اخذ الحد من تلك الكلمة بنزله ان يقال كل كلمة كذا امر حقيقة وحاصل كلامهم ان الحقيقة
هي الكلمة المستعملة فيما وضع له بوضع ما والمجاز هو كلمة المستعملة في غير ما وضع له
بوضع واضح لعلاقة بين المعنى الاول والمعنى الثاني ولا يدخل في حد الحقيقة المجاز
المستعمل فيما وضع له بغير اصطلاح الخطاب لوجه بقيد الحقيقة على ما ذكر ولا يخرج
عن تعريف المجاز الاستعارة لان المفهوم من اطلاق الوضع هو الوضع بالتحقيق ووالله
ولا يورد على عكس تعريف المجاز الاستعارة لكونها في غير الموضوع له ولا على طرده الحقيقة
المستعملة في غير الموضوع بوضع آخر لخرجها بقيد كون الاستعمال في المعنى الثاني واراد
منه لما خطه العلاقة بين المعنيين وبهذا القيد يخرج الغلط نعم رد الكتابة اذ
لادالة على عدم ارادة الموضوع له فقوله اريد بها ما وقعت له قائم مقام قولنا
فيها وضعت له فان قيل لفظ الواضع بالتعريف اولى للعموم من لفظ الواضع بالتكثير
في الايجاب قلنا اراد انه لو عرفنا بضمير في حكم بناء المفهوم الى واضع اللغة بخلاف

النكرات لاهتمامه ودلالته على ان المراد واضح ما يتنازل كل واضح على سبيل البدلية دون
العموم والاستغراق بل العموم لا يستقيم ههنا اذ ليس الحقيقة هي الكلمة المستعملة في الموضوع بل وضع
كل واضح ووجه الحكم على الشرع والعرف العام والخاص بالناظر عن وضع اللغة ظاهر اذ ليس
شيئ منها مخترع الفاظ ليست في اللغة بل ينقل موضوعاتها الامعان **قوله** ما يتنازل
عقل لا يبنى على اعتبار ما هو اصل والمنقول عليه بين الكل اغنى الزور العقلي وهو لا يخل بالقرينة
لانه وقع في مقام التأكيد ولا يثبت لا يقال بل المراد ما يتنازل به حكم العقل بناء على لزوم
عقلي او عادي واعتقادي لا نقول فيدخل فيه نفس الموضوع له لان يتنازل به ايضا بحكم
العقل بناء على الوضع **قوله** فتأمل قولي وقولهم ناملنا فلم يجد سوى انه يرد على تفهم
الحجاز الكتابة وعلى تعريفه الفاظ على ان لهم النقص ما يذهب اليه المحققون منهم وهو ان
الكتابة لم يرد به غير الموضوع له فقط بل اريد الموضوع له معه لكن لا يكون مناط الانشاء
والنفي بل يستقل منه لا المعنى **قوله** حاله وضعها ظاهرا فنعلم ان لا يستوي وكذا حال اللاد
وكما لحسم حاله من ضمير ان ليسى ولما عرف تعليل الجملة الواقعة خبرا ان الكلمة اعني حقا ان لا يستوي
فالام متعلق بها في خفا من معنى الفعل ووجه عدم التسمية ظاهرة لان استعمال معتبر في
الحقيقة والحجاز والكون السابق في المكان معتبر في معنى الحركة والسكون لان الحركة كون
مكان عيسى كونه في مكان آخر بمعنى انه مجموع الكونين والسكون كون في مكان بعد كونه في ذلك
فحيث لا استعمال الحقيقة ولا حجاز وحيث لا كون سابقا للحركة ولا سكون وكذا حال الوضع
الشرعي والعرفي حق الكلمة ان لا يسي حقيقة ولا حجاز لكن لا على الاطلاق بل يقيده بالشرع
والعرف بخلافها حال الوضع اللغوي فانها لا تسي حقيقة ولا حجازا اصلا وهذا معنى قوله
واما حال الوضعين الاخرين معنى الشرع والعرف فحقها اي حق الكلمة كذلك اي ان لا تسي حقيقة
ولا حجاز لكن الوضع اللغوي بالاطلاق اي لا يكون حقيقة ولا حجازا اصلا وفي الوضع الشرعي
والعرفي مع تعيد الحقيقة بنوعها بان يقال ليست بحقيقة شرعية ولا حجازا اي لا حجاز
لحقيقة الشرعية وليست بحقيقة عرفية ولا حجازا لحقيقة العرفية وبالنظر الى هذا
المخبر ذكر الحجاز بطريق الاضافة دون الصفة كالحقيقة وليرقب بتقييد الحقيقة والحجاز
بنوع الحقيقة بل انقصر على الحقيقة فليست بروقوله وان كان الاطلاق قد يعمل معناه انه
يجوز ان يقال في بعض صور حال الوضع الشرعي والعرفي ان الكلمة ليست بحقيقة ولا حجازا

اصلا بان وضع المعنى لغة ولم يستعمل فنقل الى المعنى الشرعي والعرفي في حال الوضع انما لا يكون
حقيقة ولا حجازا اصلا لعدم استعمال اصلا وبهذا الاعتبار قد يمتثل ان لا يكون بعد جميع
الامور حقيقة ولا حجازا وهذا مع وضوحه قد خفي على الناظرين حتى يتبادر الى الخيال
بان لا يلزم كون وضع اللغة اسبقا لامور حجازا ان يكون الشارع او اهل العرف مخترع
لفظا لا يكون من اوضاع اللغة فوضع المعنى في ذلك اللفظ حال وضعه الشرعي والعرفي لا يكون
حقيقة ولا حجازا اصلا **قوله** في الاصلين الحجاز والكتابة على ما هو المهور لا الحقيقة والحجاز
اذ لا اصالة للحقيقة في علم النبي ولا الخبير وتخصيص ترتيب لمباحثها وضمير يتلخصه
وتسوقه لما عند السلف ومرتبنا حاله منه والا وابد جمع آية من آيات البهية نابد وباب
توحشت الامامة الازالة والابعاد واللتام ما على الفهم من اللقاب فاعلم ان حال من قال
تسوقه ما اجر واليه مترك المفعول كاستروا وكذا اناخوا او محذوف المفعول اي اجروا
ركابهم واناخوها في الصحاح انما الخيل فاستناخ ابركة فيركه والسنا والغاية منه بين
حالكفا على وضمير استناخا لما يرويه وما نخزاه اي خاصة بمعنى كونه مخالفا لما عند
السلف او تعرضا لما لا يعرضونه اليه الجبوة الوسط الذي بالفتح الكنف والستر وبانهم
الاعالي جمع ذروق بالضم والكسر على الشيء وضمير ذراه لتماثلت اثرها خربت عن استطاع
طلبها عن طلب تحقيق حقيقة ما عند السلف وما نخزاه **قوله** اعلم ان الحجاز اي ما يطلق
عليه لفظ الحجاز لا المعنى المهور المذكور فيما سبق فانه لا يتنازل الحجاز العقلي الراجع الى الجملة
بل الى الاسناد كقولك على تفسير اللغوي ما يقدم بمعنى الكلمة المستعملة في غير الموضوع
ثم تقسمه الى ما ذكر من الاقسام اشكالا اذا حدها ان الراجع الى حكم الكلمة كالاعراب ليس من
الكلمة المستعملة في غير الموضوع له على ما سمع في موضعه من تصريح المصنف بالحد ليس شاملا له
وبانها انه جعل من اقسام الاستعارة ما هو مجموع كلام مثل اراكم تقدم رجلا وتوخر
اخرى فلا يكون مطلقا الاستعارة من اقسام الحجاز اللغوي المفسر ما يقدم ويكسر فاعلم
بان قسم الشيء لا يلزم ان يكون اخص منه مطلقا بل قد يكون اخص منه من وجه واعم من وجه
واما الاول فقد يدفع بان معنى التقسيم على رأي السلف والا فقد صرح المصنف بان الراجع
لا حكم الكلمة ملحق بالحجاز ومشتبه به التعدي عن الاصل الا غير وليس بحجاز تقسيم لكن
تقسيم اللغوي ما يقدم ثم تقسيمه الى القسمين بان هذه العناية **قوله** ولها اي الاستعارة

انقسامات مثل الانقسام باعتبار المصريح بها والمكتفي عنها وانقسام المصريح بها الى
الحقيقية والتخييلية والمحتملة لها باعتبار الاصلية والبقية باعتبار المحركة
والمرتجة والجامعة بينهما والسادجة عنهما باعتبار التمثيلية وغيرها باعتبار التهيئة
وغيرها باعتبار الاستعانة بحسوس المحسوس ومعقول المعقول ومعقول المحسوس ومعقول
المعقول والغرض من هذا الكلام في هذا المقام الاشارة الى طول فضل الاستعانة وكثرة مساهمة
حتى كانها الاصل الشاكلة ووجه ترتيب الفصول الخمسة تقديم ما يكون استعمال اللفظ في
غير الموضوع له الا بسط فالابسط الاقل جفافا لافضل تخصيصه لفرغ الاشتغال للاهم كما
يؤخرون تحت الفصول عن سائر المقامات ثم بيان ما يتعلق بحكم الكلمة الخافاه بما يتعلق
بمنه الكلمة ثم بيان ما يرجع الى الجملة والاسناد وقوله وتبلغ الى الجواز العقلي الكلام في الحقيقة
العقلية وذلك بحجة تفسيرها بتسميتها وامثلته وكان الاول ان يقول وتضمن الكلام
الحقيقة العقلية لان الحدودات تفاصيل للفصول الخمسة وهي ^{الفصل} في الخامس لا يؤوله
قوله غير المفيد صفة للجواز الناويل او بدله منه وليس سديد من جهة المعنى وحاصله
استعمال المفيد في المطلق وهو غير اطلاق العمل واردة للبرهان كما في قوله تعالى يجعلون أصا
في اذانهم ايا ما لهم فانه بعد مقتدا وكوز المرس والمشرق والمغرب موضوعا لما ذكر من
المقتدات بما ثبت بقوله الله اللغة وشهادة موارد الاستعمال والتبادر الى الفهم مع شهادة
الاشتقاق في المرس كونه اسم مكان من الرس والمرسوم الدابة التي تجعل في انفسها الرس
وفي الكلام دلالة على ان كلام الانف والشفة والرجل مطلق لا يختص بالانسان على ما يشعر به
كلامه في النظر وجه الشبه لا يقال استعمال المرس في انفس الانسان لا يكون من استعمال المفيد
في المطلق بل في مقتدا آخر وكذا المشفر والمخاف لا يانقول اطلاقه على انفس الانسان من جهة
انه من افراد الانف المطلق لا من جهة انه انفس الانسان بالخصوص كما يقال لزيد رجل وانسانا
وجيونا لا يكون ههنا اسما مستعملة في معانيها المطلقة ولا هذا اشار بقوله واستعمال
الرجل بالطلاق والهيئة هي الاضافة لا الانسان **قوله** وفاحما اوله ومثله و
مرجما اى مدققا مطولا وفاحما اى شعرا اسود كالنجم ومرسما مسترجعا اى انفا كالسراج
في البرق والمنا اسم مفعول من سرج الله امره حسته ونورم وسرج وجهه بحسبه وحسبه
وذكر الامام الموروث في السيرة في صفة السيف انه يجوز ان يكون قد وصف بذلك كثر ما

ورونقه حتى كان فيه سراجا ولهذا المذهب المصريح في المسح الى ان معناه كالسيف السريحي في
الدقة والاستواء واما ما كان فيه غرابة مخلة بالفصاحة **قوله** ومعنوا بالعلقة بالحق
من جهة كونه لفظا مستعملا في معنى غير المعنى الموضوع له لا بالحكم الذي سببته في الفصل الرابع
من الجواز الرابع الحكم الكلمة بان ينقل عن حكمها اصيل الى غيره ولغو بالان هذا النوع من الجواز
يختص بمكانه الاصيل الذي هو المعنى الحقيقي بحكم الوضع الذي اصله اللغة وانما نقل الشرع واخر
طارا لحكم العقل كما في الجواز العقلي الرابع الى الجملة فان اختصاصه بمكانه الاصيل انما هو بحكم
العقل دون الوضع اذا دخل الوضع في ان اسناد انبت ينبغي ان يكون في القادر والمختار لا
في الرابع وانما ذلك بحكم العقل **قوله** عند التصير الى المراد منه اى هذا القبول من الجواز
بقبالة مقام احد المترادفين لانه لم يقصد فيه الى زيادة معنى على كونه تلك الحقيقة بل
التعبد حتى لو قصد ذلك كما في زيجي عليظ المساو وتسميها الشفنة بشفة البعير في اللفظ
لم يكن من هذا القبول بل من قبيل الاستعانة نص عليه الشيخ عبد القاهر وكذا في كل معنيين
يكون بينهما نوعان من العلاقة يختلف اطلاق اسم احدهما على الاخر نوع مجاز باعتبار اختلاف
العلاقة **قوله** الفصل الثاني من اقسام المفيد في الخبر لقربا العهد بالتفصيل السابق
وكذا الاول بخلاف الثالث حيث بعد من فصرح بالخبر وقال الفصل الثالث في الاستعانة
وقوله الجواز اللغوي مبتدأ خبره هو ان تعدى الكلمة والتفسير ما خوذ من مضمون الخبر
لا بد في صحة الحمل من تقدير مضاف الى ان هذا التركيب شائع ذائع بحيث لو صرح بالافضا
ذهب ونق الكلام واللام في المعنى للعهد الى الرابع الامعنى الكلمة لا بالحكم كما في الفصل
الرابع وكذا حافظا باللغوي والمفيد والحالي على القيود المتقابلة كما في الفصول الثلاثة
الباقية الا انه اخل في التفسير بلبتين عن غير المفيد وعن الاستعانة اذ في كل منهما تعدى
لكلمة عن مفهومها الاصيل بمعونة الهيئة للاضافة علاقة وكان اعتمد على شهادة العقل
وقرنية الحال مع رعاية لطيفه وهوانها خراجا بقيد التعبدية عن المفهوم الاصيل اما
المفيد فلقيامه مقام احد المترادفين واما الاستعانة فلا دعا كون مفهومها نفس الموضوع
لتعلق النعمة بها اى باليد مستلقة بان يراد وما بينهما اعتراض وضربا فيها والمقصود بها
للنعمه ومنها **قوله** وكذا اردت القوة او القدرة بها اى بلفظ اليد والقوة
كيفية بها يتمكن الحيوان من زواله الافعال الشاقة والقدرة صفة بها يتمكن العالم من

والترك هو خصر وخصر يان العلاقة بها لا البدقما يجعل مجاز عن القوة التي ليست بقدر
وفي كلامه اشار الى ان اليد ينزله السبب الفاعل للنعمه والصورى والمادى للقدرة ثم لا يخفى
ان تصويره الابادى ينزله الحقيقة في النعم لا بنا في كونها مجازا في الاصل كما ان الخفض يفتح
الحاء المهملة والفاء اسم لمتاع البيت اطلق مجازا على البعير الحامل له واشهر حتى النقي بالخفة
ولذا قال في الصحاح الخفض البعير الذي يحمل خرا في البيت اي ثائه واسقاطه والخفض ايضا
متاع البيت اذ يصح الحمل وهذا من اطلاق اسم المحمول على الحامل كما ان اطلاق الراوية وهي في
الاصول اسم للبعير الذي يحمل الزادة على الزادة اي الطرف الذي يجعل فيه الزاد من اطلاق اسم
الحامل على المحمول كما قال للعلاقة الحاصلة بينهما اي بين الزادة وبينه اي البعير بسبب حمل
الزادة ثم قال في الخفض نحو من جهة المذكورة اي بسبب كون متاع البيت محمولا للبعير ولذا قال
او ان يزداد وذا يقال ونحو ان يزداد **قوله** ونحو ان يزداد الرجل بالعين من اطلاق اسم للجزء
على الكل اعني الرجل الذي هو العن الوصف الذي باعتبار اطلاق وهو الربا مصدر يرب
القوم رقبتهم كنت لهم طليعة فوق مرتبا اي كان عالو الرقي والربة الطليعة والجمع الزبا
والباء للمبالغة كعلامة وقوله صادرت اي العير كما فيها الشخص كله تحقيق للعلاقة و
تأكيد لزيادة العنق والارتباط لان يكون العلاقة والمشابهة ليكون هذا من قبيل **قوله**
قوله ونحو ان يزداد البنت بالغيت اطلاق الغيت على البنت من اطلاق اسم السبب على المستب
واطلاق البنت على الغيت من اطلاق اسم المستب على السبب وكذا اطلاق السنام على الغيت
لكنه بسبب عيبه **واما** اطلاق اسم السماء على الغيت فمن اطلاقها له نوع سببية ومعلية
فانهم يعنون بالسماء ما علا كلال الصلح نفسه الاسمه جمع سنام الابل جمع **قوله** ومن
هذا ان اطلاق اسم السنام على الغيت يعرف وجه تفسير من فسر انزال الأزواج الثمانية للسماء
بانزال المطر وهي الابل والبقرة والضأن والغرد كرا وانني وعلى هذا يكون انزاله على حقيقته **واما**
اذ حمل ثمانية أزواج على الحقيقة فالانزال مجاز اي قضى وقسم لان قضاياه وقسمه توصف
بالنزول من السماء حيث كتبت في اللوح واذا تحققت ان كل ما في الارض فهو نازل من السماء
عليها ورد في الحديث زدتم معرفه وقولا لذلك التفسير حيث زاعنت شبهة ان الانعام
كثيرا ما ترى ينزل من ماء السماء بل الارض والحصى والصخرة جربت المقدس وجبل
كل حجر عظيم هو الجبل **قوله** وقيل هذا اي ما ورد في الحديث من انه تعالى ينزل من السماء

الى الصخرة ثم تقسمه على العيون والابرار والبحار والانهار هو معنى قوله تعالى انزلنا من السماء ماء فسلكه ينابيع الارض من العيون والبحار والكلالة فيها والمياه النبعة
منها **قوله** وبما تحرف فيه اي من اطلاق اسم السبب على السبب كالسنام والانعام على المطر
قوله تعالى ينزل لكم من السماء رزقا وقوله وفي السماء رزقكم اي المطر الذي هو سبب رزقكم
وكثير من الامثلية بمثل ان يكون من المجاز الحكيم بان يعبر عن رزقكم بنفس الحكم بان تشبه النسيم
الذي ينزل الرزق والسماء بتبليط الظرفية وكون الرزق في السماء وكذا انزال الرزق
والانعام وكون اسمه الابل في السحاب الا ان المجاز اللغوي اكثر واشهر فالحمل عليه
بالقبول **قوله** وبما يحرف في هذا السلك اي علاقة السببية والروم لا ذكر
السبب واردة السبب لانه لا يستقيم في قول الشاعر **ان لنا احمر عجا فاباكن كل**
ليله اكا فابا اي علفا مستبعا عن الاكاف ومشتري ثمنه وقول العامة اكل فلان الدار
اي الدية المستبقة عن الدم فيهما قد ذكر السبب اريد المستب في هذه الاصل ذكر الهدايا
والاضلال واريد سببها الذي هو اللطف والخذلان وفي الايتين ذكر النار واريد
سببها الذي هو العناد واكل اموال البتاي ولما في كون الهداية والاضلال مجازا عن
الالطاف والخذلان من الخفاء والخلاف مع كونه في الفعل دون الاسم فصله عما سبق ولم
نقطعه على ينزل من السماء رزقا ومبى كون الهداية والاضلال مجازا عن على مذهب
المعتزلة اما في الاضلال فلان لا يلزم اسناد المصيح الى الله تعالى واما في الهداية فلان
في مقابلة الاضلال لانه لو حمل على خلق الهداية على ما هو مذهب اهل الحق لما نفي الخلف
تمسكنا من الفضل والترك وبطل قاعرة التكليف واللطف عندهم ما يكون العبد معه
الرب في الطاعة وابتعد عن المعصية لا الا حدا الجاه وبنيقسم لا الالطاف المقربة
والمحصلة والخذلان منع الالطاف لكونها عشا في حق من لا يجري عليه الالطاف
كالصغير على الكفر وبسطنا الكلام في ذلك في شرح مقاصد الكلام وقوله اللطف
استعمل استعمال اللازم ومعنى بالباي اي افعل معه اللطف واعطاء اللطف في
اللغة اللطف بكاتبه ومعنى فانه تفعلوا فانه تاتوا بسورة من مثله ولما
اعترضوا اخبار بانهم لا تفعلون فطالبتة فظاهر كلامه ان النار مجاز عن العناد
وكلام الكشاف ان انقاء النار مجاز عن ترك العناد لكونه صميما ولصيقه وهو

وقوله لا تستلزم اموال الدنيا ايها اي النار مشعرا لنا دحجاز عن اموال الدنيا وفي
بعض النسخ لا تستلزم اكل اموال الدنيا ايها فاعلى هذا يكون كل النار دحجاز عن اكل اموال
الدنيا ويورد على الوجهين انه لا يبقى في الاخبار فائدة اذ بصير المعنى ان الذين ياكلون اموال
الدنيا ظلما انما ياكلون اموال الدنيا ظلما والجواب ان المعنى انما ياكلون اموال الدنيا
المفضية الى النار والمتروكة عليها النار وفيه اتم فائدة الا يرى انه ليس معنى مطرت
السما نباتا امطر مطر بل مطر مفضيا الى النبات قال في الصحاح الجف الجف الجف الجف
والاجف المفعول والاشي عفاء والجمع عفاف على غير قياس لان فعل وفعل لا يجمعان على
ولكنهم بنوه على سمان والعرب قد بنى الشيء على ضلعه كما قالوا عذق بناء على صديقه
وفعولا اذا كان بمعنى فاعل لا يدخله الهاء **قوله** ومن امثلة المجاز التعبير بالفعل على راد
فصله عما يقدم مع كونه من ذكر السبب راد السبب كونه نوعا راسه كثير الموردي
الاستعمال وقوله استعملت على لفظ المبني للمفعول والتائب تكون قرأت في معنى الجملة او
اللفظة والارادة وان لم تكن تمام السبب للفعل لكن اخفاء في كونها من سيابه ومفضية
الشيء الجملة حتى اذا انضمت الى المقدم ثم السبب وورد المصدر اعني استعمالا مجازيا بينهم
جملة استعملت بيانا لقوله ومن امثلة المجاز كذا وليظهر متعلق الباء في قوله بقرين الفاء
فان الفاء للتقريب الاستعانة قبل القراءة لا بعدها وبقرينة السنة الواردة بتقديم
الاستعانة فوجب حمل قرات على اردت ليصح كون الاستعانة عقيب الارادة قبل القراءة
وايضا المناسب ان يكون الاستعانة وطلب ارتفاع المانع قبل الفعل لا بعد **قوله** ولا
تلتفت في عن الالتفات الجانب من مخالفا لمعقول والم شروع فيوخر الاستعانة عن
القراءة علامتا ظاهر النظم لما به من ضيق المجال في اساليب الكلام وطرق الاستعمال وقلة
تصرفه في ذلك واحاطته بانواع المحازات **قوله** والباس الاهلاك فيتعين كون
اهلكها في معنى اردنا اهلا كما فيصح كون محي الباس بعد اذ لا معنى لكونه بعد الاهلاك
واما حمل الباس على عذاب القبر والآخر فيباه الجال اعني بيان اعني بائين او هم
فان يكون اي ياتون نصف النهار اي ياتهم الهلاك في وقت غفلة وامن ودعه وراحة
فيكون أشد واقطع **قوله** بقرينة انهم لا يرجعون بزيادة لا اي تمنع رجوعهم عن عياد
لان الله تعالى قد خذلهم وظاهره ان ذلك انما يتصور في حق قوم اردنا اهلا كما لا تقوم اهلكوا

اهلكوا حقيقة ويحتمل ان يكون لا اصلية وحرام خبر مبتدأ محذوف هو المذكور في الآية
المتقدمة من العمل الصالح والسعي المشكور اي ومنع ذلك على قوم اردنا اهلا كما لا تقم
لا يرجعون ويعتبر ذلك على قراءة انهم بالكسر **قوله** ومنه اي من هذا القبيل من المجازين
مع خفاء في القرينة وزيادة احتياج الى البيان ولذا فصله عما قبله ونخصه ان
الآية على انكار ان يؤمن هؤلاء القوم وعلى الاخبار باننا اردنا اهلا كما لا تقم على نظام قياس هكذا
هو لا تقوم زياداهم وكل قوم اردنا اهلا كما لا يؤمن احد منهم لاننا انما اردنا اهلا كما
بعد اصرارهم على ترك الايمان فقولنا ايضا لا يؤمنون وهذا لا ينظم الا اذا حمل اهلكها
على اردنا اهلا كما لا يتكرر الوسط وقد راجع الى الخالية التي هي ونحن على ان فلكم اي
اهلا كما لا تقم صغرى القياس فثبت النتيجة اعني انهم لا يؤمنون فيقع الانكار في افهم يؤمنون
في موقعه اذ لو لم يعتبر بهم هذا المعنى لم يحسن بل لم يصح ترتيب انكارنا بايهم على عدم ايمان
احد من زياداهم وهذا معنى قوله ما اذ لنظم الكلام على الوعيد بصيغة النفي
اي فيه دلالة ظاهرة على ذلك ولو لم يجعل اهلكها بمعنى اردنا اهلا كما لا كان نظم
الكلام هكذا كل قوم اهلكها بالفعل لا يؤمن احد منهم وهو لا تقوم زياداهم
افهم يؤمنون ولا خفاء في عدم انتظامه **قوله** وانما حمل رجوع الى قوله فذا كمن
من ضيق الفطر بيانه وانما به يعني ان ينزل ارادة الشيء منزلة ذلك الشيء والتعبير عنها به
جاء جريا بانظرا غايته الظهور فيها هو ابعاد من التعبير بما اردت القراءة بقرات فغيبه
اجري واجري من الاخرى كونه في غاية القرين مع القرينة اللفظية والمعنوية وقيل
اجري بالنظر الى احدي القرينين واجري بالنظر الى الاخرى وقوله وانما حملت الانتع
يعني متناع من يؤخر الاستعانة عما ذكر من التجوز والتعبير بالفعل عن ارادته على ضيق
الفطر لانه اي لان مثل هذا التجوز متى جرى فيها هو ابعاد من استعمال قرات مكان اردت
القراءة اما يجب اي يجب ان لا يستفهم لانكار النفي وتبرير النفي ان يكون في الاقرب الذي هو
قوات مكان اردت القراءة اخرى قوله جريا مصدر جرى ويكاد صفة له اي كاد ذلك
الجرى المستفيض بربك متعدي الى الله متفاعيل اولها الكاف وثانيها من اذا تكلم بالحام
اذا اي من تكلم بخلاف ذلك المستفيض الجاري في الابد والظرف صلة من معنى من يكون في
حين التكلم بخلافه وثالثها كمن صلى اي كمن خالف الطريق المأضي الظاهر الشايع فيما بين اول

الالباب وقوله اوليس يارد تقرير جاز هذا النوع من المجاز في الابد وتقرر ان كل
احد من البلغاء وغيرهم يقولون للحقار ضيق في الركبة الى البئر وللحقار ضيق في الكوز
وللبقاء وسع البيت وللخياط طول الثوب وللحائك طول الباء ودور الميم واظهر
السنان هذا معنى قوله وعليه ففسر الضيق بحكم العقل هو التغير من السعة
الى الضيق والتوسيع التغير من الضيق الى السعة وعلى هذا القياس ولاسعة
البئر قبل الحفر حتى تغير منها الى الضيق وانما هناك يجوز لكل احد ان يربد للحقار احد
البئر واسعة الفم في قوله التوسعة يجوز وكان الاولى ان يقول السعة فيقول الفم
يجوز مراد للحقار منزلة الواقع ثم يامر للحقار بتغيير ذلك الجوز ارادته المنزل منزلة
الواقع وهو السعة الى الضيق فقوله ضيق مجاز عن تغيير السعة المقدرة وحقيقته
تغيير السعة المحققة واري هذا في المجاز المرسل شيها بالاسفار بالكتابة حيث
يرمز بذكر الضيق الى كوز البئر واسعة اي يجوز ارادة سعتها فليست برفا فيكون
الضيق هو التغير من السعة انما هو لشهادة الوضع دون العقل قلنا الثابت
بالوضع هو ان مفهومه للعمل ضيقا واما ان هذا المعنى يقتضي سابقة السعة فتحكم
العقل وقوله فينزل عطف على يقول والضمير لكل واحد وقوله ثم يامر عطف على ينزل
ومراده في قوله يجوز مراده وينبغي ان يجعل مصدرا لا اسم مفعولا لان السعة هي
الامر الذي يجوز القائل ارادة الحافرا به ويجعل ان يكون الاضافة بيانية اي يجوز
من مراده بمعنى مراده الجوز اي الثابت بطريق الجواز والوجه هو الاول في الجملة لما جاء
تنزيل يجوز الارادة منزلة الواقع حتى يصح الامر بتغيير بل بلفظ ضيق فلا يجوز تنزيل
حقق الارادة منزلة الواقع حتى يصح التغيير بل بلفظ فعلت مثل فارت اولي وقد
ينافس كون الضيق هو التغير من السعة الى الضيق بل هو الاحداث ضيقا و
سلم فالاحداث ضيقا لوازما للتغير من السعة فلحمل الضيق مجازا عن ذلك
اللازم من غير تلك التكلفا التي قد يخطر بالبال المتكلم **قوله** وامثال ذلك فروع مقبولة
على الرفوعات السابقة اي من امثلة المجاز امثال ما ذكر من الامثلة ثم بين الامثلة
بقوله مما تعدى واللام في لعلق بينهما اي بين المعنى الاصلي وغير متعلق بتعدى
وقوباء كان وللجملة صفة تعلق اي سواء كان ذلك التعلق قويا او ضعيفا واضحا

او خفيا لكن بشرط ان يكون ما اعتبره نوعه والافان شيئين الا بينهما تعلق بوجه
السماء والارض والرجل والفرس والواجب الممكن وغير ذلك والجوز انما يصح في البعض ذلك
وهو الذي وقع الاستعمال على نوعه وان لم يقع عليه بخصوصه وما في مما تعدى هو
والعائد هو المظهر الواقع موقع المضمرة على الكلمة كانه قبل من الكلمة التي تعدى عن معناها
وما افصح ما يقال ان ارتفاع امثال ذلك على انه مبتدأ وخبر لعلق بينهما او محذوف
اي اكثر من ان يخص **قوله** او للعلق المتغير نوعه بين المانع عن فعل الشيء والداعي الى
تركه اذا الداعي الى الترك يلزم ان يكون صارفا عن الفعل ضرورة وان لم يلزم الممكن محتمل ان يكون
منعك في قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد عجازا عن عاك فيكون المعنى ما دعاك الى ترك السجود
ليكون لا فان لا تسجد غير مبرر وحرف الجر المحذوف كلمة الى ون عن ويكون اقرينه المجاز
لظهور ان المانع لا يلزم انما كان على السجود لا عن تركه ويرجح هذا على قول الجمهور بان المجاز ابلغ
واغلب من جعل اصله اي من يسمي في هذا المقام وقد سلك الملبس في الجواب طريقا يقول
بالحسن والفصح العقل حيث جعل المانع خبر عنه ذهابا الى فتح سجد الفاضل للفضو و
اثبات خبر عنه فضل مادته التي هي النار على التراب وذهل عن جانب الفاعل المشار اليه
بقوله خلقت بيدي بل واسطة ولعل خلقا بلير بواسطة والصور المشار اليها بقوله
ونفخ فيه من روحي وغايته المشار اليها بقوله اني اعلم ما لا تعلم فاللام في التعلق متعلق
بجمل وقوله مراد اخبر يكون وضميره منعك الكاين في ما منعك اي المفعول بكلمة ما وهذا
الاعتبار صحيح وقوع مادعك فاعلم اراد او لا فالواجب ان يقال مراد به دعاء او يقال كونه
مادعك مراد به ما منعك وقوله غرضه اي غير مبرر خبر يكون وقرينه خبر آخر **قوله**
نظير اي قوله ما منعك ان لا تسجد قوله تعالى ما منعك اذا رايتهم ضلوا ان لا تتبعهم فقد
لجمهور معناه ما منعك ان تتبعهم في الضلالة والمقاتلة مع من كفر به ولا مبرر وعند
معناه مادعك الى عدم اتباعه ولا غير مبرر **قوله** ومن امثلة المجاز المستثنى منه فصله
كونه من كلمات الباب مع ما فيه من الاختلاف وتقرر ان قولك على عشرة الا واحدا
متناقض لان صدور الكلام يدل على ثبوت العشرة تمامها والاستثناء يدل على نفي ذلك وان
الثابت تسعة لا غيرهم في النقص عن هذا القول منهم من قال المستثنى والمستثنى منه وال
الاستثناء بمثوله كلمة واحدة من غير ان يعتبر مفهومه مفرداتها ويحكم قبل تمام المستثنى

بإثباته في حق كذا العرب وضع لفظ التسعة عبارة بين أحدهما التسعة والأخرى العشرة
الأواحد ومنهم من قال المراد بالمستثنى منه الأفراد تمامها بالنظر في المفهوم لكن الحكم
بالثبوت والاستثناء إنما يستقيم بعد تمام المستثنى فالمستثنى داخل في مفهوم المستثنى
يخرج عنه بالنظر في حكمه حتى كأنه قال على عشرة أخرج منها واحد ومنهم من قال
المستثنى منه مجاز عن اللفظ بعد الاستثناء والمستثنى مع أداء الاستثناء قرينة الجواز
فقولك لا واحد قرينة دالة على أن لفظ العشرة مستعمل في معنى التسعة مجازاً وبنيته
أن تكون العلاقة إطلاقاً اسم لكل على الجزء ولما كان على هذا أشكالاً ظاهرة وهو أنهم
اتفقوا على أن الاستثناء إخراج الشيء عن حكم دخل فيه غير معلوم أنه لا يتصور أن يخرج
الأبعد الدخول إذا اريد بالضرورة التسعة لم يدخل فيها الواحد فلم يكن إلا واحداً
إخراجاً أجاب عنه المصنف علم الاستثناء لا بد من دخول الواحد في حكم العشرة متى قدر
من قبل التكلم بأخر الكلام أو له فيلزم تقديم من قبل السامع وإن يكون استعمال
التكلم للعشرة مجازاً في التسعة وإن يكون إلا واحداً قرينة الجواز ولما كان المصير إلى
أحد الأقوال الثلاثة مبني على لزوم التناقض ظاهر كما قال والناقض آخر الكلام أوله
ذكر ههنا أن تحقيق الكلام في ذلك يقتضي التعرض للتناقض وقد فسر في علم الاستثناء
بأختلاف الجملتين بالنفي والإثبات اختلافاً يلزم منه لدان أن يكون أحدهما صادقا
والآخر كاذباً ثم ذكر شرطيه وأحكامه وتفصيل نقابض القضايا والظاهر بل
الواجب أن يكون ضمير ما له وما عليه للتناقض وذا الاستثناء على ما وهم لأن الذي
يهم بعد دعوى الافتقار إلى التعرض للتناقض بيان أن التعرض له إن هو وفي أي علم
هو ولأن الذي من مباحث الاستدلال هو التناقض والاستثناء ولأن قوله يؤخر الكلام
في الاستثناء بإظهاره وذا الضمار شاهد صدق لما ذكرنا **قوله** ونسبته أي لسمية
هذا النوع من المجاز مجاز القوياب ومعنويها ما تقدم من التعدي مكانه الأصلي المحقق
هو به بحكم الوضع دون العقل ورجوعه إلى معنى الكلمة لا إلى الحكم الإعرابي ومفيداً
لنظمته شبه شاهد للمعنى المراد به لما شيا في آخر بحث الكناية من أن هذا انتقال
من المألوف إلى اللازم وتحقق المألوف كما شاهد لتحقيق اللازم من أن إذا كانت النعمة أو
القدرة من لوازم اليد وقد أثبت اليد فقد أثبت النعمة أو القدرة أيهما أردت بمؤنة

بمؤنة القدرة وأما كونه خالياً من المبالغة في التشبيه فلا في ذلك من خواص الاستعارة
قوله الفصل الثالث الاستعارة الكلام في تفسيرها وتفسيرها وتفسيرها
واضح غاية الموضوع أطلق أحد طرفي التشبيه لئلا يشبه به كافي الاستعارة التصريح
والشبه كافي الاستعارة بالكناية وكيف التشبيه بحسب الاعتبار وإن لم يصرح به ولم يذكر
ما يدل على جعل أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به ولم يقل طرفي المشابهة لأنه لم يرد التقدير
المشابهين بالطرفين وإنما يقال ذلك إذا عجز أحدهما مشبهاً والآخر مشبهاً به وقوله مدعيها
ودالها لأن من فاعل ذكر على قصد التحقيق بمعنى الاستعارة لا للاعتزاز عن شيء وإرادتها
تخص التشبيه به اسم جنسه كافي التصريحية أو بعض لوازمه كافي الكناية والمراد الاختصاص
بالنسبة إلى المشبه ويحتمل الاعتزاز عما إذا كان بين طرفي التشبيه نوع آخر من العلاقة
فيذكر أحدهما ويراد الآخر باعتبار تلك العلاقة كإطلاق المشفر على شفة الرخى لا باعتبار
شبه الغلظ بل باعتبار استعمال المعنى في المطلق لكن لا يخفى أنهما لا يسميان طرفي
التشبيه حقيقة وقوله أن المنية التي ثبت أي غلظت أظفارها تلح إلى قول أبي ذؤيب
الهدلي واذ المنية انتسبت أظفارها الفست ككناية لا تنفع ذكره بكلمة إن على قصد الوزن
قوله في الله أي السبع كذلك ينبغي وهو أن يكون له مخلوق ناب ولفظ كذلك في موقع الحال
قوله وكذلك الصور الموهمة إشارة إلى الاستعارة الخيلية وأنها أيضاً من إطلاق
اسم المشبه به على المشبه وشيء الكلام على ذلك ومعنى ستمتها صيرورها سماء باسم المخلب
أو الناب هو بمنزلة أنسائها الهيكل المخصوص باسم الأسد ولا وجه لتسميتها الآن يجعل
مصدراً من المتي للمفعول وقوله من غفر في نظر الله الدعوى لظهور الفرق نظر إلى الحقيقة
فإن الصورة المحققة سماء بهذا الاسم بحكم الوضع بخلاف المتوقعة **قوله** وههنا سواد
وهو أن تذكر كون المنية غير السبع بواسطة الاعتزاز على كونها أسداً والأغراف يكونها
غير السبع بواسطة التصريح باسم جنسها متافيان وسنسمعه بجوابه بخلاف الاستعارة بالكناية
قوله ويسمى المشبه به سواداً هو المذكور كافي الاستعارة التصريحية مثل في الجماء
أسداً والمذكور كافي الاستعارة بالكناية مثل أظفار المنية مستعاراً منه ويسمى
اسم المشبه به كلفظ الأسد ولفظ السبع مستعاراً ويسمى المشبه بالمشبه به مستعاراً له
فالضمير المحرور في المشبه به ليس عائداً إلى الاسم بل إلى المشبه به أي الأمر الذي يشبه به وهذا

ما نقل عن المصنف أن اللفظ واللام في قولنا والمشيبه به مستعاران له بمعنى الذي يخلط في قوله
ويستعمل المشبه به سواء كان هو المذكور أو المتروك مستعاراً منه وكان قصد النغمة
والالغاز والآفات الغريبة الواضحة أن يقال ويستعمل المشبه مستعاراً له **وجه** ما ذكر
من أن اللفظ في المشبه به ليس اسم موصول هو أنه جعل اسم الطرفين مشبهاً ومشبهاً به
بدون اللفظ على ما قال في أول بحث التشبيه أنه يستند طرفين مشبهاً ومشبهاً به ثم أدخل
على حرف التعريف من غير قصد إلى معنى الفعل كما في المؤثر والكافر ويكون الضمير عائداً إلى
ما كان قبل التعريف باللفظ وهو الموصوف المقدر إلى اللفظ كما في المجرور به والمعطوف
عليه وبالجملة فكلامه هذا صريح في أن المستعار في الاستعارة بالكناية هو اسم المشبه
كلفظ الأسد المذكور كناية عن اسم المشبه الذي ذكر صريحاً وهو النسيه وهذا هو الحق ويحتمل
زيادة تقرير في بحث الاستعارة بالكناية **قوله** هو السري في امتناع دخول الاستعارة في
الاعلام لا امتناع اعتبار الجنس في كونها اسماً للاختصاص والاختفاء في أن المراد غير
علم الجنس فإنه المنبأ من إطلاق العلم وأما إذا انقسمت نوع وصيغة أي دل عليه التوابع
واشتهرت به فبحر فيها الاستعارة كما يقول دايت اليوم جازماً أي جازماً تشبهاً بجامعها
في الجود حتى كأنه هو هو وكذا ما در في الجمل وسجنا في الفصاحة وبأقل في النحو والفهم
قوله وأما هذا النوع من الجواز لغوياً فعلى القول المختار برباذه وجه كونه مجازاً أو
ومعنيلاً ومتضمناً للمبالغة في التشبيه ظاهر غني عن البيان وإنما يحتاج إلى البيان وجه تشبيه
استعارة وقد ذكر وجه كونه لغوياً بمعنى التعدي عن مكانه بحكم الوضع لا عقلياً بمعنى أن
النصرف في أمر عقلي حيث جعل باليس باسم الأسد حتى أطلق عليه اسم الأسد وهذا بيان
للموجهين مع إشارة إلى ترجيح كونه لغوياً والقاء في فلا يتجاوز زائراً لأنه خبر مبتدأ لا إجراء
الشرط والمشيبه كالمرادف للصورة والعبارة الغلط ومن من سار بيان له وفي من
الصفا بيان سار أي في ذلك المذكور من الصفا الظاهر المدركة لحواس إبصار المظهرين
ونخصها بالذكر لظهور أنها ليست إلا للأسد غاية الظهور أنه بحيث لا يمكن الشك فيه بخلاف
الصفا الغنية المدركة بالقول واللفظ في لمن كانت البداية ولكن اللغة في موقع اللفظ
وليس بجراً وإنما التقدير ولو كانت الشجاعة من أخص وأضما الأسد أي استرها اختصاً
به وأظهرها تمكينا فإنه يكون نفس الموضوع له لو كانت اللغة وصفت الاسم لها

لما لکن اللغة لم تضع الاسم إلى الشجاعة وحدها بل إنما وضعت للشجاعة حال كونها
مثل تلك الجنة بمعنى الأعضاء والخواص المنخفضة بالأسد وإن كانت الجنة في اللغة
شخصاً لا إنسان قائماً أو قاعاً ذكر للجوهري والمراد أنها موضوع للشمس الخاضع والروح
القائم به والموصوف بصفة الشجاعة والأفعول من الأسد اسماً للشجاعة التي
الأسد بحيث يكون تلك الشجاعة مدلولاً مطابقياً ولا للأسد مع الشجاعة بحيث يكون مدلولاً
تفصيلاً بالأسد الموصوف بالشجاعة ولو كانت اللغة وصفت اسم الأسد لتلك الشجاعة
التي تعرف معناها يعني لمفهوم الشجاعة لكان صفة لا اسماً دلالة على ذات مشبهة
باعتبار معنى معين هو المقصود ولكن استعماله في الإنشائي الذي في غاية الشجاعة
من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه كونه من أفراد مفهوم الشجاعة ولما كان له شائبة
كونه استعارة لا ابتنائها على التشبيه ولا تشبيهه ولصار المطلوب بنصب القرينة
في الجواز مقولاً بوجهه لأن المطلوب هو منع حمل الكلمة على المعنى الذي هي موضوع له
وقد صار حرجاً على حملها على الموضوع له لكونها الرجل الشجاع حرجاً من أفراد الموضوع
له أعني مفهوم الشجاعة واللوازم كلها منتفية بالاتفاق وقد يتوهم أن المراد أن الاسم
لو كان موضوعاً للشجاعة لكان صفة أي معنى قائماً بالغير وح يبطال الملاحقات الثلاث
الباقية لأن الشجاع غير الشجاعة فمن أين يلزم أن يكون استعمال الشجاعة فيه على سبيل التحقيق
وغير مشوب بالاستعارة وغير مطلوب بالقرينة وأنه خير لأنه يصدر عن ثبات أن الأسد ليس
بموضوع لمفهوم الشجاع ليكون الرجل الشجاع حقيقة لا يصدر عن ثبات أنه ليس بموضوع
لمفهوم الشجاعة لأنه لا ليس بموضوع لمفهوم الشجاعة لأنه لا ذلك ليس بمفهومه في مقصوده
ولا هو متوهم لاحتياج النفي ولا لأن المقابل للصفة بمعنى القائم بالغير هو العين لا الاسم
للقطع بأن الشجاعة اسم لصفة ولهذا قالوا الاسم ينقسم إلى اسم عين واسم معنى
وكل منهما إلى اسم وصفه فقولنا نظر المفعول له لما يشتمل ما يقابل له من معنى القول
وحتى تدعى غاية لتجاوز في لا يتجاوز وقوله جراء المقدم بالمدك الشجاعة والمقدم
اليم وفخ الدال مصدر ميمي كالمدخل والخروج وضرب في الأمر يعرف انتسب إليه بعض الأسماء
قوله وثانيهما أي ثانی القولین أن هذا النوع من الجواز ليس بلغوي قالوا ذلك للنظر
إلى الدعوى وقوله أي يكون فاعل يتبع وذلك إشارة إلى الرجل وهذا إلى الصبح كونه ثوراً

وقوله ان يكون متعلق بقوله قل اي قل في جواب هذا استفهام وموضع تعجب خبر يكون
وقوله اسم وموضع نفي قوله عطف عليها بمعنى لا وجه للتعجب عن ان يظلل الانسان
انسان آخر صريح الوجه وانما تعجب من ان يظلمه شمس السماء نفسها وكذا المعنى للنهي
عن التعجب من سبلى الكائن بلاسة الانسان والشعر الاول في الفضل بن العبد وزير
ركن الدولة لا لاسباب الفخ ذي الكفائين الملقب بذلك لتولية امر السيف
والقلم والفلاة شعار بلس تحت الثوب تحت الدراع ايضا وزرقت القيص شدة
ازرار ولحمة ابصر بنظر حفيف والمجر ما نشد المرأة على راسها **قوله** ومع
نهي مقدمة ثانية تنبها للطلب في تقرير ان المتكلم بالاستعانة كما اذا قال في الجمار
اذا ادعى ان الرجل اسد امتنع ان يكون معترفاً بانه رجل واذا امتنع ان يكون معترفاً بانه
رجل نعت ان يكون مصرعاً على اسد واذا كان مصرعاً على انه اسد امتنع ان يقال انه استعمل
لفظ الاسد في غير الموضوع له بل يعنى انه استعمله في الموضوع له واذا استعمله في
الموضوع له لا يكون لفظ الاسد مجازاً لغوياً وهو المطلوب وكان الانسب بما سبق
ان يقول شمس اوانه لم يزل اودون **قوله** ومدار ترد يد مبتدأ خبر على هذين
يعني ان يقول ان نوع الاستعانة مجاز لغوي نظراً للاستعمال في غير الموضوع له بالتحقيق
وانه يقول انه عطف اي غير لغوي نظراً لادعوى كون المشبه من افراد المشبه به فقوله تارة و
اخرى لا يفتق بترديد لفساد المعنى وقوله لا بالو بعلماً اي لا يمنع من قولهم لا الكوكب جملدا اي
لا امتنع واصلاً من الاول وهو التقصير **قوله** كحل اذا وقفت شروع في نضج القول الاول
وهو كون الاستعانة مجازاً لغوياً **قوله** مصدقة على لفظ اسم المفعول صفة قرينة اي سلة
عند المستعير **قوله** بطريقنا الاول اد بطريق التحقيق ولجئ على الظاهر ليست افراد الاسد الا
القسم المتعار **قوله** على نحو ما اركب المبنى هو ابو الطيب ولدا الكوفة في سنة ثلث وثلثمائة
وقل على بر جمع من الاعراب في سنة اربع وخمسين وثلثمائة وقال ابن جني سمعت ابا الطيب
يقول اما القيت بالمبنى لعلنا في امة تداركها الله غريب كصالح في مؤد يعني انه صرح بهذا
الادعاء وجعل افراد الجن قسمين متعارفاً ليس في رضى الناس وغير متعارف في رضىهم وكذا
افراد الطير قسمين متعارفاً ليس له خصوص الجبال وغير متعارف في رضى الجبال اذ ليس المعنى على حد
اداة التشبيه اي نحن كفوم من الجن في رضى الناس وقوله مستشهدا حال من ان يبنى وان يختص

تخص عطف عليه يعني ان جملة وجه التوفيق ان تجعل القيمة المصدقة المقولة المضمونة
في هذه الكلام مختصة بنوع القسم المتعارف السابق لا الفهم لتعقب القسم الغير المتعارف الذي
استعمل فيه اسم التشبيه وهو الاسد في المثال المذكور **قوله** ومن البناء على هذا النوع
اي جعل افراد المشبه به نوعين متعارفاً وغير متعارف قول الشاعر وخيل قد دلفت
لها خيل تحميه بينهم ضرب جمع جعل افراد النخبة نوعين متعارفاً هو الكلام الجاري
فيما بين الناس لقصد الاكرام واصحاب الملك بقا احكام الله اي ملكك وغير متعارف
هو الضرب بالوجع يجعله من افراد النخبة على طريق التهمك وكذا قولك عنابك السيف بناء على
ان افراد العناب نوعاً متعارفاً هو مخاطبة الاذلال ومذاكره الموحدة باللسان ونوعاً
غير متعارف هو استعمال السيف واللسان وكذا ابدال من في الله بقلب سليم بحذف المقارن
اي سلامة من في الله من المال والبنين جعل افراد المال والبنين نوعين متعارفاً هو المتعارف
المعلوم وغير متعارف هو سلامة القلب كذا في ابدال المتعارف والعيس من الانس جعل افراد
الانس متعارفاً هو المواس من الانس وغير متعارف هو الظبي والابل وهذا كما يقال هل لفلان
مال وسور فيقال له مال وسور سلامة القلب هل بالدار انيس فيقال انيسها الوحوش وبهذا
النوع يندفع كون البديل غلطاً على ان المستثنى ليس من جنس المستثنى منه وفي الآية وجوه
مثل ان يكون من في الله بقلب في موقع المفعول به اي لا ينفعان احداً الا خلاصا سليم القلب
عن الكفر وسيل الكفا انفق ماله في سبيل الخير وارشد بنيه الا طريق الحق او يكون الاشتراك
منقطعاً اي كفى ينفع سلامة القلب وحال من في الله بقلب سليم او محمولاً على المعنى يجعل
المال والبنين في معنى الغنى كانه قيل لا ينفع غنى الا غنى من في الله بقلب سليم لان الغنى
في الدين سلامة القلب وقوله ويلد اي رتبة غان ليس بها احداً الا البغاة في جمع بعضور
وهو الخشف ولده البقرة الوحشية وقيل جمار الوحش والعيس جمع الاعيس وهو الا
من ابل بخا لطباضه شيء من الشفرة فان قيل على قاي وما ذكرت ان يجوز ان اسد تشبيه
لاستعانة بنوع ان يكون نخبة بينهم ضرب جمع وعنابك السيف ايضا تشبيهاً وحروب
التشبيه بخدوفاً وح لا نوع قلنا نعم لكن لا خفاء في ان ليس المعنى نخبة بينهم كضرب وعنابك
كالسيف بل ان الضرب نوع من النخبة غير متعارف وكذا السيف نوع من العناب قصد الى
تكمهم كما تقول اسد ناريد وفي غير التكم لظهور ان تقدير الاداة مذهب روافد الكلام **قوله**

والاستعارة بشير لا وجه استعارتها عن الباطل وعن الكذب قد جعل الأول عدم
الباطل على التأويل والثاني عدم احتمال الكذب على ضرب القرينة وهذا مشعر بالفرق بينهما
فقبل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع وبالكذب ما لا يطابق الاعتقاد على ما هو مذهب
البعض في تفسير الصدق والكذب ولا يظهر وجه اختصاص الأول بالتأويل والثاني
بالقرينة وكذا على ما ذهب إليه بعض اهل التحقيق من ان الباطل ينقبض الحق والكذب ينقبض
الصدق والفرق بينهما ان الصدق حال القول والاعتقاد بقياسه لا الواقع اعني كونه
مطابقا للواقع على لفظ اسم الفاعل والحق حاله بمقاييس الواقع اليه اعني كونه مطابقا
له على لفظ اسم المفعول وقد قبل يريد بالباطل ما لا يطابق الواقع مع اعتقاد صاحبه
انه كذلك بحسبه مطابقا وبالكذب ما لا يطابق الواقع ويدعيه المتكلم مع عرفان انه
غير مطابق ووجه الاختصاص بغير ظاهر بعد **قوله** واذا قد عرفت يريد بوصف الاستعارة
تبريقا على ما قال في علم الاستدلال الحد وصف الشيء وصفا مساويا **قوله** الا في جرد القول
يعني القول الخيالي لا القول المنقصة بادراك المتأخرية لان الصوت المتوجه للواقع على
شكل الجمل والذات من قبيل الصور لا المتأخر اذ لو تحققت لمكان مدركة بالحق **قوله** فمن
اقسام اربعة لان التحقيقية المحتملة للخيال والخيالية المحتملة للتحقيق واحدا لا يتفاوت
الابايعان ولذا عرّفها بالمصريح بها مع الاحتمال لتجذير العيان ايضا **قوله** وتباقيت
اما للتحقيق ما لا يشارة الى ان هذا التقسيم فلما يقع في عيان المومر وان كان التقسيم متخفيا
وقوله دخول اوليا يعني يكون اللفظ صالحا للموصوفية بوجه الشبه بان يكون اسم
خبر كالاسد بخلاف الفعل والصفة المشبهة او الفرقان لا يصلح للموصوفية فلا يكون
معنى التشبيه داخل فيه بل في مصدر الفعل والصفة ومقتضى معنى الفرق على ما يستحق تحقيق
ذلك وتفصيله في بحث الاستعارة التبعية **قوله** وربما لحقها الى الاستعارة بعدد ما
التجريد وهو ان يذكر بعد القرينة ما لا يتم المستعار له والتمشيح ان يذكر ما لا يتم المستعا
منه ووجه التقليل خلوا اكثر الاستعارات عنهما وجعلنا قسما لان الخالية عن التجريد
والتمشيح او الجامعة بينهما ليس لها اسم على حدة فهذا الاعتبار صار من اقسام
ثمانية الحقيقية الخيالية المكنية الاصلية التبعية المجردة المرشحة والانقسامات
اربعة انقسام الى المصريحة والمكنية وانقسام المصريحة الى الحقيقية والخيالية

والخيلة وانقسام الى الاصلية والتبعية بان الاستعارة ان كانت في الفعل او ما ينشئ منه
او في الحرف تبعية والافاصلية وانقسام غيرها الى المجردة والمرشحة بانها ان تعقبت يصفه
او يفرع كلام لا يتم المستعار له فمجردة او المستعار منه فرشحة فظهر ان الصغير في قوله وهي
لا يعود الى الانقسام بل الى اقسامها **قوله** القسم الاول في الاستعارة المصريح بها الوجه
ترك كلمة في والظرف اعني اذا وجدت متعلقا بان تدعى على التوسع في تقديم الظرف على الفعل
الواقع بعد ان وضحه وهو منه للوصف وضحه اسم المذموم لا القوي وعليه المذموم الاضعف
ومحور ان يكون ضمير افراده لاسم مذكور لا قوي والمراد بالحقيقة اعم من الكلية والمجزئية حتى
كون زيد وحاتم حقيقين لاحقيقة واحدة وهذا خرج الخيالية اذ لا حقيقة للصورة
الوجهية والمراد ان يكون ذلك على سبيل القطع ليجز الخيالية ايضا وقوله توصلا لمفعوله لتد
منك اي الادعاء المذكور في المطاى الحاق الاضعف بالقوي وقوله فاعل حال من ضمير
تدعى وكذا بانها وقوله كذا على اي المفعول بالذكر وهو اسم المشبه به عليه اي على ما يسبق منه
الى الفهم وهو معناه للتحقيق كالسبع والتأويل المذكور ما ذكر في وجه التوفيق من جعل
افراد الاسد قسما وقوله المتماثلتين صفة دلالة الافراد بالذكر ودلالة القرينة
نوجه ان لفظين التماثلين فانما دلالتان بالحقيقة معمولا عاملا واحدا كما اذا قلت لقيت
زيدا وعمرا الفاضلين مجازا لقيت غلام زيدا وفرس عمرو والفاضلين لهما ان يقال انه
صفة عمرو وتأويل الفاضل هو عمرو كما يقال ضرب رجل رجلا اكرمه ما جعل
المجلة في موقع المضى صفة رجلا على معنى اكرمه وذلك الرجل الاخر فيكون للمجلة
على العائد الى موصوفها مع حصول المقصود اعني وقوع الاكرام عليهما ووجه
التماثل ان نفس الافراد بالذم مع قطع النظر عن القرينة يدل على انه اسد وليس غير
لما يجد كل واحد من الفرقين في الحمام اسد وفي الحمام مثل اسد وهذا لا يقلل احداهما على
حذف المتأخر والقرينة تدل على انه ليس اسد واقصر على التفرغ للامتناع عن الذم
الباطلة دون الكذب لان الادعاء بالدعوى الباطلة اشبه منه بالكذب فهو لا الامتناع
عنها اخرج فتدعي منصوب مضاف على ان يكون لا على ان تلحق وكذا فيقول ولا وجه لرفعها
لانه لا بد من ضمها الى ان يكون ليصح وقوعه خبر المبتدأ الذي هو مثال ذلك لا يتكلف
والغرض من كثير الامثلة زيادة توضيح المقصود والتشبيه على اختلاف اقسام ففي

المثال الرابع المستعار له عقل والمستعار منه حسي والجامع مركب على هو عدم قبول التناقض
وفي البواقي كلاهما حسيان الا ان الجامع في الاول مستعد عقل هو الجارية والقوى في
الثاني مستعد حسي هو الاشراق والاستدانة في الثالث واحد عقل هو كثر المنفعة
وقوله بعد ما جرت العادة على تشبيه فوائد العلماء بفرايد البحر في الحسن والبهاء و
رغبة العقلاء اشعار بان تشبيه العالم بالبحر قصدا الى الخلق كثر فوايد بكثر فوايد
البحر انما يحسن اذا كانت فوائده شبيهة بفرايد كذا اشراق الوحي شبيهة باشراق المد
للقطع بانه لا يحسن تشبيه العالم بالدهناء في كثر ما يحصل منها الفقد الشبه بين الفوائد
والرمال وان كانت اكثر من الفوائد فاحال ذلك الى العادة بخلاف تشبيه الجارية بالجارية
او الاشراق بالاشراق فانه حقيق لا يحتاج الى اعتبار العادة وقد يقال ان الغرض بيان
كون الجامع مشتركا فانه اذا كانت الفوائد والفرايد كثر واحد كانت كثر الفوائد
والفرايد معنى واحد مشترك بينهما او البحر وقوله او القسطاس يشعر بمغايرة للميزان
لانه اسم للقياس **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع الاستعارة النضحية الحقيقية
يخص باسم الاستعارة التكميلية والتبليجية لا يستألفها على تنزيل التضاد او المناقض
منزلة التناسب بواسطة تمكيم واستهزاء او تمجيد ونظر على امر ببيان في التشبيه الا انه
مترج ههنا بالنقيضين عطفا على الضدين فاراد بالضدين ههنا المتقابلين للوجود
بين المتقابلين على موضوع واحد ومنه ما يشتمل النقيضين ايضا كما اراد بالتضاد ههنا
حيث قال انتزاع شبه تضاد ما يتم المناقض واصله السببه الى التضاد للملازمة والى
التناسب للبيان والمراد انتزاع السببه من التضاد لاشتراك الضدين فيه ثم الخافه
بالتشبيه الذي هو التناسب ثم ادعاء احد الضدين او النقيضين من جنس الآخر وادعاء اسم
ذلك المعنى بالذكر ونصب القرينة المانعة عن حمل على ما يستلزم الفهم وانما قال ثم ادعاء
بلفظ ثم لان هذا ابتداء اعتبار الاستعارة وهو بعد اعتبار التشبيه فان قيل هذا على
امثال من الامثلة لانه انما يقال الجري في الجريبات قلنا الجري قد يكون اضافيا فهذا النوع
جريته وشال التشبيه الى مطلق الاستعارة النضحية الحقيقية على القطع وذكره
مثلا اخر ثانيا حقيقيا هو استعارة البشارت لانتذارات للقطع بان المراد بقتله انه
يقتل فيما يستقبل واما اذا قيل بشرته بماله يعني انها نهبت فيكون مستعارا

مستعارا للاخبار المورث للخرن وهو ضد الاخبار المورث للسرور **قوله** واعلم ان
القرينة برهان القرينة المستعار له يكون كالحاصلة له بالنسبة الى المستعار منه
والخاصة قد يكون امر واحد كالحاصل الانسان وقد يكون مجموعا مركبا كطائر
الولود للنفقات لا يقال القرينة في المثال الاخير معان متعده هي القتل والنهب والسرقة
لا معنى واحد لان قول كل من الامور الثلاثة قرينة على واحد وهو امر واحد كما نقول في
الحمام اسد يغسل راسه واما الذي يقابل ذلك هو ان يكون القرينة مجموعا معارضا
بعضها ببعض كما في بيت البحري حيث استعار السحاب نامل الممدوح وجعل القرينة
ابنائ الصاعقة وكونها من فصل سيف الممدوح وقلب من محاباها على رؤوس
الاقوان الى الكفاء في الحرب جمع قرن بالكسر ومعنى يتكفى ينقلب الباء للتعددية فها
قوة استعارة العنان للانداز معنى واحد هو القتل والنهب السبيل الى المجموع المتمم
منها ثم كل من نوعي القرينة اعني المعنى الواحد والمغا الملتزمة قد يكون واحد وقد يكون
اكثر وكان خوضا الكلام ان يذكر قبل الشروع في اقسام الاستعارة او بعد الفراغ
منها كلها لان القرينة شرط في كل استعارة بل في كل مجاز وقوله انظر بان يكون القرينة
في البيت من معان ملتزمة وحين يتعلق بوضع في قوله ما ذاصع وكانه يجوز تقديم الظرف
على الاستفهام واعتبر محذوف فانفسر الظاهر ونفريحا حال من مفعولا واد اعني استعارة
او تميز **قوله** ومن الامثلة اشارة الى نوع اخر من الاستعارة النضحية الحقيقية
يسمى التمثيل على سبيل الاستعارة وحاصله ان يشبه صورة متوزعة من عن امر بوضوح
اخرى كذلك ثم يدعى دخول الاولى في جنس الثانية قصدا الى المبالغة في التشبيه
ثم يطلق الكلام الدال عليها على الصورة المشبهة فيجوز في مجموع الكلام لاني
من مفرادتها كما تقول المعنى المتزدد في جواب الفتوى راك تقدم رجلا وتوخر اخرى
تسبها بحاله مجال من يردنا ان الذهاب في امر فيقدم رجلا ولا يردنا في توخر اخرى
وينبغي ان يكون المراد بالرجل المخطو لان المتزدد الذي يفهم رجلا لا توخر الرجل الاخر
بل تلك الرجل الاولى انهم يخطو خطوة الى قدام وخطو الى خلف وكلامه صريح في
ان المشبه صورة تردد المفق في الجواب والمشب به صورة تردد من قام للذهاب
ولم يرد ان يكون المستعار هو اللفظ الدال على الصورة الثانية فيجب ان يكون المراد بوا

المشبه به في قوله فنكسوها الى صورة المشبه وصف المشبه به هو اللفظ الدال على صورة
 المشبه به وان يكون اضافة الصورة الى المشبه والمشبه به بيانية وليست فيه قول استعارة
 وصف احد صورتين لان الاستعارة يكون ابد اسم المشبه به واللفظ الموضوع له لكونه
 لوصف الاخر لا يلزم ذلك لان الاستعارة له يكون نفس المشبه لا اسمه فلا يظهر المراد به
 الصورة الاخرى والظاهر انه لغو في اليمين وقبل معناه لاجل وصف الاخرى اي بيانها
 وتقررها زيادة تغير بعد تشبيهها بتلك الصورة وجمعها من جنسها فاللام للفرض
 الاستعارة ليرد كون وصف الاخرى مستعار له **قوله** ولكون الامثال كلها متشابهة
 سبل الاستعارة مع قيد فتشوا استعمال الابد التفسير اليها سبيل ليصح كونها لفظ الصورة
 المشبه بها استعارة لصورة المشبه بادعاء كونها من جنس صورة المشبه به فان قيل
 ما ذكرنا انهم لو كانت المركبات موضوعات لما يكون استعمال المثل في نوره خفيفة وفي
 مضربه مجازا ولو سلم فالكلام في المجاز اللغوي المفسر بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له المسمى
 بالمجاز في المفرد والتمثيل ليس كذلك فلنا ما كون دلالة المركب بالوضع دون الفعل او الطبع ^{خفاء} مما لا
 فيه غايته انه وضع نوعي اعني تعيين اللفظ بازاء المعنى من غير اشتراط قرينة بقاعدة كلية كوضع
 المشا لاكتعيني المجازات بشرط القرينة واما عند التمثيل من الاستعارة فاما لكون المراد بالاسماء
 اعم من المجاز في المفرد كما في عد الحيوان من اقسام الابيض واما لكون المراد بالكلمة في تعريف المجاز
 مطلق اللفظ اعم من المفرد والمركب وتسمية المجاز اللغوي بالمجاز في المفرد اما بحسب اعم الغلبة
 واما باعتبار ان المراد بالمفرد ما يقابل الحكم لا المركب والجملة على ان اعتبار الغلبة باب واسع
 وقد يجاب بان التمثيل ايضا من المجاز في المفرد بناء على المستعارة في المثال المذكور هو التقديم
 المتصا الى الرجل المقرون بناخير اخرى وكثير تقييدات المفرد لا يخرج عن كونه مفردا ولا
 يجعله مجموعا وهذا في غاية السقوط لان التقديم على خفيفة واما الجور في مجموع الكلام
قوله القسم الثاني ضمير يفدها الصورة الوهمية ولها للصورة المحققة ومفردا على لفظ
 اسم الفاعل حال من فاعل انتهى اي حال كونك مفرد الاسم الصورة المحققة في الذكر ولو كان
 على لفظ اسم المفعول حال من اسم كان حسنا ثم في تفسير ما يسبق من الاسم الى الفهم يكون سماء
 شأنا تخفقا شامحا واما تفسير سماء المحقق ^{شأن} اضافة الانياب الى المنيعة منع من اجراء
 اسم الانياب على ما يسبق منه الى الفهم من سماء المحقق الذي هو الانياب المحققة **قوله**

وذلك مثل ان شبه المنيعة بالسبع اورد الاستعارة الخيلية على القطع ثلثة اشلة هي انياب
 المنيعة الشبيهة بالسبع ومخالبها ولست احوال الشبيهة بالانسان المتكلم وزيام الحكم الشبه
 بالثافة وصرح فيها بالتشبيه لكون الاستعارة في الانياب واللسان والزمام خاصة دون
 المنيعة والحال والحكم فيتميز الاستعارة الخيلية غايبة التميز وتضع غايبة الانصاح ^{وكون}
 المثال لها خاصة ويشعر بانها عند المصنف قد يكون بدون الاستعارة بالكتابة وما ذكره المصنف
 مخالف لما عليه الجمهور اما اولا فلانه لا يوجد في كلام البغاة القصير مع هذا التشبيه
 الدال على وجود الخيلية بدون المكنية واما ثانيا فلانه لا حاجة الى ما اعتبر من اخذ
 صورة وهمية شبيهة بالصورة المحققة ليرجع الخيلية الى المجاز المفسر بالكلمة ^{المستعملة}
 في غير الموضوع له بل الجور انكره واذكرك وصرحوا بان الاسم في الاستعارة الخيلية لم
 ينقل عن معناه الموضوع له قال الشيخ عبد القاهر الاستعارة على قسمين احدهما ان ينقل
 الاسم عن سماء الى امر متحقق بخواريت اسدا اي جلا شجاعا وثانيهما ان يؤخذ الاسم
 عن حقيقة ويوضع موضعاً لا يتبين فيه شيء يكون هو المراد بالاسم كقول البيهقي وغدا
 ربح قد كسفت وقرق • اذا صبحت بيد الشمال زمامها • جعل الشمال يد من غير ان يشير
 الى معنى فجرى عليه اسم اليد وقال اخلاق في ان لفظ اليد استعارة مع انته لم ينقل
 عن شيء الى شيء ليس المعنى على انه يشبهه شأنا باليد واما المعنى على انه اراد ان يثبت
 الشمال بدنا فظهر انه لا يقول بكون الاستعارة الخيلية من المجاز اللغوي بل هو تصرف عقلي بان
 جعلت الشيء بالسر له بناء على تشبيهه بما له ذلك وهذا فسرنا التحقيق بجعل الشيء الشيء
 او الخيلية بجعل الشيء كاليدين الشمال فقله اغتيال النفوس عاها لها غالة واغتاله
 اخر من حيث لم يدبر اراد بالرفقة رقة القلب بقبض العلف واللفظ المساس بالفتح
 المس البقاء الشفقة اسم من بقيت عليه اوعيت عليه ورحمته تشبهها مصدران
 تشبهه وضمير كانهما وتصورها المنيعة وقوله من الانياب بيان ما يكون قوام وهو عطف
 على ما يلزم والمخل بينه وبين حرف العطف اعني على الخصوص حال منه وتام عطف
 على قوام وضمير بها لما يكون وفور الاسد فيسبها واقتربها في عنقها واستع فيه
 فسي كل قبل فسامر تطلق بالنصب عطف على فخذ اي تطلق على الصور التي اخترعها وهكذا
 من الوهمية اسامى الامور المحققة في السبع من الانياب الخالب على طريق افراد تلك الاسماء

بالذكر من غير شائبة ذكر المشبه وضمير تضييفها واضافها واجزاؤها ومنها وسميتها بالانسان
وضمير اليها **النية قوله** القسم الثالث قدر غير مرة ان مثل قولنا هي ان يكون محمول على احد المتصانك
شاع ذابغ وينبغي ان يجعل كما ذكرنا خبر المبتداء وان يكون خبرا انما او يجعل في موقع قصد
او حال متعلق بان يكون وهو شان اما سبق من الاحتمالية هي ان يكون المشبه المتروكة
صالحا للمجازاة على ما له تحقق واخرى على ما لا تحقق له الا انه اقام مهنها لفظ من وجه ومن
وجه آخر مقام تارة واخرى في قصد تعلفها بالجل لا بالتحقق على ما قد سبق الى الوهم اذ
المعنى يحمل من وجه على ما له تحقق ومن وجه على ما لا تحقق له كما ان تارة واخرى متعلقان بالجل
قوله صحا الفلك فان عن سكرهوى سلمي واقصر متنع وعري جعل عريانا من برتبه فتعري الرماله
الركب من الابل ذكر كانا وانتي قم النفس قهرها واذ لها غا غا التلبس بها كاذر تكب او ان الصبي
الانها للافراس والرواحل وضمير اليها لا لاف لام في المحتاج وقوله في الركوب ايركوب عركب
للجل والاركان اي انا الجرام وقائمة حال من له كونها موصوفة والاحسن ان يجعل في موقع
الخبر على ان لغت من الافعال الناقصة بمعنى كانت حرفه بالجر بدل من نوع وضمير احبابه وباء
واركانه لنوع ومتعلق الظرف اعني متى وضعت ما دل عليه الكلام والكاف من عدم بغاء
الا له كانه قال متى وطلعت ليرى من الازد لك النوع وددق الباء كناية عن الطلب فقل عطف
على وطلعت وضمير عليها ومنها للالاة الادوات والعن الغبار فبقت عطف على باقية وتضمير
للافراس والرواحل الآله ولاداة بيان لقوله مقراء وخبر لا محذوف ايها اعني الافراس
الرواحل وهذا يرشدك الى ان ضمير الالاهما سبق للافراس والرواحل لا المركب للجل ولما
كان يرتكبه الفاء في نحو جزاء شرط محذوف اي اذا كان كذلك فاللام في الافراس الصبر ورواحله
ان بعد استعارة تخيلية لانه لما شبه الصبي بحمة من جهات المسير كح او غير اختراع الوهم
مثل الافراس والرواحل فاطلق عليها الاسم اطلاق الانبياء والمخالب على الصورة المشوهة
لنية وان كان يحمل ان يجعل الافراس والرواحل استعارة من معنى متحقق عقلا كالذوابع
والشعوات والقوى وحسب كالمال والمنال والاعوار والاخوان فيكون الاستعارة تخيلية
فالضمير في كان ويجعل عائد الى قوله افراس الصبر ورواحله او في كان ضمير الشاوق قد
تنازع يحمل ويجعل في الافراس وضمير شعواتها ولها للنفوس ومعنى يتلخجج ويتفوق
البعض ببعض وجراد بال البطالة بالكسر عبارة عن عدم الاشتغال بالمهمات والالتفات

اليها من بطل الاجير بالفتح بطلالة اي تعطل واما البطالة بالفتح فالشجاعة مصدر بطل بالضم بطل
بطل اي البطالة وبطل اي البطالة وظاهر كلامه ان الصبي على الوجهين بمعنى كونا الانسا
صبي يقال صبي بنو الصبا والصبا بكسر الصاد مقصورا وفتحها محدودا وقد يقال انه على
تقدير كونا الاستعارة تخيلية من الصبغ بمعنى الميل الى الجهل والعقوة ومنه التصلب
قوله وكذلك اي مثل قولنا خبر في احتمال التخيل والتحقيق قوله عن كنهه فاذا ختم الله لبس
للجوع ^{والنفس} فبين ذلك بان الذي يظهر من اللباس عند النظر فيه عند اصحابنا ان يحمل على انه استعارة
تخيلية بان يحمل من الجوع والخوف امر وهي شمل الانسا ويجبط به شبيه باللباس وهل
ينبغي ذلك على ان يجعل الجوع بمنزلة ذي لباس فيكون التخيلية مع المكنية او لا فيكون بدو
فيه تردد ويجعل عنده ان يكون اللباس مستعارة للمعنى المحسوس الذي يلبسه الانسا عند
للجوع والخوف من انتفاع اللون في تغيره وورثاته الهيئة اي اذا ذمها فيكون الاستعارة
لتحقق معناها حسا وكذا ان جعل مستعارة للضر الذي يدركه لتحقيقه عفا وما يقال
ان ينبغي كونها تخيلية على ان المراد باللباس ما يدرك من الضر عند الجوع والخوف وهو ليس
بحسب ولا عقلي بل هو محسوس جدا هذا وقد ذكر صاحب الكشاف انه شبه ما غلبه الانسا
والتبس به من بعض الحوادث باللباس لاشتماله على الاليس والاحفاء في انه في الحقيقة
اظهر منه في التخيلية لان الحادث الذي يغشي الانسا ويتلبس به لا يكون وهما بل حقيقة
حسبا كما انتفاع اللون وورثاته الهيئة او عقليا كالضر الذي يلحقه عند الجوع والخوف
فان قبلها قال فكساها ليلام اللباس وطعم للجوع او مرارته ليلام الاذقة اجيب بان
في الاذقة من الاشعار بشدة الاصابة ما ليس في الكسوة لان الادراك بالذوق يستلزم
الادراك باللسان من غير عكس وفي اللباس من الشمول والاحاطة وبيان ان الجوع والخوف عم جميع
البدن باللسان في الطعم والمرارة فكان اول ههنا دقيقة لا بد من التشبيه عليها وهو ان في
لباس الجوع استعارتين بضر بجهة وهي استعارة اللباس لما يغشي الانسا من بعض الحوادث
عند الخوف والجوع لبطح الاضافة ومكنية مبنية على تشبيه ما يدرك من اثر الضر والامر بما
يدرك من طعم المر والبسع حتى يحس انتفاع الاذقة عليه ذكره في الكشاف وحاصله انه
شبه ما يدرك من اثر الضر من حيث الاشتمال باللباس ومن حيث الكراهة بالطعم المر البسع
وهي على الاول استعارة بضر بجهة وعلى الثاني مكنية ثم اذا اعتبرت في الجوع شها بدني لبا

ففي استعارة ثالثة فاحسن التدبر **قوله** المقسم الرابع قد اشرنا فيما سبق الى ان الاستعارة
بالكتابة ايضا عند المحقق هو ان تذكر المشبه به لكن لا صريحا بل كتابة وقد صرح المص
ايضا بان الاستعارة هو اسم المشبه به المتروكة لكن جرى ههنا على مقتضى ظاهر الامر وهو
ان الاستعارة بالكتابة ذكر المشبه في الجفاء في جانب اعادة معنى المشبه به للقطع
بان المراد بالمنية في محال المنية هو الموز لا غير فيقته بان المراد اعادة المشبه به ادعاء
لاحقيقة وان المراد بالمنية هو السبع بادعاء السبعية لها الا انه قد صرح في آخر بحث
الاستعارة السبعية بان الاستعارة بالكتابة هي المنية وفي آخر بحث المجاز العقلي بان الاستعارة
2 انبت الربيع هو الربيع فينبغي ان يقال المراد انها ذكر المنية وذكر الربيع ويكون الاستعارة
على معناها المصدري واما معنى المستعار فهو اسم المشبه به المتروكة لا غير وكيف كان
يتوجه اعتراض الايضاح بانه جعل الاستعارة بالكتابة من اقسام المجاز اللغوي وليس
لفظ مستعمل في غير الموضوع له واهل هذا من اقوى اعتراضاته وقد اوردنا في شرح التلخيص
ما اكوفيه **قوله** بنصب ثبوتية بنصبها لظهور ان لا فائدة في هذا الوصف تعسف فرغم
بعضهم ان المعنى ينصب تلك الفريضة الاستعارة وقوله وهي ان ينصب بنصب بالواو
المصروبا وتصحيح البعض بالنسبة كما في رأيت نجما يفترس اوانه وعالمنا يتلطم مواجبه
وكما في انبت الربيع ونظف الحال على رأى المصروبا والاضافة كما في محال المنية ولست للحال
وربما الحكم وقد صرح في الامثلة الثلاثة فيما سبق بالمشبه في جانب المضامين اليه ليخص
امثلة للاستعارة التخيلية وتركه ههنا ليصير المضامين مضافا للمكنية والمضامين
للتخيلية فقوله طوايا حال من ضمير يقول وضمير هو في قوله وهو قولك عائد الى
ذكر المشبه به وقوله على معناه المصدري بمعنى ان ذكر المشبه به هو ان يقول المشبه
بالسبع ومن جعل الضمير للمشبه به وقع في تعسف تكلف **قوله** وقد ظهر ان الاستعارة
بالكتابة لا تنفك عن التخيلية بمعنى انها لا يوجد بدون التخيلية لما انا للوارد
الساوية للشيء به لا يكون في المشبه الاعلى سبيل الخيال لكن لا يخفى ان هذا القدر
لا يستدكوبها استعارة تخيلية لجواز ان يكون امر محققا نسب اليه على سبيل الخيال
كما في انبت الربيع على ما اخبره المصير بل ذكر صاحب الكشاف في تفسيره عن عهده انه استعان
بالكتابة ومعنى النقص البطل والجواب ان هذا على رأى السلف وهم لا يريدون الاستعارة

بالاستعارة التخيلية ان يكون اللفظ مستعملا في صورة وهمية بل محجة جعل الشيء
واثباته بالسر به بطريق الخيال ولا هذا اشار بقوله هذا اي ما ذكرنا من انها لا تنفك
عن التخيلية ما عليه سيا وكلام اصحابه المشار اليه في علم البيت واستطلع في اخر هذا
الفصل يعني فصل الاستعارة على تفصيل قريضة الاستعارة بالكتابة وذلك حيث قال
ان حسن الاستعارة التخيلية بحسب حسن الاستعارة بالكتابة اذا كانت تابعة لها كانيات
المنية ومحالها وقلنا بحسب الحسن البليغ اذا لم تكن تابعة لها كما في الملامم وانتخير بان
انما يدل على ان التخيلية قد توجد بدون المكنية لا بالعكس كما هو المقصود ههنا واما
وجود التخيلية بدون المكنية فقد ذكر في ما سبق من مثل محال المنية الشبيهة
بالسبع فلهذا قال بعضهم ان المراد بهذا الفصل هذا الاصل يعني الاصل الثاني الذي
المجاز وذلك حيث ذكر ان قريضة الاستعارة المكنية عنها تنقسم الى قريضة امر مقدر
وهي كانيات المنية ونظف الحال وقد يكون امر محققا كانيات الربيع وهزم الامير
فمن مكنية بدون تخيلية فعند كل منهما ينفك عن الاخرى **قوله** وكاف بك وجه
السؤال ان معنى الاستعارة مطلقا على ادعاء ان المشبه نفس المشبه به وان كان
يكون شاعرا وهذا كانيات في التصريحية نصب الفريضة على ان المراد هو المشبه لا غير
ينافي في المكنية التصريح باسم جنس المشبه لانه كمال الاعتراف به للقطع بانه لم يرد
به غير معناه الموضوع له وحاصل الجواب اننا كما جعل في التصريحية سمي المشبه من
سميات لفظ المشبه به بناء على جعل افراده فسمين متعارفا وغير متعارف فجعل في
المكنية اسم المشبه من اسماء المشبه به بجعل اسمائه فسمين متعارفا ووضع باراء المشبه
به حقيقة وغير متعارف ووضع بارائه ادعاء والتصريح باسم المشبه كالمنية لا ينافي
ادعاء كونه نفس المشبه به كالسبع وانما ينافيه لولا ان هذا من اسماء المشبه به
على ما اورد من ادخال المشبه كالمنية في جنس المشبه به كالسبع فاللام في قوله لما
قدمت متعلق بيجس وهو حال من الطرف الواقع خبر كاني اي كاني ملتبس بك هاجسا
في ضميرك كذا ولا في الاعتراف بالنفس الجنس وانتصب الاسم كونه مشبها بالمضامين جهة
متعلق بحقيقة الشيء والجملة صفة اعتراف والخبر محذوف وقد يقال ان انتصاب
اعتراف على انه مفعول فعل محذوف اي لا ترى **قوله** المقسم الخامس لا يريد باسم الجنس

هنا ما ذكرنا في علم النحو لانهم عدوا منه الصفة كواكب عالين الاعيان وبهموم ومضمر
المضمر وليست الاستعارة فيها اصلية بل المراد ما دل على ذات الاعيان كرجل واسد او انما
كقيام فتعود من غير اعتبار معنى فيه فيخرج بقيد الذات الحروف والافعال وبقيدهم اعتبار
المعنى الصفا كالمقام والقاعد كمن ينكل باسم الزمان والمكان والالة فانه ليس بصفة
وفا قام ان دلالة على الذات انما هي باعتبار المعنى واما الحقيقة فتقدر بغير الذات
الثابتة الميزة كالجسم والبياض والطول ومبناه على ان الذات عام من الجوهر والعرض واما ما
ان مثل القيام والعقود والبياض والطول صفة لاذات فحسب اصطلاح اخر وهو ان الذات
ما يقوم بنفسه والصفة ما يقوم بغيره وللحق ان الحقيقة هي الماهية باعتبار تحققها
وثبوتها في نفسها من غير تعلق باعتبار المعتبر ولا خفاء في ان القيام والحركة كذلك
القائم والمتحرك **قوله** قصر للسافة يعني لئلا يطول الكلام بالسؤال كبشع باسل
والجواب عنه بان الله الحقيقة وصف الحقيقة الموصوفة بالشعاع لا للوصف الذي هو
الشعاع واما على ما ذكرت فارتوحيه السؤال لان غاية الامر ان يكون ذلك على خلاف الالة
الباسل من البسالة وهي الشعاع وتبطل تشعج والقباض الوها للجواد من قاض الماء كثر
حتى سال من جاني النهر والخزير العالم المنقح القطر من بحر علم **قوله** القسم السادس لا يعا
يلزم كونا الاستعارة في الاعلام مثل اننا اليوم حانما سعه لاننا نقول الاستعارة لا
في العلم الا اذا تضمن نوع وصفية بلحقه باسماء الاجناس والتفسير المذكور لا يتناول
الاستعارة في اسم الزمان والمكان والالة باعتبار التشبيه بما فيها من معنى المصدر
مثل الرق للغير تشبيها للوقت بالرقاد اللهم لان يقال المراد باسماء الاجناس بالابد
على معنى زائد على الذات فلا يكونا مثالين من اسماء الاجناس وكون ذكر الافعال والصفات
والحروف بطريق التمثيل فلا يشبان في جريان الاستعارة في غيرها فان قيل معنى الاستعارة التسمية
ان يكون المستعار فعلا او صفة او حرفا والمستعار لفظ المشبه به لا المشبه والتعليل
بانه لا بد في الاستعارة من كون المشبه موصوفا والفعل والصفة والحرف لا يصح ذلك
غيرها سواها المتناسبة لا بد منها من كون المشبه به موصوفا قلنا جرى في هذا على ما
المعتبر في التشبيه من كونه وصفا للمشبه بشاركة المشبه به ثم انه يسلم موصوفا
المشبه به ايضا بذلك وبه يتم المقصود ولا ان فيه بحثا وهو ان الموصوف بالمشاركة

هو نفس المشبه والمشبه به وهو لا يختلف باختلاف التعبير فقدم صلوح العبارة الدالة عليه
للموصوفية لفظا لا بفتح في انصافه بالمشاركة فيجوز استعارة الناطق للدال باعتبار تشبيه
الدال بالناطق وانصافهما بالمشاركة وان لم يصلح لفظا لما للموصوفية والحويا ان المعتبر
في هذا المعنى فهو اللفظ حتى لا قبل لفظة صما عن الخير كان المستعار منه مفهوم الخصم
تعالى فهو الاله لا ذواتهم فيعتبر في صحة موصوفية وعدمها اللفظ الدال عليه اذ لا يعمل
انه من الحقائق ام من اللفظ **قوله** فيقع الاستعارة هناك اي في المصادر متعلقات
الغاية تتبعها جري في الافعال والصفات والحروف فان قيل ان ارد بالمصادر والمتعلقات
معانيها فالاستعارة ابداهو اللفظ واما المعنى مستعار منه وان ارد باللفظ ففيه مع
استعارة فضا غير ان يكون بالاصالة قلنا المراد من الاستعارة الواقعة في المصادر
ومتعلقاتها الحروف هو الاستعارة المعنوية اعني جعل المشبه من جنس المشبه به لا
الاستعارة اللفظية بل المعنى لجران الاستعارة اولا في لفظ متعلق معنى الحرف كلفظ التبر
في لعل واما ذلك في معناه على ما صرح به حيث قال قدرت الاستعارة في معنى التبرجيم
منالك لعل وبهذا يظهر معنى ما قال واعني متعلقاتها الحروف ما يقرب عنها الى الامور التي
يوعى عنها عند تفسير الحروف ويندفع ما يتوهم من ان الصواب ما يعبر بها لان ابتداء الغاية
حين يقال في تفسير معنى من انه لابتداء الغاية معبر به لا موعنه وذلك لان المراد معنى
الغاية وهو معبر عنه لا معبر به **قوله** وابتداء الغاية وانتهاء الغاية والغرض ليس بها
اي معان والالام وهذا ظاهر للقطع باستقامة خرجت من البصر الى الكوفة للتجارة
فخرجت ابتداء مسافة البصر انتهاء مسافة الكوفة غرض التجارة لكن التمسك بان
لو كانت معانيها كانت اسماء بناء على ان الاسمية والفعلية والحرفية انما يكون باعتبار ان
الكلمة ان كان غير مستقل بالمفهومية فالكلمة حرف وان كان مستقلا فان اقرن باحد الازمنة
الثلاثة ففعل والا فاسم ضعيف وربما يمنع الملازمة مستد بانها يجوز ان يكون المعنى
الواحد مستقلا بالمفهومية بالنظر الى وضع لفظه غير مستقل بالنظر الى وضع لفظ آخر
بمعنى ان يكون مشروطا بحكم الوضع في الالة احد اللفظين عليه ذكر متعلوقه بخلاف
اللفظ الاخر من لا معنى الكاف الاسمية والحرفية هو المثل الا ان هذا المعنى مستقل بالمفهومية
من الكاف الاسمية دون الحرفية وقد حققنا الكلام في هذا في فوائد شرح اصول ابن الجا

قوله رجعت الى الغاية تلك المعنى الى هذه الامور التي هي ابتداء وانتهاء الغاية والغرض
في الامثلة المذكورة بنوع استلزام فان لا يخرج من البصر الى الكوفة مستلزما بحسب دلالة هذا
الكلام ان يكون ابتداء الغاية اعني المسافة من البصر وانها الى الكوفة واذا قلنا لعل
زيد ايجي فلا يخفى في انه لا يقوم لفظ الترحي مقام لفظ لعل لكن مفهوم هذا اللفظ مستلزم
ترجيحي **قوله** فلا يستعبر بغيره على قوله فيقع الاستعارة هناك ثم يسري فيها او ردنا
لفعل ومثالا للصفة ثم مثالين لهما من التزليل الاستعارة التهكمية تنبيهها على ان البغية
قد يكون تهكمية ثم مثالين من كلامهم للاستعارة التهكمية في الصفة مما فيه نوع خفاء يحتاج
اليبان وهما اللون للشمس مع شدة ضوئها والاعور للعرج مع حدة بصره فقوله وما اخفى فيه
يعني من الاستعارة البغية التهكمية في الصفا لان الجون والاعور ضفتا **قوله** وعلى هذا
اي على قياس ما ذكر في الفعل والصفا لا تستعبر الخ لا بعد تقدير الاستعارة في متعلق معناه
مثلا لا يقال لا صلبكم في جزوع النخل باستعارة في التلبس المصلوب بالجذع لا بعد التشبيه
بتمكي المظروف في الظرف واستعارة تلبس لظرفية له **قوله** وورد من التزليل امثلة ظاهرة في
استعارة الخوف منها قوله تعالى يا ايها الناس اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لعلكم
تتقون فان الظاهر ان افعالكم متعلق بخلقكم والترجي على عدم التبعيويح فعمل الال على الاستعارة
بان تشبه حال خلقه العباد في ان قوض اليهم الامر ومكنهم من الفعل وترك وجعل زمام
الاختيار في يدهم مع ارادة التقوى بحال من يرجي منه التقوى ثم استعبر من الحالة الخالصة مع
العباد فاستعمل فيه لعل والصرف قايض الكلام في تقرير غاية البسط ملاحظا لبعض قواعد
العدل فكذا قال مثلا ان ينسج على اصول العدل ولم يضم اليه التوحيد لانه ليس في هذا
التقرير ما يتعلق به وقوله ذاهبا حال انفعال بنسج ونسج صفة حكيم وخبر آخر وان يكون
متعلق بتقدير وما خلق الانسان اخرا لان الصانع وصير كيب للصانع وفيه لالتسبا
والضادة نافي مقفلا وودع وصير حكيمهما للشوق والنفرة وصير نارعة للعقل والاول
والاول اوجه معني في اللفظ وصير وقفت لا يدع الاداعي والصورف وبه لالتسا
والباء للتعدي والاداعي في الشهوات الخاطلة على فعل ما يجتزعه والصورف في التفرق
الخاطلة على تركها في فعله والكبر مبتدأ محذوف والخبر وحيد مضاف الى الجملة والاستفهام
اي لا تقدم للانسان عن وقف الخيرة ولا ماخر له عنه جملة مفرقة لخير الانسان وقوله فخله اي

اي الانسان الخيرة بولي الخفيف والتشديد من الخجل والجلالة في موقع الحال من ضمير في به وما لا يورث
اي الانسان انما ينفق لخلقهم والكسرة اعني اذا اتبع الى اخر بيان وتقرير لعدم برانه الا المعنى
ولا يخلص هناك اي في هذا المقام تأكيد وتقرير لما قبله وقوله ما اوقعه اي لم يوقع الله
جملة معطوفة على ما خلق الانسان والعاطف هو الواو في قوله حين على انه طرف متعلق بما اوقعه
قدم على ما في النافية توسعا في الظرف وانما فعل ذلك اي ايقاعه في وسط الخبر لغرض الاشارة
اليه تحقيقا للمعنى العدل وقوله لتمكن متعلق بالسكينة متنى على ما تقر عندهم من ان الغرض من
السكينة ان يكتب الانسان ما يستحي به الثواب هو منفعة خالصة دائمة مفروقة بالنعيم
وانه لا يحسن من الله تعالى ان يعطيه ابتداء من غير ان يكتب باختيار ما يستوجب له كذا ضمير
بتمكرو حقه الانسان ومع الدوام حال من النعيم وفي ضمن حال من الدوام ومن انواع متعلق
بالتمتع وحال من الجور في الملاعين ولا تنفي الجنس خبر رات والجملة صلة ما تحته العائد
ومثله لا حول ولا قوة الا بالله والتكرير وتعدبه خطر على على ضمير معنى مروي عن المروي ولا
على قلبه الا ان الخطور بالبال اكثر في الاستعمال من الخطور بالقلب مخلصا على لفظ اسم المفعول
من الاخلاص والتخلص حال من المشبهات او الانواع او الملاعين وهذا اوجه وقوله فيكتبه
منصوب متعلق على يتمكن وضمير الفاعل الانسان والمفعول الحسن فعله وضمير انشاء الانسان ولا
بالفعل عطف على مقدر عليه الكلام اي بالاختيار لا بالقبول والاحياء ولذلك اي ويكون الغرض
هو التمكن والاكتساب لا بالقبول وضع زمام الاختيار في يد الانسان متمكنا ومريدا ومرجبا الحو
من فاعل وضع على الترادف وضمير اياه ومنه وعلة الانسان وقوله فنسبه عطف على ان ينسج
وقوله مع الارادة اي مع ارادة الصانع من المكلف ان يطع بحال المرجح على لفظه اسم المفعول
فترسيعه بالنعيم عطف على تشبهه اي بعد تشبيهه حال المكلف بحال المرجح يستعمل في التشبه
لفظ العمل كما كونك جاعلا قونة الاستعارة علم العالم الذي لا يخفى عليه مما وقع في الكما او
يقع في الحال وفي الاستقبال فانه بنا في كون لعل على حقيقة الترجيح لانه لا يكون الا بالتشبه
الى امر لا يعلم وقوع المراد اولا وقوعه فان قيل لعل في مثل خلق الله الخالق لعلهم يعبدون في
موقع الحال من فاعل خلق لا من مفعوله اذ لا معنى له فكان ينبغي ان يوضح حال وصفه
من جانب الخالق تشبه بحال المرجح اسم الفاعل لا من جانب المكلف حال تشبه بحال المرجح اسم
على ما هو تقرير الكتاب كذا في سائر الامثلة قلنا الحالة المشبهة تتعلق بالخالق والخلق جميعا

لان حاصلها ارادة الخير والتقوى منهم مع تفويض الاختيار اليهم والحالة المشبهة بها
تعلق بالراجي والمرجو منه لان حاصل معناها ترجي الخير والتقوى من مخاطبين فارتد
ظاهرة الاضافة جانب المرجو منهم دون الراجي لكونه اقرب الى رعاية الادب واوضح في
تقرير المقصود واسهل للتصور ووجه الشبه من التردد وتكرار العمل خلوا من الاضافة
الاجانب الخالية عن قصد الادارة منه ان يطبع باختيار بل وفي لفظ الممكن والمحمود
اشارة لاذلك وما يرشدك اليه النظر في كلامه ان الاستعارة البتعية ولو في الحرف
قد تكون تشيلية واستعداد ذلك بناء على ان اللزوم مفرد والتمثيل يستلزم التركيب
انما يشاء من سؤالهم وقصور الباع في الصناعة قوله علام الغيوب اشارة الى الغرض
على كون اصل استعارة وما يقال ان معنى لعلمكم تتقون لكي تتقوا اخذ بحاصل معنى
الاستعارة والقول بان الترجي من العباد ولعل متعلق باعبدوا اي عبادوا راجين
ان يصلوا الا قضى غايات العباد او يخلق على معنى خلقكم مقدرا رجاكم فالنقد
من الله حال المخلق والرجاء من العباد ليس بسديد لما بيننا في حواشي الكشاف **قوله** واذ
اردت استعارة لام الغرض تقرير الكتاب ظاهر في الاستعارة البتعية حيث جرت اولا
في العلية والغرضية وتتبعها في اللام وصار حكم اللام حكم الاسد حيث استعمل فيها
شبه العلية والغرضية اذ قد شبه ترتيب العداوة والارزاق على الالتفات بترتيب العلة
الغائية كالجملة والبتعية استعمل في المشبه اللام الموضوع للادلة على ترتيب العلة
الغائية الذي هو المشبه به واما على تقرير صاحب الكشاف واليه ما لصاحب التلخيص
وهو انه شبه العداوة والارزاق بعد الالتفات بعلية الغائية كالجملة والبتعية ونحو ذلك
في الترتيب على الالتفات والمقصود بعد فاستعمل فيه اللام تشبيها بالاداعي والغرض
الذي يفعل الفاعل لاجله فلا يتحقق الاستعارة البتعية لان متعلق معنى اللام هو العلية
والغرضية وترتيبها لا تنظر الاداعي والغرض الذي وقع التشبيه به بل هو من قبيل الاستعارة
بالكتابة حيث ذكر المشبه اعني العداوة والارزاق وايراد المشبه به اعني العلة الغائية ادعا
بغيره لام التقليل **قوله** وقد ظهر ما غرضه وهو استعارة الحروف لتعلقها بها
وجريان الحكم والتلخيص فيها انما يستعمل في التنكير حقا ان تعد استعارة تنكيرية كقولها
موضوعه لضعفه الذي هو التقليل وح ان كان زجرا كما هو رأي سيبويه فالاستعارة

بتعية لجرها اولا لان متعلق معناها وتتبعه في رتب وان كان اسما كما هو مذهب الاخفش **قوله**
تكونها فيما هو من قبيل الاسماء وقال المحقق في قسم النسخ الاظهر عندك ما ذهب اليه الاخفش من كون
رتب اسما لعدم لازمه حرف الجر عنده وهو التقدير وكونه في مقابلة **قوله** واعلم بشير لا
ضبط قرينة الاستعارة البتعية في الافعال وفيما يتعلق بها من المصنفات فان مدارها على
نسبة الافعال وما يتعلق بها لا الفاعل او المفعول الاول او الثاني او الثالث او الجور
وانما قال مدارها على كذا بمعنى ان هذا هو الاصل والعن لانه قد يكون عقلية كما في قوله
قتل زيدا اذا ضربته ضربا شديدا واحيا ما لله اذا نجاه من عدم هلك كقول ابن المعتز
هو عبد الله بن المعتز المتوكل بن القنصم بن الرشيد بوج له بعد خلق المقدربا لله و
لقب بالبربر واضطرارهم ولم يكن خلافة الاساعات من النهار واما ابو المعرف فكان
الثالث عشر من الخلفاء وفي الخلافة اربع سنين فابقاع القتل على النخل فبينه الاستعارة
للازالة وكذا ابقاع الاحياء على السماح قرينة استعارته للاظهار وصدور البيت
جمع الحق لنا في امام واطلاق المفعول الاول على ما لا نأني له **قوله** كقول الآخر هو
زهير صبحنا مستعار لوضعنا مكان الصبح وهو الشرب بالغداة بقرينة ابقاعه على
المفعول الذي هو مرهفات اي سيوف محذرة مدققة والرجية القبائل والجماعات للخرج
وقامه ابارذوي ورومتها ورها اي اهلل من البوار وهو لعل لالت والارومة الاصل
وصيرورها للمهتة وارومتها الخرجية **قوله** وقول الآخر هو لقطاي تقرهم لهنبتا
نقدتها ما كان حاط عليهم كل رزاد فابقاع القرى على المفعول الثاني وهو المذميات
قرينة استعارته للاتصال اليهم والاعمال فيهم والمهزم من الاسنة القاطع فالمراد بالاسنة
الطعنات المسوية الى المهزم او الاسنة نفسها واليا للباغية كاحمرى **قوله** والى الجور
اي الى الشايع الجور ليحس المقابلة بينه وبين الثاني المنصوب فنسبة المنصوب الى العذاب قرينة
استعارته للانداد وتزيل شبه التضاد منزلة التناسب قصد الا التهم **قوله** والى
الجميع يعني الفاعل والمفعول الاول والمفعول الثاني المنصوب والجور فان اسناد المفعول
الذي هو ترتيب الضيافة وتدريب امرها الى الراجح قرينة استعارته للاتصال وكذا ابقاعه
على الرماض والامقاط فان ابقاها تاني مفعول تقرى واما الجور اعني الاجفان فتعلق
بسريرة حقيقته السير بالليل فاسناده الى النوم وكذا تعلقه بالاجفان قرينة استعارته

لجود الظهور والحصول فظهر ان ليس المراد ان الجميع يكون قربة في استعارة فعل واحد كما هو
الظاهر من العبارة وقيل المراد بالجميع الاكثر وهو الفاعل والمفعول الاول والثاني المنصوب
والخبر الارض السهلة ومرمرة حال من الربا من اسم فاعل من ارمره الرور وضارذ ارمره ولو يتر
لقربة استعارة للحرف لا هنا غير مضبوطة **قوله** في هذا الفصل اشارة الى بحث الاستعارة
البتعية قوله ولو انهم جعلوا اشارة الى انه يجوز ان ينفي الاستعارة البتعية بالكتابة
ويجعل الاستعارة كلها اصلية ليكون اقرب الى الضبط لما فيه من تحليل الاقسام وذكر
بان يجعل ما جعلوه قربة للاستعارة البتعية استعارة مكنية اصلية وما جعلوه
استعارة بتعية قربة للاستعارة المكنية ويترد ذلك في الفاعل والمفعول الاول والثاني
على وجه يرشد الى البيا في الجور ايضا بان يجعل العذاب الاليم استعارة بالكتابة عن
الثواب النعيم الدائم على طريق التهم بقربة نسبة التبشير اليه ولا يخفى ان هذا في اللف
اخرى فهو البيا اخرى وبانه في قوله تعالى يكون لهم عدوا ان يجعل العداء استعارة
بالكتابة عن العلة الغائبة لا لتطابقها على ما هو طريقه من ذكر المشبه واردة المشبه به
ادعاء ويجعل نسبة لام التعليل اليه قربة وفي قوله لا اصليتكم في جرد الخلق ان
يجعل الخدوع استعارة بالكتابة عن الظروف والامكنة واستعماله قربة على ذلك
ويجعل ارادة التقوى استعارة بالكتابة عن الترجي ونسبة لعل اليه قربة وقوله الود
استعارة عن كثرتها فكما ذكر قربة وعلى هذا القياس ومن اعراضا
الايضاح بانها قد رد الاستعارة التي تجعلها بتعية مثل نطق في نطق الحال وتقر
في تفرق الراج وقيل في قتل النخل من قبيل الحقيقة لكن تخيلية لتصريحه في غير
موضع بانها مجاز مستعمل في غير الموضوع له وانها عبارة عن ذكر المشبه به واردة
المشبه الا ان المشبه فيه وهي محض لا تحقق له حسا ولا عقلا واذا لم تكن تخيلية بل
حقيقة لوجود الاستعارة بالكتابة بدون التخيلية للقطع والتصرح بان ذلك
والرياح والنخل استعارة بالكتابة ولا تخيل وهو بطر بالانفاق وان قد هاجزا
ولا شبهه في ان عبارة المشابهة لما ذكر من انها عبارة من ان يؤخذ صورة وهيبة
محضة فتشبهه بصون محقة حسا او عقلا فيستعار اللفظ الدال على الصورة
الحققة للصورة الوهمية واذا كان استعارة كانت بتعية ضرورية ان الاستعارة

في الفعل لا يكون لا بتعية فيكون الاستعارة منقطة الى اصلية والبتعية كما ذكره القوم
ولا يكون البتعية مردودة الى المكنية والقول بانها تجعل نطق مجازا عن ذلك بعلاقة الملا
لا المشابهة ولو سلم فليس لازما في كل مجاز علاقة المشابهة ان يكون استعارة بل اذا
كان مع قصد المبالغة في التشبيه كلام خال عن التحصيل وسواء قدر حقيقة او مجازا
مرسلا فاللازم هو وجود المكنية بدون التخيلية بحاله واجيب انه ان اريد بالانفاق
على عدم المكنية بدون التخيلية اتفاق غير السكاكي فلا يضره لانه بصدد المخالفة على
انه ذكر صاحب الحاشية ان النقص ينقصون عهد الله مستعارا لا بطل العهد وفي
المهاد استعارة مكنية وتشبه بالجبل وان اريد اتفاق السكاكي ايضا فباطل قطعاً
لتصريحه بان قربة الاستعارة قد يكون امر محققا كالانبات في ابن البريق والهرم في
هرم الامير الجند ونحو ذلك وقد يكون وهميا كنطق في نطق الحال فتكون المكنية بدون
التخيلية وكذا العكس في اظفار المينة الشبهه بالسبع ولسا الحال الشبهه بالتمك
وزمام الحكم الشبهه بالناقة فتقدر لا لزوم بين المكنية والتخيلية قطعاً وما ذكر من
ان المكنية لا تنفك عن التخيلية انما هو كلام السلف ولكن تفرق الاعراض بوجه لا يرفع
بهذا الجواب وهو ان المصريح في آخر بحث المجاز العقلي عند ضبط ما اخبر من رد
المجاز العقلي والاستعارة البتعية الى الاستعارة بالكتابة بان نطق في نطق الحال
امر وهمي فيكون استعارة في الفعل وهي بتعية لا محالة وقد يجاب بان ليس معنى جعل الاستعارة
البتعية من قسم الاستعارة المكنية ان لا يكون استعارة بتعية اصلية بل ان يجعل تابعا
من انواع الاستعارة بالكتابة وقربة لها دائما لا ان يجعل يارة تابعا كما في الترخ مثل
استت المينة اظفارها وارة مستقلة كما في نطق الحال فان الاول اقرب الى الضبط
وهذا ضبط ظاهر لانه نظر في الكتاب فان جعل قسم الاستعارة البتعية من قسم الاستعارة
بالكتابة صريح في ان يجعل من افراد ذلك القسم لافسما على حدة ولذا قال ولوا هم قلوب
وجعلوا كذا وكذا وهل له معنى سوى ان يجعل ما كان استعارة قربة ولما كان قربة
استعارة فلو كانت نطق وتفرق ونحو ذلك استعارة كما كانت كمن من القلب في شئ
ايضا حين حاول ضبط اقسام المجاز على رايه اسقط الاستعارة البتعية عن درجة
الاعتبار فلم يبق الاشكال عليه سوى انه جعل نطق في هذا الضبط امر وهمي وهو

قوله الاستعانة في الفصل واما جعل اليلعي في قوله تعالى يا ارض ابلعي ماءك استعانة
الماء في الارض والماء استعانة بالكناية للغدا فيجمل ان يكون على ارضها وفي هذا
المقام زيادة كلام بطلب من شرح التحفيز **قوله** ولا اريد على الحكاية كانه يشترط ان
ان التعريف الاول ليس بجامع لخروج الاستعانة بالكناية للقطع بان المنية في اظفار
المنية مستعملة نفس الموضوع له لا في غير **قوله** انت خبير بان لا يرد على السلف لان الاستعانة
بالكناية عندهم هو لفظ السبع المذكور بطريق الكناية دون التصريح لالفاظ المنية
ولما ارد هذا على المصريح بصرح بان المنية في اظفار المنية والماء في اليلعي ماء لتو
اللمذمات في نفيهم هذه ميات ونحو ذلك استعانة بالكناية وقد سبق الكلام فيه
والجواب بان المراد بالمنية في اظفار المنية الموت الذي جعل من افراد السبع ادعاء ولا يمانه
من افراد الموضوع له فان اللفظ لم يوضع لذلك بل لما هو من افراد زوال الحيوة مكان
ومغالطة فان كون الموت نفس المعنى القوي وفرد من افراد الموضوع له بالوضع التحفيز
لا يمان في كونه من افراد السبع ادعاء ونفس ما وضع له لفظ السبع بالوضع الادعاء في الماء
ليخرج بذلك عن كونه نفس الموضوع له لغة فيخرج لفظ المنية عن كونه مستعملة في الموضوع
له بالتحفيز والاعراض بانه ليس بما دخل في بعض انواع المجاز المرسل فان لفظ اليد مثلا
مستعمل في غير الموضوع له على جهة النقل عن الموضوع لاجل الانابة اي جعله تابعا عن
الموضوع وقائما مقامه فليس يشترط لان معنى الانابة جعله من افراد الموضوع له بالانابة
وعلى قصد المبالغة في التشبيه ولا كذلك في المجازات المرسلة والظاهر ان مراد المص
خلو التعريف الاول عن تعبير الوضع بالتحفيز والغير بالنسبة الى نوع الحقيقة وعن قيد
الفرقة للمبالغة عن ارادة الموضوع له احتراز عن الكناية ونحو ذلك وعدم صدق
تعريف الاستعانة التخيلية بجعل الشيء المبالغة في التشبيه على ما يكون تابعة
للاستعانة بالكناية كما في الملام اذا تشبه الملام بشيء ماء وكقولك اظفار المنية تشبه
بالسبع لا بالمبالغة وعدم الاستعانة بالاستعمال في غير الموضوع له على ما هو رأي المص من اعتبار
الصورة الوهمية واما انه يشترط الكناية وانه يوجب كون الاستعانة صفة المستعبر
وان التحفيز كاظفار المنية ولما الحال ليس بشيء بل بصدق جعل الشيء للشيء فليس بشيء
قوله القسم السابع والثامن جميعهما لفظ تشاكرهما ورجوعهما الى اصل واحد وفي لفظ

لفظ التقييد اشار الى ان اعتبار التجريد والشرح يكون بعد تمام الاستعانة حتى لا تعدا القرينة ترجحا
مع كونها من خواص المشبه به ولهذا جعل نحو عندى اسد خلوا عن التجريد والشرح وكذا في الملام اسد
ورابنا اسد يري ويبد اسدكم وكان المختار رواية ورواية شاورت بالمشي المجهة وحاورت بالحاء
المهلة لسكون فرقة وذكر الصفا بخرين او رشيحا وانما ان غير القرينة حالبة لامعالية فيقع سائر
بالسبع المهمله واما وزن الجيم شاكى السلاح من شاك الرجل بينا اذا ظهر شوكة وهي شنة اليب
وحدة السلاح والاصل شاك وقد قبل فيقال هو شاكى السلاح كالتما وقد يحذف فيقال
هو شاك السلاح بضم الكاف صفيق العصب مصقول السيف القاطع ما اكثر علومه ان جعل
صفة فعلية بقدر القول وان جعل بفتح كلام فلا كلام ساورت بالسبع المهمله واثبت العصر
الكسر للبدن بالكسر زينة الاسد بالضم وهي كاهلة والسفر المتراكب بين كفيه وفي المثل امنع
من اللبدن والبراش من السباع والطير بمنزلة الامايل والمخلط في البرش والبرش صوت الاسد
في صدره وزخ الوادي امتد جدا وارتفع تيلاط الامواج يضرب بعضها بعضا غاض الماد قل
ونصب اي غار في الارض فاض الماء فيضا كثر حتى سال وقوله اذا عقيت اي الاستعانة بذلك
اي مصفا او تفرع كلام والتذكير باعتبار كونه اشارة الى احد الامرين كالتذكير الوصف في قوله
مصفا او تفرع كلام ملام ولا اري حاجة الى جمع المصفا ولذا قال بل الوصف المصنوع لا الوصف
المعنوية كيف كان اي سواء كان صفة مخفية او فعلا مسندا اليه او موقعا عليه او غير ذلك
كانت في انشئت المنية اظفارها وتفرع الكلام مثل قوله تعالى فاما بخت خبارتهم رشيحا الاستعانة
الاستعانة للاستعداد في قوله تعالى اولئك الذين اشترى الضلالة بالهدى وما يحب التنبيه له
انما الترخيع سواء كان صفة او تفرع كلام فهو على حقيقة الاستعانة على المشبه به حتى كان الاستعانة
للشجاع اسد يتصور وراي البراش وللعالم بحر من لاطم الامواج والاستعداد الاستعداد بفتح
عليه الراجح والمجانة او عدمها فلا يغير في تشبيهه واستعانة ولا يلزم ان يكون انشئت استعانة
بتعبه على ما وهم ولهذا قال صاحب الكشاف في قوله تعالى واعتصموا بحبل الله انه يجوز ان يكون الحبل
استعانة لهدم والاعتصام استعانة للوقوف بالهدم او هو ترشيح لاستعانة العهد بما يناسبه
ولصاحب الايضاح ههنا اعراض عاصلة المطالبة بالفرق بين التخيلية والشرح حيث ان المص
في التخيلية الخيال اختراع صورة وهمية ولم يصف ذلك في الترخيع مع ان كل منهما اتيان بعضا
بخص المشبه به للمشبه فكما انشئت المنية التي هي المشبه ما يخص السبع الذي هو المشبه به من الاظفار

لذلك اثبت الاختيار الضلالة على الهدى الذي هو المشبه ما يخص المشبه به الذي هو الاشتراك الخفية
من الوجود والنجاة فكما ان هذا كصورة وجهية شبهة بالاطفار فليغير معناها معنى وهي شبهة
بالنجاة واخر شبهة بالرجح يكون استعمال النجاة والرجح فهما استعارتين تخيليتين اذ لا فرق
بينهما الا بان التبعين عن المشبه الذي اثبت له ما يخص المشبه به كالمثلية مثلا في التخيلية بل فلفظه
الموضوع له كلفظ المثلية وفي الترجيح بغير لفظه كلفظ الاشتراك المعترية عن الاختيار والاول
الذي هو المشبه مع ان لفظ الاشتراك ليس بموضوع له وهذا الفرق لا يقتضي وجوب اعتبار المعنى
المفهوم في التخيلية وعدم اعتبار الترجيح وللجواب ما اشترى اليه من ان الامر الذي يخص المشبه
لما دون في التخيلية بالمشبه كالمثلية مثلا جعلناه عبارة عن امر متوهم يمكن اثباته للمثلية
الترشح لما دون لفظ المشبه به لم يحتج الى ذلك لانه جعل المشبه به هو هذا المعنى بخواصه
ولو اوزه حتى ان المشبه به في ذلك الحام اسد بغير من اقرانه هو الاسد الموضوع بالافتراض
ولم يترك كون الترجيح داخلا في الاستعارة غير ان يدعيها للفرق الظاهر بين المفيد والمجوع
وشبه ان يكون قولهم معنى الترجيح على تناسل التشبيه وحرف النفس عن توجه اشارته الى هذا
المعنى **قوله** ان بني مرون المفعول وبناك نصب المصدر **قوله** وبصعد حتى نظن بلام
الابتداء الداخلة على ما وروي نظن بلفظ المضارع استعارة الصعود لعلوا القدر والاد
في مدارج الكمال ثم بني عليه على طريق الترجيح ما ينسب على الصعود الى المكان العالي كالتماثل وخص
هذا الظن بالجهول لانه الذي يخفى عليه انه لا حاجة الى السماء لما ان الله سبحانه وتعالى
فداعناه عما سواه ولتشرع ما اذا يفعل المص بالاستعارة التبعية في بصعد وفي كل استعارة
تبعية يكون ترتيبها عقلياً وكيف يجعلها قريبة على استعارة مكينة **قوله** بنو نوح تحت جنة
من الاشراق كانوا اسعد اذ لهم شعر حسن ومهارة في علم النجوم علما نصب على المصدر من علم
او على التمييز **قوله** لم ياتهم بحساب اي بحسب الهندسة وطريق الرصد وما يشغل به السجود
من اعمال التخت والازابل جاهد المشاهدين السماء وما فيها من الكيمياء والكيفيات والاد
والمركات واعداد الافلاك والنجوم وخواصها سمو نصب على التمييز او على الحال بتقدير
الفعل والباء في يرق اي يصعد متعلق بالسجود والمكرات المسماة التي لا يتيسر لاحد
ان يحصلها فضلا عن ان يتجاوزها وقوله مبلغ اعما السماء موضع بلوغ وتاثير الصبر
لتبليها باعتبار المعنى وهو خبر كان واللام للتأكيد وتلك الاسباب اشار الى المكرات

قوله لا عدسكم دعا اي لا فقدم ولا رايت من يقوم مقامكم بعدكم واتخذ اي كذب واخطأ
وكلمة ماتهاون بمن سواهم واسم ليس ضمير يعود الى عالم والمعنى ليس علم بطريق القياس والحسب
بل بالترقي والعلو في السماء والمشاهدة لاحوال النجوم والافلاك بسبب علاه مجدكم وشرفكم
اباكر في السماء فلما اتعلمون بما هو مجهول المعتبر كذا ليس القياس والطريق المشاهدة ولا الجرح والمعا
وقوله شافهم استنبط البنية كيفية رقيم متدرجين من الادنى الى الاعلى وتخصيص كل كوكب
الاعلى فالاعلى منتهى الى اعلى السبعة السيار الذي هو زحل اذ ليس لعلم النجوم كبريت بل هو
من الكواكب اعلى المواضع والفاء في قوله المعطوف على رقي لان الترتيب يحصل في ابتداء الامر ثم يكون
بعد العلو **قوله** وتروى منصوب معطوف على بني من الزمانه التي حتى لا تنال الى ان يروى المستعار
اي يجعل لانها ما يلزم المستعار منه من النجوم وغير النجوم من الامور التي لا يتلقاها بالمستعار
فلولا صرف النفس عن التشبيه وجعل المستعار له نفس المستعار منه لم يصح ذلك فحوله ما
لا يليق ببار غير النجوم والتجوي وغير التجوي وجعله صلة التجوي غلط فالتجوي في البيت الاول
وغير التجوي في الثلاثة الباقية ففي الاول المعنى عن التجوي وفي الثاني عدم الزوال عن الفلك ولما
ذلك في شمس السماء لا في الجيب الشبيه بها في الثالث عدم الشيء عن وانما ذلك في اليد الخفية
واما التشبيه به فكثيرا ما ينسب نحو الاحبة فقوله او ما ترى اي انكر ما ذكرنا ولا ترى هو لا
كفركوا التشبيه غير ملتفت اليه وكيف نسوا حديث كون الشمس القمر مجبور على طريق العادة
دون الحقيقة وقوله كيف تبدوا في مفعول ترى وفيما فعلوا من جهة المعنى متعلق به فلا بد
من تأويل وقوله ولا طيف خيال عطف على الضمير منصوب اي ما راوا الاسفار ولا طاف خيال
من الاستعارة بل لما راوا كون المستعار له حقيقة مستعار منه **قوله** واذا كانوا زيادة تارة
وتنقير لما سبق واذاله استبعاد للبناء على المستعار منه وضمير كانوا هو لا بل لهم ولغيرهم
من البلقاء واذاد بالاصل المشبه وبالفرع المشبه به نظر الى العرض من التشبيه وان كان
الامر بالعكس نظر الى اوجه التشبيه والقول بان المراد بالاصل التشبيه وبالفرع الاستعارة
ظاهر ايضا اذ لا معنى لقولنا مع التشبيه والاعراف بالتشبيه والبناء في الابيات على الاستعارة
بل على انكارها ونسبائها والذهاب الى ان ليس منها الا المشبه به ويقولوا عطف على الاسماء
اي يسوغون ان يقولوا والفاء في فهم جواب اذا كانوا وهم مبتداء خبر اقرب ولا يتوهم متعلق
به والمعنى انه لا خفاء في ان الاولى هو البناء على الاصل دون الفرع فاذا كانوا مع الاعراف

كأن التشبيه بحور وروان لا ينو الأعلى الفرع فتح انكاره كافي لاستعارة كانوا القوي الى ان يجوزوا
الان ينو الأعلى الفرع اذا اصلح وبنى الكلام على ان مثل هي الشمس واما شمس من باب التشبيه
لا الاستعارة وهذا يشك بقوله طلع البدر للقطع بانه استعارة لا يقال هو وان كان استعارة
لكن قوله باسدي وقال لا اجت نغمر سمي غمراف بالمشبه اعني الانسان التشبيه بالبدر لا ينفو
فان التشبيه ليصح قوله من التشبيه والاعتراف بالاصل ولا يجبر سوى ان يقال انه مقدر كانه قال
لا اجت نغمر سمي فاستدرد ورسم البدر ان يطلع ليلا كما ترى قوله فان نفق الانام **قوله** ان
صادقها الى الاستعارة تلك الشروط وحسن الاستعارة وان لم يصادقها عريت عن الحسن
وربما اكتسبت الاستعارة بسبب فواتها فحاجت رعاية جهات حسن التشبيه بالاستعارة ^{النقري}
والكنية دون التشبيه لانها وان كانت عند المرصنية على التشبيه كالمرحبة والكنية
لكنها في غالب الاستعمال لا تجس الا تابعة للكنية منبها حال التشبيه فيها اعني اخرج الصورة
الوجهية على التشبيه المقير في الكنية من غير ان يلتفت الى حسن تشبيهها واعتبارها في نفسه
كما ستذكره وقوله وانما تشبه اعطى على رعاية وضيق الفاعل للمخاطب المفعول للاستعارة و
راحة نافي مفعول تشبه ولذلك اي ولان من الشروط عدم اشتمال راحة التشبيه نوصي
في الاستعارة بالنصر على طريق النصريح باسم المشبه به كما يقال الاستعارة بالكتابة
ان يكون الشبه اي المشابهة او وجه الشبه واضحا في نفسه او معروفا فيما بين الناس
وانما حسن الاستعارة المصريحة لان الكنية نصريح باسم المشبه فلا تصير لها وجه
الشبه نعمة والغاز والنعمة مصدر غميت بمعنى البيت اخفيته ومنه المعنى والافاز
مصدر الغز في كلامه اذ اعني مراده ومنه الغز والجمع الغاز مثل رطب اوطاب في النعمة
اضافة الى المعنى في الافاز الى الكلام وقوله والا اي وانما كثر التشبيه جليا او معروفا
خرجت الاستعارة الى النعمة اذ دعي عدم اشتمال راحة التشبيه وعريت عن الحسن اذ لم يراع بان
يشتم راحة التشبيه وانما اعتبر اشتمال الراحة لانه لو زيد على الكتاب بين المشبه به بالمشبه
كافي قوله تشا حتى يبين كم الخط الابيض من الخط الاسود من الفخر او يذكر ما يشعر بالبيضا كافي الخط
الاسود فان بيان الابيض بالفخر يشعر ببيان الاسود بسواد آخر الليل او بان يذكر وجه الشبه كافي قول
المعري ولاختر روح البدر بعدا يدور بها بترجها الكنان اي من قصور مثل روح البدر
في البعد عن عين الناس لعلوها او نحو ذلك خرجت عن الاستعارة بالكنية ودخلت في باب

باب التشبيه **قوله** كما اذا قلنا ورد مثالين من الاستعارة التخيلية وكان الاولى ذكر مثال من المفرد
كما اذا قيل في الحمام سد واربد انسا انخر وقوله رابيعودا اشار الى قول الشاعر وان من ادبته
في الصبح العود تستقي الماء في غرسه ورابتا بلا اشار الى قوله هم الناس كابل ماله لا يخذ
فيها راحله الخيار فيهم قليل والمراد ما اذا قلنا لك مع قرينة مثل في الحمام والا فلا يكون اخفيا
وفي الغاي يتجدون الناس كالابل المائية ليست في راحله العبد الذي يتحلل الرجل جلا
كان وفاة يريد ان المرصني المتجرب في غم وجوده كالجنينة التي لا توجد في كثير من الابل والكاف
مفعولان يتجدون وليست مع الاسم والخبر في موقع الحال او جملة مستأنفة **قوله** ثم اذا انضم
اليها اي لا التخيلية المشاكلة وهي ان يذكر الشيء بلفظ غير لوقوعه في صفة كافي قول الشاعر
قالوا افرح شباخذ لك طمخة قلت اطمخو لاجية وقيصا وبيان الاستعارة التخيلية التامة
للكنية مع انضمام المشاكلة في قوله تشا بد الله فوق ايديهم ان اسم الله استعارة بالكتابة فيها
لها ما يباع من الناس الذين يبيعون باليدي واليد استعارة تخيلية للصون الوهمية الشبهة
باليد وكراليد في قوله تشا الكون بها مع ذكرها في حق الناس مشاكلة وما يقال من امتناع
جواب الاستعارة في اسم الله تشا فانما هو في الاستعارة المصريحة بان يطلق الاسم على غير تشبها
بد واما في الكنية بان لا يطلق الاسم عليه لكن على قصد كونه كالمبايع فلا امتناع وقول المصنف
قوله تشا بد الله فوق ايديهم من غير ترصن لقوله ان الذين يبيعونك انما يبيعونك الله يدل على ما ذكرنا
ومن تخيف الكلام ما يقال انه يلزم من المشاكلة اي ازدواج اللفظ في يبيعونك انما يبيعونك الله
ان يكون هو سبحانه مباحا واذ لا بد للمبايع من يد فتوهم له سبحانه كاليد وهو العذر في إطلاق
عليه لفظ اليد وهو من الاستعارة منتظمة لا المشاكلة بل المشاكلة الى الاستعارة لان الانضمام
يكون من الجانبين او يقال ان المبايع المفسومة الى الله تشا استعارة تخيلية تابعة للكنية
تتبرل له تشا متولة رسوله ثم اثبت له يد على سبيل التخييل بر شيئا فقبل بد الله فقد انضم
اليها المشاكلة **قوله** ولذلك اي ولان التخيلية لا تخسن الحسن البليغ حال كونها غير تابعة
للكنية استجبت الاستعارة التخيلية في قول الهمام حبيب بن اوس الطائي لا سقني ماء
الماء فانتني صبت فواستعدت ماء بكائي فانما الملام استعارة تخيلية حيث اردت
شيء مكروه يشبه الماء المروق وانضمت اليها المشاكلة والازدواج بما في البكاء لكن ليس
الملام يشبه شاله ماء لتخيل له صورة وجهته كالماء فان قيل فله الحسن البليغ لا يوجب عدم

الاستعانة افضل لان الاستعانة قلنا لم يرد ان يخرج ذلك اوجبا للاستعانة بل انما الملام لم يقع
من ذلك القليل الذي ربما يستحسن ان يقع الاستعانة عليه كسائر الخلال الشبيهة بالناطق والظافر
الهيئة الشبيهة بالسبع وبالكلمة لا يظهر للام شبه بشيء له مانع يستمكن كالعلم وكحوض
ماء احم او كظرف فيه شراب مكره ليتجلى له صورة وهيبة يستعارها الماء وبرش بذكر السيف
هذا بخلاف خفض جناح الذئب اذا طار اذا هو وتعب بسبب جناحه وخفضه والى نفسه
على الارض فكذلك الانسان اذا خضع واستكان طاء طاء من راسه وخفض من يديه فحسن ذلك
اثبات الجناح **لذلك قوله** ولما ان الاستعانة اشار الى الانقسام مطلق الاستعانة باعتبار
حسبة المستعار له والمستعار منه والجامع وعقليتها وكان الانقسام في التشبيه ستة
واهمها ما يكون الطرفان حسيتين والجامع مختلفا بعضه حتى وبعضه عقلي كتشبيه الانسان
بالشمس في حسن الطلعة ونباهة الشئ المذنب وقوعه في الاستعمال او عدم ظهوره في الاعتبار
في حق الاستعانة **قوله** في النوع الاول يعني استعانة محسوس بحسوس بوجه حتى قوله تعالى
واشتعل الرأس شيبا فافاد استعارة النار للشيب بطرفا الكتابية حيث ثبت له الاشتغال الذي
من خواص النار في استعانة مكينة خالية عن الخيلية لان الاشتغال مستعار لا ينشأ من الشيب
وفشوق في شعر الرأس بسره وهو محقق محسوس وان ضم اليه فقد نال فيه فمفعول كيف
مما كانت كون استعانة نصريحية تخفيفه وقعت فريضة الاستعانة بالكتابة اعني ذكر التشبيه
بشوط النار في الانارة والياض واداء ما اراد ان يقرأ لا يقال الاشتغال انما استدلال الرأس شيب
ان يكون هو المستعار له لاننا نقول التمييز في المعنى وقد سبق تحقيق الكلام فيه ومثال الاستعانة
النصريحية من هذا النوع قوله تعالى فخرج لهم عجلا جسداً مستعير ولد البقرة للحق الذي خلق الله
نحاس من حمل القبط بجامع الشكل **قوله** ومن النسخ اي استعانة محسوس بحسوس بوجه عقلي قوله
اذا رسلنا عليهم الرج العقيم شبه الرج الى ان ينفذ في فائز من انشاء مطر والقاح شجر بالرجل الذي
لا يولد له ثم ذكر التشبيه واراد التشبيه به ادعاء فيكون استعانة بالكتابة والجامع عدم ظهور
النتيجة والامر وهو عقلي والفرقة اثبات العقم ويشبه ان يكون استعانة تخفيفه لا تخيلية
لا يكونها تخفيفه لان المستعار منه في المرأة من الصفة التي تمنع الحمل والمستعار له ما في الرج من
الصفة التي تمنع انشاء مطر والقاح شجر وهما عقليا **قوله** وكذلك اي مثل قوله تعالى اذا رسلنا
عليهم الرج العقيم قوله تعالى واية لهم الليل انسلخ منه النهار في كونه من قبل استعانة محسوس

فانما

محسوس بوجه عقلي وتقريب انه شبه ظهور النهار من ظلمة الليل بظهور السلوح كالشاة مثلا
من جلدته بجامع زنا من عقلي على آخر وحصوله عقيب ثم اطلق لفظ السلخ على المشبه كما هو طريق
الاستعانة النعنية النصريحية وما يتوهم من انه استعانة بالكتابة بناء على ان المذكور ظهور
النهار وهو مشبه والذئب ظهور السلوح وهو مشبه به وفساده ظاهر لان مدلول السلخ
ظهور السلوح لا ظهور النهار نعم لو قيل شبه النهار المنير عن الليل بالشاء السلوح من الجلد
ثم ذكر التشبيه واراد التشبيه به ادعاء بفرقة نسبة السلخ كانت استعانة بالكتابة والسلخ
تخيلية ان ارد به معنى وهي للنهار شبهة بسلخ الشاة وتخفيفه ان ارد بخرجه الاطوار والاج
لكن ليس هذا من تقرير المحسوس في وعرض بانه لو ارد بظهور النهار لكان المناسبات ذاهم
مبصروة ومن ظليون لان الواقع عقيب ظهور النهار هو الاضمار دون الاظلام فالوجه
ما ذكره القوم انه استعانة بسلخ جلد الشاة اي كسطه لاذالة الضوء وكشفه من مكان الليل
ومثل ظلمة وتخفيفه ان الظلمة هي الاصل والنور داخل عليها طارستها بضوئه واذ
الشمس سلخ النهار من الليل اي كشفه كما يكشف عن الشئ الطاري عليه السائر فيحصل ظهور الظلمة
بعد ما بضيء النهار كظهور السلوح بعد سلخ اهابه عنه واجيب بانه من باب القلب
اي ظهور ظلمة الليل من ضوء النهار او بان المراد بظهور النهار بين وانكسافة او زواله
كما في قول الحماسي وذلك عاريا بربطة ظاهر اغرابا من المروق في الجمله يكون عيان
عن انقضاء النهار وابتداء الليل والدخول في الظلام والوجه ان مراده انقضاء الليل
واستدعاء النهار على ما هو ظاهر العبارة وقد اختلف في ذلك اثر الشيخ عبد القاهر اخذا
من قواهم سلخ الشاة من الاهاب اي اخرجته لا من سلخ الاهاب عن الشاة بمعنى زعته
على ما ذهب اليه غيرهما وصح القاء لانها موضوع لما يعتد في العادة في باغض من اخرج
هذا يختلف باختلاف الامور والعادات فقد يطول الزمان والعادة في مثله بقتض
عدم اعتبار الماهية وقد يكون بالعكس كما في هذه الآية فان زمان النهار وان توسط بين اخرج
النهار من الليل وبين دخول الظلام لكن لظلمة دخول الظلام بعد انقضاء النهار وكونه
ما ينبغي ان لا يحصل الا في اعتداد لك الزمان عند الزمان فربما وجعل الليل كانه بقاء
عقب اخرج النهار من الليل بلا مهلة وبرج هذا بان اذا المفاجأة انما يحسن على هذا
التقدير كما يقال اخرج النهار من الليل فقال جاز دخول الليل بخلاف قوله نزع ضوء

النس من الهواء ففاجأ الظلام فانه بمنزلة قولك كسرت كوز ففاجأ الانكسار وبان الشيء
الما كوزا به اذا اشتغل على نوع استغراق في فقر الزيادة اقتدار وذلك في مفاجأة الظلام بعد
ظهور النهار لا بعد انقضاءه وبان ظهور النهار المضي السبب بظهور السلوخ الابيض من الجلاء
السا والذى يكون سودا مظلما من ظهور الليل وبان التحقير وان كان يقتضي طر بان الضوء
على الظلام بمنزلة السا تركب المتعار المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك كما هم يعتقدون و
يعتدون من جملة الضرورات بان الظلام هو الذي يطر على الضوء فيستمر بمنزلة اللباس له
ويكشف عنه فيظهر وحملنا الليل المباشرة فقولنا المستعار له ظهور كانا الانسب اظهار
النهار واظهار السلوخ وقوله والجامع ما يفتل من ترتيبا احدهما على الآخر فيرتبهم ان الضمير
عائد الى الطرفين وليس يستقيم بل لا الامر المذكورين في المستعار له وما ظهور النهار
وظلمة الليل في جانب المستعار منه وما ظهور السلوخ وكسب الجلاء فالمنع ترتيب
احد الامرين للآخر في ظهور النهار او السلوخ وظلمة الليل والحل **قوله** وكذا
اي من النوع الثاني قوله تعالى جعلناها الارض المزخرفة المزينة المذكور في قوله تعالى
حقا احدثنا الارض زخرفها وازينت حصيها اي محصودا من حصود الزرع قطعها
كانه نفع بالاسم اي كان له ثلث بالزمان المتقدم القريب شبهت الارض المزخرفة المزينة
بالنبات الغض الطري الذي يحصد ويستاصل ثم اوردت الارض بالذكر واريد بالنبات
الغض ادعاء بقرينة نسبة الحصاد الذي هو من خواص النبات اليه فيكون استعارة
مكنية والحصد تخيلية بتعبية **قوله** وكذلك قوله تعالى جعلناهم حصيدا خامدين
اي جعلنا اهل حصود فربه باليمن حين قتلوا ايبتهم فسقط الله عليهم نجت فضرحتهم
حيقا بمنزلة النبات المحصود والنار الحامدة في الهلاك فهنا استعار بيان الكناية
لمقطر واحد هو ضريح جعلناهم حيث شبه بالنبات بالنار واورد بالذكر مراد به المشبه
بها اعني النبات النار ادعاء بقرينة انه نسبة الحصاد الذي من خواص النبات و
الحود الذي هو من خواص النار واقتصر المص على النبات في الجود لسبق بيان الحصاد في الآية
المقدمة فان قلت الظاهر ان هذا من باب التشبيه مثلهم اسود وهم صرهم عمى دور الاستعارة
قلت جمع الخامدين جمع العقلاء ينال في التشبيه اذ ليس لها قوم خامدون يعبر تشبيه
اهل القرية بهم اذ الجود من خواص النار بخلاف الصم فانه يجعل بمنزلة هم كقوم صم وكذا

وكذا يعتبر حصيدا بمعنى محصودين على استواء الجمع في فعل بمعنى مفعول للام خامدين
نعم يجوز ان يعتبر تشبيه القوم بقطع النبات وجود النار فيكون هنا استعارة
بضحية بتعبية في الوصفين **قوله** ومن الثالث قوله تعالى قالوا يا ويلنا ميعتنا
من مرقنا قالوا فاد مستعار للموت بجامع عدم ظهور الافعال والكل عقلي والقرينة
كون الكلام كلام الموتى لا البعث على ما قيل لانه لا يختص الموت يقال بعثه من يومه
ابقظه وبعث الموتى حشرهم وقد يعترض على جعل الجامع عدم ظهور الافعال بانه في
الموت اقوى منه في النور فالاولى انه البعث الذي هو في النور اظهر واشهر واقوى بحيث
لا يشبه فيه وبالمجمل فالاستعارة بضمحية اصلية ان جعل مصدرا بمعنى الرقاد وبتعبية
ان جعل اسم مكان **قوله** وقد منا الى ما علوا اي اخذنا في خرايا اعمالهم بعد الامهال
والاستعارة بضمحية بتعبية طرفاها والجامع كلها عقلية فان قيل المحي من قبيل
الحركة وهي حسية قلنا المستعار منه ليس مجرد المحي الذي هو الحركة بل بقيد كونه
للسا فوبعد منة ولهذا قد يذهب الى ان الاستعارة تمثيلية لا قدوم هناك ولا
ما يشبه القدوم بل مثلت حال هؤلاء واعمالهم التي علموا في كفرهم من صلة رحم واعمالهم
ملحوف وقرى ضيف ومن على اسير وغير ذلك من مكارهم ومحاسنهم بحال قوم خالفوا
سلطانهم واستعصوا عليه ففقدوا اسبابهم وقصدوا الى ما يختار ايديهم فافسدوا
ومرقها كل مرق **قوله** سنفرع لكم ايضا الثقلان اي الانس والجن سمي بذلك
لثقلها على الارض احياء وامواتا ولرزانه رايهم وقد هم اولانها متقلان بالثقل
شبه الشروع في الجراد الجرد من غير شروع في فعل اخر بناء على انتهاء امر الدنيا وشروع
الحق بالفرار الذي هو الخلاص عن المهمات المنع في خواص الله تعالى لانه لا يشغله شأن
عن شأن فجعل فراغا واخذ فيه سنفرع استعارة بتعبية بضمحية كانه قبل سجي
بجردى لجازانكم والايقاع بكم وفيه من التهديد ما لا يخفى فقولنا الفراغ مبتدأ
خبره وقع مستعارا وهو الخلاص غرض بينهما والله لا يشغله اعراض بعد اعراض
وعرسلطانه اعراض في اعراض وذلك لاشارة الى المضمون وحده بيان الجامع اي كون
الفاعل بصفة ان لا يأخذ الا في امر واحد هو الجامع بين الفراغ والاخذ في جرد الجراد
هو امر عقلي **قوله** تكاد تدبر من الغيظ صفة جهنم اي تنقطع وتنفرد غصبا عليهم

جعلها شدة استغفارها بهم كالمقنطرة عليهم وكذا سموها لتغيظا وزفيرا شبه صوت
عليانها بهم بصوت المتغيظ وزفير وهو صوت تسمع من جوفه توهم للنار حالة تشبهه
بالحالة التي تجدها الانسان من نفسه عند غليان دم قلبه قصد الى الانتقام فاستغفر
لها الغيظ والتغيظ استغارة تخيلية وذلك مبني على تشبيه النار بالانسان المقنطرة
في تشديد الامر على الغير وقصد ايضا للضرر اليه وهي مكنية **قوله** سكنت عن موسى الغضب
استغارة بتعبه منية على سكون تشبيه الغضب عن قصد الانتقام بسكون اللسان على الحركة
المع الكلام والجامع الامساك عن حاله مشتملة على نوع حركة الى تركها شتمل على نوع سكون
فمقوله والجامع هو ان الانسان الى آخره نوع سماع حيث اغتر من الجامع جانب المستعار له
فقط والاستغارة بتعبه بضرر بحية تحقيقه **قوله** ومن الرابع اي استغارة محسوس
لمعقول استغارة الغدق ^{ومع} اذ معناه الرمي بالجسم الصلب لا يراد الحق على الباطل وهو عقل
واستغارة الدمع وهو حتى اذ معناه كسر الراس وشجته بحيث يصل الى الدماغ وتسمى
غشاءه لذهاب الباطل واعداه لما ان الدمع في الغالب يؤدي الى دهنوق الروح ففي
الآية استعارتان بضرر حجتان بعينان ومعنى بل اضرب عن اخاذ الله وتزببه
لذاته من اللعب اي بل من شأننا ان يغلب الحق الذي من جملته الجرد على الباطل الذي من
عداده اللهو فيحقه وبغية فاذا هوز اهق اي هالكا من الرهوق وهو ذهات
الروح وقوله تعالى مستهم البياض استغارة بتعبه شبه اصابة البياض وهو
اليهم بالمساس الذي هو وصول جسم الى جسم بحيث لا يكون بينهما فاصل وعبر عن
المستعار له بمقاساة الشدة اخذا بالخاص وكذا ضربت عليهم الدلة بمعنى اجبت
بهم حاطة الخيمة او القبة لمن ضربت عليه استغارة بتعبه بضرر بحية وكذا زلزلوا
اي زلزلوا عاجا شديدا بما اصابهم من الشدائد وكذا فاصدع بما توغراى بالامر
او بما يؤثر به اي فاجهر به يقال بالحقه اذا تكلم بها او فلهن الامر بانه لا تنجى وافوق
بين الحق والباطل وكذا واذا رايت الذين يخوضون في آياتنا اي بالتكذيب والاستهزاء
والطعن في اعراض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره وتذكير الضمير بالنظر الى معنى
الايات وهو القرآن واما في قوله تعالى الرزاقهم في كل واديهيمون فاستغارة
الوادي اصلية واستغارة الهيمان بتعبه وهو مصدر هام على وجهه هب من

من الغنى وغيره وذلك ان اكثر كلام الشعراء من الآيات وحيالات لاحقيقة لها وجهالات
لا رخصة فيها مثل التسبب بالحرب وتزريق الاعراض وفتح الانساب والوعد المكاذب
والافتخار بالباطل ومدح من لا يستحق بالايستحق واقصر على التصريح بكون المستعار
منه في الامثلة حسيا والمستعار له عقليا للعلم بان الجامع عند كونا احد الطرفين
عقليا لا يكون الا عقليا وهذه الامثلة ان كانت اشارة الى المجموع فذكر هذا الكلام
اغنى عن كون المستعار منه حسيا والمستعار له عقليا بالنسبة الى البعض يكون
للتاكيد وان كانت اشارة الى استغارة الخوض والوادي والهيمان فلا تكرار
ولم يتعرض في شيء من الامثلة للجامع لظهوره **قوله** ومن الخامس اي استغارة
معقول محسوس استغارة الطفيان لكثرة الماء واستغارة العنق لكثرة البرح
وشدها واستغارة الاحياء لظهور النبات والاشجار والثمار واستغارة الاشياء
ومعناه الاحياء ايضا لظهور النبات ونحوه والمحل بتعبه في العقل سوى العنق
فانها في الصفة واما جعل استغارة البند وراء الظهر وهو حتى للتعرض للفضلة
وهو عقلي من استغارة المعقول للمحسوس فهو بظاهر منه ومن الاصحاب فقوله
انما طغى الماء اي جا وزحم المعتاد حملنا كرايا باكر وانتم في اصلهم في الجادة
اي في سفينة نوح الجارية على وجه الماء واصل الطفيان والعنق مجاوزة ذوق
المعقول للحد ومعنى صرصر شديدا الصوت والبرد ومعنى عابيه شديدا
العصف كأنها عنت على خرنبتها فلم يستطعوا اضبطها او على عاد فلم يستطعوا
ردها وقوله فنبذوه اي اليها في وراء ظهورهم لم يراعوه ولم يلتفتوا اليه
وهذا معنى التعرض للفضلة وهذا كما يقال في تقيضه جعله نصيبه و
القاه بين عينيه وقوله فاجينا به اي بذلك الماء المبارك المنزل من السماء
المنبت به الاشجار والثمار والزرع بلذ منبت اي ارضا لا ماء فيها وبذكر الوصف
بناويل البلاد والمكان فهو عطف على قولنا من السماء ماء مبارك اي كثر البركة
والنفع لكن تفسيره بظاهر النبات والاشجار والثمار يكون معنى ابتنا به جنانا
فيكره اللهم لا ان يبال ان اظهر النبات يكون بعد تحقيقه الذي هو معنى لا يبال
قوله ولعل في البعض نظرا اما اجمالا ففي كل ما هو من قبيل الاستغارة التبعية

واما تفصيله فلا يجعل المستعار له في نسخ منه النهار ظهور النهار من ظلمة الليل قول
عبد القاهر ولعل المختار عنده انه ازاله ضوء النهار من ظلام الليل ولا قوله الم
انهم في كل اديهمون وقوله فبنذوه ورا ظهورهم بالتمثيلية اشبه من ان يعتبر
بجاز في مفرغه ولا ان الممود بالحقيقة انعدام ضوء النار فلا يكون حسبا والقدر
بحسب يكونه للسافر ومن بعيد وهو حركة فيكون حسبا لا عقليا والغذف بحركة
وهو ليس بحسب والبنيلع تكلم بخصوص فيكون حسبا لا عقليا واظهار البنات عقلي
لا حسبي وانما الحسبي هو البنات **قوله** الفصل الرابع في بقوله من فضول المجاز
المحد وطول الفصل وكلامه صريح في ان الحكم هو الاعراب نفسه وان معنى رجوعه
الحكم الكلمة هو ان يكون المجاز هو ذلك الحكم الذي هو الرفع في المثال الاول والنصب في
المثال الثاني والجر في المثال وعلى هذا القياس يكون الرفع في تنوع المعبدى والآ
ايها الا في حضر الوغى والنصب في قوله تعالى ولا اخر تني الى اجل قريب فاصدق
بجاز ولذا قال في حكم الكلمة دوران يقول الاسم وقد يجعل صفة للكلمة التي تغير
اعرابها كلفظ القرية وربك ومثله والتفسير يكون الكلمة منقولة عن حكمها اصل
الغير بهذا النسب كما قال فيما سبق المجاز اللغوي الرابع في معنى الكلمة ان يكون الكلمة
كندا وكذا وعلى هذا فالمراد بقوله الرفع مجاز الرفع وكذا النصب والجر بل كلمة يكون
لاجل حذف كلمة تسمى مجازا بالنصب وما يكون لاجل اثباتها يسمى مجازا بالزيادة ومعنى
الاستقنا الواضح هو ان يكون المعنى بعد اثبات الكلمة مخالفا للمعنى قبل اثباتها
مخالفة بالكلمة فان معنى ليس كمثله قبل زيادة الكاف نفى ان يماثله شيء وبعد ما
نفى ان يماثل ما مثله شيء بخلاف قولنا ليس زيد بمنطلق فان معناه بعد الاثبات هو
قبل اثباتها لكن مع زيادة ما كبدها ليست مخالفة بالكلمة وليس الاستعناء عن
واضح لان التاكيد غرض صحيح لا بد في افادته من لفظ يدل عليه فهو في النفي مثل
ان زيدا قائم في الاثبات ثم على ظاهر عبارة الكتاب ما خشيت ان يصدق على
المجاز الرابع في معنى الكلمة انها نقلت عن حكمها اصل هو الاستعمال في الموضوع له
وعلى اليوم في مثل سرت يوم الجمعة انها كلمة اكتسب حركه الفتحة لاجل حذف كلمة لا بد
من معناه وهي كلمة في وانها لا يتناول المجاز الحذف والاثبات فيما يكون الاعراب

بالحرف دون الحركة لكن المقصود واضح فقوله عند السلف لا بد ولا محالة حال من المبتداء
اعني هو او متعلق بما يفيد الحكم بين المبتداء والخبر من معنى الاثبات وقوله الاصل
وجاء امر ربكم لظهور استحالة المعنى على الله تعالى لانه لا بد من حركة من مكان غائب الى مكان حاضر
وقوله الاصل واسئل اهل القرية لظهور ان ليس المسئول هو الارض والجدران وان احتمل
ان يخفى الله فيها القدرة والارادة والتكلم وما يقال انه لا يجاز لان القرية مجتمع الناس
من قرأت النافذة جمعت لهما في ضربها غلط في المعنى لان مجتمع الناس غير الناس وفي الاشتقاق
لان لام قرية ما ولام قرأت والقرآن حمزة وقال الشيخ عبد القاهر ان الحكم بالحذف
منها الامر يرجع الى غرض التكلم حتى لو كان كلام رجل من قرية قد خربت وباد اهلها
فقول الصاحبه واعظا ومنعظا سل القرية عن اهلها ما اذا صنعوا كما يقال سل
الارض من شئ انما ياركة وغرس اشجارك لم تكن من الحذف في شئ وقوله فلا اصل ليس
مثله شئ لظهور ان العرض نفى ان يماثله شئ وقد يقال انه مجوز ان يكون نفيا للشيء نفى
لازمه فانك اذا انفيت ان يكون مثل الله مثل لزم نفى مثله اذ لو كان له مثل لكان هو مثل
مثله اذ المقدير انه موجود او يكون نفيا للمثل على طريق الكتابة قصد الى المبالغة
لانه اذا نفى المثل عن يماثله وعن يكون على اخص واصافه كان نفيا عنه كافي مثلك لا يحل
قصد الى نفى المثل عن ذاته فلا فرق بين قولك ليس كانه شئ وقولك ليس كمثله شئ
انما يعطيه الكتابة من فائدتها ولا يقصد في مثل هذا الكلام الى مثله بل يستعمل
فيمثله مثل وفيه لا مثله كما يقال اياه مبسوطان بمعنى انه جواد من غير ضرورة ولا بسط
لها وقوله بحسب ان يفعل كذا بمعنى حسبك من غفر فرق فالباء زائدة محضة غير الاسم من
الرفع الى الجر وكذا كفي الله بمعنى كفى الله **قوله** وراي في هذا النوع لا اري له ههنا رايا يفرقه
ولا عن كون على السلف لعله لانه اذا راد التزاع في اطلاق المجاز على هذا النوع فلا وجه
له لانه شايع ذابح سواء كان المجاز او بالاشتراك وان اراد انه ليس من اقسام المجاز المقابل
للحقيقة المقترن بالكلمة المستعملة في غير الموضوع له فالسلف ايضا لم يجعلوه كذلك بل جعلوه
لحد شامل له لان الاستعمال في غير الموضوع له معبر في تعريفه عندهم ايضا على اختلاف
عبارة انهم كفولهم كل كلمة اريد بها غير ما وضعت له في وضع واضع واحدا لا خلة بين الثنا
والاول واما تقسيم المجاز الى هذا النوع والى غيره فكيف تقسم المجاز الى اللغوي والعقلي

بمعنى ما يطلق عليه لفظ المجاز كما يقال المستثنى منه متصل ومنقطع وما نقل من
تفسير هذا النوع من المجاز باللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعل له بعد نقصا منه
او زيادة بمعنى الاعراب الى ما يخالفه بالكلمة فلا ارى له وجه صحة اذ ليس بها
استعمل في غير الموضوع له **قوله** الفصل الخامس في المجاز العقلي هو الكلام الذي
اقتضيه خلاف ما ثبت عند المتكلم واستقر في اعتقاده من الحكم في ذلك الكلام لنوع
تاويل افادة لخلاف ما عند لا بواسطة وضع واضع وقد بسط المصالح الكلام في فوائد
القبول غاية البسط ومعنى طرد لحد انه اذا وجد وجد الحدود ومعنى عكسه انه
اذا انتفى انتفى الحدود فلو قال خلاف ما عند العقل لصدق الحد على مثل قول الجاهل
ابن الربيع العقل يعتقد ان المبتدأ هو الربيع لكونه على خلاف العقل في نفس الامر
مع انه ليس بمجاز عقلي بل حقيقة فلم يكن الحد مطردا **قوله** ما يقال من انه مجاز لغوي غلط
ولما صدق الحد على مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند لانه ليس خلاف ما ثبت
عند العقل الجواز ان يكون بنفسه الكعبة ويهزم الامير نفسه الجند مع انه مجاز عقلي
فلم يكن الحد منعكسا واعترض صاحبنا ايضا بان لا يتم بطلان طرده بما ذكره من وجه بقوله
لضرب من التاويل لظهور ان الجاهل لما يقول ذلك عن اعتقاده لا عن تاويل ولا بطلان
عكسه بما ذكره لان المراد بخلاف ما عند العقل خلاف ما في نفس الامر لا عن معناه ما يقتضيه
العقل ويرفضه لانه يحصل عنده ويرسم فيه مطابقا كان وغير مطابق ومثل كسا
الخليفة الكعبة خلاف ما عند العقل بهذا المعنى وكما بان المهزوم الظاهر من قولنا
ما عند العقل ما حصل عنده وهو اعم مما في نفس الامر لا مكان عقل الكواذب ولا
يتم ان يحصل عند العقل ان الخليفة نفسه كسا الكعبة فلا يكون هذا خلاف ما عند
العقل فيكون لقوله خلاف ما عند المتكلم فانه ان خرج قول الجاهل ابن الربيع
البطل ودخل قول العاقل كسا الخليفة الكعبة ولضرب من التاويل فانه ان خرج
قول الجاهل وخرج قول الكاذب جاني زيد مع علمه انه لم يجز ولا يكون هذا من قبيل
التكرار في شيء لتفرد كل من القيدين بفرض لكن لما قيد خلاف ما عند المتكلم ولا استه
اخراج قول الجاهل الله وان امكن اسناده الى قيد التاويل المذكور اخرا وكان معنى قوله
لنا بطل طرده بما ذكره ليجز مثل قول الجاهل وسقى قوله لضرب من التاويل مختصا

مختصا باخراج قول الكاذب **قوله** ولذلك لا نأخذ بالمعبر خلاف ما عند المتكلم لاختلاف ما عند
العقل لم يجزوا اسنادا شاب وافنى الى كثر الغداة وقر العشي على المجاز ما لم يحصل لهم علم ولا
غلبة ظن بان قائله لم يقبله عن اعتقاده بل حملوه على انه حقيقة لكنه كاذب بمعنى عدم مطابقة
الواقع وقوله او يغلب مجزوم معطوف على يعلموا عطفاً منفي على منفي ليقم النفي فيفيد
انقضاء الامر من العلم وغلبة الظن مثل لا تطع منهم انما او كفورا بخلاف ما لو قدرا وما لم
نقلت لكون عطفاً منفي على نفي فانه لا يفيد العموم ولا يستقيم المعنى اذ على تقدير احد النقيضين
لا يحمل على المجاز كما لو انتفى العلم وتحقق الظن **قوله** او بالعكس **قوله** كله لراضع رفع كله على
انه مبتدأ ليفيد عموم النفي بخلاف ما لو نصب على انه مفعول لراضع فانه لا يفيد العموم
وهذا ما قال الشيخ عبد القاهر لو رفعت كله يكون مبتدأ ولراضع خبره وكان النفي
عاما واستقام غرض الشاعر في تبرئته نفسه عن جملة الذنوب ولو نصبت كله يكون مفعولا
لراضع وكان النفي نفي العموم وهو لا ينافي في ابتداءه ببعض الذنوب فلا يتم غرضه ونما
تحقيق هذا في شرح النخبة القانع لفصله المجموع من الشعر وقناع الشعر حوالا
الراس وعن غفر غفره بمعنى بعد كما في قوله تعالى انزل من طبقا عن طبق وحقيقته ^{بمعنى} تميز
غفر غفره ومتبادر عنه جذب الليالي مضيتها واختلافها في الاساس جذب الشجر
مضت عامته وابتلى او اسرعى حال بتقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر ويجوز ان
يكون التقانا واستينافا اي ابطل ان شئت واسرعى بها الليالي فانه لا يتفاوت
الحال عندى بعد ذلك ولا ابالي بالاختصار والانكشاف والظرف اعني حين متعلق
بقوله في النجم وقوله لكونه بدل من قوله لقول ابى النجم والصبر لم يزد جذب الليالي
وقوله بما اتبعه متعلق باستدلو وضمير الفاعل لا في النجم والمفعول لقوله مبر عنه
جذب الليالي والعائد الى الموصول محذوف هو المفعول الثاني استدلو اعلى
كونه مجازا بالقول الذي جعله تابعا له وهو قوله افناء اي بالنجم او شعر راسه
قبل الله اي قوله وحكمه وارالت اي سترت ابنتها الشمس افق من افق المغرب فاد جمع
لا افق المشرق واطلعي منه وقوله الشاهد صفة لقوله في من قوله لئلا تهت
اي تبهري ابى النجم من ان يريد ويقتصد حمل مبر عنه جذب الليالي على ظاهر الذي هو
الفاعل لتمييز الشعر عن الراس هو جذب الليالي **قوله** ولما يتبع عكسه عطفاً على التاويل

بمنع طرده وذلك إشارة إلى انقضاء ثبوت الامتناع في العقل وضرب كونها
للمتأخرين اعني كس الخليفة وهزم الامير **قوله** وانما قلب لضرب من التأويل ليجتز
به عن الكذب يعني الخبر على خلاف اعتقاد المخبر اما مع اشتراط مخالفة الواقع ايضا
كما هو رأي الجاحظ او لا كما هو رأي النظام واما الكذب بمعنى مخالفة الواقع اذا و
اعتقاد المخبر فقد خرج بفيد خلاف ما عند المتكلم فظهر انه يريد بالكذب هنا
ما يكون على خلاف اعتقاد المخبر سواء خالف الواقع ام لا وذلك ان الكاذب لا يقول
في كلامه ولا ينصب قرينة على انه يريد خلاف الظاهر بل يركب كل صعب ذلول لتزويد
واوالت وتأولت فقلت ونفقت من آل الامر كذا يؤل أي انتهى اليه والمآل المرجح
وحقيقة التأويل ههنا نطلب ما يؤل اليه الكلام او الحكم من الحقيقة او نطلب ما وضع
الذي يؤل اليه من العقل بمعنى انه من العقل أي موضع يكون من الموضوع التي يصلح
لمعرفة اليها وما ذكر ههنا من الاحتراز بالتأويل عن الكذب بظهر ما ذكرنا في بحث
الاستغارة من انه لا اختصاص للتأويل بفادقها الدعوى بالمطالبة بالتأويل و
الكذب بنصب القرينة **قوله** وانما قلب افادة للخلاف بمعنى اذا ادعى ان الفعل كائن
في موضوع بحسب اللغة لمعناه مقررنا بشرط الاستعمال في القادر المختار
او وضع بحسب عرف عام او خاص ذلك كان استعماله في غير مثل انبت الربيع كان
المجاز لغويا بمعنى الانتساب إلى الوضع لغة او شرعا او عرفيا لا عقليا لكونه
تقدرا عن الموضوع الأصلي بحكم الوضع مع انه يصدق عليه انه كلام مفاد به خلا
ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل وهو تشبيه الربيع بالقادر المختار
في نيل الفعل به فلا يترتب من الاحتراز عنه بتقيد افادة خلاف ما عند المتكلم بكونه
لا بوساطة وضع واضع فان هذا بوساطة وضع اللغة على ما ادعى وبوساطة
وضع العرف على ما فرض والمجاز العقلي يجب ان لا يكون افادة للخلاف فيه بوساطة
من الاوضاع على ما دل عليه بتكبير وضع في سياق النفي بلا العاطفة على مقتد
أي افادة للخلاف بوساطة العقل لا بوساطة وضع من الاوضاع لغوي اذ ادعى
ان انت كذا وكذا او غير ذلك ان ارتكباي وضع لذلك بخلاف ما قبل لا بوساطة الوضع
فانه لا بد له على عموم النفي ان يرتب اختصاص بالوضع للغوي بناء على تبادره الى الفهم عند

عند اطلاق الوضع **قوله** ولاجل هذه الصورة وهي امكان ادعاء ان مثل انبت موضوع
في اللغة للاستعمال في القادر المختار وحيث يكون مثل انبت الربيع مجازا لغويا لا عقليا
لكون اللفظ مستعملا في غير الموضوع له لغة احتج في صحة الحكم بانه مجاز عقلي
لغوي لا بيانه انه ليس بحسب اللغة موضوعا للاستعمال في القادر المختار لثبت
ما هو شرط المجاز العقلي وههنا يجتان الاول ان يحقق هذا الشرط لما يتم بعد بيان
انه ليس موضوعا للاستعمال في القادر المختار بشي من الاوضاع لا بمجرد وضع اللغة
لان هذه الصورة التي يجب الاحتراز عنها هي ان يدعى هذا الوضع لغة او يركب
عرفا الشئ انه لا وجه للاحتراز عن هذه الصورة لان الاختصاص بالقادر المختار
ثبت في حكم العقل سواء انضم اليه حكم الوضع ام لا يكون فيكون المستعمل في غيره
مجازا عقليا لتقديره مكانه الأصلي بحكم العقل وان انضم اليه حكم الوضع ايضا يكون
مجازا لغويا ايضا لتقديره مكانه الأصلي بحكم الوضع ولا منافاة وكقواب ان
العمدة في الوضع هي اللغة فانقصروا في البينة عليه مع انه يمكن اجراؤه في سائر
الاضاع لتساويها في وجوب النقل وما جرى مجراه على ان الكلام في مخاطبة اللغة
فيكفي عدم الوضع للغوي لا ترى الى جزمهم بكون الاسد في قولك في العام اسد
مجازا مع احتمال ان يكون موضوعا له في عرف ما وعرف الشئ ان الاصطلاح جرى على
المجاز العقلي مقابل للعرفي انما خالف موضع اللغة يسمى مجازا لغويا لا عقليا وان كان
متقدرا بامكانه الأصلي بحكم العقل ايضا **قوله** وحكم العقل لما كان مظنة ان يتوهم
انه لا بد للفعل من مؤثر قادر فيكون النسبة الى القادر من لوازم الفعل والوضع
موضوعه لذلك فيكون النسبة الى القادر معتبرة في وصفها ولا يفرق بين واه اللغة
لثبوت حكم العقل من غير احتياج الى النقل اجاب بانه اذا كان ذلك ثابتا بحكم العقل
لم يحتج الى اشتراطه في الوضع لكون العقل كافيا بحكم العقل بكون دليله على عدم اشتراط
في الوضع ولو لم يجعل دليله على ذلك فلا أقل من ان لا يجعل دليله على الاشتراط هذا
بعد تسليم انه لا بد لكل فعل من مؤثر قادر والا فهو غير مسلم عند التحقيق لجواز ان يكون
الفعل من قبيل المولدات مما ليس بقادر بان يكون صدور من القادر بوساطة فعل
آخر لا يكون موصوفا بالقدرة كصدور الاحياء عن الله بوساطة لقاء المحبوب

والاشابة بواسطة كراهة والاثبات بواسطة البرع وهذا على رأي المعتزلة
حينئذ جعلوا صدور بعض الافعال بطريق المباشرة كالاعتماد على الجسم والبعض
بطريق التوليد كالحركة عنه وكحركة الحاتم بواسطة حركة اليد ومعنى التوليد ان
يوجب الفعل فاعله فعل اخر وههنا بحث اخر وهو انه لابد للفعل من مؤثر قادر
وانه لا يجوز صدور الفعل عن المؤثر بالطبع كحرارة النار وبرودة الماء فلا يتم ان كل
ما يستدل به الفعل في اللغة بحسار يكون مؤثر بل محله الموصوف به كحرارة النار
وبرودة الماء وبياض الجسم وسواده وان كانا يجاد القادر المختار **قوله** ومنها ان فعل
تولم فعل الرع التوراي الزهر لما كان بطلان كون لفظ فعل موضوعا للاستعمال في القادر
المختار اظهر منه في افراد الفعل من مثل انت واجبي واشاب وغير ذلك وورد اليثابه
وحص صدره لكون اسناده الى فاعله اكثر وفي كونه حقيقة لا مجازا اظهر وذلك
كقولك فعل النار في الماء التسخين وفعل الماء في الحمر التبريد وفعل السموم في
بذل الانسان اسهال الصفر الى غير ذلك من الامثلة فان جعل هذا من مخالفة الوضع
بعيد جدا بخلاف مثل اثبات البرع واحياء الاحتمال واشابة كراهة فان ادعا كونه
على خلاف وضع اللغة ليس بهذه المثابة من البعد وكذا اسناد لفظ فعل ويقف على
قولك فعل البرع بالبدن ما فعل بالبحر وقولك في الرمة لها بشر مثل الحر ومنطق
رضيم الحواشي لا هراء ولا نفد وعينان قال الله كونا فكانتا فقولان بالالباب ما فعل
لحمه ففعله كرادع ذلك اي كونا قولنا فعل النار كذا وفعل الماء كذا وغير مجازا
لغويا بناء على كونه مستعملا في غير الموضوع له بفرد ومبعد عن الانصاف **قوله**
ومنها ان نحو خلق واجبي لو كان حكم العقل بانتساب الافعال الاختيارية
الى القادر المختار دليلا على كونها موضوعا للاستعمال في القادر المختار لكان
حكمه بانتساب الافعال الغير الاختيارية الى غير القادر المختار دليلا على انها موضوعا
للاستعمال في غير القادر المختار لعدم الفرق وهذا مما يقل به احد وههنا وجه
آخر لم يذكره لشهرته وهو انه لو وضع الفعل للاستعمال في القادر المختار لكان قولنا
فعل الاختيار كرادع وفعل بالاضطرار ساقضا **قوله** ويستعمل العقل بالالغويا لعدم
رجوعه الى الوضع اشارة الى ان المراد باللفظ ههنا المنسوب الى الوضع دون العقل

سواء كان وضعه لغويا او شرعيا او عرفيا عاما او خاصا **قوله** وكثيرا ما يسمى
في كثير من الاحيان اسمي مجازا حكما لتعلقه بالاسناد دون اللفظ لظهور ان ليس من مجازا
مثل اثبات البرع مجازا وانما المتعدي عن مكانه الاصل هو الاسناد اي الحكم ولهذا اختار
صاحب التحقيق جعل الحقيقة والمجاز العقليين من اوصاف الاسناد وكثيرا ما يسمى
ايضا مجازا في الاثبات لتعلقه باثبات الفعل من ليس له وكان هذا بالنظر الى اهم
الاعتبار لا فقد يكون في النفي كقوله تعالى فارجت بخارجهم وقول الشاعر فتمت
وما لبلي المطي بنا ثم بل بحري في الانشاء مثل ياها مان بنه صرحا واصلوا نك تفر ك
وكقولك ليت النهر جار ولعل النهار صائم وما شبه ذلك على انك اذا تخففت
وجدت هذا كله عائدا الى الاثبات اما الانشاء فبالنظر الى الاصل والمال فان معنى
ابن لا صرحا اطلق منك ان ينشئ صرحا وعلى هذا القياس واما النفي فانه انما يكون
مجازا اذا قصد اثبات ذلك النفي مثل عدم الريح في خارج مجازا عنهم وعدم النور
في ما نام ليلى ولهذا يفسر بخسرت وسهر على ما قال صاحب الكشاف انه اسند الحسن
الى المجازة على المجاز العقلي حتى لو قيل ما رجت التجارة وانما ربح الناجر وما نام الليلى
بل صاحب الليل يكون من المجاز في شيء والحاصل انه انما يكون مجازا اذا قصد اسناد النفي
لانفي الاسناد **قوله** وليس من واجبات هذا المجاز ان يكون المكان الاصل للحكم معلوما
يخرج العقل بمعنى ان يحكم العقل بامتناع صدور الفعل عما اسند اليه كما في اثبات البرع
فان العقل يحكم بان المكان الاصل لهذا الحكم ان يستدل الى القادر المختار ومنع ان يستدل
الى الرمان الذي هو عند التحقيق موهوم سيما ما يكون له امتداد ككلدة المسماة بالبرع
بل ان استعان العقل في عمله بالمكان الاصل للحكم بامر آخر بشرط ان يكون غير الموضوع له
بصبر المجاز لغويا كالعادة في مثل كسا الخليفة الكعبة وهزم الامير الجند حيث لا يتبع
صدورهما عن المذكور يحكم العقل بل يحكم العادة جازا ان يستعين ولم يخرج من عدم
معلومية المكان الاصل بنفس العقل المجاز عن ان يكون عقليا لان معنى كونه عقليا يخرج
كونه غير ضعي سواء علم بنفس العقل او غيره كما ان معنى كونه لغويا ان لا يكون عقليا
غير ان ذلك الوضع سواء كان عائدا الى وضع اللغة او الشرع او العرف كما سبق فساد
الحاصل ان ليس المراد بكون هذا عقليا ان يعلم بنفس العقل كما انه ليس معنى كونه عقليا

لنوما ان يرجع الى انفس وضع اللغة **قوله** ولكن الالبق وجه الالفية تميز احد القسمين
عن الآخر والآقا اول حكمي واشيا في ايضا **قوله** واعلم ان هذا المجاز يربط ان اقسام
المجاز العقلي باعتبار حقيقة المحكوم به والمحكوم له ومجازيهما اربعة لانهما
اما حقيقتان او مجازان او مختلفان والكلام فيه واضح غاية الوضوح الا انه لما
كان المجاز صفة للكلام والمحكوم به يحتمل ان يكون جملة مثل زيد صام نهارة او انها
صائم لزم القول بكون الجملة حقيقة وضعته او مجازا وضعها لئلا يتصور الاختصاص في الاربعة
والأظهر ان المراد للحكم الذي في نهارة صائم او صام نهارة لا الذي فيما بين زيد والجملة
ولهذا جعل بعضهم السند في الحقيقة العقلية والمجاز العقلي هو الفعل او ما
يشبهه من الصفا والمصادر حتى ان مثل زيد انسان او الحيوان جسم لا يحمل حقيقة
ولا مجازا وما يجب التشبيه له ان المصدر وانفسر المجاز العقلي بالجملة المفاد بها خلافا لما
عند المتكلم لكنه اعم من ذلك اذ من جملة وصف الفاعل والمفعول بالمصدر مثل رجل
عبدا ووصف الشيء بوصف صاحبه مثل الضلال البعيد والعذاب الاليم والنسبة
الاضافية او الابقاعية مثل شقاق بينهما ومكر الليل والنهار وباسار ق اللبابة
اهل الدار والمجننى نباتا البرقع وجرى النهار ومثل اقطع اعرافا ونوت ليلة
واجرت النهر وجعل الفاعل يميز في موقع الفاعل مثل اولئك من مكانا واصلا
سبيل وامثال ذلك ولكوا بان مراده بالجملة والحكم اعم من ان يكون بطريق التصريح كما
ذكر سابقا والاستلزام كما في هذه الامثلة حتى انه يتناول مثل سأل اليوم واستلزام
جعلها محرونة **قوله** واعلم ان المجاز للحكمي كثير الوقوع في كلام ربنا العزة اشارة الى
الرد على من زعم انه لا مجاز في القرآن اصلا وانه لا مجاز في الاسناد ونفس الحكم في
شي من الكلام فضلا عن كلام الله ثم انه لم يقتصر على مجرد وقوعه في كلام الله تعالى بل
انه كثير الوقوع فقوله فما رجت تجارهم رشح لاستعارة الاشتراك للاستبدال
في قوله اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى واسناد نفى الرج وهو الخسران
الى التجارة مجازا لانه لا يلائمها الفاعل الحقيقي الذي هو اصحاب التجارة او كونها
السبب في الرج وعدمه وكذا اسناد زيادة الايمان الى الآيات لكونها السبب الى
مع ان الفاعل حقيقة هو الله تعالى وعلى ما ذكره المصنف العلم بالآيات والافهات

انه ايضا سبب لكنه اقرب وكذا اسناد ابناء اكل الشجرة اي ما كوله او ثمرها الى الشجرة التي هي سبب
مادى مع ان الفاعل حقيقة هو خالق الشجرة وكذا اسناد وضع اوزار الحرب اي افعالها والافهات
من السلاح والكراع الى الحرب لكونها السبب في الصورى مع ان الفاعل اصحاب الحرب وكذا اسناد
اخراج افعال الارض اي ما في جوفها من الدفان والاموات جمع ثقل بالتحريك منع البيت الى
الارض لكونه المكان والسبب المادى مع ان الفاعل هو خالق الارض وانما قال خالق الشجرة
وخالق الارض بياناً للتبليغ الفاعل المجازي بالفاعل الحقيقي على ما اعتبره صاحب الكشاف حيث
قال المجاز العقلي ان يسند الفعل الى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له كتلبس التجارة بالشيء
في قوله تعالى فما رجت تجارهم والمراد تلبسه به في كونها من ملايسات الفعل على ما قال قد
استعير الاسناد مما هو له لغير مشابهته اي ذلك الغير اياه اي ما هو له في الملايسة كما
استعير للرجل اسم الاسد لمساها به اياه في الجراة والغرض تشبيهه من الحالة بحال الاسد
لان يكون مجازا واستعارة في شيء من الطرفين وقوله باسناد الافعال في هذه اي هذه
الآيات كلها الى غير ما هي الى غير الاشياء التي هي من الافعال عند العقل وكان لا نسب
ان يقول عند المتكلم لانه المتعبر في تعريفه على رايه وما في كما ترى كافة وزان الاحال من
سند الى الحكم العقلي والعائد ضمير فيها **قوله** ولا يخفى في ذهنتك ظاهر كلامه
انه لا بد للمجاز وضعيا كانا وعقليا من حقيقة لكن معلوم ان الاستعمال في غير الموضوع
او في غير ما هو له لا يستلزم الوجود الموضوع له وما هو له لا استعمال فيه بل ربما
لا يستعمل فيه قط ويكون فائد الوضع الممكن من الاستعمال فيه او ترتيب فائد المجاز
عليه فلماذا يحمل قوله بدون حقيقة على معنى بدون موضع اصلي يحكم الوضع في المجاز
الوضع ويحكم العقل في المجاز العقلي اذا استعمل اللفظ فيه كاد حقيقة والدليل على
قوله فلا يجوز في الامثلة المذكورة ان لا يكون الحكم من هذه الافعال فاعل في التقدير
اذا استندت اليه الفعل وجدت الفعل واقفا في مكانه الاصل والغرض من هذا الكلام
الرد على الشيخ عبد المقاهر حيث قال اعلم انه ليس بواجب في هذا اي في المجاز العقلي ان
للفعل فاعل في التقدير اذا انت نقلت الفعل اليه صار حقيقة كما في قوله تعالى
فما رجت تجارهم فانك لا تجد في نحو اقدمي بلك حق على انسا فاعل مسوى الحق وكذا
لاستطيع صبر في هوائك وزيدك وجهه حسنا ان يزعم ان له فاعلا قد نقل عنه

فجعل للهوى والوجه فالاعتبار ان يكون المعنى الذي يرجع اليه الفعل موجودا في
الكلام على حقيقته فان القدر موجود حقيقة وكذا الصيرورة والزيادة واذا
كان معنى اللفظ موجودا على الحقيقة لم يكن مجازا فيه نفسه فيكون الحكم قال الامام
الرازي فيه نظرا لان الفعل لا بد له من فاعل حقيقة لا امتناع صدور الفعل لا عرفا
فهو ان كان ما اسند اليه الفعل فلا مجاز ولا فيمكن تقديره فالحاصل اعتقد النظر
حضا بالغي وجوب تحقق فاعل حقيقته يكون الاسناد الله حقيقة واقام الدليل عليه
وجعل بنية وهما واختلاجا وبين الفاعل الحقيقة في الامثلة المذكورة مشيرا الى ان
ما ذكره الشيخ فهو لا غير تقدير الفاعل وتحكم العقل في ذلك بسط الكلام فيه غاية
البسط واما اقل كلام الشيخ اوجب الصواب بالنظر لا مقصود الكلام اذ ليس المقصد
هنا الى اقسام وتصبير بل لا قدوم وصيرورة على ما صرح به الشيخ دفعا لما
يتوهم من اعراض الامام بغيره ليس الوجود ههنا اذ ما او نصيبا حتى يطالبه فاعل
وانما هو متوهم مقدرا والمحقق الوجود هو القدر والصيرورة لا غير **قوله** كون
اي المجاز متعديا عنها اي عن تلك الحقيقة والمجالة وصف سببي لحقيقة وفي بعض
الشيخ متعدي عنها وهو ظاهر وجعلها صفة مجاز بعيد وقوله فلا يجوز نهى عما
عطف على لا يختص وان لا يكون مفعولا لا يجوز وقوله ولكن حكم العقل امر من الحكم
مطوف على لا يجوز فيها اي في هذه الامثلة وقوله فاما شئ مفعولا ارتضى وان رفع
فتبداء والعام محذوف وان كان في قوله الله كفاية اي بما شئ ارتضاء العقل
لمحة اسناد هذه الافعال لله فهو اي الامكان الاصل في ذلك اي ذاك الذي ارتضى
العقل الصحة اسناد الفعل لله وقوله فاذا ارتضى تفصيل وتفسير لقوله
فهو ذاك وجوابا اذا ارتضى قوله فعل اصل الكلام وجواب قوله اذا ارتضى في
اقدمني اذا ارتضى في صيرتي واذا ارتضى في بديك هو قوله فعل فاعل اقدمني
ذالك اي النفس وفاعل صيرتي وربيد هذا اي الله قوله وصيرتي هو انك من ايت
لابن البواب **لقد** افينني شوقا **ولما** انقضت الاجل **فجئت** عندك منك
لما صاف الخيل وصيرتي هو انك وبني **لحي** بضرب المثل فان سلمت لكم نفسي فما
لايته جل وان قيل الهوى رجلا فاني ذلك الرجل **والبا** واللام في بني **لحي**

متعلقا بضرب المعنى صيرتي هو انك بهنم الحالة وهو انه بضرب المثل لا في
هواله فالواو مزينة في ثاني مفعول صيرت تنسبها بالخال والواو للخال والخال قائم مقام
المفعول الالهية اي صيرتي هو انك مضر وبني المثل في الهالك **ومن** روي بحسب
جملة بدل آمن وقوله يزيدك في موقع الصفة لقوله البيت السابق **ربنا** صفي
من فوق سناها القمر والشعر لان المعتد وقوله اقدمتني نفسي احتراز عن جعل
افعال العباد بخلاف الله تعالى وقوله اي قدمت اشارة الى ما ذكره الشيخ من انه ليس ههنا
الا القدر وفي قوله وحاصله راجع الى معنى اقدمتني قدرة ليس تخفيفا للحقيقة
اذ الفاعل لا يكون هو القدرة والداعي بل مزيله ذلك كما قال الفاعل في وجوده لا يحتاج
الا الا قدر ذي داع اليه اي الى الفعل فالمراد بالداعي عن الصوارف وهذا عند
المعتزلة واما عندنا فالفعل بعد الداعي والقادر يحتاج الى الخلق والايجاد من الله تعالى
وتمام تخفيف هذا المقام في علم الكلام حيث سبق ان القدرة والداعي من الشرايط
وانما الفاعل والموحد هو المصفى بالقدرة والداعي واندم مع القدرة وخلوص الداعي
صلح الفعل ام لا وان هذا الوجوب لا ينافي كون الفعل اختياريا **قوله** واما الحقيقة
العقلية يريد بها عند المتكلم اعم من ان يكون ذلك بحسب الواقع او بحسب الظاهر بان لا يكون
هناك قرينة بدلية على انه لا يعتقد ما يفهم من ظاهر الكلام وح يدخل في التعريف ما لا
يطابق الاعتقاد سواء طابق الواقع ام لا كقولك جاء زيد علما بانه لم يحج لغرض
لك في ذلك والقول بانه مجاز عقلي لا حقيقة مما لا ينبغي ان يغوه به المحصل لان التقدير
عدم المحي من احد فضلا ان يكون المذكور تلبس به ومشابهة له في ملائمة الفعل
ويدخل مثل زيد انسان والاسنان حيوان مما ليس السند فيه فعلا ولا في معناه ويخرج
مثل زيد عدل وانما هي اقبال وادبار اذا قصد المبالغة بانه كانه عدل محض وان الناقصة
تحتسب من الاقبال والادبار اذا لو قيل انما هي مقبلة ومديرة او ذات اقبال وادبار
لم يكن كلاما بعبث به قال الشيخ عبد القاهر لو قلنا بذلك لافسدنا الشعر على انفسنا
وخرجنا الى شئ مفسول وكلام عامي مردول **قوله** استبعت ههنا اي قبايح حيث قصد
في التعريف ما لا دلالة للفظ عليه اصلا وايضا رتبنا يقتضي عقل المتكلم شئ والمتكلم
يعتقد خلافا ببناء على تقليد او عنادا ويخوذ ذلك واما انه يستلزم ان يكون كلاما

واحد حقيقة بالنسبة الى متكلم مجازا بالنسبة الى آخر لما اذا لم يقل مختلفه فليس من
الحنان لادراك ذلك باختلاف ادنى مثل انبت الرمح البقل حقيقة عند الدهري
مجاز عند الواحد وكذا مثل خلق الله الشرور والمباح بالنسبة الى المعتزلي وغيره
وكذا شفى الطبيب المريض بالنسبة الى الجاهل وغيره **قوله** ومن حق هذا المجاز المحكى
من حق هذا الكلام ان يذكر قبل تعريف الحقيقة العقلية والفرض انه لما لم يتعرض
لكون السند اليه في المجاز العقلي ملائسا للفصل غير ما هو له وليس كل ما يعبر
الفاعل الحقيقي صالحا للاسناد اليه مجازا الزم التعرض لتلبس الفاعل المجازي بالفاعل
الحقيقي فان هذا المجاز لا يتركب الا لتلبس بين الفاعل الحقيقي والمجازي ومثابهة
بينهما في كونهما من ملائسات الفصل **قوله** نسبت الى كونه من الحافة والجنون اذ لا حقيقة
وهو ظاهر ولا مجاز لعدم الملائسة وضيم معه وبدونه ومجيئه للربيع **قوله** كثيرا
اي مما عاكثوا وفي كثير من الاحيان وضيم او هم لما نسمع اي سماعك وضيم اختصاصه
ولا يختصه للمجاز العقلي وضيمه بالخبر وانما اسند بهما الاختصاص الى ما نسمع من
العلماء دون ما ذكر من التعريف بالكلام المفاد به كذا لانه ربما جعل الكلام على اللفظ
او معتقدا تعريفه فاسد لعدم انعكاسه وانطباقه على الانشاءات واما اطفا
علماء الفرض على التسمية بالمجاز في الاثبات فخير بان يوم الاختصاص بالخبر اذ لا اثبات
ولا نفي في الانشاء لان معناه ايقاع النسبة وانزاعها او ادراك ان النسبة واقعة
او ليست بواقعة بمعنى الادعان والقبول لها وهذا لا يكون الا في الخبر وقوله من
زعمها جمع زحف وهو الذهب ثم يطلق على كل موه وزور التل في التدارك
فوطبوق وقوله الى ايقاع النسبة اي اثباتها ويرادها في الكلام سواء كانت نسبة
تامة اخبارية مثل انبت الرمح او انشائية مثل فلينبت الرمح وليت الرمح ينبت
وهل انبت الرمح او غير تامة وصفية مثل رجل عدل والكتاب الحكيم او اضافية
مثل انبتا الرمح وجرى الانهار وشقا بينهما ومكر الليل والنهار **قوله** والاى
وانه يعتبر تغير الكلام على اى الاصحا فالذي يقرر عندي ان ينظم نوع المجاز العقلي
في سلك الاستعارة بالكتابة ايثارا للقيط بتفصيل اقسام المجاز وذلك بان جعل
الفاعل المجاز كالرمح والطبيب في انبت الرمح البقل وشفى الطبيب المريض استعارة

استعارة بالكتابة عن الفاعل الحقيقي كالفاد والمختار لمشايمته اياه في ملائسة الفعل
ودورانه معه وعلى هذا القياس سائر الامثلة كاستعارة الامر المدبر لاسباب
الحرمة للمجد بقرينه نسبة ما هو من خواص المشبه به اليه كالانبات والشفاء
والحرمة وغير ذلك وكلام الكشاف يكاد يميل الى مثل هذا حيث قال استعارة اسناد
بما هو له لغيره لمشايمته اي ذلك لاختراي ما هو له في الملائسة كما استعبر للرجل
اسم الاسد لمشايمته اياه في الجراءة لكن مراده تشبيه هذه الحالة بحالة الاستعارة
الاصطلاحية لان كون ههنا استعارة في شيء من طرف الاسناد وكقد صرح الشيخ
عبد القاهر بان تشبيه الفاعل المجازي بالحقيقي ليس هو التشبيه الذي يصلح منه
للاستعارة حيث قال ان تشبيه الرمح بالقادر في تغلق وجود الفعل به ليس هو
التشبيه الذي يفيد بكان والكاف ونحوهما وانما هو عبارة عن الجهة التي راعاها
المتكلم حين اعطى الرمح حكم القادر والمختار في اسناد الفعل اليه وهو مثل قولنا
شبه ما ليس في رفع بها الاسم ونصب الخبر فان الفرض بيان تقدير قدره في تقويم
وجهة راعوها في اعطاء ما حكم ليس في العمل بالمصير بصدده النع لهذا الكلام فلذا
لما بواسطة المبالغة في التشبيه على الوجه الذي عليه مبنى الاستعارة كما عرفت
من انه يبالغ في حمل المشبه من جنس المشبه به ثم يفرق المشبه به بالذكر فيكون ^{استعارة}
نصريحه او المشبه بادعاء ان اسمه مرادف لاسم المشبه به فيكون استعارة بالكتابة
واعترض صاحب الايضاح بان نظم المجاز العقلي في سلك الاستعارة بالكتابة
على الوجه الذي كرسيلزمر ان يكون المراد بعيشه في قوله تعا فهو في عيشته ^{صنعه}
صاحبه لا العيشة وبما في قوله تعا خلق من ماء دافق فاعل الدفق لا المني لما
سبق من ان الاستعارة بالكتابة ان يذكر المشبه ويراد المشبه به وظاهر انه لا معنى
لقولنا هو صاحب عيشة وخلق من صاحب ماء وان لا يصح الاضافة في نحو فلان
نهاره صام وليله قائم لان المراد بالنهار على هذا التقدير فلان نفسه واضافة
الشيء الى نفسه لا يصح وان لا يكون المراد بالايقاع في قوله تعا او قد يابها ما
على الطين وبالنسبة في قوله تعا يابها ما ان لا صرحا لها مانع ان النداء له و
الخطاب معه وان يتوقف جواز التركيب في نحو انبت الرمح البقل وستر تروثيك

ما يكون الفاعل الحقيقي هو الله على الاذن الشرعي لانا سماء الله تعالى توفيقية ومعلوم
ان هذا التركيب شائع ما يقع عن كبر من يقول بالتوقف ولا يقول واللوازم ظاهرة
الانقضاء ثم ما ذكره منقوض بمثل نهاده صائم مما يشتمل على الفاعل الحقيقي لانه كونه
التشبيه يمنع حل الكلام على الاستعارة ولهذا جعل نحو راسات بفلا ناسدا ولعيني
سنة اسد تشبها بالاستعارة والجواب عما ذكر من لزوم المفاسد معنى على حرف واحد
وهو انه معلوم قطعا ومذكور في كلام المصنف بما ان المراد في الاستعارة بالكتابة
بالمشبه هو المشبه به ادعا، لا حقيقة على ما قال في موضع من الكتاب ان المراد بالمنية
السبع بادعاء السبعية لها وفي موضع اخر ان ادعى اسم المنية مراد فالاسم السبع بادعاء
ناوئل وهو ان المنية تدخل في جنس السباع لاجل المبالغة في التشبيه وح لا يلزم الا
ان يكون المبالغة صاحبا بادعاء الصاحبة لها وبالنهاية الصائم بادعاء الصائبة
له فلا يلزم فساد المعنى ولا اضافة الشيء الى نفسه ويكون الامر بالايقاد والبناء
لها ما ان كان بادعاء انه موفد وبان وجهه من جنس العملة لفظ الملازمة ولا يكون
اسم الربيع مطلقا على الله بل على القادر المختار ادعا، واسه تعالى قادر مختار حقيقة
فليس هذا الادعا كونه اسم الربيع مراد فالاسم القادر لافساد فيه وعن البعض
المانع من الحمل على الاستعارة هو ذكر الطرفين على وجه يكون فيه راحة التشبيه
وليس في نهاده ذلك الا ترى انه جعل القوي ذرا زراع على القمر استعارة مع ذكر
المشبه بالضمير في ذراع على ان المشبه فيها مخفى فيه شخص صائم مطلقا والضمير
لقد ان نفسه من غير اعتبار الصور وقد يناقش في لزوم كون المراد بعيشة صائبا
لما ان النسبة المجازية هي سناد راضية لا الضمير فلا يلزم الا كونه المراد به صاحب
العيشة ويكون المعنى هو في عيشة راض صاحبها وكذا في ماء دافق يكون المعنى
خلق من ماء دافق صاحبه اياه واما اجراء هذه المناقشة في نهاده صائم وليله
فان ما بان الاستعارة في الضمير المستدالة صائم وقائم لاني نهاده وليله فلا يجد
نقضا اذا لم يقع في نحو قوله تعالى فارجت تجارتهم وفولك صائم نهاده وقائم له
وقول الشاعر قيام لي وبجلي هي واما الدفع بانه يجوز ان يكون المراد بعيشة صائبا
وكون المعنى هو فهم اي من جملتهم وبان الاضافة من باب اضافة العام الى الخاص

او المسمى لا الاسم فكيف جذا وكذا دفع الثالث بانه يجوز ان لا يعتبر المجاز في الاستعارة
بل في المستند بان يراد باوقدوا بن امر بالانقضاء والبناء لان الكلام على جعل المجاز العقلي
مردود الى الاستعارة بالكتابة وفي كلامه اشار الى ان الامر للوزير ببناء القصر
يجاز عقلي هذا وانما خير بان الكل بناء على الفاسد وهو ان يكون المراد بالمشبه هو
المشبه به حقيقة وانما خبر قوله اجعل وما عطف عليه اعني ونقسم ونبا حال
او مفعول له وقوله هذا هو في المجاز العقلي وقوله ذلك هو في الاستعارة السبعية
وقوله في المجاز الرابع الى الحكم بقبه من باب المجاز بالكتابة بمعنى لاجل الاقوال الثلاثة اجعل
المجاز كله لغويا ونقسم المجاز كله عندى هكذا والافحمة جعل المجاز كله لغويا لا ينقسم
الى القولين الاخيرين وقوله هكذا في موقع المصدر والى مفيد وغير مفيد بدل منه
اي انقسام الى مفيد وغير مفيد وقوله والمفيد عطف على المستكن في نقسم لوقع
الفصل فقد سقط في هذا الانقسام المجاز العقلي والراجع الى حكم الكلمة والاستعارة
السبعية وورد الاشكال بنطقت الحال فان التغيير عن الامر المقدر الوهمي قول الاستعارة
السبعية ونسب جعل الانبات امر محققا وجود الاستعارة بالكتابة بدون التخيلية
ولم يفرغ من الترتيب والخريل لانهما من اوصاف الاستعارات المذكورة واحوالها
لا انقسام ذاتها لها والباء في قوله بتحصيل انقسام للملازمة متعلق بمحذوف في موقع
المصدر اي ينقسم كل من الحقيقي والتخيلية انقساما مقرونا وملتبسا بتحصيل
اقسام ثلثة من ذلك الانقسام اربعة على ما سبق لا الوهم من ضرب الاشياء في اثنين
وذلك لان الحقيقية المحتملة للتخيل والتخيلية المحتملة للحقيقة واحد لا يتفاوت
الا بعبارة بل اشار الى المصداق والعبارة ايضا وهي الاحتمالية للحقيقة والتخيل
وقوله بتحقيقية بالقطع خبر بدل من انقسام او رفع خبر مبتدأ محذوف اي الانقسام
هذه **قوله** حد الحقيقة الحكيمية عندا صائبا كل جملة وصفها تشبها على ان الحكم
الذي يفيد بها كما ترى الوحي الذي هو عليه في العقل وواقع ذلك الحكم موقعة عند
العقل وحد المجاز الحكمي كل جملة اخرجت الحكم المقاديرها عما هو له في العقل الى غير ما هو
لصريح من الماورد والاطلاق الموضوع على المحكوم عليه يشبه ان يكون اصطلاح المنطق
لوجه رجحان الحد الذي ذكره المصنف سابق في بيان فوائد القبول مثل قول الدهر

ابنت الرسع وقول الجاهل شفي الطبيب المريض يخرج عن حد الحقيقة لانه الحكم فيه ليس على
ما هو عليه في العقل فلا يكون جامعا ومثل قول المعتزلي خلق الله الاعمال كلها مجازا
انه السبب البعيد واضل الله الكافرينا وبل انه الممكن للشيطان من اضلاله يدخل فيه
فلا يكون مانعا ويخرج عن حد المجاز فلا يكون جامعا **قوله** الاصل الثالث من علم اليقين
في الكتابة لهم في تقرير الكتابة طريقان احدهما انه استعمال اللفظ في غير الموضوع له مع
جواز ارادة الموضوع له وثانيهما انه استعمال اللفظ في الموضوع له لكن لا يكون مقصودا
بل يستقل منه الى غير الموضوع له الملزوم المقصود والاول اوفق بما سبق من اننا نقول
في عرفنا استعمال الكلمة كذا حتى يكون الغرض الاصلي طلب دلالتها عليه والثاني باسعي
من ان الكتابة من قبيل الحقيقة والمراد فيها من الكلمة معناها ومعنى معناها جميعا
وعبارة الكتاب بحمل الطريقين لا تخصها ذكر لازم الشيء لستقل منه الى الملزوم
اي ذكر اللفظ الدال على اللازم مراد منه معنى الملزوم ومراد منه معنى اللازم لستقل
منه الى الملزوم وهذا اظهر وبكلامه فيما سيجي اوفق وفي قوله ترك التصريح اشارة
الى ما يقابلها والى كون الاصل هو التصريح والافليس اليه كبر حاجة مع ما فيه من اخذ
احد المتقابلين في تعريف الآخر كالزوج والفرع وهم يجعلون هذا من تعريف الشيء بما
يساويه في الجارية والخفاء وقوله الى الملزوم اعلى الامر الذي ترك التصريح بذكره وهو
الملزوم على ما صرح به حيث قال لستقل منه الى ما هو ملزومه وهو طول القسامة
واما طاهر عبارته فمقتضى ان يكون الملزوم هو التصريح بذكر الشيء ثم لا يخفى ان
اكثر ما يتصور من الملزوم في هذا الباب عادي واعتقادي بل ادعائي لاعلى وجميع
وانهم يعنون باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وبالملزوم ما هو بمنزلة المتبوع
والمردوف كقول النجاشي لطلول القلعة ونوم الضحى بكثرة الحذر وخص مناء العرب لان
هذه الكتابة انما وقعت في كلامهم واما في كلام غيرهم فربما يجعل هذا كتابة عن الكسل و
العجلة **قوله** ودلالة كني عطف على ما فيه اي في هذا النوع وذلك اشارة الى اخفاء
طريق التصريح وقوله كيف ما تريب اشارة الى الوجوه الداخلة في الوضع من تريب الروف
الثلاثة وهي اربعة لان الوجوه الممكنة ستة تقبيل الكاف مع النون ثم الياء او بالعكس
وتقبيل النون مع الكاف ثم النون وبالعكس وهذه الاربعة موضوعات وفي الكل معنى واحد

وتقبيل الياء مع الكاف ثم النون وبالعكس وهذا انهما والكني جمع كنية وهي علم صدر بال
او الام والابن والابنت ويقابلها الاسم ولهذا صرح ان الكني اخفاء طريق التصريح بالاسماء
الاعلام مع انها ايضا اعلام ومنه اي من قبيل كني في الصدوق كانت الزمان والجوامع تقيد
الجيم جمع جاجة وهي الحادثة المتناصلة من جاحه واجتاجه استاصلة الملة النازلة
على بنيه اي ابناء الزمان الفلم فرج المرأة والكني لم داخل الفرج قبل هذا على سبيل الا
فاصل الفلم الخسبة التي تجعل الحالك الغر فيهما حين ينسج وقد اصاب المحر في
التفسير عن النبيك بمقلوب الكين حيث احتراز عن التصريح بلفظه وقوله فضلا ان يترك
مصدر المحذور اي فضل وبقي الاحتراز عن التصريح بلفظه عن ارتكاب معناه جهادا
اي انتفى الارتكاب بالكلية والذي بقي منه هو الاحتراز عن اللفظ ففاعل الفعل
ضمر يعود الى الاحتراز وان يرتكبوا بتقدير حرف الجر وجعله فاعل الفعل سهو
قوله ثم ان الكتابة يتفاوت لا اري لاراد هذا الكلام في هذا المقام وجهاسوي لانه
لما ذكرنا في مطلق الكتابة معنى الخفاء وكان بعض افرادها ماله نوع وضوح بالنسبة
للبعض كان مظنة ان يتوهم ان ليس في الكل معنى الخفاء ازال هذا الوهم بان التفاوت
بزيادة الخفاء ونقصانه لا يخل بما ذكرنا من اشتراك الكل معنى الخفاء او انه لما ذكر
ما يشعر باستواء كل الكتاب في معنى الخفاء بادر الى بيان التفاوت في ذلك للتأنيثهم
عدم التفاوت بناء على ان الاصل هو التواطؤ دون التشكيل وبهذا يظهر وجه
ذكر التفاوت دون الانقسام وان كان ايراد كلمة الى التضمن التفاوت معنى الانقسام
قوله احدهما ان الكتابة لا تاتي في ارادة الحقيقة اي المعنى الحقيقي للفظ بلفظها اي
الكتابة تشير الى انه يجوز ان يتبع ارادة الحقيقة بدليل من خارج كما في قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى كتابة عن الملك العظمة وقوله تعالى لا ينظر اليهم يوم القيمة
كتابة عن هانتهم وعدم اكرامهم وترك الانعام عليهم والاحسان اليهم ذكر صاحب
الكشاف وذكر في موضع اخر ان مثل هذا الكلام ان كان في حق من لا يجوز عليه النظر
مجازا البتة وفي حق من يجوز كتابة فعلم انه يعتبر في الكتابة جواز ارادة الموضوع له
في ذلك المحل ولا يكتفى بالجواز في محل آخر ولهذا زيادة تحقيق بطلب من حواشي الكشاف
واما في المجاز فيمنع ارادة الحقيقة بلفظ المجاز لكونه مشروطا ومقرونا بقرينة

ما نفع غزارة الموضوع له حتى ان ذلك ما خوذ في تعريف المجاز سواء في ذلك المجاز المثل
مثل رعيها الغيث والاستعارة مثل في الحمام سد وهذا معنى قوله وتنى اي وكيف لا يتنا
المجاز اذ ارادة الحقيقة والحال ان المجاز ملزوم لقربة معان اي منافيه لا ارادة الحقيقة
وكل ما هو ملزوم لنا في التقي مناف لذلك الشيء اذ لو اجتمع معه لزم اجتماع المتنافين
ضرورة استناع الملووم بدون اللازم وبعبارة اخرى كلما وجد ملزوم معاندا للشيء وجد
معاندا للشيء وكلما وجد معاندا للشيء امتنع وجود ذلك الشيء فكما وجد ملزوم معاندا
الشيء امتنع وجود ذلك الشيء **قوله** معنى الكتابة على الانتقال من اللازم الى الملووم قد
اشترنا الى ان معنى الملووم ههنا الانتقال في الجملة سواء كان بناء على لزوم عقلي او عاد
او اعتقادي او ادعائي وان المراد باللازم ما هو بمنزلة التابع والرديف وقد سبق
ان طريق الانتقال من اللازم الى الملووم انما يتضح بواسطة العلم بكونه مساويا للملووم او
اختصاصه وسبب هذا الانتقال من اللازم الى الملووم يعتمد مساواته اياه بحيث يكونان
متلازمان فيصير الانتقال من اللازم الى الملووم اذ ذلك بمنزلة الانتقال من الملووم
فاعترض الابصار بان لا يلزم ما لم يكن ملزوماً يمنع ان ينتقل منه الى الملووم فيكون
الانتقال في الكتابة ايضا من الملووم الى اللازم لم يزد شأ على ما ذكره المص وليرتفع
في كون الانتقال في الكتابة من جهة كونه لازماً واركاناً سواء **قوله** لا يخرج عن اقسام
ثلاثة بحكم الاستقراء وتبع موارد الكتاب وان شئت فقل تنبيه ايضا وهو ان اللازم
الذي ينتقل منه معناه التابع للشيء بمنزلة الوصف المختص ولا محالة قد يكون لذلك
الشيء صفات اخرى فان كان المقصد الانتقال الى انفس ذلك الموصوف فالقسم الاول والى
صفة اخرى فالتثاوي الى اختصاص الصفة به فالتثاوي وظاهر ان المراد بالصفة
المعنى القائم بالغير لا التقي الخ **قوله** القسم الاول في الكتابة المطلوب بها تفهم
الموصوف لا خفاء في انه لا معنى لاراد كماله في وما يقال ان القسم الاول كلي والكتابة المطلوب
بها نفس الموصوف جزئي وكلي حاصل في الجزئي فلا ينبغي ان ينسب اليه المحصل بل
الوجه ان الاقسام المعهودة انما هي للطلوب بالكتابة لا للكتابة فكانه قال فلترتب
الكلام على ثلاثة اقسام لبنا الكتابات المطلوب بها الامور الثلاثة وفي قوله احدها
طلب نفس الموصوف وثانيها طلب نفس الصفة لتساع ظاهراً لان المطلوب بالكتابة ليس هو

الطلب بل الموصوف والصفة على ما صرح به ههنا وحاصل القربة ان كون الصفة
خاصة مفردة والبعيد ان يكون مركبة تركيباً اعتبارياً من تلقى عن امور وقوله عاد
مرفوع صفة اختصاص وقوله آخر مفعول يضم اي يضم الى اللازم لازماً اخر واخر واعتبر
عروض الاختصاص لان الصفة من حيث هي لا تدل الا على ان صفة غائبة الابهام حتى
ان مثل القديم والواجب الوجود مع شئ اختصاصه بالواحد المعين لا يدل الا على
شئ ماله القدم او الوجوب فان قيل قد يكون للوصف الواحد وسائط فيكون بعيد
والركبة من غير امور اختصاصه الى بلا وسط فيكون قربة قلنا المراد بالقرب
ههنا ما يكون باعتبار سهولة اخذ ما يجعل كتابة لعدم احتياجه الى تكلف الضم والتلفيق
وبالبعيد خلافة بخلاف القربة والبعيد في القسم الثاني فان المراد بالقربة هناك
ما يكون بلا واسطة وبالبعيد ما يكون بوساطة **قوله** متوصلاً لا انه متصفاً بصفة
مبالغة من ضافته بضيفه ومعناه الكثير الضيافة الحسن القيام بامرها ومن كان
كذلك يلزمه كثرة الاضياف **قوله** وهو اي الفرقان الاول اي طويل بنجاده كتابة ساد
لا يشوبه شئ من المضمر لعدم اسناد الطويل الى الرجل ولا الى الضمير والثاني اي قول
النجاد كتابة مشتملة على بضمح ماله لما اضيف الصفة لا التجاد ولا بد لها من قول
لزم ان يكون فيها ضمير يعود الى الرجل مثلاً وهذا تصرح بنسبة الطويل اليه والدليل
على هذا انك تقول زيد طويل بنجاده وهذا طويل بنجادهما بنذكر الوصف فهما وكذا في
التشبيه والجمع بافراد الوصف لعدم الضمير فيه وكونه مسنداً الى الفاعل الظاهر
المذكور وعند الاضافة تقول هند طويلة النجاد وهما طويل النجاد وهم طوال النجاد
بنائب الوصف وتشبيته وجمعه لما فيه من الضمير العائد الى الموصوف وهذا كما ان قوله
تعا حتى تبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود قد خرج بقوله من الخمر من باب الاستعارة
لا باب التشبيه فكذلك هذا بالاضافة واعتبار الضمير خرج من الكتابة السادسة الى
الكتابة المشوبة بشئ من التصريح فلذا امر بالتأمل والاستعانة في ادراك ما ذكره بالجمع
عن ذكر الوصف ونايسته وباستحضار ما تقدم في باب التشبيه في الآية المذكورة
وقد خفي على بعضهم وجب الاستعانة باستحضار ما ذكر في هذه الآية فغير التشبيه
هكذا والثالث انما مشتملة على تشبيه وقال في تفسيره ما شاء فان قيل كيف جاز اسناد

الصفة لا ضمير الرجل مع انها في المعنى عبارة عن المضاف اليه اعني التجاد قلت امرجه يكون
في اللفظ جارية عليه خبرا او نعتا او حالا وفي المعنى انه على معنى له في نفسه سواء كان
هو الصفة المذكورة مخوز بد حسن الوجه فانه ينصف بالجنس الحسن وجهه او غيرها نحو
زيد ابني الحجة اي شيخ وكثير الاخوان اي مقويم وكثير الاضياء اي ضياء مجلجلا وزيد
احمر فوسه فانه يقع فيه الاضافة كما يقع عند فائده الغلام بخلاف جائلة الوشاح اي
اي هيفا فان قيل فما جعله نصرا محضاً حيث اشتمل على اسناد الوصف الى الضمير كما
لخط الالبصر والاسود تشبها محضاً لا استعارة قلت لانها في المعنى صفة للمفرد
المه قطعاً واعتبار الضمير انما هو لجره رعاية امر لفظي هو امتناع خلوا الصفة عن فاعل
مرفوع بها على انك اذا تحققت فالمستدل الى الضمير هو طويل التجاد لا مجرد الطويل **قوله**
وان هذا النوع القريب الذي يكون الانتقال من اقرب اللوازم الى واسطة تارة يكون
واضحاً ينتقل منه الدهر الى المطر بسرعة وباد في نظر كافي مثال طول التجاد وكثرة الاضياء
وتارة يكون خفياً يحتاج الى مزيد نظر ولا يطلع عليه كل احد كالكتابة بعرض القفا من
البلاهة فانه لا واسطة بينهما في اللزوم لكن العلم بذلك يقتضي مزيد تأمل وكثير
وكذا عرض الوساطة اذا اعتبر بالنسبة الى الانتقال منه الى عرض القفا يكون قريباً خفياً
لعدم الوساطة مع قلة الوضوح بخلاف ما اذا اعتبر بالنسبة الى البلاهة فانه يكون بعيداً
لوجود الوساطة فاعترض لايضاح بانه كتابة بعيدة عن البلاهة لا قريبة عن هذه الكتابة
ليس بشيء واعلم ان مثل هذا انما يحصل اذا كانت الوساطة كتابة شائعة مشهورة ربما
التحق بالبرج مثل عرض القفا بخلاف كثير الجرح وكثير احراق الخطب تحت القدر فانه
لا يقال ان كثير الرماد وكتابة عنه بل غير المتقيا ولو قيل عن كثرة الاضياء التي هي كتابة
غير المتقيا جاز واما جعل خبر القربة والبعيدة ان مع الفعل مثل ان يتفق وان يتكلف
وان ينتقل من الشايع الشايع الدايغ فيما بينهم نظر الاحصول المقصود مضمونه تعالى
الشجاعة ان تترك فرسك وتأخذ رحلك وتحضر المعركة ولا تخاف المهلكة ونحو ذلك
وان شئت رده الى الظاهر فعلى حذف المضاف او حرف الجزاء وان ينتقل او في ان ينتقل
ومعنى اعتبار اقرب اللوازم ووساطة اللوازم المتسلسلة على ما هو المحقق في الكتابات
اذ لا يوجد مطلوب ليس له الا لازم واحد او مطلوب يخصص واسطته في لازم واحد

وان وجد في القليل المحذوف بالعدم **قوله** منوصلاً بذلك اي بجبان الكلب مبرزاً عن
الكونه اي كون الموصوف بهما مضافاً **قوله** وما يات ما شرطه لاخرام الفعل بهما
خبره الشرط مع الجرايكون العائد في الشرط والهر يصوت الكلب ونباحه من قلة
صبره على البرد وقيل هو الكلب اذا صوت للعض ونبح اذا صوت للاعلام المرصد
موضع الرصد اي الرقوب وضمير يعش اي يطوف بالليل للكلب دونها للدار وله
وناديه ومشاهدته للكلب وساحته وكونه لمن اي وكونه من هو المرصد كذلك
اي موصوفاً بانما حته مقصود اذ اتي اقارب جمع ادنى واقاصى اي ابا بعد جمع اقصى
المتليات المتوق التي ينلوها اي يتبعها اولادها يقال انك الناقة اي صارت ذات
تلواي ذات تبع **قوله** اقوى من صرفها اي من قصد صرفها كما يقال الداعي الى الضرر هو
التأديب فبذلك التثاق ما هو له ذات اهل ذلك الا ان اشارة الى الانسان الذي فوق
النس الام بالينة الراية والاول مصدر انشا والاشا صفة انسه وضمير عنده و
مشاهدته للكلب اتصال ناديه واتصال مشاهدته معناه كونها متصلة ببعض البعض
متبالية غير منقطعة وكذا معنى قوله تشسا بالاتصال اي على الدوام من غير انقطاع والسنه
باب الدار النسبي النسي المماغي المطالب هناك اشارة الى السد عند العرب لروح بثوبه
لحمه و اشار **قوله** تراه اي الكلب لكلمه اي يكلم الكلب الصنف من اجل حبه الضيف والحال انه
اعجم ليس من شأنه الكلام ووجه زيادة اللطف ان قصد الكلام مع عدم القدرة عليه
اغرض من انسه واقرب الى انسه واريد فيه **قوله** لا تمنع من منعه الله بكذا ومنعه به
العود في الحديثات الشايع من الظباء والابل والمخلج عائد والفصيل ولد الناقة
اذا فصل عن الام وقرب الاجل كتابة عن سرعة ذبحها وضميرها وفصالها ومشاهدتها
واستئناسها ولديها للعود وضمير بها واياها وحركاتها للفصال والمرفوع في
يستعمل للعود والمنسوب الى العائد الى الموصوف محذوف **قوله** ويحتمل ان يريد يعني محتمل
ان لا يكون الباء في الفصل صلة منع بل للسببية فعلى هذا يكون كتابة عن بحر العود
وعلى الاول عن بحر الفصل **قوله** القسم الثالث في الكتابية المطبها تخصيص الصفة بالموصوف
اي نسبتها اليه وابنائها له وتقييدها به وحاصله عائد الى التخصيص بالذكر و
الدليل على هذا انه جعل من صور التصريح بالتخصيص سميح الخشرح وابن الخشرح سميح

وظاهر انه لا حصر فيه وقوله كما هو متعلق بان لا يصح تخصيص الصفة وقوله او
ما ترى توضيح وبيان كونه التخصيص في الامثلة السابقة مصرحاً به يعني ترى الوصف
المكتنى عنه وهو طول القائمة المكتنى عنه بطول الجاد مصرحاً في النسبة الى زيد يعني
ان هذا المخر منسوب الى زيد مصرحاً وان كان المضاف الى ضمير زيد بحسب اللفظ
هو طول الجاد بل الجاد وقوله ما ذا صنع في موقع الجواب لقوله حين اراد وهو
المتحقق خبراً في قوله فانه حين متعلق به كونه الاستفهام لا على حقيقة وقوله
جمع الى اخره بدلاً وبيان لما ذا صنع ولما لا يمنع كون الصفا في القبة تبعاً لوصفها
كان هذا من قبيل الكتابة دون المجاز ثم كونه في القبة المضروبة على ان المشرح
ما ينتقل الذهن منه الى انصافها به وقوله فليس بذالك يعني ليس قولنا المجدين
نوسبه والكرم بين زديده تصريحاً باننا المجد والكرم للبردين ليلزم من اضافة
البردين اليه التصريح باضافة الوصف اليه كما في طول الجاد نعم لو قيل زيد كرم برده
لا شبه ان يكون مثل زيد طول الجاد والمجد المشرف مجد الرجل بالضم فهو ما جد ومجد
قال ابن السكيت الشرف المجدي كونهان بالاباء يقال رجل شريف ما جد له اباء متقدمون
في الشرف والحسب والكرم كونهان في الرجل وان لم يكن في الاباء ووجه كون هذا من قبيل
الكتابة دون المجاز انه لا يمنع ثبوت الصفة بين الثوبين تبعاً لوصفها **قوله** انبت
لان العبد معنى اثبات المسألة وكونها نظام عقد وكون مناط ذلك العقد هو جيد
المجد على ان الاضافة تقتضي ذلك نظراً الى كونها اشارة الى نسبة مخصوصة حاصلة
لا افادة لاثباتها وان استدعاء دوام الشيء يقتضي ثبوت اصله كذلك يحكم ان
والذوق ودليل الخطاب وان لم يكن هناك لرفوف قطعي وبنيه بتزيينه اي بتزيين
ابن العميد المجد على اعتنا به بشان المجد ومجته المجد لان الانسان لا يرتزى الا ماله به
اعتنا والى ميل ودل ذلك على انه ما جد لان سماعي الرجل لما يرتزى به لا مجد غيره
ودل طلب حقيقة المجد وامر بقاء ابن العميد على ان تزيين المجد والاعتناء بشانه
مقصودان على ابن العميد والاما احتياج الدوامه والطالب لا يطلب الا ماله به
حاجة في العبارة اشارة الى ان الاختصاص منها يعني القصر لا مجرد النسبة ووجه
ما ذكرنا واما اوجه احكام هذا التخصيص وتاكيد فوادعاء ان العلم بهذا الاجتناب

والاختصاص قد ظهر حقيقة المجد الذي ليس من شأنه العلم والادراك بل الجميع افراده
على ما يفيد المقام الخطابي وبنين ما ذكر ان هذا الدعاء والادعاء والتزيين وطلب
البقاء من توابع ذلك الاختصاص وروادفه فيكون الانتقال منها الى الاختصاص
كتابة مطلوباً بها تخصيص الصفة بالموضوع وحاصل معنى البيت ان الشاعر جعل
المجد مرتباً في المال بان العميد نظر الى ان مال التزيين الى التزيين بان العميد وجعل
تزيينه بان العميد اختصاصاً للمجد على طريقة قولهم تزيين الوزارة بفلان اذا
حصل له فاذا ذكر ذلك على طريق تفيد القصر كما اشترنا اليه افاد الاختصاص **قوله**
القصر كما هو المدعى وان اردنا اختصاصاً بمعنى مجرد النسبة المدعى فالامر **قوله**
يشتت بخاء من اللوم ستمها من قبيل تكثير الرماد في ساحة عمر ولا البيتونة بصفة
النجاة من اللوم كتابة عن وصف العقد واسناد ذلك اليها كتابة عن اختصاص
ذلك الوصف بها بمعنى نسبتها اليها وقوله اذا ما بنوت بالملامة حلت من باب
القلب اي حلت الملامة سيوت او من باب اشتعل الراس شيبا مبالغة **قوله** فاجازه
اي تجاوزه فرد من افراد الجود ولا حل وند اي في مكان دون مكانه ولكن يدور
يدور وتقر المصان المصراع الاول كتابة عن وصف اجتماع الجود وعدم توزعه و
المصراع الثاني كتابة عن اختصاص الجود به ونسبته اليه من جهة انه يصير حيث
يصير ويسير كيف يسير بحيث لا يفارقه فرد من افراده وبعضهم على ان كلام المصراع
كتابة عن اختصاص الجود به ومعنى الاستدراك ان الاول بطريق انه لا يفارقه
والثاني بطريق انه لا يارنه فكانه قال لا يفارقه ولكن يارنه ولما سبق الى بعض
الاقدام ان عدم المفارقة لا يستلزم الاختصاص لاحتمال ان لا يكون الجود موجواً
فيصدق نفى المفارقة فالمصراع الثاني دفع هذا الاحتمال فمجموع البيت يتم الاختصاص
وانت خبير انه لا عبرة في الخطايات بمثل هذه الاحتمالات فقولته بنسبها علة نفى اوقاف
اي التنبية بنفي ان يجوز مدحها فرد من افراد الجود على انه لو تجاوزه لكان قائماً
بمحل وند ضرورة انه عرض بمنع قيامه بنفسه لكنه لم يحل في مكانه وند
فلم تجاوزه ولمثل هذا من دعوى اللزوم ونفي اللازم قال ولا حل بمعنى لو حل وند
من الافراد مكاناً وند لكان تجاوزاً اياه لكن اللازم مستبعد لانه لم يتجاوز فرد من الجود

بقوله فاجازه جود نفى لازم للحلول في مكانه ونه لبس في المروم وقوله واحل
دونه نفى لازم للتجاوز لبس تنافوه لكن لا يخفى ان مثل هذا البيت يكون ورتبا
والاولى ان يقتصر على احد الامر فيقال ان قوله فاجازه هو الدعوى وقوله ولا
بازله بنفى لازم للتجاوز اي ما تجاوزه فرد من افراد الجود لانه لو تجاوزه لحل في مكانه
دونه لما لم يكن لازم منته لا يوجب حدا دونه وقوله كناية مفعول له لقوله
تنبها او لقوله نفى وجميع ما بعد من الافعال وذلك اشار لا عدم جواز الجود
ايه وعدم حلوله غيره وضمير توزعه وتقسيمه الجود وقوله ثم خصصه اي
الجود من بعد اي من بعد نفى تجاوزه اياه وحلوله غير مجزئة متصفة بانها الممدود
وهو حيث ضمير الممدوح تخصيصا بعد ان عرف الجود بلام الحقيقة المفيدة المقام
لخطا في الاستغراق وبيان ذلك التخصيص وتفسيره انه قال ولكن يصير الجود
يصير كناية بذلك عن ثبوت الجود له لانه اذا لم يفارقه وكان معه حيث كان تصد
هوية الاحالة ومن تخصيص لصفة مجزئة من جهات الشئ ليكون كناية عن ثبوته
لشئ قولهم مجلس فلا مظنة الجود والكرم اي موقعهما ومكانهما الذي يظن انهما
فيه والدلالة على ان هذا انما اورد توضيحا وتائيدا لما في البيت لا يقبل منها
اي من الامثلة بل منه اي من هذا القبيل من التخصيص لقصد الكناية عن الثبوت
قوله وقد يظن بغيره ان ما ذكرنا من الحصر في الاقسام الثلاثة انما هو بالنظر الى
كناية واحدة واما ان يكون في كلام واحد كتابان واكثر كقسمين منها او اكثر
فخفى لا ينفذ وهو لا يقدح فيما ذكرنا كما يقال يكثر الرماذ في ساحة عمرو او يقال
يكثر الرماذ في ساحة من هو علم في الكرم كناية عن عمرو فيجمع **قوله** واعلم
ان الكناية في القسم الثاني وهو ما يكون المطبها بنفس الصفة والثالث وهو ما يكون
المطبها بتخصيص الصفة بالموصوف قد يكون سوقا لاجل الموصوف المذكور بان يكتفى
عن صفة له او عن اختصاص الصفة المذكورة به وقد يكون سوقا لاجل موصوف
غير مذكور بان يكتفى عن صفة له او عن اختصاص صفة به فالاول من القسم الثاني
المطلوب به نفس الصفة كما بقول فلان يصلي ويذكر قصدا الى انه مؤمن فلا
يلبس الغبار قصدا الى انه يهودي من القسم الثالث قوله ان السباحة البيت

وسار الامثلة المذكورة لتخصيص الصفة بالموصوف والثاني من القسم الثاني كما بقوله
غرض من يهودي المؤمنين المومن هو الذي يصلي ويذكر ولا يوزي خاه المسلم كناية بذكر الصفة
عن الذات سوفد لنفسه عن المودي ومن القسم الثالث قوله تعا هدي لتعطين الذين
بالغيب اي مع الغيبة عن خصصة النبي ثم او عن جماعة المسلمين قصد بطريق الكناية
الى نفى كون الكتاب هديا للمنافقين الذين ادالوا الذين منوا قالوا امنا واذا خلوا
الى شياطينهم قالوا انا معكم انما نحن مشركون وهم غير المؤمنين عن اخلاص والبا
على هذا الملازمة والمصاحبة والغيب على معناه المصدري واما اذا جعل الباء صلة
بمؤمنين والغيب بمعنى الغائب او تخفيف الغيب مراد به ما هو غائب عن الخواص من الله و
الملائكة واحوال الخضر ونحو ذلك فلا تعرض **قوله** كذا طلاق اسم التعريض عليه ما نسبنا
اما لفظا فلما كان الاستفهام واما معنى فلانه يقال عرضت لفلان وبنفلا ان اذقلت
قولا وانت بعينه فكذلك اشريت به لاجانبه زيد جانبا اخر ومنه المعارض في
الكلام وهي التورية بالشئ عن الشئ واصلة من العرض بالضم وهو الناحية والمجانبة
لانك تاتي الى المقصود من جانب الكلام وناجته قال في الكشاف الكناية ان يذكر الشئ
بغير لفظه الموضوع له والتعريض ان تذكر شئ مدله على شئ لم تذكر كقول الحاج
للحجاج اليه جئتك لاسلم عليك فكانت اماله الكلام الى عرض يد على المقصود واكثر
هو الاشارة بالشفتين والحاجبة الضمير في ابي بنوفل وحسبك اي كما قلت في
كونه من لا يوزن سوى كرم وضمير فانه لقول ابى تمام وغير خاف اي ليس فيه خفاء
بخلاف نحو عرض القفاء وخاف اسم فاعل من خفي بالكسر واما المخفي فمن خفاء به
اخفاء **قوله** كذا طلاق اسم اليماء والاشارة عليها ما سبلا لانه اذا لم يكن هناك منصوب
فتبين اسم المطلق لان الاشارة تطلق على كل من التلويح والفرع على ما ترى وقيل انها عند
الاطلاق تكون في حق الشئ القريب بالظاهر كما يقال اشار اليه باليد او الى اليه بالعين
قوله وكقول البحري عطف على كقول ابى تمام مع تحلل الفاصل بحواب الشرط واما
بقوله ظاهر الى انه فوق بيت ابى تمام وبقوله كما ترى في قول الاخوال انه اظهر وصرح
في قوله متى مخلوقه بانه اظهر من الجميع لانه استقلال من العلة الى المعلول حيث جعل كون
مسئلة من قيم علة لوجود الكرم فيهم والاستقلال فيما سبق من المحل الى الحال وفي الشرط

المشروط ولا في الأول الخيال ان لا يتحقق الشاهد الكافي اعني زيارته من ابا سعيد
لانها لما ذكرت بان الاستقبالية وفي الشئ حواله الى رؤية المخاطب الذي ربما
يعاند وفي الثالث انما ذكر نسقه اشرف من حنبيل على طريق الدعاء دون التحقيق
ففيه طلب ان يحصل لهم من الكرام والباكر من الغيث المبكر الا في بكرة والمحل انقطاع
الطريق من الارض من الكلاء يقال بلد ما حل وزمن ما حل قال ابن السكيت محل البلدة
هو ما حل ولم يقولوا محل وربما جاز ذلك في الشعر **قوله** سالت الندى هو العطا
والنقاء والوجود صفة في النفس مبداء افادة ما ينبغي للعوض ولا خفاء في تعابر
مفهوميهما ولهذا صرح خطاهما خطابا لا يتبين نغمة على لفظ المتكلم المبني للمفعول
من غزاه حله على الغراء وهو الصبر مسافة يومى مقداره على استعارة الامتداد
المكانى الزمانى ثم يتلو عطف على اقنا وقوله في افادة جود متعلق بالظرف
الواقع خبرا اى على ما ترى وبالظهور وكلاهما محل نظر من جهة اللفظ او بالمستد
قوله فن جهمة المعنى **قوله** واعلم ان التعريض بربان بينه وبين الكتابة عموما من
وجه لنضاد قهنا في مثل السلم من سلم المسلمون من لسانه وبين وصدق الكتابة
بدونه وهو كثير وصدقه بدون الكتابة في مثل اذ يتنى فستعرف عند القرينة
المانعة من ارادة المخاطب او تعين ارادة الغير فانه يكون مجازا لكتابة واعتبر
الاعتماد على القرين في الكتابة لانه في المجاز مشهور غنى عن التعرض له بخلاف الكتابة
فان افتقارها الى القرينة قليل كما في هذه الصورة لظهورها في مجزء الحقيقة
الصريحة فان قبل استعمال ضمير المخاطب في غير المخاطب لا يظهر له وجه صحة لا وجود
علاقه ولا انتقال من ملووم الى لازم او بالعكس فكيف يكون مجازا او كتابة بل الوجه
حل قوله على سبيل الكتابة وعلى سبيل المجاز على انه يشبه الكتابة تارة ويشبه
المجاز اخرى غير ان يكون كتابة او مجازا قلنا ليس المراد ان مجزء تاء الخطاب كتابة
او مجاز بل ان قولك اذ يتنى فتعرف كلام دال على معنى يقصده تهديد المخاطب
بسبب الابتداء وبلونه تهديد كل من صدر عنه الابتداء لزوماً يعتبر في المجاز والكتابة
فان اردت تهديد المخاطب غير من المودين بقراي احوال الكتابة او تهديد غير المخاطب
خاصة بعلاقة المشاركة في الابتداء ودلالة القرينة على ان المخاطب ليس مراد في مجاز

مركب جاز في الكلام لا في الضمير نفسه واما ان يكون كلام دال على معنى لاله صحبة جاز
على القانون من غير ان يكون حقيقة في ذلك صريحة ولا كتابة ولا مجازا فان تعرف له وجه
صحة قال ابن الاثير الكتابة ما دل على معنى يجوز حمله على جانب الحقيقة والمجاز بوصف
جامع بينهما ويكون في المفرد والركب والتعريض هو اللفظ الدال على معنى لا من جهة الوضع
الحقيقي والمجازى بل من جهة التلويح والاشارة فيقتض باللفظ المركب كقول من يتوقع صلواته
الى محتاج فانه تعريض بالطلب ولا يوضع له حقيقة ولا مجازا وانما فهم منه المعنى من عرض
اللفظ اى جانبه **قوله** فتأمل كيفية هذه الكتابة والمجاز كذا يظن انهما في نفس الضمير و
على هذا الذي ذكرنا في هذا المثال فتنظرون وقرع ما شئت من الفروع فقد
نبهت على وجه القياس وكيفية التعريض حيث ذكرت انه اذا ريد غير الموضوع له فقط
فجاز والاف كتابة وان التعويل في ذلك على القرين واذ التعريض قد يكون مع الكتابة
وقد يكون بدونها **قوله** واعلم ان ارباب البلاغة هم البلغاء وكذا اصحاب الصياغة للغة
لانضاهما تصويرا للظواهر والكتيبات المختلفة المناسبة للاغراض والمقاصد بمنزلة
الصياغة للذهب على ما ينبغي قال الجاحظ انما الشعر صياغة وضرب من التصوير لكن لا يحسن
ان نسبة الاتفاق على ربحان المجاز على الحقيقة والاستعارة على التشبيه والكتابة على
النصريح الى علماء البيت النسبته الى البلغاء والفضهاء الا انه حاول المبالغة في
هذا الاتفاق حتى كانه وقع من البلغاء والشعراء وان لم يكن لهم معرفة بالاصطلاحات
ومباحث الترجمات وقوله ابلغ من المبالغة دون البلاغة ومعنى اوقع امكن في النضر
واشد تاثيرا منه وذلك لابلغ والا قوى ولا وقع تفنن ومرجح الكل لا دعوى الشئ
هو وجود اللانفسية هي وجود المألوم وفي ترجيح الاستعارة وجه اخر هو ترك
الاعراض بكون المشبه به اكمل من المشبه بل ادعاء انه من جنس المشبه به وانكار ان يكون
شاعرا **قوله** باعتبار واحد اعراضا اذا اختلف الاعتبار كما اذا كان شاعرا ملزوماً
بحسب الوجود غير ملزوم بحسب المهور او ملزوماً بحسب العادة غير ملزوم بحسب العقل ونحو
ذلك مما لا استحال فيه **قوله** والسبب ان الكتابة يربانا وان جعلنا معنى الكتابة على
الانتقال من الملزوم الى الملزوم فراجع الى الانتقال من الملزوم الى الملزوم بناء على
وجود التساوى ولو اعتقاداً او ادعاء وح يكون كل منهما لازماً وملزوماً فيكون انتقال

في الكتابة ايضا من المألوف ويصير كدعوى الشيء يبينه وبهذا ينفع الاعتراض
بان الالزام من حيث انه لا يمتثل العموم فكيف يصح الانتقال منه الى المألوف وان الجاز
قد يكون من الطرفين كاطلاق الغيث على النبات والنبات على الغيث بناء على لزوم
احدهما الاخر فلا يكون كل منهما ذكر المألوف واردة الالزام بل احدهما بالعكس وهذا معنى
اخر اطحا مطر السماء نباتا اي غيثا يلزم النبات في سلك دعينا الغيث اي النبات
الذي يلزم الغيث **قوله** هذا ما امكن خص الكلام باصلي الجاز والكتابة لانها المقصود
الاصلي في البيان ولما التشبيه توطئة لنوع من المجاز هو الاستعارة واسار لانه
قوله كلام السلف منها ورتبها انواعا ذلتها بمباحث يلقونها وفي كلام التبرير وترتيب
الانواع وتذييلها ونطبق البعض منها البعض وتوفية كل من ذلك حقه على الوجه الذي
يوجبه مقتضى صناعة البيان وحيث لا يقدح في كلام السلف من بعض القصور واثا
لا ان كلامه بالمقصود او في وعلى سبيل الاستقامة اجري والجود البناء احرى بقوله
مغزا اي موضع قدح وطعن وفي الصحاح المغاز المعاص والمغزى شافا غمز فلان
اي طعن على وجد بذلك مغزا وغمرت في فلان اذا عتبه وصغرته من شأنه يقال
زل عنه الشيء اذا فاته وقيل خبرهم والافراد للتشبيه بفعل بمعنى مفعول وضمير
اختراعه لهذا الفن وقواعدها الاصول والمراد بها ما يستعمله الاصول التي تبني
عليها خبر بيان الفن وضمير انوارها الاصول وفصولها الاصول والابواب وتعاريفها
للقواعد والاصول وامثلتها للتعاريف وتلفظ بالامثلة ربها بالامثلة او الملائمة
وضمير نفقتهما للشعوب هذا النوع نظر الى الحال اعني افاين جمع افاين جمع فن فعلوا خبر
كانوا وفي اختراعه متعلق بذكر مبتدا محذوف الخبر اي اذا ذكر الاختراع متحقق منهم
اي من علماء هذا الفن **قوله** واما بعد فذلكه وضبط اجمالى المباحث الاصلية للدين
في المقصد الاصل من علم البيان **قوله** ولا بد له اي الثالث الذي هو الكتابة من دلالة حال
على ارادة معنى المعنى مثل ان استعمل كثير الرماد في معرض المدح وفي حق العطاء بخلا
ما اذا قيل في حق صاحب الحمام وذلك لان السابق الى الفهم من الكلام هو المعنى ما لم يتم
دلالة على ارادة معنى المعنى وحده وفي الجملة نعم الدلالة على جزء المعنى والارادة لا يتوقف
على قيام الفهمه لكن فرق بين الدلالة والارادة وان ذهب بعض المحققين الى ان الدلالة

لا يكون بدون ارادة **قوله** دون راسا لان الانقسام الى الحقيقة العقلية والى المجاز
انما هو راي الاصحاب واما على رايه فالمجاز كله لغوي وفي كلامه اشارة الى ان المنصف بالحقيقة
والجاز العقلية عند التحقيق هو الاسناد واما ينصف الكلام بهما باعتبار ما فيه من الاسناد
وقوله على وفق عقلك على اشارة الى ما من ان الاعتبار بالحقيقة والمجاز العقلية
هو الموافقة والمخالفة للمعنى المتكامل لا ما في نفس الامر **قوله** ثم الحقيقة في الجملة اما ان
يكون مقرونة بافادة مستلزمة على لفظ اسم المفعول اي لا يرد يقال استلزم الشيء اي طلبه
فهو مستلزم اي لزوم وذاك مستلزم اي لازما ولا يكون والاولى الحقيقة المقرونة بافادة
لا يرد داخله في الكتابة والثانية اي الحقيقة اليه لا يكون مقرونة بافادة مستلزمة داخله
التصريح وبني هذا على ان كلاما في الكتابة والتصريح اعم من ان يكون مقرونا كما سبق في اول
تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلاثة بانها اما ايراد معناها وحده او غير معناها وحده
او معناها او غير معناها معا او يكون جملة كما اشار اليه هنا بعد ما ذكر الحقيقة
والجاز في الجملة لما يقوم اختصاصا بالكتابة بالمفرد على ما عرف من التقسيم الاول فان
قد دلل ذلك التقسيم على ان الكتابة مقابل الحقيقة في المفرد ثم قال والحقيقة في المفرد
تشر كان في كنهها حقيقتين وبغير فان في التصريح وعدمه فكيف يصح هذا قلنا
اراد بالحقيقة في التقسيم الصريح منها لانه الذي يراد منه معناها وحده واما الكتابة فلا
في انه لا يراد فيها المعنى وحده واما الكلام في انه هل يراد مع معنى المعنى ام يقتصر المراد على
معنى المعنى لكن مع جوار ارادة المعنى وقد سبق تحقيق ذلك ومبناه على انهم لم يعتبروا في
الحقيقة الا ان الاستعمال في الموضوع له واما ان يكون غير الموضوع له مراد افلا ومنهم من
فهم ذلك وجزم بان الحقيقة مطلقا مقابل الكتابة فجز ما ذكر من اشتراكها في كونها حقيقتين
على اشتراكها في ارادة المعنى الحقيقي فاما من غير ان يصح اطلاق اسم الحقيقة على الكتابة وهذا
ما لم نجد للقوم وبعض النسخ بافادة مستلزمة على لفظ اسم المفعول نظر الى ان الانتقال
في الكتابة من الالزام الى المألوف لكن قد سبق ان مال الكتابة ايضا الى الانتقال من المألوف
قوله واذ قد عرفنا في نسخ الرواية بالشديد من التعريف لكثرة الرواية الصريحة عرفنا بالتخصيص
من المعرفة وهو الموافق لقوله حصل لنا العلم بتفاوت التشبيه وقوله وضمينا الوطر
عن كمال الاطلاع على هذه المقاصد واما تعرض في هذا الضبط لجانب التشبيه لكونه مأخوذا

في تعريف البلاغة فان قيل كان الواجب عليه ان يتعرض لمعرفة خواص التركيب على ما هو
مضمون علم المعاني المجسزة بتعريف البلاغة على ما ذكر كونه مشتملا على رعاية مضمون
العلماء قلنا المراد وادفعنا هذه الامور في علم البيان بعد فرضنا علم المعاني المشتمل
على معرفة كيفية توفيق خواص التركيب حفظها وبهذا انظم امر الشرط والجزاء اعني
ادفعنا فافقولا اخفاء في ان المذكور تعريف لبلاغة المتكلم وان المراد بالتركيب
تركيبه التي يوردها التاذية المعاني وبانواع التشبيه والمجاز والكتابة ما يتفق له في
كلامه من تلك الانواع بمعونة الاحاطة بالعلماء والتبعية بخواص تركيب البلاغة وانواع
تشبيهاتهم ومجازاتهم وكما ياتهم فقوله صاحب الايضاح ان اريد بالتركيب تركيب البلاغة
فقد جاء الدور ليس بشيء وكيف يتصور ان يكون المتكلم في تاذية المخاطب توفيق خواص
تركيب غيره من البلاغة وادراد تشبيهاتهم ومجازاتهم وكما ياتهم على وجهها فان قيل كيف صح
قوله ولها طرفان يعود الضمير الى البلاغة المذكورة وهي بلاغة المتكلم مع ان هذا
انما هو في بلاغة الكلام قلنا من جهة ان تعريف بلاغة المتكلم بحيث يؤخذ منه تعريف
بلاغة الكلام وهو كون الكلام بحيث في فيه خواص التركيب حفظها وادرا انواع التشبيه
والمجاز والكتابة على وجهها فانه فالولها اعني لبلاغة الكلام المعلومة من تعريفنا لبلاغة
المتكلم فان اعلى واسفل لا تراه اياها غاية البعد وبينهما مراتب تكاد لا يدركها
لخصر كثرتها وان كانت محصورة في نفسها لكونها بين حاصرين هما الطرفان وذلك التفاوت
بتفاوت الاطلاع على كميات الاحوال وكيفية اتقانها والافتقار على رعاية مقتضياتها وانما
في التشبيه والمجازات والكتابات وفي ايرادها على وجهها ولا يتسركم ذلك بمجرى الاطلاع على
قواعد العلماء وفسر الطرف الاسفل بانه القدر الذي من البلاغة اذا نقص منه ادنى
شيء الحق الكلام باصوات الحيوانات تصد عن محالها بحسب الاتفاق وان كان صحيح
اللغات والاعراب جارا على قوانين اللغة والصرف والنحو وساق الكلام على وجه
تعريفه من الطرف الاعلى حيث حكم بان البلاغة بتدريج من الطرف الاسفل متصاعدة الى ان
تبلغ مرتبة الاعجاز وهي الطرف الاعلى من البلاغة وما يقرب من الطرف الاعلى فيعلم منه
ان الطرف الاعلى هو الذي يكون مع ما يقاربه من المراتب العلية حد الاعجاز اذ لا يخرج البشر
عن الاتيان بمثل كلامه صريح في ان حد الاعجاز هو الطرف الاعلى وما يقرب منه لا الطرف

لا الطرف الاعلى وحده وذلك لان بعض ايات الكلام المجز على طبقة من البعض واصل
هذا الكلام من الامام الرازي وقد صرح بهذا المعنى حيث قال في نهاية الاجاز
ان الطرف الاعلى وما يقرب منه كلاما هو المجز فما وقع في التخيض من ان الطرف الاعلى هو
حد الاعجاز وما يقرب منه ينبغي ان يحمل على هذا المحمل وما يقرب منه عطفاء على
الطرف الاعلى الاعلى حد الاعجاز وقد استوفينا الكلام فيه في الشرح **قوله** واعلم
ان شأنا الاعجاز عجيب معني ان كما نذكره بقولنا ففي غالب الامر يمكن من التعبير عنه
والتفسير له وبيان انه هذا المعنى والاعجاز ليس كذلك لانا نعلم قطعاً من كلام
الله تعالى انه بحيث لا يمكن للبشر معارضته والاتيان بمثله ولا ياتله شيء من كلام
المرجع ان كلامه كما ان كلامهم وكذا هيئات تركيبه وتاليافته ورعاية مقتضيات
اجواله ومناسبة كما اننا نجد كلاما نعلم قطعاً انه مستقيم الوزن وذو احوال ونحوه
عنه بانه من بحر كذا وعلى وزن كذا ونقطعيه كذا لكنا لا يمكن ان نبين ان اى
المرقضي كون هذا مستقيم الوزن وذو ذلك وكما اننا نذكر من احد كون كل عضو
منه كما ينبغي واخر كذلك او ذو ذلك كقوله شيء لشميه الملاحه ولا تعرف
انه ما هو وبغ ما قال من قال • ورأى حسن دروى توجيزست • فمخى اندكسى
كازاجه ناست • عبر عن عدم معرفة حقيقة بعد معرفة اسمه وقال اخر جيز
ورأى حسن دروى ما شيفته دليلى آيم • وليس مدرت الاعجاز عند المص سوك
الذوق وهو قوة ادراكية لها اختصاص بادرأت لطايف الكلام ووجوهها
لخفية فان كان حاصلها بحسب الفطرة فذلك وان اريد اكتسابه فلا طريق اليه سوك
الاكتساب بعلى المعاني والبيان وطول ما رستما والاشتغال بهما وان جمع بين الذوق
الفطري وطول خدمة العلماء فلا غاية وراءه فطران العلماء غاية ورايه احترا
عن الخطا وما كان هنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن
وصفه ولا يدرك الا بالذوق ولا طريق الى اكتساب الذوق سوى طول خدمة العلماء
لكل من السوى كمال البلاغة من مراتب الوسط امكان وصفه وبيان واحاطة به
بالعلماء لبطولها فان سوك اكتساب الذوق والاحتراز عن الخطا فقال نعم بعض
وجوه البلاغة المستقبية بالنقابة المحجبة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنها لينضج

لطالبين وينكشف للناظرين واما نفس وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يذكر في
الحجاب عنها واما طاعة اللسان وهو ما يكون على الفهم من النقاب عنها بان يبين انها
وتدرك بقواعد العالين كما هي وانما ذلك لا الذوق وبالجملة في الكلام اشار الى اوجه
اعجاز القرآن امر من جنس البلاغة والفصاحة وهو كونه في الطبقة العليا منها
لا كما ذهب اليه النظام وجمع من المعتزلة ان اعجازه بالصرفه بمعنى لم يكن مجزا في نفسه
وامكن للعرب ان يجازوه الا ان الله تعالى صرهم عن ذلك وسلب علمهم به وقد تم
عليه ولا كما ذهب اليه جماعة من ان اعجازه بجملة اسلوبه لا سايب كلامهم من الاشياء
والخطب والرسائل استقام في المقاطع مثل يومنون وينفقون ويعلمون ويجهلون او
بسبب لانه عن الناقض او باشتماله على الاخبار بالخيال والكل فاسد لما ذكر في آخر علم
الاستدلال **قوله** واما الفصاحة لما اشتغل بعد تفسير البلاغة ببيان طرفيها
ومراتبها وبالكلام في شأن الاعجاز وطريق ادراكه كان نقطة انظار من السامع
واعتناء بمعرفة الفصاحة وطلب لذلك فاكد الكلام فيه وصدده بكلمة اما وقسمها اولا
ففسر كلام القميين لما ان اطلاقها على القسمين بجمل اشتراك والمعنى ان ما يطلق عليه
الفصاحة قسمان كما يقال المشتني متصل ومنقطع ثم يفسر كل على حدة على انه كان يمكنه
ان يقول هي كون اللفظ على السنة الفصحى من العرب الموثوق بعربيتهم ادور واستعمالهم له اكثر
وذلك بسبب لانه عن التقيد المعنوي واللفظي ومخالفة القياس اللغوي والتأليف اللغوي
وتناظر اللفظ والكلمات او يقال هي السلامة من الامور المذكورة ومنه يعرف ان فصاحة
المتكلم هي ملكة لا افتاد على مثل هذا الكلام كما تعرف الفقه مشايخ العلم بالاحكام الشرعية
العملية عن ادلتها التفصيلية فيعلم ان فصاحة الرجل هي ملكة تلك المعرفة او نفس معرفة
تلك الاحكام وكذا في سائر العلوم وعلى عكس ذلك تعرف بلاغة المتكلم يعرف منه بلاغة
الكلام وجعل خلوص اللفظ عن التقيد اجعلا المعنى لكونه بالنظر لا افادة المعنى وفسر
الفصاحة اللفظية بكون الكلمة عربية اصلية نظرا الى ان الكلام في فصاحة اللفاظ
من لغة العرب ان المقصود الاصل من فدين العالين معرفة اعجاز القرآن ولهذا قد اعتبر
ذلك في تعريف العالين وهو من قولهم فصح الابهى اذا خلصت لغته من اللكنة فجاءت
ولم يبق اصله من فصح الابهى اذا اخذت زغوبة وذهب لباؤه وليس معنى الادور ولا

والاكثر ان يتحقق في مقابلة الكلمة دامن وهذا دور ولها استعمال كثير واستعمال
اكثر بل المراد كثرة دوراتها فيما بينهم وجرباها على السنتهم وكذلك معنى اخرى على قول
ان يكون جارا على فانون اللغة سالما عن مخالفة القياس اللغوي كالاجل في قوله الحمد
العلي الاجل وكحال وحلل في قوله فلا ترم الامر الذي هو جال ولا تجل الامر الذي هو ترم
والمولد المستحيث من ولد واحدنا وكلاما استحيث وولده مولد ليس من اصل
لغتهم وشاعر مولد اذا كان عربيا غير محض وذلك كالمرسوخ في قوله وفاحما ومرسنا سرحا
وكلفظ القرمذ والظرف والاجر ومعنى سلامتها عن التناثر ان لا يكون تقبله على اللسان
كبرهية على السمع بحكم الذوق الصحيح والطبع السليم كلفظ الهفج في قول اعز في سئل
عن ناقة فقال تركها نزع الهفج وهو نبت ولفظ مستشزر ومثله فيما بين الكلمات
وليس قرب قير حرب قير وكذا تكرار امده في قول اني تمام كرم مني امده امده
والورى معي واذا ما ملته لمة وحدي قال ابن الجيد هذا التكرار في امده مع الجمع
بين الحاء والهاء وهما من حروف الخلق خارج عن حد الاعتدال نادر كل التناثر والحق
ان ليس التناثر بسبب بعد الخارج وان الانتقال من كلمة الى اخرى كالظفر ولا بسبب
قربها وان الانتقال منها كالشيء في التعيد اذ قد يحسن التبريد بالخروج كالنخيل والبعيد
كعلم بل المرجح فيه الى الذوق السليم والطبع المستقيم **قوله** والمراد بتفقيد الكلام
الذي يخل بالفصاحة المعنوية هو ان يجز صاحب الكلام فكونه اي يجعله عازا من
العنارة في موضع تصرف الفكر ويشك اي يجعله ذا شوك طريقا الى المعنى ويوترا
يجعل وعرا صعبا موضع ذهالك نحو المعنى **قوله** ومثله اي مثل المدوح وهو ابراهيم
بن هشام بن المغيرة المخزومي خال هشام بن عبد الملك بن مروان اي ليس مثله في الفضل
والكمال الا ابن اخه هشام الخليفة ونقد الكلام ما مثله في الناس احديا دمه
الأممك ابوامه ابو فثله اسمها وفي الناس خبره وحتى بدل من مثله والاممك استثناء من حتى
نصب ليقدمه واذا اخر كان المخار الرفع ويقاربه صفة حتى وابوامه مبتدأ خبره ابو
والجملة صفة ملكا فقيه فضل بن البدر لانه والبدر بالخبر ويقدم المشتق على المستعمل
وفضل بن البدر والخبر بالبدر وبين الصفة والموصوف بالخبر وقد يقال مثله مبتدأ
وحتى خبره وما عرامله على اللغة التيمية وفي الناس متعلق بمثله والاوجه ما ذكرنا

قوله كقولنا في تمام باغبين خرجا في زمن مقتصر بالله صلبا احدهما بعد الآخر وهما سمي ما وزياد
وان يسمى بآيت وقيله ولقد شفى الاحشاء من مرجاتها انصارا بآيت جاد ما وزياد **قوله**
ثانيه اى ثانيا المصلوبين ولا مبتداء خبر في كبد السماء اى وسطها بمعنى الجو ولا يمكن ذلك لما
الذي هو بآيت كاشي ثانيا اى ثانيا في اشياء فهو بالحقيقة من تقديم المصنوع على المصنوع
يقدر لتفصيله مضاف من اشياء ويجعل بان بآيته والمراد بان اشياء في الغار التي
واو بكر في اى بكر ذلك الشئ كاشي الاشياء الذين كانوا في الغار لانها قد اجتمعا على ثبوت
الذين وهذا ان على فساد امر المسلمين في هذا الطريق سواء والعطف موضع العطف اى ليل
والشئ عن الطريق والكنار العلم ينصب على الطريق الطبية النية والطية المتزايطة
اليه الطريق يقال مضى لطية لما نواه وطية شاسعه اى منزل جيد وضير صاحبه
للكلام ونهر وفيه وعليه وسلكه ويقطعه الطريق والمبتدئين اسم فاعل من تبيت
الشئ اى علمته يتنا وضير وجهته وطية للبيت **قوله** اذكر على سبيل الانودج وهو
معرب نموده او غودار ومعناه صورة متحركة على مثال الشئ ليعرف منها حاله وقوله
ما عسى مفعول كشف وما موصولة صلحها بآيتها وضير الفاعل لما والمفعول الجوز
البلاغة والفصاحتين والتمام لفظ عسى اشارة الى ان يكون الشئ سائر تلك الوجوه
عكس انما هو على سبيل الاحتمال انك بعد احاطتك بما ذكر في العلمين ينبغي ان تعرفها بالاشياء
وضير فيها وبها الآية وتحدد على لفظ المبني للمفعول من تحديد فلا اذا ما رتبته في الفعل
ونار عنه للخلية ويشبه ان يكون هذا الكلام اشارة الى ما روى انهم علقوا القضاة
السبع في باب الكعبة على ان لا يترلوها ما لم يبعثوا على ما اوضح وكانوا يكابرون ويعاندون
فما نزل من الاباء حتى نزل هذه الآية فادعوا ولم يبق لهم سبيل الا المكابرة لما اذكروا
من كمال باغتها التي بدت كل كلام يبلغ استوت استقرت السفينة على الجودي جبل يفرج خيرة
وقبل بعد القوم الظالمين اى هلاكهم من قولهم بعدا بكسر بعدا وتقدا اذا ارادوا
بعدا البعيد من حيث المكان **قوله** والنظر في هذه الآية من اربع جهات قدم جهة
علم البيت الكون في الآية من اللطائف البانية اغرز واكثر وبآيت الجدر واو
واخفى والتقديم اى واخرى وقوله وما يتصل بها اى بالمجاز والاستعارة والكتابة
من الترتيب وذكر العينة وهو عطف على ما فيها وصحى اضافة معنى الى اردنا لكونه على

والاشياء
والاشياء
والاشياء

على سبيل الحكاية اى معنى هذا الكلام والطوفان المطر الغالب والماء الغالب يغشى كل
وبقا الطوفان الظلام وغيره مجازا وقيل كل عنصر غلبه طوفان وغاض الماء قل
ونصب غاضه الله يغشى ولا يغشى وقوله بنى الكلام جواب لما ولا خفاء في ان ليس
ببنى الكلام على تشبيه المراد الذي هو ماء البحر وقطع الطوفان ونحو ذلك بالماثور
بالمشبه بالمأثور وهو الارض والسماء على ما صرح به اخر اقوله على تشبيه اى المراد
اى الشئ الذي ارد منه امر كما يقال المشترك للمشرك فيه ومرجعه الى الحذف والايتا
كما في امرتك الخبر وضير هيبته للمأثور على اضافة المصدر الى الفاعل والمفعول
هو الامر يقال هيبته اى خفته واما المراد في قوله وتشبيه تكوين المراد اى تحصيله
ابجاده فعلى اصله اذ معناه الامر الذي ارد من المأثور كالبلع والاقلاع واعادة
الاسم الظاهر وزا الضير تشبيه على ان المراد الاول بمعنى المراد منه واما بنى الكلام على التشبيه
لتصوير الاقدار العظيمة وتصوير ان السموات والارض وهذه الاجرام العظام اعني
السموات والارض والعطف باعتبار تغير المأثور بآية لارادة الله تعالى من جهة الاجزاء
والاعدام وبآية مشيئة في تلك الاجرام من جهة التغيير والتبديل وقوله ونظم عطف
على وجوب وضما اذ اقداره ومهابته وامر واثارته ونحو ذلك لله تعالى وضما للجمع
من نحو قوله لا اقره للعقلاء المميزين وضير ضربت وسرقتها لمهابته والحق
في كماله وكما يرد للمفارقة الوقوع مثلها في قولك كاد خل زيد خرج عمرو وجملة كاشا
عقلا في موقع الحال وجملة لا تلقي في موقع البيت واحدا الطرفين اعني لاسارته خبر و
الآخر اعني بغير الامضاء متعلق به اذ لو تعلق بالمصدر اعني تلقى كما هو الظاهر لوجب
نصبه اى تلصبا لكونه مشابها للمضى وقوله ثم بنى على تشبيهه هذا بمعنى التشبيه بالمدح
وهما تشبيه المراد منه بالمأثور وتشبيه تكوين المراد بامر الامر نظم الكلام وضربنا
نظم الكلام مجموع قوله فقال قبل ثم قال كما ترى يا ارض ويا سماء ولم يجعل بناء نظم الكلام
على مجرد ارادة ان يبين معنى اردنا ان يرد الى اخره لانه لا غنى لبناء نظم الكلام عن وساطة
هذا التشبيه لانه لا يصح يا ارض ويا سماء لا يؤمر الارض والسماء الا بواسطة تشبيههما
بالمأثور وتشبيه تكوين ما يراد منها بامر الامر فليتدبر فقوله قبل مجاز عن ابدار تداد
ما انفجر وانقطاع طوفان السماء من باب كبر المسبب واردة السبب لانه لا ارادة يكون

سبب الوقوع القول وقرينة هذا المجاز المرسل كون القول خطابا لجناد فانه يقع ارادة حصول معنى البلع والانقطاع منه ولا يقع القول له والخطاب معه وجعل خطاب الارض والسما استعارة مبنية على تشبيهها بالماثور المذكور ذلك التشبيه بقوله فيما سبق بنى الكلام على تشبيه المراد اي المراد منه بالماثور الموصوف والظاهر انها استعارة بالكاتب حيث ذكر التشبيه اعني السماء والارض المراد منها حصول امر واريد المشبه به اعني المأمور الموضوع بانه لا يتاخر منه العصب اذ دعا بقرينة نسبة الخطاب اليه ودخل حرف النداء عليه وهما من خواص المأمور المطيع ويكون هذا تخيلا وما يقال المراد انهما استعارة بقرينة على ما هو الشايع من اطلاق لفظ الاستعارة فلا يظهر له وجه صحة سوى ان جعل على الاستعارة التبعية في حرف النداء بناء على تشبيهه تعالى الارادة بالمراد بتعلق النداء بالنداء والخطاب بالخطاب كقولنا للشبه المذكور بعض نبوه عن هذا لان المذكور هو تشبيه المراد منه بالماثور وقوله ثم استعار لغور الماء عطف على قوله بنى الكلام على قوله ثم بنى على تشبيهه او ثم قال وفي جعل البلع الذي هو اعمال القوة الجاذبة في المظوم وجذبها الى المعدة مستعار لغور الماء في الارض نوع تشايع والمراد استعارته لجعل الماء غائرا ذابا ومن استعارة تبعية محققة واستعارة الماء للغذاء على ما ذكر استعارة بالكاتبه حيث ذكر التشبيه واريد المشبه به ادعاء بقرينة ايقاع البلع عليه فانه محقق بجذب الغذاء دون الماء قبل ابلع ربي وبمع الماء وابتلع الرزق يكون مجازا والمضاد حاول رد التبعية الى المكنية لم يكن له سوى ان يجعل قرينه التي هي الماء استعارة بالكاتبه ليقابل البلع على حقيقة لكنه ذهب منها الى ان الماء استعارة بالجماد ولا قرينه لها سوى ابلع وابلع استعارة بقرينة ولا قرينه لها سوى الماء وهذا خارج عن القانون فان الماء انما يصلح استعارة بالكاتبه ومراد به المشبه به ادعاء اذا تشبه به شيء من خواص المشبه به وذلك حقيقة البلع لا الغور المعبر عنه بلفظ البلع ولهذا جعل الرفع استعارة بالكاتبه عن القادر المختار لم يقبّر في انبت استعارة والبلع انما يصلح استعارة بقرينة للغور ان التشبيه حقيقة الماء من غير اعتبار استعارة فيه لكنه جرى على طريقته في نطق الحال من جعل الحال استعارة بالكاتبه عن الانسان المتكلم وجعل نطق استعارة لامر وهي لزوم القول بالاستعارة التبعية وعلى هذا

هذا القياس يلزم القول بالاستعارة في انبت ايضا **قوله** ثم امر على سبيل الاستعارة للتشبيه المقدم ذكره وهو تشبيه تكوين المراد بالامر الجوز النافذ في تكوين المقصود فنفس البلع استعارة للغور وصيغة الامر استعارة لتكوين المراد وكون الامر امر مخاطب ترشيح لاستعارة النداء في ارض الارادة استعارة بتبعيه وهذا يؤيد ما قيل ان ارض وباسمها استعارة بقرينة كما ذكرنا **قوله** ثم قالها ان ظاهرا كلامه انه يريد بالمخاطب الاستعارة المبنية على تشبيه اتصال الماء بالارض اتصال الملك بالملك بناء على ان مدلول الاضافة في مثل هذا هو الاختصاص الملكي فيكون الاستعارة بقرينة بقرينة اصلية جارية في التركيب الاضافي الموضوع للاختصاص الملكي في مثل هذا وان اعتبر اللام وبنى الاتصال والاختصاص عليها فالاستعارة بتبعيه ومنهم من يجعل المجازة الاضافة ياد في الملازمة مجازا عقليا بناء على ان التشبيه على ما هو عليه او على خلافه مما يتعلق بالعقل وذلك الوضع وما يدل على ان قصد المصراع الاستعارة جعله ضمير الخطاب ترشيحا لكون الارض بمنزلة الملك فان ضمير الخطاب مما يحقق العقلا وان جعل المجاز عقليا فالمعنى انه ترشيح لاستعارة الامر لتكوين المراد كما مر فيكون اللام في الترشيح للمعنى اشارته الى قوله وخاطبة الامر ترشيحا لاستعارة النداء هذا كله في ابلع ماء له واما في اقلني فالاقلاع استعارة لاحساس المطر بجامع عدم امر قد كان كالمطر والعمل وصيغة الامر استعارة مبنية على تشبيه السماء بالماثور الذي لا يتاخر منه العصب والخطاب ترشيح لاستعارة النداء لكونه من صفات العقلا والكلام في هذا كله ما مر **قوله** ابلع ثم قال وغيض الماء يعني ان ترك فاعل الافعال المذكورة وبناءها للمفعول من باب الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف وتقريرها ان ترك ذكر الفاعل وبناء الفعل للمفعول من لوازم العلم بالفاعل وتعيينه لفاعله ذلك الفعل فذكر الماثر واريد الماثر وما في الكناية تفصيل لذلك وتوضيح ومعنى اقرار الشيء جعله مستغفرا بنا سائلا تاركا للحركة واقرارها اضافة الى المفعول واقراره الى الفاعل فقوله وقال بعد اعطف على عارض الماء اي ولم يصريح عن قال بعد اسلو كما مفعولا له لقوله لم يصريح اي تركه التصريح سكو وقوله ان تلك الامور العظام الى اخره يدل وبيان لسلك سبيل الكناية لا يكتنه

اي لا يبلغ كنهه **قوله** ثم ختم الكلام بالغير فيقوم نوح الذين لم يذكروا في هذا
الكلام باستحقاقهم الدماء بالهلاكة والغرض من هذا التبرير التنبيه لمن يسلك
طريقه في نوح في تكذيب الرسل حال كون التكذيب ظلما لانفسها لكي يسلكهم لا يغفروا
لان ضرر التكذيب انما يعود الى انفسهم لا الى غيرهم ووجه التنبيه ان الوعيد يرتب
على صفة الظلم فيدور معها وختم اظهار مصدر ختم واللام في مكان متعلق باظهار
وضهير اياه للخط ووجه الاستحقاق للخط ظلمهم لانفسهم بتكذيب الرسل وان قيامه
الطوفان عطف على مكان الخط اي وجوده معنى ختم اظهار لان قيامه الطوفان وقيا
نكلا الصورة الهائلة فيهم لآلهم ما كانوا لا يظلمون على ما يشعرونه فعلق الحكم بالوصف
قوله وهو اي النظر في الآية من جهة علم المتأخر هو النظر في فائدة كل كلمة في الآية فقد سبق
ان جملة خواص التركيب ما يتعلق بمعرفة افعالها كالترقيق والتكثير والتقديم والتأخير
بل اكثرها من هذا القبيل لكن من حيث كونها في التركيب من القواعد المتعلقة بالكلام
اختياريا على اياها والفرقة لكثرة استعمالها ولانها على بعد النداء المتناسق
اظهار العظمة والكبرياء وهو الامر الذي يستدعيه المقام المتبعيد الموزن بالتميز
بالنداء ومنها تركب ارض بالكسر على جذباء الاضافة لتقوية التمايز والنداء في
الاضافة تشريف وتكريم ومنها تركب اياها الارض على ما هو الكثير في نداء اسماء
الاجناس الاختصار والاعتزاز عن تكلف التنبيه الذي لا يناسب المقام بناء على ان ليس
المقصود الى طلب الاقبال ومنها اختيار لفظ الارض ولفظ السماء على سائر اسمائها
كالغبراء والخضراء لكونها اخصر واكثر في الاستعمال واو في المطابقة اعني جمع
الامر بالمقابلة فان تقابلها انما اشهر بلفظ الارض والسماء والمحسنة البدئية
عند المصنف يعلق بعلم المتأخر لاختصارها في خواص التركيب على ما سبق ومنها اختيار ابلغ
على ابتلي مع كثرة استعماله لكونه اخصر واوفر تجانسا باقلى لاستوائها في عدد
الحروف نظر الى اعتبار هزة الوصل وتقريرا من التمايز وماذا لم يعتبر بخلاف
ابتلي ومنها ذكر الماء والارض والسماء بطريق الافراد دون الجمع لان استحضار الاشياء
لا يناسب مقام اظهار الكبرياء ومنها ذكر مفعول ابلغ لا يفيض في مقام كمال عظيمة
الامر وكالانقياد لما ثور ان يستلج الارض كل ما عليها من الحيوان والنبات وسكانها

وسكانها الماء وبعد ما يتبين ان المراد ببلغ الماء فقط علم ان المراد باقلاع السماء
اقلاعها عن المطر فقط لا عن كل شيء حتى الحركة فلم يخرج الى ذكر متعلق اقل من احتراز عن
الحشو المستغنى عنه ومثل هذا ايضا مما يتعلق ببيان الجواز والاختيار من المعنى
ومنها الاختصار والاعتزاز عن الحشو بترك ذكر حصول الماثور به اي قلنا ابلغ
فبلغت واقلع فاقطعت لان الامر من الكبرياء والماثور من الانقياد بحيث لا يخرج
لا يذكر ذلك ومنها اختيار غيض على غبط بالتشديد لكونه اخصر ومنها ترك
اضافة الماء والامر مع ان المراد وغيض ما طوفان السماء وقضى امر نوح وهو انحاز
ما وعده الله من اهلاك قومه للاختصار والاكتفاء بلام العهد الدال على ذلك
ومنها اختيار استوت على سويت مع انه اوفق لغرض وقضى على لفظ البني للمفعول
لان هذا اخصر واوفق بما ذكر فيما يقابل ذلك من حال وهو قوله وهي تجري بهم
بلفظ البني للمفاعل المستدل بالسفينة ومنها اختيار بعدا للقوم الظالمين
بالمصدر المحذوف الفعل على لسعدا للقوم بلفظ الامر من بعد بعد كعلم يعلم
لقصدا كيدا لاختصار حيث كان ذكر المصدر بمنزلة ذكر الفعل المؤكد بالمصدر
فجرح لفظ بعدا اخصر من لفظ لسعدا فكيف مع كونه قائما مقام الفعل والمصدر
جميعا وهذا معنى تأكيد الاختصار مع فائدة اخرى هي دلالة الاختصاص على
ان البعداى الهلاك حتى لهم ومنها اطلاق الظلم لئلا يول بالنظر لا عدم ترجيح البغى
كل نوع من الظلم فيدخل فيه ظلمهم لانفسهم فيدل على شناعة سوء اختيارهم
تكذيب الرسل بانهم اختاروا ظما لا يعود ضرره الا اليهم **قوله** هذا اي الذي
ذكرناه هو النظر في الآية من حيث النظر في الحكم واما النظر في الآية من حيث النظر
للا ترتيب الجمل فمن وجوه منها تقديم النداء على الامر جريا على ما هو الاثر اذا كان
الامر على حقيقته لتنبيه الماثور فيمكن في ذهنه ما يعقب التنبيه فيكون ذلك
مهنا رشيحا للاستعارة المراد منه استعارة بالكتابة بناء على تشبيهه بالماثور
ومنها تقديم امر الارض لكونها الاصل نظر الى كون ابتداء الطوفان منها ومنها
اتباع امر الارض وامر السماء قوله وغيض الماء لكونه متصلا بقصة الماء ومنها
اتباع وغيض الماء قوله وقضى الامر لكونه متصلا بقصة الماء ومنها اتباع

وقضى الامر حلت السفيه لكونه بعد ذلك في الوجود ومنها ختم الفضة بعد جميع ما
ذكرنا لتعريض تنبيه الكائن بكذا الرسول وعبداله **قوله** من جاني البلاغة يعني علم المتأ
المشار اليه في تعريف البلاغة بقوله حداله اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها و
علم البيان المشار اليه بقوله وايراد انواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها **قوله**
واما النظر فيها من جانب الفضاحة فظاهر من الكتاب فقوله ملحقة مبينة على لفظ
اسم المفعول واية الكتاب الانواء الاعوجاج وجعله الطريق ذاك الى المطلق
معناه جملة عسير الوصول اليه وقوله نسان معانيها من السابقة هو الظاهر لكن
في نسخة الرواية تسابق بفتح التاء والباء من السابق بخلاف احدى التائين من المتأخر
وقوله فالظاهر ما عرسته اي غير موكدة ومستعمله ليست مما اخطأت فيه العامة القدر
جمع الغلبة بالفتح وهي الطرف الرفيق من اللسان والآلات جمع الاسلحة وهي المستوفى من
اللسان قوله والله در شان الترتيل ظاهر هذا الكلام الدعاء لكن القصد فيه الى
التعجب الوصف بالجمال ولذا يتضمون ذلك بقوله لا يتأمل العالم الى اخره والقرن
انه لما اختر هذه الآية من القرآن بتلك اللطائف فيه على ان كثرة اللطائف لا يختص
هذه الآية بل يتم الكل وهذه الآية لا تقتصر على ما ذكر من اللطائف بل فيها فوائد اخر
يذكر لان الغرض لم يكن الا مجرد الارشاد الى كيفية اخذ لطائف على المتأ والبيان
انه لا علم في باب التفسير بعد علم اصول الدين انفع من هذين العلمين وقبل المراد بالاصول
اللفظ والضم والنحو وعلى هذا فالبعدية وجودية وزمانية لارثته وشرفه قوله
لا يسع الحصر يروي برفع الحصر ونصبه اي لا يسع الحصر تلك اللطائف ولا تسع هي
في الحصر وقوله وان لا علم عطف على مجرد الارشاد بتقدير المتأ اي بيان ان لا علم والقرن
اعني باب التفسير وبعد علم اصول متعلقا بمعنى النفي المدلول عليه بلا علم واقرأ
وما عطف عليه يروي مرفوعا على انه خبر لا اوصفه اسمة ومنصوبا على انه صفة لفظا
ولغير محذوف وضمير منه لعلم المتأ والبيان يروي منهما على ان الضمير للعلمين
وعلى المراد والمراد الله متعلقا باقرأ فان قيل قد سبق ان وجهه الاعجاز لا يمكن كشف
القناع عنه فكيف قال ولا اكشف للقناع عن وجهه اعجازه مع انه بحكم دليل الخطا
وعلى سبيل الاستعمال يقتضي تشارك علوم حجة في الكشف عن وجهه الاعجاز قلنا

النفي هو ان يمكن وصفه وبيان حقيقته بحيث يعرفه من يسمع ذلك ويطلع كنهه على
ينبغي عنه استعارة كشف القناع والتمثيل هو ان يماط اللثام عن وجوه البلاغة التي
الاعجاز اعلم مراتبها على ما قال هو الذي يوفي كلام ربنا الغنى من البلاغة حقه اي به
يعرف من بين العلوم كون القرآن في اعلى طبقات البلاغة واقصى مراتب الفضاحة وضمير
هو للعلمين من جهة كونهم اعلما واحدا نظرا الى كون البيا شعبه من علم المتأ ومن
جهة ان يقدر لفظ العلم مضافا الى المتأ والبيان جميعا ومطابقا لما قبله من المواضع التي
يجب صرفها عن الظاهر لكونها على خلاف ما عليه الواقع فالنفسير يتعلق ببيان المتأ والقرن
الاعراب والآثار وخواص التراكيب والنكت والاساليب واسباب النزول وما يتعلق بذلك
من الروايات والناويل والنصير في الظواهر يرجعها الى ما عليه المال من المقصود
الظن الغالب اتباع القواطع وقوله ضمير واستلست على لفظ البني للمفعول من ضا
حقه ظلمه فيه واستلست الشيء اخذ منه فجاءه اذ وقعت اي لا وقعت اوبان وقعت
واخذوا بها من قولهم اخذت الخطام وانه ابلغ من اخذت الخطام والماخذ موضع
وقد يراد ما يؤخذ منه الشيء واخرج فيقال اخذ منه وما يؤخذ فيه ويوقف عليه
فيقال اخذ فيه والعيول رفع الصوت بالبكاء والويل كلمة هلاك وعذاب وقوله
على ويل من كذا اي على التلفظ بهذه الكلمة مولى يويل من امر كذا اي على العذاب الهالك
بمعنى سيبا اتم لا يعلمون الماخذ التي يجبان يؤخذ الاية منه وفيه والمحل الذي يجب
ان يحل عليه وتصرف اليه لجهلهم بهذا العلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون ذلك حتى يطلبوا
ويرجعوا الى من يعلمه يصير الآيات كأنها ناخذ في رفع الصوت بالبكاء وبارز قول
يا ويلنا من هولاء الجهلة وهم لا يرون راسا براس بل يظنون انهم احسنوا الصنع
حق الآيات وما خدعها ومحايلها وقول رحم الله الشيخ السكاكي ولو ادرك زماننا
هذا **قوله** ثم مع ما ثبت هذا العلم الذي هو علم البلاغة المفضل الاعلى المتأ والبيان
من الشرف والفضل على كثير من العلوم بحسب الغاية التي هي كشف الاسرار عن وجوه الاعجاز
المقتضى الا تصديق النبي م المتمثل بنظام المعاش ونجاة العباد اعني سعادة الدارين قد
اختص من بين العلوم بحسب شديده وضمير عظيم من جهة قلة انصاره واعوانه
والاعتناء بشأنه وكثرة الاخذ من جوانبه وازكانه بحيث لا يدري علم الحق من الظلم

ما يقبض هذا العلم ولا استل من تكليف الذم بما استل به هذا العلم اذ لا يوجد له قبل
تأليف هذا الكتاب من مهد له القاعدة والاساس الذي بنى العلم عليه ورب له ^{مثله}
من التبريل وكلام الفصحاء التي تصلح لان يستشهد بها ويبنى له فيما يتعلق بتصوراته
لحدود الرسوم وفيما يتعلق بتصديقاته من جهة المطالب الاصول والقوانين و
من جهة الادلة الحجج والبراهين واجتهد لضبط ما تفرق من فروعه واصوله واستخلاص
ما وقع في ابدى المتغلبة من ابوابه وفضوله فيها هو علم تراه في تفرق اجزائه فيما
بين العلوم كما يدري سببا بن شجب بن عرب بن قطان في تفرقهم في البلاد حين ارسل
عليهم سبل العزم وما اسمان جعل اسماء واحدا مثل معدى كرب وهو منصرف لكونه
مكة لا يقع الاحلال والكلام في اعرابه وبناء صدره مذكور في كتاب النحو الدور ربع
بغالب الصبا وهو ربح متهما السنوي ان يثبت من موضع مطلع الشمس اذا استوى الليل
والنهار وان شئت ان تعرف صدق ما ذكر من الدعوى فانظر باب التعريفات لاكتساب
التصورات وباب القياسات لاكتساب التصديقات فان كل منهما اجر من هذا العلم على ما
سنشبر اليه وقد وقع في ابدى الملاسة وسنوع وانظر صفحة وجه اكبر ابواب اصول
الفقه من اى علم هو وفي ابدى من هو يعنى انه من هذا العلم وقد وقع في ابدى الفقهاء و
الاصوليين وذلك كالخليفة والجواز والصريح والكتابة والوصف والشرط والاستثناء
والعبارة والاشارة والنظر والاياء وغير ذلك من مباحث الاصول وعد غير ما ذكرنا وعد
ثم بعد اخرى لتعرف ان كثيرا من مباحثه وقعت في ابدى الحاجة على احواله كتاب سبويه و
ان العلم من علم التفسير ليس بالامساك بهذا العلم وشعبها وفروعها وان الكثير من شكا
المسلمين بالادلة السمعية ليست بالامنه وقولهم ^{سبح} ولكن الله استدراك ما ذكر من
الظلم والخسف على هذا العلم وتفرق اجزائه في ابدى الفرق وخبر كثر هو الشرط اعنى اذ
وفق مع الجواب اعنى عسى وجلت اعتراض ويحتمل ان يكون هو الخبر واذ وفق متعلق به
وعسى ان يعطى القوس بارزها انما احتها ومصلحها استعنا واعط القوس بارزها مثل
اعطاء الشيء لمن يعرف حاله والمعنى ارجو من الله ان يعطى هذا العلم من يقوم به على ما ينبغي
ويخدم هذا الكتاب بخودته والخدمة الذي لا يجب رجاءه واسئل عليه عطاءه **قوله**
حول تعلق بعبط او تحريك والحوال الجيلة والحوال القوة يقال الحول من الله وبالله و

ومرجع البلاغة وهما المتأ والبيتا المشار اليهما بتوجيه خواص الراكيب حقها وابراد
انواع التشبيه والمجاز والكتابة على وجهها وبوعا الفصاحة هما اللفظية والمعنوية
والخطبة رداء وازار ولا يستحق حله حتى يكون ثوبين **قوله** فهنا وجوه مخصوصة بوجهات
الحسن الراجعة الى نفس البلاغة والفصاحة كثيرا ما يشار اليها اى 2 كثير من الاخبار
اليها يقصد بحسن الكلام وهى من توابع البلاغة ولا يتعلق بها هو الحسن الراقى للكلام فلذا
اخر عن البيت ايضا مع جعلها مدرجة في تعريف المتأ بقوله وما ينصل به من الاستحسان
وعجز ولهذا قل المتأ المصرا له جئت قال لا علينا اى لا باس ان يشير الى الاعرف منها بحسب
عدم التعرض للكثير غير الشايع ولا للشايع على سبيل تمام المقصد والاستقصا ونحن ايضا
نفتق ازم في ذلك لما عرفنا ان ليس من قصدنا في هذا الا التشبيه على قايى الكتاب والتوضيح
لما قصدت في كتاب **قوله** من القسم الاول يعنى الراجع الى المعنى المطابقة وهى في اللغة
الموافقة وطابق بين الشئيين جعلت احدهما على حد الآخر وطابق الفرن في جريدته وضع
رجليه مكان يديه ففي ذكر المعنيين المتضادين اى المتقابلين في الجملة من توافق واتفاق
توافق بين ما هو غاية في التخالف كذكر الاحياء مع الامانة والابكاء مع الضحك والابناء
مع الترع والاعزاز مع الازلال والضحك مع البكاء والقلة مع الكثرة في الامثلة المذكورة
ومنهم من نظر الى ظاهر يكون المعنيين متقابلين فقال لا يلقى من حيث المعنى ان يسمي باسم المقابلة
وبالنظر الى المعنى الذي ذكرنا يسمى النوع الشايع للجمع بين الاشياء المتوافقة باسم المقابلة
كانت لما ذكرنا هذا بازا ذلك جعلته مخالفا له بعد ما كان موافقا واما بالنظر الى
نفس المعنى فالائق به ان يسمى باسم المطابقة والمراد بالتوافق المذكور في نفسه
المقابلة بخلاف التضاد سواء كان بينهما تماثل وتناسبا ولا كالضحك والقلة وكلا ^{عطا}
والانقاء ونحو ذلك مما لا تضاد فيه ثم في العبارة اختصار ويجوز المعطوف اى بين ضد
واضدادها ليشمل صورة الاكثر ومن ههنا تنقسم المقابلة الى مقابلة الاشئ بالاشئ
والثلثة بالثلثة والاربعة بالاربعة فافوق ذلك وقوله ثم اذا شرطت ههنا اى فيما
بين المتوافقين واكثر شرط شرطت ههنا اى فيما بين الضدين او الاضداد ضد ذلك
الشرط وبهذا القيد خرج مثل قول الشاعر ما احسن الدين والدنيا اذا اجتماعا وجمع
الكفر والاداس بالرجل حيث لم يشترط في الاضداد ضد الاجتماع واما مثل قوله فليضحك

وليس كذا كثيرا داخل اذ لا يشترط في شئ من الطرفين شرط ثم كون الخلق ضد الاعطاء و
التكديس ضد التصديق واما كون الاستغناء ضد الاتقاء فبني على اعتبار ما في
الاستغناء من ترك الاتقاء اذ المراد بالاستغنى انه زهد فيما عند الله ولم يرغب فيه بمنزلة
الشئ المستغنى عنه فترك الاتقاء واستغنى بشهوات الدنيا عن نعم الجنة فلم ينس الله
ولم يجاوز عن المعاش واتباع الهوى وقوله جعل ضده وهو التفسير مشترك بين اصداق ذلك
مبنى على ان سنسبته للعسر عبارة عن العسر ثم الظاهر ان المقابلة نوع من المطابقة
داخله في تفسيرها لانواع مقابلها الظهور انها جمع بين الامر بالمضادين مع خصوصية
وقد جاب بان المراد في المطابقة ان يذكر الشئ وحده مع ضده من غير ان يتخللها امر متا
منفوق في المقابلة اذكر المتفقان ثم المتضادان فلا تضاد قان وفيه نظر لانه لا يفي
لجمع المتضادين في الكلام اذكر اللفظين الدالين على امرين متقابلين في الجاه سواء
كان مع تخلل فاصل ولا ولهذا جعل قوله فليضحكوا قليلا وليس كذا كثيرا من المطابقة
مع انه لم يذكر الضحك مقارنا للبكاء بل مع العلة ثم البكاء مع الكثرة والاختفاء
صدق تفسير المقابلة عليه **قوله** ومنه المشاكلة وهي في اللغة المشابهة وفهنا
بان يذكر الشئ بلفظ غيره لوقوعه في صحة ذلك الغير سواء كان بينهما شئ من انواع
العلاقة فان المعتبرة في الجواز كالاتي السببية على خفاء الشبه المسببها المرتب عليها
او كالاتي الطبع على خياطة الجبة والهيض ومن ههنا اشكال المشاكلة بانها ليست
بحقيقة وهو ظاهر ولا يجوز لاحد العلاقة ولا مخلص سوى التزام قسم ثالث في الاستعمال
الصحيح بان يجعل نفس الوقوع في الصحة مصححا لاستعمال اللفظ ذلك المصاحبه له او القول
بان هذا نوع من العلاقة فيكون مجازا والافتراح المطلب السؤال على طريق التكلف و
الحكم ويجوز مضارع متكلم من اجاد الشئ حسنه انخرجه على كونه جوابا لامر فجز عن
خطوا باطنه لوقوعه في صحة طبع الطعام بحقيقته ومثل بقوله تعالى صبغة الله اشارة
الى انه قد يكون تقدير او ذلك ان التصاري كانوا يغسسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه
المعجوبة ويجعلون ذلك تطهيرا للاولاد واذا فعل الواحد منهم بولده ذلك قال الآن
صار ضرنا حقا فجعل منها صبغة الله بمعنى تطهير الله على انه مصدر مؤكد بقوله
امنا بالله لما فيه من معنى التطهير لان الايمان بالله تطهير النفوس فغير عن الايمان بالله

بالله بصبغة الله بناء على المشاكلة بوقوعه في صحة صبغة النصارى تقدير المعونة
المرتبطة بالحالية وان لم يذكر في اللفظ وهذا كما نقول لمن غير الاستحار اغرس كما يغرس
فلا يزدجر جلا يصطنع الى الكرام ويجنس لهم فيجبر عن الاصطناع بلفظ العرس ^{اللفظ}
المبني على قرينة الحال ومعنى الابة ان المسلمين امروا بان يقولوا للكافرين قولوا امنا
بالله وصبغنا الله وبالايمان صبغة لامتصغتنا وطهرت بانه تطهير لامتصغتنا وان
جعل الخطاب في قولوا المسلمين فالمعنى ان المسلمين امروا بان يقولوا صبغنا الله بالايمان
صبغة ولم يصنع صبغتنا امها التصاري وفي قوله فاعتدوا ذكورا وعدوان
بلفظ الاعتدال لوقوعه في صحته بقوله فاعتدوا عليكم والافراء الاعتدال يكون
عدلا البتة لا اعتداء وكذا ذكر معاينة الله للكافرين على فعلهم الصيغ من حيث لا يشعرون
بلفظ المكر الذي معناه الخيلة في ابطال المصرة الى الغير من حيث لا يشعرونها لوقوعه
في صحة مكروا وكذا اطلق النفس على ذات الله تعالى بقوله لا اعلم ما نفسك لوقوعه
في صحة نفس الانسان بقوله تعلم في نفسي فان النفس وان اراد به الزا والحقيقة فلا يطق
على الله بدون المشاكلة واما في قوله تعالى وقال اليهود مغلوقة غلبت ايديهم و
لصوابا قالوا بل يدها مبسوطة انفق كيف يشاء وقد اطلق اليد في قوله تعالى بطريق
المشاكلة لقول اليهود لكن المقصد بذكر بسط اليد الكناية عن كونه جوادا من غير
تصور بدو جارية على تقدير ان لا يشترط في النهاية امكان المعنى الحقيقي وان اشترط
فصوره وتمثيل الحال من كونه بدو مبسوطة وعلى هذا التقدير هل يحتاج الى اعتبار
المشاكلة فيه **قوله** ومنه مراعاة النظر وبسبب التناسب والتوفيق والابتداء
والتلفيق وهي جمع المتشابهات اى ذكر المتماثل بالفاظ يكون لها معان متماثلة في الجملة
وان لم يكن مراد في هذا الاطلاق كما في بيتي العلاء فان التشابه انما يتحقق اذا اريد
بالحرف احدا قسم الكلمة وبالنون والراء والدال الحروف المخصوصة وبالنقطة افعال
النقطة على الحروف والمقصود بالحرف في البيت النافذة الهزولة وبالنون الحوت والراء
النصارى على الربة من رايته احببت ريته وبالدال اسم فاعل من لا الركائب فتقريبها
وبالنقطة ما تقاطع على الرسوم من المطر وقوله وحرف عطف على الهمزة في البيت
تخل عن الهمزة الاما في عاده لها في عطف من مما لكها رهمط والهمط جلد وقد ما بين

الستر والركبة تلبسها الاماء الخيض بمنزلة الاراد والشمع بمعنى الجماعة والقادة الذمعة
والمعنى بخلافه القادة عن ليس لباس الاماء وعن ان تركب من النوق ما هي في الضمير
الاختفاء كالحوت يركبها الاعراب في زيارة الاطلال فيضرب ربتها اذا حراتها من شدة
الهزال والاشبه ان يسمى مثل هذا ايها الم تناسب كان مثل قوله لا تجني يا سلم من جل
ضحك المشيب براسه فكى سنى بهام التضاد لما بين البكاء والضحك الحقيقي من
التضاد وان كان المراد هنا ظهور المشيب ظهورا تاما ومثال مراعات النظر قوله
والشمس القمر بحسبان والنجم والشجر يسجدان ومثله قول الجعزي في صفة الابل
كالقسي المعطقات بل الاسم مبريه بل الاوتار والقسي جمع قوس والمعطفا النجاة
المبرية النخوة من يراه تحته **قوله** ومنه المزاوجة وهي في اللغة الازدواج وفي
الاساس الهذيل يزاوج العكرة اي ذكر الحمام انما وزاوج بين الشيبين وفسرها
بان يزاوج اي يوقع الازدواج بين معنيين كما يتبين في الشرط والجزاء في ترتيب امر
كقول الجعزي اذ انما نهي الناهي ومنعني عن الحب فليج في الهوى ولزمني اصاغت
استمت الى الحمام الذي بنى الحديث وتزينه وصدقته فيما افترى على فليج بها البحر
زاوج بين المعنيين الواقعيين في الشرط والجزاء وهما نهي الناهي واصاغة المحبوب
الى الواشي في ترتيب لجاج شئ يلها اما على نهي الناهي فلجاج الهوى واما على اصاغت
فلجاج البحر وقيل معناه ان يجعل معنى ما لا زما للشرط ثم يجعل معنى آخر مقارناله
في الجزاء فانه اذا جعل لجاج الهوى لازما للشرط الذي هو نهي الناهي ثم يجعل لجاج
البحر مقارناله في الجزاء الذي هو الاصاغة الى الواشي واداء منه ما قيل معناه ان
يجعل بين معنيين في الشرط ومعنيين في الجزاء **قوله** ومنه اللف والنشر ونشر
ظاهر من الكتاب وتوجيه الضمير العائد اليه باعتبار كونه اسما لنوع مخصوص من المصنعة
والمراد باللف في الذكر اعلم من ان يكون بطريق الاجمال كما في قوله تعالى قالوا ان يدخل الجنة
الامن كان هوذا او يضارعا وبطريق التفصيل كما في قوله تعالى ومن رحمته جعل لكم
الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله وذكر المشيبين اخذ بالقل
والافيجوز ان يكون اللف بين اشياء كما في قوله كيف اسلموا وانت حقف وعصم
غزال الخطا وقد ورد فاوكدا اشتمال الكلام على متعلق بواحد وعلى متعلق بآخر

باخر اعلم ان يكون على ترتيب اللف كما في الآية وليس اللف والنشر المرتب او على
عكسه كما في البيت ويسى المعكوب او على اختلاط ويسى المشوش والاقسام اما
يتصور فيما يكون اللف على التفصيل وقد جرى استعمال في اللف الاجمالي على ان يذكر
النشر كجاء اودون الو او كقوله تعالى وقالوا ان يدخل الجنة الامن كان هوذا او تضار
لان الذي وقع عليه اتفاقا القولين هو احد الامرين واما المكول الى فهم السامع هو
التعقيب وقوله من غير تعقيب في موقع الصفة لمصدر اي ابتاعا كما شئت من غير تعقيب
وقوله ثقة مفعوله لتتبعهما باعتبار القيد الاخبار اعني من غير تعقيب اي للوثوق
بان السامع يرد كل من المتعلقين الى الواحد الذي لك المتعلق له فان قيل ضمير
لتسكنوا فيه عائدا الى الليل الاحمال وهو تعقيب قلنا احتمالا كونه للنهار هو معنى
عدم التعقيب **قوله** ومنه الجمع وهو ان يدخل شيئين فصاعدا في نوع بان تثبت لهما
معنى كلياً بجمعهما وقوله فصاعدا في موقع الحال المحذوف العامل اي فقد ثبت الادخال
صاعدا متوقفا من الاشياء لثلاثة واربعة او اكثر ورواية ان الشباب بكسر
الهمزة والروى من الشعر وهو لا يقيهاية علمنا بما شاع بن سعد ان الشباب
والفراغ والجد اي الاستغناء مصدر وجد في المال وجدا ووجدا ووجدا
وجن اصلها وجن مسقة للراء الى الفساد وذلك لان الشباب داعي الى اتباع
الهوى والفراغ عدم المانع والجد حصول اسباب من خارج فاي مقسدة اعظم من هذا
وفي تشبيه الشيبين فصاعدا بالآية بعد البيت فكيف للنشر صورة ومعنى **قوله**
ومنه التفرق او وقع التباين بين نوال الغمام ونوال الامير وهما نوع من النوال و
البدن عشرة آلاف درهم **قوله** ومنه التقسيم فالادسان شئ واحد وجزئين اصيف الى
احد جزئية الطويل والآخر القصير واكل الكبد كناية عن الخبث والايذاء حقيقة
من اكلة الأكباد ويميز من اللف والنشر بانك يضيف الكل اليه من غير تفويض لا
فهم السامع ويقول عليه وفي اللف والنشر يذكر بالكل منهما فيضيفه السامع اليه
فان قلت قد ذكرتم في قوله تعالى لتسكنوا فيه بان الضمير وان عاذا الى الليل لكن لا اضافة
فيه ولا تعقيب من جهة احتمالا ان يعود الى النهار فكذلك هذا لفظ هذا لا ينبغي للتأني
لان هذا او ذلالت على التعقيب فينبغي ان يكون من اللف والنشر وان جعل مثل هذا

لا ينبغي للإشارة الى هذا او ذاك على التعيين فينبغي ان يكون من ألف والنشرو ان جعل
مثل هذا اضافة ونعينا فينبغي ان يكون لتسكنوا فيه ايضا من باب التقسيم قلنا لما
كان الضمير واحدا احتملا للمود الى النهار كما يعود الى الليل من غير تفرقة فيه لم يكن فيه
تعيين و اضافة ما لكل اليه بخلاف ما نحن فيه فان قولنا هذا طوبى وهذا قصير اضافة
ما لكل اليه ولا يتصور في مثله التعيين لان الاداس بقيا على اطلاقهما لم يفسر
بالتعيين ليتصور تعيين اضافة الى التعيين بخلاف قوله ولا يقيم على ضمير ياديه
الا الا لان غير المحر والوعده على المصنف موطر بمرته وذا الشيخ فلا يرى له احد
فانه لا يمكن ان يقال هذا اشارة الى غير المحر لان القرينة اقل بحيث يحتاج الى حرف تنبيه
وذا اشارة الى الوند لغاية قرينة ولو سلم فغاية الامر ان ألف والنشرو مع التقسيم
يجمعان في بعض الصور ولا حفاء في صدق كل يدون الاخر فيصح ان يجعل نوعين من الحسنة
قوله ومنه الجمع مع التفرقة وهو ظاهر **قوله** ومنه الجمع مع التقسيم وهو ان يجمع اكثره
اي فوق الواحد فيتنافس شيئين فضاء تحت حكم وهذا مفهوم الجمع ثم تقسيم اي نوع
التقسيم بان يضيف لكل واحد من اجزاء ذلك المجموع هو له عندك على ما هو معنى التقسيم
كأن يبيّن الشيء فانه جمع بقوله وارضهم لك مصطفا في موضع اقامة بالضيف ومربوع
اي موضع اقامه بالربيع ارض الروم وما يكونها خالصة للمدوح لظهور ان المراد بآدم
ملكهم ولا ينهم بجميع ما يحويه الا للغير انفسها ثم اضافة الى المنكوحات السبي والا
المولودين القتل وغيرهما بلفظ ما اهانة وقلة مبالاة حتى كأنها من جنس غير
ذوي العقول وليلايم الاموال المضاف اليها الذهب والزروع المضاف اليها الحق او قسم
متعدد الاقسام بان يضيف لكل ما هو له ثم تجمعه ويدخله في نوع اي تحت حكم كما في
بني حسان فانه قسم القوم واحوالهم وهو امر ذو اجزاء بان جعل في البعض منهما
ضرا لاعداء والى البعض نفع الاشباع والاوليا ثم جمع الامر في تحت نوع واحد هو
الحجة والطبيعة واعلم ان فيما وقع البناء من نسخ ديوان المتنبي وشروحه قبل قوله
للسبي ما نكحوا قوله حتى اقام على ارباض خرشنة تشقى به الروم والصلبان والاسبع
وقوله الدهر معتذر بعد ذلك بعد ابيات وعلى هذا فالجمع هو شفاء الروم بالمدح
احمالا على ما يشتمل السبي والقتل والنهب والحرق **قوله** حتى اقام متعلق بقوله فيما

فيما سبق فاد المقابله والربض ما حول المدينة وخرشنة من بلاد الروم والصلبان جمع صليب
النصارى والاسبع جمع سبعة بكسر الباء وسكون الراء منعبد النصارى والحجة الغزبية
والحاق والحلابون جمع خليفة وهي الطبيعة والبدع جمع بدعة وهي في الاصل الحديث
في الدين بعد الاستكمال والمراد هنا مستحدثات الاخلاق وما ليست كالغزاة **قوله** ومنه
الجمع مع التفرقة والتقسيم ومفهومة ظاهرا مما سبق فذا اقتصر على ذكر المثال بسببه
فذا دخل محبا الخير في خرقة بالالمحبة تحت حكم السبه بالنار ثم فرق فجعل جهة السبه
في المحيا هو الضو وفي خرقة البيا هو الحر ثم قسم فجعل المحيا من ضو في اختيار الود لا
والقلب من خرقة في اخلاقه فساد حال **قوله** ولكن يلحق بهذا القبيل اي الجمع
مع التفرقة والتقسيم قوله تعالى يوم ياتي الله بعني امره او اليوم يعني هو له لانكم نفس
اي لما تنفع من جواب او شفاعه الا بآذنه اي باذنه الله تعالى لقوله تعالى لا يكون الا ان
اذن له الرحمن وهذا في موقف وقوله يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون في
موقف آخر او المادون فيه هو الجواب الحق والمنوع عنه هو العذر الباطل الرافى
اخراج النفس والسيورة فقوله لا تكلم من جمع النفس في عدم التكلم لعمول السكرة
بالنفي وقوله فمنهم اي من اهل الموقف شقى وسعيد تفرق وانقاع للتباين بين النفوس
التي هي اهل الموقف وقوله واما الذين سعدوا لم يقسم و اضافة الى السعدا ما لهم
من نعم الجنة والى الاشقياء ما لهم من عذاب النار ووجه الاستثناء بقوله الا
ما شاء ربك ما في حق اهل النار فهو انفسا المؤمنين يخرجون عنها فلا يبقى الكل في
النار ابدا واما في حق اهل الجنة فهو ان البعض منهم لا يخلدون فيها موقوت دخول
اهل الجنة الجنة واهل النار النار كفساق المؤمنين الذين فارقوها ايام الغد
وقد سعدوا بسعادة الابد والتوحيد وان شقوا بالمصا **قوله** ومنه الايهام
وهو ان يكون اللفظ استعمالا حقيقيا او مجازيا او مختلفا في قريب بعيد بالنظر
الى المعنى فيذكر اللفظ لا يتقاع المعنى القريب وهم السامع وفهمه ابتداء الى ان يظهر
اخره بالناسل والنظر الى ما يصب من القرينة ان المراد هو المعنى البعيد كقول الشاعر
حملناهم الى العدى على الدم جمع ادم والمراد القنود ومعنى حملهم على قنودهم بها و
وضعهما على ارجلهم بقرينة قوله بعد ما خلطنا عليهم بالظفر ما لبسا اي البسناهم

بسبب الطعان بلا من حرم من الدماء وقد اوهم في اول الامر ان المراد بالجل على الادم
ارتكابهم الاقراض السود من قولهم فري ادم اي اسود وقوله طراي جميعا حال من ضمهم
وكذا استوى مضاه القريب استقر ونكس كقولك استوى على طرأه وليس مراد والبعد
استوى وهو المراد نظر الى امتناع المعان على الباري تعالى وتقدس والمقبضة معناه
القريب المقدار المقبوض تسمية للمقبول باسم المصدر وليست محيل في حق الباري تعالى
البعد المجازي هو الشئ الخفي القليل جدا وكذا البين ظاهر اليد الاقوى وانما المراد
الفرد مجازا واكثر من شأها القرائي لا يتضح معناه بحيث لا يعلم تاويله الا الله على
راي والآله والراسخون في العلم على راي من قبيل الابرار حيث ينبغي ان لا يفهم منها
القربة كاليد والوجه والمحيي والحروف المقطعة ونحو ذلك وانما المراد المتأ البعيد
التي لا يعلمها الا الله والراسخون في العلم وانما قال اكثر لان البعض مما يتبادر الى ذهن
اولا الى معانيها المجازية مثل بداه مبسوطتان واعلم انما ذكر من ازال يد مجاز عن الفردة
واستوى بمعنى استوى فانما هو من اهل الظواهر والمحققون على انها تمثيلات وتكميلات
لا مجاز في مفرداتها **قوله** ومنه ناكيد المدح بما يشبه الدم اكتفى عن تفسيره باسمه
ومثاله والنظر في هذه التسمية على اعم الاغلب في الاقرب بحري في غير المدح كقوله تعالى
ولا تنكحوا ما نكح اباؤكم من النساء الا ما قد سلف يعني ان يمكن لكم ان تنكحوا ما قد سلف
فانكحوا فلا يحل لكم غيره وكقوله تعالى لا بدقون فيها الموت الا الموتة الاولى بل
بحري في الدم ايضا حتى يسمى ناكيد الدم بما يشبه المدح كقولك فلا فلا خير في
الا انه ظالم وفلان جاهل الا انه فاسق والاستثناء في البيت منقطع بمعنى كرقصه
الى الاستدراك ولكن ضريح في ذلك وسوى مستعاره وفي تفرير التاكيد في هذا الباب
زيادة تحقيق بطل من شرح التحفيز **قوله** ومنه التوجيه وهو ايراد الكلام محتملا
لوجهين مختلفين قبل المراد كونهما مختلفين غاية الاختلاف بحيث يكونان متضادين
ولهذا يسمى التوجيه محتملا المتضادين وفسر بعضهم يكون احدهما مدحا والاخر مازا فان
قوله ليت عينيه سواء يحتمل معنى استوائهما في الصحة والابصار فيكون مدحا
وقضى خبرا وفي العود فيكون مازا وتتمى شرف على هذا يكون معنى قوله وللمتشابهات
من الفرائد مدخل في هذا النوع باعتبار انها من هذا القبيل من حيث يحتمل المعنيين

المعنيين المختلفين وان لم يكونا على السواء بل احدهما بعيد مراد والاخر قريب مراد وايضا
المعنيان فيها لا يحسان يكونا مدحا واما ومنهم من اجري هذا المعنى في التشابهات ايضا فزعم
ان كلامها يحتاج وبها ظاهرا غير مناسبة تعالى كان فيه نوع من مدحه واخر مناسبا هو مدح و
هذا مع شناعته لا بحري في الكل كالحروف المقطعة مثلا والمصرع المذكور يروى انه لبيد
قال الخطاط خط طي بوا لا يدري عا حبة ام قبا قول فيك شعر لا يدري ام دح ام حجا فخطاط
فقال بشار خطاط طي عمرو قبا ليت عينيه سواء قلنا ليتا ليس يدري ام دح ام حجا **قوله**
ومنه سوق المعلوم مساق غير ولا اجتنبه بالجاهل لوقوعه في كلام الله والمصراع
المذكور ان من قصيدة دغا الرمة قال اذ ذاك غشي بالوشى كرمه مسفع الخرد غاد ناشط
ثم قال بعد عن ابيات اذ ان ام خاضب السمر رعه ابو ثلثين امسى وهو منقلب ثور
فمن القوام فيها خطوط سود المسفع الاسود الغادي الازاهب غره الناشط الذي
يخرج من ارض الى ارض الشيب الثور المستن الذي انتهى سنانده لخاصب العظيم اذا اكل الخ
فاخر سافاه ظنوباه او اصفر ولا يبقا ذلك الا للظلم وهو النعام دون الغمامة و
السمي المستوى من الارض منقلب اي راجع الى اقاربه الثلثين شبه ناقته بحمار الوحش
ثم بالنور الوحشي في الظلم ووسط بين التبيينات همة الاستفهام تجاهلا وتخيلا
في وصف الناقة وشدة عدوها فذلك الاشارة الى الحمار الموصوف في الابيات
السابقة والثالث الى الثور وهو مبتدأ محذوف الخبر اي ذاك الحمار يشبه ناقته في الثور
النقى واذ ان تشبهها ام الظلم لخاصب ما قول الخارجيه ايا سحر الخابور فقد مر
تنكير المسند اليه والجاهل في موضعين استفهام مالك ولفظ كان واما قوله تعالى
قل من يرزقكم من السموات والارض قل هو الله وانا اياكم لعلى هدى وفي ضلال مبين فغلو
انا على هدى وانتم في ضلال لكن ذكر الكلام كما يذكر غير المعلوم لئلا يفتضى الخاطو
ويتفكر في هذا ويعلم بالهون انا على هدى وانهم على الضلاله فيرجعوا الى الله
فان قيل قد سبق في بحث تنكير المسند اليه ان الجاهل في باب البلاغة والى سحرها و
البلاغة مرجعها الى علم المتأ والبيان كيف يكون الجاهل من الوجوه المحسنة للحاجة
غنى البلاغة الداخلة في توابعها وكذا الكلام في الاعتراض والانسفات قلنا قد تفر
انها بحث الوجوه المحسنة من علم المتأ وليست علما مغاير له خارجة عنه ومع ذلك

فلا بعد ان يكون الشيء دخلا في البلاغة من جهة تعلقه بمطابقة مقتضى الحال خارجا
عنها من جهة تعلقه بالتحسين الزائد على حصول اصل البلاغة مثال الالتفات من حيث
مطابقته لمقتضى الحال الغير الظاهر بتعلق بعلم المعنى او من حيث كون الاخراج لا على مقتضى
الظاهر كما يتبع نظر البين ومن جهة محسن الكلام زائد بحصول البلاغة بدونه
وقد يكون من علم البديع وعلى هذا القياس **قوله** ومنه الاعتراض وهو ان تدرج انت في
الكلام ما يتم المعنى بدونه وشعر بان قد يكون في انشاء الكلام وبين الكلامين المتصلين
معنى وان يكون بجملة لها محل او لا محل لها وبغير حمله فقوله غير فسد حال من صوب
الرسع اعتراضا لدفع الابهام وقوله وما عرى على بهتين اعتراض بالواو بين القسم وجوابه
وصوب الرسع نزول المطر بالربيع والديبه مطر ليس معمارا وعد ولا برق فيكون زمانه كثيرا
اقله ثلث الليل او ثلث النهار ونظمت بطلا اي باطلا والاكارع جمع كراع وهو الجملة
من الخيل في اصل الوضع والمراد به ههنا الجماعة من الناس **قوله** لازال يحى اعتراضا للتعاضد
بين اسم زوجه وقوله تعالى والله لقسمن لو تعلمون عظيم اعتراض بين القسم المدلول عليه
بقوله فلا اقسمن على ان لا منية او مقيد بمعنى ان الامر اوضح من ان يحتاج الى قسم بمواقع
الجنوم بمواقع هبوطها وغروبها الدالة بزوالها على وجود مؤثر لا يزول وبين
جوابه ولو تعلمون اعتراض بين الموصوف والصفة ولا يخفى حسن من الاعتراضات
وفوائدها ومن المذموم ما لا يكون له فائدة بعينها وما يحل الشبهة الفرق بين
الواو الاعتراضية والواو الحالية وان لا يكون المقصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم
ولا اعتبار في الاعتراض معنى اختصاص ما قبله **قوله** ومنه الاستنباع اما دالة البيت
على المدح بالشجاعة فظ واما استنباعه المدح بكلام الشجاعة وجلال القدر
فلانه لو لا ذلك لما كان لهنة الناس بخلوده جمه فان الناس انما يهتئون بخلود من
نفيدهم الا او كالا وينتفعون به جلالة او جلالا بخلاف ما اذا قلت نهيت من الاعمال
ما لوجعته ليقين محلا فانه لا بد من الاعلى الشجاعة وكثر القتلى نعم بخصوص الاعمال
بالذكر ما نصيذان قصد لم يكن النظام العالم وضبط امور الانام لاجمع الخطام
قوله ومنه تقليل اللفاظ وتقليلها بتقليل حروف اللفظ وتكثيرها مع ثبات
المعنى اقل حروفا من هيا وغاض من غيض فانقليل يكون من المحسنات في مقام بناء

والتكثير في مقام نياسه لكن جعل هذا من المحسنات الراجعة الى المعنى بعيد جدا وتفرغ
على تقليل اللفاظ ولا تقليلها الايجاز في الكلام والاطناب فيه يشير الى ان مجرد تقليل
اللفظ ليس باليجاز ولا تكثيره باطنيا لا تنما اما باعتبار ان البينات في الجمل على ما سبق ذكرها
انها عبارتان عن طي الجمل من البين ولاطمها فلذا جعل تقليل الحروف ولا تقليلها
مبنى لها لانفسهما **قوله** ومن القسم الثاني اى الرجوع الى اللفظ المجتهد وهو تشا
الكلمتين الى اللفظين قد يكون احدا المتجانسين مركبا والمراد بالتشابه التناسيب
على كيفية مخصوصة تقع الاشارة اليها عند تعدد الانواع احد الانواع المعبرة
في باب الاستحسان المجتهد التام وهو ان لا يتفاوت المتجانسان في اللفظ مادة ولا صوت
وذلك بان يتفقا في الحروف والحركات والسكنات وانما يتفاوتان في المعنى مثل
رجبة بمعنى فناء الدار ورجبة بمعنى الواسعة ولا يتغيره التفاوت في الاسمية ^{الشبهة} و
كقوله ما مات من كرم الزمان فانه يحى لدى يحيى زعم الله والاسمية والوصفية
كقوله سمى يحيى بن سام وحام وليس كمثل سام وحام او الافراد والجمعية كقوله
وذا دام وقت العهد ذمته ولا ذمام له في مذهب العرب الدمام الاول العهد
والشجاع ذمته بالفتح وهي البئر القليلة الماء والافراد والتركيب كقول الشاعر
اذا ملك لم يكن ذاهبة فزعده ودولته ذاهبة او كون كل منهما تركيبا اخر مثل
جاملنا ولا جاملنا فان كل ذلك تام الا ان البعض منها قد يختص باسم خاص **قوله**
وثانيها اى ثاني الانواع المجتهد الناقص وهو ان يختلف المتجانسات في الهيئة ^{صالة} للحال
من الحركات والسكنات دون الصورة الخطية مثل جاملنا ولا جاملنا فانه لا يكون
ناقصا بل تاما لا يقال فيه خلاف فيه تجتهد الخط مثل غرك وعرك وعبدك وعندك
ما يختلف فيه الهيئة دون صورة الخط لانما نقول المراد اختلاف الهيئة مع اتحاد
المادة فان ضمير ان يختلفا للمتجانسين الجنس التام واما اذا اختلف الهيئة والصوت
جميعا مثل جاملنا ولا جاملنا بصيغة الامر فظاهر انه ليس بتمام وهل يكون من هذا
الناقص فيه تردد مبنى على ان المراد بقوله دون الصورة ان لا يكون اختلاف صوت
الهيئة او ان المعنى اختلاف الهيئة دون الصورة وقد يقال المراد دون
الصورة النوعية فان كلاما من الحروف نوع متميز عن الآخر بصورته النوعية

فيكون المعنى انه يختلف الهيئات العارضة للحروف دون الحروف انفسها اي يكون حروف
هذا المتجانس نفس حروف ذلك وهذا سديد من جهة المعنى لكن فلا ينساق اليه الذهن
في الفنون الادبية ثم اختلاف الهيئة قد يكون مجزأة اختلاف الحركة كالبروز والبروز يفتح
الباء وضمها او بالحركة والسكون كالشرك والشرك يفتح السين والراء وسكون
وقد يكون اختلاف الحركة مع الاختلاف بالتخفيف والتشديد كلفظ يسكون الفاء وتخفيف
الراء مع مفرط يفتح الفاء وتشديد الراء ولما كان الحرف المشدد حرفين ادراج احدهما
الاخر وكان ينبغي ان يجعل المفرط والمفرد من قبيل الاختلاف في الصورة كما تساو والمسا
زيادة حرف لا من قبيل الشرك والشرك زيادة حركة اجاب بان الحرف المشدد في باب
التخفيف مقام المخفف نظر الا الصورة الخطية فانها واحدة في المشدد والمخفف
فاعلم ذلك ولا تغرض بان الاختلاف في المفرط والمفرد ليس بالهيئة فقط بل بالصورة
ايضا وما ذكره من ان يشترك الى ان المراد بالصورة الخطية لا الصورة النوعية
والشرك بالفتح حالة الصائد والشرك الكفر واشتات الشرك والافراط مجاوزة
الحد والنفريط التفسير **قوله** ونالها اي نالنا لانواع التجنيس المذيل وهو ان يختلف
المتجانسات بزيادة حرف في الاول مثل ما الى كالي او في الوسط مثل جدوى وخطي ويختل
جهدى ومباه على ان الشدد حرف واحد او في الآخر مثل كاس كاسك الظاهر ان المراد
ان يختلفا بحرف فقط على ما صرح به البعض حتى لو كان معه اختلاف حركة ايضا لم يكن
من المذيل **قوله** ورابعها التجنيس المضارع وهو ان يختلف المتجانسات بحرف او الحرفين
هو ان يختلف بحرفين مع تقارب الخرج بين الحرفين في ذلك ففي المضارع المتخالف
يكون في الاول مثل اذ امرى مظم وطامس اذ امرى بقاله من الظلام اشتد وطس
الطريق المحي ودرس في الوسط مثل خضب هو ما يخضب اي يري في النار وحسب
وهو ما بعد الانسان من مخاخرائه وفي الآخر مثل كتب هو القرب وكنم هو البصر
كنم عن الامر صرفه عنه اوسع البطن او الشبع يقال الا كنم للواسع البطن والنبعا
وفي الحرفين كقولهم ما حصصتني وانما خستني اي جعلتني خسيلا القدر والخط
ولم يذكر مثال الحرفين من الاول والآخر لعدم وقوعه ولا يخفى قرب مجازج الحروف
التي بها الاختلاف **قوله** وخامسها التجنيس اللاحق وهو ان يختلف المتجانسات في حرف

في حرف او حرفين لكن حال كونه غير مقارن المخرج مثل سعيد بعيد وكاذب كاذب
وعايد عايد في الاقسام الثلاثة والحرفان المختلفان في التجنيس اللاحق اذا
اتفقا خطأ وكتابة فسمى التجنيس تجنيس تخفيف وتجنيس خط بمعنى كون
قبيل التجنيس التخفيف او لفظ المفسر يكون الكلمتين متشابهتين في الكتابة دون
اللفظ سواء كانا من قبيل التجنيس اللاحق ولا يكون **قوله** والمتجانسات
اذا وردا في الاسماء والقوافي بحيث يكون احدهما ضمير الاخر بمنزلة التبع والخيبة
سمى التجنيس مزدوجا مرد او مكررا سواء كان التجنيس تاما مثل وجد وجد ورج ورج
او ناقصا مثل هينون لينون ومن سباء بنباء او من بلا مثل النغم غم والرسم سم
ونظيره في الفاقية من الناقص قول البحري من كل ساحى الطرف اجيدا غير ومهقرعت
الكشميين احوى واحور ومن المذيل قول ابي الفتح اليسى ابا العباس لا يحسب في شيب
من حل الاشعار عار **قوله** في طبع كسلسا معين نزل من ذوى الاحجار جاد **قوله** وهما
نوع اخر من التجنيس سمي التجنيس المشوش اذ يتوهم نارة انه تجنيس مطرف لاختلاف
المتجانسين بحرفين قرب المخرج وليس بذلك لاختلافهما في صورة لفظ ونارة انه
تجنيس خط لكون الحرفين المختلفين كالعين والغير في بلاغة وبراعة متفقين في
اللفظ وليس بذلك لعدم اتفاق الحرفين الاخيرين اعنى اللام والراء في صورة لفظ
قوله واذا وقع بريدان المتجانسين في التماس التام ان لم يختلفا افرادا وزكيا فلا يكون
فيه وان اختلفا فان اتفقا في اللفظ يسمى التجنيس متشابهة اسم فاعل ان
ذهب فانه مفرد وذهبية باضافة ذا الالهة اي صاحبه فانه مركب اضافي و
صورة لفظ واحد وان اختلفا في اللفظ ايضا يسمى مفردا لافتراقهما في اللفظ مثل
جاملنا وهو مفرد نظر الى كون الضمير المتصل وان كان منصوبا بمنزلة الجر من الفصل
والمتجانس الاخر من اجام لنا مركب لان الجام اسم لا ولنا حيزه ولا اتفاقا في صورة
اللفظ وقد يتعد عن كون لفظ جاملنا ايضا مركبا بان المراد بقوله اذا وقع احد المتجانسين
في التماس مركبا اعم من ان يكون الاخر مفردا او مركبا فيكون كل من المتشابه والمفروق قسمين
احدهما ان يكون المتجانسات مركبتين والاخر ان يكونا مختلفين افرادا وزكيا **قوله** وما
يلحق بريدانه قد يلحق بالتجنيس ويعد من لواحقه وتوابعه امران احدهما الجمع بين لفظين

بنوم 2 باد النظر قبل التأمل انهما يرجعان الى اصل واحد في الاشتقاق مثل قال و
 القالين لكن يعرف بعد النظر ان قال من القول والقالين من القلاء بقلبه انخفضه وكذا
 جنى الخسيتين فان جنى منقوص من الجنى والخس مضاف من جنه ستره وبانها الجمع بين لفظين
 راجعين الى اصل واحد في الاشتقاق مثل اقم فانه امر من اقام بقيم مع القيم وهو فاعل
 من اقام مثل جند وكذا الروح والريحان سواء كان بمعنى النبات المعروف والسعة في الرزق
 من الروح والراحة اذ ليس في اللغة الراء مع الياء والحاء وانما هو بالواو لا غير فانما وقع
 الياء هي من الواو ومعنى روح وريحان ورحمه ورزق فتقوله يلحق الكلمتان اجمع
 الكلمتين وتناسبهما **قوله** ومن هجات الحسن ليريات بالضمير العائد الى القسم الثاني بعد
 العهد بالمرجع ولا باسمه الظاهر بعد العهد بتفسيره وقوله الكلمتين المتكررتين
 بمعنى اذا اتحد المعنى ووصفهما بالمتكررتين نظر الا ان كلاهما متكرر بالنسبة الى
 الاخرى والتجانستين بمعنى اذا اختلف ولم يكن ان المراد التجنيس التام والاعم او
 المتعدي بالتجانس اي بالتجانستين جريا على ما قال ويلحق بالتجنيس الكلمتان والمراد بالاحكام
 اعم من ان يكون الاشتقاق او شبهه الاشتقاق فيصير اربعة اقسام وبالنظر الى
 وفروع الاخرى في احد المواضع الخمسة بصير اقسام ردة العجز على الصدر عشرة قسمات
 حاصلة من ضرب الاربعة في الخمسة واورد المصنف ما لا يردده في الاقسام
 الخمسة للمتكررتين وذلك ليله الى غاية الاجازة في البدع ثم اشار الى ان الاحصاء
 في هذا الباب يكون الكلمتين مختلفتي المعنى بان لا يكونا من قبيل المتكررتين بل متجانستين
 او ملحقتين لهما اشتقاقا او شبه اشتقاق وذلك لان كمال الحسن الافادة في ضرورة
 الاعادة وبه يظهر قوة التصرف في الكلام والالكان مثل ما ورد المصنف من البيت
 بجلته والرواية مشتهرة بالفتح اسم مفعول في الصراح الشهرة وضوح الامر بقوله
 شهرة الامر شهرة وشهرة فاشهر اى وضوح ولفظ في فضيلة اشهرها الناس و2
 الاساس اشهره وكذا ونشاهوه واشهر كذا امثلة المتكررتين يربوع الى ابد
 العم بطم وجهه وليس الادع الى الذي يربوع جريص على الدنيا مضيق لعينه وليس لما
 في بيته بضيغ ومن كانا لبيضا لكواعب غرما فمازلت بالبيضا القواضب غرما و
 انه كذا لا مخرج ساعة قليلا فاني نافع في قليلها امثلة التجانستين يسار من سخنها

من سخنها المنايا وبنى من عطيتها اليسار وقد افلح الجهال اعلم اننى اناليم ولا يا
 افلح اعلم فشعوف بايات المثاني ومفتون برمان المثاني وما كان زمان السوء من
 حيث لا ترى مراعى ولم تظفر بما هو راما امثلة المختلفتين اشتقاقا وهبت غرمانك
 لما كبرت وما كان من شأنها ان هي اذ المراد لم تحزن عليه لسانه فليس على شئ سواء
 تحزان ففعل الثاني سئلنا مطيع وفولك ان سألنا مطاع فقد كانا لبيضا
 القواضب في الوعى بواز ففى الان من بعد بتر امثلة المختلفتين شبهة اشتقاق
 ولاح يلجى على جرى العنا الى ملهى فتخفاله من لاج لاخى اذا الغراء حلت اذ قوم فليس
 يزول الا بالغراء ومضطلع بتلخيص المعاني ومطلع الى تلخيص عاني لعمرى لقد كان
 الثريا مكانه نراه فاضحى الان شواه في الثرى ولم يظفر بامثله ما يكون الكلمة الاخر
 في حشو المصراع الثاني في شئ من الصور ولا هو حقيق بان بعد من قبيل رد البحر على
 الصدر اذ لا صدوره لحشو المصراع الثاني **قوله** ومن هجات الحسن القلب هو كوز حرق
 احد اللفظين عكس حروف اللفظين بما وبسبب قلب الكل كالفتح والخف قال
 الشاعر حسام من لا احباب فتح ورحله له للاعداد حنف او ببعضها
 ويسمى قلب البعض كالعورات جمع عورة وهي الفعلة القبيحة والروعات جمع روعة
 هي الخوف من المقلوب قلب الكل ما يسمى مجتمعا وهو ان يكون احد المقلوبين
 في اول البيت والثاني في آخر بمنزلة جناحين له كقوله لاح انوار الهدى
 من كفه في كل حال ومنه ما يسمى مقلوبا مستويا وهو ان تقع قلب الكل في كلمتين
 او اكثر بمعنى ان يكون مجموع كلمتين او اكثر شئ نثرا كانا ونظما مصراعا كان
 او بيتا بحيث اذا عكس ترتيب حروفه كان بعينه ذلك المجموع كقولك بكل بليك
 وقولك خانا اذا ناخ و2 التنزيل كل في فلك وربك فذكر وفي المصراع قول
 قاله سرفلا كبا بك الفرس وفي البيت قول الجري اسرار ملاء اذا غرا وارغ اذا
 المرء اساء اس امر من اساء باسوه اعطاء الامر للرجل الذي لامرأة له امر من عروا
 اذا حبته والمحبة طالبها وفلان يعروه الاضياف نغشا وارع امر من رعا حفظه
 اسام من اسوت الجرح واويته او من اسوت بينهم اصله ولا حاجة الى جعله تغيرا سى
 اخرون على لغة من يقول في بقى سقى بقى **قوله** ومن هجات الحسن الاسماع كان لا

بما بقي من المحسن ان يراد بالسمع المعنى المصدري الا في ذكرها الصيغة الجمع وجعلها في
النثر كالقوافي في الشعر بما يباين ذلك ويدل على ان المراد بها تلك الكلمات التي في او آخر
وما ذكر في التصحيح من ان السجع هو الكلام المقفى اي الكلام المتوالي الذي جعل اقسامه اوجده
في آخر كل قسم او الكلمات يتفق حروفها كما في القوافي التي تكون في آخر الايات من
النظم مثل اطلاقهم القافية على البيت او على القصيدة سمية للكلام باسم الجز والقافية
من آخر حرف البيت الى اول ساكن يليه مع التحرك الذي قبل الساكن مثل يا يا من اقل
الوهم عادل القنابا وعند لا خفت اخر كلمة في البيت مثل القنابا وعند جماعة هي
الروى اعني الحرف الذي يبنى اليه الشعر وينسب اليه فيقال قصيدة لامية وبالجمل
سميت بذلك لانها تتبع نظم البيت من قفون اثر اذا ابتغته وسميت في النثر اسجاعا
لكونها يتكرر على نمط واحد كالسجع وهو هدير الحمام ونحوه ولهذا لا يسمى في القرآن
اسجاعا بل هو اصل الجمع فاصله وهي الكلمة التي يفصل الايات بعضها عن بعض والكلام في
الاسجاع والفواصل من جهات الحسن وما يتعلق بها في الكلام من الاقسام ظاهرة للاحتياج
الى مزيد تعرض له فلهذا اقتصر على مجرد كونها من المحسنات مع ضعف اشارة الى بيان معناها
ولما بين الاسجاع والفواصل من شدة الاتصال قال ومن جهات دوزان يقول ومن
جهات المحسنات في باقي الوجوه وقد سطر ابن الاثير في المثال الساكن والكلام في السجع بعض
البسط **قوله** ومن جهات الحسن الترضيع فهو ان يجعل الالفاظ من الفقرتين متوينة
الاوزان منصفه الانحاز او متفاوتة الاوزان والاعجاز وانما قال ذلك ليدخل فيه
مثل ايتناها وهديناها فانها متقاربان وزنا لا متوئبان ومثل المستبين والمستقيم
فانها متقاربان غير ان جهة مدح قبلها كسرة وبعدها حرف صحيح لا متوئبان
لكون احدهما على الهمزة والاخر على النون والترضيع في اللغة ان يجعل في احد جانبي
العقد من اللآلئ مثل باقي الجانب الآخر وذكر ابن الاثير ان من شرط الترضيع ان يكون كل
لفظ من الالفاظ الفصل الاول مساويا في مقابلتها من الفصل الثاني في الوزن والقافية
ف قوله تعالى ان الاربار في نعيم وان الفجار في عذاب فمما يرضع من الترضيع ان كان في
الاسماء في تكررت في الفقرتين وعلى هذا حقيقة الترضيع فلما توجه في الكلام والجماد
على ان ذلك لما يعتبر فيما مقصد مقابلتها ولا يصرف وقوع بعض الروابط والادوات

والادوات منكرة او مختلفة وفي النظم لا يعتبر اتفاق العجز فيما يقابل القافية كقول
ابن فراس وافعاله للراغبين كرمه وامواله للطالبين بهاب وقول الطرزي ود زجله
ابدا مئين ود زواله ابد اغرر وقول الوطواط فللمخطة النكرا سبك دافع والمخطة
العذراء سيفك خاطبة **قوله** واصل الحسن في جميع ذلك الذي ذكر من المحسنات اللفظية
ان يكون الالفاظ نواع للمعاني ان يصرف العناية الى ترتيب المعاني وحسن تنظيمها لا ان يكون
المعاني الالفاظ نواع وذلك ان المعاني اذا تركزت على سببها طلبت لنفسها الفاظا
تليق بها فيحسن اللفظ والمعنى جميعا وانى بالالفاظ مستكفه مصنوعة بكلفة وشقة
ولا محالة تكون المعاني ما هي المعاني لتلك الالفاظ ايا كانت لم تكن تلك الجملات في الحقيقة
جهة حسن لغواتها هو المقصود الاصل والغرض الاول بل ربما صارت جهة فيكون
الكلام حكاية مرقع على بطن مشوه ولباس فاخر على منظر قبيح وعدم من ذهب على فضل
من خشب فينبغي ان يحسن عما يفعل بعض المتأخرين الذين لهم شعف بارادشي من المحسنات
اللفظية فيصرفون العناية الى جمع عده منها ويجعلون الكلام كأنه غير مسبوق فلا
المعنى فلا يتناولون بخفاء الدلالات وقوات المطابقتا وركاكة المعاني وسخافة الاعراض
والشبا ومقتضى هذا النقص ان جميع ذلك في عبارة الحكماء اشارة الى المحسنات اللفظية
ويؤكد لما ذكره بقوله اعني ان لا يكون الالفاظ مستكفه ما تنابها على وجه يفقر لا
كلفة ومشقة وقد يجعل اشارة الى جميع المحسنات اللفظية والمعنوية وله ايضا
وجه فان شرط الاهتمام بالمحسنات اللفظية الى المعنى ايضا فقفوت حسن اهل الكلام
بان لا يتأتى المطابقة او المقابلة اليه يتكلف في الكلام ويصرف بقل الاهتمام بمركبات
ما هو العدم في الرام وربما جعل بحسن النظام وذلك كقول الحريري في هذا غير عيسى لا
وازد رالمحبوب الاصفر اسود نوى الابيض وابيض فردي الاسود حتى ر في العدم
الارزق فيا جند الموت الاحمر **قوله** ويورد اصحا الفرس في باب المحسنات ومباحث
علم البديع اشياء ليس لها كثير يتعلق بحسن اللفظ الا انه لغريبه واشتماله على قوة
بصرف الكلام بورد ههنا مثل كوز الحروف كلها من رساله او قصيدة او بيت منقوطة
كقول الحريري فتنتني فحسنتي بخني تخني يفتن غبت بخني وفيه صنعة اخرى
وهو كون الكلمات موصولة الحروف بحيث لا يجد فيها حرف مفصولا ومثل هذا يستبي

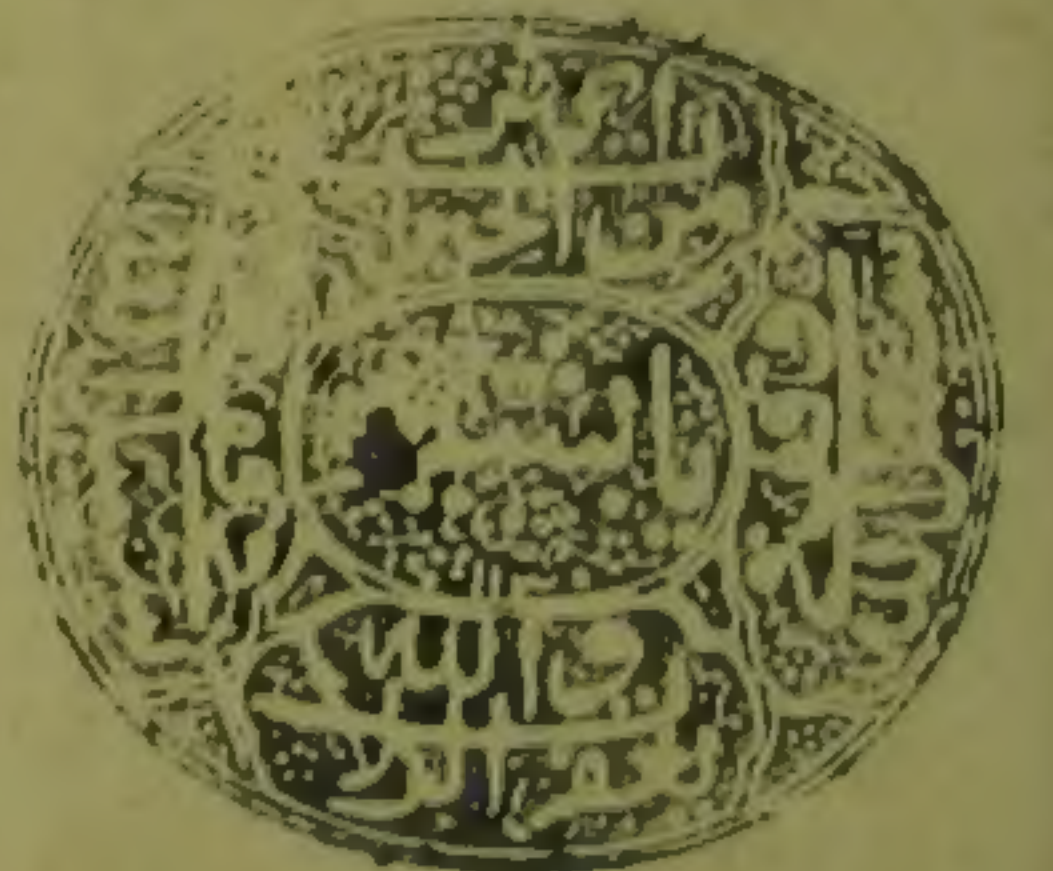
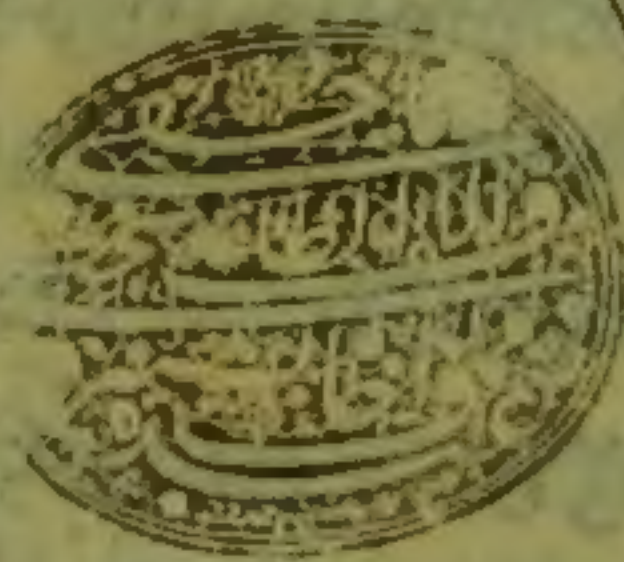
الموصل وعكسه المقطع كقول الوطواط وادرك ان زدت داوود وود دواو
دواو وود او وداو اوكون الحروف كلها غير منقوطة كخطبة للحرير الحمد لله الممدوح
الاسماء المحمودة الآلاء الى اخرها وكايات له . اعدد لحصادك هذا السباح واورد
الامل ورد السماح واحسن منه قول الغامضي . راولهم دارس اعلامها طمس المعالم
مورها فركاها ومثل كون البعض من حروف رساله او شعر منقوطة والبعض غير
منقوطة على الاستواء بان يكون كلمة منقوطة واخرى منقوطة كالرساله الخفيفاء
للحريري وهي الكرم تبت الله جيش سعودك يزين واللوم غرض الدهر حفن حسودك
يشين وكشعره هواي فبت السماح زين ولا تخب املا . يضيئ وفيه جمل
الواو مع لامة وللخفيف ان يكون احدي يعني الفرس سوداء والاخرى زرقاء وان
يكون حرف منقوطة واخرى غير منقوطة وهكذا الى آخر الكلام كرسالة الرفطاء
من الرفط وهو ان يكون للشاة نقطة سود وبض وهي اخلاف سداحب وبعقونه
تلب ومبناه على الاحرف واحدا هو العرف وتلب مسند الى الجار والمجور والمنفرد
كاد كرساجل الحكا في قوله التلك كان عنه مشولا وظاهر انك لا تقول مجرورة
بعقونه بل مجرورة فانه اعتبر قلب ضمير اعاندا الى العقوة على الاسناد المجازي او
على الحذف والاضال ولو جعل تجر تلب على لفظ المبني للمفعول لم يحج الى تكلف و
النظم قوله سيد بسوق مبر فطن مغرب غروب عبوق مبناه على ان المستدرة
واحد وان الاء منقوطة مفصولة كانت او موصولة ومن الانواع التي اوردتها
الاصح ما ذكرنا من الموصل والمقطع ومنها حذف بعض الحروف كالالف مثلا من رسالة
او شعر ومنها التزام حرف في كل كلمة او التزام كلمة في كل فقرة او كل بيت او كل مصرع
ومنها جعل البيت متألفة من جميع الحروف التسعة والعشرين بلا زيادة ونقصا
كقول من قال . انز و صنف عم عشق خطت . ندهم خط كسي جز نبلا . وقد فتح
في هذا النوع من العربي قول من قال قد فتح زحرو شكايته . مدسخت غصن على الاقط
وقد ترك الغزة وتكرار الالف وقول الآخر لاصطبرن على غلط وحجن بدت نقشة
مخفضك انشاس . وقد تكرار الالف واللام والباء وجعلها التابث مقام الهاء
ومنها ان يكون احدا من المصراعين والبيتين تقييفا للآخر مع اختلافهما عربيا وفارسيا

وفارسيا كقوله بافتي متني و آساني بافتي آمني و آساني وكقوله زرتاشه تبار فردا
وريات بن بطر منكر زرتاشه بيار فردا و بيار بن بطر منكر الى غير ذلك مما اورد
الكتب المولفة في هذا الباب **قوله** فلما كان استخراج من امثال هذه ما شئت ونسمة
ما اجبت فلا شاحة في ذلك مثل ما سميناه التجاذب وهو ان يقع في اثناء الكلام كلمة
متعلقة من جهة المعنى بالطرفين كقولك مدد تا اليد اخذت منه ومن لطيف ذلك
ان يكون التجاذب اداة تشبيه مع المشبه به كما في قول الخاقاني عمره ولا ف عيش سر
بود هجو صبح . از يكي زروه ي ملك حرم علم ساهتر . وقد يقع ذلك في آخر البيت
فيوهم ان المقصد الى تشبيه مضمون المصراع الثاني وانما المقصد الى تشبيه مضمون
كل من المصراعين وقد راعى بعض المناخرين ذلك في جميع اسات غزل له فحاشا لطيفا
دقيقا وقد اجابه جماعة من غير ان يطلعوا على ذلك ومنها ما سميناه التسلسل
وهو ان يرتب الالفاظ متعلقات كلها منها بالآخر على وجه واحد كقولك اخرجت
الورد من الشوك والشوك من الرجل والرجل من الطين ومثل ما سميناه التعليل
وهو ان يكون اللفظ مغنيا فيكفي عن احدهما بالابا يصلح تايده الاعن الاخر بتعليل
من توسط جعل المكفي عنه ذلك اللفظ كقول الحسن بن طباطبا العلوي نعم
الجسم بحكي البارفتة وقلبه قسوة بحكي اباوس يعني الحجر واوس بن حجر من حوالب
الشعراء وبعضهم على ان هذا مردود ولذا قال ابو مسلم بن محمد بن بحر ايا حسن سالت
ايراد فافية مصله المعنى فجاءتك واهبه وقل يا اوس يد كتابة عن الحجر القفا
فاوردت واهبه فان هذا فاكسرون غير صاغري بابي القوم الهام معاوية
يعني الصخر لان اسم ابي سفيان صخر وعليه قول من قال في ابي عبد الله المقلب بكلة
وقال ما ذا الذي من كلة بطله قلت الذي اطلب ان يغلبه لقبه ومن صريحه قوهم
لارا كاسمه مجود افاذا المقصود هو المعنى واسم هو اللفظ **قوله** واذ قد تحققت
اي علم خفيقه ان علم المعنا هو معرفة خواص اكيب الكلام وان علم البيا معرفة صفات
المعنا يصفوا انها بالصور المختلفة و ايرادها بالطرق المتفاوتة على ما قال لا
خطا ان الشعر صياغة وضرب من التصوير واما تحقيق ذلك سوق الفضلين في مسائل
العلمين بعد تعريفهما باسبق مع المقصد بالتسبع الى المعرفة واما كون الغرض والغاية

هو التوصل بها الى المعرفة المتعلقة بالامر الى ان يوفى كل مقام للكلام ما يستحقه
من الصور والكيفيات وطرق التادية بحسب الحالات المتضمنة والامور الداعية
مع ان المذكور في التعريفين معرض الغرض والغاية هو الاحتراز عن الخطاء فاما
تحقيقه من تحقيق مقتضى الحال وتقرير حسن الكلام بحسب صداقة المقام لا يلتزم به
والسياق الكلامي في بيان المسائل الى ان المقصود الكلي هو تحصيل مقتضيات الاحوال
وانسجام الكلام بالاعتبارات المناسبة للمقام والحال وبالجملة معلوم ان الانسجام
بالصواب اصل بالنسبة الى الاحتراز عن الخطاء الا انه في اول الامر وظاهر النظر
لما كان واضح وافي جعله الغاية وبعد تحقيق الكلام وتفصيل المرام رجح الى
ما هو الاصل والمحقق ثم في اواخر ضمير بها وجعل غاية العلمين واحدة اشارة
الى ما سبق من شدة انصافها وتكون البنية شعبة من المقام واما كون توفية
حق المقام بقدر قوة الرضاء دون النهاية وقدرة الامكان على ما يختص الاعجاز
فللقطع بان المقصود حصول الفهم لا انساوان التكليف انما يكون بقدر الطاقة
مع ما ادرج في ثناء الكلام من احالة الامر الى كمال العقل وسقانة الطبع وسلا
الروق واخاف القوة الى الدكاء بحمل البيان والاختصاصية كما سبق من انه
لا بد من شدة الدكاء وفي اضافة الدكاء الى كاف الخطاب اشارة الى ان الخطاب
في هذا الفن والاخذ في هذا الكتاب ينبغي ان يتصف بسلامة الذوق واستقامة
الطبيعة وشدة الدكاء وصفاء القرعة والامر يحيط فيه بطال مجلات
بعض العلوم الاخرفانة انما يحصل البعض الآخر طرف منه لكثرة التكرار واداء
في هذا الفن كان فرة للساخرين وضحكة للناظرين كما جرت مجلس عاصم بمخول
الافاضل منافسة فان في جريان الاستعارة التمثيلية في الحرف على ما نطق به
الكشاف والمضاح وفان المنزع من عن امور يصح ان يكون واحدا ومتعلقا
بمعنى الحرف وقد حصر بعض العلماء عند انفسهم الجلاء في بين جنسهم من ليس
من الدكاء في الغير ولا في التغير وفي الفصل لا يعرف قبلا من يدبر فحله النظم
على التكلم والترويس على النفس فيقال بعد ما ذلك عينيه وجرادنيه وحل
طبيه وبلي شفيه هذا انما يكون على التفصيل فان كانت الامور محبات فالصورة

فالصور المنترعة متعددة بلا التباس ولا افتخار كما لما خوذ من الكتاب السنة
والاجماع والقياس فشكروهم وشكا آخرون وضحك قوم وبكى الاكثرون وما
زدنا على ان قلنا انقطوا معاشر الاكياس وتعودوا بريقا الناس من شر الوساوس
واخبروا رقة الفضل على الابتلاء عند هذه الخطة النكراء والجنه العجا
والشركة في الصور المنترعة من فواهر هولا الذين لهم قلوب لا يفقهون وعين
لا يبصرون باذان النعام تسمع ويادها ان النعام يعقلون فعلم ان ليس
الغرض والغاية في علم المقام والبيان هو التوصل الى توفية حق المقام بحسب
الغاية والامكان ولا بحسب قوة الاسان كما سنا من كان واما ما سبق من انه
لا يمكن الاحاطة بهذا الفن الا للعلام الغيوب فذلك هو الكين والجمال **قوله**
وعندك اي معلوم لك علما جليا فويا ان مقام الاستدلال اي طلب اقامة الدليل
على مطلوب فطعيا كانا وظنيا بالنسبة الى باقى المقامات كالمقام المدح والذم
والحد والمزول والشكر والسكينة وغير ذلك من التفاصيل السابقة جز واحد
من مجموع المقامات وان كان جزيا من مطلق المقام وشعبه فوذه من الاصل الذي
تبني ويتفرع عليه المقامات فيكون بعضها من جملة شعب وان جعلت لفظ سائر
بمعنى الجميع فلفظه للجملة لمجرد البيان والمباكيد وما ذكر من معنى الاستدلال
اندرج ما يتوهم من ان مقابل مقام الاستدلال الى البرهان في مقام واحد هو
للخطابي لامقامات متعددة فيكون قوله مقام الاستدلال بالنسبة الى سائر
المقامات حسن لانظام قوله على جوابا ذيعنى لما على حقيقة ان الغرض المقصود
بعلم المقام والبيان والغاية المترتبة عليه هو التوصل الى توفية حق جميع المقامات
التي من جملتها مقام الاستدلال ومعلوم ان التوصل الى توفية حق مقام الاستدلال
لا يكون الا بمعرفة احوال الكلام الاستدلال الى مثل انه كيف يحسن ان ينظم لبيت وان
المنتظم على اي صورة ما ذا يفتح وماذا يشترط في اتاجه ويخوذ ذلك من تفصيل
مباحث الاستدلال على انه لا بد للعارف بعلم المقام والبيان من معرفة خواص
تركيب الكلام الاستدلال الى وكما كانت معرفة البواقي بالمتبع فكذا هذا فذا قال
سبع تركيبا الكلام الاستدلال الى ومعرفة خواصها وهذا مبني على ما زعمه من ان

الاستدلال الجزئي علم المقادير متعلق بالتركيب الكلامية امامه الى الراي
 المرفيع للبعض من اذ موضوع علم الاستدلال هو الالفاظ من حيث الدلالة
 على المقادير واما لان الاستدلال قدما بخلو عن نظم وتركيب الالفاظ حتى قيل ان
 الفكر كانه يباحي نفسه بالفاظ مخيلة والاقتضار على الاستدلال وخذ
 تغلبا ودهابا الى انه المقصود واما الحد لضرورة احتياجه اليه على ما ذكر
 في صدر النكته هذا وفي اذ راج علم الاستدلال في علم المقادير بعد ما من تفسير
 الخواص وتقييد التركيب ضعفه وخفاء لا يخفى لكن المصمتر على ذلك قد ذكره في
 مواضع بل ضم اليه الكلام حيث قال وحيث انصبنا الافادة اي افادة علم
 المقادير والبيان المنان ترك البخل على العلم الاستدلال الذي هو من جملة وفاء الوعد
 واما ما للقصص ضرورة انه كما يتوقف معرفة الكل على معرفة الجزء فكذلك
 تعريفه للطالب اي افادته اياه وايصاله الى فهمه فاذ قيل لعل العلم بالجزء
 يكون حاصلا والفهم اليه واصلا قلنا التقدير انه ليس كذلك والامكان
 الانتصا بالحقيقة لافادة الجزء الاخر لا افادة الكل نفسه واما
 جعل الامر ترك الضقة لان الافادة والتحصيل بالفعل ليس في
 وسعه بل هو يتوقف على الله تعالى وتيسيره بنهية الاسباب في
 الموانع فلذا قال وان شئنا الله التوفيق في نكته اي نكته
 علم المقادير والبيان علم الاستدلال وقد جعل هو نفسه
 النكته وفي هذا شبهة بل من حقيقة الجزئية
 الالكونه الجمال والكمال له والاستعداد
 في اللغة طلب المدد يقال استمدت
 الامير وتقدمته الى مسؤولين
 لتفهم معنى الطلب والسؤال
 المسؤول لتيسير الامال و
 المشكور على ما افاض من
 النوال وله الحمد على
 طهارة الصلوة على
 رسوله محمد وآله
 خير الال



Süleymaniye - 11	Unanese
Kismi	Hacı Beşir Ağa
Yeni	7
Eski No	566